المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٧٩٠هـ)

الجزء الثاني

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا

ح) جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي ـ مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٥-٣٣-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
١-٣٥-٨٣٥-٠٣-٩٩٦٠ (ج٢)

١-اللغة العربية ـ النحو ٢-اللغة العربية ـ الصرف / العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٥-٣٣-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
١-٣٥-٨٣٥-٠٣-٩٩٦٠ (ج٢)

جامعة أمّ القرى
مكة المُكرّمة

الطّبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

٢٨٠ / وَأَخْبَرُوا بِظرْفٍ اوْ بِحَرفِ جَرّ
تاوِينَ مَعْنَى كـائِنٍ أو اسْتَقَرّ

هذا هو القسم الثالث من الأقسام التي تقع خبراً للمبتدأ، وذلك الظرف وحرف الجرّ. وعَبَّر بحرف الجرّ عنه وعن مجروره، فكأنه قال : أو بحرف جرٍ ومجرور. كما أنهم يُعبِّرون بالمجرور وحده عنهما فيقولون : ظرف أو مجرور. وضمير «أخبروا» للعرب، ولم يتقدَّم لهم ذكرٌ إلا أن العِلْم بهم حاضر فلذلك لم يَفْتقر إلى تقديم مُفسِّر. ولما كان الظرفُ وحرف الجرِّ لابدَّ لهما مما يتعلَّقان به من فعلٍ أو معًى فِعْلٍ، ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، وهما إذا وقعا خبرَين بأنفسهما يلزم ضرورةً أن يكونا متعلِّقين بمقدّر؛ إذ لو كان ظاهراً لكان هو الخبر بفسه - افتقر إلى أن يُنَبِّه عليه فقال :«ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ»، يعني أنهم أخبروا بهما لا على سبيل[1] الاستقلال، بل على أنهما مُفْتَقِران إلى مُتعلَّق، وهو كائنٌ أو استقرَّ؛ فإذا قلت : زيدٌ عندكَ، فهو على تقدير : زيد كائنٌ عندك، أو أستقرٌّ عندك. وكذلك إذا قلت : زيدٌ في الدار، فالتقدير : زيدُ كائنُ في الدار، أو زيدُ استقرٌّ في الدار. فإذًا « عندك » منصوب بذلك المقدَّر، وكذلك «في الدار»، وهو في موضع نَصْبٍ به.

فإن قلت : إذا كانا[2] مُتعلِّقين بمقدَّرٍ، والمقدَّرُ مثلُ الظاهر، فقد استوى عليا الجملة مع المتلَّق الظاهرِ في احتياجِ الظَّرفِ والمجرور إليهما فلماذا جعلْتَ الظرفَ والمجرورَ إذا كان متعلَّقهمامقدراً خبرين بأنفسهما،

---

(١) في الأصل وحده.
(٢) أ : كان . وقد كان كذلك في الأصل ثم صحح.

وإذا كان ظاهرًا لم يكن كذلك؟ وإلا فهذا قسم قد رجع إلى القسمين الأولين، فَعَدُّه قسمًا ثالثًا لا معنى له.

فالجواب : أنَّ هذا المقَّدر لم يظهر أصلاً في موضعٍ من المواضع، وإنما تقديرُه تقديرٌ صناعيٌّ لضبط القوانين فقط، فلما كان كذلك جُعِل الظرفُ أو المجرورُ بنفسه خبرًا، لأنه هو الذى مَعَنا[1] في اليد، وأما ذلك المقدّرُ فغيرُ مُلْتَفَتٍ إليه، ولذلك قالوا : إنَّ الضمير العائد منه على المبتدأ ليس مقدرًا في كائنٍ ولا مستقرٍ، بل الظرف أو[2] المجرور هو الذى تحمَّله بنفسه، ولذلك يقولون أيضًا ـ في قولك : مررت برجل في الدار أبوه ـ : إن «أبوه» ارتفَع بالمجرور ولا يقولون : ارتفَع بكائن[3] ولا استقرّ. وعلى هذا المعنى نَبَّه الناظمُ بقوله : «ناوين معنى كائنٍ أو استقرّ»، ولم يقل : ناوين كائنا أو استقرَّ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن المقصودَ إنما هو حصولُ المعنى فقط، فإذا قُدِّرت «كائن»، أو «مستقرّ»، أو «ثابت»، أو «حاصل»، أو نحو ذلك ـ كان صحيحا مفهوما بنفسه غير محتاج إلى ما يُبَيِّنه، فالكون المطلق هو المقدر، ولذلك التُزِم حذفُه؛ ألا ترى أنه لولم يكن كذلك لم يَجُزْ حذفُه حتى يعلم، فلا تقول : زيد في المسجد[4]، وأنت تريد :عاكف في المسجد؛ لأنه هذا المعنى غيرُ مفهوم، فكونُهم لم يقتصرُوا في التقدير على لفظٍ مُعَيَّنٍ دليلُ على أن حكم اللفظ ضعيف.

والثاني : أنَّ تقدير كائن أو مستقرّ ليس بتقدير لفظيّ حقيقة، وإنما هو

---

(١) أ : معنى .

(٢) أ : والمجرور . وقد أضيفت ألف « أو » إلى الأصل.

(٣) أ : كائن . وقد كان كذلك في الأصل ثم صحح

(٤) أ : زيد في الدار . وضرب في الأصل على كلمة «الدار» وأثبت الصواب في الهامش.

/ تقدير معنويّ دلّ عليه الكلام، وتقديرُ صناعيٌّ(١) اقتضاه الاضطرارُ ٢٨١
إلى تقدير متعلّق الظرفِ أو المجرور، وأما تحصيلُ المعنى فمن هذا الظاهر، والدليلُ على هذا أنّك تقول : إنّ في الدار زيدًا، و : إنّ عندك زيدًا، فهذا الظرف أو المجرور لو كان على تقدير كائن أو استقر(٢) حقيقةً لم يصحّ هذا الكلام، لأن المقدّر حقيقةً كالمنطوق به، فكائن لا يلي «أنّ» إلاّ(٣) منصوبا فيرتفع زيدٌ ضرورةً. واستقر لا يصحّ أن يلي «إنّ» على حال، فلم يكن أن يكون مقدرًا حقيقة، وإن لم يكن كذلك فالتقدير معنويّ لا لفظي.

ويبيّن هذا أنك تقولُ : زيدٌ في الدار ضاحكًا، فتؤخرُ الحال عن العامل فيها ولا يجوز التقديم فتقول : زيدضاحكا في الدار، إلا في نُدُور لا يُعتدُّ به، فلو كان العاملُ مقدّرا حقيقة لجاز التقديمُ كما يجوز لو ظهر فكنت تقول : زيد ضاحكًا(٤) قائمٌ في الدار، كما تقولُ : زيدٌ قائم في الدار ضاحكًا؛ وفي امتناعهم من ذلك دليلٌ على أن المقدّر غير معتبرٍ في الحقيقة، ولذلك كان العامل (عندهم)(٥) الظرف أو المجرور بما فيه من ذلك المعى، إذ هو عِوَضُه ومُؤَدٍّ معناه.

فالحاصل أنّ تقدير كائن أو استقر أَمْرٌ معنويٌّ اقتضته الصناعة، لا حقيقي لفظي، وهو تحقيقٌ في الموضع إن كان الناظم قد قصده فلفظه

---

(١) أ : «وتقدير صناعى فقط إذ لاضطرار».
(٢) أ ، والأصل : مستقر. وهو خطأ، والصواب عن هامش الأصل.
(٣) أ : ولا.
(٤) فى هامش الأصل عن نسخة: «قائم ضاحكًا».
(٥) فى الأصل وحده.

يقتضيه، وهو رأي المحقّقين كابن السراج والفارسيّ والشلوبين وغيرهم؛ ولذلك جعلوا «زيد في الدار» قسمًا من أقسام الكلام برأسه[(١)] كما فعل الفارسيّ في أوّل الإيضاح[(٢)].

وإطلاقُه القول بأنه هذا العامل منويٌّ، ظاهرٌ في أنّه عنده لايظهر، إذ لم يذكر خلاف ذلك، وهو مذهب المحققين، فلا يقال : زيدٌ كائن في الدار، ولا : مستقرٌّ عندك، ولا ما أشبه ذلك، كأنهم عوّضوا الظرف وحرف الجر منهما، فلو أظهروا لكان جميعًا بين العوض والمعوض منه. وأمّا قولُه تعالى : {فَلَمَّا رَآه مُسْتَقِرًا عِندَهُ}[(٣)]، فليس مما ظهر فيه المتعلّق، بل هو في التأويل بمنزلة «جالس»، كأنه قال[(٤)] : فلما رآه جالسًا عنده؛ ألا ترى أنه لو حُذِفَ «مُسْتَقِرًّا» هنا وقيل : فلما رآه عنده، لم يُفِدْ؛ لأنك تقول : زيد عندى وإن لم يكن معك بالحضرة، لكنه بحيث لو أرسلت إليه لجارك. وإنّماالذى يُحَذفُ ويلزم حذفُه ما يكون ظهورُه وحذفُه سواءً». هذا ما قال ابنُ أبي الربيع، وقال : «فتفطّن لهذا فإنه صحيح، وبه كان الأستاذ أبو على ينفَصِلُ[(٥)]». فإذًا من زعم أن المتعلّق الذى للظرف والمجرور قد يظهر، فليس زعمُه بقوِيّ، فلهذا قال الناظم : «ناوين معنى كائنٍ»، فجعله من قبيل المعاني المنوية، والمعاني لاتظهرُ أبدًا، فكذلك كائن

---

(١) فى الأصل وحده.

(٢) الإيضاح ٤٣، ٤٧ - ٤٩. وانظر الأصول لابن السراج ٦٣/١، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٤٤/١.

(٣) الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٤) فى الأصل : كأنك قلت.

(٥) البسيط ٤٢٦ . ومعنى ينفصل : يخرج من الإشكال.

أو مستقرٌ لايظهر، لأنه من قبيل المعاني التى دلّ عليها غير ألفاظها في التأويل. ثم إنَّ قوله : «ناوين معنى كائنٍ أوِ استَقَر» ، يقتضى أنَّ العامل في الظرف والمجرور هو ذلك المعنى لا غيره، إذ لو كان غيره لم يفتقر إلى تقديره ونيَّته. وأيضًا هو يقتضى أن ما تحّمله الظرف من ضمير فهو/ في الحقيقة محمولٌ في هذا المقدّر لا الظرف ، وكذلك ما ٢٨٢
تحّمله المجرورُ هو محمولٌ في عامله لا المجرور ـ وأيضًا قوله : وأخبروا بظرف أو بكذا، ثم قَيَّدُه بنيَّة كائن أو استقر، يشير، إلى أن الظَّرفَ والمجرور ليسا خبرين بأنفسهما، بل بما فيهما من ذلك المعنى المقدر، فهذه ثلاثة أشياءَ محتاجة ـ بحسب ما يَفْتَقِر إليه شرحُ كلامه ـ إلى عقد ثلاثِ مسائلَ :

المسألةُ الأولى : أنَّ النحويِّين اختلفوا في العامل في الظرف والمجرور الواقعين خبرًا على ثلاثة مذاهب :

أحدهما : أن العامل فيهما(١) معنى الكون والاستقرار، واختلفوا في هذا المقدَّر، حسبما يأتى آخرِ الفصل، إن شاء الله.

والثاني : أن العامل فيهما المبتدأُ بنفسه. وهو رأيُ ابن خروف، وكأنّه استنبطه من كلام سيبويه، بل هو كالنصّ.

والثالث : أن العامل فيهما هو المخالفة، ومعنى المخالفة(٢) أنك إذا قلت : زيد أخوك، فالثاني هو الأول، وكلُّ واحدٍ منهما يرفعُ الآخر، فإذا خالفه وكان غيره انتصب بذلك المعنى. حكَى هذا المذهب عن الكوفيين

(١) فى الأصل، أ : فيها. والمثبت عن س.

(٢) فى الأصل : المخالف.

السيرافيُّ وابن الأنباري في الإنصاف[1].

أمّا مذهب ابن خروف فهو عنده رأيُ سيبويه، وكذلك قال السيرافي : «إنه ظاهر كلامه[2]. وهو كالنص له في باب «ماينتصب من الأماكن والوقت[3]». وفي أبواب الصفات.

قال ابن خروف : وهو مذهبُ المتقدِّمين من أهلِ البصرة، وحكاه ابن أبي غالب عن الأعلم. وردّه المؤلِّفُ من أوجه سبعة :

أحدهما : أنه مخالفٌ لما اشتهر عن البصريين والكوفيين من غير دليل.

والثاني : أن قائله يوافقنا على أنّ المبتدأ عامل رفعٍ، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب. وما اتفق عليه إذا أمكنَ أولى، ولا ريب في إمكان تقدير خبرٍ مرفوعٍ ناصبٍ للظرف، فلا عدول عنه.

والثالث : أنه يستلزم تركيب كلام تامٍّ (من) ناصبٍ ومنصوبٍ، لا ثالث لهما، (ولا نظير لذلك[4]).

والرابع : أنه (قولٌ)[5] يستلزمُ ارتباط مُتباينين[6] دون رابط، ولا نظير لذلك.

ومن ثَمّ لم يكن كلامًا : زيد قام عَمْرو، حتى يقال : إليه، أو نحوه.

---

(١) شرح السيرافى على الكتاب ٢/١٣١ - ١٣٢، والإنصاف، المسألة ٢٩.

(٢) شرح السيرافى على الكتاب ٢/١٣٢.

(٣) الكتاب ١/٤٠٣، ونصّ سيبويه فى هذا الباب ٤٠٤ : «وعمل فيها ما قبلها».

(٤) ثابت فى الأصل، وشرح اب مالك.

(٥) عن هامش الأصل.

(٦) فى الأصل، أ : متخالفين. والمثبت عن شرح ابن مالك.

الخامس : أنَّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبةِ الفاعل من الفعل. والواقع موقع الفاعل[(١)] من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يُغني عن تقدير الخبر.

السادس : أنَّ الظرفَ الواقع موقع الخبر من نحو : زيد خَلْفَك، نظيرُ المصدر من نحو : أنتَ إلا سيراً، في أنَّه مَنْصوب مُغنٍ عن مرفوعٍ، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقًا للنّظير بالنظير.

والسابع : أنَّ عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومنّا[(٢)] لايكون إلا فعلاً أو شبهه، أو شبه شبهه. والمبتدأ لايشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به.

هذا ما رَدَّ به هذا المذهب. ولابن خروف فيه نَظَرٌ يُسْتَشْعر من تقديره[(٣)] في شرح الكتاب، لا يليق بسطُه بما نحن فيه، فإنَّ المقصود ها توجيهُ ما ذهب إليه الناظم.

وأمّا مذهب الكوفيين فردُّه / أيضًا من أوجه أربعة : ٢٨٣

أحدها : أن المخالفة بين المتباينين نسبتُها[(٤)] إلى كل واحدٍ منهما نسبة واحدة، وإذا كان كذلك فإعمالها في أحدهما دون الآخر[(٥)] ترجيح من غير مرجح.

---

(١) في النسخ كلها : «موقع الفعل». والمثبت عن شرح ابن مالك.

(٢) أ : مما لايكون.

(٣) أ : تقريره.

(٤) أ : قسبتها.

(٥) الأصل، أ : الأخرى.

والثاني : أن المخالفة بين الجزأين هي محققة في مواضع كثيرة، ولم تُعْمَل فيها باتفاق، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة، و : زيد زهير، و : نهارك صائم. فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها.

والثالث : أن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء(١) ، فلا يصح أ تكون عاملة، لأن العامل(٢) لايكون غير مختص، هذا(٣) إذا كان العامل لفظًا(٤) ، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى(٥) إذا عَدِم الاختصاص أحقُّ بعدم العمل لضعفه.

والرابع: أنها لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألاَّ تعمل في الظرف عند تأخّره، لأنّ فيه عندهم عائدًا هو رافعُ المبتدأ، مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه مه أحق(٥) .

وإذا بطل هذان المذهبان لم يبق ما يُنْسَبُ إليه العمل إلا شئ يقدّر، وهو ما ذكره الناظم، لأنَّه الذي يدل عليه الظرف والمجرور، وهو معى الكون والاستقرار والظروف والمجرورات لايعمل فيها(٦) إلاَّ الفعل أو ما يعطى معناه كاسم الفاعل وغيره، أو ما يفهم من الكلام من معناه، وهذامن ذلك؛ لأن الكلام قد دَلّ على معنى الكون والاستقرار ، فوجب أن يكون هو العامل. وهذا المعنى

---

(١) فى شرح التسهيل لابن مالك: «لايختص بالأسماء دون الأفعال»

(٢) فى شرح ابن مالك : «لأن العامل عملا مجمعا عليه لايكون غير مختص».

(٣) فى الأصل، أ : «إن كان». والمثبت عن هامش الأصل، وشرح ابن مالك.

(٤) فى الأصل : «لفظيا، مع أنه أقوى من المعنوى..». وفى أ : «لفظيا ، مع أنه أقوى من المعنوى، فالمعنى..». والمثبت عن شرح ابن مالك.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٢.

(٦) أ : فيه.

لما كان ذا وجهين أحدهما : أنه يحتمل التقدير اللفظي لأنَّه عامل في الظرف والمجرور. والآخر : أنه يحتمل التقدير المعنوي لأنه لا يظهر في اللفظ لقيام الظرف والمجرور مقامه، اعتبرهما الناظمُ في هذا الكلام فقال : « وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرٌّ» فجعلهما بأنفسهما خبرين، ولم يعتبر أنهما من قبيل المفرد أو الجملة ، ذهابًا إلى تناسي التقدير اللفظي، ثم قال : « ناوِينَ مَعْنى كائنٍ أوِ اسْتَقَرّ »، فجعلهما معمولين لهذا المقدّر، وإذا كان كذلك لم يَبْقَ(١) إلاَّ التقدير اللفظي كضربا زيدًا.

المسألة الثانية : أنّ الضمير العائد من هذا الخبر إلى المبتدأ محمول في هذا المقدّر لا في الظرف والمجرور، لأنّهما إذا كانا في تقديره ولم يستقلاَّ بالخبريّةَ، فهما عند تقديره كما هُما عند إظهاره لو ظَهر. وهذا هو ظاهرُ كلام الجمهور وظاهر كلام ابن خروفٍ، بل هو مُقتَضَى ما تقدّم من مذهبه. وما نُقِل عن غيره أنَّ الظرف نفسه هو المتحمِّلُ للضمير وكذلك المجرور، بما فيها من معنى الفعل الذى تضمّناه، ولا يتعلقان بمحذوف عنده إلا في الصلة والصفة والحال. وهذه المسألة يبني البحث فيها على ما قبلها، فما صحّ هناك من المذهَبَينِ انبنى عليه هنا موافقهُ من أحد الرأيين(٢).

المسألة الثالثة : أن هذا الكلام يقتضى أن الخبر في الحقيقة هو ذلك المقدر لا هذا الظاهر، لكن لا على حدٍّ ما لو ظهر، بل على تقدير أنَّ الظرف والمجرور / كالعَوضِ منه. وَدَلَّ على ذلك من كلامه قولُه : «ناوِينَ ٢٨٤

---

(١) كذا فى الأصل. وفى سائر النسخ : لم يلق.

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٣٢، والهمع ٢/٢٢ - ٢٣.

مَعْنى كائِنٍ أوِ أُستقَرّْ فجعله منويًا لا يَظْهَرُ، وجعله أيضًا في عداد المعاني لا في عداد الألفاظ الصريحة، وجعله أيضًا مما تُنُوسِيَ في الخبريَّة حتى كأنَّ الظرف والمجرور هما الخبر بأنفسهما، حيث قال : وَأخبروا بكذا. وهذا يقتضى ما تقدم من مذهب ابن السراج والفارسيّ وغيرهما في كون قولك : زيد عندك، وزيدٌ في الدار ـ قسمًا برأسه بين المفرد والجملة. وهو مخالف لما ظهر من كلام ابن خروف أيضا ورأيه في المسألة.

وإذا ثبت هذا توجه النظر إلى قوله : «ناوينَ مَعْنى كائِنٍ أو أُستقرْ وهو يحتمل بحسب إتيانه بأو وجهين :

أحدهما : أن يكون ذلك منه تخييرًا في أحد التقديرين، فلك(١) أن تُقَدِّر الخبر اسم فاعل، ولك أن تقدّره جملةً فعلية، أى : إنّ هذا بحسب التقدير المعنوي سواءٌ، كما أنك تُقَدِّر ذلك من لفظ «كان» أو «حصل»، أو «ثبت» أو «استقرّ»، أو «وُجِد»، أو نحو ذلك. فلا يتعيَّن للتقدير لفظ دون آخر، لأنَّ المرادَ المعنى العامُّ، فكذلك تقدِّر معنى الفعل هنا في صيغة فعل أو اسم فاعل؛ إذ هو تقدير معنوي أو كالمعنويّ. وهذه الطريقة جاريةٌ على ما تقدَّم من مذهب ابن السراج والفارسيّ، وهو أحد المذاهب في المسألة ؛ إذْ قد اختلفوا في هذا المقدَّر ما هو، على أربعة مذاهب :

أحدها : أن يقدّر فعلا مطلقًا لأنه عاملٌ في الظرف والمجرور، والأصل في العمل أن يكون للفعل، وإنما اسم الفاعل [في العمل(٢)] فرعٌ عنه، وتقدير الفعل الذى هو أصل أولى لأنّ الحذف تصرّف، والأصل أعرقُ(٣) في التصرُّفِ من

(١) أ : فذلك تقدير. وقد صوبت فى الأصل «فذلك» إلى : «فلك أ».

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) فى الأصل : أغدَقُ..

الفرع. وأيضًا فانَّ تقدير الفعل إذا وقع الظرفُ أو المجرور صلةً متعين، وإذا تعيّن [في موضع][(1)] وكان في موضع آخر محتملا، فالوجهُ الحملُ على ذلك المتعيِّن. ولهذا [في][(1)] النحو نظائر كثيرة.

والثاني : أنْ يقدَّر اسمُ فاعل مطلقًا، وهو رَأيُ المؤلف في غير هذا الكتاب واستدلَّ على صحَّته بأمورٍ، منها : أنَّ الفعل هنا لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليُستَدلَّ على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مُغْنٍ عن تقديره، و[تقدير][(2)] ما يغني أولى من تقدير مالا يُغني. وأيضًا فكلُّ موضعٍ وقع فيه الظرفُ أو المجرور صالحٌ لوقوع اسم الفاعل فيه، وبعض مواضعه غير صالح للفعل نحو : أمّا عندك فزيدٌ، و : جئت فإذا عندك عَمْروٌ؛ لأن أمّا وإذا المفاجأة لا يليهما فِعْلٌ. وأيضا فالفعل المقدّر جملةٌ بإجماع، واسمُ الفاعل عند المحقِّقين ليس بجملة، والمفرد أصلٌ، وقد أمكن فلا عُدولَ عنه.

والثالث : التخييرُ بين التقديرين بناءً على تعادل المذهبين وتكافؤ الأدلة، قال ابن عصفور : وهو الصحيح عندي.

وهذه المذاهب الثلاثة مبنيّةٌ على أن التقدير لفظيٌّ لا معنوي كما أشار إليه الناظم، وهو المذهب الرابع في المسألة، وقد تقدّم الدليل على صحته.

الوجه الثاني : أن يكون تخييرا بين الوجهين، على قول من يُخَيِّر بينهما، وقد تقدَّم أنه رأى ابن عصفور.

---

(1) عن هامش الأصل.

(2) عن هامش الأصل.

ووجهٌ ثالث : أن يكون خَيَّر/ بين المذهبين المذكورين، وكأنه يرى ٢٨٥
تقدير اسم الفاعل أولى، لتقديم ذكره، ويكون هذا الموضعُ نظير قوله في «أل» «ألْ حَرْفُ تعريفٍ أوِ اللامُ فَقَطْ»، فقدّم ما هو عنده الأولى. وهذا هو الذى ارتضى في التسهيل (١) ، واستدلّ عليه بما تقدّم وبغيره. لكن لا ينبغي أن يُحْمَلَ كلامُه هُنا عليه؛ لأنه إذ ذاك من التقدير اللفظي. ولذلك استدلّ على تعيين اسم الفاعل بظهوره في بعض المواضع في جملةٍ ما استدلّ به. وهذا لا يظهر هنا مع قوله : «ناوين مَعْنَى كائِنٍ» فجعل نِيَّتَه معنويةً لا لفظيةً، وإنما يمشى هذا الكلامُ على مَذْهبِ ابنِ السَّراج كما تَقدَّمَ.

فإن قيل : إنَّ الناظم أطلق القَوْلَ في جَعْلِ المجرور خبرًا، وقد علم أنه على وجهين تام وغير تام، فالتام ما يُفْهم بمجَرَّد ذِكْرِه وذِكْرِ معموله ما يتعلَّق به، نحو ما تقدم من الأمثلة. وغير التام ما ليس كذلك، كما إذا قلت : زيد بك، وتريدُ : واثق بك، أو : ناهضٌ بك. وتقـــول : زيدٌ في المسجد، وأنت تريد : قائم أو عاكف أو قارىء. وكذلك الظرف أيضا أَطْلَق القولَ في جعله خبرًا وكان من حَقِّه تقييدُه؛ إذ منه التامُّ وغير التامِّ، فالتامُّ نحو ما تقدم. وغير التام نحو : زيد عندك، إذا أردت أنه مأسور عندك. وتقول : زيد أمامك وأنت تريد : سائرٌ أمامك، أو آكل، أو نحو ذلك. فأمَّا التام فهو الذى يقع خبرا للمبتدأ كما تقدم، وأما غير التامِّ فلا يقع خبرًا البتة، وإنما يكون الخبر غيره، فيؤتى به ضرورةً فتقول : زيدٌ واثق بك، وناهض بك وعاكف في المسجد، ومأسور عندك، وسائر أمامك.

---

(٢) التسهيل ٤٢.

ولايجوز حذفُه إلا حيث يحذف الخبر المفرد أو الجملة فتقول : أمَّا زيد فبك مأخوذٌ، وأما عمرو فبغيرك، أي : مأخوذ، فحذف كما حُذِف «قائم» إذا سألتَ : من قائم؟ فقيل لك : زيد أي : زيدٌ قائم. وما أشبه ذلك. فليس المجرورُ هنا بخيرالبتَّةَ، وكذلك مثله من الظروف الناقصة. ولذلك لم يجز سيبويه في قولهم(١) : بك زيد مَأْخوذٌ، إلا رفع «مأخوذ»، وكذلك : اليوم قائم زيدٌ، لم يجز في «قائم» إلا الرفع وكذلك ما كان نحوهما، وذلك لأنَّ هذه الأشياء لا تقومُ مقام المقدَّر، إذ لا يُفْهم من مجرد ذكره، وإنما تقومُ مقامه إذا كانت تعطِي معناه بمجرد ذكرها، فَكَأَنْ لا محذوف؛ قال سيبويه : «وأما بك مأخوذٌ زيدٌ(٢)، فإنَّه لا يكون إلا رفعًا، من قِبلِ أنَّ بِكَ لا يكون مستقَرًا للرجل». قال : «ويدلُّكَ على ذلك أن لا يستغنى عليه السكوت، قال : «ولو نصبت هذا لنصبت : اليومَ منطلقٌ زيد، واليوم قائم زيدٌ، وإنما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مأخوذٌ زيدٌ(٣)». فقد فات الناظمُ إذاً هذا الشرطُ الضروريُّ، فيقتضي إطلاقه أن تقول : زيدٌ بك، وعمرو عليك، وأشباه ذلك، على تقدير الكون والاستقرار. وذلك غيرُ صَحِيح، إذ لا يُفْهَم معنى الاستقرار من هذه الحروف. واقتضى أن تقول : / زيدٌ أمامك، ٢٨٧
وأنت تريد : نازل أمامك، على تقديرك معنى الاستقرار. وذلك غير صحيح.

فالجواب أن الناظم لم يُغْفِل هذا الشرط البتَّة، بل أشار إليه إشارة

---

(١) فى الأصل، أ : قولك. والمثبت عن س، ف.

(٢) فى الأصل، أ : «وأما بك زيدٌ مأخوذ»، والمثبت عن س، والكتاب.

(٣) الكتاب ١٢٤/٢.

[حسنة(1)] حيث قال : ناوين مَعْنَى كَذَا، يعنى أنهم إنّما أخبروا بالظرف أو بحرف الجرّ حالة كونهم مُقَدِّرين معنى الكون والاستقرار[و(2)] حيث [يكون(2)] الظرفُ وحرف الجر ليعطيانه، وذلك إنما يصدُق على الظَّرف التام وحرف الجرّ التام. فإذا قلت : زيدٌ في الدار، أو زيد عندك، فالمفهوم المعتاد في هذا معنى الاستقرار، فمثلُ هذا يقع خبرا. وإذا قلت : زيدٌ بك، أو عمرو إليك، فليس المفهوم هنا معنى الاستقرار. فخرج عن كونهم أخبروا به، وإن فُرِض أن المحذوف مفهوم بقرينةٍ، كما تقول : زيدٌ على أهل البصرة، أى : أمير، فهذا أيضًا من قبيل مالا يكون حرف الجرّ خبرا؛ إذ لا يفهم منْه مطلقُ الكون والاستقرار، ولذلك لما قاله سيبويه : «وتقول : عليك أميرًا زيدٌ، لأنه لو قال : عليك زيدٌ، وهو يريد الإمرة، كان حسنا(3)». ردّ عليه ابن الطراوة وقال : وهذا وهم، لأنك وإن حذفت الأميرفأنت تريده لامستقراً ، قال : فإظهاره وإضماره سواءٌ، يعني أنه لايجوز في الأميرإلا الرفع، لأنه(4)هو الخبر(5) ، أظهرته أو أضمرته.

قال ابُن عصفورٍ : وهذا الذي قاله حق، إلا أنّه لا يمتنع أن يكون هذا الأمير الظاهر غيرَ الخبر، ويكو حالاً مؤكدةً. قال : وعلى هذا أجاز سيبويه هذا. وعلى هذا يكون قولهم : أنا بالله ثم بك، والأمر إليك، وما أشبهه(6) مما هو محذوف الخبرلدلالة الكلام على المحذوف، لا مما أخبر فيه بحرف الجرّ، إذ

(1) عن هامش الأصل، س، ف.
(2) عن س، ف.
(3) الكتاب ٢/١٢٥.
(4) أ : لأنك.
(5) فى الأصل : المخبر.
(6) أ : وما أشبه ذلك.

ليس بمنْوِيٍّ فيه معنَى الكون والاستقرار، وإنما تقدير الكلام : أنا واثقٌ بالله، والأمر راجع إليك؛ فإذًا أحرفُ الجر أو الظرف على أربعة أقسام :

أحدهما : ما يفهم منه الاستقرار بنفسه، فهذا يقع خبرًا للمبتدأ على مقتضى شرطه.

والثاني : أنَّ ما لا يُفْهَم منه استقرارٌ ولا غيره البتَّةَ لفقد القرينة، أو لأنه لا يُؤدِّى مَعْناه، فهذا لا يقعُ خبرًا لفقد الشرط .

والثالث : مالا يُفهَمُ منه الاستقرار، وإنما يُفْهم منه غَيرُه لقرينةٍ دالَّة، فلا يقع خبرًا أيضًا، لأن الذى يفهم منه غير الاستقرار، فهو إن كان محذوفًا ـ أعنى ذلك المفهوم ـ فهو الخبر، لا المجرور ولا الظرف، إلا أن هذا قسمان:قسمٌ يكون جائز الحذف كقولك:أما زيد فبعمرو مأخوذ، وأما بكر فبك. ولا شكَّ في أن هذا محذوفُ الخبر، وحرف الجرّ فضلة غير تام.

وقسم لازم الحذف وإن لم يكن المحذوف هو الاستقرار نحو : زيدٌ على البصرة، وأنا بالله، والحمدلله، والأمر إليك. وهذا هو الرابع، وهو محتمل، فقد يكون من قبيل مالا يقع خبرا؛ إذ لا يعطى معنى الكون والاستقرار بحسب مفهومه الظاهر؛ إذ المعنى : زيد والٍ على البصرة، وأنا واثق بالله، والحمدُ مصروفٌ لله، والأمر راجعٌ إليك. فهذا المفهومُ أخصّ من الكون والاستقرار، وحرف الجرّ المعطى لمعنى الاستقرار هو في [في(1)] الغالب لا غيره.

وهذا جارٍ على ما قاله ابنُ الطراوة وابن عصفور في كلام سيبويه.

ويدلّ عليه أنه قد / يظهر في بعض المواضع بخلاف الكون والاستقرار، ٢٨٨

---

(1) عن ف.

فيخرج هذا القسم باشتراط الناظم وقد يكون راجعا إلى معنى الكون والاستقرار لِغَلَبَةِ حذف ذلك المتعلّق، كقولك : الحمدُلله، {ولِلّه الأمْرُ مِنْ قبلُ وَمِنْ بَعْدُ(١)}، {ومَثَلُ نُورِه كَمِشكاةٍ(٢)}. وما أشبه ذلك؛ لأنَّ العرب قلَّما تتكلَّمُ هُنَا بالخبر، وإذا كان كذلك صار من جهة المعنى إلى القسم الأوّل،فيقدّر : الحمد ثابتٌ لله، ومستقِرٌ الأمر لِلّه، وبهذا التَّقْدير تجدُ المعربين يقدّرونه.ويدلُّ على هذا القصد قولهم : زيد كأسدٍ، فإن الأصل فيه : [زيد(٣)] شبيه بالأسد، فحذف اسم الفاعل وعوض منه الكاف. وهذا التعويض يدلّ على اطراح حكم «شبيه» في التقدير؛ إذ لو كان معتبرًا لم يصحّ تعويض الكاف منه، إذ لا يصح الجمع بينهما، فلا يقال : زيدٌ(٤) شبيه كعمرو. فكأنَّهم رجعوا في التقدير إلى : كائن ومستقر، وأقاموا الكاف مقام شبيه في الدلالة على معنى الشبه. وهذا ظاهر. وعلى ذلك يكون هذا القسم داخلاً تحت ما يكون من المجرورات خبراً. وبهذا الاعتبار يبقى كلامُ سيبويه في : زيدٌ على البصرة، ونحوه، محمولاً على ظاهرة، ولا يلزم اعتراض ابن الطراوة فتأمّله. وإذا تقرَّرَ هذا ظهر أنّ كلام الناظم قد اشتمل على اشتراط التَّمام، ودخل في ضمنه فوائد جَمّة لو تتبعتُها لطال الكلام، فتركتُ لك ذلك أيها الناظِر في كلامه.

وإذا قلت : زيد عندك، أو زيد في الدار، فمعنى الاستقرار ـ إذا كان هو المرادَ ـ مفهومٌ، فإن لم ترد ذلك المعنى وقصدت : زيد مقيم، أو آكل عندك أو

---

(١) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة النور

(٣) عن هامش الأصل.

(٤) سقط في غير الأصل.

زيد قائم، أو مُصَلٍّ في الدار، فليس (١- هذا بمنويّ معه معنى الاستقرار، فلا يكون خبرًا للمبتدأ، دلّ على المراد دليلٌ أو لم -١) يدلّ. وهذا كله ظاهر/. ٢٨٨

لكن فات الناظم من هذا مسألةٌ يقتضي كلامُه فيها الجوازَ وليست بجائزة، وذلك إذا أخبرت عن المبتدأ بظرفٍ مقطوعٍ عن الإضافة نحو: القتالُ قبلُ، وقيامُك بعدُ، بخلاف ما إذا أضفتَ فإنَّ وقوع الظرف خبرًا جائزٌ، فتقولُ: القتالُ قَبْلَ يوم الجمعة، وقيامُك بعدَ قيامي، وما أشبه ذلك. نصَّ على ذلك سيبويه(٢)، قال السيرافيّ: «ولا أعلم له مخالفًا». فمثل هذا يدخل تحت قوله: «نَاوِينَ مَعْنَى كائنٍ أوِ استقرَّ»؛ فإن تقدير هذين مع القطع عن الإضافة وعدمه سواءٌ، فعليه المعنى. ولا يقال: إنَّ إنما أخبر عما فعلت العرب بقوله: «وأَخبَروا»، ومثل هذا الكلامِ إنما يصدُق على ما قالت لا على مالم تقله، فلا اعتراض عليه؛ لأنا نقول: إن سُلِّم عودُ الضمير على العرب لا على النحويين، ففي ضمنه أنَّ ذلك قياس لا يوقف منه على المسموح، ولهذا أتى بالمسألة لا للإخبار عما فعلت العرب، وعلى هذا القصد توجَّه الاعتراض، فلو صرَّح بالقيد هنا ولم يشر إليه كما صرّح به في التسهيل(٣) لدخل له نحو: قيامك قبلُ، في غير التام، لكنه

---

(١) سقط من أ.

(٢) قال سيبويه ٣/٢٨٦: «ولاتقول: هذا قبلُ، كما تقول: هذا قبل العتمة».. وقال السيرافى٤/١٢٤: «اعلم أن قبل وبعد يكونا خبرين للجثث وغيرها إذا كانا مضافين، كقولك: زيد قبل عمرو وبعد عمرو، والقتال قبل يوم الجمعة وبعد يوم الجمعة، فإذا حذفت ما أضفتهما إليه لم يحزف يكونا خبرين، لاتقل: زيد قَبْلُ، والقتال بعدُ. ولم أر أحدًا من أصحابنا أعْتَلّ لهذا بشئ يقنع، وقد حكاه سيبويه ولا أعلم له مخالفًا».

(٣) فى التسهيل ٤٩: «ويغنى عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر تام..».

لم يفعل، فكانن معترضًا عليه. ووجهُ كونِهِ غير تام ظاهر، لكونه قد حُذِف منه ما به تمام معناه، وهو المضاف إليه، وإن كان مرادًا في التقدير.

٢٨٩ / وقال السيرافي في تعليل منع وقوع قبلُ وبعدُ خبرين : إنهما إذا أخبر بهما قد حُذِفَ معهما ما يعملُ فيهما، فكا حذفُ المضافِ إليه مع ذلك إجْحافًا فتَّجنبوه(١) ، ولابن الضائع هنا تعليلٌ هو روحُ كلام سيبويه، فتأمَّله.

واعلم أنَّ الناظم من عادته التنبيهُ على مسائل الخلاف، وعلى ارتضاء ما يرتضيه من الأقاويل. ولا شكَّ أنَّ مسائلَ الخلافِ على قسمين : قسمٍ ينبنى على الخلاف فيه حكم من الأحكام الكلاميةٌ. وقسمٍ لا يَنْبني عليه إلا أَمر اصطلاحي وتحقيق صناعي لاغير، فأما الأول فالنظر في ترجيح مارجّحه الناظم، وجلَب الحُجَج(٢) عليه مما تَعْني الناظرَ في هذه الصناعة عموما، والشارحَ بحسب ما يتعلق بشرح النظم خصوصًا. وأما الثاني(٣) فالكلام فيه بحسب ترجيح مارجح الناظم وَجْلبِ الأدلّة عليه إنَّما هو من جهة ما يلزم الشارحَ من بيان مقاصد الكلام المشروح، والنزول إلى مقام صاحبه، لبيان ارتضاء ما ارتضاه، وتزييف ما زُيِّفَه، لا من جهة أن تنبني عليه فائدةٌ؛ إذ هو خالٍ منها كمسألتنا، لأنَّ كون الظرف أو حرف الجرّ يُقدَّر معه كائنٌ أو استقر، أو لا يقدّر معه ذلك لأنّه يؤدّى معناه ـ سواءً في الحكم.

---

(١) هذا معنى كلام السيرافى ، انظر ١٢٤/٤.

(٢) أ : الحج.

(٣) أ : الباقى.

وكذلك مسألة الابتداء وعمله في المبتدأ وحده، أو في المبتدأ والخبر، أو عدم ذلك ـ أمرٌ لا تنبني عليه فائدةٌ كلامية. فالكلام في ذلك كله وتسويدُ الأوراق به لا يُجدِى في المقصود من علم النحو مَزِيداً. قال ابنُ الحاج فيما علَّق على المقرب العصفُورِيّ : جملة ما أقوله أنَّ كلَّ خلافٍ وبَحْثٍ في هذه الصناعة لا يؤدّى إلى الوقوف على كيفيَّة التكلم فهو فَضْلٌ لا يحتاج إليه، والاشتغال به بطَالة. قال : وقد أُولِع المدرِّسون بذلك، وإن لم يكن نافعًا في تعليم الصغار، فالاشتغالُ به اشتغالٌ بما لا يُغْنِي. وأشدّ من نقض الاشتغال به اعتقاد أن ذلك مهمّ ضَروريٌّ مُوصِّل إلى معرفة حقيقة، مكسِبٌ علمًا بكلام العَرَب. ثم مضى في كلامه، ثم قال في هذه المسألة التى نحن فيها : فالغرض أن قولك : زيد في الدار، مرادف لقولك : زيد استقر في الدار، أو يستقرٌّ أو مستقرّ، كلٌّ بمعنًى واحدٍ، انتهى، وهو صحيح واضح، وإذا وضح هذا فكلٌّ ما أجلَبه من الحجج والترجيحات في المسائِل التى هذا شأنها فلْتعلم أنها مجتلبة بحَسبِ مقصد الشرح، لا بحَسبِ استنتاج فائدة زائدةٍ، وبالله التوفيق.

ثم أتمَّ هذا الحكم في قسم الظرف بقوله :

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَـانٍ خَـبَـرَا
عَنْ جُـثَّـةٍ، وَإِنْ يُفِـدْ فَـأَخْـبِـرَا

لما أطلق القول في وُقوع الظرفِ خبرًا للمبتدأ، وكان المبتدأُ تارةً يكون اسم عين، وهو المراد بالجثة، وتارة يكون اسم معنًى ـ كان من مقتضى إطلاقه أن يجوز وقوعُ ظرف الزمان خبرًا عن كلِّ (جثةٍ)(١) كان أو معنى، كما كان

(١) سقط من أ.

مقتضيا لذلك مع ظرفِ المكان، فهو في ظرف المكان إطلاق صحيح/، ٢٩٠
وغير صحيح في ظرف الزمان. فأراد تقييد ذلك الإطلاق، فأخبر أنَّ اسم الزمان لا يكون خبرًا عن مبتدأ هو جثةٌ، إلا أن يكون الإخبار به عنه مفيدًا، فإذا أفاد جاز. وحصل من هذا ومما قبله أن الظرف إما أن يكون مكانيًا أو زمانيا، فإن كان مكايا أُخَبِر به عن كلِّ اسم كان ، اسم جثةٍ نحو : زيدٌ أمامك، وعمرو خلْفَ الحائط، والدراهم عند زيد. أو اسم معنى نحو :قُعودُ زيد مكانَك، وقيامُه خلفَ الدار، وأكْلُه عدك. وإن كان زمانيًا فإما أن يكون المبتدأ اسم جثةٍ أو اسم معنى، فإن كان اسم معنى أخبر عنه لحصول الفائدة بذلك، نحو : قيامُك غدًا، وسفرُ زيد بعد غدٍ، وخروج زيد يوم الجمعة. وإن كان اسم جُثَّة فلا يُخَبر به عنه لعَدَمِ الفائدة بذلك، فلا تقولُ : زيدٌ يوم الجمعة، ولا عبدالله غدًا.

والفرق بين ظرف الزمان وظرف المكان في هذا أنَّ ظروف الزمان أشياءُ تحدُث وتنقضى، وما وُجِدَ منها فمشتملٌ على كلِّ موجُودٍ، والجثة كلها موجودة فلا فائدة في الإخبار عنها بذلك، والمصادر وهى أسماء المعاني غير موجودة بل تحدُث، فأفاد الإخبارُ عنها بالظروف الزمانيّة. وأما ظروف المكان فَأَيُّها جُعِلتَ مستقرًا لشيءٍ جاز أن يقع خبرًا وتقع الفائدةُ؛ لأنَّ الأمكنة لا تشتملُ على كلِّ موجود، ولا تكون ظروفًا لكل واقع في الوجود لزومًا، بل قد تخلو مها وقد لا تخلو، فصار الإخبارُ بها يُحصِّل مالم يكن معلومَ الحصولِ. وبهذا أشبهت الأمكة الاشخاص فأفادتْ كما أفاد الإخبار بالأشخاص.

وقد نَبَّه على أصل المنع في هذه المسألة، وهو عدم الفائدة، بقوله : «وإن يُفِيد فَأَخْبَرا»، فكأنَّه قال : ولا يكون اسمُ زمانٍ خبرًا لجثةٍ لعدم

الفائدة، فإن أفاد ذلك جاز الإخبارُ به عن الجُثَّة. وتعليقهُ الجوازَ على شرطِ الإفـادة هو الأصل وهو أولى[(١)] من تعليقه على مواضع تُعَدُّ وتُحصَرُ، فإن حصر الآحاد قد لا يفي بجميع مواضع الإفادة، بل الغالبُ أنه لا يفي. وإنما وجهُ حصرِها ردُّها إلى أصل الجواز وهو الإفادة، فلذلك اقتصر الناظم عليه فقال : «وإن يُفِدْ فَأَخْبِرا». وقد حُصِرت[(٢)] مواضعُ الإفادة في ثمانية :أحدها : أن يشبه اسمُ الجثة اسمَ المعنى في الحدوث في وقتٍ دون وقتٍ، كالرُّطْب والكَمْأَةِ ونحوهما، كقولك : الرُّطَبُ في وقت كذا، والكَمَأَةُ وقتَ الربيع. ومنه (قولهم[(٣)]) : الهلالُ الليلةَ. وما أشبه ذلك.

والثاني : أن يكون الزمان موصوفا، نحو قولك : نحنُ في زمانٍ طيِّب. ومنه قولُ عبدالله بن مسعود[(٤)] ـ رضي الله عنه ـ : «إنكم في زمانٍ كثيرٌ فُقهاؤه، قليلٌ قراؤه، كثيرٌ من يعطى، قليلٌ من يَسأَلُ». وقال امرؤ القيس[(٥)] :

ألاعِمْ صَبَاحًا أيُّها الطَّلَلُ البالِي

وَهَلْ يَعَمِنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخالِي

وقال الآخر :

نحنُ ـ واللّه ـ في زَمَانٍ غَشُومٍ

لو رَأَيناهُ في المَنَامِ فَزِعْنا

---

(١) أ : الأولى.

(٢) أ : حصر.

(٣) سقط من أ.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر، الحديث ١٧٣/١/٨٨.

(٥) ديوانه ٢٧، والكتاب ٣٩/٤، والمغنى ١٦٩.

/ وقال أوس(١) :

لَعَمْرُكَ إنَّا والأحَالِيفُ هَاؤلى
لَفِي حِقْبَةٍ أظفارها (لَمْ تُقَلَّم)

والثالث : أن يكونَ المبتدأ عامًا واسم الزمان خاصًا(٢) أو مسئولا به عن خاصٍّ، كقولك : نحن في شهر كذا. وفي أيِّ الفصول نحن؟ وهذا [كلامٌ](٣) مخرجٌ عن حدِّه؛ إذ كان الوجهُ أن يُقال : شهرُنا شهرُ كذا، وأيُّ الفصولِ فَصلُنا؟.

والرابع : أن يكون المبتدأ موصوفًا كقولهم : أكُلَّ يوم ثوبٌ تلبسه؟ وَأكُلَّ عام لك رجلٌ تَقْتُلُه؟ وأنشد سيبويه(٤) :

أكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَه
يُلْقِحُه قَوْمٌ وتَنْتُجُونَه؟

والخامس : أن يكون المقصودُ ما أضيف إليه ظرف الزمان، كقولهم: زيدٌ حين طرَّ شاربُه. فالمقصُودُ : زيدٌ طرَّ شاربُه. وكذلك : زيدٌ حين بَقَل وجهُهُ. [وقد(٥)] أنشد بعضُهم على هذا بيت الحماسة(٦) :

---

(١) هو أوس به حجر، ديوانه ١٢٠. وما بين القوسين سقط من س، ف.

(٢) أ : ومسئولا. وقد أضيفت ألف «أو» إلى الأصل.

(٣) في جميع النسخ : «وهذا جواب مخرج ...». وكلمة «جواب» لامعنى لها ها ، والشاطبي قد نقل هنا عبارة الشلوبين، وهي كما أثبتنا. انظر البسيط لابن أبي الربيع ٤٧٥.

(٤) الكتاب ١٢٩/١، وهو في المخصص ١٩/١٧، والإنصاف ٦٢، والخزانة ٤٠٧/١ والرجز لقيس بن حصين الحارثي.

(٥) ليست في الأصل، أ.

(٦) الحماسة ٤٨٨/١. والبيت لُرَقيةَ الجرميّ.

أقــولُ وفـي الأكــفــان أروعُ مــاجـــدٌ
كـفُـصنِ الأراك وجـهُـه، حين وَشَّـمَـا[1]

وهو مُحَتمِل.

والسادِسُ : أن يكونَ في بابِ النفي العامٍّ، كقول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «إذا هلك كسرى فـلا كسـرى بعده، وإذا هـلك قـيصـر فـلا قـيصـر بعده[2]».

والسابع : أن يكون الغرضُ التأريخَ، كقولك : كان موسى ـ عليه السلام زمن فـرعون، وكان إبراهيم ـ عليه السـلام ـ زمن نُمْرودٍ. ونحوه قـولُ امرىء القيس[3] :

ألاعم صــبــاحًــا أيُّهــا الطَّلَلُ البـالِي
وهل يعـمن مَنْ كـانَ في العُـصُـر الخَـالِي

وقد تقدَّم في نوعٍ آخر ـ وقال الفرزدق[4] :

أَلَمْ تَرَ أنَّ الناسَ مَــاتَ كَـبِـيــرُهُمْ
وَقَـد كـانَ قـبَل البـعث بعثِ مُـحَـمـدِ

والثامن : أن يكون ظرف الزمان[5] قد رفع ظاهرًا غَيرَ جُثَّة، نحو : زيدٌ

---

(١) فى الحماسة : «أبيض ماجد». و«وسَّما». وفى اللسان، مادة وشم : «يروى وَشَّم و وسَّم، فوشَّم : بدا ورقه، ووسَّم : حَسُنَ».

(٢) البخارى، كتاب الأيمان ٨/١٦٠، ومسلم، كتاب الفن ٤/٢٢٣٧.

(٣) تقديم البيت فى النوع الثانى.

(٤) لم أجده فى ديوانه.

(٥) أ : زمان. وقد أضيفت «أل» إلى الأصل.

يوم الجمعة قيامُه؛ إذا[1] حملت «قيامه» على أحد وجهيه.

فهذه المواضع مما أفاد فيها الإخبار باسم الزمان عن الجثة، وإن جاء ما يُشبهها فحكمه في الجواز حكمها، والجميع منتظم في سلك قوله : «وإن يُفِدْ فأخبرا».

وبقي في هذه المسألة دَرْكٌ على الناظم من أوجه ثلاثة :

(أحدها[2]) أنَّ النَّحويِّين إنَّما يَعْرِضُونَ[3] الكلام هنا [و[4]] ظرف الزمان فيقولون : لا يكون ظرف الزمان خبرًا عن الجثة، والناظم إنما قال : «ولا يكون اسمُ زمانٍ..». واسم الزمان غير مرادفٍ لظرف الزمان، لأن ظرفَ الزَّمان هو اسم الزمان المنصوبُ المقدَّرُ بفي من جهة المعنى،لا اسمُ الزَّمان مطلقا؛ إذ اسمُ الزَّمان منقسم إلى ظرفٍ وغير ظرفٍ، فكيف يكون مرادِفًا له؟ وإذا لم يكن كذلك خَرَجَ عن وضع المسألة عند غيره.

والجواب : أنَّه يمكن وضعُ المسألة على أن يكون اسمُ الزمان غير ظرف؛ إذ لا يخبر به عن جثة، بخلاف المصدر، فإنَّ لا يقال : زيد يومُ الجمعة برفع يومٍ، وقد يقال : القيامُ يوم الجمعة. وقال النابغة[5] :

زَعَم الغــــرابُ بأنَّ رحْلَتنا غَــــدُ
وبِذَاك خَـبـرَّنا الغُـدافُ[6] الأسْـــودُ

(١) أ : إذ
(٢) سقط من أ.
(٣) أ : يعوضون
(٤) عن ف.
(٥) ديوانه ٨٩، والخصائص ١/٢٤٠، والهمع ١/٩٩.
(٦) أ : الغراب. ورواية الأصل توافق ما في الديوان. والغُدَافُ : الغراب.

رُوِى هكذا برفع غَدٍ، ذكره السيرافي[1].وأيضًا قد تقدّم من مواضع جواز الإخبار بالزمان عن الجثة ماكان الزمانُ فيه مجرورًا بفي، وهو إذا كان كذلك لا يسمّى في الاصطلاح ظرفًا ويُسمّى[2] اسم زمانٍ، كما لا يُسمّى الظرف المرفوع/ على السّعة ظرفًا، فإطلاق لفظ اسم الزمان إذًا أجودُ من التعبير بالظرفِ. وهو مه تَنَبُّهٌ حسن. ٢٩٢

والثاني من أوجهِ الدَّرْك :أنَّ حاصل كلامه أنّه لا يُخبر باسم الزمان عن الجثة إذا لم تقع فيه فائدة، فإن وقعَتْ فيه فائدةٌ جاز الإخبارُ به عنها. وهذا لا حاصلَ له لأمرين[3] :

أحدهما[4] : أن هذا المعنى قد تقدّم له عندما عَرَّفَ بالكلام فقال : «كلامنا لفظٌ مفيدٌ». وهو جارٍ في كلِّ كلام، فما الحاجة إلى تكرار ذلك هنا؟! وإلاّ فيلزم أن يشترط ذلك فيه[5] إذا أُخْبر به عن الحدثِ؛ لأنه قد لا يفيد نحو : القتالُ في يوم، [أو[6]] الخروج حينًا أو زمانًا. وكان يلزمه مثلُ ذلك في ظرف المكان والمجرور[7] أيضًا إذا أخبر بهما.بل وفي المفرد والجملة، وكذلك سائُر الأبواب هى مفتقرةٌ إلى مثل ذلك، فإن الإفاده مشترطه في الجمع فكمالا يجوز أن تقول : زيدٌ يوم الجمعه ، لعدم الإفاه فيه من حيث إنه معلوم ، فكذلك لايجوز ان تقول : زيد مكانا أو في مكان

---

(١) شرح السيرافى على الكتاب ٢/١٣٦ – ١٣٧.

(٢) فى الأصل : ريسموا

(٣) أ، وصلب الأصل : «لأمور». والمثبت عن هامش الأصل.

(٤) أ : أحدها. وقد كانت كذلك فى صلب الأصل ثم عُدلت إلى : أحدهما.

(٥) سقط من غير الأصل.

(٦) عن هامش الأصل.

(٧) أ : المجرور. دون واو.

، لعدم الفائدة . وكذلك لو قلْتَ : السماءُ فوقنا، والأرض تحتنا، والنار محرقة، والماء يُرْوى ـ وطُوِّل له في القصة ـ فإن كان مثل هذا لا يلزم الاحتراز منه، فكذلك لا يلزم الاحترازُ منه في ظرف الزمان إذا أُخبِرَ به عن الجثة، من جهة أنه معلوم كما هو معلوم في غير ذلك. وإن كان يلزم الاحترازُ منه لزم مثلُهُ في جميع الأقسام. لكن هذا غير لازم هناك فكذلك هنا.

والثاني : أنّ إخراج ظرف الزمان من ثلاثة الأقسام المذكورة آنفا يوهم في باقيها مالا يصح، وذلك أنه إذا أخبر أن الظرف والمجرور يقعان خبراً، ثم استثنى من مواقع ظرف الزمان مالا يفيد، أوهم أن غيره لا يستثنى منه ذلك، بل يقع خبراً أفاد أو لم يفد. وهذا غير صحيح.

فالحاصلُ أن هذين الشرطين كان غنياً عن الإتيان بهما، ثم ينظر إلى ما يفيدُ وما لا يُفِيد من الأخبار بالظرف والمجرور بناءً على ما تقدم في التعريف بالكلام : والجواب عن الأول أنّ كلامه وكلام غيره في مسائل مخصوصة بحسب(1) الإفادة وعدمها ليس من جهة التعريف بالكلام، بل من جهة أخرى، وذلك أن من الأبواب ما يطرد أو يغلب فيها عدم الإفادة إلا بشرط، فعادة النحويين أن يُبَيِّنُوا ذلك ليكون فيه حصرٌ لما يُفِيد وما لا، وضبط لما يتكلم به. وهذا [من شأنهم(2)]؛ إذ لا يكفي في مثل ذلك مجرّد تعريف الكلام بأنه لفظ مفيد؛ ألا ترى أن غالب الإخبار بظرف الزمان عن الجثة غير مفيد، بخلاف الإخبار به عن الحدث، أو بظرف المكان أو المجرور فتجد ظرف الزمان قد حصل فيه الوصف (الذى)(3) هو مَظنَّةُ الإفادة، ومع ذلك فلم يُفِدْ ككونه معرفةً

---

(1) أ، وصلب الأصل : يجب. والمثبت عن هامش الأصل.

(2) عن هامش الأصل.

(3) سقط من أ.

بالألف واللام أوِ الإضافة، ولوكان ظرفُ المكان والمجرور كذلك لأفاد، فتقول : زيد خلْفَك، وزيد مكان عَمْرو، وزيد في الدار. ولو قلت : زيد يوم العيد، أو[1] زيد اليوم، أو شهر كذا، لم يُفِدْ. فهذا فرقٌ بينهما، ولأجل هذا نبّهوا على أن ظَرْفَ الزمان لا يفيد الإخبارُ به عن الجُثَّة/، واستثناء ٢٩٣ الناظم ما يفيد بقوله : «وإن يُفِدْ فأخبرا». رجوعٌ إلى الأصل. ومثل هذه المسألة اشتراطُهم الإفادة في وقوع المبتدأ نكرةً حسبما يذكره، فإنّه إذا كان نكرةً غلب عليه ألاَّ يُفيد، فنبهّوا على أنه لا يقع مبتدأً إلاّ[2] إذا ساوى المعرفة بحصول الفائدة. ومثل ذلك تنبيهُ المؤلف على أن توكيد النكرة جائز (بشرط[3]) الإفادة، ولم يشترط ذلك في توكيد المعرفة، لغَلَبة حُصُولها حين ذلك، وقد لا تحصُل فائدة مع حصول مظنتها، فلم يفتقروا إلى التبيه على ذلك اعتماداً على ما تقَّدم في حدّ الكلام. فاعرف هذا أصلاً اصطلاحيا تحتاج إليه فيما يرد عليك من هذه الأشياء، وتعتمد على مقتضاه في حلّ أمثالِ هذه الإشكالات، فتقطع به كثيراً من التشغيب والتعسُّفِ الذى يقع بين الباحثين.

وبعد هذا نقول : إنّما [نَبَّه[3]] الناظم بالقصد الأوّل على ما كان مثل: زيدٌ يوم الجمعة، أو زيدٌ في شهر كذا، لأنه ظرف مُعَرَّف يُفِيدُ إذا لم يقع خبراً لجثَّةٍ، ويُفيدُ مثلُه من ظروف المكان والمجرورات، ولا نَقُول : إنَّه نبَّه على نحو : زيد يومًا، أو زيد في شهر؛ لأنّ نحو هذا قد ساواه فيه ظرف المكان والمجرور، وكذلك ظرف الزمان المخبر به عن الحدث، فإخراج

(١) في الأصل : «وزيد».

(٢) أ : «ولا». وقد محيت الواو في الأصل وإستبدلت بها الهمزة.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

مثل هذا موكول إلى العلم بأنَّ شرطَ الكلامِ الإفادةُ، وهذا كّله حَسَنٌ، وبالله التوفيق.

وعن الثاني : أن الغرض إذا كان ما تقدّم لم يلزم من هذا الإشكال شيءٌ، لأن قوله : «وإن يُفِدْ فأخبرا» رجوع إلى الأصل من اشتراط الإفادة، من حيث كان الغالب فيه عدم الإفادة، ولذلك منع أولاً الإخبار به، وإذا كان كذلك لم يلزم منه مفهوم، لأنّ الكلام في قُوَّة أنْ لو قال[1] : «وظرف الزمان مع الجثة غير مفيد، فلا يخبر به عنها، فإن فُرِض حصولُ الإفادة به معها جاز الإخبار به عنها». فمثل هذا الكلام لا يقتضي أن غيره يخبر به أفاد أولا، فإذا كان كذلك لم يبق إشكالٌ. والله أعلم.

والثالث من أوجه الدَّرْكِ : أنّ حاصل كلام الناظم َنقَلَ الناسُ أنه مخالف للنحويين. ولم يقل به إلا ابن الطراوة؛ قال ابن أبي الربيع : ظرف الزمان يكون خبرًا عن الحدث ولا يكونُ خبرًا عن الجثة، قال : ولا أعلم في ذلك خلافًا بين النحويين إلا ابن الطراوة فإنه ادَّعى أنّ ظروف الزمان تكون أخبارًا عن الجثة إذا أفادت، فإن لم تُفِد لم تكن أخبارًا. ولا فَرْقَ في هذا بين ظروف الزمان وظروف المكان. ثم أتى بأربعة مواضع دليلاً على صحة زَعْمِه، وهي الأول والثالث والرابع والخامس من المواضع المتقدّمة. ثم قال ابن الطراوة : فكما جاءت ظروف الزمان في هذه المواضع أخبارًا عن الجثة وأفادت، جاءت ظروفُ المكانِ أخبارًا عن الجثث ولم تُفِد، نحو زيدٌ مكانًا، فالرابط كله الفائدة بالإخبار وعدمها[2].

(١) في صلب الأصل : «كان». والمثبت عن الهامش وسائر النسخ.
(٢) انظر البسيط لابن أبي الرَّبيع ٤٧٢ - ٤٧٤.

قال ابن أبي الربيع [مُنْفَصِلاً(١)] عما قال : أما الهلالُ الليلة، فعلى حذف المضاف، لأن المقصود الإخبار عن ظهوره لنا، أى : حدوث الهلال الليلة. وهو تأويلُ الفارسي(٢). وأما نحن في شهر كذا، فالمراد تعيين الشهر، ووجهُ السؤال : أىُّ شهر شهرنا، فيقال : شهر كذا. فهو كلام / ٢٩٤
مخرج عن(٣) حدّه، فلا يُعْتَرَضُ به. وهذا جواب الشلوبين. وأما : «أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَه؟»، فجاز لمكان الصِّفة، وكذلك ما أشبهه، فالمعنى : أكل عام أخذ نَعَمٍ؟ أكلَّ يومٍ لُبسُ ثوبٍ. فالإخبار في المعنى عن الحدث، فجاز اتساعًا، ولم يخرج بذلك عن الإخبار عن الحدث، كما لا يخرج «يومان» في : صِيدَ(٤) عليه يومان – بالرفع – عن كونه ظرفًا في المعنى. وأما قوله : «وجهُه حين وشَّما»، فعلى إقحام الحين،اعتبارًا بأن التوشيم لابُدَّ له من زمان، والمراد : وجهه وشّم. وكذلك ما كان نحوه. قال : وإذا كان هذا(٥) كُلّه راجعا إلى الإخبار بالمفرد عن المفرد، أو بالزمان عن الحدث، ثبت أن الإخبار بظرف الزمان عن الجثة بالقصد من غير أن يكون الكلامُ أُحِيل عن طريقه لا يعقل وجُودُه؛ إذ لا فائدة فيه، بخلاف ظُروفِ المكان. انتهى معنى كلامه(٦).

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الإيضاح ٤٩.

(٣) فى هامش الأصل : على.

(٤) فى هامش الأصل : سير.

(٥) فى الأصل : هكذا.

(٦) انظر البسيط ٤٧٤ – ٤٧٧.

فإذًا ظروفُ الزّمان لا يُخْبَر بها عن الجثة البتَّة اتفاقًا، وما ظُنَّ بخلاف ذلك فليس منها في الحقيقة. وهو ماقضٌ لقوله : «وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرا». فالإشكال هنا من وجهين، أحدهما مخالفة للنحويين أو متابعته لمن خالفهم، والقطع أن مخالفَ الإجماع مخطئٌ. والثاني : أنّ الإخبار بظرف الزّمان عن الجثة قد يفيد، وهو أمر لا يعقل.

والجواب عن الأول أن نقول : كيف يثبتُ الإجماعُ مع أن ما ذكر من المواضع الثمانية قد سلَّموا وجودَها في الكلام وقياسَ أكثرها؟ ومثل تلك المواضع هى المراد عند من أجاز ذلك، فإنما يثبتُ الإجماع على المنع فيما كان على خلاف تلك المواضع وأشباهها، وليس النزاع فيه، وإن سلم ذلك فإنما يكون إجماعًا معتبرًا إذا ثبت حصوله قبل خلاف ابن الطراوة، وهذا يصعُب إثباتُه، وإذا لم يثبت فالظاهر أن المسألة خلافيّة، وإذا كانت كذلك فلا عَتْبَ على ابن مالك في[1] ارتكابه بعض المذاهب المنقوله في مسألة اجتهاديّة. ثم إنَّ أبا علي الشلوبين قد نصّ على عَيْنِ ما ذكره ابن الطراوة في كتاب «الأسئلةوالأجوبة»، فقال على أثر ما ذكر جملة من المواضع المذكورة : وجُمْلةُ هذا أن ما وقعت به الفائدة من الأخبار جاز، وما لم تقع به الفائدة لم يجز، وهو ما قال الناظم بعينه، ولو كان ابنُ الطراوة بذلك مخالفا للنحويين لم يرتكبه، بل كان يردّ عليه على عادته في التزامه مناقضَته، أو كان يُبَيِّنِ مخالفته لهم إن كان ارتضى مذهبه وإن سلِّم الإجماع فليس في مسألة يَنْبَنِى عليها حكم، بل هو في تأويل، ويجوز الخلاف فيه وإحداث قول آخر غير ما أُجمِع عليه على الصحيح عند أهل الأصول.

---

(١) أ : وارتكابه.

وعن الثاني : أن ابن الطراوة وغيره إنما أرادوا أن الإخبار بظرف الزمان عن الجثة جائز[1] حيثُ تحصلُ الفائدةُ، من غير تعيينٍ لوجه الإفادة، من كونه على تأويل أو غير تأويل،لأن ظاهر الإسناد في قولك : الهلالُ الليلةَ، وأكلَّ يومٍ ثوب تلبسه/، وما كان نحو ذلك على [أنّ[2]] الجثة ٢٩٥
أُخْبِر عنها بظرف الزمان فأفاد، والوقوف مع الظاهر هو المراد، وأما التأويل فالنظر فيه ثانٍ عن جواز المسألة، والاعتماد على الظاهر والحملُ عليه – وإن أمكن غيرُه – هو مذهب ابن مالك في عربيته، وهو أصل سيبويه، بَوَّب عليه ابن جنى في الخصائص[3]، وسيأتى التنبيه على مواضع من هذا القبيل، بحول الله ومشيئته. وأيضًا فقد يظهر القصد إلى الإخبار بنفس الظرف في نحو : نحن في زمان الصيف، أو في شهر كذا. ولا ينبغي أن يُعدَلَ به عن هذا الظاهر لأن يُقال : إنما المراد الإخبار بأن الزمان زمانُ الصيف، وأنَّ الشهر شهر كذا؛ إذ لقائل أن يدّعى مثلَ ذلك في ظرف المكان مع الجثة فيقول في قولك : زيدٌ في مكان كذا : إن المعنى : مكان زيد مكان كذا. وعند ذلك يستوى الظرفان في الإخبار بهما عن الجثة.

فإن قيل : إنما القصد الأول في ظَرْفِ المكان الإخبار بأنَّ «زيدًا» مستقرٌّ فيه.

قيل : وكذلك القصدُ في (النحو[4]) قولهم : نحن في شهر كذا، أو

---

(١) أ : جاز.

(٢) عن س، ف.

(٣) الخصائص ٢٥١/١ – ٢٥٦. وانظر فى هذا الموضع من الباب إحالات المحقق على كتاب سيبويه.

(٤) عن الأصل.

في زمان كذا، الإخبار بأنًا[1] مستقرون فيه. وهذا مما يصعُب الجواب عنه. ويؤيِّد هذا أن تعليلهم امتناع الإخبار هنا بأنّ كلّ جُثَّةٍ تستلزم الأزمنة لأنها موجودة فيها، فكأنّ الإخبار بذلك إخبارٌ بمعلوم، يقتضى أنها إذا أخبر عنها بالزمان على حالةٍ من الأحوال التى تختلف بحسبها الأزمان أو الجثث ممًّا لا يكون معلومًا للمخاطب[2]، لزم الجوازُ كالأحداث وظروف المكان. وقد علَّل ابنُ البانِش المنعَ بأن متعلّق ظرف الزَّمان لادلالة عليه مع الجثث، فإذا قلت : زيدٌ اليوم، صلح لأشياء كثيرة، لجواز أن يكون المعنى : منطلق اليوم، أو مقيم، أو غير ذلك. ولم يَقْصِرْه الاستعمال على معنىً بعينه، كما قصر ظروف المكان، وكما قصر ظروف الزمان مع الأحداث على معنى كائن أو استقرَّ. ولو قُصِد غير ذلك لم يجز الحذفُ. فعلى هذا إذا فُرِضَ قصد الاستعمال لبعض ظرف الزمان مع الجثة على معنى كائن أو استقر، كتلك المواضع، جاز الإخبار بها. وهذا لا مدفع فيه، بل هو أمر معقول موافق للمنقول. وعلى الجملة فهذا الاختلافُ راجعٌ إلى اختلافٍ[3] في عبارةٍ لا اختلافٍ[4] في معنًى. والله أعلم.

والجثة : شخصُ الإنسانِ قاعدًا أو نائمًا[5]، كذا قال الجوهرى. فخصَّه بالإنسان كما ترى. واستعمالُ النحويين له على ما هو أعمّ من ذلك، فالجثةُ عندهم : شخصُ كُلّ متشخِّص[6].

---

(١) أ : بأنّ. وقد كانت كذلك فى الأصل ثم عدلت إلى : بأنًا.

(٢) فى الأصل، أ : المخاطبين. والمثبت عن س، ف.

(٣) فى الأصل، أ : الأختلاف.

(٤) فى الأصل : لااختلاف فيه معنى.

(٥) فى الأصول كلها : قائما. والمثبت عن الصحاح، وفى اللسان : «فأما القائم فلا يقال جثته، أنما يقال : قامته لا قمته».

(٦) فى صلب الأصل : شخص. وفى أ، س : مشخص. والمثبت عن هامش الأصل، ف.

وقوله : «فأخبروا»، أراد : أَخْبِرَنْ، بنون التوكيد، فأبدلها للوقت ألفًا، وذلك سائغ[1].

وَلا يَجُـــوزُ الابْتِـــدَا بالنَّكِره
مَـا لم[2] يُفِـدْ كَـعِنْدَ زَيدٍ نَمِـرهْ
وَهَلْ فَـتًى فِـيكُمْ فَـمَـا خِلٌّ لَنَا
وَرَجُـلٌ مِـن الـكَـرام عِـنْـدَنَـا
وَرَغْبَـةٌ فِي الخَـيـرِ خَـيـرٌ، وَعَـمَلْ
بِرٌّ يَزِينُ. وَلْتَــقِسْ[3] مَــالَمْ يُقَلْ

أعلم أنه لما كان الغَرضُ من الكلام حصولَ الفائدة، وكان الإِخبار عن غير مُعَيّنٍ لا يُفيد، كان أصلُ المبتدأ التعريف. ولهذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على أمرٍ زائدٍ سوى التعريف، بخلاف النكرة /، ٢٩٦
فإن الفائدة في الإخبار عنها تتوقَّفُ على أمرٍ زائد. قال المؤلف : ويلزم من كون المبتدأ معرفةً أن يكون الخبر نكرةً في الأصل لأمرين، أحدهما: أن كونه معرفة مسبوقًا بمعرفة يُهِمُ كونَهما صفة وموصوفًا، فيجيءُ الخبر نكرةً لرفع التوهم.

والثاني : أنّ نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزم تكيُره، فاستحق الخبر لشَبَهِهِ به أن يكون راجحًا تنكيرُه على تعريفه[4]. ثم إنَّه يتصوَّر فيهما أربعة أقسام :

---

(١) في س، ف : «وذلك غير سائغ»، وهو خطأ.

(٢) كذا بالياء، وهي رواية المؤلف، وانظر آخر شرحه على هذه الأبيات .

(٣) كذا بتاء الخطاب، وهي رواية المؤلف أيضا، وشرحه يُنَبِّه عليها .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٨.

أحدها : أن يكونا معًا معرفتين. فهذا جائزٌ، ولا يحتاج مثله إلى التنبيه على حصول الفائدة، لغلبة وجودها فيهما. وسكوت الناظم على التنبيه على هذا القسم يدلّ على ذلك. فإن فُرِض فيه عدمُ الفائدة فذلك يخرج باشتراط الإفادة في الكلام. وأيضًا فقولُه : «ولا يجوز الابتدا بالنكره»، قد يُفْهِمُ أنَّ المعرفة يُبْتَدَأُ بها، فيدخل هذا القسم فيما يجوز، لأن الابتداء فيه بالمعرفة. ومثال ذلك : {اللهُ ربُّكم وربُّ آبائِكُمُ الأوَّلِين[1]}، و (محمدٌ رسولُ اللهِ[2])، و زيد أخوك، وهذا عبدُالله، وشبه ذلك.

والثاني : أن يكون المبتدأ معرفةً والخبرُ نكرةً، فهذا جائز، ولا يفتقر إلى اشتراط تحصيل الفائدة لما تقدّم آنفا. وأيضًا قد نبّه بالمفهوم على جواز الابتداءِ به. ولم يقيِّد الخبر بتعريفٍ دون تنكير، فدخل هذا كما دخل ما قبله.

ومثاله : {واللهُ عليمٌ حكيمٌ[3]} {وهُوَ عليمٌ بذاتِ الصُّدُورِ[4]}. وزيد قائم. وما أشبه ذلك.

والثالث : أن يكون المبتدأ نكرةً والخبرُ معرفةً.

والرابع : أن يكونا جميعا نكريين.

وهذان القسمان داخلان تحت نصِّه وقوله : وَلاَ يَجُوزُ الابتِدا بِالنَّكِرَه مالم تُفِدْ ... ...

---

(١) الآية ١٢٦ من سورة الصافات، وبالرفع قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وابو بكر عن عاصم. انظر السبقة ٥٤٩.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الفتح.

(٣) الآية ٢٦ من سورة النساء.

(٤) الآية ٦ من سورة الحديد.

فنبّه على أنّ[1] أصل النكرة والغالب (فيها)[2] إذا وقعَتْ مبتدأً أن لا تُفيدَ، فلا يجوز الابتداءُ بها، فإن وُجِدَ في بعض ذلك فائدةٌ جاز الابتداء بها.

وهذا التقسيم الرباعي لم يَعْتَدَّ[3] به الناظمُ، وإن كان قد نبَّه عليه في «التسهيل[4]»؛ إذ لا كبيرَ ثمرةٍ في ذلك. وأيضًا فإنَّ الخبر يقع ظرفًا وحرف جَرٍّ وجملة. ولا يُسمَّى شيءٌ من ذلك معرفً ولا نكرة، وإنَّما يوصف بذلك ما وقعت موقِعَه، فاستغنى عن الكلام في تنكيره أو تعريفه.

ثمَّ إنَّ الناظم نبَّه على شيءٍ يَجِبُ التنبيه عليه، وهو أنَّ الابتداء بالنكرة ليس مقتصرًا به على مواضع من الكلام دون أُخَرَ، ولا محصورة بشروط تتعدّد، وإنما المعتبر في ذلك حصولُ الفائدة[5] عند الابتداء بها. وذلك أنَّ من المتأخرين من يقول: لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط. ثم يذكر من المواضع التى وقعت فيها الفائدة مثل ما ذكره الناظم، كالُجزولى، وابن عُصفور في المقرب[6]، وابن أبي الربيع في البسيط، وغير هؤلاء فيوهِمُ كلامُهم أنَّ الابتداء بالنكرة مقصور على تلك المواضع، وأنَّ ما عداها عَرٍ عن ذلك، وليس كذلك. وذلك أنالسبب الذى لأجله امتنع الابتداء بها عند النحويين المتقدمين كُلِّهم، ومن اعتُبِر كلامُهم من المتأخرين، إنما هو عدم الفائدة في الإخبار عنها، والشروطُ التى يذكر هؤلاء

---

(١) سقط من غير الأصل.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) كذا فى صلْب الأصل، أ. وفى هامش الأصل، س، ف: يعبأ.

(٤) انظر التسهيل ٤٦، وشرح ابن مالك ورقة ٥٨.

(٥) فى النسخ كلها: على. والمثبت عن هامش الأصل.

(٦) المقرب ٨٢/١، والبسيط ٤١٤ – ٤١٨.

إنّما ساغ الابتداءُ بالنكرة عندها لوجود الفائدة معها في الاخبار، ولا يمكن أنْ / يكون ماعدوًا مقصورا عليه الابتداءُ بالنكرة، فالاشتغال ٢٩٧ بتعدادِها دون التّنبِيه على أصْلِ ذلك عناءٌ لا فائدةَ فيه. ولذلك لمَّا ذكر الناظمُ منها جُملةً على جهةِ التمثيل ختم بقوله : «ولْتَقِسْ مالم تُقَلْ». اتكالاً على تحصيل أصل المسألة. وإنما يذكر متقدمو النحويين في هذا كسيبويه[١] والأخفش والمبرِّد وابن السراج ما يكثُر وجودهُ مما يُسيغُ الابتداءَ فالنكرة لوقوع الفائدة بذكر ذلك، كالوصف والعُموم، ولا يُوجَد لهم في ذلك حصرٌ. والدليل أنَّ المعتبر عندهم في ذلك الجوازِ والمنعِ أنما هو حصول الفائدة وعدمها، أنه[٢] قد تَتَّصِفُ النكرةُ ثم لا يكون في الاخبار عنها فائدة، فلا يجوز الإخبار عنها. نَصَّ على ذلك سيبويه فقال في باب «كان» : «ألا ترى أنك لوقلت : كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقا، كنت تُلبِسُ، لأنه لا يُستنكرُ أن يكون إنسانٌ هكذا[٣]». فهذا نصٌّ بأنَّ المانع من ذلك فَقْدُ الفائدة[٤] في الخبر. وقال في بابٍ بعده، بعد ما ذكر «ما أحد مثلك»، لا، وأمثلة نحوه : «وإنما حسن الإخبار هنا عن النكرة لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلِمه هذا[٥]». وتَمَّمَ هذا المعنى ثم قال : «ولو قلت : كان رجلٌ في قوم عاقلا، لم يحسُن، لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقل[٥]».فهذا نصٌّ أيضا بأن الصنعة إذا لم تكن مفيدة،

---

(١) الكتاب ٣٢٩/١، والمقتضب ١٢٧/٤، والأصول ٦٣/١.

(٢) فى صلب الأصل : لأنّه. والمثبت ممن غيره. وفى هامش الأصل مصححا : أنك قد تصف.

(٣) الكتاب ٤٨/١.

(٤) فى صلب الأصل : الإفادة. والمثبت عن هامشه.

(٥) الكتاب ٥٤/١.

فوجودها كعدمها. وذكر أيضًا ذلك المبّرد في «المقتضب[1]»، والأخفش في «الأوسط» وشَفَى فيه ابنُ السرّاج في «الأصول» وقال في بعض كلامه: «وإنما يُراعَى في هذا الباب[2] الفائدُة، فمتى ظَفِرتَ بها في المبتدأ وخبره فالكلامُ جائز، وإلا[3] فلا معنى له في كلام[4] العرب ولا في كلام غيرهم[5]». فلأجل هذا اعتنى الناظم ببيان الموجب للابتداء بالنكرة، ولم يحفل بحَصْرِ مالا ينحصرُ. ثم أخذ يذكر أمثلةً مما حصلت فيه الفائدة فجاز الإخبار، وهى ستة:

أحدها: «عند زيد َنمِرَةٌ». فهذا مبتدأ قد أُخبر عنه بظرف مختص بإضافته إلى معرفة، وقَدّم عليه، فحصل بسبب ذلك الإفادة[6]. ولو قُدِّم هذا المبتدأ لم يُفِد الإخبارُ إذا قلت: نَمِرَةٌ عند زيد. وكذلك لو كان الظرف غير مضافٍ أو مضافًا إلى نكرة نحو: مكانًا رجل، أو عند رجل نَمِرَةٌ. فإذًا كُلُّ نكرةٍ أُخبِرَ عنها بمثل هذا الإخبار المفيد جاز الابتداءُ بها. والمجرور في حكم الظرف إذا قلت: في الدار رجل، ولزيد مالٌ. وما أشبه ذلك. وكذلك إذا قلت: أمام زيد رجلٌ، وخلفك غُلاَمٌ، وأمام بكر فرس، ونحو ذلك.

وإنما أفاد الابتداءُ بالنكرةِ على هذا الترتيب، لأنَّ تقديم الظرف والمجرور نَصٌّ في أنه الخبر، وأما إذا قلتَ: نَمِرَةٌ عند زيدٍ، فإن الظرف يحتملُ أن يكون صفة للنكرة، فينتظر السامع الخبر. فَقُدِّم [لرفع[7]] هذا الاحتمال.

---

(١) المقتضب ٤/٨٨.

(٢) فى الأصول لابن السرّاج: «هذا الباب وغيره»

(٣) فى الأصول: «وما لم يفد».

(٤) فى الأصول: «فى كلامهم غيرهم». وقع فيه سقط. وصوابه ماهنا.

(٥) الأصول ١/٦٤.

(٦) فى هامش الأصل: الفائدة.

(٧) عن هامش الأصل، س، ف.

هذا توجيه ابن مالك في الشرح[1]، وردّه بعض النحويين بأن ذلك الاحتمال غير بالغ بدليل قولهم : زيدٌ القائم، والقائم بإجماع النحويين يجوز أن يكون صفة، ولا يلزم أن يتقدم على المبتدأ لهذا الاحتمال باتفاق.

وأجاب ابن عصفور عن هذا بالفرق بينهما من جهة أن النكرة أحوج للوصف من المعرفة[2]. وقد وُجِّه بغير هذا.

والنَّمِرَةُ : بُرْدة من صوف تلبسها الأعراب. والنَّمِرَةُ أيضا : مؤنث النَّمِر، وهو سَبُعٌ أخبث من الأسد. والجمع : نُمور.

والمثال الثاني : «هل فَتًى فِيكُم؟»، وهو نكرة تقدمّها/ أداة استفهام، ٢٩٨ فحصلت الفائدة بسببه. ووجهُ حصولها أن الاستفهام سُؤَالٌ عن غير معيَّن ليعيَّن في الجواب، فهو لا يقتضي فيما دخل عليه إلا إبهامه، فأشبه أداة العمومِ الحاصرة، فحصلت الفائدة. ويشمل هذا المثال بالمعنى كُلَّ أداةٍ من أدوات الاستفهام، نحو : أرجل[3] عندك أم امرأة؟ ومن في الدار؟ وما جاءَ بك؟ وأيُّ رجلٍ قائم؟.

والمثال الثالث : «ما خِلٌّ لنا»، وهذا نكرة تقدّمها أداة نفي، فأفاد بسبب ذلك. وَجْهُ حُصُولِ الفائدة أنَّ النكرة في سياق النفي تَعُمُّ، وإذا عَمّت كان مدلولُ النكرةِ جميعَ أفراد الجنس، فصارت النكرةُ عد ذلك في معنى المعرفة، فأفادت.

والخِلّ والخليلُ : الصاحبُ الذى خَلَصَت مَحبتُه.

---

(١) شرح التسهيل ٥٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١.

(٣) همزة الاستفهام غير ثابته فى ٢، وقد أضيفت إلى صلب الأصل.

والمثال الرابعُ : «رجلٌ من الكرام عندنا». فرجل نكرةٌ موصوفة بقوله : «من الكرام» أى : كائن من الكرام، أفاد الابتداءُ بها لأجل وصفها، لأنك لو لم تَصِفْها فقلت رجلٌ عندنا، لم يُفِدْ، كما أنك لو أزلْتَ حرف النفي أو حرف الاستفهام من المثالين قبلُ فعلْتَ : «فتىً فيكم» و «خلٌّ لنا»، لم يحصل معنًى يُفادُ[1]. ومثل ذلك قوله تعالى : {وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ مِنَ مُّشرِكٍ[2]}، {ولأَمَةٌ مُّؤمنةٌ خَيرٌ مِنّ مُّشركَةٍ[2]}.

وإنما أفادت هنا لأنّ النكرة إذا وُصِفَت أفادها الوصفُ بعضَ اختصاصٍ فتقرُبُ بذلك من المعرفة، فتحصل الفائدة؛ قال سيبويه : «ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارسًا[3]، حَسُن؛ لأن هذا قد يَحتاجُ إلى أن تُعلِمَه أن ذلك في آل فلان، وقد يجهله[4]، ووصف النكرة [الذى[5]] أشار إليه يُصَوَّر على أربعة أوجه، وجميعها تحصلُ الفائدة في الابتداء بالنكرة بسببه :

أحدها : هذا، وهو أن يكون الوصف والموصوف معًا ملفوظا بهما، وهو ما مَثَّل الناظم.

والثاني : أن يكون الوصفُ مقدَّرًا، نحو : السمنُ مَنَوان بدرهم. فمنوان : مبتدأ محذوفُ الصفَة، والتقدير : مَنَوان منه بدرهم. ومنه أيضا قولهُ تعالى : {يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ، وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهم[6]}. فقوله : (وطائفةٌ) : مبتدأ

---

(١) أ : يعاد.
(٢) الآية ٢٢١ من سورة البقرة.
(٣) فى الأصل : فارس.
(٤) الكتاب ٥٤/١.
(٥) عن هامش الأصل.
(٦) الآية : ١٥٤ من سورة آل عمران.

في تقـدير الوصـف، أي : وطـائفـة أخـرى، [أو] وطائفـة من غـيـركم. كذا قـدره المؤلف[١]، يعنى المنافقين. ومنه قولُ امرِئ القيس[٢]:

إِذَا مَـــا بَكَى مِنْ خَلْفِـــهَـــا انْحَـــرفَتْ لَهُ
بِشِــقٍّ، وَشِـقٌّ عِـنْدَنَـا لَـمْ يُحَـــــوَّلِ

أي : وَشِقٌّ آخَرُ غيرُ مُحَوَّل.

والثالث : أن يكون الموصوفُ محذوفًا، وقامت الصفةُ مقامه، نحو قولك : ضـاحك في الدار. وحكاه ابن عُـصـفـور عن الكوفـيين[٣]. وهو صـحـيح في الاعتبار.

والرابع : أن تكون النكرة موصوفةً من جهة المعنى، وذلك في التصغير، نحو : رُجَيلٌ في الدار. كأنه قال : رَجُلٌ صغيرٌ في الدار. ولذلك لا يعمل اسم الفاعل إذا صُغِّر، كما أنه لا يعمل إذا وُصِفَ قَبل العمل[٤]. فالمُصَغَّر عندهم بمنزلة الموصوفة فهذه الأقسام الأربعة يشملها كلامُ الناظم، لأنه أتى بمثالٍ النكرةُ فيه موصوفة، كأنه[٥] قال النكرة الموصوفة يجوز الابتداءُ بها لإفادتها. وهذه العبارة تشمل ما كانا فيه ملفوظا بهما، وما لا، وإلاّ فلو كان مرادُه ما لُفِظ فيه بهما لأوهم أن الوصف على غير ذلك لا يفيد، فلا يُبْتَدأ بالنكرة إذْ ذاك. وهذا غير صحيح.

---

(١) شرح التسهيل، ورقة ٥٨.
(٢) ديوانه ١٢.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤١.
(٤) انظر البسيط لابن أبى الربيع ٩٠٨.
(٥) س، ف : فكأنه.

والمثال الخامسُ : «رَغْبَةٌ في الخيرِ خَيْرٌ». فهنا نكرة تعلّق بها معمول، وهو المجرور، فأفاد الإخبارُ عنها. ولولم يتعلّق بها شيءٌ لما أفادت، نحو : رَغْبةٌ خيرٌ. ويجرى مجرى هذا ما كان مِثْلَه في كون النكرة عاملةً[1] في معمول. ومن ذلك قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ :/ ٢٩٩
«أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن منكر صدقةٌ[2]». ويدخل في عداد هذا الصفة إذا رفعت الفاعل ـ على مذهب الأخفش[3] ـ نحو : قائمٌ الزيدان؛ إذ هو لا يشترط الاعتماد. ومه أيضًا قولك : قولٌ الخيرَ أحسنُ من قولٍ الشرَّ، وإكرامٌ زيدٌ عمرًا حَسَنٌ. وما أشبه ذلك.

ووجهُ الإفادة هنا أن النكرة قد حصل لها بالمعمول بعض الاختصاصِ، كما حصل لها بالصفة، فأشبهت المعرفة بِقُرْبِها[4] منها، فأفادت.

والمثال السادس : «عَمَلُ بِرٍّ يزينُ». وهنا نكرة أضيفت إلى نكرةٍ فأفاد الابتداءُ بها، وأيضًا نكرة لم يُرَد واحدٌ من جنسها دون غيره، فاحتمل المثال القصدين.

أما الأول فهو الظاهر لوجود الإضافة، ومنه في القرآن الكريم {وجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها[5]}. وفيه[6] أيضا : {وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَات

(١) فى الأصل، أ : عامة. والمثبت عن س، ف.
(٢) مسلم، كتاب المسافرين ٤٩٩، وكتاب الزكاة ٦٩٧، ومسند الإمام أحمد ١٦٧/٥.
(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٣، والمساعد ٢٠٨/١.
(٤) فى الأصل، أ : فقربها. والمثبت عن س، ف.
(٥) الآية ٤٠ من سورة الشورى.
(٦) أ : ومنه.

جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا[1]). وفي الحديث : (خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى العِبَادِ[2]).

ووجه الإفادة هنا ما في الإضافة من إعطاء الاختصاص المقرِّب من المعرفة.

وأما الثاني فهو ممكنٌ[3] أن يريده وإن كان فيه إضافةٌ؛ إذ هو في ذلك مرادف لما لا إضافة فيه، وذلك أن قولهم : تَمرةٌ خيرٌ من جَرَادة[4]، ورجلٌ خيرٌ من امرأة. لم يُرِيدُوا فيه واحدًا معيَّنا، ولا أيضًا الجنسَ كُلَّه، وإنَّما أرادوا أنَّ واحدًا من هذا الخبر ـ أيُّ واحدٍ كانَ ـ خيرٌ من واحدٍ من هذا الجنسِ، أيّ واحدٍ كانَ. فالنكرة هنا لمَّا كانت المرادة بغير عينها في القصدِ الأولِ، كانت في الإخبار عنها كالمعرفَةِ إذا كانت مرادةً بعينها، فحصلت الفائدة. وأيضا لما لم يكن المرادُ واحدًا بخصوصه، أشبه الاسم العام، فأفاد الإخبار. وكذلك الحكم في مثال الناظم وإن كان مضافًا؛ لأن قوله : «عَمَلُ بِرٍّ يُزِينُ»، يمكن أن يُرَادَ به : عمل بِّرٍ، أيُّ عَمَلٍ كان، كأنه يقول : أيُّ عمل كان من أعمال البرّ اتصف به الرجلُ فهو يَزِينُه. وهذا صحيح في هذا القصد.

وقد جعل قولهم : تمرةٌ خيرٌ من جَرَادة، مما قصد به العموم، وبه قال المؤلف في الشرح[5]، وهو سبب الإفادة، على قوله. وقال غيره. إن[6] سبب

---

(١) الآية ٢٧ من سورة يونس.

(٢) الموطأ، كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتر ١٢٣.

(٣) س، ف : ممكن.

(٤) نسبه الناظم فى شرح التسهيل ٥٨ إلى ابن عباس - والأثر فى موطأ مالك، كتاب الحج ٤١٦ منسوبًا إلى عمر، رضى الله عنه.

(٥) شرح التسهيل، ورقة ٥٨.

(٦) س، ف : «بل سبب».

الإفادة هنا قصدُ المفاضلة بي نوعين، فهو الموجب لذكر واحدٍ لا يدلُّ على العموم. ولو قال الناظم هنا : «وعَمَلُ بِرٍ خيرٌ من عمل شرّ»، أو شبه ذلك، لكان مثله . فهذه ستة أمثلة مما وقع فيها الابتداءُ بالنكرة لإفادته، أتَى بها لُيرشِدَ بها إلى مواضع[1] الإفـادة في الابتـداءِ بالنكرة، ولذلك أتمّ المسـألة بقـوله : «ولْيُقـِسْ مـالم يُقَلْ». يعنى أنّ مـواضـع الإفـادة غـيـر محصورة فيما[2] قيل هنا، بل القياسُ جارٍ في كل نكرة أفاد الابتداء بها، ليس على ما يظهر من كلام هؤلاء المتأخرين الذين يحصُرون الإفادةَ في مواضعَ[3] توهم أن الإفادةَ لا تتعدّاها، وإن كان قصدهم كقصد الناظم فإنهم لم يُصَرِّحوا به حتى نَتَبَيّن مرادهم، كما بيّن الناظمُ مراده، وإلا فلو أرادوا ظاهرَ كلامهم لكان غير صحيح، من حيث تَحُجرت[4] لهم مواضع كثيرة أفاد فيها الابتداء بالنكرة وليست مما عَدُّوا.

وليس فيما عدّوا موضعٌ إلا ويُتَصوّر فيه[5] عدم الإفادة. وَيتبيّن ذلك بحول الله، وبه يتم شرح كلام الناظم، أما الذى نَقَصهم فيذكر إثر هذا./ ٣٠٠
وأمّا أنّ ما عَدُّوا يتَصوّر فيه عدمُ الإفادة فلأن الموضع الأول مما ذكر الناظمُ لا يختصّ بالإفادة، لو قلت : عند الناس درهم، أو في الدنيا رجل، لم يُفِدْ. وهو في القيود[6] مثل : «عند زيدٍ نَمرةٌ».

---

(١) أ : موضع. وقد أضيفت الألف إلى الأصل.

(٢) فى صلب الأصل، أ : «فيها». والمثبت عن هامش الأصل.

(٣) كذا فى صلب الأصل، أ. وفى غيرهما : «مواضع محصورة». ولاداعى لهذا الوصف.

(٤) كذا فى صلب الأصل، أ. وفى غيرهما : عجزت.

(٥) فى الأصل ، أ : فيها. والمثبت عن هامش الأصل.

(٦) أ : والقيود.

والثاني كذلك؛ إذ قلت : هل امرأةٌ في الأرض؟ وهل شخص عاقل؟ ونحو ذلك لم يحصل به فائدة؛ إذ لا يستفهم أحدٌ عن مثل هذا، لضرورة العلم به وكذلك الثالثُ إذا قلْتَ : ما حمارٌ[1] بِمُتكلّمٍ. وما بحر لنا. وما أشبه ذلك.

وكذلك الرابع، قال سيبويه : «لوقلت : كان رجل في قوم عاقلا، لم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل[2]». ومثل هذا لا يُفيد كثير التأنّي والافتراض.

ولو قلت في الموضع الخامس : أكلٌ للخبز مفعول، وشربٌ للماء معمولٌ به. وما أشبه ذلك، لكان عبثًا[3] من الكلام.

وكذلك السادس إذا قلت : عَمَلُ رجلٍ موجود. وخَبَرُ[4] امرأةٍ سُمِع، وغلام إنسان قائم.

فهذه أمثلةٌ مثلُ الأمثلة التى أتى بها الناظم، ولم يحصل بها فائدة زائدة فبِحَقٍ[5] ما قال : «مالم يُفِدْ»، وقوله : «ولْتَقِسْ مالم يُقَلْ»، أى : اعتبر ما حصلت به الفائدة فأجز الابتداءَ به.

وأكثر ما ذكر هؤلاء المتأخرون من ذلك، على ما جمعه بعض شيوخنا،عشرون موضعًا، تقدّم للناظم منها[6] ما ذكر، ومنها :

---

(١) فى هامش الأصل : جماد.

(٢) الكتاب ٥٤/١.

(٣) كذا فى الأصل، أ. وفى س، ت : عتبا. والعَتَبُ قديرا وبه الشدةُ والفسادُ ، ولكنى لم أجده إلامستعملا فى سياق النفى، يقال مثلا : ما فى هذا الأمر رَتَبُ ولا عتب، أى : شدة، ويقال أيضا : ما فى طاعة فلان عتب، أى : التواء.

(٤) فى الأصل : «خير».

(٥) فى أ : «فيجى».

(٦) فى الأصل، أ : ماذكر منها. والمثبت عن س، ف.

أن يكون في المبتدأ معنى العموم كقوله تعالى : {كُلٌّ لَهُ قانِتُونَ[1]}، {قُلْ : كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ[2]}.

ومنها : أن يكون فيه معنى الحصر، نحو قولهم : شيءٌ ما جاءَ بك، وشرٌّ أهَرَّ ذا ناب، لأنَّه مقدّر بالفاعل، أي : ما جاءَ بك إلا شيءٌ، وما أهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ[3].

ومنها : أن يكون فيه معنَى الدعاء، نحو قول الله تعالى : {سَلَامٌ عَلَى إِلْ ياسِينَ[4]}. وقولهم : سلامٌ عليكم. وقال تعالى : {وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ[5]} و{وَيْلٌ يومئذ للمكذِّبِينَ[6]}.

ومنهاأن يكون فيه معنى التعجُّبِ، كقولهم : عَجَبٌ لزيد! ومنه عند طائفة : ما أحسنَ زيدا! في مذهب سيبويه[7] وَعَبَّرَ[8] عنه ابن مالك : بأن يكون فيه معنى[9] الإبهام[10]. وهو صحيح في : ما أحسن زيدا! كما قال.

ومنها : أن يكون فيه معنى الشرط، نحو : من يكرِمني أكرمه. فمن :

---

(١) الآية ١١٦ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٨٤ من سورة الإسراء.

(٣) الكتاب ٣٢٩/١، ومجمع الأمثال للميدان ١٧٢/٢، واللسان : هرر.

(٤) الآية ١٣٠ من سورة الصافات.

(٥) الآية ١ من سورة المطففين.

(٦) الآية ١٥ من سورة المرسلات.

(٧) قال سيبويه ٧٢/١ في معنى «ما أحسن عبد الله» : «زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب».

(٨) أ : «وعبر به عنه».

(٩) أ : «بأن يكون فيه معى الشرط الإبْهام». وهو خطأ سببه انتقال النظر إلى الفقرة التالية.

(١٠) التسهيل ٤٦، وشرحة ورقة ٥٨.

مبتدأ، خبره : يكرمنى.

ومنها : أن يكون فيه معنى الفعل، وهو داخل في تمثيل الناظم بقوله: «ورغبة في الخير خيرٌ، ويعمّ معنى الفعل أيضا ما فيه معنى الدعاء، ومعنى التعجب في قولهم : عَجَبٌ لزيد.

ومنها : أن يكون في جواب من سأل بالهمزة وأم، فقال : أرجل في الدار أم امرأة؟ فإن جواب ذلك أن يقال : رجل، أى : في الدار.لانحصار الجواب بين الاسمين، فلا يكون الجواب إلاّ بأحدهما.

ومنها : أن يكو مقرونا بواو الحال. وهذا راجعٌ إلى ما قالوه من التنويع، لأنه مُثّل بقوله : {وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ[1]}.. الآية. وكلاهما راجعٌ إلى النكرة الموصوفة كما مّر وقد مثّله المؤلّف بقول الشاعر[2] :

رَحَلْنَا فَسَلَّمْنَا، فَسَلَّمَ كَارِهًا
عَلَينا، وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهْ

ومنها : أن يكون معطوفا أو معطوفًا عليه. أما عطفُه[3] فهو ما أنشده[4] المؤلّفُ من قول الشاعر[5] :

عِنْدِى اصْطِبَارٌ وَشَكوى عند قَاتِلَتِي
فَهَلْ بأعجبَ مِنْ هَذاامْرؤٌ سَمِعَا؟!

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.

(٢) ابن الرمنية، ديوانه ٥٣. والحماسة ٢/٢٧، والمغنى ٤٧١، وشرح شواهد المغنى ٧/٣٥ - ٣٧.

(٣) أ : «أما عكسه».

(٤) فى غير الأصل : أنشد.

(٥) البيت فى شرح التسهيل، ورقة ٥٨، ومغنى اللبيب ٤٦٨، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٧/٣٢. ولم ينسب.

وأما العطفُ عليه فنحو[1] قول الله تعالى : {طاعةٌ وَقَوْلٌ مَعْروفٌ[2]}. على أن يكون التقدير : طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل. وهو أحدُ تَقْدِيرَيْ سيبويه[3]. وقالوا : شهرٌ ثرى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعَى[4].

ومنها : الجريان مجرى المثل، كقولهم : أمتٌ في الحجر لافيكَ[5].

ومنها : أن يكون فيه معنى الأمر، نحو قول الله تعالى : {فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ[6]}.

ومنها : أن يتقدم على النكرة شيء من معمول خبرها، كقولهم : فيها أسدٌ رابضٌ ـ فأسدٌ : مبتدأ، ورابضٌ هو الخبر، وفيها : متعلّق برابض، لقول العرب إنَّ فيها أسدًا رابضٌ.

---

(١) فيما عدا الأصل : «فقول».

(٢) الآية ٢١ من سورة محمد.

(٣) في الكتاب ١/١٤١ : «فإما أن يكون أضمر الأسم وجعل هذا خبره، كأنه قال : أمري طاعة وقول معروف ، أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل». وانظر الكتاب ٢/١٣٦.

(٤) الكتاب ١/٨٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٦ ، ونتائج الفكر للسهيلي ٤٣٧ ، ومجمع الأمثال للميداني ١/٣٧٠ ، ومغني اللبيب ٤٧٢.

يقول ابن الشجري : « أي شهر ذو ثرى ، والثرى : التراب النديّ. والثاني حذفوا منه العائد إلى الموصوف وحذفوا معه المفعول، أي : شهر ترى فيه أطراف العشب. والثالث حذفوا منه المضاف، أي : شهر ذو مرعىً».

وموطن الشاهد هو عطف « شهر ترى » الموصوف بالجملة على « شهر ثرى » حيث لا مسوغ للابتداء به إلا العطف عليه ، على نحو ما في الآية الكريمة.

ويقول الميداني : « وإنما حذف التوين من ثرى ومرعى في المثل لمكرمة « ترى » الذي هو الفعل ».

(٥) الكتاب ١/٣٢٩، والخصائص ١/٣١٨، وشرح السيرافي ٢/٩٢، ونتائج الفكر للسيهلي ٤١٠.

ويقول ابن جني : «والأمتُ : الانخفاض والارتفاع والاختلاف، قال الله عز وجل : {لا ترى فيها عوجًا ولا أمتًا}، أي : اختلافًا. ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما توصف بالخلود والبقاء».

(٦) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

والذين خَصُّوا الابتداء بالنكرة بمواضعَ معلومة لم يَرْفَعُوها إلى هذا العدد. وإنّما عدّها ابنُ أبي الربيع عشرة مواضعَ[1]، وكذلك ابنُ عصفورٍ في المقرِّب نحوًا من أربعة عَشَر موضعًا، ومنها أشياءُ متداخلةٌ ، فقد قَصُر عَدُّهم، واقتضى حيث منع الجائزُ لم يذكروه. وأيضًا فقد يفيدُ في المثالِ الأوّلِ من أمثلة الناظم حيث يكونُ الظرفُ أو المجرور غير مختصٍّ، كقوله عليه السلام : «في أربعين شاةٌ[2]». وعليه نقول : في خَمْسِ ذَوْدٍ شاةٌ، وفي عشرٍ شاتان، وفي أربعين دينارًا دينارٌ. وما أشبه ذلك. ويفيد أيضًا وإن لم يتقدم الظرف أو[3] المجرور، كقول امرىء القيس[4] :

مُرَسَّعَةٌ بين أرْساغِهِ
بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أرْنَبَا

وحكي ابن الحاج عن شيخه الشلوبين أنه كان لا يمنع : رجلٌ في الدار ـ ولكن يقول : الأكثر[5] والأحسن في ذلك التقديم، كأنَّهم آثروا أن لا يقدّموا إلا موضع الاهتمام والعناية.

فإن قلت : إن «مرسَّعةٌ» كالخَلَفِ من[6] الموصوف.

---

(١) البسيط ٥٣٧/١ ـ ٥٤١.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب صدقة الغنم ٥٧٧.

(٣) في الأصل : والمجرور.

(٤) ديوانه ١٢٨. ويقول المحقق في ٤١٣ إن الآمدى نسبه إلى امرىء القيس بن مالك الحميرى. وانظر اللسان، مادة : يسع وعسم. والمرسعة كالمعاذة، وهى أن يؤخذ سير فيخرق فيدُخَل فيه سير، فيجعل في أرساغه ـ وهى مابين الكف والذراع ـ دفعًا للعين ـ ويقال : مرسّعة ومرصّعَة والعسَم : يبَس في المرفق والرسغ تعوج معه اليد والقدم. وكان الحمقى يعلقون كعب الأرنب أيضا كامعاذة. يقول امرؤالقيس لأخته هند : لا تنكحى مثل هذا الرجل.

(٥) في الأصل : «الأكثر الأحسن».

(٦) أ : في.

قيل : الموصوف لم يتخصّص ولا دلّ عليه دليل، فلا أثر له في تحسين الابتداءِ بالنكرة، كما أنه لا أثر للصفة في قولك : رجل من قوم عاقلٍ[1]. وأيضاً فإنَّ التقديم عند الشلوبين لموضع الاهتمام والعناية، كأن المعنى : الدار فيها رجل، لا لمعنى آخر،يدّل على ذلك التزامُ تقديمه حيث كان يسوغُ الابتداء بالنكرة باتفاق، وذلك قولك : ما في الدار رجلٌ. فالأحسنُ في هذا تقديم الخبر لأنه الذى أوقع الفائدة الحاصلة بكونه معرفة. ولذلك حكى من كلامهم : ماله سَبَدُولا لَبَدٌ[2]، وما في الدار أحَد. وفي التنزيل : {مَالَهُمْ مِن مَّحِيصٍ[3]}، {مَا عَلَيكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شىْءٍ[4]}. وهو كثير جدًا ففى الدار رجلٌ، من هذا بلا شك. وهو أحسنُ ما وُجِّه به هذا الموضع. وعلى هذا قد يُفيدُ : هل فتى فيكم؟ بغير استفهام، وما خل لنا، بغير نفي، ورجل من الكرام عندنا، بغير صفة. فقد ثبت بهذا كلّه أن المقصودَ حصولُ الفائدة. وبالجملة ما يفيد ومالا يفيد إنما يرجع الحكم فيهما إلى الأغراض والمقاصد الخاصّة. بشخصٍ شخصٍ وحالٍ حالٍ. وقد يكون ما هو مفيدٌ لشخص مّا غير لآخر، وحَصْرُ[5] ما يختلف بحسب الأشخاصِ والأحوال والمقاصد صعبٌ عسير. فالحقُّ ما فعل الناظم، وعلى هذا القانون يجرى الكلام في قوله في حدّ الكلام : «لفظ مفيد». فقد يكون الكلام

---

(١) أ : خاطل.

(٢) هذا مثل، انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٨٨ ـ ٢٨٩. ومعناه ـ كما ذكر أبو عبيد ـ أنه لا شيء له. ثم يقول : «وقد سمعت من يفسر السبد واللبد، قال : هما الشعر والصوف، ولا أدرى ممن سمعته». وانظر اللسان، مادة : سبد.

(٣) الآية ٤٨ من سورة فصلت.

(٤) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٥) أ : وخصّ.

مـفـيـداً في بعض المواضع دون بعض/ كـمـا تقـدم، وذلك على إحـدى ٣٠١
الطريقتين المذكورتين هنالك.

وبقي من النظر في هذه المسألةِ النظرُ في قوله :

ولايَجُوزُ الابْتدا بالنكره مالم يُفِدْ... ... ...

إلى ماذا يرجع الضمير في «يُفِدْ»؟ وهو محتمل وجهين :

أحدهما : أن يعود إلى الابتداء، أي : مالم يُفِد الابتداءُ بالنكرة. هذا هو الظاهر.

والثاني : أن يعود إلى غير مذكور، لكنه مفهوم من سياق الكلام، وهو الكلام المبتدأُ فيه بالنكرة، كأنّه يقول : لا يجوزُ الإبتداءُ بالنكرة إلا إذا أفاد الكلام بذلك.

والفرق بين الأول والثاني : أنّ الأولّ يعطى أن الفائدة تحصُل من جهة النكرة لأنها موصوفة أو عامة، أو على حالة تقوم في الابتداء بها مقام المعرفة،كما تبيّن. فالفائدة منسوبة للنكرة، لا لغيرها. وأما الثاني فلا تتقيّدُ الإفادة بذلك، بل المعنى أن الفائدة إذا حصلت من الكلام كانت بسبب تقييد المبتدأ، أو تقييد الخبر لا المبتدأ، فالابتداء بالنكرة جائزٌ. وبيهما فرقٌ في الحكم، لأنه قد يكون الابتداءُ بالنكرة جائزًا لا لمسوّغٍ فيها نفسها، بل لمسوغ يعطيه الخبرُ، إذا قُيِّدَ بِقَيْدٍ، لو[1] لم يُقَيّد به لم يحصل من الكلام فائدة، كقولك : «إنسانٌ صَبَر على الجوع عشرين يومًا، ثم سار أربعة بُرُدٍ في يومه، وفعل كذا، وتصرّف في كذا، وهو في سنّ الشيوخ». فهذا لم يُوجِبْ له الفائدةَ إلا تقييدُ الخبرِ لا تقييدُ المبتدأ.

---

(١) أ : أو.

وهذا المنزَعُ لابن الحاج في تقييده على «المقرّب» لابن عصفور، ولم أره لغيره. وفيه يقول : ما من مثال يمتنع لأجل الابتداء بالنكرة إلا وهو جائز إذا كثرت قيودُ خبره، وذلك أنَّ امتناعه إنما هو لأنه لا ينكر أن يكون في الدنيا مخبر عنه بمثل ذلك الخبر، قال : فإذا قيّدت الخبر تقييداتٍ كثيرةً وضيّقت عمومه، صار مفيداً، فجاز لذلك. قال وتمثيلُ ذلك أنّ سيبويه قد نصَّ على امتناع : كان إنسانٌ حليمًا[1]، فلو قيّدت خبره ـ كما ذكرتُ ـ لساغَ ذلك وجاز، فكنت تقول : كان إنسانٌ حليمًا عند قَتْل أحبِّ ولده إليه. وأتى على آخر الفصل.

فمثل هذه الفائدة لم يعطها تقييد المبتدأ، ولا كانت من جهته، فلم يكن عودُ الضمير على «الابتداءِ» بصريح في إعطاءِ هذا المعنى، بخلاف ما إذا عاد على الكلام. والله أعلم.

[ثم قال[2]] :

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا
وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاضَرَرَا

لما قدّم أوّلاً الأحكام المتعلّقة بكلّ واحد من المبتدأ والخبر على حِدَتِه ـ وذلك التعريف بكل واحدٍ منهما، والعال [فيه[3]]، وما يجوز أن يقع مبتدأً أو خبرًا ـ أخذ الآن في ذكر بعض الأحكام المتعلقة بكل واحد منهما بالإضافة إلى الآخر، وذلك التقديم والتأخير، فعرّفَ أولاً بقاعدة أصْلية[4]، وهي أن الأصل في المبتدأ

(١) الكتاب ٤٨/١.
(٢) عن هامش الأصل.
(٣) عن هامش الأصل، س، ف.
(٤) كذا في هامش الأصل، س. وفي صلب الأصل، أ، ف : أصيلة.

أن يكون مُقدما على الخبر، والأصل في الخبر التأخيرُ عن المبتدأ.

ولما كـان كل واحـد من الحكْمين لازمًـا عن الآخـر اقـتـصـر على أحدهما فقال : «والأصل في الأخبار أنْ تُؤَخَّرا». ولزم منه أن الأصل في المبتدآت أن تقدَّم.

وقوله : «أن تُؤَخَّر»، يعنى/ عن المبتدآت، فحذفه للعلم به، لأنّ كلامه فيهما. ٣٠٢

وما قاله صحيح؛ لأن المبتدأ ـ حسبما تقدَّم ـ عامل في الخبر، ورتبة العامل التقدم على معموله، كالفعل وما أشبهه. وأيضا فهو الكثير في الاستعمال، والكثرة دليل الأصالة؛ وتقرر في الأصول أن الأصالة على ثلاثة أقسام : أصالة قياسية فقط. وأصالة استعمالية فقط، وأصالة مطلقة، وهى التى عَضَد القياسُ فيها الاستعمال[1]. والأصالة هنا من القسم الثالث؛ لأن القياس قد عَضَدَ فيه الاستعمالَ؛ فالقياس أن العامل مقدم على المعمول، والاستعمال أن هذا هو الأغلب في الكلام، أعنى تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ثم أردف بأصل ثانٍ استعماليّ، وهو إجازةُ تقديم الخبر على المبتدأ فقال : «وجَوَّزُوا التقديم». يريد تقديم الخبر على المبتدأ. وإنما كان هذا أصلاً استعماليًا، لأن القياس غيرُ عاضدٍ له، بل هو معارضٌ، حيث اقتضى لزوم الخبر موضعه من التأخير، فلولا السماعُ لا قتصر على الأول. ووجهُ هذا الأصل الاستعمالي أن العامل المتصرِّفَ في نفسه حقُّه أن يتصرفَ في معمولة بالتقديم والتأخير مالم يَعْرِضْ عارض، والمبتدأُ متصرِّفٌ في نفسه فينبغي أن يتصرفَ في معموله. والتصرُّفُ في

---

(١) انظر الخصائص لابن جنى ١/٩٧ ـ ١٠٠.

المبتدأ : هو كونه باقيًا على أصل وَضْعِهِ من كونه صالحًا لأن يكون فاعلاً[1] أو مفعولاً ومضافًا. هكذا قالوا. والتصرف في العوامل : أن يكون العاملُ باقيًا على أصله لم يتغيَّر عن حاله الذى له بأصل الوضع، كخرج وخارج، وكذلك المبتدأ. فإن لم يكن كذلك لم يُسَمَّ متصرفًا، ولم يتصرَّف في معموله. هذا معنى التصرُّفِ عند المحققين كالرّماني وغيره ومحلّ بيان المسألة الأصولُ.

فإذا كان كذلك جاز في المبتدأ - الذى هو متصرِّف في نفسه - أن يتصرفَ في معموله، وهو الخبر، بالتقديم عليه، فتقول : قائم زيدٌ، ومُصَلٍّ أخوك، وضربتُه زيدٌ، وقائمٌ أبوه زيدٌ. وما أشبه ذلك.

والضمير في «جَوَّزوا» إما أن يعود على العَرَب، وإما على النحويِّين. فإن كان عائدًا على النحويين فيريدُ بالنحويِّين أهلَ البصرة، فإنّ الكوفيين[2] مَنَعوا تقديم خبر المبتدأ عليه اعتمادًا على أن ذلك يؤدّى إلى تقديم ضميرالاسم على ظاهره؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قائمٌ زيد[3]، كان في قائم ضميرٌ يعودُ على زيد؟ وكذلك إذا قلت : أبوه قائم (زيد[4])، فالهاء في أبوه عائد على زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم عليه. والأغلب[5] أن رُتبة الضمير العائد على الاسم بعد ذلك الاسم، فوجب أن لا يجوزَ تقديمهُ عليه[6]. وإن كان عائدًا على العرب فهو إشعارٌ بوجودِ ذلك سماعًا؛ وقيام الحجة (به[7])على الكوفيين، وذلك قد أتى في

---

(١) أ : ومفعولاً.
(٢) الإنصاف، المسألة التاسعة ٦٥/١ - ٧٠.
(٣) أ : زيد قائم. وهو خطأ، وكذلك كان في الأصل، ثم نبه على تأخير زيد وتقديم قائم.
(٤) ليست في أ.
(٥) في هامش الأصل : «ولا خلاف»، وهو نص الإصاف ٦٥.
(٦) ما تقدم من مقالة الكوفيين هو نصّ صاحب الإنصاف.
(٧) عن الأصل.

النظم والنثر، فقد قالوا : مَشْنُوءٌ من يشنَؤُك[1]. فَمَشْنُوءٌ خبر المبتدأ الذى هو : من يَشْنَؤُكَ، وقد عاد [منه[2]] الضميرُ على متأخر. وكذلك قالوا : تميمىٌّ أنا. وقال الشاعر[3] :

بَنُونا بَنُو أبنائِنا وبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأبَاعِدِ

وأيضا إن مَنَعُوه لأجل عود الضمير على ما بعده ـ على الجملة ـ فذلك الذى يوجب جوازه لما جاء في كلام العرب من ذلك، فقد قالوا : «في بيته يؤتى الحَكَمُ»[4]، و«في أثوابه يُلَفُّ الميتُ»، وفي التنزيل الكريم (فأوجَسَ في / نفسه خيفةً موسى[5]). وقال زهير[6] : ٣٠٢

مَنْ يَلْقَ يومًا عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِمًا
يَلْقَ السماحَةَ مِنْه والنَّدَى خُلُقا

وقال الأعشى ميمون[7] :

أصَابَ المُلُوكَ فَأفْنَاهُمُ
وَأخْرَجَ مِن بَيْتِهِ ذَاجَدَنْ

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) نسب البيت للفرزدق، ولم أجده في ديوان. والبيت في الإنصاف ٦٦، وابن يعيش على المفصل ٩٩/١، ١٣٢/٩. والخزانة ٤٤٤/١ ـ ٤٤٥.

(٤) هذا مثل، انظره في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٥٤.

(٥) الآية ٦٧ من سورة طه.

(٦) ديوانه ٥٣، والبيت في المقتضب ١٠٣/٤، وأمالي اب الشجرى ٥٩/١، والإنصاف ٦٨، ٢٥١.

(٧) ديوانه ١٥، والإنصاف ٦٩. ورواية الديوان : أزال أُذَينةَ عن ملكه وأخرج من حصنه ذايَزَنْ
وذو جَدَن وذو يزن : من ملوك حمير.

وهذا أكثر من أن يُحصَى، فالحق[1] جوازُ المسألة، وهو ما رآه الناظم ونقله، وقد نبَّه على صحة القياس في عود الضمير على ما بعده هنا بقوله : «إذْ لاضَرَرا»، أى : في جواز تقدّم الخبرِ على المبتدأ، وإن عاد فيه الضميرُ على ما بعده، وذلك أن أصل الضمير عوده على ما قبله وإن كان مفسّره لفظيًا، فَمَرْتَبَتُه[2] ما اتصل به التقديم، نحو : زيد ضربته، وعمرو قائم[3] أبوه، والزيدان قاما، وأكرمتُ زيدًا فأعطيته كذا. لكن قد يتأخّر صاحب الضمير عنه حيث تعيّن له مرتبة التقديم، نحو قولك : ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، فالهاء في «غلامه» عائدةٌ على زيد، وهو متأخر، ومع ذلك فهو جائز بإجماع من الفريقين البصريين والكوفيين. وإنما أجازوه لأن مرتبة زيدٍ، وهو الفاعل، مُقَدَّمة على رتبة الغلام، وهو المفعول، فزيد متأخرٌ في اللفظ متقدّم في الأصل، فاعتبر أصله فجازت المسألة كما لو كان في رتبته لفظًا فكذلك يجب أن يكو حال المبتدأ مع خبره، لأن أصل المبتدأ التقديمُ؛ فإذا كان متأخرًا في اللفظ فهو متقدّمٌ في الأصل، لأنَّ رُتْبَتَه التقديم، فإذا كان له مايُحْرِزُ[4] رُتْبَتَه فلاضَرَرَ في تأخيره عن ضميره ـ وإنما يكون الضررُ فيما إذا كان الضمير عائدًا على ما بعده، ورتبة صاحبه التأخير فهنالك يلزم المحذورُ ويحصلُ الضَّررُ القياسي، نحو : ضرب غلامُه زيدًا، برفع الغلام ونصب زيد؛ فإن هذا غير سائغ في القياس ولا موجودٍ في السماع إلا شاذًا. وعلى أن المؤلف قد حكى الإجماع في جواز نحو : في داره زيد ، وهذا الإجماع قدلا يثبت مع هذا الخلاف المذكور ، نقله ابنُ الأنباريّ في «الإنصاف» له ـ فالخلاف موجود، ودليل السماع بالجواز ناهض، وإنما الذى

(١) في الأصل، أ : فالجواز. والمثبت عن س، ف.

(٢) «ما» هنا ـ والله أعلم ـ مصدريّة ظرفيه، أى مدة اتصاله به .

(٣) كذا في الأصل، س. وفي أ، ف : قام.

(٤) فيما عدا الأصل : «يجوز».

يجب منعُه هنا ما عاد فيه الضَّميرُ على ما بعده وهو في مرتبته من التقديم، كما لو قُلْتَ : غلامُه في دارِ زيدٍ، أو مثلُها زيدًا على التمرة، أو ثوبُه على زيد، أو ما أشبه ذلك. ولذلك[1] يجب هنا تقديم الخبر، ما سيأتى إن شاء الله. فثبت أن ما ذهب إليه الناظمُ هو الصحيحُ. والضَّرَرُ : الاسمُ من قولِك : ضَرَّه يضرّه ضراً، وهو : ضد النفع. والاسم.

الضَّرَرُ. وسمىّ مخالفَة القياسِ أو السماع ضَرَرًا، لأنّه مخالفةٌ في اتباعِ العرب، وخروج عن الصواب، وذلك ضررٌ في اللسان ظاهر.

ثم ذكر أنَّ هذا التقديم الجائز قد يمتنعُ وقد يَجِبُ. فأمّا القسم الأول وهو امتناع التقديم، فهو الذى شَرَعَ فيه أولاً فقالَ :

وَامْنَعْهُ حَيْثُ يَسْتَوِى الْجُزْآنِ
غُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَىْ بَيَانِ
كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ خَبَرَا[2]
أوْقُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرا
أوْ كَانَ مُسْنَدً الذِى لاَمِ ابْتِدَا
أوْلاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِى مُنْجِدا

/ فذكر مما يمتنع فيه تقديمُ الخبرِ خمسةَ أنواعٍ : ٣٠٤

أحدها : أن يكون المبتدأ والخبر مستويين في التعريف أو في التنكير، وذلك قولهُ : «وامنعه حيث يستوى الجزآن» إلى آخره :

فالضمير في «امنعه» عائد على التقديم المذكور، وهو تقديم الخبر.

---

(١) أ : «وكذلك».

(٢) كذا في النسخ، وقد أضيفت «أل» إلى صلب الأصل، فأصبح : الخبرا، وهى الرواية المشهورة الآن.

والجزآن هما جزءا الجملة الابتدائية، لأنها من جزأين وهما المبتدأ والخبر.

والعُرفُ : مصدرُ عرفت الرجل مَعْرِفَةً وعِرْفَةً وعِرْفانا[1] وعُرفًا أيضا. والنُّكْرُ : ضد العُرف، وقد نَكِرَه(نُكرًا[2]) وهما في موضع الحال، كما لو قال : حيث : يستوى الجزآن تعريفا وتنكيرا، أو معرفتين ونكرتين. وعادمى بيان : حال ثانٍ منهما.

وأراد أن تقديم الخبرِ ممتنعٌ إذا استويا في التعريف فكانا معًا معرفتين، أو استويا في التنكير فكانا معًا نكرتين، فتقول : زيدٌ أخوك، فزيد : مبتدأ، وخبره : أخوك. ولايجوز تقديمُ أخوك البتة فتقول : أخوك زيد، على أنَّ خبر مقدّم. وكذلك : صديقى زيد، والقائم زيد، وهذا محمد. وما أشبه ذلك. وكذلك إذا قلت : رجل من بنى فلان خير من زيد. لايجوز تقديم خَيْرٍ على رَجُلٍ، على أنه خبرٌ على حاله.

ووجه المنع هنا التباسُ المبتدأ والخبر بعضهما ببعض، فلو قَدَّمْتَ الخبر لم يكن ثَمَّ دليل على أنه الخبر[3]، بل كان ظاهر الأمر [يدلّ[4]] على أن المبتدأ، فلو كان ثَمَّ دليل على التقديم والتأخير لم يمتنع تقديم الخبر. وهذا مفهوم.

قوله : عادمى بيان، يريد أن المنع المذكور مختص بما إذا لم يَحْصُلْ بيانُ أن المقدَّمَ هو الخبر، كما مثّل، فعلى هذا إذا وُجِدِ البيان جاز التقديم فتقول في

---

(١) يقال أيضا : «وعِرِفّا» بكسرتين وفاء مشددة.

(٢) عن س، ف.

(٣) أ : للخبر.

(٤) عن هامش الأصل.

نحو : زيدٌ زهير شعراً، وعمرو حاتمٌ جوداً، وبكرٌ عنترةُ شجاعةً[1] : زهيرٌ زيدٌ، وحاتم عَمْرٌو، وعنترةُ بكرٌ. وغير ذلك مما يكون المبتدأ فيه مشبها بالخبر. ومنه ما أنشده النحويون من قوله[2] :

بَـنُـونـا بَـنُـوَ أبـنـائِـنـا، وَبـنـاتُـنـا
بَنُوهُنَّ أبناءُالرِّجـــالِ الأباعِـــدِ

فبنونا : خبر مقدم. وبنو أبنائنا : مبتدأ؛ لأن المعنى : بنو أبنائنا بَنونا، أى : مثلُ بينا.

ومما قدّم فيه[3] الخبر أيضًا لوجود البيان ما أنشده المؤلف لحسانَ بنِ ثابتٍ[4]، رضى الله عنه :

قَـــبِـــيلَةٌ، ألأمُ الأحْـــيَـــاءِ أكـــرمُـــهـــا
وأغْـــدَرُالنَّاسِ في الجِـــيـــرانِ وَافـــيـــهـــا

وأنشـــد أيضًـــا[5] :

وَأغْنَاهُمَـــا أرْضَـــاهُمَـــا بِنَصِـــيـــبِـــه
وَكُـــلٌّ لَـــهُ رِزْقٌ مِـــنَ الـــلَّـــهِ واجِـــبُ

فَألأمُ الأحياءِ، وأغناهما : خبران ـ عنده ـ مقدّمان. وأكرمها وأرضاهما : مبتدآن مُؤَخَّرانِ، مع التساوى؛ لأنّ المعنى لا يستقيم إلا بذلك.

---

(١) أ : شجاعا.
(٢) تقدم البيت في ص ٥٦ .
(٣) أ : منه.
(٤) ديوانه ١٤٠. والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٥٩ ، والهمع ٢ / ٣٢ .
(٥) شرح التسهيل، ورقة ٥٩.

و من ذلك أيضا قولُ الآخر[١] :

جَانيكَ[٢] مَنْ يَـجْنِى عَلَيْكَ وَقَــــدْ
تُعْـدِى الصِّحَـاحَ مَـبَـارِكُ الجُـرْبِ

ومن الأمـثلة في تنكيرها وتقديم الخبر لوجـود البيان، مـاروُى في الحـديث من قـول النبي صلى الله عليه وسلم : «مِسكينٌ مسكينٌ رَجُلٌ لا زوج له»[٣]. فَرَجُلٌ هو المبتدأ عنده، ومسكين خبره.

واعلم أنَّ هذا الحكم الذى قَرَّره الناظمُ مبنىٌّ على قاعدتين :

إحداهما : أنّ المجعول خبرًا لا يصحُّ أن يُعتقد كونه مبتدأً، وبالعكس، وذلك مع بقاء المعنى في الحالة الثانية على ما كان عليه في الحالة الأولى؛ فإنه لو كان ذلك عنده صحيحا لم يمنع تقديمُ الخبر عند عدم البيان لإيهام كونه مبتدأً؛ إذْ لو فُرِضَ الخبر / المقدَّمُ مبتدأً لم يفسُرِ ٣٠٥
المعنى بذلك فلما مُنِع التقديم مع اللبس دلَّ ذلك على أن المنع لأجل اختلاف المعنى عند اختلاف الاعتقادين.

والثانية : مراعاةُ اللبس، وقد أشارَ إليها بقوله : «عادِمىْ بيانٍ»، يريد : فلو لم يُعدَمُ البيان لجاز تقديم الخبر؛ إذ لا محذُورَ فيه، فلما وُجِد اللبس مع فرض التقديم مُنِع، لالتباس المعنى بالتباس الخبر بالمبتدأ.

---

(١) هو ذُوَيْب بن كعب بن تميم. والبيت في الأمثال لأبي عبيد ٢٧٣، والمستقصى في الأمثال ٢/٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٩، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٨/٨١ عرضًا، واللسا، مادة : جنى.

(٢) أ : جافيك.

(٣) أخرجه البيهقي عن ابن أبي نجيح مرسلاً. انظر منتخب كنز العمال ٦/٣٩٠، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي٥٦.

فأما القاعدة الأولى فإن لعلماء العربيةّ فيها اختلافًا، فأرباب[(١)] علم المعاني يذهبون إلى ما أشار إليه الناظم من أن الخبر إذا كان مساويًا للمبتدأ، فإن كل واحدٍ منهما إِذَا جُعِل مبتدأً والآخَرَ خبره أعطى من المعنى غير ما يعطيه العكس؛ فإذا قلت : زيدٌ أَخُوك، فهو لمن يعرف زيدًا ويطلبُ له حكما بأحدِ من يعرفه بقلبه كأنَّ المخاطب قال : من زيدٌ من هؤلاء المعروفين عندى؟ فقيل له : زيد أخوك. وإذا قلت : أخوك زيد. فهو لمن يعرف أنَّ له أخًا، وهو يطلب الحكم عليه بالتعيين من بين معارفه، كأنه قال : من أخي من هؤلاء؟ فقيل : أَخُوك زيد. وعلى هذا تقولُ : زيد[(٢)] المنطلقُ، لمن يطلب أن يعرف حكما لزيد باعتبار تعريف العهد والحقيقة أو استغراقها. وتقول : المنطلق زيد، لمن في ذهنه المنطلق، باعتبار تعريف العهد [أو الحقيقة[(٣)]]، وهو يطلب تعينه. وعلى هذا النحو تقولُ في تنكيرهما : عَبْدٌ يسكن المسجدَ عبدٌ تقيٌّ، أو عبد تقى عَبْدٌ يسكن المسجد. وتقول : مكرمُ زيدٍ اليومَ مهنِّيك غدًا، ومُهنِّيك غدًا مكرمُ زيدٍ اليوم. وتقول : صلاةٌ بالليل عملٌ مخلصٌ، [وعملٌ مخلصٌ[(٤)]] صلاةٌ بالليل. وهل قائم في الدار مكرمٌ لك؟ وهل مكرمٌ لك قائم في الدار؟ وما أشبه ذلك. فأيّهما جعلت المسئولَ عنه فهو المبتدأ المعتبر تقييدً في القرب من المعرفة، والآخر خبره.

وذهب إلى مذهب أهل المعاني من أهل النحو جماعةٌ كابن خروف والجُزُوليّ وابن عصفور[(٥)] وغيرهم، إلا أنهم قدّروا الخبر تقدير المجهول فقالوا

(١) أ : «فإن باب».

(٢) أ : «المنطلق زيد». وكان مثله في الأصل ثم نبه على تقديم زيد وتأخير المنطلق.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) انظر المقدمة الجزولية ٩٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٥٣/١.

إذا قلت : زيدٌ أخوك، فزيد معروف عند المخاطب، والأخوة مجهولةٌ عنده، وبالعكس وما قالوه فيه مسامحة؛ إذ لو كان الخبر مجهولاً لم يُؤْتَ به معرفة، بل كانوا يقولون في الأول : زيدٌ أخٌ لك. وفي الثاني : أخوك مُسمًّى زيدًا[1]، أو نحو ذلك. هذا هو المطابق، فإن استعملت المعرفة في موضع النكرة فعلى خلاف الأصل، اعتبارًا بالمثال.

وذهبت طائفة من النحويين إلى أن ذلك ليس بلازم، وأن التقديم والتأخير وإن استويا في التعريف، بناءٍ على أن المحصول واحد عند فرضِ المبتدأ خبرًا أو بالعكس، فإذا قلت : زيدٌ أخوك. فهو في معنى أخوك زيد، وإذا كان المعنى واحدًا فسواءٌ قدمت الخبر أو جعلته مبتدأً، والحكم واحدٌ، فيصبح في قولك : زيد أخوك، أن يكون زيدٌ مبتدأً في موضعه، أو خبرًا مقدمًا وكذلك [في[2]] : أخوك زيدٌ. ويحصل من ذلك جوازُ تقديم الخبر على المبتدأ. وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسيّ والسيرافي، ونَصٌّ ابن جني[3]. بل ذكر الزجاجُ في «معانيه»[4] قول الله تعالى : { فَمَازَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ[5]} يجوز أن / يكون (تلك) في وضع رفع ٣٠٦
على اسم (زالت)، وفي موضع نصب على خبر (زالت). قال : ولا اختلافَ في هذا بين النحويين في الوجهين.

---

(١) في غير الأصل : بزيد وكلاهما صواب.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) انظر الكتاب ١٢٧/٢ ـ ١٢٨، والإيضاح ٥٢، والخصائص ٢٩٩/١، ٣١٧، ٣٨٢/٢. وهذه النصوص في أصل جواز التقديم.

(٤) معاني القرآن ٣٨٦/٣.

(٥) الآية ١٥ من سورة الأنبياء.

وللناظم أن يَحتَجَّ لترجيح مذهبه بأمرين :

أحدهما : أن أهل المعاني قد أطبقوا على اختلاف المعنى عند اختلاف الإعراب، كعبد القاهر، وفخر الدين الرازيّ، والسكاكي، وابن عميرة[1]، وابن الناظم في كتبه.

والثاني : أن لقائلٍ أن يقول : إن النحويين إنما أجازوا الوجهين م حيث الأمراللفظي، ولا شكَّ أنَّ المعرفتين يجوزُ ـ على الجُمْلة ـ أن يُجْعَلَ كلٌّ واحدٍ منهما مبتدأً خبره الآخر. وكذلك النكرتان إذا كان لهما مسوغٌ. وبهذا المعنى تَأَوَّلَ ابنُ خَروفٍ وغيرُه ظاهر كلام سيبويه في إجازة الوجهين، فكأنهم تركوا النظر[2] في لحظ المعاني والمقاصد وأحالوه على أهله. وربمَّا وُجد هذا للنحوين في مواضع، كما رأيتهم يجيزون في تقديم المفعول على الفاعل والفعل (-[3] وتأخيره عنهما، ويجيزون في حذف المفعول وإثباته وما أشبه ذلك اعتبارًا بالصلاحية-[3]) اللفظية، فإذا جاء أهل نظر المعاني أوجبوا كثيرا مما يجيزه النحويون أو منعوه البتة، وذلك بحسب المقاصد ومقتضيات لأحوال في أداء المعاني. فلعلَّهم فَعلُوا في مسألتنا كذلك، ويتفق هذا مع قصد الناظم، ولا ينافي من حيث تعرض الناظم لما سكت هؤلاء عنه.

وأما القاعدة الثانية فإنَّ مراعاةَ اللبس في كلام العرب[4] أو عدم مراعاة

---

(١) هو أحمد بن عبدالله بن عميرة المخزومي البلشى، يكنى أبا المطرف، قرأ على أبي علي الشلوبين وأبي محمد بن حوط الله وغيرهما، وكان بصيراً بالعلوم، حسن التصانيف، منها كتاب التنبهات على ما في التبيان من التمويهات، ردّ به على الزملكاني ، انظر الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ١/١٧٣، والديباج المذهب ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢) في الأصل : «النظر في لفظ». وفي أ : «الخبر في لحظ».

(٣) سقط من أ.

(٤) في صلب الأصل، أ : «كلام الناظم». والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

يشير إلى أصل ذلك أنَّ وضع الكلام إنما هو للبيان عن المعاني التى في النفس، فالأصل اجتناب مالا يحصل معه البيان من لبس أو غيره، ولذلك وصفوا الإعراب في الاسماء لأجل التفرقه بين المعاني ، إذا لولم يضعُوه لم يحصلِ الفرقُ ووقع اللبسُ حسبما قرره النحويون. ووضعوا أبنية التصغير والتكسير والسب ،والمبالغة وغير ذلك، ليتبيَّن مرادهم في الاسماء والمسميات؛ إذ لا يتميز المعنى المراد من غيره دونها. ثم إنَّ العرب يعرض لها الإبهام في كلامها واللبس المبعد ع فهم المراد، إما قصدًا منها أوَّليًّا حتى يكون البيان مناقضا لما قصدت، كما في نحو : (فَغَشِيهم مِنَ اليمِّ ما غَشِيَهُمْ)[1]، وكما في قولهم : قام زيدٌ أو عمرو، إذا قصدوا الإبهام على السامع، وكما يُحَذف الفاعل في : ضُرِبَ زيدٌ، والمفعول في مثل : أَعطيتُ، إذا لم ترد الإعلام بالآخذ أو المأخوذ، وما أشبه ذلك. وإما على غير قصد أوليّ، بل يكون الحكم اللفظي يؤدى إليه، كما إذا استوت الصيغتان لفظا وهما مختلفتان حكما،لأجل الإعلال، كالمختار[2] والمنقاد للفاعل والمفعول، أو لغير الإعلال، كالمصطفى للمفعول به والمصدر والزَّمان والمكان، وكما في تصغير عَمْرو وعُمَر وعامر أيضا في الترخيم، إذا قلت : عُمَير. وكالنسب إلى أَحَد وأَحَدَ عشر وأحد وعشرين، مُسمَّى بها، إذا قلت : أَحَدِي. والنسب إلى عَصِيّ[3] وعَصَاه إذا قلت : عَصَيويّ. وكترك الإشمام في بِعتُ وقُلْتُ، مَبْنِيِّنْ للمفعول عند من يقول : بِيعَ [قُول[4]] وما أشبه ذلك، مما / يقع فيه اللبسُ على غير ٣٠٧

---

(١) الآية ٧٨ من سورة طه.

(٢) أ : «فالمختار».

(٣) في هامش الأصل : عَصٍ. وهو خطأ. ومثله في س، ف. يقال : «عصى العبد ربه فهو عصٍ وعَصِيّ». اللسان.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

قصدٍ، بل لأنّ لأحكام اللفظية اضطَرَّت إليه.

فأما (الأصل)[1] الأوَّل من قصد البيان فلا نزاع فيه على الجملة، وأما قصدُ الإبهام فكذلك[2] لاختلاف المقاصد باختلاف مُقْتَضِيات الأحوال. وأما عروضه على غير قصدٍ فهو موضع النظر، وقد انقسم بحسب السماع ثلاثة أقسام :

أحدها : [ما[3]] ثبت فيه عدمُ اعتبار اللبس كالأمثلة المذكورة، فاتُّكِل في بيانها على القرائن أو البيان عند الحاجة إليه. فمن اعتبر اللبس فيه خالف العرب كالناظم في مسألة : قُلتُ بِعتُ، مَبْنِيَّين للمفعول.

والثاني : ما ثبت فيه اعتباره، فأزيل حتى ظهر المعنى المراد، أو امتُنِع من الحكم المؤدّى إليه كالتزام الترخيم على من َنوًى في نحو «ضاربة» ولم يقولوا فيه : ياضاربُ، على من لم ينْوِ، لالتباس المؤنث بالمذكر. وكالتزام عُدَيِّيّ[4] في تصغير عَدَوِيّ، غير مُسمًّى به، فلم يقولوا عُدَىّ فيحذفوا يائَيِ النسب، لالتباسه بتصغير غير المنسوب. وكامتناعهم من النسب إلى اثنى عشر، غير مُسمّى به، خوفا من الالتباس بالنسب إلى اثنين[5]. وكتفرقتهم في الندبة بين نحو : ظهرها وظهره، [وظهرهما[6]]، وظهرهم[7]. وما أشبه ذلك. وهذه جملة متفق عليها، فمن لم يعتبر هنا اللبس فقد خالف العرب والنحويين.

---

(١) عن الأصل.

(٢) أ : «فلذلك الاختلاف».

(٣) عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٤) الكتاب ٣/٤٧٤.

(٥) الكتاب ٣/٢٧٥.

(٦) عن هامش الأصل، س، ف.

(٧) الكتاب ٢/٢٢٤.

والثالث : مالم يثبت فيه شيء من ذلك، ولا ظهر من كلامهم ما يدلّ على الرجوع إلى أحد القسمين، كلزوم تقديم الفاعل على المفعول، أو المبتدأ على الخبر، ولزوم إقامة الأول من مَفْعُولَيْ ظن مقام الفاعل خوف اللبس، وما أشبه ذلك ـ فاختلف النحويون في هذا القسم بماذا يُلْحَقُ؟ فجمهور المتأخرين، وابن السراج من المتقدِّمين، والسيرافي في بعض المسائل يلحقونه بالأصل الأول، وبالقسم الثاني من هذه الأقسام، فراعوا اللبس، والتزموا من الأحكام ما يرتفع بسببها ومنهم الناظم، حسبما ظهر منه هنا، وفي باب مالم يُسمَّ فاعله، وفي باب تعدّى الفعل ولزومه وغير ذلك.

والظاهر من المتقدمين عدمُ مراعاته وإلحاقُه بالأول من هذه الأقسام، مثل سيبويه، فإنه لا يكاد يُوجَد في كتابه تعليلٌ به لمثلِ هذه الأشياءِ ولابناءٌ عليه ولما تكلَّم في أبواب التصريف على «فُوعِلَ» ونحوه من القول أو من البيع، وأنّك تَقُول : قُووِل وبُويع علل ترك الإدْغام بعروض الواو[1]، ولم يتعرضّ للبس بِفُعِّل لو قيل : قُوِّل وبُيِّعَ. ولم يتعرض أيضا لالتزام رتبة الفاعل والمبتدأ وما أشبه ذلك، بل الأظهر عدم اعتباره بذلك، كما تَقدّم ذكره. وقد تَقَدَّمَ أيضا عن الزجاج ما يشير بعدم اعتباره اللبس عند النحويين في مثل هذا القسم، وأنهم متفقون على ذلك. وكأنهم لم يبالوا بهذا الضرب من الالتباس كما لم يبالوا به في التصغير والنسب في الأسماء الأعلام دون غيرها.

وللناظم أن يُرَجِّح مذهبه بوجهين :

أحدهما : الوقوفُ مع الأصل الأول من قصد الإفهام الذي وُضِع له الكلام، فإليه ينبغي أن يرجع بالمحتملات، فإنه إذا دار الموضعُ بين أنْ

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

يُرَدَّ / إلى ما هو أصلٌ وإلى ما ليس بأصلٍ فردّه إلى ما هو الأصلُ ٣٠٨
أحقّ.

والثاني : أن البيان ورفْعَ اللبس في كلامهم أكثر وأشهر من الإبهام والتعمية، والحمل على الأكثر هو المتعيّن، ويبقى ما عدا ذلك موقوفًا على محلّه لا يُقاسُ عليه.

وفي القاعدتين بعد هذا نظرٌ يطولُ، وأولى المواضع به الأصول.

النوع الثاني من أنواع الخبر اللازم التأخير : أن يكون الخبر فعلاً، وذلك قوله : «كَذَا إذا ما الفعلُ كان خَبَرا[1]» يعني أن المبتدأ إذا أخبر عنه بفعل، أو بجملةٍ فعلية، فإن المبتدأ يلزمُ تقديمُه على الخبر، نحو قولك : زيد قامَ، وعَمْرو خَرَجَ، وبكر ضرب عمراً، وزيد يضرب أخاك، وما أشبه ذلك. فلا يجوز هنا أن تقدّم الفعل فتقول : قام[2] زيد، ولا : خرج عَمْرو، ولا: ضَرَبَ عمراً بكرٌ، ولا يضرب أخاك زيدٌ، على أن تُبْقِي الأسماءَ على حالها من الابتداء، والأفعالَ أخبارها. وهذا الحكم كأنه متفقٌ عليه بين النحويّين إلا أنهم اختلفوا في التعليل.

فذهب المؤلف إلى أن المانع من ذلك إيهام كون المبتدأ فاعلاً بالفعل إذا تقدّم، ولذلك لو برز الفاعلُ لجاز التقديم نحو : قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وكذلك : قام أبوه زيد، وضربتهُ، زيدٌ، وما أشبه ذلك. فالمانع من التقديم على مذهبه اللبس.

وذهب ابنُ أبي الربيع[3] إلى أن الخبر ههنا إذا تقدم صار المبتدأ فاعلاً بلا بُدٍّ ، لأنه – أعني المبتدأ – قد اجتمع عليه عاملان، أحدهما

---

(١) في الأصل : «الخبر». وكأن الألف واللام أُلحقتا بالكلمة.

(٢) في الأصل، أ : «ما قام زيد».

(٣) انظر البسيط ٤٥٦، ٤٥٩.

معنوي وهو الابتداء ، والآخر لفظي وهو الفعل المقدم إذ هو طالب [له][(١)] من جهة المعنى، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ ولأن الفعل إن لم يعمل في ذلك الاسم وقد هُيِّئ له، لزم التهيئة والقطع، وذلك ممتنع.

وظاهرُ تعليل ابن أبي الربيع تجويزُ التقديم، إلا أن المبتدأ يتغير حكمه. بل قد نصّ على هذا المعنى، لكن حاصله يرجع إلى أن الخبر لايكون متقدما وهو خبر، فاجتمع في المعنى مع تعليل المؤلف على امتناع التقديم.

وفي كلام الناظم هنا نظر من وجهين :

أحدهما : أن هذا الإطلاق في امتناع التقديم غير صحيح؛ إذ ليس كل خبر كان فعلا يمتنع تقديمه، بل هو على ضربين.

الأول : أن يكون فاعل الفعل ضميراً عائداً على المبتدأ، كزيد قام، وعَمّرو يخرج.

والثاني : أن يكون فاعله غير ذلك، بأن[(٢)] يكون إما ظاهراً نحو: زيد قام أبوه، وعمرو خرج أخوك إليه. وإما ضميراً بارزا، نحو : زيد ضربته، والزيدان قاما، والزيدوُ قاموا. وإما ضميراً غير بارز لكنه غير عائدٍ على المبتدأ، نحو : زيدٌ أَضرِبُه، وعمرو أُكْرِمُه، وبكرٌ تَقومُ إليه.

فأما الضربُ الأوّل فهو الذي يصحّ معه كلامُ الناظمِ للعلّة المذكورة، من إبهام كون المبتدأ فاعلا. وأما الثاني فلا يصح معه، إذ يجوز أن تقول : قام أبوه [زيدٌ[(٣)]]، وخرج أخوك إليه عمرٌو، وضربته زيدٌ، وقاما الزيدان، وقاموا الزيدون،

---

(١) عن س، ف.

(٢) في جميع النسخ : «بل يكون»، ولا تقع بل هذا الموقع.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

وأضْـربِهُ زيدٌ، وأكْـرمُـه عَـمْـرُو، وتقـومُ إليـه زيدٌ. وقـد بيّن هذا المعنى في التسهيل حيث قال : «إن[1] لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعليَّة المبتدأ» [-٢ وأنت إذا قُلتَ : قـامـا الزيدان، أو ضـربتُـه زيـدٌ، لم يوهم التـقـديم فـاعليـة المبتدأ-٢] لان الفعل لم يتهيأ للمبتدأ فيرتفع به ، أو يصح أرتفاعه به .

٣٠٩ وهكذا تحرز من ذلك في / «الفوائد المحوَّية» فقال : «إلا أن يكون فعْلاً لم يَبْرُز فـاعله[3]» ولا يقـالُ : لعلَّه قصد ظاهر كلامه، وأنَّ هـذه المسائل كلَّها يمتنع فيها تقديم الخبر، والعلَّة كونُ الخبر فعلاً. لأنا نقول : لا يَصحُّ حملُه على هذا لمخـالفته في ذلك للنحويين، وكأنه مجمعٌ عليه عندهم ؛ قـال ابن أبي الربيع[4]: يجوز أن يقال : زيدٌ ضربته، وضربته زيدٌ، ونحو ذلك. قال : « ولا أعلم بين النحـويين فـيـه خـلافًـا». وإذا كـان كـذلك لم يصحَّ حـملُ كلامه عليه البتَّةَ.

ولعلَّ ابن أبـي الربيع إنما قـال ذلك فـيـمـا كـان نـحـو : زيدٌ ضـربتـه. وأما نحـو : الزيدان قاما، فلا إجماع[5] فيه البتّة فقد حكى ابن ولاَّد في سُؤَالاته لأبي إسحـاق الزجـاج أن أبا إسحـاق قـال : إن الأخفش والمبرد يجـيـزان : قـامـا الزيدان، على التـقـديم والتـأخـيـر، وباقي البـصـريين لا يجيزونه . وبهذا قد يعتذر عن الناظم في نحو : الزيدان قاما، بأن يقال : لعلّه أخذ فـيـه بمذهـب الأكـثـر، وإن كـان على خـلاف مـا ذهب إليـه في

---

(١) في الأصل : «إن لم يوهـم التقديم...». وفي أ : «إن لم يوهم التقديم فاعلية الخبر». والمثبت عن التسهيل ٤٦، س، ف.

(٢) عن س، ف.

(٣) الفوائد المحوية والمقاصد النحوية : ٢٢.

(٤) انظر البسيط ٥٨٢/١.

(٥) أ : اجتماع.

التسهيل والفوائد.

أما نحو : ضربته زيد ، فلا يمكن الاعتذار عنه ، مع عدم نقل الخلاف.

فإن قيل : فلعله خالف الإجماع هنا فمنع : ضربته زيدٌ، ونحوه، قياسًا على منع : قاما الزيدان، والسماع في المسألة معدوم أو كالمعدوم، وقد قال ابن جني : إن مخالفة إجماع النحويين سائغة[1].

فالجواب : أن هذا الاعتذرا لا يصح [البتَّةَ[2]]؛ إذ مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليّن وإجماع المحدِّثين، وكلٌ علم اجتمع أربابه على مسألةٍ منه فإجماعهم حجة، ومخالفهم مخطىء. وهذه المسألة محل بيانها أصول النحو، وقد ذُكِر طرف منها في الأبواب الآتية من هذا الشرح، والله المستعان فكان الواجبُ على الناظم أن يقيدّ هذا الإطلاق، ولا أجد الآن جوابًا ارتضيه.

والنظر الثاني : أن قوله : «كَذَا إِذَا ما الفِعْل كانَ خَبَرَا»، كان من حقه أن يقول : كذا إذا ما الخبر كان فِعْلاً ؛ لأن كلامه إما هو في الخبر بالنسبة إلى تقديمه وتأخيره، بحسب ما يعرض فيه، فهو المبتدأُ في المعنى المخبر عنه بما يعرض فيه من العوارض الموجبة لخروجه عن أصله، ومنها كونه فعلاً. فهذا الكلام على القلب لفهم المعنى، وهو جائز في الشعر، ونَحوٌ منه قولُ خِداش[3] بن زُهَير، أنشده سيبويه[4]:

فَـــإِنَّكَ لا تُبَـــالِي بَعْـــدَ حَـــوْلٍ
أَظَبْيٌ كـــانَ أُمَّكَ أَمْ حِـــمَـــارُ؟

---

(١) الخصائص ١/١٨٩.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) أ : خراش. وهو خطأ.

(٤) الكتاب ١/٤٨. والمقتضب ٤/٩٣، وشرح المفصل لابن بيعيش ٧/٩١، ٩٤. والخزانة ٧/١٩٢.

وأنَشَد غير ذلك، ووَجَّهه[١] بأن المعنى من الكلام[٢]. والأمر في هذا قريب.

النوع الثالث من أنواع الخبر الذى يلزم التأخير : أن يكون واليًا لأداة الحصر لفظًا أو معنى، وعبّر عن ذلك بقوله : «أوقُصِدا استعمالُه مُنْحَصِرا». والضمير في «استعماله» عائدٌ على الخبر، يعنى أن الخبر إذا كان محصورًا بأداة من أدوات الحَصْرِ، وقُصِد ذلك فيه، لزم أن يكون مُؤَخّرًا عن المبتدأ. والأصل في وجوب التأخير هنا المحصورُ بإنماء دون المحصور بما وإلاّ، فتقول : إنما زيدٌ قائم، فالمنحصر هنا عنده قائم.
وكذلك إذا قلت : إنما أنت كاتبٌ /، وإنما زيد شاعر فالكاتب والشاعر هو ٣١٠
المحصور. وإذا قلت : مازيدٌ إلا قائم، وما أنت إلا كاتب، فالمنحصر عنده ما بعد إلاّ فهو الذى يجب تأخيره، فلا تقول : إنما قائم زيدٌ، ولا : إنما كاتب أنت. وكذلك لا تقول : ليس إلا قائمًا زيد، ولا ما أشبه ذلك وما جاء بخلاف ذلك فظاهر أنه عنده نادر لا يُقَاس عليه، نحو ما أنشده في الشرح[٣] من قوله[٤]:

فَيَارَبِّ، هَلْ إِلاّبِكَ الّنصْرُ يُبْتَغى
عَلَيْهِمْ، وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

الأصل : هل النصر إلا بك، وهل المعوَّل إلا عليه.

---

(١) ينظر كلام سيبويه في ذلك ١/٤٧ ـ ٤٨.

(٢) في صلب الأصل، أ : «من التأخير» والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ٥٩.

(٤) ينسب إلى الكميث بن زيد، ولم أجده في ديوانه والبيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٩، والهمع ٢/٣٣، والتصريح ١/١٧٣، والأشموني ١/٢١١.

فإنما وجب التأخير هنا لأنه لا يعرف المحصور فيه من المحصور إلا بذلك، أعني مع الحصر بإنَّما، فإذا قَصَدْتَ[1] حصر القيام في زيد قلت : إنما زيدٌ قائم، ثم حَمَلوا إلاَّ عليها في وجوب التأخير [إن كان المحصور معها ظاهرًا معروفًا[2]].

وقد ظهر من هذا أَنّ الذى يجب تأخيرُه هو المحصورُ، وهو الواقع بعد إلاّ، والمتأخر مع إنما. وليس كذلك؛ بل قيل إلاّ هو المحصور فيما بعدها، فإذا قُلْتَ : مازيدٌ إلا قائم، فالمعنى أن زيدًا مقصورٌ على الاتّصاف بالقيام لَمْ يَّتصف بغيره، قالوا : وهو ردٌّ على من زعم أن زيدًا اتصف بغير القيام.

ويمكن أن يكون غير زيد قد قام. وإذا قلت : ما قائم إلا زيدٌ، انقلب[3] المعنى فصار القيام مقصورًا على زيد، فلم يقم أحد غيره، وهو ردٌ على من زعم أن غير زيد قائم، ويمكن أن يكون زيد متصفًا بغير القيام. وكذلك حكم إنّما، لأنها في معنى ما وإلا.

فإذا قلت : (-[4] إنما زيد كريم، فزيدٌ مقصور على الاتصاف بالكرم، لم يتصف بغيره. وإذا قلت :-[4]) إنما الكريم زيدٌ، وإنما كريم زيد، صار المعنى أن الكرم ليس بمتصف به إلا زيد، ويَحْتَمِل هنا أن يكون لزيد أوصاف أخر، (كما[4]) يَحْتَمل في الأوّل أن يكون غيُر زيد متصفًا بالكرم.

فقد حَصَل أَنَّ المتأخِّر هو المحصورُ فيه لا المحصورُ، وهو قد قال : إن المنحصر يلزم تأخيره، فهو مناقض لقولهم : إن المنحصر يلزم تقديمه. وهو

---

(١) أ : «مع الحصر، فإنما قصدت القيام».

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) أ : فقبلت.

(٤) سقط من أ.

معنى ماذُكِر آنفا. وقد رَدَّ على الناظم بهذا شيخُنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخَّار ـ رحمه الله ـ وقَّرر أن الحق ما ذكره الناسُ.

واعتذر عنه بعض تلامذته بأنه أراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر لا المحصور من جهة المعنى، فإنهمحصور فيه لا محصور، فكأنه أطلق عليه هذا اللفظ من جهة اقتران الأداة به وملابستها له. أو يكون أراد المنحصر فيه، لكنه حذف الجار،فاستتر الضمير، كما سّمى الفخر[1] بن الخطيب كتابه «المحصول»، والمراد المحصولُ فيه.

وهذا الثاني اعتذارٌ ضعيف، وهذا السؤالُ واردٌ عليه في قوله في الفصل الذي يلي هذا : «وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّم أبداً». والاعتذارُ هنالك مثلُه هنا. وقد ظهر من موافقة كلامه هنا لكلامه هنالك وفي باب الفاعل :

وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإِنَّما انْحَصَرْ آخِّر... ... ...

أنه قصد هذا الإطلاق، وأنه يُسِّمى المحصور فيه محصوراً أو منحصرا. وهى عادته «في التسهيل[2]» مع أنَّه فسّر الحصر في الشَّرح على المعنى الصحيح.

فتلخص أن هذا اصطلاح له خَالفَ به[3] اصطلاح غيره من أهل النحو والبيان، وهذا قريب، غير[4] أنه يُوهِم المخالفة، والله أعلم.

---

(١) هو الإمام محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميميّ البكريّ، ابن خطيب الرىّ، فخر الدين الرازىّ، ولد سنة ٥٤٣، كان إماماً في غير علم. وكتابه المحصول في أصول الفقه. توفى رحمه الله بهراه سننة ٦٠٨. انظر طبقات الشافعية الكبرى ٨/٨١ ـ ٩٦.

(٢) ينظر التسهيل ١٠.

(٣) أ : «فيه».

(٤) في صلب الأصل : «مع أنَّه».

النوع الرابع / من أنواع الخبر اللازم للتأخير : أن يكون خَبَر ٢١١
مبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء، وهو المراد بقوله : «أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِى لاَمِ ابْتِدَا». فالضمير في «كان» عائد على الخبر، ومدلول (ذى) هو المبتدأ، أى : صاحب لام ابتداء فكأنه يقول : ويجيب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كان الخبر مسنداً لمبتدأٍ صاحب لامٍ ابتدائيّةٍ دخلت عليه، وذلك قولك : لَزيدٌ قائم، ولأنت كريم. وقال تعالى : {وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ مِن مُّشْرِكٍ[(١)]}، وما أشبه ذلك. فمثل هذا يلزم فيه تأخير الخبر، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام فدخولها على المبتدأ يؤكّد الاهتمام بأَوَّليته[(٢)]، فلو قَدّمت هنا الخبر فقلت : قائم لَزيدٌ، وكريمٌ لأنتِ، لم يسغ، لمنافاته لما قصد بها من التصدير. ولأجل أن لها صدرَ الكلام امتنع تَأثُّر[(٣)] ما دخلت عليه للعوامل[(٤)] القلبية نحو : علمت لزيد قائم، فإن جاء ما ظاهرة تقديم الخبر فشاذٌّ لا يقاس عليه، نحو قول الشاعر[(٥)]:

خَالِى لأَنْتَ، وَمَنْ عُوَيفٌ خَالُهُ

يَنَلِ العَلاَءَ، وَيكْرُمِ الأَخْوَالا

وعلى أنه لا يتعيّن أن يكون «خالى» خبراً، لإمكان تأويله على أحد

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٢) في هامش الأصل : «بابتدائية».

(٣) في صلب الأصل، أ : «تأخره».

(٤) في غير س : «العوامل».

(٥) البيت في التصريح ١٧٤/١، والأشموني ٢١١/١، واللسان، مادة : شهرب. غير مسوب، وفيها : «ومن جرير خاله». وذكر اللسان أن البيت من الرجز. وهو من الكامل. وانظر العيني ٥٥٦/١.

وجهين : إما على زيادة اللام، كما زيدت في قوله[1]:

أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

على رأى طائفةٍ فيه، وكما في قول الآخر[2]:

مَـرُّوا عِـجَـالاً فَـقَـالُوا : كَـيْفَ سَـيِّـدُكُمْ

فَـقَـالَ مَنْ سُئِلُوا : أَمْـيـسَـى لَمَـجْـهُـودا

وإما على أن يكون «أنت» خبر مبتدأ محذوف تقديره : خالى لهو أنت، فكان اللام إنما دخلت على المبتدأ لا على الخبر، فتكون على أصلها في التقدير. وقد قيل ذلك في قوله :

أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

النوع الخامس : أن يكون الخبر مسندًا لمبتدإٍ لازمٍ لصَدْرِ الكلام، لعلّةٍ اقتضت ذلك، وهو قوله : «أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ»، فلازم مجرورٌ عطفًا على «ذى»، كأنه قال : أو كان مسندًا للازم الصدر.

وهو على حذف الموصوف، أى : أو مبتدأ لازم الصَّدْرِ. والصدرُ : هو صدرُ الكلام.

يريد أن الخبر إذا كانَ مبتدؤُه ممن له صَدْرْ الكلام فيلزمُ تأخيرُه، لأنّ

---

(١) هو رؤبة أو عنترة بن عروس. والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٣٠، ٧/٥٧، والخزانة. / ٣٢٢، ٣٦٣.

(٢) مجالس ثعلب ١/١٥٥، والخصائص ١/٢١٦، ٢/٢٨٣، وابن يعيش ٦٤١٨، ٨٧، والخزانة ١٠/٣٢٧ ـ ٣٢٨. ويقول البغدادي : «وهذا البيت شائع في كتب النحو، ذكره أبو علي في غالب كتبه وابن جنى كذلك، وكلهم يرويه عن ثعلب، وثعلب أنشده غير معزو إلى أحد».

وفي الخزانة أيضا : «عجالاً : جمع عجل ـ بضم الجيم ـ كرجال جمع رجل. ورواه العيني عجالى. وقال هو جمع عجلان كسكارى جمع سكران. ورواه أبو علي في كتاب الشعر : مروا سراعًا.

المبتدأ إذا كان كذلك لم يصح أن يتقدَّم عليه مما في جهته شيءٌ من معمول أو غيره.

والمبتدأ الذى هو لازمٌ للصدر على سبعة أضرب:

أحدها : اسم الشرطِ نحو قولك : مَنْ يكرمْنى أُكرِمْه. فمن : مبتدأ، خبره : يكرمنى. وكذلك : ماتصنَعْه أَصْنَعْ مثله. وأَيُّهم يَأْتِنى آية. وفي التنزيل الكريم : {وَقَالُوا : مَهْمَ تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ[1]}. فهو لازمٌ للصدر لأنه تضمَّن حرفًا له صدرُ الكلام، وهو حرف الشرط،ولذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله.

والثاني : اسم الاستفهام، نحو قولك : ما عندك؟ ومَنْ يأتيك؟ وأَيُّهم قائمٌ؟ وكم مالك؟ على مذهب سيبويه[2]، وأتى الناظم بمثال هذا الضرب وهو قوله : «مَنْ لِى مُنْجِدا؟». فمن : مبتدأٌ خبرُه المجرورُ، ومنُجداً : حال من الضمير في «لى».

والمنجد : المغيث والناصرُ والمعين، يقال : استَنْجَدَنى فأنجدتُه، أى : استعان بي فأعنتُه.

والثالث : كم الخبرية نحو قولك : كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ! وكَمْ رَجُلٍ لى[3]!

وإنما لازمت الصدرَ هنا لأحد وجهين، إما بالحمل على الاستفهامية، لمساواتها لها في كثير / من أحكامها وفي لفظها، وإذا ٣١٢

(١) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٢) الكتاب ١٥٦/٢.

(٣) أجاز الأخفش قياسًا لا سماعًا جواز وقوع كم الخبرية حشوًا، وقد عقب ابن عصفور على ذلك بقوله : «وهذا فاسدٌ، لان العرب لم يسمع منها..» انظر شرح الجمل له ٥٠/٢.

كانت الاستفهامية لازمةً للصدر لتضمنها حرف الصدر، وهو حرف الاستفهام الهمزة أو غيرها، فكذلك ما جرى مجراها. وإما بالحمل (على[1]) رُبَّ التى هى حرف لمساواتها لها في المعنى إن قيل بأن معناها التكثير، أو لأنها، مقابلتها إن قيل : إنها للتعليل. وقد مَرّت الإشارةُ إلى هذا الخلاف في سبب بنائها، وموضع استيعابه بابُ كم. وعلى كلا القولين فهى لازمةٌ صدرَ الكلام، فلزمت الصدر كم بالحمل عليها.

والرابع : ما أُضيف إلى أحد هذه الثلاثة، نحو : غلامُ من يَقُم أَقُمْ (معه[2]). وغلام من يأتِنِى أُكرمْه. وغلامُ أَيِّهم أتاك؟ وغلامُ كم رجل جاءك!

فهذا حكمهُ أن يكون في صدر الكلام مثلُ ما أضيف إليه إذا لم يضيف إليه، وذلك لمصاحبته لما له صدرُ الكلام.

والخامس : ضمير الشأن فإنه يلزم صدر الكلام، وتكون الجملة التى تقع خبره بعده، فتقول : هو زيد منطلق. هى قام زيد[2]. ولا يجوز أن تتقدم الجملة عليه وإن جاز تقدمها على غيره، إذ لو قدّمت عليه فقيل : زيد منطلق هو، أو قامت هند هى، لم يعلم كونه ضمير الشأن، لتَوَهُّم[3] أن يكون توكيدا للضمير أو الظاهر أو بدلا، فالتزموا تأخير الخبر وتقديم المبتدأ لذلك.

فإن قلت : كيف يكون ضميرُ الشأن من الأسماء اللازمة للصدر، وأنت تُدخل عليه العوامل نحو كان وإنّ، فإنك تقول : كان زيدٌ قائم، أى : كان الأمر

(١) عن الأصل.

(٢) يجوز تأنيث ضمير الشأن مع المذكر، انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٤، والهمع ٢٣٣/١ - ٢٣٤.

(٣) أ : «ولتوهم».

زيدٌ قائم. وإنه زيدٌ قائمٌ.

وأدوات الصُدور إذا كانت أسماءً لا تدخل عليها العوامل إلا متأخرةً، حيث يَمكن تأخُّرها؟

فالجواب : أن ملازمة الصدر في كلامه محتملةً لأن يريد يها امتناع سبقية العامل لها، كأسماء الشرط والاستفهام، وأن يريد ما يلزم الصدر بالنسبة إلى جُزْءَى الجملة خاصة، أى هو معروفٌ بذلك على الجملة، وعلى هذا الثاني يدخل ضمير الشأن.

لا يقالُ : إن حمله على هذا الثاني غير مستقيم؛ إذ يدخل (فيه[1]) على هذا المعنى جميع ما تقدم من قوله : «وَامْنَعْه حَيْثُ يَسْتَوِى الجُزْآنِ» إلى هنا، لأ المبتدأ فيها لازم للصدر على الجملة فكان الأولى الاقتصارَ على هذه اللفظية، وحينئذٍ لا يكون في كلامه بيان لما هو من أسماء الصدر ولكنه لم يفعل؛ فدلَّ على كون[2] مراده لزومًا مخصوصًا مشهورًا، وماذاك إلا أسماء الشرط والاستفهام.

لأنا نقول : ضمير الشأن مما لزم الصدر لزومًا مخصوصا مشهوراً بوضع أولي، لأن وضعه أن يكون صدر[3] الجملة كأسماء الشرط والاستفهام، ولم يكن التقديم له يعارض عرض له كسائر ما تقدم، فإن تقديم المبتدأ في : زيدٌ أخوك، أو زيدٌ قام، أو ما زيدٌ إلا قائم، أو لزيدٌ قائم.

ليس بالوضع الأول، بل لعارض أوجب له التقديم، وهو في الأصل غير

---

(١) عن الأصل.

(٢) في هامش الأصل عن نسخةٍ : فدلّ على أن مراده لزومٌ مخصوص مشهور».

(٣) في هامش الأصل عن نسخة : «أول».

واجب، فصار من هذه الجهة كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. ٣١٣

ثم نقول : إن دخولَ العوامل سابقةً عليه غيرُ مزيلٍ له عن استحقاق/ الصدر على الجملة من جهة أن بعض العوامل قد تسبق أسماء الشرط والاستفهام، ولا يكون ذلك مزيلاً لها عن استحقاق الصدر، وذلك عامل الجر، فلا شتراك ضمير الشأن معها في هذا الاعتبار عَدَدْتُه في جملة الأسماءِ اللازمة للصدر، وبالله التوفيق.

والسادس : ما التى للتعجُّب في نحو قولك : ما أحسن زيدا! فإن «ما» مبتدأ يلزم صدر الجملة، وهو أولى باستحقاقِ الصدريَّةِ من ضمير الشأن، إذ لا يدخل عليه ناسخُ البتة، فلا يجوز تأخيرها هنا، لأن العرب وضعت صيغة التعجب هكذا وألزمتها طريقةً واحدةً، فجرت مجرى المثل، فتُرِك المبتدأُ على حاله من التقديم، والخبر على حاله من التأخير.

فإن قلت : إما امتنع تقديُم الخبر هنا من جهةٍ أخرى، وهي كونه فعلاً فاعله ضمير المبتدأ، فهو بالتقديم يوهم الفاعلية، وقد مرّ ذلك، فكيف يُعَدُّ هنا امتناع التقديم من جهة كونه لازم الصدر؟

فالجواب : أنَّ امْتناع التقديم لأجل كون الخبر فعلاً إنما يستقيم يصحُّ التقديم الموهم، فيمنع لأجل الإيهام، نحو : زيد قام لا تقدم هنا وأنت تريد بقاءَ حكم الابتداءِ، لإيهام التقديم زوالَ ذلك الحكم، وصيرورة المبتدأ فاعلا ؛ فهذا إنما يَصّور حيث يسوغ على الجملة أن تقول : قام زيد ـ وليس قولُهم هنالك : إن الخبر لا يجوز تقديمه، بمعنى أنه لا يجوز تقديمه بحالٍ، بل بمعنى[1] أنه لا يبقي على إعرابه الأول، أي : لا يحكم له

(١) أ : «معنى».

بالابتداءِ والخبر إذا تقدم الفعُل، بل يحكم له بحكم الفعل والفاعل. هذا معنى امتناع هنالك، وأما هنا فلا يجوز التقديم البتَّة، سواء اعتقدت كون «ما» فاعلاً أو مبتدأً، فليس مثله، وإذا لم يكن مثله تعيَّن أن يكون امتناع التقديم لأمرٍ آخَر، وما هو إلا كون «ما» لازمةً للصدر، لجريان الكلام مجري المثل، فبقيت «ما» على أصلها من التصدير، فدخلت في حكم الواجب التصدير الذى ذكر الناظم، والله أعلم.

والسابع : المبتدأُ الذى دَخَلت الفاءُ في خبره، نحو قولك : الذى يأتينى فله درهمٌ، [وكلُّ رجلٍ يأتينى فله درهم[١]]؛ لأنَّ المبتدأ هنا مُشْرَبُ معنى الشرط، ولذلك تُنَافي الفاءُ الأحكامَ المنافيةً للشرط، وإنما تدخلُ في خَبَر المبتدأ حيثُ لا يكونُ ثَمَّ حكمُ منافٍ؛ ألا ترى أهم اشترطوا في صحة دخولها أن يكون المبتدأُ موصولاً ولا يكون مرادًا به شَخْصٌ بعينه، وألاَّ يدخل عليه ما ينافي الشرط كالنفي والاستفهام؛ لأنَّ استحقاق الدرهم بالإتيان إذا قُلْتَ : الذى يأتينى فله درهم. وهذا[٢] المعنى الذى يقربه من الشرط مفقودٌ هنا، قاله ابن الحاج. وإذا كان كذلك فلم تدخل الفاء في الخبر حتى وجد في المبتدأ معنى الشرط، فالفاء هى العَلَمُ عليه. وما فيه معنى الشرط، ولو في حال، قد صار مستحقًا لصدر الكلام، فلحق بأسماء الصدر من تلك الجهة، فلا يجوز إذًا تَقَدَّم خبره عليه، لأنه في معنى جواب الشرط، وجواب الشرط لا يتقدم / على الشرط، فكذلك ٣١٤
[مافي[٣]] معناه.

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) في جميع النسخ : «وهو». ويريد بالمعنى تَرَتُّبَ الجواب على الشرط، فهو مفقود إذا دخل على الشرط النفي والاستفهام. انظر الهمع ٢/٥٦ ـ ٥٧.

(٣) سقط من الأصل.

فهذه أضرب سبعة تضمنها قوله : «أوْ لازِم الصَّدْرِ» بألطف[1] إشارة ، وحصل من هذا كلّه استيفاء ماذكره الناس من هذه المواضع فى هذا الفصل ، ولمَ يفُته منها إلامالابال له.

وأما القسم الثانى وهو وجوب تقديم الخبر على المبتدأ فهو الذى شرع الآ فيه فقال :

وَنَحْوُ : عِنْدِى دِرْهَمُ ، وَلِى وَطَرْ
مُلْتَزَمُ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ
كَذَا إِذَا عَادَ إِلَيْهِ[2] مُضْمَرُ
مِمَّا بِهِ عَنْه مُبِينًا يُخْبَرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا
كَأَيْنَ مَنْ عِلُمتَهُ نَصِيَرا؟
وَخَبَرَ الْمَحْصورِ قَدِّمْ أَبَدَا
كَمَا لَنَا إلاَّ اتّبَاعُ أَحْمَدَا

فذكر لهذا القسم أربعةَ أضربٍ :

أحدها : الخبرُ الذى يكون تقديمُه مصححًا للابتداء بالنكرة ، وذلك قوله : «وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهُمَ وَلِي وَطَرْ» .. إلى آخره ، فأشار بالمثاليه إلى النوع الذى يُصحِّح تقديمُه الابتداء بالنكرة ، وهو كون الخبر ظرفًا أو مجروراً مقدّمًا على المبتدأ ، فعندى درهم ، مما الخبر فيه ظرف ، ولى وَطَرُ ، مما خبره مجرور ،

---

(١) في صلب الأصل : بأظرف. وفي أ : بالطرف. والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) كذا في الأصل، ف، وفي غيرهما : عليه.

فكلَّما كان الخبر فيه مصححا للابتداء بالنكرة فذلك المصحح لازم[1] له لبطلان فائدة الجملة بزواله . وقد تقدم الكلام فى المسألة عند قوله :

وَلاَ يـجُـــــوزُ الابْـتِـــــدَا بِـالنِـكـرَة

مَـــالَمْ يفـــدْ ، كَـــعِنْدَ زَيْد نَمَـــرة

وقوله : «مُلْتَزَمُ فِيهَ تَقَدُّمُ الَخَبرْ» . تقدمُ الخبر : مبتدأ ، خبره : ملتزم. والضمير فى «فيه» عائد على «نحو». والتقدير : تقدمُ الخبر ملتزمُ فى نحو عندى درهمَ ولى وطرَ.

والَوطَرُ : الحاجة ، والجمع : الأوطار . ولايُبْنَى منه فِعلُ ، قاله[2] الجوهرى .

واعلم أنَّ هذا الالتزام المذكور هو القياسيُّ لا السماعى ، فإنه قد جاء فى كلام العرب نحو : رَجُلُ فى الدار ، قال امرؤ القيس[3]:

مُـــرَسَّـــعَـــةُ بين أَرْسَـــاعِـــهِ

... ...

البيت . لكنه قليل ، فلذلك ألزم التقديم ، وعلى هذا جماعة من المتأخرين. وقد ذُكِرَ عن الشلوبين أنه كان لايمنع وقوع الخبر مؤخراً فتقول[4] : درهم عندى ، ووطَرُ لى ، ورجل فى الدار ولكن الأحسن عنده التقديم ، فهو من الأخبار التى لا[5] يلزم تقديمها.

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الصحاح ٨٤٦.

(٣) تقدم البيت في ص :٥٠ .

(٤) لم يخرج الشلوبين في التوطئة عن المعهود بين النجاة من الابتداء بالنكرة بشروط، انظر ٢٠٣.

(٥) أضيفت «لا» إلى صلب الأصل، وهى غير ثابتة في النسخ الأخرى.

وحجة الناظم ومن قال بقوله ماتقدُم من أنه المسوغ للابتداء بالنكرة ، فلو بقى مؤخراً لأوهم كونة صفة للنكرة [(١- فلا تحصل الفائدة. وأما الشلوبين فليس التقديم هو المسوغ للابتداء بالنكرة -١)] عنده ، بل لأنك إذا قلت : فى الدار رجَل [(١- فالمَعْنِىُّ به فى هذا الخبر إنما هو أن حصل فى الدار المعهودة رجل -١)] وهذا مفَيدُ ، فموضع العناية هنا الدار ، فحسن تقديمها لمكان العناية الموجبة للتقديم فى كلامهم . فالموجب للجواز إذا حصولُ الفائدة بتعريف الدار ، بدليل أنك لوَقُلْتَ : فى دارٍ رجلُ ، لم يَجُز باتفاق. فتقديم ما حصلت به الفائدة لاينكر. فإذًا اشتراط التقديم هنا إنما لأجل كونه عَلَمًا على المعنى المقصود الموجب للفائدة.

ويدّل على أن التقديم ليس لتحصيل الابتداء بالنكرة تقديمُه حيث يكون ثَمَّ مسوغُ آخَرُ ، بحيث لو لم يقّدم لجاز الابتداء بالنكرة باتفاق ، نحو : مافى الدار رجل ، فالأحسن هنا تقديم الخبر عناية به ، لأنه الذى أوقع الفائدة بتعريفه ، ولذلك كثر فى كلامهم نحو : ماله سَبَد ولا لَبَد ، وماله ثاغية / ولا راغية[٢] ، وما فى السماء موضع راحة سحابًا ، وما ٣١٥
فى الدار أُرِمُ[٣] . وفى القرآن العزيز : (مَاعَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهم مِنْ شئٍ ، ومَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَئٍ)[٤]. وفيه : (مَالَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ)[٥] ، (مَالَكُمْ مّنَ مَلْجأٍ يَوْمئذٍ ومالَكُمْ مّن نّكِيرٍ)[٦]

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) أمثال الميداني ٢٨١/٣. والثاغية : النعجة. والداغية : الناقة، أى : ماله شىء.

(٣) أى : ما بها أحد.

(٤) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ٤٨ من سورة فصلت.

(٦) الآية ٤٧ من سورة الشورى.

(مَا لِلظَّالِمِينَ مَنْ حَمِيمٍ)[1].. الآية. وهو كثير جداً. فقولهم فى الدار رجل ، من هذا القبيل . وإذا كان المسّوغ غير التقديم لم يلزم التقديم ، ولذلك أفاد قول امرئ القيس :

مُرَسَّعَةٌ بين أَرْسَاغِهِ . . . .

فإن التقديم للعناية أكثريٌّ وليس بلازم ، وظاهر السماع مع الناظم ، أعنى السماع الذى يقاس عليه ، فلذلك اختاره ، والله أعلم.

والضرب الثانى : الخبر الذى عاد إليه من المبتدأ فى نفسه ضمير ، وذلك قوله :«كَذَا إذا عَادَ إليهِ[2] مُضمَرُ».. إلى آخره. الضمير فى «اليه»[2] عائد على الخبر ، وكذلك فى «به» ، عائد عليه أيضا. والضمير فى «عنه» عائد على مدلول «ما» وهو المبتدأ ، والتقدير : كذلك إذا عاد إلى[3] الخبر مضمر من الأسم المبتدأ الذى أخبر عنه بذلك الخبر. ويريد أن الخبر يلتزم أيضا تقديمه إذا عاد إليه[2] من المبتدأ ضمير ، نحو قولهم : على التمرة مثلُها زبْداً . فعلى التمرة : خبُر مثلُها ، وقد عاد إليه الهاء من مثلها. وكذلك قولك : فى الدار ساكنُها ، وعند زيدٍ مالُه ، وفى ملك عَمْرو غلامه.

وفى الشعر قول الشاعر:[4]

أَهَابُكَ إِجْلَالاً وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ
عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عينٍ حَبِيبُها

---

(١) الآية ١٨ من سورة غافر.

(٢) في هامش الأصل : «عليه».

(٣) في هامش الأصل : «على».

(٤) هو نصيب بن رباح، انظر شعره ٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦٣، والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٠، والتصريح ١٧٦، والأشمونى ٢١٣/١، وفي العيني ٥٣٧/١.

ووجهُ هذا اللّزومِ عودُ الضمير على ماقبلَه لفظًا وإن لم يك فى مرتبته ، فلو بقى الخبر مؤخرًا لعاد الضمير على مابعده لفظًا ومرتبة، لأن مرتبة صاحب الضمير - الذى هو المبتدأ - التقديم على مفسّره - الذى هو الخبر - وعودُ الضمير على مابعده لفظا ومرتبة ممتنع فى مثل هذا.

ومبينًا : حال يحتمل وجهين :

أحدهما: أن يكون بمعنى بَيِّنٍ ، فإنك تقول : أبان الشئُ عن نفسه فهو مبين، بمعنى بان فهو بَيِّنٍ ، أى : ظهر. ومنه فى التنزيل الكريم : (فَأْتُونا بِسُلْطان مُبِينٍ)[1]، فمعناه : بَيِّنٍ ، بدليل الآية الأخرى : (لَولاَ يأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ)[2].

والثاني : أن يكون بمعنى مُبَيِّنٍ غَيْرَه، ومنه فى التنزيل /: (إِنْ هُوَ ٢١٦
إلاَّنَذِيرَ مُبِينٌ)[3]، فهذا[4] بمعنى مُبَيِّنٍ ، كقول الله تعالى : (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاس مانُزِّلَ إليهم)[5]. فقولهم : أبان[6] يتعدى ولا يتعدّى، كبيّن وتبين استبان[7].

وهذا الثانى هو مرادُ النّاظم ، والله أعلم. فهو حالٌ من الضّمير

(١) الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

(٢) الآية ١٥ من سورة الكهف.

(٣) الآيجة ١٨٤ من سورة الأعراف.

(٤) في صلب الأصل، أ : «فهو». والمثبت عن س، ف، وهامش الأصل.

(٥) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٦) في صلب، س، ف : «بيَن». والمثبت عن أ، وهامش الأصل.

(٧) أنظر لسان العرب، مادة : بين.

فى «به» ، وفصل بينهما [(١- بعنه، وذلك جائز، إذ ليس بأجنبى، أى : يخبر عنه به فى حال كونه مبينا -١)] وأراد بكونه مفسِّرًا للضمير الذى عاد إليه من المبتدأ نحو ما تقدَّم من الأمثلة، وتحرز بذلك من أن[٢] يكون العائد من المبتدأ إلى الخبر لايفسّرُهُ الخبر بفسه، بل يكون مفسّره مايتعلق بالخبر، من معمول له ومن مثله قولك: محرزٌ زيدًا أَجَلُه، ونافعٌ عمرًا علمهُ، وساترُ خالدًا ثوبه؛ فإن مفسّر الضمير هنا ليس نفس الخبر، بل معموله، وهو: زيدُ، وعَمْرو، وخالد. وإذا كان كذلك فمفهوم هذا القيد أن لايلزم تقدم الخبر، وإنما يتقدم المفسَّر فقط ويبقى الخبر على الجواز

الأصلىّ فى التقديم والتأخير، فتقول/ على هذا : زيدًا أَجَلُهُ محرزٌ، وعمرًا ٢١٧

علمُه نافعٌ، وخالدًا ثوبُه ساترٌ. وكذلك جميع ما جاء من هذا. والفصل بين العامل والمعمول فى هذا مُغْتفَر، إذ ليس الفاصلُ بأجنبّىً. وكذلك تقول على هذا : زيدًا أجلُه أَحَرَز، وزيدًا غلامه ضرب: فَتَوُخَّر الخبر وتُقَدم المفسَّر، وهو معمولُ الخبر، وهذا جائز عند المؤلِّف،[٣] وفى نظمه هذا استعمالُ مثل : زيدًا أَجَلُه أَحْرَزَ. وقد تَقَّدم منه مواضعِ.

والضرب الثالث : الخبر الواجبُ التَّصدير، وهو الذى نَبَّه عليه قولهُ:

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) في الأصل : «يكون الضمير العائد». وكلمة «الضمير» ملحقة بالنص.

(٣) لابن مالك في شرح التسهيل كلام جيد في نحو «زيدًا أجلُه أحرز». انتصر فيه لإجازة هذا التركيب بالقياس والسماع، رادًا على من منع ذلك، ويبدو أنه أبو علي الفارسي، ثم يقول : «الصحيح ما ذهب اليه البصريون من التسوية بالجواز بين : زيدًا أجلُه محرز، وزيدًا أجلُه أحرز، بل الأخير أولى بالجواز، لأن العامل فيه فعلٌ، وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمن منع الآخر دون الأول فقد رجحّ فرعاً على أصل، ومن منعهما فقد ضيق رحيبا، وبعدّ قريبًا. ومن حجج البصرين قول الشاعر :

خيرًا المبتغيه حـــاز، وإن لم يقض فالسّعىُ في الرشادِ رشادُ

انظر شرح التسهيل، ورقة ٦٠.

«كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِب التَّصْدِيرا».

الضميرُ في «يستوجبُ» عائدُ على الخبر، يعنى أنَّه يلزمُ أيضا تقديمُ الخَبَر إذا استحقَّ أن يكون صدرَ الجملة لموجب أوجب له ذلك، مثل أن يكون فيه معنى الاستفهام، كأين في مثال الناظم، فمن : موصولة، صلتها «علمته نصيرا»، وهى مُبْتَدأ، خبُره أين. فلا يجوز على هذا أن تقول :

من علمته نصيرا أين؟ وكذلك يجب أن تقول عنده : كيف زيد؟ ومتى قيامك؟ وَمِن ذلك قولُ الله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَاعَةِ : أَيَّانَ مُرْسَاهَا؟[1]} ولا يجوز أن تقول : زيدٌ كيف؟ ولا قيامك متى؟ ولا مرساها أَيَّان؟ لو فرضته في غير القرآن. وكذلك قولهم : كم مالك؟ وكم جريبًا أرضُك؟ على رأى الفارسيّ، حيث جعل «كم» خبرا لا مبتدأً، نقله عنه ابن خروف في شرح «الكتاب[2]». وهذا الذى قرر هو رأىُ الجمهور. وأجاز الأخفش والمازني : زيدٌ كيف؟ وعمرو أين؟ فلم يريا وجوبَ التقديم هنا. ولا أدرى ما مستندهما في ذلك إِنْ كان النقل عنهما على ما هو الظاهر؟ وإلا فوجوبُ التَّصدير لأسماء الاستفهام غيرُ خافٍ قياسًا وسماعًا. وقد جاء ما يوُهم عدمَ التصدير على الجملة في أسماء الاستفهام كقولهم : ضرب مَنٌ منًا[3]؟ وقولهم : كان ماذا؟ وأُلْيفاظٌ مِنْ هذا النَّمَطِ لا تثبت بها إجازاة ما أجازه، وسيأتى ذكر شىء من ذلك في مواضعه، إن شاء الله، فالحق رأى الجماعة في ذلك. ومثلُ ذلك المضافُ إلى اسم

---

(١) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف.

(٢) في الارتشاف ٥١٣ ـ ٥١٤ : «وأجاز سيبويه الابتداء بكم في نحو : كم مالك؟.. كم الخبرية عنده مثل الاستفهام [؟]، وردّ الفارسي قول سيبويه في : كم جريبًا أرضك؟ ولم يجوز أن يكون (أرضك) إلا مبتدأ». وانظر الكتاب ١٦٠/٢، والمساعد ٢٢٠/١.

(٣) في أ : «ضرب زمنا». وهو تحريف. وانظر الكتاب ٤١١/٢، والسيرافي ١٧٧/٣.

الاستفهام نحو : غلامُ أَيِّ رجلٍ غلامُك؟ وصبحةَ أيّ يوم سفرُك؟ وعشيَةَ أيٍّ يوم قدومُ زيد. وما أشبه ذلك.

والنصير بمعنى الناصر، والجمع : الأنصار، مثل شريف وأشراف.

والضرب الرابع : الخبر الذى وقع مبتدؤه محصورًا، وهو الذى قال فيه : «وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّم أَبَدَا».. إلى آخره.

خَبَرَ : مفعول مُقَدَّم، أى : قَدِّم خبر المبتدأ المحصور أبدًا، فلا تؤخره البتّة نحو قولك : إنما في الدار أخوك، وما عندى إلا زيدٌ. ومن أبيات الكتاب[1]:

ومالى إلاَّ اللهُ لا رَبَّ غَيرَه

وهو كثير. وسببُ تقديم الخَبرِ هنا قد مَرَّ مثله. وعبّر هنا بالمحصور عن المحصور فيه ، وقد تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه في المسألة التى قبلها .

وقوله : «مَالَنَا إِلاَّ اتباعُ أَحْمَدَا»، مثال من ذلك. وأحمد : هو رسول الله، صلى الله عليه وسلم. أى : إنَّ اتباعا في الدين والنِّحلة محصور في اتباع محمدٍ صلى الله عليه وسلم.

وقد نَقَصَ الناظمُ مما ذكر في التسهيل ضربان:

/ أحدهما : الخبرُ الدالّ عند تقديمه على مالا يدلُّ عليه عند تأخره، ٣١٨

(١) نُسِب في الكتاب ٢/٣٢٩ إلى الكميت، وعجزه:

ومالى إلا اللهَ غيرَك ناصرُ

انظر المقتضب ٤/٤٢٤، وشعر الكميت بن زيد ١/١٦٧.

ومثّلَ ذلك بقولهم : للّه درُّك! ولله أنت! فإنَّه يَدُلُّ مع[1] التقديم على معنى التعجب، ولو قلت : درُّك لله، وأنت لله، لم يدلّ على ذلك. وكذلك قولُهم : سواء عليّ أقمت أم قعدت، فقولهم : «أقمت أم قعدت» هو المبتدأ م جهة المعنى، والتقدير : سواءٌ عليَّ قيامك وقعودك. ولو قلت : أقمت أم قعدت سواء عليَّ، لتوهّم السامعُ أنَّك مستفهمٌ حقيقةً، وذلك غير متوهم مع تقديم[2] الخبر الذى هو سواءُ.

والثاي : الخبر الذى مبتدؤه أنَّ المفتُوحة المشدّدة ومعمولاها، نحو قولك : في علمي أنَّك صادق، وعندي أنَّ زيداً قائم. ولا تقولُ : أنك صادقٌ في علمي، ولا أن زيدًا قائم عندي[3].

ووجه ذلك عنده[4] إما خوفُ التباسِ المفتوحةِ لو قدمت بالمكسورة، وإما خوف التباس المصدرية بالتى بمعنى لعلّ، وإما تعريضها لدخول إِنَّ المكسورةعليها مباشرة. وهو نحو تعليل سيبويه[5].

وإَّما يلزم تأخير «أَنَّ» وتقديم الخبر إذا لم يتقدم الكلام أمّا، فإن تقدمت لم يلزم تقديم الخبر، نحو : أَمَّا أَنَّ زيدا قائمٌ ففي علمي.

فإذًا حَصْرُ الناظمِ لمواضع وجوب التقديم يقتضى ألا يلزم إلا فيما ذكر، فعلى هذا يجوز تأخير الخبر في هذين الموضعين وما أشبههما مما لم يذكره، وذلك غير صحيح.

---

(١) أ : «على التقديم».
(٢) في صلب الأصل : تقدير، ومثله في س.
(٣) انظر همع الهوامع ٢/٣٥ ـ ٣٦.
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٠.
(٥) الكتاب ٣/١٢٤.

وقد يُجَابُ عن هذا بأنه لم يقصد حصر المواضع كلِّها، بل نبّه على جملةٍ منها يُلْحَق بها ما عداها مما لم يذكره. وأيضًا فإن الموضع الأول قليل جدًا، ومما لا يَعْتَبِرُ مثله الناظمُ لأنه سماعيٌّ وجارٍ مجرى المثل الذى شأنهُ أن لا يُغَيَّر، والموضع الثاني ليس المبتدأ فيه بصريح، فلم تِعْيَنِ به كُلُّ الاعتناء. والله أعلم.

(ثم قال[١]) :

وَحَــذْفُ مَـــا يُعْلَمُ جَـــائِزٌ كَـــمَـــا
تَقُــولُ : زَيْدٌ. بَعْــدَ : مَنْ عِنْدَكُـــمَـــا؟
وَفِي جَـــوَابِ : كَـــيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ : دَنِفْ
فَـــزَيْدٌ اسْـــتُـــغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُـــرِفْ

لما تَكَلَّم على أحكام المبتدأ والخبر مثبتين، أخذ في الكلام على عروض الحذف فيهما. والقاعدة أَن الحذف في كلام العرب لا يكون إلا حيث دلّ عليه دليلٌ من قرينة لفظيّة أنَّ معنوية، لأنه لو لم يكن عليه دليل لاختَلّ المقصودُ من الإفهام، فإنك لو قلت ابتدءًا : زيدٌ، وأنت تريد : قائم أو خارج، ولم يكن ثَمَّ مما يدلّ عليه، لم يقع بما تكلّمت به فائدة، وكذلك لو قلت : قائم أو خارج، وأنت تريد الإسناد إلى زيد، ولم يكن ثَمَّ قرينة تَدُلُّ ـ لم يكن في الكلام فائدةٌ، وهذا حيث يكون ثَمَّ دليلٌ على محذوف، لكنه لا دليل على تعيينه، وأما لم يكن في الكلام دليل على محذوف، فأحرى أن لا يُحْذَف. وقُصَارانا أَن نقولَ هنا : إنَّ الكلام لم يحذف منه شيءٌ البتَّةَ، كما إذا قلنا : زيدٌ قائم، فأنت لا يصح لك أن تقول : إن هذا الكلام محذوفٌ منه؛ إذ هذه دعوى [ليست بأولى من دعوى[٢]] عدم الحذف،

(١) عن الأصل.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

بل دعوى عدم الحذف مستندةٌ إلى الظاهر، وهو دليل في نفسه، والحمل على الظاهر مطلوبٌ وإن أمكن أن يكون المراد غيره.

فالحاصل أنَّ الحذفَ لا يُدَّعى إلا مع الدليل، والناظم ابتدأ بهذه القاعدة الكُلِّيَّة الجارية في أبواب العربية؛ إذ لم يُقَيِّدْها / بهذا الباب، بل ٣١٩
قال : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ»، فأتى بـ «ما» العامة ولم يقيدها، فإن أراد هذا فهو صحيح، ويدخل في العموم بابه من باب أولى. ويحتمل أن يريد التقييد ودلّ عليه السياق، كأنه قال : وحذف ما يُعلَم من المبتدأ والخبر جائز. وعلى هذا يدلُّ ما مَثَّل به.

وقوله : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ» فيه إشكال من ثلاثة أوجُهٍ :

أحدهما : أن العلم بأحد الجزأين قد يكون علما مطلقا كالأمثلة التى مَثَّل، وهو العلم الذى يُعَيِّن الجزء، والحذف مع هذا العلم جائز بلا إشكال؛ إذِ المحذوف معه كالمثبت، وعبارة الناظم منطبقةٌ عليه. وقد يكون علما لا مطلقا، بل يكون الخبر معلومًا على وجه وغير معلوم على وجه، كما إذا قلت : زيدٌ، وحذفت الخبر، أو قلت : قائم، وحذفت المبتدأ. فهذا وما كان مثله يطلق عليه أنه معلوم، لكن علمًا إجماليًا دلّ عليه الكلام، لأن المبتدأ يقتضى خبرًا على الجملة، والخبر يقتضى مبتدأ على الجملة، فالقرينة مُعرفة بالمحذوف. فهو من هذا الوجه معلوم، ومن جهة التعيين مجهول. لكن العرب لا تراعي جهة العلم هنا ولا تعتبره، بل تُغَلِّب جهة الجهل فلا تجيز الحذف البتة، ومع هذا فيصدق أنه معلوم. والناظم لم يقيد العِلْم، فليس له ما يمنع دخول مثله تحت قوله : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ»، وعند ذلك يقتضى جواز الحذف في مثل : زيد قائم، إذا لم يدل دليل على التعيين لكن هذا غير صحيح وغير جائزٍ باتفاق، فإطلاقه غير مستقيم.

والثاني ـ على تسليم أنه أراد العلم بالتعيين ـ فحكمه بأنه جائز على الإطلاق، من غير تقييد، غير صحيح؛ فإن حــذف ما يعلم على وجهين :

أحدهما : جائز كالأمثلة المذكورة.

والثاني : واجب لاجائز، كالحذف بعد لولا، وبعد الواو التى بمعنى «مع»، وسائر ما ذكر بعد. فإذًا ليس كلُّ ما يعلم فيحذف يكون جائزَ الحذفِ، بل قد يكون جائزًا وقد يكون واجبًا.

والثالث : أنه أطلق القول بجواز الحذف في كل ما يكون معلوما من الجزأين، وذلك ليس على إطلاقه، فإن للإثبات مقاصد في كلام العرب لا تنكر، كما أن للحذف مقاصد، فقد يكون الجزء معلوما ولا يجوز مع ذلك الحذف بحسب قصد المتكلم؛ ألا تراهم جعلُوا لحذف الفاعل مقاصد كثيرة، ومثلها يلزم في إثباته؛ إذ لا فرق في المقاصد البيانية بين الحذف والإثبات. ومن أنكر هذا فهو صائم عن فهم كلام العرب. فإن لم يسامح في عدم اعتبار المقاصد البيانية، سردنا عليه مقاصد الإثبات التى لا يسوغ معها الحذفُ وإن كان الجزء معلومًا، فيتكسر عليه قوله : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ». وهى مبسوطة في كتب أهل البيان. وإن سامحناه في ذلك. وقد كان الأولى أن لا يُسامح، لاعتباره المقاصد البيانية في مواضع كما مَرَّ في فصل «التقديم والتأخير» ـ وَرَدَ عليه أيضا بحسب النظر النحوىّ مواضعُ يوجد فيها العلمُ ويمتنع الحذف، فمنها : خبر ما التعجبية لا يجوز حذفه وإن كان معلومًا؛ قال ابن الحاج : لأن القصد من التعجب كأنه منافٍ للاختصار. قال ومثل التعجب في هذا خَبر المقصود[1] في

(١) كذا في جميع النسخ، وفي هامش الأصل : المخصوص.

باب نعم وبئس / إذا أعربناه مبتدأً وخبره نعم وبئس قال : ومنه أيضا ٣٢٠
خبر ضمير الأمر والشأن، كقولك : هو زيد قائم، وكذلك المبتدآت في هذه المواضع لا يجوز حذفها وإن كانت معلومة. ومثل ذلك المبتدأ المحصور، والخبر المحصور لا يجوز حذفُ واحدٍ منهما مع الحصر وإن كان معلوما.
وقد نصّ أبو الحسن على ضعف قولك لحقٌّ أنّه ذاهب : إنه على حذف الخبر عند سيبويه. وإنما استقبحه الأخفش من جهة[1] [حذف الخبر] خاصّة، قال : ألا ترى أنك لو قلت : لَعَبْدُالله، ثم أضمرت الخبر، لم يحسن - يعنى مع العلم، وإلا فلا يجوز[2] حذفُه إذا لم يعلمُ فكذلك لحقٌّ أنّه ذاهب بالإضافة، وهو على تقدير : ليقين ذاك أمرك. فهذا نصٌّ على ضعف حذف الخبر هنا وقُبْحه، وقد علل استقباحه بأن لما أكد بالكلام[3] صار مع الحذف كالمتدافعين. ونظيره ما قال ابن جني في نحو : الذى ضربته نَفْسَه زيد، من أن لا يجوز حذف ضمير الموصول هنا لأنه مؤكّدٌ، والحذف مناف للتوكيد[4]. وعلى ما قال الأخفش يقبح أيضا حذف المبتدأ مع اللام المؤكدة، ولذلك قلّ نحو :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوُزٌ شَهْرَبَهْ

على رأى من جعله على حذف المبتدأ، وقول الآخر :

خالِي لأَنْتَ ... ...

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) في أ : وإلا فيجوز حذفه، وما أثبتناه عن الأصل وهامش، س، ف.

(٣) انظر كتاب سيبويه ١٥٧/٣، مع تعليق المحقق.

(٤) أول من ذكر هذا هو الأخفش، انظر مغنى اللبيب، الباب الخامس في ذكر الجهات ٦٠٨.

وقد تقدم[1]. فقد اجتمع لك خمسة مواضع لا يجوز فيها حذف واحد من الجزأين وإن كان معلومًا، فكيف يقول : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ» قولاً مطلقا؟!

والجواب عن الإشكال الأول : أنّ المراد بالعلم العلمُ بالتعيين، وهو الذى عَيّنه المثال في قوله :

كما تَقُولُ : زَيدٌ. بَعْدَ : مَنْ عِنْد كما؟». فكأنّ المثالَ قيدٌ يُعيِّن العلم، ماهو؟ وعلى أىّ وجه هو وأيضا فإن المعلومَ من وجهٍ دون وجهٍ يُطْلَق عليه أنه غير معلوم، وإذا صح فيه هذا الإطلاق اقتضى مفهوم الكلام أن لا يحذف، لأنه غير معلوم. فليس إدخاله في المعلوم بأولى من إدخاله في غير المعلوم، فلا يصحّ الاعتراض به.

والجواب عن الثاني من وجهين :

أحدهما : أن لفظ الجائز يطلق على ما استوى فعله وتركه - وعلى هذا المعنى حمله المعترض - ويطلق أيضا على مالا يمتنع مطلقا، فيدخل فيه الجائز بالمعنى الأول، ويدخل فيه أيضا الواجب، وما كان من باب الأولى في الفعل أو في الترك، لأن الجميع غير ممتنع. ويطلق أيضا باعتبارات أخر لا حاجة بنا إلى ذكرها. وقد ذكر ذلك أهل أصول الفقه.

فعلى الإطلاق الثاني قد دخل الواجب الحذف تحت لفظ الجائز، فكأنّ الناظم قال : «وحذف مايُعْلَم غيُر ممتنعٍ على الجُملة». ولوَ عبَّر بهذه العبارة لصحّ كلامُه لِشُمولها الوجهين : الواجبَ الحذفِ والجائز الحذف والإثبات، ولا يبقى بعد ذلك إشكال.

---

(١) انظر : ٧٥ .

والثـاني : ـ على تسليم أنه أراد الجـائز بالإطلاق الأول ـ فـإنما معنى كلامه : أن ما يعلم منه جائز فالأمثلة المذكورة، ومه واجب كالحذف بعد لولا ومـا أشبه ذلك، فيكون قوله : «جائز»، ليس غير المبتدأ الأول، بل هو مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال : «وحذف ما يُعْلَمُ منه جائز. ويجبُ بعد ولا، وكذا، وكذا. وهذا أيضا صحيح في نفسه، فلا إشكال.

وإما الثالث فالظاهر وروده / إلا أن يقالَ : إن مثلَ هذه الأشياء ٣٢١ مما لم يذكرها الجمهور في الكتب المطولة، فهو حين تركها أعذَر منهم، لاختصاره. وإنّما يتمكن الاعتراض بها على التسهيل.

ثم رجع[١] إلى قصد ذكره، فقال[٢] : «وحذفُ ما يعلم جائز» إلى آخره، يعنى أن كل جُزْءٍ من جُزْأيِ الجملة يجوز حذفه إن كان معلومًا عند السامع حتى كأنه في حكم المذكور. وهذا الحذفُ لم يقيّده بجزءٍ دون غيره، فاحتمل كلامه ثلاثة أضربٍ من الحذف، أشار إلى ضربين بمثالين، وترك الثالث اعتمادًا على الكليّة :

الضرب الأول : حذف الخبر، وهو الذى أشار إليه بقوله : كما تَقُولُ : زيد. بعد : مَنْ عِندكما؟ فإذا سُئِلت هذا السؤالَ فقيل لك ولصاحبك : من عندكما؟ فقلت : زيد فزيدٌ مبتدأٌ حُذِف خبرُه لدلالة الكلام الأول عليه.

وأصل الجواب : زيدٌ عندنا. لكنْ حُذِف الظرف اختصارًا.

وقوله : «بعد مَنْ عندكما؟». أراد بعد هذا الكلام المقول فيه عن الشخص الذى استقرّ في هذا الظرف.

---

(١) في الأصل : «نرجع».

(٢) كذا في س. وفي غيرها : «فقوله».

وهذا مثال واحدٌ من عددٍ كثير يشتملُ على قرائن يجوز معها حذف الخبر، فمن ذلك : زيدٌ قائم وعمرو. فالتقرير : وعمرو قائم. ومنه : خرجت فإذا الأسدُ. تقديره : فإذا الأسدُ حاضرٌ أو موجود أو نحو ذلك.

وهذا ليس كالإثبات في الكثرة. ومن ذلك قول الشاعر[1]:

نَحنُ بِما عِنْدَنا، وأنت بما
عِنْدَكَ رَاضٍ، والرأيُ مُخْتَلِفُ

فحذف خبر نحن، وهو : راضون، لدلالة «راض» عليه.

والضرب الثاني : حذفُ المبتدأ، وهو الذى عنى بمثاله الذى قال فيه : «وفي جواب : كيف زيدٌ؟ قل : دَنِفٌ». يعنى أنك إذا سئلت فقيل لك : كيف زيدٌ؟ فلك أن تحذف المبتدأ[2] فتقول دَنِفٌ.

وأصل الجواب أن تقول : زيدٌ دنفٌ، ثم تحذف.

وليس في قوله : «قُلْ : دَنِف» القطع على الحذف، بل ذلك إلى خِيَرَةِ المتكلم، دلّ على ذلك قوله قبل : «وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائزٌ».

وقوله : «في جوابٍ» متعلّقٌ بـ «قُلْ». وهو على الحكاية، أعنى : كيف زيدٌ؟ كأنَّ المعنى : «وفي جواب سؤَالِك بهذا الكلام[3] قل كذا».

والدَّنِفُ ــ بكسر النونِ ــ : المريض، يقال : دَنِف المريض دَنفًا : إذا ثَقُل في مرضه. وقال الجوهرى : الدَّنَفُ : المرضُ الملازم، واسم الفاعل : دَنِفٌ،

---

(١) هو عمرو بن امرىء القيس الخزرجي. وينسب إلى قيس بن الخطيم، والصحيح ــ كما يقول محقق ديوان قيس ٦٣ ــ أنه لعمرو. والبيت من شواهد الكتاب ٧٥/١، والمقتضب ١١٢/٣، ٧٣/٤، وأمالى ابن الشجرى ٩٦/١، ٣١٠، والإنصاف ٩٥. وانظر خزانة الأدب ٢٧٥/٤.

(٢) في صلب الأصل، أ : «الخبر». وما أثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) في الأصل : « بهذا المعنى ».

وامرأة دَنِفَةٌ، ورجلان دَنِفان، فتثنى وتجمع وتؤنث، وقد يوصف بالمصدر فتقول : رَجُلٌ دَنَفٌ، بالفتح، وامرأة دنفٌ، ورجلان دَنَفٌ. وهكذا في الجمع والتأنيث يكون على حالة واحدة[1].

ومثل ما مثَّل به الناظم قولك : في الدار، لمن قال : أين زيد؟ وأين قُعُودُك؟ والتقدير : زيدٌ في الدار، وقُعُودى في الدار. ومنه أن تقول إذا شَمِمْتَ طيبًا : مسكٌ والله. أى : هذا مِسكٌ، أو هُوَ مِسكٌ. وكذلك تقول إذا سَمِعت هينمةً[2]: قراءةٌ، أى : هى قراءة. ومنه قول الله ـ عز وجل ـ : (مَنْ عَمِلَ صالحًا فَلِنَفْسِهِ[3])، أى فعمله [لنفسه[4]] أو صلاحه لنفسه، (ومن أساءَ فعليها)، أى : فإساءته عليها.

والضربُ الثالث : حذفهما معًا. ولم يُشْرِ الناظم إليه بمثال، ولفظه محتمل له، لكنه ليس في كثرة الضربين قبله، ومثاله قوله[5]: أين زيد جَالِسٌ؟ فتقول : في الدار، أو عندى. فالتقدير : زيدٌ جالسٌ في الدار أو عندى. ومثله : متى عَمْرو سائر؟ فتقول : بعد غدٍ. وأىُّ موضع أنت ساكن؟ فتقول : مكان كذا. وما أشبه ذلك.

٣٢٢ ومنه ما عُوِّض / منه حرف الإيجاب، نحو نعم، ولا، إن قيل : إن الجواب بعدهما مقدَّرٌ، كما رآه ابن عصفور[6]، كما إذا قيل : زيدٌ عندك؟

---

(١) انظر الصحاح ١٣٦٠ ـ ١٣٦١.

(٢) الهينمة : الصوت الخفي.

(٣) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

(٥) سقط «قوله» من أ. وفي س، ف : «قولك».

(٦) ينظر المقرّب ٢٩٤ ـ ٢٩٥، ومغنى اللبيب ٦٤٨ ـ ٦٤٩.

أو قيل : أعمرو منطلق؟ فتقول : نعم، أو : لا وقد عدَّ ابنُ الناظم[1] من هذا الضرب قول الله سبحانه : {واللائي لَمْ يَحِضْنَ[2]}، أى : فعدّتهن ثلاثة أشهر. وأصلُ ذلك للفارسيّ. وذلك لا يتعيَّن في الآية لوجهين، أحدهما إمكان تقدير المفرد مكان تلك الجملة، كأنه قيل : واللائى لم يَحِضن كذلك، أو جاريات مجراهن، أو ما أشبه ذلك. والثاني : أن الجملة إن سُلِّم أنها المقدرة فلأنها هى الخبر، فلنا أن ننقول : لم تُحَذفْ هنا الجملة من حيث هى مبتدأ وخبرٌ، بل من حيث هى خبر المبتدأ الذى تقدم وعند ذلك لا يكون فيها دليل على جواز حذف المبتدأ والخبر بإطلاق، وهو المحتاج إليه هنا. هذا كله إن جعل {واللائِى لَمْ يَحِضْنَ} في موضع رفع، وأما إن جعلته في موضع خفض عطفا على (هُنَّ) من قوله : {فعِدَّتهن} فالآية بمعزل عن هذا الضرب الذى ذكر، وإنما يرجع إلى الضرب الأول[3]، فتأمله، والله أعلم.

وقولُ الناظم : « فَزَيدٌ استُغْنِىَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ»، أراد بزيد هنا المذكور في المثال الثاني، وهو كيف زيد؟ فقولك في الجواب : دَنِف، استغنيت فيه[4] عن إعادة ذكر زيد، لتقدم ذكره في السؤال، فحصلت المعرفة به، فاختُصِر[5]. هذا ذكر الحذف الجائز، ثم شرع في ذكر الحذف الواجب فقال :

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٢٠، وانظر البحر المحيط ٢٨٤/٨.

(٢) الآية ٤ من سورة الطلاق.

(٣) وذلك على حذف مضاف يكون مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير : وعدة اللاتي لم يحضن ثلاثة أشهر، نحو ماامثل به المؤلف من قولهم : زيد قائم وعمرو.

(٤) في الأصل، أ : «به». والمثبت عن س، ف.

(٥) في الأصل، أ : «فاختص» والمثبت عن س، ف.

وَبَعْـدَ لَوْلاَ غَـالِبًـا حَـذْفُ الخَـبَـرْ
حَـتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذا اسْـتَـقَـرْ
وَبَعْـدَ واوٍ عَـيَّنَتْ مَـفْـهُـومَ مَعْ
كَـمِـثْلِ كُلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صنَعْ
وَقَـبْلَ حَـالٍ لاَ يَكُون خَـبَـرَا
عَنِ الَّذِى خَـبَـرُهُ قَـدْ أُضْـمِـرَا
كَـضَـرْبِيَ الْعَـبْـدَ مُـسِـيـئًـا وَأَتَمْ
تَبْـيِـينِى الحقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ

اعلم أنَّ الحذفَ قد يجب في أحد الجزأين، فلا ينطق به البتة، أو ينطق به لكن قليلا. وليس ذلك بمقتصر به على أحدهما دون الآخر، بل قد يحذف المبتدأ وجوبا، وقد يحذف الخبر كذلك. والناظم اقتصر هنا على حذف الخبر ولم يتعرَّض لحذف المبتدأ، فقد يقال : إن كلامه يُوهِم أَ الحَذْفَ الواجب يختصّ بالخبر، ويشعرُ بذلك ذكره جواز الحذف في الجزأين، فلما ذكر وجوب ترك التنبيه على ذلك [في المبتدأ[(١)]]، فأوهم هذا أن المبتدأ لا يُحذَف وجوبا، بل جوازا. وليس كذلك بل يحذف وجوبا في مواضع جملة، منها: في النعت المقطوع إلى الرفع إذا كان للمدح أو الذم أو الترحم، نحو قولهم : الحمد لله الحميدُ، والحمد لله أهلُ الحمدِ. وكذا في الذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ، وفي الترحُّم نحو : مررت به المسكينُ.

قال المؤلف : لأنهم قصدُوا إنشاء المدح، يعنى في قطع النعت، فجعلوا إضمار الناصب أمارةً على ذلك، يعنى حين قطعوا إلى النصب، كما فعلوا في

---

(١) في جميع النسخ : «في الخبر». والمثبت عن هامش الأصل.

النداء؛ إذ لو أظهروا الناصب لخفي معنى الإنشاء، وتوهّم كونه خبرا مستأنفًا / في المعنى. قال : فلما التزم الإضمار في النصب التزم في ٣٢٣
الرفع، ليجري الوجهان على سَنَنٍ واحدٍ.

ومنها : الحذف لكون الخبر مصدرًا جِيءَ به بدلاً من اللفظ بالفعل، نحو ما أنشد سيبويه[(١)]:

فَقَالَتْ : حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنا

أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ؟

التقدير : أمري خنانٌ. وقالوا : سمعٌ وطاعة، وصبرٌ جميل. وفي التنزيل (قال : سِلْمٌ[(٢)])، على تقدير: أَمْرِي، في الجميع. والأصل في هذا النوع النصب لأنه مصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه، لئلا يجتمع البدل والمبدل منه، ثم حمل المرفوع في التزام إضمار العامل على المنصوب، وعامل الرفع هنا هو المبتدأ.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، قال سيبويه : «والذى رفُعِ عليه حَنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهارُه، وتركُ إظهاره كترك إظهار ما يُنصب فيه[(٣)]». ثم علل ذلك بما تقدم، وبأن معنى الرفع على معنى النصب، وقد كان في النصب بدلاً من اللفظ بالفعل، فكذلك في الرفع.

---

(١) الكتاب ١/٣٢٠، ٣٤٩، والمقتضب ٣/٢٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٨، وشرح الكافية للرضي ١/٣٣١. والبيت للمنذر بن درهم الكلبي كما في خزانة الأدب ٢/١١٣.

(٢) الآية ٦٩ من سورة هود. و«سِلْم» ـ بكسر فسكون ـ هى قراءة حمزة والكسائي هنا وفي سورة الذاريات، كما في السبعة لابن مجاهد ٣٣٧ ـ ٣٣٨. وفي أ : «سلام». وهى قراءة غير الأخوين من السبعة.

(٣) الكتاب ١/٣٢١.

ومنها : المخبر عنه بممدوح نعم ومذموم بئس، عند من يقول : إن المخصوص هنالك خبر مبتدأ، حسبما يذكر في بابه، إن شاء الله، إلى أشياءَ من هذا القبيل.

ومنها : ما جرى من الأسماء مجرى المصادر نحو : سُبُّوح قُدّوس، رب الملائكة والروح[1]، وكذلك خَيْرٌ ماردٌ في أهل ومال[2]، وما أشبه ذلك.

فكان الأولى أن يذكر هذا النوع كما ذكر الآخر، من جهة إيهام كلامه خلاف الحكم المستقيم، ومن جهة أن المسألة من جلائل النحو، لامن غرائبه. وقد يعتذر عنه بأن الحذف في النعت المقطوع قد ذكره في باب النعت فقال :

وَارْفَعْ أو انصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرا
مُبْتَدَأً أوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهرَا

وفي باب نعم وبئس ذكر حذف المبتدأ المخبر عنه بالمخصوص، فقال هنالك :

وَيُذْكَرُ المَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَأْ
أوْ خَبَرُ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أبدًا

وماعدا هذين فهو من القليل؛ إذ الرفع فيها ليس لكل العرب، فلما كان كذلك تَرَكَ ذكره، كعادته في ترك كثير مما يقلُّ في كلام العرب، ولا يبلغ مبلغ الشائع المطرد، وإن كان له قياسٌ مّا؛ ألا ترى أنه لم ينبّه في باب المصدر على جواز الرفع في تلك الأشياء لما كانت أقَلّيّةً بالنسبة إلى النصب. فإذا ثبت هذا

---

(١) مسند الإمام أحمد ٦/٣٥، وانظر الكتاب ١/٣٢٧.

(٢) مثل، يقال للقادم من سفر، ويروى بنصب خير، يقول أبو عبيدة : أى جعل الله ما جئت به خير ما رجع به الغائب. انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد ٦٨، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٢٧.

لم يبق له مما يتعيّن ذكره في الحذف الواجب إلا حذف الخبر، فهو الذى تَعرَّض له، وذكر له أربعة مواضع :

أحدها : بعد لولا، فقال :

وَبَعْـدَ لَوْلا غَـالبًـا حَـذْفُ الخَـبَـرْ

حَـــــتْمٌ ... ...

حذف الخبر : مبتدأ، خبره : حَتْمٌ. وبعد لولا متعلق بحتم، لأنه في معنى محتوم، كخلق بمعنى مخلوق في قول الله : {هذا خَلْقُ اللّه[1]}.

والحتم : الايجاب، يقال : حَتَمَ الله كذا وكذا، بمعنى : أوجبه حتْما. والحَتْمُ أيضا : القضاء، وليس في هذا المعنى (يريد أن خبر المبتدأ يجب حذفه بعد لولا ، فلا يتكلم به غالباً) لأنه مفهوم بنفسه، فإذا قلت : لولا زيد لأكرمتك، فمعناه : لولا زيدٌ ثابت أو موجود، أو هنا، أو نحو ذلك، فلما كان مفهومًا اسم الفاعل أو الفعلُ المتعلق به الظروف المجرورُ الحذف في نمو زيداً في الدار ، وجاءني / الذي عندك ، لما كان مفهوماً بنفسه الزموه ٣٢٤
الحذفَ ، كما ألزم من الكلام. وأيضا فلكثرة الاستعمال؛ قال سيبويه : «وكأنَّ المَبْنِىَّ عليه ـ يَعْنى عَلَى المبتدأ بعد لولا ـ الذى في الإضمار ـ يعنى الخبر ـ كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال : لولا عبدُالله كا بذلك المكان، ولولا القتالُ و كان في زمان كذا. ولكن هذا حذف حين كَثُر استعمالهم إياه في الكلام، كما حُذِف في إِمَّا لا[2]». ثم أتى بنظائر، وهذا هو الأصلُ في لزوم حذف كلّ خبر ذكره الناظم .وفرضُه حذفَ الخبر هنا ظاهرٌ في أنّ ما بعد لولا مبتدأ، وهو مذهب البصريين خلافًا لمن زعم (خلاف[3])

---

(١) الآية ١١ من سورة لقمان.

(٢) الكتاب ١٢٩/٢.

(٣) ليست في أ.

ذلك، حسبما يأتى، حيث تعرض الناظم للمسألة، وإن شاء الله.

وقوله : «غالبًا»، قيدٌ في الحذف الواجب، يريد أنَّ الخبر بعد لولا ـ في الغالب ـ واجب، أي : في غالب الكلام، ومفهومه أنه في النادر غيرُ واجب، وإذا كان غير واجب فهو إمّا جائز وإمّا ممتنع، فالممتنعُ الحذفِ هو الذى لا يُعْلَم إن حُذِف، والجائزُ الحذفِ : هو الكون المقيَّد الذى عليه دليل. وهذا القسمان مفهوم حكمهما مما تقدم في القاعدة الأولى، فقد تصوّر في حذف الخبر بعد لولا أقسام ثلاثة :

واجب الحذف، وهو : الكونُ المطلقُ نحو : لولا زيد لأكرمتك. وإما وجب هنا الحذفُ لأنه معلوم بمقتضى لولا؛ إذ هى دالةٌ على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، فقولك : لولا زيدٌ لأكرمتك، يعلم منه أن وجود زيد مانع من الإكرام، فصحّ الحذف ووجب لسدّ الجواب مسدّه وممتنع الحذف وهو : الكون المقيد الذى لا دليل عليه، كقولك: لولا زيد سالمنا ما سلم، فسالمنا : خبر زيد، ولو حذف لم يعلم، فامتنع حذفه. وكذلك : لولا زيد (عندنا[1]) لهلك. وفي صحيح الحديث : لولا قومك حديثٌ عهدُهمْ[2] بكفر لأسَّسْت البيت على قواعد إبراهيم[3].

وجائز الحذف وهو : الكون المَقَيَد الذى دلّ عليه الدليل، نحو قولك : لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوه لم يَنْجُ. فلو حذف الخبر هنا، وهو حَمَوه، لجاز للعلم به. ومنه عند المؤلف قول أبي عطاء السندى[4]:

---

(١) عن هامش الأصل، ولابدَّ من أبيات «عندنا» لأنه الخبر الذى لا دليل عليه. وانظر شرح المؤلف للتسهيل، ورقة.

(٢) في الأصل : «حديث عهد بكفر» وما أثبتناه يوافق التخريج الثاني الذى يذكره بعد.

(٣) البخاري، كتابُ العلم، باب من ترك بعض الاختيار ١/٤٣ ـ ٤٤.

(٤) البيت في شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٥، والمساعد ١/٢٠٩، والعيني ١/٥٦٠. وأبو عطاء السندى اسمه : مرزوق. وقيل : أفلح. مولى بني أسد. نشأ بالكوفة. وهو من مخضرمي الدولتين.

لَوْلاَ أَبُوكَ، وَلَوْلاَ بَعْـدَهُ عُـمَـرُ
أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَـعَـدٌّ بِالْمَـقَـالِيـدِ

وقال الآخر[1]:

فَلَوْلاَ سِـلاَحِي عِنْدَ ذَاكَ وَغِلْمَـتِي
لَكَانَ لَهُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّـرِّ أَيْوَمُ

قال ابن الحاج : وأُقَدِّر أني وقفتُ من كلامهم على نحو : لولا زيد ثَمَّ أو هنالك وشبهه. وقال علقمة[2]:

فَـوَاللَّهِ لَوْلاَ فَـارِسُ الجَـوْنِ مِنْهُمُ
لآبُوا خَـزَايَا، وَالإِيَابُ حَـبِيبُ

وعلى هذا النادر يجري قول المعرّي في صفة السيف[3]:

يُذِيبُ الرُّعبُ منه كُلَّ عَـضْبِ
فَلَوْلا الغِـمْـدُ يُمْـسِكُهُ لَسَـالاَ

ولكن هذا كلُّه عند الناظم نادرٌ، والغالبُ انحتامُ الحذفِ. ويبقى بعدُ نظرٌ في هذا النادر هل هو مما يُقَيَّد به عنده أم لا؟ فهو يحتمل وجهين :

أحدهما : ما هو الظاهر من عدَم الغلبة، وأنّه قليل لا يعتّد به.

والثاني : أن يُرِيد أنه مقيس[4] معتدٌّ به؛ إذ ليس في الإشعار بقلته ما يشعر بعدم القياس فيه.

---

(١) الشطر الأول في المغنى لابن فلاح، ولم أعثر على قائله.

(٢) ديوانه ٤٣.

(٣) شروح سقط الزند ١/١٠٤. والبيت في المغنى ٢٧٣، ٥٤٢، والتصريح ١/١٧٩، والهمع ٢/٤٢.

(٤) أ : مفسر.

فإن أراد الأوّلَ فهو راجعٌ إلى مذهب طائفة من النحويين في التزام
الحذف مطلقًا، وأنه لا يجوز ذكره / وحيث فُرِضَ خبر لا يعلم لكونه ليس ٣٢٥
بكونٍ مطلق، صاغوا منه مصدرًا وأضافوه إلى المبتدأ فيقولون : لولا
مسالمة زيدٍ لنا ما سلم، ولولا استقرار زيد عندنا لهلك، ولولا حمايةُ
أنصار زيدٍ له لم ينجِ. وكذلك سائر المُثُل . فإن جاء في السماع ما يخالف
هذا فاما أن يُعدَّ شاذًا، وإما أن يُؤَوّل إن أمكن تأويلُه. وإلى هذا المذهب
ذهب الفارسيّ [1] وغيره. واعتمده ابن أبي الربيع [1] وابنُ عصفور
وغيرهما من المتأخرين، لأن العرب عندهم لا تقولُ مثل : لولا زيدٌ سالمنا
ما سلم، وإنما تقول : لولا مسالمة زيد لنا والاستشهاد بالحديث فيه ما
فيه، مع أنه محتمل لأن يكون قوله : «حديث عهدُهم بكفر» جملة اعتراض
بين لولا رجوابها . وقد تُؤُوِّل قوله : «فَلَوْلاَ سِلاحِي عِنْدَ ذَاكَ» أن الظرف
يتعلّق بما في السلاح من معنى الشدّة. وعلى هذا يكون قول الآخر :
«وَلَوْلا بَعْدَه عُمَرٌ»، فيتعلّق[2] فيه الظرفُ بمعنى عُمَر، إذ هو الخليفة،
فكأنه انتزع من العَلَمِ معنى الوصف، فعلّق به الظرف، كما قال الآخر[3]:

أَنَا أَبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَان

وهو باب واسع بوَّبَ عليه ابن جني في الخصائص[4]. وكذلك يكون

---

(١) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٤٦٤ ـ ٤٦٧.

(٢) محيت من الأصل الفاء من قوله «فيتعلق»، ولا مانع من إثباتها.

(٣) هو أبو عيينة بن المهلب، وكنيته أبو المنهال، كما نقله البغدادى في شرح أبيات المغنى ٦/٣١٩ ـ ٣٢٠، عن ابن برى، وابن السِّيد. والبيت في الخصائص ٣/٢٧٠، والمغنى ٤٣٤، ٥١٤. واللسان، مادة صال، أين.

(٤) هو باب الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف، انظر الخصائص ٣/٢٧٠.

«فارس الجون» قد تعلّق «منهم» بمعنى فارس الجون، أي : المعروف منهم، أو المشهور منهم.

وعلى رأى الناظم في هذا الوجه لاحاجة إلى التأويل، إذا كان ما جاء من ذلك بحيث لا يبلغ أن يُقَاسَ عليه. وظاهر الكتاب مع هذا الوجه، وقد مرَّنصُّه[1] في ذلك، ولا يبقي على الناظم فيه إلا أنه مخالف لمذهبه في غير هذا الكتاب. وهذا قريبٌ، فإنه في العربية متصدّ للاجتهاد، مُعلن بمخالفة من لم يَنْهضَ دليلُه[2] عنده، لا يتحاشى من الخليل فما دونه، سيرةُ أهل الاجتهاد المطلق، وله في مخالفة الجمهور مسائل مشهورة، مُنَبَّة عليها في مواضعها، وقد تقدم منها بعض، وسيأتي من ذلك أشياءُ، إن شاء الله.

وإن أراد الاحتمال الثاني فهو الموافق لما له في التسهيل وشرحه، وذلك أنه قال في التسهيل : «ويحذف الخبر جوازا في كذا[3]، ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا[4]» ثم فَسَّره في الشرح[5] فقسم الخبر ثلاثة أقسام كما تقدم، وأجرى القياس في جميعها، ولفظه في التسهيل موافق للفظة هنا، وقد فَسَّره في الشرح بما ذكر، وكذلك فَسَّره ابنه في هذا النظم[6]. فالظاهر أن مراده هذا الثاني، وهو رأى طائفة منهم الرماني، ودُرَيود[7]

(١) أ : «وقد نصه».

(٢) في الأصل : «دليله عليه عنده».

(٣) في التسهيل : «جوازًا لقرينة».

(٤) التسهيل ٤٤.

(٥) انظر شرح التسهيل، ورقة ٥٤ ـ ٥٥.

(٦) انظر شرح ابن الناظم ١٢١.

(٧) هو عبدالله بن سليمان، أندلسيّ من قرطبة، كان يلقب بدَرْوَد ـ بفتح الدال والواوبينهما راءٌ ساكنة ـ وربما صُغِّر فقيل : دُرَيود.. قال عنه الزُّبيدي : وكان له حظ جزيل من العربية، وكان يقرض الشعر ـ توفي سنة ٣٢٤هـ ـ انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٢٩٨، وبغية الوعاة ٢/٤٤ ـ ٤٥.

وأبو بكر خطّاب[١]، والشلوبين، وابن الحاج، والأبذي، وغيرهم. وكأنهم اعتدُّوا بما وجدوا في السماع من ذلك، ورأوا أن التأويل فيه تعسّفٌ، وأن القياس لا ينفي ذلك، وأن من لَحّنَ المعّرىَّ في قوله :

فَلَوْلاَ الغمدُ يُمْسِكُه لَسَالاَ

غير مُصيبٍ. نَعَم، لا ينازع هؤلاء في أن التزام الحذف أكثر.

فإن قيل : إنَّ الناظم قد أطلق العبارة في لولا وهى على ضربين : امتناعية وتحضيضية، (٢- فأما الامتناعية فهي التى يقع بعدها المبتدأ محذوف الخبر، وأما التحضيضية -٢) فلا يقع بعدها إلا الفعل ظاهرًا أو مقدّرا، فهى بمعزل عن هذه المسألة، فكان الأولى به أن يقيّدها بالامتناعية كما فعل في التسهيل، وإلاّ أوهم كلامهُ جريانَ / الحكمِ فيها على ٣٢٥ معنييها، وذلك غير صحيح.

فالجواب : أن كلامه هنا إنما هو في حذف الخبر بعدها، وحذف الخبر وإثباته لا يتصّور إلا حيث يقع المبتدأ ضرورةً، فالكلام في قُوّة أن لو قال : «وبعد لولا التى يقع بعدها المبتدأ والخبر يُحَذف الخبر». وهذا كلامٌ لا إشكال فيه، وإنما فيه إحالةٌ على لولا الواقع بعدها المبتدأ والخبر. وليس هذا موضع بيانه، وقد بيّنه في موضعه وقال فيه :

لَوْلاَ وَلَوْمَــــا يَلْزَمَـــانِ الابْتِــــدا

إِذَا امــتناعًــا بِوُجُــودٍ عَــقَــدَا

---

(١) هو : أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، كان م محققي النجاة، والمتقدمين في علوم اللسان، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا، وهو صاحب الترشيح، توفي بعد ٤٥٠ هـ. انظر بغية الوعاة ١/٥٥٣.

(٢) عن الأصل.

وإذا كان كذلك لم يلزمه تقييدُها هنا.

والموضع الثاني من مواضع لزوم حذف الخبر: اليمين الصريحة، وذلك قوله: «في نَصِّ يَمِينٍ ذَا استقرّ».

ذا: إشارة إلى ما تَقَدَّم ذكره قريبًا من حذف الخبر حتما. يريد أن هذا الحكم المذكورَ قد استقرّ في نصّ اليمين، يعنى إذا كاننت اليمين جُمْلَةً من مبتدأ وخبر، لكنه تَرَك ذلك للعلم بأن الخَبر لا يُحذفُ ولا يحكم عليه إلاّ حيثُ تكون الجملة من مبتدأ وخبر، ولذلك لم يحتج إلى تقييد لولا كما تقدم، ويلزم المؤلف (-1 [في التسهيل[2] حين قَيَّد لولا أن يقيد القسم الصريح بكونه من جملة ابتدائية] -1) فيتحرز م الجملة الفعلية، فالأحسن ما فعل هنا.

ومثال ذلك: أيمنُ الله، فإن هذا مبتدأً خبره محذوف، تقديره: قسمي، أو: ما أحلف به وكذلك: لعمرو الله، يلزم [فيه[1]] حذف الخبر أيضا، فلا تقول: أَيْمُنُ الله قَسَمى لأفعَلَنَّ، ولا: لعمرو الله مَا أحلِفُ به لأفْعَلَنَّ. وإنّما لزم حذفُه لأنّ فيه ما في الخبر بعد لولا من كوه معلوما مع سدّ الجواب مَسَدَّه، وأيضا لكثرة استعمالهم إياه، قال سيبويه: «فكأنه قال: لعمرو الله المقَسمُ به. وكذلك أيمُ وأَيمُنُ، إلا أن ذا أكثَرُ في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره[3]».

وقيد اليمين بكونها نَصًّا، لأنهذا الحكم إنّما هو إذا كان القسم نصًّا في معناه، لا يحتمل غير ذلك، فإن الخبر لا يعلم إلاّ إذا كان القسم كذلك، فإن كان غير نصّ فلا يلزم حذف الخبر، كقولك: عَهْدُ اللهِ؛ فإنه ليس بصريح في القسم،

---

(1) عن هامش الأصل، س، ف.

(2) قال في التسهيل ٤٤: «ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا».

(3) الكتاب ٣/٥٠٢ ـ ٥٠٣.

بل هو محتمل قبل الإتيان بالجواب[لأن يكون غير قسم فليس لحذفه سبيل[1] إلا مع قرينة تحمل على المراد، بخلاف لعمرو الله، فإنه قبل الاتيان بالجواب [2]] ظاهر المعنى في القسم، فلذلك لم يلزم الحذف في «عهد الله» وما أشبهه، بل لك أن تقول : عليّ عهدُ الله لأفعلَن، وعلى ميثاق الله لأفعلَنّ، وما أشبهه.

والموضع الثالث من مواضع لزوم حذف الخبر : بعد الواو التى بمعنى مع، وهو الذى قال فيه : «وبعد واوٍ عَيَّنت مفهوم مَعْ». يعنى أنّ حذف الخبر أيضا لازمٌ بعد الواو التى تُؤَدِّى معنى مع، بشرط أن يكون ذلك المعنى بَيِّنًا ظاهرًا فيها، بحيث يتعين فيها فلا يحتمل العطف. وهذا الشرط المراد بقوله : «عَيَّنت»، وذلك قولك : أنْتَ ورأيُك، وكُلُّ عَمَل وجزاؤهُ، وكلُّ ثوبٍ وقيمتُه، وكلُّ رجل وضيعتُه. ومنه قول عنترة[3]:

مِنَ يكُ سائلاً عَنِّى فإنِّى
وَجِرْوَةُ لا تَرود لَه وُلاتعارُ

وقولُ امرئ القيس[4]:

فكان تنادينا وعَقدُ عذارِه
وقال صحابي : قد شَأوْنَكَ فاطْلُبِ

ومثل ذلك الناظم بقوله : كلّ صانع وما صَنَع.

---

(١) كلمة «سبيل» لم يظهر منها من هامش الأصل إلا السين وحدها، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) عن هامش الأصل وحده.

(٣) ديوانه ٣٠٩. ويقال : لشداد بن معاوية. والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٢/١، واللسان، مادة : جرا. جروة : فرسه. لا ترود، أى : هى مرتبطة لكرمها، غير مهملة ولا معارة.

(٤) ديوانه ٥٠. وشاونك : سبقتك.

فالواو في هذه الأمثلة كلّها صريحٌ فيها معنى مع، فهي مما يلزم فيه حذف الخبر، لأن الواو وما بعدها قاما مَقامَ مع ومايَنْجرُّ بها، مع ظهور المعنى، بحيث حصل الاستغناء بالواو مع ما بعدها، فتنزّلافي الاستغناء بهما عن الخبر منزلة / «عجبا» وأمثاله في الاستغناء بها عن ٣٢٧
الأفعال، فكما لزم هنالك لزم هنا.

والتقدير في هذه الأمثلة : أنت ورأيك مقترنان، وكلّ عمل وجزاؤه مقترنان. وكذلك سائرها وهذا هو الجارى على رأى الناظم حيث جعل الخبر محذوفًا، والواو بمعنى مع.

وبعض النحويين يخالف في المسألتين؛ فأما ابن خروف فلا يقدّر خبرًا لتمام الكلام وصحة معناه، من غير افتقار إلى تقدير شيء (كما لم يقدّره[1]) في نحو: أقام الزيدان شيء لا ستقلال الكلام، فهذا كأن الناظم لم يره لما يلزم عليه من أن يكون الأمرُ كذلك في كلّ موضعٍ التُزِم فيه حذفُ الخبر. بهذا رَدَّ عليه المؤلف في الشرح[2].

وأمّا ابن أبي الربيع وبعض من تقدم فإن الواو عندهم ليست بمعنى «مع»، بل على أصلها من العطف، وحكى هذا عن الأخفش، وأن المعطوف في موضع الخبر. (ويقول[3]) ابن أبي الربيع : إن الأصل في قولهم : كلُّ رجلٍ وضَيْعتُه : كلُّ رجلٍ مع ضيعته، وضيعتُه معه، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، فقيل : كُلُّ

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٥.

(٣) مكانة في أ : «وهو». وانظر نصّ ابن أبي الربيع في البسيط ٤٣١.

رجلٍ وضيعته.

والناظم لم ير إلا أن الواو بمعنى مع، ووجودها هو الذى يسّوغ التزام حذف الخبر، لأنها كالنائبة مع بعدها عن مع ومجرورها، ولوكانت الواو للعطف لم يصلح فيما بعدها أن ينوب مناب الخبر. وأيضا لا يحذف الخبر في العطف الصريح لأنه لا دليل عليه، ولهذا شرط الناظم في الواو أن تكون مُعَيِّنة لمعنى مع، فإنها إن لم تعيِّنه لم يلزم الحذف، بل يصير إما جائزًا وإما ممتنعًا، فإذا قلت : زيد عمرو، وأنت تريد : مع عَمْرو، كان لك أن تأتيَ بالخبر فتقول : زيدٌ وعمرو مقترنان أو متلازمان، ولك أن تستغنى اتّكالا على أن السامع يفهم معنى الاقتران ، لأنَّ معنى المصاحبة وإن دلّت الواوُ عليه غير متعيّن، لإمكان معنى العطف ولو قلت : زيد وعمرو يلتقيان أو يصطرعان أو يتفرقان، وما أشبه ذلك ـ لم يجز هنا حذف الخبر، لانتفاء احتمال معنى «مع» في الواو، وتَعَيُّنِ كونها عاطفةً لمجرَّد الجمع، فلابُد من الإتيان به. ومنه قول الشاعر[1]:

وَكُلُّ امْرِىءٍ والْمَوْتُ يَلْتَقِيانِ

فهذا كله من أولّ الدليل على أن الواو هى التى بمعنى مع، لا العاطفة، إذ لا دلالة للعاطفة على الخبر.

قال ابن خروف : لو قلت : ما كلُّ رجلٍ إلا وضيعهُ، لجاز ، لكون الواو بمعنى مع وفي موضعها. قال: ولايجوز ذلك في العطف[2]، فقد ظهر وجه ما ذهب إليه الناظم في المسألتين، والله أعلم.

(١) ينسب إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه. والبيت في التصريح ١/١٨٠، والأشموني ١/٢١٧، والعيني ١/٥٤٣. وصدره :

تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى

(٢) هذا تقدير البصريين عدا الأخفش، يقولون : إن الوصف حالٌ من معمول المصدر معنى لا لفظًا، والعامل في الحال محذوف، أى : ضربى زيدًا حاصل إذا كان قائما.

والموضع الرابع من مواضع لُزُومِ حَذْفِ الخبر : قبل الحال التي لايصحُّ وقوعها خبرًا عن المبتدأ، وذلك قوله :

وَ قَــبْلَ حَــالٍ لاَ يَكُونُ خَــبَــراً
عَنِ الَّذِي خَـبَـرُهُ قَـدْ أُضْـمَــرِا

يعنى أنَّ الخبر يلتزم حذفُه أيضًا قبل حالٍ لا يصح فيها أن تقع خبرًا عن المبتدأ، وهو الذى أضمر خبره، أى : لا يصحُّ جعل تلك الحال خبرًا عن المبتدأ. ومثَّل ذلك بمثالين :

أحدهما : «ضربي العبد مُسِيئًا». فضربي : مصدر، وهو مبتدأ، ومسيئًا : حال لا يصح الإخبار بها عن ضربي. والخبر محذوف تقديره / ٣٢٨ : إذا كان مُسيئًا[(١)]، أو ضَرَبْتُه مسيئا[(٢)].

ومثل ذلك : ضربي زيدًا قائما، وأكلى التفاحة نضيجةً، وقيامي ضاحكًا، وخروج زيد محتاجًا. وما أشبه ذلك. فكل هذا لا يصح أن تقع الحال فيه[(٣)] خبرا، فهو مما عَنَى الناظمُ.

والثاني : «أَتَمّ تَبْيِينَى الحقَّ مُنوطًا بالحكم». فأتمّ : أفعل تفضيل مضاف إلى مصدر، وهو مبتدأ، ومنوطًا : حالٌ لا يصحّ الإخبار به أتَمّ. والخبر محذوف تقديره : إذا كان أو إِذْ كان، أوَ بيينُه منوطا بالحكم.

---

(١) هذا تقدير البصريين عدا الأخفش، يقولون : إن الوصف حالٌ من معمول المصدر معنى لا لفظًا، والعامل في الحال محذوف، أى : ضربى زيدًا حاصل إذا كان قائما.

(٢) هذا مذهب الأخفش، فهو يرى أن الخبر الذى سدّت الحال مسدّه مصدرٌ مضاف إلى صاحب الحال، أى : ضربي زيدًا ضربُه قائمًا، أى : ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيدّ.
انظر شرح الكافية للرضيّ ٢٧٢/١، وانظر شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٥٥.

(٣) في جميع النسخ ـ ماعدا هامش الأصل ـ : «فيها».

ومثله (قولك[1]) : أكثرُ شربي السويق ملتويا، وأخطب ما يكون الأمير قائمًا، وأرخَصُ ما يكون البرُ قفيزين بدرهم، وأبغضُ ضربِ زيدٍ إليّ قائمًا. وما أشبه ذلك.

هذا معنى كَلاَمه على الجملة، ثم نَقُولُ : إنَّ قوله «لا تكون خبرًا» إنَّما يعنى الخبر الاصطلاحي يريدُ بذلك التَّحَرْز من الحال التى يَصِحُّ جعلُها خبرًا عن المبتدأ، فإن ذلك متى صح لم يلزم حذف الخبر وسّد الحال مسّده، بل إن كان فعلى الجواز، كما ذُكِرَ عن الأخفش أنهحكى : زيد قائمًا، وخرجت فإذا زيدٌ جالسًا. وعن عليّ - رضي الله عنه - : (ونَحنُ عُصْبَةً[2])، تقديره : زيد موجودٌ قائمًا، أو ثابت، أو نحو ذلك. وكذلك سائر المُثُل. فالحال في مثل هذا لاتُسّد مسدّ الخبر فَيُحذفَ لزومًا، لإمكانه جَعْله خبرًا بنفسه، من غير احتياج إلى تقدير شيء، فإن جاء شيء من ذلك فهو أقرب إلى وقفه على السماع لقلّته، وإن احتمل ان يقاس عليه فالحذف غير لازم. وإنما يكون لازمًا في نحو ما ذكر.

ومثل ذلك مما لا يحذَفُ معه الخبرُ قولك : ضَرْبِى زيدًا شديدًا، هذا لا يلزمُ معه حذف الخبر، بل ذلك مفتقر في جوازه إلى السماع، وإنما الوجه الرفع على خبر المبتدأ، لإمكانه فلا يعدل عنه.

ثم نقول : إن تمثيلَه المبتدأ بمصدر، أو بما أضيف إلى المصدر مُعَيِّنٌ لموضع الحذف، فإن نحو : «ضربي العبد مسيئًا» و«أتَمّ تَبْيِينى الحَق مَنُوطًا» هو الموجودُ في السماع (في المسألة[3])، والذى يصحُّ القياسُ فيه، بخلاف :

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) البحر المحيط ٥/٢٨٣.

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

زيدٌ قائما، ونحوه، ولذلك قال في التسهيل[1]: إن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملا في مُفَسِّر صاحبها. ولم يطلق القول في ذلك، وإذا تَقَرَّر هذا بقي على الناظم دَرْكٌ من وجهين :

أحدهما : أن مثالَيه اللَّذين مَثَّل بهما وما أشبههما يستعمل على وجهين، فأحد الوجهين أن تكون على ما قال من التزام حذف الخبر، وذلك إذا لم يكن الحالُ معمولاً للمصدر الواقع مبتدأ، وإنما يكو معمولاً للخبر المحذوف، فإنه إن كان معمولاً للمصدر فلابُدَّ من الإتيان بالخبر، وهو الوجه الثاني؛ فإذا قلت : ضَرْبِى زيداً قائماً، فجعلت العامل في «قائم»، ضربي، فلابدّ من الإتيان بالخبر، فتقول : حَسَنٌ، أو قبيحٌ أو شديدٌ، ونحو ذلك، إلا أن يَدُلّ عليه من الكلام دليل، فيجوز إذْ ذاك حذفُه، كما إذا قيل لك : أيُّ شَىْءٍ أعجب إليك؟ فتقول : ضربي زيداً قائماً، أو شُرْبى السَّوِيق ملتوياً، أو ما أشبه ذلك أما إذا كان العامل في الحال غير المبتدأ، وهو الخبر مثلا في المسألة، حيث تقدّر : إذا كان قائماً، أو إذْ كان قائماً، أو ضَرْبُه قائماً ـ فهنالك يلتزم الحذف.

٣٢٩ فالمسألة ذات وجهين لا ذات وجه واحدٍ، والناظم / أطلق هنا القول في التزام حذف الخبر، فكان إطلاق غير صحيح، وإنّما الصحيح ما فعله في التسهيل حيث شرط أن يكون المصدر عاملا في مُفسِّر صاحب الحال، وقال : تحررتُ بذلك من مصدرٍ لا يكون كذلك، كقولك : ضربى زيداً قائما شديدٌ، قال : فالمبتدأ فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفيها، فلم يصلح أن تُغْنِىَ عن خبره، لأنها من صِلَتِه[2]. انتهى

(١) التسهيل ٤٥.

(٢) شرح التسهيل، ورقة ٥٥.

وقد مثل الأخفش في «الأوسط» بقولك سمعُ أذنى زيداً يقول ذاك حسنٌ[1]. فهذا فيه ما ترى.

والثاني : أن تقييده الحال بعدمِ كَوْنِها خبراً عن المبتدأ، أى بِعَدَمِ صَلاَحيتها لذلك، يقتضى أنها لا تنوبُ عن الخبر إلا كذلك. وهذا ظاهر في نحو مثاليه. أمَّا إذا كان المبتدأُ مضافًا إلى غير مصدر صريح، بل إلى ما الموصولة بكان، فإن الحال تكون خبرا هنالك، وتصلح للخبريَّة مع أنها تنوبُ عن الخبر ويحذف لزوما، فتقول : أخطب ما يكون الأميرُ قائمًا، مع أنَّه يجوز رَفْعُ قائم فتقول : أخطب ما يكون الأمير قائمٌ، أجاز ذلك الأخفش، وكان يقول فيه : أضَفْتَ «أخطب» إلى أحوالٍ قائمٌ أحدها. وقاس المبرد على ذلك : «أحسن ما يكون زيدٌ قائمٌ[2]». وأجاز يونس أيضًا ـ فيما حكى السيرافي عنه[3] ـ : «أحسن ما يكون زيدٌ قائم»، أى : ثابتٌ، وهو رأى المؤلف. فمثلُ هذا وإن كان مجازًا جائز. فالحال ـ على الجملة ـ هنا مما يصلح وقوعها خبرًا، فيجيءُ من أها لا تسدّ مسدّ الخبر، لكنها تسدّ مسدّه باتقان الأئمة، فكان هذا الشرطُ بإطلاقٍ غير صحيح، وإنما هو صحيح فيما كان فيه أفعل مضافًا إلى مصدر صريح لامؤول. والفرقُ بينهما أن الأصل (الحقيقة[4]) فالإخبار عن ضَرْبِي بقائمٍ

---

(١) انظر الكتاب ١/١٩١، والرضي على الكافية ١/٢٧٦، والهمع ٥/٦٨، والأشموني ٢/٢٨٦.

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب ٢/١٣٠ : «وكان الأخفش يجيز رفع «قائم»، وأجازه المبرد، كأن التقدير إذا قلت : أحسن ما يكون، فقد قلت: أحسن أحواله، وأحسن أحواله هو عبدالله، ويكون «قائما» خبراً له. وعلى مذهب سيبويه، إذا قلت : أحسن ما يكون، فمعناه أحسن أحواله، وأحواله ليست إياه، وقائم هو عبدالله، ولا يجوز أن يكون خبراً لأحسن، وهو اختيار الزجاج، وهو الصحيح». وانظر شرح الكافية للرضي ١/٢٨٢.

(٣) ليس في أ.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

لايصح، لأنه غيره، فامتنع «ضربي زيداً قائم»، وكذلك : «أشد ضربي زيداً قائم». وأما في نحو : «أخطب ما يكون الأمير قائم»، فإنهم لما تجوزوا أوَّل الكلام بإضافة «أخطب»، وهو من صفات الأعيان إلى الأكوان، وليس بعضها، استجازوا التجّوز آخراً بالإخبار أخبارَ الأعيان عن الأكوان، وأنَّس بذلك في اللفظ كونُ أخطب وقائم ـ وهما المبتدأ والخبر ـ متناسبان في الأصل، لأنهما للأعيان، بخلاف ضَرْبِي مع قَائمٍ. فالحاصل أن كلام الناظم معترض الإطلاق.

ووجه ثالث، وهو أن هذا التمثيل الذى مَثَّل به إما أن يشير به إلى قيودٍ معتبرةٍ في المسألة أوْ لا، فإن كان يشير إلى قيود لزم أن يُؤْخَذَ له منه اشتراط الإفراد في الحال (فلا تقول على هذا : ضربى زيداً وهو قائم، على أن يكون محذوف الخبر قبل هذه الحال[1])، لأنها ليست بمفردة منصوبة. لكن هذا جائز عند الأئمة، فالحال كيفما وقعت الحكمُ معها واحدٌ، فيجوز : ضَرْبى العبدَ وهو مُسِيءٌ، وأتمّ تبيينى الحقّ وهو مَنُوطٌ بالحكم. ومن هذا ما جاءَ في الحديث، من قوله صلى الله عليه وسلم : أقربُ ما يكون العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ[2]». ومنه قول الشاعر، أنشده في شرح التسهيل[3]:

خَيْر اقْـتِرابِي مِنَ المولى حَلِيفَ رِضًـا
وَشَـرُّ بُعْـدِيَ عَنْه وَهْوَ غَـضْـبَـانُ

ويجوز أن تقول : ضربي العبدَ يُسِيءُ، وأتمُّ تبيِنِى الحَّق يُناطُ بالحكم.

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود ٣٥٠.

(٣) شرح التسهيل، ورقة ٥٥، والهمع ٥٠/٢، والأشموني ٢١٩/١. وقائله مجهول.

وكذلك : ضربي العبدَ قد أساءَ، وأتم تبيِني الحق قد أُنيطَ بالحكم. ومن هذا / ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[1]: ٢٣٠

وَرَأْيُ عَـيْنَيَّ الفَـتَى أخَـاكَـا

يُعْطِي الجَـزيلَ فَـعَلَيْكَ ذَاكـا

وإن كان التمثيلُ غيرَ مشيرٍ إلى قيدٍ لَزِم أن لا يُؤخَذَ له منه كونُ المبتدأ مصدرًا أو مضافا إلى مصدر، مع أن ذلك معتبرٌ عنده. فظهر أن الناظم لم يضبط هذه المسألة على عادته.

والجوابُ أن يقال : أما الأول فظاهر اللزوم، إلاّ أن يكون قوله : «وقبل حالٍ» محرزًا لما قصد، وهو مرادُه غَيْرَ[2] شك، وذلك أنه ذكر أن الحذف للخبر إنما هو قبل الحال، وكون الخبر قبل الحال يشعرُ بأن الحال مقطوعة عن عمل المبتدأ فيها، إذ لو كان عاملا فيها لكانت من تمامه لأن المبتدأ مصدر موصول، فكل معمول له من صلته، وإذا كان كذلك لم يصحّ أن يكون موضع خبره قبل الحال، وإما يصحّ تقديره بعده؛ إذ لا يقع الخبر بين أثناء المبتدأ، فلما قال : «وقبل حال» دَلّ على أن العامل في الحال غير المبتدأ، وأنها معمولة للخبر المضمر، وإذ ذاك تعيّن موضع حاجته من الوجهين، وصح كلامه فيه، ووافق ما قيّد به في التسهيل، على اختصار بديع، وإشارة حسنة.

وأما الثاني فإن الرفع في نحو «أخطب ما يكونُ الأميرُ قائمٌ» مختلف (فيه[3])، فقد زعم سيبويه أنه لا يكون فيه إلا

---

(١) رجز منسوب لرؤبة، انظر ملحقات ديوانه ١٨١، وهو من شواهد الكتاب ١/١٩١، والهمع ٢/٤٩.

(٢) في هامش الأصل عن نسخة : «بلا».

(٣) سقط من أ.

النصب[1]، قال : «وأما عبدالله أحسن مايكون قائمًا، فلا يكون فيه إلاّ النصب»، قال : «لأنه لا يجوز أن تجعل أحسن أحواله «قائم[2]» على وجهٍ من الوجوه[3]». يعنى بأنَّ الأحوال ليست إياه. وقائم هو عبدالله، فلا تخبر عن الشيء بغيره. وإلى هذا ذهب الزجاج والفارسي والجمهور. وإليه رجع المبّرد، ونقل عنه ابن ولاّد أنه لا خلاف في ذلك. وليس بصحيح» بل الخلاف فيه عن يونس والأخفش موجود، نعم عليه الجمهور منهم، قال السيرافي : وهو الصحيح عندى، لأنّ قولك : أحسن أفعاله[4] قائم، لا يجوز.

قال : فإن قيل : يكون كقولنا : أحسن صفاته قائم.

فالجواب : أن «مايكون» مصدر، وحق المصدر أن يكون مصدر الفعل، (فصار[5]) بمنزلة قولك : أحسن أفعاله، وأما صفاته فهى : قائم وقاعد، وقائم بعض صفاته.

وقد ردّ الفارسىّ مذهب الأخفش بأنه قبيح وقريب من الامتناع، لأنّ[6] أخطب قد أخرج عن أصله، وألزم ما دل على ذلك من الإضافة، فإذا رفعته، يعنى «قائم» فقد نقضت ذلك الغرض مع إلزامهم ما يدل على إخراجه عن الأصل. قال : فالرفع في الخبر مع إضافته إلى ما يجعله حدثًا لا يستقيم، لأنك

---

(١) في الأصل، أ : «إلا المصدر». والمثبت عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) في الكتاب «قائمًا». وما هنا على الحكاية.

(٣) الكتاب ٤٠٢/١.

(٤) في شرح السيرافي على الكتاب ١٣٠/٢ : «أحسن أحواله» وهو خطأ، بدليل قوله بعد : «لأنّ قائمًا ليس من أفعاله».

(٥) عن س ، ف .

(٦) في الأصل : « أن ».

كأنك الآن تخبر عن الحال بالقيام، والحال لا تقوم، فتعيده بذلك إلى ما قد أخرج عنه. ذكر هذا في الجزء السادس والعشرين من التذكرة.

فإذا كان كذلك فالناظم هنا ذاهبٌ مذهب سيبويه والجمهور، وهو أولى مما ذهب إليه في التسهيل[١]، والله أعلم.

وأما الثالث فإنه يمكن أنْ يقول : إنه قدَّم أن الخبر يحذف قبل حال[٢] لا يصلح أن تقع خبرًا للمبتدأ، فقد قيدّ الحال الواقع قبلها الخبر، فلا يؤخذ له م التمثيل تقييد آخر فيه، فيحصل أن الحال التى لا تصلح خبرًا للمبتدأ كيف وقعت هى سادّةً / مسدَّ الخبر، وهى تكون مفردًا ٣٣١
كمثاليه، وجملة اسمية وفعليةً، فالجميع إذًا مرادٌ. والمثال لم يُقْصَد به الدلالة على خلاف ذلك، وكثيرًا ما يأتى بقواعدَ تشتمل على مُثُلٍ كثيرةٍ مختلفة الوضع، ثم يمثل ببعض ذلك، فلا يكون التمثيل المعيَّن مُقَيِّدا، بل مُبَيِّنًا لبعض ما اشتملت عليه، ولذلك نقول : إنّ تمثيله هنا يقبل كون المصدر مصرّحًا به أو مؤولاً، وحينئذٍ يدخلُ له : أخطب ما يكون الأميرُ قائمًا، وأشباهُه، بسبب أن المصدر الصريح والمؤول سواءٌ في الحكم، ولذلك يقعان فاعلية ومبتدأين، وغير ذلك. فالأمر في هذا قريب. ويمكن أن يكون قصد التقييد بالمثال، ويكون ذلك وفقًا لرأى سيبويه، فإنه يرى أنْ الحال لا تسدّ مسدّ الخبر إلا إذا كانت منصوبةً مع صلاحية المعنى، فَإن كانت جملة قَدَّر للمبنتدأ خبرًا، وهو ثابت أو موجود[٣].ومذهب الأخفش

---

(١) قال في التسهيل ٤٥ : « ورفعها خبرًا بعد أفعل مضاف إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز».

(٢) في الأصل ، أ : « الحال ».

(٣) انظر الهمع ٢/٤٨ – ٤٩.

جوازُ كونها فعلاً تسدّ، وكذلك الفراء[1]. وذهب السيرافي إلى جواز وقوع الحال جملة بالواو سادّةً. ومال إليه ابن خروف.

والمَنُوطُ، من قولك: ناط الشيء ينوطه نوطًا: علّقه. ويطلق في التعليق المعنويّ مجازا، ومنه هذا، فتقول: كلامُ زيدٍ منوطٌ بالحكم: إذا لَصِق بها وعلِق بها.

ثم يتعلق بهذه المسألة نظران:

أحدهما: الكلام في مواضع الخلاف منها وهي أربعةٌ:

أحدها: ما تَقَدّم من عَدَمِ جواز الرفع في الحال ليقع خبرًا عن المبتدأ؛ فقد مَرّ أنّ ذلك هو المشهور المعروف، وأن يونس والأخفش والمبرد - في أحد قوليه - أجازو الرفع حيث كان المصدر مؤولا، ومر[2] الاحتجاج على ما ذهب إليه الناظم.

والثاني: أن كونَ الخبرِ مقدّرَ الحذف معتبرًا في المعنى - وإن كان حذفه لازمًا - هو رأيُ الجمهور، وهو أحد المذاهب الثلاثة.

والثاني: أن (هذا[3]) مبتدأٌ لا خبر له، بل أغنى عنه فاعل المصدر، كما أغنى عن الخبر فاعل الصفة في نحو: أقائم الزيدان؟ فكما لا يحتاج هنا إلى تقدير خَبَرٍ، لأن معناه معنى الكلام المستقبل، وهو: أيقوم الزيدان؟ فكذلك لا يُحتَاج في مسألتنا إلى تقدير خبر، لأن معنى الكلام: ضربت العبد مسيئًا[4].

---

(١) الذى فى الهمع ٤٨/٢ أنه يوافق سيبوية فى المنع، وسيأتى فى الموضع الرابع من مواضع الخلاف أن الفراء يمنع وقوع الفعل موقع الحال. ولعله يريد الكسائى فسبق قلمه إلى الفراء.

(٢) ينظر ص.

(٣) تسقط من أ.

(٤) هذا مذهب ابن درستويه وابن بابشاذ، ينظر شرح الكافية للرضى ٢٧٦/١.

والثالث : أن الحال هى المغنية عن الخبر إغناء الظَّرفِ عن الخبر. وهو رأى ابن كيسان[1]، قال : «وقد يجعلون الحال خبرًا للمصدر كالوقت، فيقولون : ضَرْبُكَ زيدًا قائمًا، وخروجك معى راكبًا»، قال : «وقد يجعلون الواو خبرا للمصدر لأنها تكون بمعنى الحال ([2 - [والوقت، كقولك : قيامُك والناسُ قُعودٌ. وقال : إن المصدر يكون خبره الحال] - 2])، كقولك : قيامُك محسنا، أى : قيامك في إحسانك».

فأما مذهبُ الجمهورِ فهو ظاهرُ المعنى، لأنّ المَعْنى، على قولك : إذا كان قائمًا، أو إذ كان قائمًا، أو ضَرْبُه قائمًا. فالخبر مرادٌ بلا بُدٍّ، وغير مستغنًى عنه. فإذا كان كذلك تعيّن تقديرُه. ولا سيّما مع وجود بعض معمولاته وهو الحال؛ إذ لا يصحُّ أن يكون معمولاً للمبتدأ أصلاً، كما نبّه عليه، وكما يأتى.

وأما الثاني فضعّفه المؤلف بأنه لو صحّ الاقتصار في التقدير لصحّ الاقتصار على المصدر وفاعله دون الحال، كما صحّ الاقتصار على الصفة وفاعلها، فكنت تقول ضربى زيدًا، كما تقول : أقائم الزيدان؟ لأن
٢٣٢ فيه معنى ضربت / ، كما في الآخر معنى : أيقوم الزيدان ؟ لكن ذلك ممنوعٌ ففي امتناعه مع جوازه مع الصفة دليلٌ على انهما غير متساويين.

وأما الثالث فغير صحيح؛ لأن الحال إذا أقيمت مقام الخبر فإمّا أن لا يُقَدَّر لها عامل أو يقَدّر، فإن لم يقدّر لها عاملٌ لزم من ذلك أمران، أحدهما : وجود نَصْبٍ من غير ناصب، وذلك معدوم في الأحكام

---

(١) الهمع ٢/٤٥.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

الصناعية، ولوجاز ذلك مع غير المصدر، فكنتَ تقولُ : زيدٌ قائمًا، لأن معناه : في حال قيام. والثاني : أن الحال عنده مُشَبَّهةٌ بالظرف في إقامتها مقام الخبر، والظرف لابدّ له من عامل فيه هو مفتقر إليه، وهو أصل، فالحال التى هى فرع أولى أن تكون مفتقرة إليه، لبُعد أن يكون الفرعُ مستغنيا عما لا يستغنى عنه الأصل. وإن قدر لها عامل لم يكن إلا مثل المقدر للظرف، فكما تقول في قولك : زيدٌ في حال قيام، إن تقديره : ضربي زيداً مستقرٌ قائمًا. وهذا إخبار عن الضرب بما هو للضارب، وهو محال. فظهر أن هذا المذهب غير صحيح، وصح ما قاله الناظم.

والثالث من مواضع الخلاف : كون الحال غير معمولة لضربي الذى هو المبتدأ. فقد تبيّن ذلك من قوله : «وقبل حال»، بل هى معمولةٌ لشيءٍ آخر، وهو رأىُ من قالَ بتقدير الخبر، إلا ما ألزمه الفارسيُّ المؤلفُ في مسألة : أولُ ما أقول : إِنّى أحمد الله؛ إذ أجاز أن تكون إن المكسورة محكية بالقول،فتكون من صلته والخبر محذوف، أعنى خبر «أوّل ما أقول» وهو ثابت أو موجود ـ قال ابن مالك : فكما جاز أن يُحَذف الخبرُ هناك[1] بلا دليل زائد على الحاجة إليه، كذلك يلزمُه تجويز حذفِ الخبر ها وتقديره بمثل ما قدّره هناك، لأن الحاجة إليها سواءٌ، والمخبرُ عنه في الصورتين مصدر، لأن (أَوّل[2]) القول قولٌ[3]. وما قاله الفارسيّ ـ إن كان يلزمه عنه ما ألزمه ابنُ مالك ـ فقد رَدَّه الناس بأن معنى قولك : أولُ ما أقول : إنى احمد الله ثابت أو موجود، أولُ هذا الكلام ثابت أو

(١) أى فى مسألة : أول ماأقول : إنى احمد الله، بالكسر.

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل، ورقة ٥٥ : «والتقدير عنده : أول ما أقول : إنى احمد الله، ثابت. وكذلك يكون التقدير فى هذه المسألة المشار إليها : ضربى زيداً قائمًا ثابت».

(٣) سقط من أ.

موجود، لأن القول هو متعلّقه، فالإختبار بثابت٠أو موجود [(١ - إنما وقع عن أول «إني أحمد الله»، وأوله باعتبار الحروف الهمزة، وباعتبار الكلمات «إني»، فيكون الإخبار بثابت أو موجود - ١)]]ن الهمزة أو إني. وهذا فاسدٌ من وجهين، أحدهما : الإخبار عن أول الكلام بالوجود مع العلم بذلك كون تقدير هذا الخبر، والخبر لا يكون مؤكّدًا. والثاني إيهامُ انتفاء وجود سائر الكلام مع العلم بوجوده بنفس نطق الناطق به. وأيضًا فإن تقديره «ثابت» أو «موجود» خبرًا بعد «إني أحمد الله» تقديرُ مالا دليل عليه، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذفُ ما كان في حذفه كذلك ممنوع[٢]. وهذا يلزم في قولك : ضربي (١ - العبد مسيئًا، لو قَدَّرت معه «ثابت» أو «مستقرّ»، وأيضا لا مانع يمتنع من قولك : ضربي - ١)] زيدًا قائمًا حَسَنٌ، بإظهار الخبر، ـ الخبر، فكيف يُجعَلُ ملتزم الحذف. هذا خلافُ كلام العرب.

والرابع من مواضع الخلاف : الحالُ إذا كانت غير مُفْردةٍ، فهل يجوزُ وقوعها هنا سادّةً مسدّ الخبر أم لا؟ فمنهم من أجاز ذلك على الجملة، كالكسائي والفراء والأخفش والسيرافي، ومال إليه ابن خروف، ومنع من ذلك سيبويه كما تقدم أولاً. وحجة من أجاز السماعُ المتقدّم /، ٣٣٣ والقياس على المفرد. وحجّة من مَنَعَ ُدورُ ذلك السماع مع أنَّ نيابة الحال هنا عن الخبر، على خلاف القياس، فلا يتعدّى موضع السماع. وإذا قلنا بجواز وقوع الحال غير مفرد ففيها الخلاف من جهتين :

---

(١) عن هامش الأصل ، س، ف.

(٢) تنظر هذه المسألة فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٦٤/١ - ٤٦٥، والأرتشاف ٥٩٠، والهمع ١٦٩/٢.

إحداهما : إذا وقعت جملة اسمية، فهل يصح خلوها من الواو أم لا(١)؟ نقل المؤلِّف عن الكسائى جواز خُلُوِّها منها، فأجاز أن تقول : مَسَرَّتُك أخاك هو قائم، وإكرامُك زيدًا أبوه مطلقٌ ـ وما أشبه ذلك. وذلك أن المشهور عند النحويين غير الكسائي أنها لا تستغنى عنها، قال : وحملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلاف ثم رَجَّح مذهب الكسائي وقال : مقتضى الدليل أنَّ حذف الواو هنا أولى، لأنه موضع اختصار لكن الواقع خلاف ذلك، قال : وبابُ القياسِ مفتوحٌ. فيظهر أنَّ رأيه هنا كرأيه هنالك، إذ لم يُقَيِّد الحال بشىءٍ من هذا.

والثانية : إذا وقعت الحال جملةً فعلية منع ذلك الفراءُ فرارًا من كثرة مخالفة الأصل، لأنّ سَدَّ الحال مَسَدَّ الخبر على خلاف الأصل، ووقوع الفعل موقع الحال على خلاف الأصل، فلا يُحكمُ بجواز ذلك هنا، فإنه مخالفةٌ بعد أُخرى. قال ابن مالك : وهذا(٢) الذى اعتَبَره قد دلّتِ العربُ على أنّه غير مُعْتَبَرٍ، بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة، فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلاً لجاز وقوعها قياسًا على الجملة الاسمية ومع ذلك فقد جاء السماعُ بخلاف ما قال. ثم أنشد ما تقدم(٣) :

وَرَأْىُ عَيْنَىَّ الفَتَى أخَاكَا
يُعْطِى الجَزِيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكَا

النظر الثاني : أنّ الحال لاشَكَّ أنها تعلّق بالخبر؛ إذ قد نفي أن تعلَق بالمبتدأ بقوله : «وقبل حال». لكنَ بَقِي النظُر في تقدير الخبر، وما الذى يقدّر؟ لم يتعرض لتعيينه، بل اكتفى بالإشارة إلى أنَّ لابُدَّ من تقديره وترك تعيينه للناظر

---

(١) انظر الهمع ٢/٥٠.

(٢) فى الأصل : «وهو».

(٣) شرح التسهيل ورقة ٥٧. وقد تقدم البيت مخرّجا فى ص ١١٨ .

في كتابه.، وللنحويين فيه مذهبان :

أحدهما : أن يقدّر «إذا كان»، أو «إذ كان»، وهى التامة لا الناقصة، فكأنه قال : ضربي زيدًا ثابت إذا كان قائما. ثم ناب الظرف عن الخبر، فصار هو الخبر، ثم حذف لسدّ الحال مَسَدَّه. وهذا تقديرُ الجمهور من البصريين.

والثاني : أن يُقَدَّرَ مصدرٌ مضاف إلى صاحب الحال، كأنه قال : ضربى زيدًا ضَرْبُه قائمًا. وهذا منقُولٌ عن الأخفش[1]، وهو الذى ارتضى المؤلفُ في التسهيل[2]، وَشَرحِه : واحتج على رجحانه على مذهب الجمهور، وَجَلَب ذلك[3]. والترجيح بين المذهبين لا داعى إلى ذكره هنا؛ إذ ليس من ضروريات شَرْحِ هذا النظم، لأنَّه لم يتعرَّض لذلك، فلا تعرض له. وقد تحصل للناظم أربعةُ مواضعَ مما يلزمُ فيه حَذْفُ الخبر، وهى التى ذكر في التسهيل وغيره، وهى التى اشتهر ذكرها وثبت قياسُها. وثَمَّ أشياءُ أُخَر غير قياسيَّةٍ لم يتعرضْ لها من حيث لم تكن من قصده، كقولهم : حَسْبُك يَنَمِ ا س. فحسبك : مبتدأ، ناب ع خبره الجواب. وقد قال الأخفش : إنَّ لا خبر له لتأوّله باكفف. وقالوا[4] : لحقٌّ أنه ذاهب، تقديره : لحقٌّ ذلك أمرك إلا أنهم حذفوا الخبر. وقالوا : كلاهما وتمرًا. وكل شيءٍ ولا شَتيمةُ حُرٍّ. وما كان نحو هذا من القليل (الذى ينقل ولا يقاس عليه)[5].

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٢٧٧/١، والهمع ٤٧/٢.

(٢) التسهيل ٤٥.

(٣) قال لابن مالك فى شرح التسهيل، ورقة ٥٥ – ٥٦ : «وأجود هذه الأقوال الأول والثاى [يعنى بالأول القول المشهور عن البصريين، والثانى رأى الأخفش]، ثم قال : «والثانى أقل حذفًا مع صحة المعنى، فكان أولى...».

(٤) فى الأصل، أ : «وقال والحق». ف : «وقالوا الحق». والمثبت عن س.

(٥) مكانــه فى أ : «فتقل ولاقياس». وقد كــان مثله فى الأصــل ثم عدّل إلى ما أثبتنا، وهو نص س، ف.

(ثم قال[1]) ٣٣٤

/ وَأَخْـبَـرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْـثَـرَا

عَنْ وَاحِـدٍ كَـهُمْ سَـرَاةٌ شُـعَـرَا

هذه مسألة من مسائل المبتدأ والخبر، وهي : هل يقتضي المبتدأ الواحد أكثر من خبر واحد أم لا؟ ولا بُدَّ قَبْلَ النظر في كلامه من تعيين مَحَلِّ السؤال. وذلك أن المبتدأ إذا كان واحدًا وأُخْبِر عنه بأكثر من خَبَر واحدٍ فَهُو على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتعدَّد لفظًا ومعنى لتعدُّدِ المبتدأ في نفسه حقيقةً، نحو قولك : بنو فلانٍ فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرٌ،وأخواك صالح وعالم. ومنه قول الشاعر[2]:

يَداك يدٌ خَـيْـرُهَا يُرْتَجَى

وَأُخْـرَى لأعْـدَائِهَـا غَـائِظَهْ

وقال آخر[3]:

كَـفَّـاكَ ‹كفٌ لاتُلِيقُ دِرْهَمَـا

جُودًا، وَأُخْرَى تُعْط بالسَّيْفِ الدِّمَا

(١) عن الأصل.

(٢) شواهد العيني ٥٧٢/١، وقال : «قيل : إن قائله طرفة بن العبد البكري». وليس في ديوانه. والبيت من شواهد التصريح ١٨٢/١، والأشموني ٢٢٣/١.

(٣) المنصف ٧٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٢/٢، والإنصاف ٣٨٧، واللسان : ليق. والبيت مجهول القائل.

أو حكما، نحو قول الله تعالى : { أعلَمُوا أنَّما الحياةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ، وَتَفَاخُـرٌ بَيْنَكُمْ، وَتَكاثُرٌ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلَادِ(١)}.

وقال الشاعر(٢):

وَالْمَرْءُ سَاعٍ لأَمْرٍ لَيْسَ يُدْرِكُهُ
وَالْعَيْشُ شُحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلُ

وهذا القسم ليس مما نحنُ بصَدَدِ الكلام عليه؛ لأن الإخبار فيه إنما وقع بواحد عن واحد؛ لأن قولك : بنو فلان فقيه وكاتب وشاعرٌ، بمنزلة أن تقول : فلان فقيه، وفلان كاتب، وفلان شاعر. وكذلك قوله :

وَالْعَيْشُ شُحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلُ

بمنزلة أن لو قال : بَعضُ العيش شُحٌّ، وبعضُه إشفاقٌ، وبعضُه تأميلٌ. وكذلك سائر الأمثلة، فهو راجعٌ إلى الإخبار بمفرد عن مفرد، فليس مما يدخُلُ تحت كلام الناظم، لأن قال : وأخبروا بكذا عن واحد. وهذا ليس الإخبار فيه عن واحد.

والثاني : أن يتعدّد الخبر لفظًا دون معنى، لقيامه مقام خبر واحدٍ لفظا ومعنى، كقولهم : هذا حلوٌ حامضٌ، بمعنى : مُزّ. وهذا أعسرُ يَسَرٌ، بمعنى : أضبط وهو العامل بكلتا يديه.

فهذا القسم يصح دخولُه تحت لفظ الناظم من باب أحرى؛ لأن المبتدأ هنا لا يستغلّ بأحد الخبرين دون الآخر، وقد يستغلُّ في نحو قوله : «هم سَرَاةٌ

---

(١) الآية ٢٠ م سورة الحديد.

(٢) قائله عبدة بن الطبيب، انظر شعره ٧٥. والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٦٥، والمفضليات ١/١٤٢، والبيان والتبيين ١/٢٤٠.

شُعَرَاءُ». على أن المؤلف جعل هذا الضربَ خارجًا عن المسألة من جهة عدم الاستقلال بأحد الخبرين، فصارا معًا في معنى الخبر الواحد، فهما في الحقيقة خبر واحدٌ، وإنما تَعدَّدَ في اللفظ خاصّةً. والأمر في هذا قريبٌ. وقد عدّ[1] الجمهور هذا من الإخبار بخبرين لا بخبرٍ واحدٍ. وهما مما يشملُه كلامه. فالأظهر أنه مُرَادٌ له، وإذا كان كذلك ظهر موافقتُه للناس في أن الثاني من اللفظين خبر ثانٍ. وقد نُقِل عن الأخفشِ[2] خلاف هذا، وأن الثاني صفة للأول لا خبر. وهذا عندهم ضعيف؛ وقد أبطل الفارسيُّ في «التذكرة» أن يكون الثاني أحد التوابع، فقال : إن قلت : إن الثاني تابع للأول، فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأوَّل؛ لأن الأول مرادٌ كما أن الثاني كذلك، قال : ومن هنا لا يجوز أن يكون الثاني صفة للأول، قال : والصفة أظهر أنْ لا تجوزَ، لأنك لا تصف الحلو بأنه حامض، وإنما تخبر عن الأول أنه قد جمع الطعمين، يعني في قولك : هذا حلوٌ حامض. ولا مدخل لشيء من باقي[3] التوابع هنا، فالوجه ما عليه الجمهور.

والثالث : أن يتعدّد الخبر لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدأ، كقولك : زيد كاتبٌ شاعرٌ، وأخوك قائمٌ / ضاحك. وما أشبه ذلك. ومنه مثال ٣٣٥
الناظم : هُمْ سَرَاةٌ شُعَراءُ. فَسَرَاة راجع للجميع وكذلك شعراء، فليس من

---

(١) أ : «وقدر المجهول». وقد كان كذلك في الأصل ثم عدّل إلى : «وقد عَدّد». ومثله في س، ف. ولم أجد «عدّد» مناسبًا، فإنه يقال : عدّد الشئ : أحصاه، وجعله ذا عدد. وهذا غير مراد هنا.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧، والارتشاف ٥٣٤، والهمع ٢/٥٣.

(٣) في الأصل : «باب».

الضـرب الأول، ولذلك لم يعطف بالواو؛ فإن العطف بالواو يلزم في الأول؛ إذ لا يقال : بنوك فقيه كاتب شاعر، كما أنه لا يجوز في الثانى العطف، فلا تقول هذا حلوٌ وحامض[(١)].

والسَّراة : جميع سَرِيّ، على غير قياسٍ . والسَّرِيُّ : الرجلُ ذُو المروءة، ويقال : هو الذى جمع السخاء والمروءة. ويقال منه : سَرَا يَسْرُو، وسرى يسرى، وسرُو يَسْرُو : سَرْوًا وَسراوَةً. وليس السَّراةُ بجميع عند السهيلى، وإنَّما هو اسم مفردٌ مستعارٌ من السراة، وهو الوسط والأعلى، كما يقال : هم الذِّروةُ والسَّنام، أى : الأشراف في قولهم.

وهذا الضربُ أيضًا من تعدُّد الخبر، عليه الجمهور من الأئمة كالخليل وسيبويه وابن السراج والفارسيّ وابن جنى، وغيرهم؛ قال سيبويه في قولهم : هذا زيد منطلق : «زعم الخليل أن رفعه ـ يعنى المنطلق ـ يكون على وجهين : فَوَجْهٌ أنَّك حين قلت : هذا عبدُالله، أضمرت هذا أو هو، كأنك قلتَ : هذا منطلقٌ، أو هو منطلقٌ[(٢)]». قال : «والوجهُ الآخَر أن تجعلَهما جميعًا خبرًا لهذا، كقولك : هذا حُلوٌ حامضٌ، لا تُرِيد أن تَنْقُض الحَلاَوَة، ولكنك تَزْعُم أنه جَمَع الطَّعْمَين[(٢)]».

فهذا ما رأى الناظم، ولم يخالف فيه ـ فيما أعلم ـ إلا ابن الطراوة، فإنه قصر جواز الإخبار بخبرين على نحو : حلو حامض، مما لا يستقل أحدهما بالإخبار دون صاحب؛ لا يريدُ أن يخبر عنه بأنه حلو، وبأنه حامض، بل يريد :

---

(١) أجاز الفارسى ذلك، قال ابن مالك فى شرح التسهيل، ورقة ٦٥ : «وقد أجاز العطف أبو علىّ، فعنده أن قول القائل : هذا حلو وحامض، جائز، وليس كذلك».

(٢) الكتاب ٢/٨٣.

مُزّ. بخلاف : هذا زيدٌ منطلق، فإن الإخبار عن هذا بزيد غير الإخبار عنه بمنطلق، وتبعه ابن عصفور على هذا المذهب[1].

فيكون الناظم بإتيانه بهذا المثال مُنَكِّتًا عليهما ومخالفًا لهما؛ إذ لا مانع من حمل مثل هذا على أنه من تعدّد الخبر، فكما يخبر عن المبتدأ بخبرين لا يصدقُ الكلام بأحدهما دون الآخر، كذلك يخبر عنه بخبرين يصدق الكلام بأحدهما دون الآخر.

ثم إننا ننظر في القصد بالإخبار بخبرين فأكثر، على أىّ معنى يكون؟ فيحتمل أن يكون الإخبار بكل واحد على انفراده، وأن يكونَ القصدُ الإخبار بمجموعهما، أما الأول فظاهر أنه إنما يصلح مع تقدير مبتدأ للخبر الثاني، كأنك قلت : هم سَرَاةٌ، وهم شعراءُ. فهذا المعنى هو الذى يعطيه قصد الانفراد، بخلاف ما إذا قصدت الإخبار بالمجموع فإذ ذاك يصح أن يكونا معًا خبرين عن الأول حقيقة، وإذا كان كذلك ظهر أن الخبرين في القصد في معنى خبر واحدٍ، كأنه قال : هم جامعون للوصفين. وعلى هذا المعنى نصّ الفارسي في التذكرة، وأنك إذ قلت : زيدٌ ظريفٌ كاتب، فكأنك جامعٌ لهذين الوصفين. وذكر ذلك ابن جني أيضا في «التنبيه[2]» وحمل قولك : زيد قائم أخوه قاعدةٌ جاريته، على أنهما خبران لزيد. وذكر أنه تخلص بينه وبين أبي علىّ أنَّ الضمير الرابط بين المبتدأ وخبره عائد من المجموع، ولكن في كلّ واحد منهما ضمير، وهو الذى يقتضيه الأشتقاق بدليل رفعه للظاهر.

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٥٩/١ - ٣٦٠ .

(٢) انظر التنبيه لابن جني ، ورقة ٥٩ ، عند شرحه بيت الأعرج المعنىّ :
لاجَزَع اليوم على قرب الأجل

وقد استدلّ ابن خروفٍ على أنهما / ليسا خبرًا بعد خبر، بل مجموعها هو الخبر، بأنّ المبتدأ هو العامل فيهما معًا، ولا يرفع رافع مرفوعين غير التوابع، فزيدٌ قائم كاتب، بمنزلة حلو حامض، لأنه لم يخلص لواحد منهما، فالمعنى في مجموعهما. وإذا كان الأمر كذلك فمخالفة ابن الطراوة وابن عصفور في : زيد كاتب قائم، بحسب القصد بمنزلة : حلو حامض، لا يستغنى بأحدهما في الإخبار دون الآخر إلا من حيث الصلاحية للاستغلال خاصة.

وقد يحتمل أن يكون قصدُ الناظم بذلك المثال التُّحرزَ من نحو : هذا حلوٌ حامض، فلا يدخل له إلا ما كان مثل : هم سَرَاةٌ شعراءُ، مما يصحُّ فيه أحد الخبرين للاستقلال، وهو الذى يجوز معه عطفُ أحدهما على الآخر، وعليه نَبَّه في التسهيل بقوله : «وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا، بعطفٍ وغير عطف[1]».

فلو قلت هنا : هم سراة وشعراء، لكان بخلاف القسم الأول والثاني؛ فإن الأول لابدّ فيه من العطف، والثاني لا يجوز فيه العطف. ووجه إخراجه للأوّل ظاهرٌ، وللثاني أنّ كُلَّ واحدٍ منهما ـ أعنى من الخبرين ـ كبعض كلمة، فلا يسوغ أن يقال فيهما : خبران، إلا مجازًا، وفي الحقيقة هما خبرٌ واحدٌ، كما كان الحالان في قولهم : بَيَّنْتُ له حسابه بًابا بابًا، وتصدّقت بمالي درهمًادرهما، في معنى الحال الواحدة. والناسُ على خلافِ رأيه في هذا القسم. ولكن الخطب في ذلك يسير، لأنه خلاف في اصطلاح، وهم في الحقيقة متفقون، فلا معنى للاحتجاج للناظم ولا لغيره.

ثم نرجع إلى تفسير كلامه، فقوله : «وأَخْبَرُوا باثنين أو باكثرا». إلى آخره، يعنى أن العربَ أخبرت عن المبتدأ الواحد بخبرين وباكثر من خبرين،

---

(١) التسهيل ٥٠

فالإخبار بخبرين نحو قولهم : هذا حلوٌ حامضٌ. وفي قراءة عبدالله : (وهَذا بَعْلِي شيخٌ[1]). وفي القرآن أيضا : {كَلاَّ إِنَّها لَظَى نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى}[2]، على قراءة الرفع، وهى لمن عدا حفصًا. وقال الشاعر[3]:

يَنَامُ بإحدى مُقْلتيه ويتَّقي بأخرى الأعادي فهو يقظان هاجع

ومن الإخبار بأكثر من خبرين ماأنشده سيبويه من قول الراجز :

مَنْ كَانَ ذَا بَتٍّ فهَذا بَتِّي
مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وفي القرآن الكريم : {وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ. ذُو العَرْشِ المَجِيدُ. فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ[4]}. وقد يكون من هذا قوله : {إِنَّها لَظَى. نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى[5]}، على عَدِّ : {تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى[6]} خبرًا ثالثًا.

وحين أخبر الناظمُ عن العرب أنهم فعلوا ذلك، وأتى بمثال من غير ما سمع، دلّ على أن ذلك غير موقوف على السماع وأنه قياس، وذلك مستقيم؛ فإنه كذلك عند النحويين.

ولما أطلق القول في الخبرين فصاعدًا، وعلم من قصده بالتمثيل أنه يُبين عدم الانقياد لمذهب ابن الطراوة وابن عصفور، كان تمثيله مطلقا في غير ذلك القصد، فإنه حين قدم قبل ذلك أن الخبر ينقسم إلى مفرد

---

(١) الآية ٧٢ من سورة هود. وانظر البحر المحيط ٢٤٤/٥.

(٢) سورة المعارج، الآية ١٥، ١٦، وانظر السبعة لابن مجاهد ٦٥٠.

(٣) هو حميد بن ثور، ديوانه ١٠٥. والبيت فى الحيوان ٤٦٧/٦، والشعر والشعراء ٣٩١، والأشمونى ٢٢٢/١، وقافيته فيه : نائم، مكان هاجع. والعينى ٥٦٢/١.

(٤) الكتاب ٨٤/٢. وهو من شواهد من الإنصاف ٧٢٥، وابن يعيش على المفصل ٩٩/١، وفى العينى ٥٦/١ ونسبه إلى رؤبة، وانظر ملحقات ديوانه ١٨٩.

(٥) الآيات ١٤ - ١٦ من سورة البروج.

(٦) الآيات ١٥ -١٧ من سورة المعارج.

وجملة، وظرف ومجرور، كان من الجائز أن يقعَ ذلك هنا، فيكونَ الخبران مـفـردَين، أو جملَتين /، أو ظَرْفين، أو مـجـرورَين، أو يكونا مـتـخـالفين، ٣٣٧
أحدهما مفرد [(١- والآخـر جـملة وشبـه ذلك، وكـذلك يقـتضـى أن يقع أحدهما إن كانا مفردين نكرة -١)] والآخر معرفة .

أما وقوعهما مفردين فلا إشكال فيه، وكذلك إن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، ومنه(٢) مثال سيبويه: هذا زيد منطلق. وهو مسموع، وكذلك : (وَهَذا بَعْلِي شَـيْخٌ(٣)) و {كَـلاّ إنَّهـا لَظَى(٤)}.. الآية. وقـوله «فَـهَـذا بَتِّي، مُقَيْظٌ،.. البيت. وهـو كثير. على أن ابن الحـاج قال فيما قيد على مُقَرِّب ابن عصفور : وينبغى أن يُنْظر في الإخبار بخبرين : أحدهما معرفة، والآخـر نكرة، فلم أسمع من ذلك شيئًا. قـال : وهو نحـو : زيد ضـاحك أخوك، ونحوه». فإن أراد ظاهر لفظه فالسماع بذلك شهير، وإن أرادَ ما مَثَّل به من تأخير المعرفة فيقْرُبُ أن يكون كمـا قـالَ، ولكن لا مـعنى للاختصار بتأخير المعرفة.

وأما وقوعهما جملتين، أو أحدهما فيمكن؛ قال ابن الحـاج : أكثر ماورد ذلك في المفردات، وذلك أن الجملة يجوز فيها أنْ تقدّر في موضع الحـال، ومن ذلك قـولُ الله تعـالى : {اللَّه لاَ إِلَه إِلاَّ هُوَ الحيُّ القَـيُّـومُ، لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولا نَوْمٌ، لَهُ ما في السَّمَوات وَمَا فِى الأَرْض(٥)}. قال : فظاهر

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) أ : «ومثله». وقد كان كذلك فى صلب الأصل ثم نبه فى هامش إلى ماأثبتناه.

(٣) سورة هود ، الآية ٧٢.

(٤) سورة المعارج، الآية١٥.

(٥) سورة البقرة ، الآية ٢٥٥.

الآية أنها أخبارٌ. ويمكن أن يكون من ذلك : {ألم. ذَلِكَ الكِتَابُ لاَرَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ[1]}.

ومـثلُ هذا الظرفُ والمجـرور إذا قُلْتَ : زيد عند زيدٍ مكان عـمـرو، وزيد عندك في الدار، وما أشبه ذلك.

هذا كلّه سائغ قياسًا، وصالح الدخول تحت إطلاق التمثيل، فلا إشكال (فيه)[2] إلا في مسألة واحدة، وهى إذا كان أحدُ الخبرين إنشائيا، نحو : أين زيد قائم؟ فإنه لا يجوز أن يكون «أين» «وقائم» معا خبرين عن زيد، وكذلك ما كان مثله. وقد نصّ على امتناع هذا ابن جنى في «التمام»، وذكر أنه وَقَفَ الفارسىّ عليه، فَسلَّم قوله فيه.

قال ابن الحاج : ومثل ذلك عندى : زيدٌ قائم اضربْهُ، وزَيْدُ هَلْ ضَرَبْتَه؟ خارجٌ. ومثله كثير. فعلى هذا يشكل كلامُ الناظمِ في إطلاق التمثيل، إلا أن يُجَابَ عن ذلك بِأَنْ ترك ذكر ذلك اتكالاً على أن تقدير جمعهما في خبرٍ واحدٍ غيرُ مَتأتٍ، كما تأتّى في جميع ما تقدّم، إذ لابُدَّ من الخبرين أن يُؤْتَى بهما على معنى الاجتماع في خبر واحدٍ كما مَرّ، وذلك غير جائز مع كون أحدهما إنشائيًا. والله أعلم.

---

(١) سورة البقرة ، الآيتان ١ – ٢ .

(٢) ليست في أ .

كَانَ وَ أَخَوَاتُهَا

هنا ابتدأ الناظم ـ رحمه الله ـ بذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنسخ حكم الابتداء إلى أحكامٍ أُخَر، وتُسمَّى لأجل ذلك النواسخَ؛ لأنها نسخت عمل الابتداءِ في الاسمين اللذين كانا قبل دُخُولها مبتدأً وخبرا، وهي[1] سبعةُ أنواعٍ: كان وأخواتها، وما وأخواتها، وعسى وأخواتها ـ وهي أفعال المقاربة ـ وإن وأخواتها، ولا التى لنفي الجنس، وظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها.

وابتدأ بذكر كان وأخواتها فقال:

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَ الْخَبَرْ
تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

يعنى أن هذا الفعل ـ الذى هو كان ـ يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ فيصير اسمًا لها ـ ويُسمَّى بذلك ـ وينصب خبر المبتدأ بعد ذلك. ولما لم يذكر ما يصيرُ إليه الخبر بعد ذلك احتمل وجهين:

٣٣٨ / أحدهما: ينصبه على أنه خبرٌ لكان، وكأنه لما لم يَحْدُثْ للخبر اسم آخر بالنسبة إلى ما عمل فيه، كما حَدَث للمبتدأ فَسُمِّيَ اسمًا لكان، تَرَك [ذِكْر[2]] ذلك، تنبيهًا على بقاء الاسم الأوّل، لكن بالإضافة إلى كان لمكان عملها فيه، فَيُسمى خَبَر كان. وهذا هو الظاهر من قصده، وهو مراده بلا شكٍّ، غير أن اللفظ لا يُعينه.

---

(١) أ: «وهو».

(٢) ليست فى الأصل.

والثاني – وهو بَعِيدٌ من قصدٌ – أن يُرِيدَ ما دلَّ عليه ظاهر لفظه من أن خبر المبتدأ تنصبه كان إذا دخلت عليه، ولم يبيِّن وجه نصبه، أهو على أن يصير خبر كان، أم على غير ذلك؟ لَمَّا كان وجهُ نصْبِهِ مُخْتَلفًا فيه بَيْنَ البصريين والكوفيين؛ فذهب البصريون إلى أنّه منصوب خبرًا لها، فالمبتدأ والخبر معها كالفاعل والمفعول. وذهب الكوفيون إلى أنه ينصَبُ على الحال[1].

والراجح في مراد الناظم هو الاحتمال الأوّل، ويدلّ عليه من كلامه قولُه في باب «إنّ» :

لإِنَّ، أَنَّ، [لَيْتَ[2]]، لَكِنَّ، لَعَلّْ

كَأَن – عَكسُ مَالِكَانَ مِنْ عَمَلْ

إذ لم يقل أَحَدٌ : إن المنصوب في باب «إن» حالٌ. وإذا ثبت هذا ظهر أنه مخالف للكوفيين وموافقٌ للبصريين. والدليل على صحّة ماذهب إليه أمران :

أحدهما : أن الخبر يأتى عَلَما نحو : كان أخوك زيدًا، وضميرًا نحو : ما كان أخوك إلا إِيَّاىَ، واسمَ إشارة نحو : كان أخوك هذا، ومضافًا نحو : كان زيدٌ غلامَك، وبالألف واللام نحو : كان زيدٌ العاقلَ الكريم، كما أنه يأتى أيضا نكرة نحو : كان زيدٌ قائمًا. وليس وقوعه أحد المعارف بأقل من وقوعه[3] نكرةً، بل وقوعُه معرفةً كثيرًجدًا بحيث لا يُحصَى. ولو كان حالاً لم يجز البتةَ وقوعُه معرفةً قياسًا، بل كان يكونُ ذلك مسموعًا، فلا يقال : إن الحال أيضًا تأتى

(١) انظر الارتشاف ٥٢٩، أول باب كان.

(٢) ليست فى أ.

(٣) أ : مرفوعة.

معرفة نحو : طلبتَه جَهْدَك وطاقتك، ورجع عَوْدَه على بَدْئِه، ومررتُ به وَحْدَه، وَأَرْسَلَها العِراكَ ـ لأنا نقول : هذا كله من النادر[1] المسموع الذى لا يُقَاس عليه. وأيضًا ليست أحوالاً بأنفسها بل هى أسماءٌ موضوعةٌ مواضع الأحوال، فليست مما يستدّل به على وقوع الحال معرفة، [وذلك[2] مُبَيَّن] في بابه.

والثاني : أن الحال من شأنها أن لا تلزم في الكلام، بل قد تأتى، وقد لا تأتى، وذلك بحسب مقاصد الكلام، فتقول تارةً : جاءَ زيدٌ ضاحكًا، إذا أردتَ الإخبار عن مَجيئه على خاصّةً. فلو كان المنصوب بعد «كان» حالاً لساغ الاقتصار مَعَها على المرفوع مع اعتقاد النقص فيها، فكنت تقول : كان زيدٌ، وتقتصر. لكن هذا غير جائز، فدلّ على أن المنصوب ليس بحالٍ، وإذا لم تكن حالاً لم يبق مما يُدّعى إلا ما قاله البصريون للاتفاق على أنْ لا قولَ في المسألة غير هذَين.

فإن قال قائل : فإن «كان» قد يُقْتَصر معها على المرفوع، فإنك (تقول[3]) : كان زيدٌ يا فَتىً، كقولِ الشاعرِ[4]:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي

وهذا كثيرٌ، فهذا الاقتصارُ يَدلُّك على أنّ المنصوبَ حالٌ.

فالجواب : أنّ ذلك إنْ[5] تَأَتَّى في كان وما أشبهها من الأفعال المستعملة

(١) فى هامش الأصل عن نسخة : «النوادر المسموعة التى لايقاس عليها».

(٢) عن هامش الأصل. وفى س، ف : «يتبين»

(٣) عن هامش الأصل، س، ف.

(٤) هو الربيع بن ضبع، والبيت فى الهمع ٨٢/٢، وشذور الذهب ٣٥٤، وعجزه : فإن الشيخ يهرمه الشتاءُ.

(٥) فى الأصل : «قد تأتى».

تامّةً وناقصة، فلا يتأتى فيما لم يستعمل إلا ناقصًا، وذلك : فَتِىءَ وزال ماض يزال / فإنها لا يقتصر فيها على المرفوع البتَّةَ، فلا تقول : مافَتِىءَ زيدٌ، على هذا، ولا لم يَزَلْ عُمَر، وتقتصر. فلو كان التمام دالاً على ما قالوا لساغ التمامُ في هذين، لكن ذلك غير جائز، فدلّ على أنّ التمام في «كان» وَأَخَواتها استعمالٌ آخرُ مباينٌ لهذا الاستعمال المبَوب عليه. وهذا المقدار كافٍ، إن شاء الله ـ وقوله : «والخبرُ» : يحتمل الرفع على الابتداءِ، والخبر «تنصِبُه». والجملة معطوفة على الجملة الأولى. ويحتمل النصب على إضمار فِعْلٍ، من باب الاشتغال. وهو أولى لمناسبة الجملة الأولى. والضمير المرفوع في «تنصبه» عائد على «كان». وأتى بمثال من ذلك وهو : كان سيِّدًا عُمَر. وسيدًا : هو الخبر، وعُمَر هو المبتدأ، ولكنه قَدَّم وأَخَّر لضرورة الوزن. وهو مع ذلك جائز، حسبما يذكره. وعلى ذلك تقول : كان زيدٌ أخاك، وكان بشرٌ قائمًا. وما أشبه ذلك. ٣٣٩

ثم ذكر ما يشترك مع «كان» في هذا الحكم من الأفعال فقال :

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا
أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِىءَ وَانْفَكَّ، وَهَذِى الأَرْبَعَهْ
لِشِبْهِ نَفْىٍ أَوْ لِنَفْىٍ مُتْبَعَهْ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا
كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا

أراد ككان : ظَلَّ، وباتَ، وأضحى، وأصبح. وكذا سائرها، بالعطف بالواو غير أنّه اضْطُرَّ فحذف العاطف. ويعنى أن هذه الأفعال ـ وعددها

اثنا عشر فعلا ـ حكمُها حكمُ كان ـ وهو الثالثَ عَشَرَ ـ فيما ذكر من نصب الخبر ورفع الاسم، فتقول : ظل زيدٌ قائما، ومنه : (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا[1]). وبات زيدٌ ساهرا، ومنه[2]:

بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيلَ لَمْ يَنَمِ

وَأَضْحَى عَمْرٌ ساهرًا، ومنه[3]:

وَيُضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا

وأصبح زيدٌ مقيما، ومنه : {فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا[4]}. وأمسى زيدٌ قائما. ومنه[5]:

أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا

وصار زيد عالماً. وليس أخوك منطلقا، ومنه : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ[6])

---

(١) الآية ١٧ من سورة الزخرف.

(٢) هو ساعدة بن جؤية. والبيت من شواهد الكتاب ١/١١٤، والمقتضب ٢/١١٤، والمغنى ٤٣٥، والخزانة ٨/١٥٥، وديوانه الهذليين ١/١٩٨. وصدره:

حتى شآها كميل موهنا عملُ.

(٣) لامرئ القيس، ديوانه ١٧، وعجزه :

نؤوم الضحى لم تنطق عن تَفضُّلِ

(٤) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٥) للنابغة، ديوانه١٦، وعجزه :

أختى عليها الذى أختى على لُبَد

والبيت فى شرح الكافية للرضى ٢/١٤٣، والهمع ٢/٧٦، والخزانه ٤/٥.

(٦) الآية ٨ من سورة هود.

وما زال زيدٌ منتظرًا لك. ومنه[1]:

وَلاَ أَراها تَزَالُ ظَالِمَةً

وما بَرِحَ أخوك قائمًا، ومنه[2]:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللّهِ أَبْرَحُ قاعدًا

وما فَتِىءَ زيدٌ مقيما. ومنه {قَالُوا : تَاللّه تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ[3]}.. الآية. وما أنْفكّ زيدٌ طالبًا[4]، ومنه[5]:

حَرَاجِيجُ ماتَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً

ولا أُكَلِّمك ما دُمْتَ قَائِما، ومنه : (إِلاَّ ما دُمْتَ عَلَيهِ قَائِمًا[6]).

فهذه كلُّها تعملُ عَمَل كان كما ترى، إلا أنَّه جعلها قسمين :

قسم يعمل بلا شرط، وذلك ثمانيه أفعال : كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس.

---

(١) لإبراهيم بن هَرْمة، ديوانه ٥٦، وعجزه :
تحدث لى فرحة وتنكؤها
والبيت فى معانى القرآن ٢/٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧، والمغنى ٣٩٣، والهمع ٢/٦٦.

(٢) لامرئ القيس، ديوانه ٣٢، وعجزه:
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
والبيت من شواهد الكتاب ٣/٥٠٤ ، والمقتضب ٢/٣٢٥ ، والمغني ٦٣٧، وشرح الكافية للرضي ٤/٣١٥، والخزانة ١٠/٤٣.

(٣) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٤) في الأصل وحده : « عالما ».

(٥) لذي الرمة ، ديوانه ١٤١٩ . وعجزه :
على الخسف أو نرمى بها بلدًا قفرا
والبيت من شواهد الكتاب ٣/٤٨ ، والمغني ٧٣ ، وفي الخزانة ٩/٢٧٤.
نؤوم الضحى لم تنتطق عن تَفضلُ

(٦) الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

وقسم اشترط في عمله شرطاً ، وهو ما سوى ذلك ، لكنها على ضربين ، ضرب اشتَرَطَ في عمله تقدّم نفي أو شبهه على الأفعال ، وهي الأربعة التي أشار إليها إشارة القريب بقوله : " وهذي الأربعة إلى آخره ، يعني أن هذه الأفعال القريبة الذكر ، وهي : زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفكّ إنما تدخل في هذا الباب إذا أُتبِعت نفياً أو ما أشبه النفي ، يريد أن يكون النفي أو شبهه متقدّماً عليها ووالياً لها ، فأما النفي فنحو : [(١) - ما زال زيد قائماً ، وكذلك لا ، نحو : { وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ }(٢)، ولن ، نحو ما أنشده الخليل -] :

لن يزال قومُنا مخصبين / صالحين ما اتّقوا واستقاموا(٣) ٣٤٠

ولم ، نحو : لم يزل أخوك شاخصاً ، ولَمّا ، نحو : لما يزل أخوك مقبلاً ، وسائر حروف النفي كذلك . وكذلك القول في برح وفَتئ وانفكّ ، لا تأتي إلا بعد نفي ، نحو : ما برح زيدٌ قائماً ، وما فَتئ سائراً ، وما انفكّ مسروراً .

---

(١) سقط من (أ) ، وما أثبت من هامش الأصل و (س) .

(٢) من الآيتين ١١٨ ، ١١٩ من سورة هود .

(٣) البيت في العقد الفريد ٤٧٨/٥ ، والمعيار في أوزان الأشعار ، ص٣٥ ، والعيون الغامزة ، ص١٥٣ .

وهــذا النفي قــد يكون ظاهراً كما تقــدّم ، وقــد يكــون مقــدّراً - وينْتظمه كلامُ الناظــم ؛ إذ لم يُعيّن أحدهما دون الآخر - ، ومثالــه فــي القسم : { قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ }[1]، أي : لا تفتأُ ، وفي الشعر قولُ الكنــديّ[2]:

فقــلتُ : يميــنُ الله أبــرحُ قاعِــداً

ولو قطعوا رأسي لديْكَ وأوْصالي

وقال الآخر[3]:

تنفــكُّ تســمعُ مَــا حَيِيــتَ بِهَــالِكٍ حتَّى تَكُونَــهْ

وأما شبه النفي فالنهي ، نحو : لا تزَلْ قائماً ، وأنشد في الشرح[4]:

صــاحِ شَــمِّرْ ولا تَــزَل ذاكِرَ الْمَوْت فنسيانهُ ضلالٌ مبيــنُ

وكذلك : لا تَبْرحْ سائراً ، ولا تنفكّ ضاحِكاً ، ولا تفتأْ مسروراً ، وما أشبه ذلك .

والضرب الثاني : اشترط في عمله تقدُّم ما المصدرية الظرفية عليه ، وذلك قوله : (ومثلُ كان دامَ مَسْبوقاً بِما) كائنةً على هذه الصفة التي بيّنها المثــال ، وهو : (أعطِ ما دُمتَ مُصيباً درهماً) فقيّد (ما) بأن تكون مصدرية تَحَرُّزاً من

---

(١) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٢) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه ، ص٣٢ ، واللباب ٥٠٣/٣ ، ومعاني القرآن ٥٤/٢ .

(٣) البيت في الإنصاف ٨٢٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٩/٧ ، وخزانة الأدب ٤٧/٤ .

(٤) شرح التسهيل ق ٦٩ ، والبيت في شرح ابن الناظم ، ص٢٣٠ ، والأشموني ٢٢٨/١ ، والعيني ١٤/٢ .

النافية والموصولة والنكرة الموصوفة ، وغير ذلك من أنواعها ، فلا تقول : ما دام أحدٌ أخاك ، ولا : ما دام انتفاعك به الفرس ، ولا ما كان نحو ذلك . وأن تكون المصدرية ظرفية ، فلو كانت غير ظرفيّة لم تعملْ (دام) معها ، نحو : يُعجبني ما دُمت فاضلاً ، أي دوامك ، فلا يكون (فاضلاً) هنا خبر . وكذلك : فرِحتُ بما دمت فاضلاً ؛ لأنّ التقدير : بدوامك فاضلاً ، فلا يقال [هذا كما لا يقال[1]] : دام زيدٌ فاضلاً ، على الخبر ، ولا دام زيدٌ صاحبك .

فإذا اجتمع الشرطان صحّ دخولها هنا ، فتقول : لا أكلِّمك ما دمتَ قائماً ، وأنا قائم ما دام زيدٌ قائماً ، فالتقدير هنا : مُدَّةَ دوامكَ قائماً ، ومُدّة دوام زيدٍ قائماً . ومنه قول الله تعالى : { لاَ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً }[2]. ويحتمل المثال غير ذلك .

ومعنى (أعطِ ما دُمتَ مصيباً دِرْهماً) : أعطِ الناسَ المالَ ، وهَبْ لهم ، ولا تقطع ذلك عنهم ، ما أصبتَ دِرهماً فما زاد ، فإن الخير خيرٌ .

ويتعلّق بهذا الكلام مسائل :

إحداها : في معاني مَا ذكر من الأفعال الناقصة ، وسيأتي ذكر معاني التامّة - بحول الله - ، وهي على الجملة مُجرّدة للدلالة على الزمان عند المحققين ، وكان أصلُها التمام ، فجرّدت عن دلالتها على الحدث ، فصارت تدلّ على الزمان بحسب ما كانت تدلّ عليه قبل ذلك ، فهي دالّة إمَّا على زمان مُحصَّل ليس إلاّ ، أو

---

(١) ليست في (أ) .

(٢) الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

مع انتقال ، أو دوام .

فأما (كان) فجاءت لتجعل الحديث فيما مضى إما منقطعاً أو غير منقطع ، نحو : كان زيد الشيخ شاباً ، و{ كَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً }[1].

وأما ظلّ فلِتجعله ثابتاً في النهار ، نحو : ظلّ زيد منطلقاً ، أي : أتى عليه النهار وهو منطلق .

وأما بات وأضحى وأصبح وأمسى ، فلِتجعله ثابتاً في هذه الأوقات إلى وقت إخبارك ، والفرق بين كان وهذه ، أنّ هذه تقتضي الدوام إلى وقت الإخبار ، وكان تقتضي الانقطاع . كذا قال السيرافي . قال : " وربما توسّعتِ العربُ في بعض هذه[2]، فاستعملوه / في معنى كان وصار "[3]. ٣٤١

فأصل بات لزمان الليل ، وأضحى لوقت الضحى - قال ابن خروف : وتستعمل للصباح ؛ لقُرب الوقتين - ، وأصبح لوقت الصباح ، وأمسى لوقت المساء .

وأما صار فلزمان الانتقال من حالٍ إلى حال ، نحو : صار الطين خزَفاً ، وصار زيد عالماً .

وأما ليس فأداة نفي تنفي ما هو حَالٌ ، [تقول[4]] : ليس زيد قائماً ،

---

(١) الآية ١٧ من سورة النساء ، وآيات أخر .

(٢) في شرح السيرافي (هذه الأفعال) .

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٥٦-٣٥٧ .

(٤) ليست في (أ) .

أي : ما هو في هذه الحال قائماً .

وأما [ما[1]] زال ، وما انفكّ ، وما فَتِئ ، وما برح – فهي مع النفي تعطي معنى كان الدوامية – ، ومن هنا لزمها النفي ليصحّ تجرُّدها للزمان ، فقولك : لم يزل الله عالماً ، وكان الله عالماً ، بمعنى واحد ، وكذا البواقي على هذا المعنى تُستعمل[2] إذا قلت : ما برح زيدٌ قائماً ، وما انفكّ قائماً ، وما فتئ قائماً .

وأما ما دام فكذلك إذا لحقتها ما المذكورة رادفت كان الدوامية ، فقولك : لا أكلمك ما دام زيد قائماً ، مرادف لقولك : لا أكلّمك ما كان زيدٌ قائماً .

فقد تبيّن أنها كلّها مجرّدة للدلالة على الزمان ، إما مطلقاً وإما مصدراً ، ما عدا ليس ، فإنها لا تدلّ على زمان ؛ لعدم تصرّفها .

والثانية : أنه أتى من هذه الأفعال بثلاثة عشر فعلاً ، وترك مما ذكر الجمهور تمام العشرين ، ومما ذكره هو في التسهيل[3]، تمام اثنتين وثلاثين ، فقد ذكر الناس منها : غداً ، نحو : غداً زيدٌ عالماً ، ومنه قول ابن مسعود – رضي الله عنه – : " اغدُ عالماً أو متعلِّماً ، ولا تكن إِمّعةً "[4].

وراح ، نحو : راح زيدٌ فَرِحاً . وفي الحديث : « لو توكّلتم على الله حقّ توكُّله لرزقكم كما يرزُق [الطير] تغدو خِماصاً وتَرُوح بطاناً »[5].

وآض ، نحو : آض زيد عالماً ، أي : صار كذلك . ومنه قول طرفة[6]:

---

(١) ليست في (أ) .

(٢) في (أ) : (فتستعمل) .

(٣) ...

(٤) الحديث في النهاية ٦٧/١ ، وسقطت كلمة الطير من (أ) .

(٥) الحديث في مسند الإمام أحمد ٣٣٢/١ .

(٦) ديوانه ، ص٩٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٦٦٨/٢ .

لــهُ شــربتــان بالعشـــيِّ وأربــــعٌ

من الليلِ حتى آض سُــخْداً مُوَرّمَـــا

وعاد ، نحو : عاد زيدٌ فاضلاً ، أي : صــــار . ومنـــه : { حَتَّـى عَـادَ كَالعُرْجُونِ القَدِيمِ }[1]، وقول الشاعر[2]:

تَعُــدْ فِيكُــم جزرَ الجزورِ رماحُنـــا

وجاء في قولهم : ما جاءت حاجَتك ، أي : صارت .

وقَعَد في قولهم : شحذ شفرته حتى قَعَدتْ كأنها حربةٌ[3]، أي : صـــارت . وحكى الكسائي : " قعد لا يسأل حاجةً إلا قضاها "[3].

وآل ، نحو : آل زيد عالماً ، أي : صار .

فهذه هي التي ذكر الناسُ زيادةً على ما ذكره الناظم .

والتي زاد الناظم هي : فَتأ ، وأفتأ ، وونَى ، ورام – وهي مرادفة : فَتِــئ – ورجع ، وحار[4]، وارتد ، واستحال ، وتحوّل ، وهي مرادفة : صار . وأسحر من السَّحَر ، وأفجر من الفَجر ، وأظهر من الظهيرة ، وهي اثنا عشر فعلاً . فـــالجميع اثنان وثلاثون فعلاً لم يذكر منها إلا أقلّ من النصف ، فكان الوجه أن يذكر ذلـــك ، أو يكون حين أراد الاقتصار على المشهور يذكر المشهور عند الناس ، أو يكون

---

(١) الآية ٣٩ من سورة يس .

(٢) تمامه : * ويُمْسِــكْنَ بالأكبــاد منكســرات * . وهو لامرأة من بني عامر . الحماسة ٣٨٢/١ ، وشرحها للمرزوقي ٧٤٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٦٦ .

(٤) التسهيل ، ص٥٢ .

حين لم يرد الاستيفاء ينبّه على أنّ ثَمّ أشياء أخر ، فيقول : هي كذا وكذا ، وما كان نحو ذلك ، كما فعل سيبويه[١] ؛ فإنّ الحصر لا يفيد ، وعدم التنبيه على ما بقي يوهم أن لا زائد على ما ذكر ، فالاعتراض من وجهين : الاستفاء لما ذكره الناس ، والثاني : أنه لم يبقَ بعدما ذكره شيءٌ . وفي ذلك ما فيه .

والجواب : أنّ ما ذكره المؤلف وغيره هو أقصى ما وجد في كلام العرب بعد البحث والتفتيش ، وعلى طول الأزمنة وكثرة الباحثين ، فالغالب على الظنّ أنه لم يبق بعد ذلك منه إلا / ما لا بال له ، ثم إن ما ٣٤٢
ذَكَر في التسهيل زائداً على ما نقله الناس نوادرُ لا يُعتدّ بذكرها في مثل هذا النظم مع احتمالها ؛ لأنّ جملةً[٢] منها لا يَتعيّن[٣] دخولها في هذا الباب ، في بعضها خلاف ، فبَعُد رثباتها فيه . وأما السبعة التي زادها الناس فإن منها مالم يأت إلا في مَثَلٍ أو شِبهه ، وذلك : جاء وقَعَد - ومنها ما خالف فيه ابن مالك فلم يثبته ، وذلك : آل وغدا وراح ، ونصّ [على ذلك[٤]] في التسهيل[٥]. وأما عاد فاعترض ابن خروف على مثبته بقوله :

تَعُدْ فيكم جزر الجَزورِ رماحُنا

بأن[٦] الحال أحسن ، على حذف المضاف ، أي : مثل جزر الجزور .

---

(١) قال سيبويه ٤٥/١ وهو يذكر أفعال هذا الباب : " وذلك قولك : كان ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس ، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر " .

(٢) (أ) : (جملة الناس منها) ، وقد ضرب على كلمة (الناس) في صلب الأصل .

(٣) في صلب الأصل (أ) : (يتبين) ، والمثبت عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٤) عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٥) في التسهيل ٥٤ : " والأصح أن لا يلحق بها آل ولا قعد مطلقاً ، وأن لا يجعل من هذا الباب غدا وراح ، ولا أسحر وأفجر وأظهر " .

(٦) في جميع النسخ : (فإن) .

وأمّا آض فهو قليل ليس في نمط غيره. وأيضًا فإن ذكره لصار قد انتظم في ما كان بمعناها، ومن ذلك آص، وكذلك آل، وجاء، وقعد، وعاد، وحال واستحال وتحوّل وارتُّورجَعَ. وأما فَتَأ وأفَتأ فلغتان في فَتِىءَ، فانتظمهما فَتِىءَ. ولم يبق بعد هذا إلا أسحر وأفجر وأظهر، ولم تثبُت عنده، وغدا وراح. وقد رَدَّ كونهما من هذا الباب بأن المنصوب بعدهما لا يكون إلا نكرة فهو حال لا خبر. وونى ورام – ماضى يريم – وهما كما قال : «لا يكاد النحويون يعرفُونهما إلا من عُنِي باستقراء الغريب[1]»، ويكفى مثلُ هذا عذرًا للناظم في نظمه.

والثالثة : أن قول الناظم : «تَرْفَعُ كَان المبتَدَأ اسْمًا وَالْخَبَرْ».. إلى آخره، ليست الألف واللام فيه لتعريف الجنس الذى يشمل كُلَّ مبتدأ بحيث يرادفه كلّ، بل أراد بالألف واللام العهد في الحقيقة المتقدمة، فلا يعترض عليه بأن يقال : إن كلامه يقتضى أن كان وأخواتها تدخل على كُلِّ مبتدأ وخبر، وذلك غير صحيح؛ فإن من المبتدأت مالا يصح لذلك؛ فقد ذكر في التسهيل من / ذلك ستّة أنواع[2]: ٣٤٣

المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية، نحو : زيدٌ اضْرِبْ، وعمرو هل أكرمته؟ والمتضمن معى الاستفهام نحو : أىُّ القوم أفضلُ؟ أو الشرط نحو : أَيُّهم يَأْتِ أكرمْه، أو غير ذلك من مقتضيات تصدير المبتدأ. والمبتدأ اللازم الحذف، كالمقدر في النعت المقطوع وشبهه، والقديم التصرف نحو :

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٦٧.

(٢) التسهيل ٥٢.

طوبي لهم، وسلام عليكم، وما لزم الابتدائية بنفسه نحو : نَوْلُك[1] أن تَفْعَلَ، أى : ينبغي لك أن تفعل. وأقلّ رجل يقول ذلك إلاّ زيدٌ[2]. وما لزم الابتدائية لمصحوب لفظى، كالوقوع بعد لولا وإذا المفاجأة أو المصحوب معنوي، نحو ما أحسنَ زيداً! ولله دَرُّه!

فهذه أنواع لا يصحُّ معها دخول كان وأخواتها؛ لأنا تقول : إنما قصد الكلام على عمل هذه الأفعال في المبتدأ والخبر - على الجملة - ولم يتعرض لتعميم جميع المبتدآت في هذا الحكم، فكلامه - على الجملة صحيح. وإلى هذا فإن المؤلف قد ذكر في الشرح أن النحويين جرت عادتهم بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ أو الخبر، ولايبالون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليه، فإن / كان كما قال ٣٤٤
فهو عذرٌ له في هذا النظم، والله أعلم.

والرابعة : أنه لم يتعرّض هنا لهذه الكلم، من أيِّ الأنواع الثلاثة هي؟ لتقدم ذلك الباب في الكلام والكَلِم، وأنّها لِمَا ذكر من خواصٍّ كلِّ قسمٍ أفعالٌ، وليس فيها خلاف فيما أعلم - إلا في ليس[3]. والخلاف فيها مشهور بين البصريين والبغداديين، وهو راجع في الحقيقة إلى الوفاق إذا تأملت مقاصدهم، وإلا في كان، فإنَّ العَبْدِيَّ[4] نقل عن المبرد أنّها حرفٌ، اعتباراً بعدم دلالتها على الحدث . وهو قريب.

(١) في جميع النسخ : «نحو قولك». وفى الكتاب ٣١١/٤ : «تقول : نَوْلُك أن تفعل كذا وكذا ، أى : ينبغى لك فعل كذا وكذا».

(٢) قال فى شرح التسهيل، ورقة ٦٧ بعد هذا المثال : «أقاموه مقام : مايقول ذلك رجل إلا زيد، فعاملوه معاملته فى امتناع دخول الفعل عليه».

(٣) انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٧٨/١، والردّ على النحاة : ٩٨، والمغنى ٢٩٣.

(٤) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيّة، من أئمة النحاة، قرأ على السيرافى والرمانى والفارسيّ. وشرح الإيضاح وغيره. وتوفى سنة ٤٠٦هـ. انظر الإنباه : ٣٨٦/٢، وبقية الوعاة : ٢٩٨/١.

[ثم قال[1]]:

وَغَـيْـرُ مَـاضٍ مِـثْلَه قَـدْ عَـمَـلاَ

إِنْ كَـانَ غَـيـرُ الماضِ مِنْهُ اسْـتُـعْـمِـلاَ

نَبَّه في هذا الكلام على أن هذه الأفعال لا يختصّ عملها بالماضى، وهو الذى ذُكر، بل يعمل أيضًا المضارعُ منها والأمر. وكذلك اسم الفاعل والمصدر، فتقول : يكون زيد قائمًا وكُنْ ـ يازيدُ ـ عاقلاً، وفي الحديث : «كُنْ أبا خَيْثَمَةَ. فَكَانَه[2]». «وكُنْ عبدالله المقتولَ، ولاتكن عبدَالله القاتلَ»[3]. وفي القرآن الكريم : {قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا[4]} وكذلك اسم الفاعل نحو : هو كائنٌ أخاك، والمصدر نحو : أعْجبني كونُ أخِيك في الدارِ، وما أشبه ذلك. وهكذا سائر الأفعال نحو قوله[5]:

ويُضْحِي فتيتُ المِسْكِ فوقَ فراشها

ويُصْبِحُ ملقـىً بالفناءِ إِهابُها[6]

وأضْحَ ـ يازيدُ ـ سائرًا، أو أَصْبِحْ مفطرًا. وكذلك صار وأمسى وظلّ

(١) عن الأصل.

(٢) لم يقع لنا الحديث بلفظة، انظر مسند الإمام أحمد ٦/٣٨٧، والخصائص للسيوطى ٢/١٠٠، ولفظهما : «كن أبا خيثمة، فإذا هو أبو خيثمة». وأبو خيثمة هو مالك بن قيس الأنصرى السالمى، انظر أسد الغابة ٦/٩٣.

(٣) مسند الأمام أحد ٥/١١٠، ع خبّاب مرفوعًا.

(٤) الاية ٥٠ من سورة الإسراء.

(٥) تقدم البيت فى ص ١٤٠.

(٦) هذا البيت لرجل من دارم ، وصدره :

كأنك لم تذبح لأهلك نعجةً

انظر الكتاب ١/٣٥، والمقتضب ٢/١٧.

وغيرها، يعملُ منها المضارعُ والأمرُ واسم الفاعل، وغير ذلك.

وشَرَط في عمل غير الماضي أن يكون قد استعملته العربُ، تحرّزًا مما لم يُسْتَعْمَلْ فإنه لا يصحُّ إعمالُه، من جهة أنه لا يجوز لنا استعماله، لوجوب الوقوف في الاستعمال عند الحدّ الذى وقفت العرب عنده، أو لأنَّ ثَمَّ مانعًا من الاستعمال. والذى هو كذلك: ليس ودام، وما دخل عليه أداة النفي شرطًا[1] فيه.

فأما ليس فلعدم تصرّفها وشبهها بالحروف، لم تستعمل العرب منها[2] مضارعًا ولا أمرًا ولا مصدرًا، ولا اسم فاعل، بل بَنَتْه هكذا بناءَ ليت. فهو راجع (بالشبه[3]) إلى الماضى، فاقتصر في هذا العمل عليه.

وأما دام فإنها ـ وإن كانت في الأصل متصرفة ـ لما لحقتها ما الظرفيّة، قصرت استعمالها على هذه الصيغة، فلم يستعمل لها مضارعٌ وإن ساغَ قياسًا، فلا تقول : أكلمك ما يدوم زيدٌ قائمًا. وأحرى لا يستعمل منها الأمرُ، ولا أسم الفاعل، ولا المصدر.

وَأمَّا ما دخل عليه أداة النفي فإن الأمر منها غير مستعمل، لعدم تأتى حرف النفي معه، بخلاف المضارع منفيا فإنه مُتَأَتٍّ، فقالوا : لا تَنْفَكُّ تفعلُ كذا. وكذلك إذا دخل عليه حرف النهي، نحو : لا تَنْفَكَّ ـ يازيدُ ـ تَفْعَلُ كذا. وكأنه عِوَض من الأمر فيها.

فهذا هو الذي تَحَرَّزَ منه بقوله : « إنْ كَانَ غَيرُ الماضِ منه استُعْمِلاَ ».

وحذف الياء من « الماض » ضرورة، وقد قُرِئَ بمثله في غير الفواصل،

---

(١) أ : «شرطه».

(٢) فى الأصل، أ : «منه».

(٣) عن الأصل، س، ف.

نحـو : ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ[١]﴾ - وهو في الشعر يكثر، أنشد سيبويه لخُفَاف ابن نُدْبَةَ[٢]:

كَنَواحِ رِيشِ حَـمَـامَـةٍ نَجْـدِيَّةٍ

وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

وأنشد الأعشى[٣]:

/ وَأَخُو الغَوَانِ متى يَشَأْ تَصْرِمْنَهُ ٣٤٥

وَيَعُدْنَ أعـداءً بُعَـيْـدَ وِدَادِ

أراد ذاك[٤] : كنواحي ريش حمامة. وأراد هذا[٥]: وأخو الغَوَاني. فحذف الياءَ اضطراراً فإن قيل : إطلاقُ الناظم في قوله : «إنْ كانَ غيرُ الماضِ مِنْه استعملا» مشكل؛ فإن الاستعمال المراد إنما هو استعمال العرب، فكأنه في ظاهر كلامه يقول : إنما يعملُ غير الماضى إذا كانت العرب قد استعملته ونطقت به، وإلاّ فلا. وهذا الكلام يقتضى أنك لا تقول مثلاً : يكون زيدٌ قائمًا، فتأتى بالمضارع حتى تعلم أن العرب تكلمت به، وكذلك الأمر والمصدر واسم الفاعل. وهكذا في سا ئر الأفعال المذكورة. وهذا المفهوم غير صحيح ، بل يجوز لنا استعمالُ المضارع والأمر وغيرهما منها، سمعنا ذلك أو لم نسمعه، لا نتوقف على السماع في مثل هذا إلا في موضعين :

---

(١) الآية ٦ من سورة القمر.

(٢) الكتاب ١/٢٧، وابن يعيش ٣/١٤٠، والإنصاف ٥٤٦، والمغنى ١٠٥.

(٣) ديوانه ١٢٩، والبيت فى الكتاب ١/٢٨، والمنصف ٢/٧٣، والإنصاف ٣٨٧، ٥٤٥، والهمع ٥/٣٤٤.

(٤) فى هامش الأصل عن نسخة بدل «ذاك» : الأول.

(٥) فى هامش الأصل عن نسخة بدل «هذا» الثاني.

أحدهما : أن يكون الفعلُ غير متصرف كليس، فإنه موضع وضع الحرف. هذا مع أنا وجدنا العرب لم تتصرف فيه، فلذلك لا نتصرّف نحن فيه. ومن هذا أن نفهم من العرب الاستغناء كدام مثلا، فإنها استغنت بالماضى عن المضارع، فلم تستعمله مع الحاجة إليه، فهمنا ذلك منها كما فهمنا استغناءهم عن وَذَرَ وَدَعَ، وواذر ووادع بترك وتارك.

وهذا الاستغناء جارٍ في الحكم مجرى عدم التصرف، بل هو ضرب من ضروب عدم التصرّف؛ فلذلك عددته مع عدم المتصرف ضربًا واحدًا.

والثاني : أن يمنع مانع صناعّي من استعماله، كما منع النفى في مازال وأخواتها من استعمال فعل الأمر؛ لأن النفي لا يصلح مع الأمر، كما أن الاستفهام والشرط ونحوهما لا تصلح معه.

ففي هذين الموضعين لا نقول إلا ما قالته العرب، وأما في غير ذلك فلنا أن تكلم بما هو القياس في كلامها ولا نتوقف. لكن ظاهر كلام الناظم (يُشعِر[(١)]) بالتوقف مطلقا، فكان غير صحيح لمخالفته للأئمة، بل لاستلزامه إبطال القياس الذى انبنى عليه هذا العِلْمُ.

فالاعتذار عنه بأن مراده - غَيْرَ شكٍّ - التنكيتُ علـــى مثل دام وليس، وما ذكر ممًا له له مانع من جريان القياس فيه؛ فإن التوقف هناك واجـــب. وأمّا ما عدا ذلك فهو في حَيِّز المسموع وإن لم يسمع، لأنا نقطـــع بأن العرب لو احتاجت إلى الكلام به لما تعدّت استعمالنا فيه، فكأنه مسموع منها. هذا أقصى ما وجدته في الاعتذار عنه، وهو كما تراه، وليس كلُّ داءٍ يعالجُه الطبيب.

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(ثم قال[1]) :

وَفِي جَـمِـيـعِـهَـا تَوَسُّطَ الْخَـبَـرْ
أجِـزْ، وَكُلٌّ سَـبْـقَـهُ دَامَ حَظَرْ
كَـذَاكَ سَـبْقُ خَـبَـرٍ مَـاالنَّافـيِـهْ
فَـجِيءْ بِهَـا مَـتْلُوَّةً لاَ تَلِيَـهْ

كلامُه في هذا الفصل في تَصَرُّفِ هذه الأفعال في معمولاتها، بالتقديم عليها، والتوسط بينها بعض المعمولات. وهذا إنّما تكلّم فيه بالنسبة إلى الخبر فقط، وأما الاسم فإنه تنزيل من منزلة الفاعل من فعله[2]، ولذلك يجوزُ أن يُطلَق عليه أنه فاعلٌ، وقد أخبر المؤلف بذلك التسهيل[3] /، وأصْلُ ذلك الإطلاق لسيبويه[4]، حيث جعل هذه الأفعالَ ٣٤٦ مما يَتعدّى الفاعلَ إلى المفعول به، الفاعل أنه لا يتقدم على فعله، كما سيأتى، فكذلك ما تنزل منزلته. فلما تنزل الخبر منزلة، والمفعولُ يصحُّ تقديمه وتأخيره والتصّرفُ فيه، تَصرَّفوا أيضا في الخبر كذلك.

فأخبر أولاً أن توسّط الخبر في جميع هذه الأفعال بينها وبين مرفوعاتها جائز، يقول : «وَفِي جَمِيعها تَوسُّطَ الخَبَرْ». فتوسُّط : منصوبٌ بأجر. وفي جَمِيعها : يتعلّق بأجر أيضا. والتقدير : أجز توسط الخبر في جميع هذه الأفعال .

---

(١) عن الأصل .

(٢) فى الأصل : «من ذلك».

(٣) قال فى التسهيل ٥٢ : «فترفعه ويسمى اسمًا وفاعلاً».

(٤) قال سيبوية ١/٤٥ : «هذا باب الفعل الذى يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول لشئ واحد».

ولم يذكر بين أيّ الأشياء يتوسط؛ علما بأن ليس إلا الفعلُ ومرفوعه.

فتقول على هذا : كان قائما زيدٌ ، وأصبح منطلقا أخوك، ومازال راشداً أبوك. وما أشبه ذلك. ومنه قول الله تعالى : { وكانَ حقًّا علينا نَصْرُ المُؤْمِنين [1] }

وفي قوله : ــ وفي جميعها » ــ فَعَمَّ بالنصِّ وقَدَّم ــ تنبيهُ وتنكيتٌ :

فأما التنبيهُ فهوَ لما فيها من الأفعال غير المتصرِّفة، فإن الوهم قد يسبق إلى أن مالا يتصرف منه[2] ــ وذلك ليس ومادام ــ يقصر عن أن يتصرّف في معموله، فرفع الإيهام بتعميم (جميع[3]) الأفعال، تنبيها على إدخالها قصداً في هذا الحكم، فتقول على هذا : ليس قائمًا زيدٌ، ولا أكلِّمك مادام صديقَك زيدٌ من ذلك ما أنشده في الشرح[4]:

سَلِي ــ إنْ جَــهِلْتِ ــ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ

فَلَيْسَ سَــوَاءً عَــالِمٌ وَجَــهُــولُ

وأنشد في دام[5]:

لاَ طِيبَ لِلعَــيْشِ مَــادامَتْ مُنَغَّــصَــةً

لَذَّاتُـهُ بِادِّكَـــارِ المَوْتِ وَالهَـــرَمِ

وأما التنكيت فعلى من خالف ماقَرَّر، وذلك أنَّ منهم من ذهب في جوازِ

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٢) فى جيع النسخ عدا الأصل : «معها». وقد كان الأصل كذلك ثم عدل إلى : «منها».

(٣) سقط من أ.

(٤) البيت للسمو أل بن عاديا، وهو فى شرح الحماسة للمرزوقى ١٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٠، والأشموننى ١/٢٣٢، والعينى ٢/٧٦.

(٥) شرح التسهيل ، ورقة ٧٠. والبيت فى الهمع ٢/٨٧، والتصريح ١/١٨٧، والأشمونى ١/٢٣٢، والمقاصد النحوية للعينى ٢/٢٠، وقال : «لم أقف على اسمه».

التوسيط إلى التفصيل لا إلى الجواز مطلقًا في جميع الأفعالو وذلك أبو زكريا يحيى بُن معطٍ، فمنع التوسط في دام وحدها، وأجازه في غيرها، وذلك في ألفيَّته التى حذا ابنُ مالكٍ حَذْوها[1]:

وَلاَ يَجُـــوزُ أَنْ تُقَـــدَّمَ الخَـــبَـــرْ

عَلَى اسْمِ مَـــادَامَ، وَجَـــازَ في الأُخَـــرْ

ولا أعلم له في هذا القول سلفًا. وكذا قال الأستاذ أبو عبدالله بن الفخَّار شيُخُنا ـ رحمه الله ـ : إنه لا يعرفُ له فيه سَلَفًا. قال : وأرى أنه وَهِمَ. والله أعلم.

وحكى بعضُ من[2] يَخْتَلِف إلى دمشْق عَرَض على الناظم هذا الموضعَ فقال : أُفكّر في ذلك. فذكر له ذلك مّرةً حتى قال له : لا تنقُلْ عَنِّى فيه شيئًا.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل، لما استشهد على التوسّط مع ليس ومادام ـ وقال : «إنَّما خَصَصْتُهما بالاستشهاد[3] أنهما ضَعيفتان لعدم تصّرفهما في أنفسهما، فربما اعتقد عدم تصّرفهما في العمل مطلقًا»، قال : وقد وقع في ذلك ابن مُعطٍ ـ رحمه الله ـ فضّمن ألفيته منع تَوْسيط خبر[4] مادام. ثم ذكر أنه مخالف للقياس والمسموع؛ أما مخالفته للقياس فبيّنة، لأن توسيط خبر ليس جائز مع أن فيها ما في دام من عدم التصرف، وتفوقها

---

(١) انظر مقدمة «الفصول الخمسون» ٥٥ - ٦٠، والفصول ١٨١.

(٢) ذكر ابن إياز فى المحصول شرح الفصول، ورقة ٩٣ أ هذه القصة عن ابن الخبّاز، وذكرها ابن الخباز فى شرحه لألفية ابن معط، ولم يصرّح ابن الخبّاز باسم من سائل ابن معط ثم يقول ابن إياز : «وأخبرنى الصاحب بهاء الدين على بن عيسى الإربلى أن الذى أشار إليه ابن الخباز هو الشيخ رضّى الدين الإربلى النحوى». نقلت هذا كلّه من مقدمة الفصول ٥٥ -٥٦.

(٣) فى شرح التسهيل : «على توسيط خبرهما لأنهما ..».

(٤) فى شرح التسهيل : «منع توسيط خبر ليس ومادام». وهو خطأ.

ضعفا بأن منع تصرّفها لازمٌ، ومنعتصرف دام عارض، لأن «ليس» تشبه ما النافية معنًى ، وتشبه ليت لفظًا، لأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقودٌ في الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعفها على دام، وتوسيط غير/ليس لم يمتنع، فإلاّ يمتنع توسيط خبر دام أولى. وأما السماع فقد ٣٤٧ تقدم، فالصحيح إذًا ما عليه الناس[١]. وقد نكّت أيضًا عليه في موضع آخر، وسيأتى ذلك في موضعه إن شاء الله.

ووجه هذا التوسيط، وكذلك التقديم الآتى : أن هذه الأفعال متصرفة في نفسها، والقاعدة كل عامل تَصرُّف في نفسه يتصرّف في معموله. وهذا ظاهر فيما عدا ليس ومادام. وأما مادام فإن عدم التصرّف طارىءٌ عليها، ولذلك لم يؤثر فيها عدمُ التصرّف سَلْبَ الدلالة على الزمان، وإذا كان عارضًا لم يُعتدّ به. وأما ليس فهى وإن كانت غير متصرّفة في اللفظ في تصرّفت من جهة المعنى؛ إذ يصح تقييدُ خبرها بالزمان الماضى وغيره فتقول : ليس زيد قائمًا أمس، وليس قاعدًا غدًا، ونحو ذلك. وهى لو تَصرّفت حقيقة لم يكن معناها إلا الدلالة على الأزمنة؛ فقد ناب تقييد خبرها عن ذلك، فصحّ لها معنى التصرّف، تصرّفت في معمولها. بهذا النحو استدلّ الفارسي على تصرّفها، وسيأتى من ذلك شىء بُعيد هذا إن شاء الله.

هذا ما قال في توسيط الخبر، وأمّا تقديمه عليها فقسّمَ الناظم الأفعال بحسب ذلك ثلاثة أقسام

أحدها : مايمتنع فيه التقديم باتفاقٍ، وهو : دام وحدها، وعليه نبّه

---

(١) انظر شرح التسهيل، ورقة ٧٠.

بقوله : «وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ».

كُلٌّ : مبتدأ، وهو مقطوع عن الإضافة للعلم بالمضافِ إليه، وهم النحويُّون.
وسَبْقَهُ : مفعول حَظَر - بالظاء المعجمة - وهو الخبر. وضمير «سَبْقَة» عائد على الخبر وهو فاعل «سبقه»، ودام مفعوله. والتقدير: وكلٌّ النحويِّين حَظَر أن يَسْبِقَ الخَبرُ دامَ.

وحَظَر، مـعناه : مَنع. ومنه قـول الله تعـالى : {وَمَـا كَـانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا[1]}.

ويعنى أن جميع النحويين منعوا من تقديم خبر دام عليها، فلا يجوز أن تقول : لا أُكلِّمك قائمًا مادام زيدٌ. وهذا الإجماعُ ذكره ابنُ الإنباري[2]؛ وسببُ ذلك أنها لازمةٌ لما كما تقدم، «وما» هى المصدريَّة، وهي موصولةٌ صلتها مايليها من فعلٍ وما تعلّق به، فالخبر هنا من صلتها. والقاعدة المطردة أنَّ بعض الصلة لا يتقدم على الموصول، فلم يصحّ تقدّمُ الخبر هنا على ما.

فإن قيل : فهل يتقدمّ على «دام» دون «ما»، ولايُلْغَى في ذلك المحذور؟

فالجواب : أن ذلك يمتنع أيضًا لأنَّ مامع الفعل كالشىء الواحد، باتصال الفعل بما صار من هذا الباب، وعَدمَ التصرّف الذى كان له في الأصل. فالصواب عدم الجواز، وهو رأى شيخنا، رحمةُ الله عليه. والمسألة عند النحويين مفروضة في تقدّم الخبر على ما، لا على الفعل دون ما.

فإن قلت : فعبارة الناظم إذًا مشكلةٌ لأنه قال : «وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ». ولم يقل : سبقه دَامَ وما، فهو يقتضى أن الإجماع المنقول إما هو في سَبْقِ

---

(١) الآية ٣٠ من سورة الإسراء.

(٢) الإنصاف، المسألة ١٥٥/١٧، ١٦٠.

الخبر لدام وحدها، ولا مع ما.

وهذا غير مستقيم، بل الإجماع في سبقه لما، وعلّلوا المنع بما تقدّم من منع تقدّم ما في حَيِّزِ الصلَة على الموصول. وهذا الإشكالُ موجودٌ في التسهيل لأنه قال فيه : «ولا يتقدمّ خبر دام اتفاقًا[1]»، فالاعتراض وارد على الكتابين.

٣٤٨ فالجواب : أن العبارة وقعت على غيرتحرير، بل / على تسامح وتساهل، وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حَقّق العبارة لكان أحسن . ومثل هذا التساهُلِ ماتقدم من قوله : «إنْ كَانَ غيرُ الماضِ منه استُعْمِلا».

والقسم الثاني : مايمتنع فيه التقديمُ باختلاف، وذلك ليس على الخصوص، وسنذكرها في البيت الذى يلى هذا. وما دخلت عليه ما النافية من هذه الأفعال على العموم، وهو الذى قال فيه : «كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ ماالنَّافيهْ».

ما النافية : مفعول بِسَبْق، وسَبْقُ : مصدرٌ مضاف إلى الفاعل. ويعنى أن سَبْقَ الخبر وتقديمه على ما النافيةمحظورٌ أيضا لا يجوز، وحكمُه في ذلك حكمُ سَبْقِهِ لمادام، وهو معنى : كذاك، فالإشارةُ بذلك إلى سَبْق في قوله : «وكلٌّ سَبْقَهُ دام حَظَرْ».

والذى تتقدم عليه ما من هذه الأفعالِ جميعهُا إلا مادام. فمازال، ومانفكٌ، ومافَتِىءَ، ومابَرِحَ : لا يجوزُ تقديم أخبارها عليها، فلا تقول : قائمًا مازال زيدٌ، ولاسائرًا مازالُ بكر، ولا مطلقا ماينفكّ أخوك، ولا ما

(١) التسهيل ٥٤.

أشبه ذلك. وكذلك إذا دخلت «ما على» سائر هذه الأفعال، الحكم فيها واحدٌ، فلا يجوز أن تقول : قائمًا ماكان زيدٌ، ولا سائرٌ ماأصبح عَمْرو، ولا عالمًا ماصار أخوك. ولا ماكان نحو ذلك.

وإنّما امتنع التقديم مع ما؛ لأن لها صدرَ الكلام، كأدواتِ الاستفهام والشرط، ولذلك كانت من أدواتِ التعليق حسبما يأتي، إن شاء الله.

ودلّ هذا الكلام على أن غير «ما» من أدوات النفي ليس لها ذلك الحكم، بل يجوز تقديم الأخبار عليها، كلا، ولَنْ، ولمْ، فتقول : قائمًا لا يكون زيدٌ، وفاضلاً لم يزل أخوك، وعالمًا لن يصير زيد. وكذلك سائرها، لأنك تقول : زيدًا لن أضربَ، وعمرًا لم أكرمْ، وأما زيدًا فلن أضرب. نَصّ على ذلك السيرافي[(1)] وغيرُه. وهو صحيح؛ فإن هذه الحروف ـ ماعدا ما ـ لم تستحقّ أن يكون لها صدرُ الكلام.

والسبب في ذلك مبنّى على قاعدةٍ، وهى أنّ العامل إذا تغيَّر معناه تغيَّر حكمه، وإذا لم يتغيّر معناه لم يتغير حكمه. وبيان ذلك أن لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه، لأن لم يَفْعَلْ جواب : فَعَلَ، ولن يفعلَ جواب سيفعلُ، كما ذكره سيبويه[(2)] وغيره، وكان الأصل أن يكون النفي داخلاً على الإيجاب، فكنت تقول : لَمْ فْعَلَ، ولن سيفعلُ، كما كان ذلك في «ما» حين قلت في جواب فَعَلَ : مافَعل، وفي جواب يفعل : مايفعلُ، فأدخلت حَرْفَ النفي على الكلام الموجَب نَفْسِهِ لتردَّهُ على المتكلِّم به. وإذا قلت ذلك تَغَيَّر معنى الفعل من الإيجاب إلى النفي، فجاء ذلك فيما تَغَيَّرَ حُكمهُ حين تغيّر معناه، فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي، فلما

(١) شرح السيرافى على الكتاب ١/٢٤٦.

(٢) الكتاب ١/١٣٥ - ١٣٦.

وَرَدَ امتنع التقديم. ولو فَعَلت العرب ذلك في سيفعل وفَعَل فأدخلت عليهما لم ولن، لتغيرٌ[1] الحكمُ فامتنع التقديمُ، لك لم تفعل ذلك، بل أتت بـ «لن أفعلَ» كلّه جوابا عن : سيفعل، وبـ «لم يفعل» كلّه جوابًا عن : فعل، وسيفعل كالكلمة، فكذلك : لن أفعل، وفَعَلَ كلمة واحدة، فلم يفعل بمنزلته، وما وضع كالكلمة الواحدة فهو على أصْلِ معناه الذى وُضِعِ للدلالة / ٣٤٩ عليه، فلم يتغير معناه الأصلى إذًا، فيجب أن لا يتغيّر حكمه. بخلاف ما، فإنها لم توضع أولاً مع الفعل، بل وُضِعِ الفعلُ موجبا، ثم غيّر بدخول ما عليه، فوجب تغيُّرُ حكمه.

فهذا فرق ما بين ما وبين غيرها في جواز التقديم عليها ومنعه. وهذا معنى قوله في الكتاب في أبواب الاشتغال : «وإذا قلت : زيدًا لم أضرب، وزيداً لن أضرب ـ لم يكن فيه إلا النصبُ، لأنك لم توقع بعد لم ولن شيئا يجوز [لك[2]] أن تقدمه قَبْلَهما فيكون على غير حاله بعدهما». قال : ولن أضرب : نفي لقوله : سأضرب، كما أن لم أضرب نفي : ضربت[3]». وهو تفسير ابن عصفور وابن الضائع لكلام الإمام، وهو أولى ما يتعتبر به. وقد فَسَّرَ السيرافى[4] والفارسىّ وابن خروف والشلوبين على غير ذلك، فعليك به في الشروح. ولكن القاعدة في نفسها صحيحة، وهى مُبَيَّنةٌ في الأصول.

---

(١) فى الأصل، أ : «لتعين». والصواب عن س، ف.

(٢) عن هامش الأصل، والكتاب

(٣) الكتاب ١/١٣٥ – ١٣٦.

(٤) شرح السيرافى على الكتاب ١٤٦/١.

وقد دلّ كلامُ الناظمِ أيضا على جواز التقديم على لا، فتقول : قائمًا لا يزال زيد، وشاخصًا لا يكون أخوك، ونحو ذلك. وكذلك التقديم على إنْ نحو : قائمًا إنْ يزال زيد وشاخصًا إن كان زيد.

وهذا فيه نظرٌ من جهة النقل والقاعدة؛ أما النقْل فإن النحويين قالوا في إنْ : حكمُها حكمُ ما، وهى من أدوات الصدور [(١ - لأنها بمنزلة ما، فكما لا يتقدم الخبر على ماكذلك لا يتقدم على إنْ - ١)]. ونصّوا في لا على مذهبين :

أحدهما : التفرقة بين أنْ تقع جوابا للقسم أولا، فإن وقعت جوابا للقسم لم يجز التقديم، فلا تقول : والله قائما لا يزال زيدٌ. وإن لم تقع جوابًا له جاز فتقول : قائمًا لايزال زيد. وهو قولُ ابن أبي الربيع.

والثاني : أن الفارسيّ نصّ في التذكرة على امتناع : زيدًا لا أضرب. ذكره في الجزء التاسع عشر. وهو لازم في هذه الأفعال بلا بُدٍّ، فيمتنع فيها عنده.

فالناظم لم يذهب إلى واحدٍ من المذهبين. وأما القاعدة فإنها تقتضى المنع مع «لا» و «إنْ» كما تقتضيه مع «ما»؛ لأن كل واحد منهما داخل على مُوجَبه؛ إذ هما جواب لقولك : يقوم زيد، وقام زيد، ولا يقوم زيد، وإن قام زيد. وإذا كان كذلك فقد غيّرا معنى الفعل الذى دخلا عليه، فوجب أن يُغَيِّرا حكمه.

وجواب هذا أن السيرافي وابن الأنباري[٢] قد نصّا على جواز التقديم على لا مطلقا، فلعله اتبعهما في ذلك. ووجه[٣] ذلك أنّ لا حرف متصرف يعمل ماقبله فيما بعده، كقولك : جئت بلا شيء، وأعجبنى أن لا تقوم، ونحو ذلك.

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

(٢) الإنصاف، المسألة ١٧٣/٢٠.

(٣) هذا كلام أبى البركات الأنبارى.

فصار لها بهذا حكم آخر سوى ما كان الأصلُ فيه. وأما إنْ فالظاهر أنه لم يتكلم على حكمها لقلّتها في النفي بالإضافة إلى غيرها.

ودلّ كلامه أيضًا على أن هذا التقديم الممنوع إنما التقديم على ما. وهو نصّه بقوله : «كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ ما النَّافيهْ». فقد يشعر هذا بأن تقدم الخبر متأخرا عن ما خارجٌ عن المنع. وقد نصّ ابن الناظم في شرحه على الجواز، وأنك تقول : ماقائما كان زيدٌ[1]. واستدلّ على صحة ذلك بما في الحديث، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : «فَوَاللهِ ما / الفَقْرَ أَخْشَى ٣٥٠
عَلَيْكُمْ[2]». والمفعول وخبر كان متضاربان.

وما قال قد صحّ في غير المقيّد بالنفي.، وأما ما كان النفي من شرط دخوله في هذا الباب، فالجواز فيه غير مسلّم؛ قال شيخنا ـ رحمة الله عليه ـ : ويمتنع عند الكل توسيطه بين الفعل وحرف النفي، لأنهما لما تلازما صارا كالشيء الواحد. انتهى. وهذا ليس بخاصٍّ بما وحدها، بل هو عام في سائر حروف النفي، فلا يصح أن يقال : لا قائما يزال زيد. وماخارجًا انفك عمرو.

فإن قال : إن الفصل بين حرف النفي والفعل هنا قد جاء نحو قول الشاعر[3]:

ولا أَرَاها تَزَالُ ظالِمَةً

(١) شرح الألفية لابن الاظم ١٣٤.

(٢) البخارى ، كتاب المغازى ١٠٨/٥، ومسلم ، كتاب الزهد ٢٢٧٤.

(٣) تقدم البيت فى ص١٤١ .

وقوله[1]:

ما خِلْتَنِي زلتُ بعدكُمُ ضَمِنَا

وإذا جاز ذلك جاز هذا

قيل : قد اعتدَّ به في التسهيلِ حَتَّى أطلق العبارة في (أنَّ[2]) الاتصال بين النفي والفعل غيرُ لازمٍ[3]، فيدخل تحت إطلاقه مثلُ هذا.

فهذا ممكن أن يقال، لولا أن ظاهر نَقْلِ شيخنا الاستاذ ـ رحمه الله ـ أنهم اتفقوا على المنع. والأولى في جواب هذا أن يقال : إن الناظم لم يتعرّضْ للتنبيه على المسألة، وإنما قصد التنبيه على فرق ما بين ما وبين غيرها من أدوات النفي، وتبقي هذه المسألةُ مسكوتا في نظمه، كما سكت عنها في التسهيل وشرحه. والله أعلم.

وقوله : «فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّة لاتالِيَهْ». معنى متْلُوَّة : متبوعة. لا تالية : لا تابعة. يعنى أنَّ الخبر إنما يقع بعدها يتبعها، لا قبلها بحيث تتبعه. وليس في هذا دلالة على ما قال ابن الناظم من جواز ما قائمًا زال زيدٌ. وما أشبهه، ولا على غير ذلك من الافعال، بل قصدهُ نففيُ التقديم على ما. وفي العبارة تأكيدٌ لهذا المَعْنى.

---

(١) البيت فى شرح التسهيل، ورقة ٦٧، والعينى ٣٨٦/٢، والتصريح ٢٤٩/١، واللسان : ضمن، وحما. وعجزه :

أشكو إليكم حُمُوَّة الألم

ورجل ضَمِن : به زمانةٌ أو بلاء أوكسر. وحُمُوَّة الألم: سواء

(٢) عن الأصل.

(٣) قال فى التسهيل ٥٢ عما شرطه تقدم نفى أو شبهه : «ومنفية بثابت النفى مذكورٍ غالبًا متصلٍ لفظا أو تقديرًا».

فإن قيل : إن هذا الكلام مُعتَرَض عليه من وجهين، زيادة على ماتقدم :

أحدهما قيل : إن ظاهر سياقه يدلُّ على أنَّ هذه المسألة متفق عليها من النحويين، لأنه قدَّم في دام أن منع التقديم متفق عليه أن هذا أيضا متفق عليه. وهذا أيضا متفق عليه. وهذا غير صحيح، لشهرة الخلاف فيها :

أما مازال وأخواتها فحكى ابن الأنبارى أن الكوفيين غير الفراء، وابن كيسان من البصريين يجيزون تقدم أخبارها على ما[(١)]. وذكر النحاس أن التقديم جيد بالغ عند البصريين. وحكى ابن خروفٍ الجوائز أيضا عن البصريين والكسائي، والمنع عن الفراءِ. والمنع هو الذى اشتهر عند البصريين وهو الذى اعتمد ابن الأنبارى، وهو المعروف من مذاهبهم. وقد ذكر ابن مالك الخلاف في التسهيل[(٢)]. وأما غير هذه الأربعة فالخلافُ فيها يتخرَّج على مانقله في شرح التسهيل عن الكوفيين، لأنهم يجيزون التقديم على «ما» في سائر الأفعال، إلا الفراء فإنه على أصله في المنع. وأصلُهم في ذلك أن «ما» لم تستحقَّ التصدير، كما لم تستحقَّه لم ولن ولا؛ ولذلك أجازوا : طعامك مازيدٌ آكلا[(٣)]. وباب «مامع» باب كان واحد في الحكم. وأيضًا قد أجاز الفارسيّ في التذكرة : زيدًا / ما ٣٥١
أضربْ. فنحا في ذلك نحو الكوفيين، ولا فرق بين الفعل التام والناقص في ذلك. وإذا كان الخلاف موجودا وعدمُ الإجماع مشهورًا، فكيف يقول :

---

(١) الإنصاف، المسألة ١٧/١٥٥.

(٢) التسهيل ٥٤.

(٣) الإنصاف، المسألة ٢٠/١٧٢ - ١٧٣.

«كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ ما النَّافيه»؟

والثاني : أن قوله : «فَجِيءْ بِها مَتْلُوَّةً لاتَالِيَهْ» تكرار لما تقدم، وفَضْلٌ غير محتاج إليه؛ لأن قوله : «كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النافِيَهْ»، معناه : لا يجوزُ أن تكون ما تاليةً، بل متلّوةً، أى يمتنع تقديمُ الخبر على ما. ومن عادة الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ أن لا يأتى في هذا النظم بحشو ولا تكرار، كيف وهو من شُحّه بالألفاظ فيه يلتزمُ في أكثره الشذوذات، حتى إنه ليكاد أن يكون حرف العطف عنده مجتنباً، فكيف يأتى بما لايَزِيدُ فائدةً فيه؟

فالجواب عن السؤالين معًا : أنه حكى أوّلاً في دام الإجماع على منع تقديم خبرها عليها، ثم أراد أن يحيل على حكم المنع ولا يكرّره فقال : كذاك كذا وكذا، وإيثاراً للاختصار، لكن لماعارضه فيه الإشكال الأول وهو إيهام الإجماع على المنع، وهو غير صحيح، عَيَّن ما أحال عليه بقوله : فَجِيءْ بها مَتْلُوَّةً لاتَاليهْ» تنبيها على أن الإحالة على ماتقدّم، ليست على منع التقديم خاصّةً، فَجِيءْ بها مَتْلُوَّةً لاتَاليهْ، كما فعلت ذلك في دام. فخرج بهذه الجملة التى بينت المراد تَوَهُّم الاشتراك في حكم الاجماع. وهذا كما تقول أعطى الأمير زيداً جُبَّةً وعمامة [(١ - وكذلك عمرو أعطاه عمامة، فلو سكت عن قولك «أعطاه عمامة لأوهمت أن الذى أعطى عمراً جُبَّة وعمامة - ١)] لقولك : وكذلك عمرو. فلما جئت بالبيان ظهر أنّ الإشارة بـ «كذاك» إلى بعض ماتقدّم لا إلى جميعه. وهذا بيّن فخرجت المسألة عن الحكم عليها بالإجماع، وبقي حكمُه بما يرتضيه مذهبًا لنفسه. فعمَّ بالمنع جميع ماتتقدَّمُه ما النافية، مُنكِّتًا على خلاف من خالف في شيء من تلك الجملة بقوله : «لاتاليه». فإنه كان يُجزئُه أن يقول : «فَجِيءْ بها

---

(١) عن هامش الأصل، س، ف.

متلوّةً» من غير زيادةٍ، لكنه أتى بالزيادة تنبيها، كأنه قال : لا تاليةً كما يزعمه من خالف.

فإن قيل : هذا كله تشغيب وتطويل، مع أنه قادر على إزالته بحكاية الخلاف!

فالجواب : أن حكاية الخلاف ثانيةٌ عن ثبُوت الخلاف في كل ما تَقَدَّمه «ما» من هذه الأفعال. والخلاف في الجميع غير ثابت. أما في مازال وأخواتها فثابت[1]، وأما في نحو : ما كان أخوك منطلقا، وما أشبه ـ فلم يَثْبُتْ فيه نصٌّ خلاف، وإنما هو مخرّج على قول الكوفيين والفارسيِّ من مسألةٍ أخرى، وإذا لم يكن منصوصًا عليه لم يَسَعْه أن يحكي الخلافَ في الجميع، لإمكان أن لايُسلَّم ذلك التخريجُ لوجود فَرْقٍ مُؤَثِّر لم نَطَّلِعْ عليه، ولا أن يحكي الخلافَ في «مازال» وأخواتها خاصة والوفاقَ فيما عداها، لأنه يمكن أن يكون التخريج صحيحا فيجرى الخلاف، وأيضًا يكون أطول مما أتى به من العبارة، فرأى السكوت عن الخلاف وعدم الإشارة ، مع إخراج المسألة عن الوفاق المتقدم في مادام أولى، وأبرأُ في التقصّي عن عهدة النقل. وهذا حسن من القصد إن كان أراده، والله أعلم.

ولم يبق في المسألة إلا الاحتجاج لما نقله من المنع والتزامه. فأما الاحتجاج على الكوفيين في تجويزهم : طعامَكَ مازيدٌ آكلا، وعلى الفارسيِّ في تجويزه : زيداً ما ضربتُ / ـ فظاهر من القاعدة المتقدمة، ٣٥٢
وأيضا فقد ثبت أنَّ ما لها صدرُ الكلام في كلام العرب، فلا محيد عن

(١) انظر الإنصاف، المسألة ١٧/١٥٥ – ١٥٦.

ذلك، وقياسهمُ على لم ولن غيرُ صحيح لما تقدم من الفرق. وأما الاحتجاج عليهم في «مازال» وأخواتها فهذا الذى تقدّم. ويخصّ ابنَ كيسان شىءٌ آخر، وذلك أنه سلّم أن «ما» لها صدر الكلام، إلا أنها دخلت على أفعالٍ معناها النفي، وهى: زال وأخواتها، والنفي إذا انتفى صار إيجابًا، وإذا كان كذلك صار «مازال» بمنزلة كان في أنه إيجاب، فكما أن كان يجوزُ تقديمُ خبرها عليها، فكذلك ما في معناها؛ من حيث لم يبق للنفي حكمٌ في مازال وأخواتها، وإنما يعتبر النفي إذا كان معناه ثابتها، وليس هنا بثابت؛ يدلّ على ذلك أنّ العربَ لاتُدْخلُ معها «إلا» التى هى إيجاب بعد النفي، فنظيرها : كان زيد إلا قائما، وهذا غير جائز إذ لا نفي فيه، وكذلك مسألتنا؛ فإذا كانا في معنى واحدٍ فليكن حكمهما في جواز التقديم واحداً.

والجواب عن ذلك أنا قد أجمعنا على أن ما للنفي في هذا الموضع، ولذلك صار الكلام إجابًا، وإلاّ فلولم تكن للنفي – وقد فرضنا أن زال وأخواتها نفي – لَمَا صار الكلام بها إيجابًا، وإذا كان معنى النفى ثابتًا فيها، وهى دالّةٌ عليه، فقد استوت مع «ما» الداخلة على «كان» وما أشبهها. وإذا استوت في الموضعيين وهى في أحدهما مستحقة للصدر فيجب أن تكون كذلك في المسألة المتنازَعِ فيها. وإذا سلّمنا أنّ معنى النفي غير معتبر فيها فذلك لايمنع استحقاقها للصدر، اعتبارًا بالأصل، كما لم يمنع استحقاقُ الاستفهامِ للصدر زوال معناه إذا قلت : علمت أيُّهم قائم، وعلمت أزيد[1] في الدار أم عمرو. ولذلك لما قيل في قول سيبويه : «هذا بابُ علمِ ما الكَلِمُ من العربيّة[2]»، إنه وضعها غير مشير بها، واعترض عليه بأن لو كان كذلك لأعرب اسم الإشارة، لزوال

(١) في الأصل، أ : «علمت أن زيد». والصواب عن س، ف.

(٢) الكتاب ١/١٢.

موجب البناء ـ أجاب بعض المحققين عن ذلك بأنه لا يلزم الإعراب اعتبارًا بالأصل، كما لم تعمل «علمت» في الاستفهام اعتبارًا بالأصل.

* * *

ثم قال :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي
وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي
فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

هذه المسألة من مسائل القسم الثاني، وهو الممنوع التقديم باختلافٍ. ويعني أن المختار وفي خبر ليس منعُ تقديمه على ليس، فلايجوز أن يقال : قائمًا ليس زيدٌ، ولا أخاك ليس بكرٌ.

ومعنى «اصطُفِي» : اختير. وهو مأخوذ من صَفْوِ الشيء وصَفْوَتِه.

ويبقى النظر في المُصْطَفِي، من هو؟ وهو يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يريد مَنِ اختار المنع من النحويين، وهم الكوفيين. وحكاه ابنُ الأنباري وابنُ جني عن المبرد[1] /. ووافق المبردَ أيضا على ٣٥٣
المنع ابنُ السراج والفارسيُّ في الحلبيات، خلافُ ما اختاره في الإيضاح من الجواز[2].

ويُحْتَمَلُ أن يريد نفسه، أي : إني اخترتُ هنا مذهب المانعين، لِمَا قام على صحته من الدليل، وإن كنت في ذلك مخالفًا لجمهور البصريين.

---

(١) الإنصاف، المسألة ١٨/١٦٠.

(٢) الإيضاح ١٠١.

وذلك أن ابن مالك بَنَى في هذا العلم على الاجتهاد، ولم يُخْلِدْ فيه إلى حَضيضِ التقليد، فتراه موافقًا للكوفيين حربًا على البصريين تارةً، وتارةً موافقًا للبصريين مخالفاً لمن عداهم، فِعْلُ المجتهدين المبِّرزين. وهو الواجب على من بَلَغَ رتبةَ الاجتهاد، لامتناع التقليد عليه عند جمهور الأصوليين. وابنُ مالك مشهودٌ له بالإمامة والتبريز في هذا العلم، فَبِحَقٍّ ماتبَعَ اجتهاده، ولمَ يُتّبع قول غيره بغير دليل، إلا أنه في العربية ينحو نحو الظاهرية[1]، ولايحكِّم القياس تَحكيم غيره، فهذه طريقته.

والأظهر أن فاعل «اصطُفِي» هو الناظم، فإنه قد أشار لذلك في التسهيل حيث قال : «ولايتقدّم خبر دام اتفاقا، ولا خبر ليس على الأصح[2]». فنبّه على أن المنع هو الأصحّ عنده.

وإلى المنع أيضا ذهب ابن الأنباريّ في الإنصاف[3]؛ ودليله : أنَّ «ليس» فعلٌ غير متصرّف فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف، كما أُجريت كان مجراه، لأن كان فعل متصرف فتصرف في معموله، وليس غير متصرّف فلا يتصرف في معموله، كعسى ونِعْم وبِئْس، وفعل التعجب - وأيضًا فإن ليس أشبهُ شيءٍ بـ «ما» في المعنى والعمل، ولذلك زعم البغداديّون أنها حرف، ووافق على ذلك طائفة من أهل النظر من البصريين[4]؛ وإذا كان كذلك، وكانت ما لايصح تقدُّم خبرها عليها، فمن الواجب أن تكون ليس أختُها كذلك. وأيضا لما أشبهت ليس

---

(١) في صلب الأصل، أ : «الظاهر».

(٢) التسهيل ٥٤.

(٣) انظر الإنصاف ١٦١.

(٤) نسب هذا القول إلى ابن السراج، والفارسي، وابن شقير، وغيرهما. انظر المغنى ٢٩٣، والرد على النحاة : ٩٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١.

ماله صدر الكلام ـ وذلك ما ـ كان من الواجب أن يحكم عليه[1] بالصدرية.

فإن قيل : الدليلُ على جواز التقديم أوجه :

أحدهما : أن الدليل قد قام على أن ليس فعلٌ، وإذا ثبت أنها فعل ـ والأصل في العمل للأفعال ـ فالعمل لها بحقّ الأصل، وإذا كان كذلك فينبغي أن تتصرّف في معمولاتها كسائر الأفعال، وإن فاتها تصرّف الأفعال فقد وُجِد فيها وجهان من التصرف، أحدهما : التصرف المعنوى، وهو صحة تقييد خبرها بالماضى وغيره. وقد تقدّم ذكره. والثاني : أنها تعمل في المعرفة والنكرة، [والظاهر[2]] والمضمر، وهذا تصرف صحيح.

ووجه آخر من التصرّف، وهو خاصّ بمسألتنا : تقدمُ خبرها على اسمها، فوجب بهذا حين شاركت الأفعال المتصرّفة أن تتصرّف في معمولاتها، وقد خرجت نِعْم وبِئْس وعسى وفعل التعجب عن هذا الحكم، لأجل ما فُقد فيها من هذا التصرّفِ الذى وُجِد في ليس.(فلا يعملان في نكرة ولا علَم ولا في ضمير، وأما عسى[3]) فإنها إنما تعملُ النصب في موضع الفعل، فلا يكون خبرها اسمًا مصرحًا به إلا شاذًا. وأما فعل التعجب فيلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضميرًا مع ما، وفي «أفْعِلْ» كذلك عند قومٍ، أو مجرورًا بالباء عند آخرين، وحبَّذَا مثلُ نِعْم وبِئْس، بل أقلُّ تصرفًا؛ إذ يقتصر بفاعلها على ذا فلا يكون غيره.

فالحاصل من هذا أن ليس ظهر تصرُّفها في نفسها، فلْيَجُز تصرّفها في معمولها.

---

(١) فى الأصل : «لها».

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من أ.

والوجه الثاني : أن ليس قد صحّ تصرُّفها في معمولها بتقدمه إذا كان المنصوب[1] على اسمها المرفوع، وإذا كان ذلك جائزًا باتفاق فليجز التقديم على ليس قياسًا[2]، وإلاّ فلا يخلوُ أنْ يكون تقدُّم منصوبها على مرفوعها ـ مع أن أصله[3] التأخير ـ تصرّفًا أولا، ولا يمكن أن يقال إنه ليس بتصرّفٍ، بل هو تصرّف في / معمولها، وأنتم قلتم : إن مالا ٣٥٤
يتصرّف في نفسه لا يتصرف في معمولها، فيجب إذًا أن لايجوزَ عندكم تقدُّم المنصوب على المرفوع، لأنه تصرّف في المعمول، لكنكم قد أَجَزْتم ذلك، فَلْتُجيزوا هذا التصرف الآخر، وهو التقدمُ على ليس.

والوجه الثالث : أن ليس قد تقدّم معمول خبرها في قول الله تعالى : {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عنهم[4]». فيومَ يأتيهم : ظرفٌ متعلق بمصروف. وتقديمُ المعمول لايصحُّ إلاّ حيث يصحُّ تقديمُ العامل. هذه قاعدةٌ مسلّمة عند القدماء كالفارسيّ وابن جنى وغيرهما وإذا كان كذلك ثبت بالآية جوازُ تقدمُّ الخبر، وهو المطلوب.

والوجه الرابع : أن سيبويه قد ظهر منه أنه قائل بجواز التقديم؛لأنه أجاز أن تقول : أزيدًا لَسْتَ مثله[5]؟ بنصب زيد، بإضمار ليس، من باب الاشتغال. والقاعدة أن المفسّر من شَرْطِهِ صحةُ عَمَله في الأول لولا شغله بالضمير أو السبب، فلولا أن ليس عنده مما يصحّ تقدم خبرها عليها لم

---

(١) أ : «بتقدمها إذا المنصوب».

(٢) أ : «فيها».

(٣) أ : «أصلها».

(٤) الآية ٨ من سورة هود.

(٥) الكتاب ١٠٢/١.

تَجُزْ هذه المسألة، كما لايجوز النصب في نحو : أزيدٌ أنت الضاربه[1]؟ وأزيدٌ ما أنت ضاربه؟ وأذكَرٌ أن تَلِده ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى[2]؟ وما أشبه ذلك. فإجازته المسألة دليل على ما قلناه.

فالجواب عن الأول : أنَّ كون «ليس» فعلاً يَدُلُّ على جوازِ إعمالها عَمَل الأفعال، ولا يدلّ على تصّرف في معموله بالتقديم، بل الذى يدل على ذلك تَصَرُّفه في نفسه. وقد عُلِم أنَّ ليس غير متصّرف في نفسه فلا يتصرف في معموله. فنحن أعملنا فيه الدليلين، فأثبتنا له أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناه وصف العمل ـ وهو التقديم ـ لفقد وصف الفعلية ـ

وهو التصّرف ـ فاعتبرنا الأصل بالأصل، والوصف بالوصف. والدليل على ماقلناه وجودُ ذلك استقراءً؛ فإن الأفعال المتصّرفة ثبت لها أصل العمل لمّا ثبت لها أصل الفعلية ، وثبت لها وصفُ العمل ـ وهو التصرف ـ بالتقديم لما ثبت لها وصف الفعلية، وهو التصّرف للأزمنة، فقلت: عمراً ضربَ زيدٌ، وقائمًا كان عمرو .

والأفعال غير المتصرفة نحو : نِعْمَ وبِئْسَ، وفعل التعجب، وعسى، ثَبَتَ لها أصل العمل لما ثبت لها أصل الفعلية، فعملت الرفع والنصب، وسُلِبت وصفَ العمل، فلم يجز تقدمُ معمولاتها (عليها[3]) لمّا سُلِبت وصفُ الفعلية ـ وهو التصرف للأزمنة ـ لَمَّا كانت من القبيل الثاني ـ وجب لها حكمُه. وماذُكر من أوصاف التصّرف لايخرجها عن عدم التصّرف الذى هو المعتبر، وهو اختلاف

---

(١) الكتاب ١/١٠٣.

(٢) الكتاب ١/١٣١. وفى الكتاب : «أن تلد»، دون هاء، ولابدّ منه حتى يتحقق حدّ الاشتغال فى المسألة.

(٣) عن الأصل.

الأبنية لاختلاف الأزمنة. وإذا سلمنا أن ذلك القدرَ مُعتبرٌ ففي[1] مقدار مًا من التصرف، لا في مطلق التصرف وذلك المقدار هو جواز توسط الخبر / بينها وبين الاسم، فلا تَوازِنُ المتصرفَ بإطلاق، ولاغير المتصرف بإطلاق. وبهذا يجاب عن الوجه الثاني. ٣٥٥

وأمّا الثالث فإن تلك القاعدةَ منازعٌ فيها لأنها لاتطّرد كل الاطراد؛ ألا ترى أنك تقول أمّا زيدًا فاضرب، وفي القرآن : {فَأَمَّا اليتيمَ فَلاَ تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ[2]}، فقد تقدم هنا مفعولُ الفعلِ ولا يصحُّ وقوعُ الفعل واليًا لأمّا. وكذلك تقول : مااليوم زيدٌ ذاهبًا ـ في اللغة الحجازية ـ ولايجوز تقديمُ الخبر إلى موضع المعمول، وهو متفق عليه[3]. وأجاز الكوفيون : هذا طعامَك رجلٌ ياكلُ، وزيدًا ضربي فاكرمتُ. فقدّموا معمول ياكل ـ وهو نعت لرجل ـ على المنعوت، ومعمول أكرمت ـ وهو معطوف على ضربي، وهو معطوف عليه ـ والمعطوف لايتقدّم على المعطوف عليه، ولا النعت على المنعوت. وقد حمل الزمخشري قول الله تعالى : {وَقُلْ لَهُمْ في أَنْفُسِهِمْ قَولاً بلِيغًا[4]} [فجعل (في أنفسهم) معمول (بليغا)[5]]، فلم يعتبِرْ تلك القاعدة. والمنازَعُ فيه لايُبْنَى عليه.

وإذا سلّمنا صحةَ القاعدة فالمتقدِّم في الآية هو الظرف، وهم مما يتّسعُون في الظروف والمجرورات كثيرا مالا يتسعون في غيرها، فلعل

---

(١) أ : «فى».

(٢) الآيتان ٩ -١٠ من سورة الضحى.

(٣) لم يسلمه هذا من الخلاف،انظر شرح الكافية للرضى ١٨٧/٢.

(٤) الآية ٦٣ من سورة النساء. وانظر الكشاف ٢٧٦/١ - ٢٧٧.

(٥) عن الأصل.

هذا من جملة ما اتُّسِعَ فيه؛ ألا ترى أنهم يقولون : إن بك زيدًا مأخوذٌ، وإن غدًا أخاك راحِلٌ، فتقدُّم الظرف والمجرور ـ وهما معمول الخبر ـ على الاسم، مع أن الخبر لايجوز تقديمه تقديمه البتة.

وإن سلّمنا ذلك فلا يتعيَّن في الآية دليلٌ لاحتمالها أمرين غير ذِكر :

أحدهما : أن يكون (يَوْمَ) مبينًا على الفتح لإضافته إلى الفعل. وهو رأىُ الناظم في قوله تعالى: {هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّدِقِين صِدْقُهُمْ[1]} فيومَ : مبتدأ، خبره : ليس وما بعدها، على حذف الضمير من الخبر، وهو فيه، [وذلك[2]] جائز على قلّة.

والثاني : أن يكون (يَوْمَ) منصوبا لكن بفعل من معنى ما بَعْدُ، كما يُقَدِّرون ذلك في كثير من المواضع[3]، نحو {وَكَانُوا فِيْهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ[4]} و {إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ القَالِينَ[5]}. أو بفعل من معنى ماقبلُ، كأنه على تقدير : يَعْرِفُون يوم يأتيهم، و (لَيْسَ مَصْرُوفًا) جملة حالية مؤكدة، أو مستأنفة. وهذا تقديرُ المؤلِّف[6].

وإذا أمكن في الآية هذا كلّه سقط الاستدلال بها.

وأما الرابع فإنّ المحققين لا يُعَيِّنُون لسيبويه من ذلك مذهبًا، ولا دليل فيه؛ إذ قد يفسّر مالا يعمل، وذلك كثيرٌ، نحو قولك : زيدًا عليك. ومنه : {كِتَابَ اللَّهِ

---

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة. وهى قراءة نافع، انظر السبعة ٢٥٠.

(٢) عن هامش الأصل، س، ف.

(٣) انظر هذين التوجهين فى الإنصاف، المسألة ١٨/١٦٣.

(٤) الآية ٢٠ من سورة يوسف.

(٥) الآية ١٦٨ من سورة الشعراء.

(٦) شرح التسهيل، الورقة ٧١.

عَلَيْكُمْ[١]}، على تسليم أن (عَلَيْكُمْ) اسمُ فِعْلٍ[٢]. وكذلك إنْ زيد قام أكرمتُه، ومنه : {وَكَانُوا فِيهِ من الزاهدين[٣]}. وأشباهه.

وقد أخذ بعضهم جواز التقديم، وأنه مذهب سيبويه من هذه المسألة، وليس دليل، والإمام لم يتعرّض لها في غير هذا الموضع. ومن العجيب أن الفارسيَّ ذكر في التذكرة عن ابن كيسان أنه حكى أنَّ سيبويه يجيز : منطلقا ليس زيد. قال الفارسي : وليست هذه المسألة في الكتاب، فلا أدرى من أين له هذا؟

فالذى ظهر من هذا أن الأصحّ ماذهب إليه الناظم.

ولَمّا تبيّن ما يمتنع تصريحه / وفاقًا، ومايمتنع على خلافٍ فيه ـ ٣٥٦
فُهِم أن (ما[٤]) عدا ماتَقَدَّم جائز فيه التقديم مطلقًا، وهو القسم الثالث من التقسيم الأول، ولا أعلم في ذلك خلافا يعتدُّ (به[٥]) إلا ما حكى ابنُ السّراج عن بعض النحويين أنه يمنع تقديمُ الخبرِ أو توسيطه إن كان جملة، فلا يجوز عند هؤلاء : أبوه قائمٌ كان زيد، ولا كان أبوه قائم زيدٌ. قال ابن السراج : والقياس جوازه وإن لم يُسْمَعْ[٦].

قال المؤلف في الشرح : وهو الصحيح، فإنه إن لم يُسْمَع مع[٧]

---

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) سيبوية ١/٣٨٢.

(٣) الآية ٢٠ من سورة هود.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

(٥) انظر هذين التوجهين فى الإنصاف، المسألة ١٨/١٦٣.

(٦) انظر الأصول ١/١٠١.

(٧) أ : «لم يسمع ماكان».

كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق[1]:

إِلى مَلِكٍ مـــا أُمُّـــه مِنْ مُـــحَـــارِبٍ

أبوه، وَلاَ كَـــانَتْ كُلَيبٌ تُصـــاهِرُهْ

أراد : أَبُوهُ ما أُمُّه من مُحَارِبٍ. فأبوه : مبتدأ، وأمُّه : مبتدأ ثان. ومن مُحارب : خبره والجملة خبرُ الأول. فلو دخلت «كان» لم يمتنع التقديم ولا التوسيط من باب أولى[2].

فإن قيل : إن المؤلف لم يُبَيِّن ما يلزمُ فيه تقديم الخبر أو توسيطه أو تأخيره، وكان من حقّه ذلك، وكذلك لم يُبيِّن مايمتنع تقديمه أو تأخيره أو توسيطه، وذلك من الأمور الضرورية في النحو، ولاسّيما وقد ظهر من كلامه إطلاق الجواز فيما سوى ما ذكر، فكان مُوهِمًا، وقد حَرّر في التسهيل عبارته حيث قال في التوسيط : «مالم يعرض مانع أو موجب[3]». وكذلك قال في التقديم : «وكذا تقديم خبر صار وماقبلها جوازا ومنعًا ووجوبا[3]».

فالجواب من جهتين، إحدهما : أن ماذكره هو الأصل في الباب مع قطع النظر إلى عروض العوارض. وأما إذا نظرنا إلى ما يعرض فحينئذ يَرِدُ السؤال. و[الظاهر أن[4]] الناظم لم يتعرَّض لها.

والثانية : أنَّ وجوب التقديم أو التأخير أو التوسيط، أو امتناع ذلك، يستفيده الناظر[5] في نظمه من باب الابتداء، ومن باب الفاعل، والمفعول الذى

---

(١) ديوانه ٢٥٠. والبيت فى الخصائص ٣٩٤/٢، والمغنى ١١٦، والهمع ٩١/٢. ورواية الديوان : «أبوها».

(٢) انظر شرح التسهيل، ورقة ٧١.

(٣) التسهيل ٥٤.

(٤) عن هامش الأصل، س، ف.

(٥) أ : «الناظم»

لم يُسَمَّ فاعله. فمن حصّل ما ذكــره وأشـــار إليه في تلك المواضـــع، قدَر على استخـــراج مثل ذلك هنا مـــن غير كلفة. ولأجل هذا لمُ يَبيِّن في التسهيل المنع والوجوب، بل أحال على العلم بذلك مما ذكـــره في نظائره وهذا ظاهر.

ثم قال :

وَذُو تَمـــامٍ مـــابِرَفْعٍ يَكْتَـــفِي

وَمَـــاسِـــوَاهُ نـاقِصٌ ... ...

لما كانت هذه الأفعال تستعمل استعمالين، وتُلَقَّب بحسب كلّ استعمالٍ منهما بلقَبٍ، أخذ يذكر السبب الذى تُسَمَّى لأجله ناقصةً أو تامة، وما يستعمل منها الاستعمالية معًا، وما يقتضى به على أحدهما وهو النقص. فذكر أولاً السبب في التسمية، وأن ماشأنُه أن يكتفي بمرفوع فهو المسمى تامًا، ومالم يكتفَ به دون المنصوب فهو المسمَّى ناقصا.

فقوله : «وَذُو تَمَامٍ مَابَرِفْعٍ يَكْتَفِي»، ما : موصولة، وهى مبتدأ خبره : ذو تمام، أى : إنه يُسمَّى ذا التمام، وهو التامُّ، وما سواه ناقص.

وقوله : مابرفع، هو على حَذْفِ المضاف، أى : بذى رفع، وهو المرفوع. ويحتمل أن يريد الرفع على حقيقته، ويكون راجعا إلى العمل، كأنه يقول : مااكتفي بعمل الرفع فهو التام، وماسواه مما يعملِ النصب مع الرفع، ولا يكتفي بعمل الرفع، فهو الناقص.

وقصد الناظـــم بيان مذهبه في تسمية هذه الأفعال نواقِصَ. والمشهور ـ في ذلك ـ أنه إنمـــا سُمِّيت نواقصَ لنقصان دلالتها، وذلك أن الفعـــل أصلهُ أن يدلّ على أصلِه، وهو المصدر، وذلك معنى دلالته على الحدث، وأن يدلّ

على / الزمان الذى وضع له الفعل، كضرب مثلا : دالٌّ على الحدث الذى ٣٥٧
هو الضربُ، وعلى زمانه وهو الماضى. (ثم[1]) إن هذه الأفعال تجرّدت عن الدلالة على الحدث وصارت تدلّ على الزمان منفردًا، فصارت ناقصة الدلالة، فَسُمِّيتَ نواقص والناظم لم يرتضِ هذا الرأى من تجرّدها عن الدلالة على الحدث، بل ذهب فيها مذهب ابن خروف أنّها دالة على الحدث كما هي دالة على الزمان، إلاّ ليس فلا تدل على حدث كما لاتدل على الزمان. وإنما سُمِّيت نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع.

قال في شرح التسهيل : وإنما لم تكتف بمرفوع لأن حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التى بين معموليها، [(٢- فمعنى قولك : كان زيد عالمًا، وجد اتصاف زيد بالعلم -٢)]، والاقتصار على المرفوع غير وافٍ بذلك، فلذلك لم يستغن[3] عن الخبر، وكان الفعل جديرًا أن ينشب إلى النقصان»، قال : «وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله : «تقول : كان عبدالله أخاك، فإنما[4] أردت أن تخبِر[5] عن الأخوة[5]». فبيّن أن «كان» مسندةٌ إلى النسبة». (ثم) قال : فمن ثمّ [بَيَّنَّا[6]] عدم الاكتفاء

---

(١) عن الأصل.
(٢) سقط من الأصل، أ. والمثبت عن س، ف، وشرح التسهيل.
(٣) فى شرح التسهيل : «لم يستغن به عن الخبر الثانى»
(٤) أ : «قائما».
(٥) الكتاب ١/٤٥.
(٦) عن س، ف، وشرح التسهيل.

بالمرفوع[1].

ثم استدلّ على بطلان مذهب الجمهور من أوجهٍ عشرة :

أحدهما : أن مدّعي تجرّدها عن الحدث مقِّر بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معًا؛ إذ الدالّ على الحَدَثِ وَحْدَه مصدرٌ، والدالّ على الزمان وحده اسم زمان. وهذه العوامل ليست بمعان ولا أسماء زمان، فبطل أن تكون دالّة على أحد المعنيين دون الآخر.

والثاني : أنَّ مُدَّعِيَ ذلك معترف بأنَّ الأصل في كل فعلٍ الدلالةُ على المعنيين، فإخراجه [لها[2]] عن ذلك إخراج عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

والثالث : أنها لوكانت دلالتُها مخصوصةً بالزمان لجاز أن ينعقدَ من بعضها ومن اسم معنى جملةٌ تامة، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفي جواز ذلك وامتناع هذا دليل على بطلان دعواه.

والرابع : أن الأفعال كلَّها إذا كانت على صيغة مختصّةٍ بزمان مُعَيَّن، فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث، كضرب وقعد، فإذا فُرِض زوالُ ما به الامتياز، وبقاءُ ما به التساوى، لزم ألاَّ يكون بين الأفعال فرق، فلا يكون بين قولك : زيد غنيًا، وصار زيد غنيًا ـ فرقٌ، والفرق حاصل، فبطل ما يوجبُ خلافه. وأيضًا لوكان كذلك لزم التناقضُ مَنْ قال : أصبح زيدٌ ظاعنًا وأمسى مقيما، لأنه على ذلك التقدير (بمنزلة[3]) : زيد قبل وقتنا ظاعن، (وإنما[4]) يزول

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٦٨.

(٢) سقط من أ . وفى الأصل : «له».

(٣) عن الأصل ، س، ف . وفى شرح التسهيل : «بمنزلة قوله»

(٤) عن الأصل ، س ، ف.

التناقض بمراعاة دلالة الفعلين على الإصباح والإمساء، وذلك هو المطلوب.

والخامس : أن من جملتها انفكَّ، فلولم تدلّ[1] إلا على زمان الخبر، لزم أن يكون معنى : ماانفك زيدٌ غنيا : مازيدٌ غنيا في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

والسادس : أنَّ من جملتها دام، ومن شرط إعمالها عمَل كان كونُها صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها، نحو : جُدْ مادُمْتَ وَاجِدًا، أي : مدة دوامك واجِدا، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسمُ الحدث.

والسابعُ : أنها لو لم / يكن لها مصدر لم يدخل عليها أنْ، لأنها ٣٥٧
وما وصلت به في تأويل المصدر. وأيضا قد جاء مصدر كان صريحًا نحو قوله[2]:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الفتى
وَكَونُكَ إيّانُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وحكى أبو زيد مصدر فَتِيء[3]، وحكى غيره : ظَلِلْتُ أفعلُ كذا ظُلُولاً. وقالوا في كاد - وهي فعل ناقص ككان - : لا أفعلُ ذلك ولا كَيدًا، أي : ولا أكادُ كيدا. هذا مع أنها أضعفُ من كان؛ إذ لايُستعمل لها اسم

---

(١) فى صلب الأصل وبقية النسخ : «فلولم تدخل». والمثبت ع هامش الأصل.

(٢) البيت فى شرح التسهيل ، ورقة ٦٨ ، والعينى ١٥/٢ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ٧٤/٢ . ولايعرف قائله.

(٣) فى اللسان عن أبى زيد : «ومافَتِئْتُ اذكره أفتًأ فتأ».

فاعل بخلاف كان، فاستعمال مصدر كان التى هى أقوى أحْرَى.

والثامن : أنها لو كانت لمجرّد الزمان لم يُغْنِ عنها اسمُ الفاعِلِ، كما في الحديث : «إنَّ هذا القرآن كائِنٌ لكم أجرًا، وكائنٌ عليكم وِزْرًا[1]». وحكى سيبويه عن العرب : هو كائنُ أخِيك[2]؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان، وإنما يدل على الحدث، وما هو به قائم، أو ماهو عنه صادر، وقال الشاعر[3]:

قَضَى اللّهُ - ياأسْمَاءُ - أنْ لَسْتُ زَايِلاً

أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ

والتاسع : أن دلالة الفعل على الحدثِ أقوى من دلالته على الزمان، لأن دلالته على الحدث لا تتعين بقرائن، ودلالته على الزمان تتعين بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان.

والعاشر : أن هذه الأفعال لوتجردت عن الحدث لم يُبْنَ منها أمرٌ؛ لأن الأمر لايُبْنَى مما لا دلالة فيه على الحدث[4].

هذا ما استدلّ به المؤلّفُ[5]. ثم ذكر [أن[6]] كَونُ هذه الأفعالِ دالةٌ على مصادرها هو الظاهر من قول سيبويه والمبّرد والسيرافىّ أجاز الجمع بين كان ومصدرها تأكيداً. وقد استدل ابنُ خروف على ذلك بأنها مشتقّةٌ من المصادر،

---

(١) سنن الدارمى ، فضائل القرآن ٤٣٤/٢.

(٢) فى الكتاب ١٦٦/١ : «وقال الخليل : هو كائنُ أخيك ، على الاستخفاف ، والمعنى : هو كائنٌ أخاك». وكذلك ساق ابن مالك النصَّ فى شرحه.

(٣) هو الحسين ب مطر الأسدى ، مخضرم . والبيت فى مجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، والعينى ١٨،٢ ، والتصريح ١٨٧/١ ، والهمع ٧٨/٢.

(٤) مثل الناظم فى شرحه على التسهيل بقوله تعالى (كونوا قوّامين بالقسط).

(٥) شرح التسهيل ، ورقة ٦٨.

(٦) عن هامش الأصل ، س ، ف.

وبقولك : أعجبني [كون[١]] زيد قائمًا. وهو كثير الاستعمال، وبأنّ كائنا في نحو : زيدٌ كائنٌ أخاكَ لايخصّ زمانًا، قال : فلو لم تدلّ على حدثٍ لم يَكُنْ لها معنًى، وإن أردت فيها تخصيص الزمانِ جئت بالظرف المختصّ.

واعلم أن هذه الأدلّة كلُّها قابلةٌ للنظر، ومحتملة للبحث، وغالبها أو جميعُها لاثيبتُ عند التحقيق الذى حقَّقه الجمهورُ، وقد بَيّنتُ ذلك في غير هذا. ولولا أن القصدَ توجيهُ ماذهب إليه في هذا النظم المُتَعَرِّض[٢] لشرح مقاصده دون النظر في تحقيق المسائل على الإطلاق، لبينتُ ذلك، ولكنى التزمت الانتصار لمذاهبه والترجيح لها على غيرها ماقدرتُ على ذلك. فإذا لم أجد في انتحاله للاصابة مذهبا صرّحتُ بما هو الحقُّ عندى وعند أئمة هذا الشأن. فهذا هو القصد هنا، والله المستعان.

فإن قيل : كيف قال : «وذُو تَمامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكتَفِى». وهذا إنّما يصدقُ على ماكان منها غير متعدٍّ، وأمّا ما تعدّى منها إلى مفعولٍ به، فهو من جهة معناه غير مكتفٍ بالمرفوع دون أن ينصب مايقتضيه من المفعول، كصار ضَمَّ أو قَطَّع[٣]، وكان بمعنى غَزَل، وشبه ذلك؟

فالجواب أن معنى الاكتفاء بالمرفوع أن يستقلّ به الكلام حتى يكون جملة من فعل وفاعل يصحّ السكوت عليها، ويستفيد بها المخاطب كضرب زيد، وأكرم عمرو، [و[٤]] عند النحويين أن الفعل إذا أخذ فاعله فقد تمّ الكلامُ لوجود المسند

---

(١) عن هامش الأصل فقط.

(٢) أ : «المعترض»

(٣) فى اللسان ، مادة صير : «وصِرْتُ الشئ : قطعته .. وفى قراءة عبد الله بن مسعود وأبى جعفر المدنى : (فَصِرْهن إليك) – بالكسر ، أى : قطعهن وشققهن». وقال قبل ذلك : «وصاره يصره : لغة فى صاره يصوره ، أى : قطعه ، وكذلك أماله». وانظر اللسان ، مادة : صور.

(٤) عن س ، ف .

والمسند إليه، وأما المفعول / ففضله ـ لعدم الاحتياج إليه في الإسناد، ٣٥٩
فإنما جرى كلامه على معهود الاصطلاح.

ثم نَبَّه على ما استُعمِلَ تامًا أيضا فقال :

... ... وَالنَّقْصُ فِي
فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

يعنى أن هذه الأفعال الثلاثة النقصُ لها لازمٌ دائم، لايستعمل واحدٌ منها تامًا البتة؛ فأما فَتِىء وليس فما قاله فيهما صحيح. وأما زال فإنها على وجهين :

أحدهما : أن يكون مضارعها يزول أو يَزِيل، وهذا لم يتكلم فيه الناظم، فإنهما لا يستعملان على النقص، بل تقول : زال الشيء يَزِيله زيلاً : إذا مَيّزه منه وفَرَّقه. ويقال : أزلتُه فلم يَنْزَلْ ـ على يَنْفَعِل ـ. فهذان على فَعَلَ بفعُلُ، وفَعَل يَفْعِل، لايكونان ناقصين.

والثاني : الذى على فَعِل يَفْعَل، وهو الذى قصد ذكره، والذى لا يستعملُ عنده إلا ناقصًا.

فإن قيل : كيف زعم ذلك وقال : إن النقص فيها دائمًا تُفِى ـ أى : تُتُبِّعَ، يقال قفوت أثَرَه، أى : تبعتُه ـ فالمعنى أن السماع تُتبِّع فوجد كذلك، ونحن نجد الأمر بخلاف ماقال، ففي الحماسة من قولِ عبدالله بن ثعلبةَ الحنَفِي[1] :

لِكُلِّ أُنَاسٍ مَقْبَرٌ بِفِنَائِهِمْ
فَهُمْ يَنْقُصُونَ والقُبُورُ تَزِيدُ

---

(١) الحماسة ٤٣١/١ . ورواية الديوان للبيت الثانى : «وقبر لميت».

وَمَا إِن يَزَالُ رَسْمُ دَارٍ قَدَ اخْلَقَتْ
وَبيتٌ لِمَيْتٍ بِالفِنَاءِ جَدِيدُ

فيزالُ ـ هنا ـ لاخَبَر له، والكلام قد تَمَّ. وكذلك قولُ الآخر، أنشده المؤلف[1]:

وَلاَ يَزَالُ وَهْوَ أَلْيَسُ

كأنّه قال : ولايبرحُ في هذه الحال. فقد وُجِدت زال ـ التى على فَعِل يَفْعَلُ ـ تامةً لغوًا؟

فالجوابُ : أن هذا محتمل للنقصان على حذف الخبر، أما بيت الحماسة فإنّ ابن خروف حمله على أن الخبر محذوف دلّ عليه المجرور المتقدم، وأراد : وَمَا إنْ يزالُ بِها رسمُ دارٍ. وأعادَ الضميرَ على البلدةِ أو البقية. وأما البيت الآخر فقد تأوّله المؤلف على حذف الخبر كذلك، فانظر فيه في الشرح[2]. وإذا كان ذلك يحتملُ النقصانَ لم يثبت التمامُ إلا بأمرٍ بينٍّ وشاهدٍ ظاهرٍ، وإلا فالأصلُ الرجوعُ إلى ماثبت وهو النقصان؛ فلذلك جَزَم الناظم بلزوم النقص، وأكّده تنبيهًا على أنّ مايتُوهَّمُ فيه التمامُ ليس بمتعيّن له، وعلى أن ما أجازه الفارسيّ في «الحلبيّات[3]» من وُقوعِ زال تامّةً لا يثبتُ.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٦٨ . والبيت فى المنصف ٣/٨٣ فى خمسة أبيات من مشطور الرجز ، ولا يعرف قائله . وقبله :

وفى حميا بغيه تفجُّس

والألوى : الشديد من الرجال وغيرهم . والأليس : الشجاع.

(٢) قال فى شرح التسهيل ، ورقة ٦٨ بعد البيت : «فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر. ولنا أن نقول : الخبر محذوف ، والتقدير : ولايزال متفحسًا وهو ألوى أليس».

(٣) الحلبيات ٢٧٣.

ولماعَيَّنَ للاختصاص بالنقصان هذه الأفعال الثلاثة، دَلَّ على أنَّ ماعداها قد يأتى تامًّا، وذلك صحيح.

فأما كان فتأتى بمعنى ثَبَت أو وُجِد أو وَقَع، أو نحو ذلك، ومنه ما أنشده سيبويه، من قول مَقَّاس العائذى[1]:

فِدًى لِبَنِى ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِى
إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

وأنشد ابن خروف[2]:

كَانُوا وَكُنَّا فَمَا ندرى عَلَى وَهَمٍ
أَنَحْنُ فِيهَا لَبِثْنَا أَمْ هُمُ عَجِلُوا

فالمعنى : أقاموا ودمنا، ولها معانٍ [أُخَرُ[3]] غير هذا المعنى.

وأما ظَلَّ فتكون تامة بمعنى : دام وطال، وهو فَعِل يَفْعَل كالناقص، تقول : ظَلِلْتُ، بالكسر.

وأمّا بات فتكون بمعنى : عَرَّسَ، وهو النُّزولُ ليلاً، ومنه في أحَدِ الاحتمالين قول ابن عُمَر ـ رضي الله عنه ـ : / «أما رسولُ الله ـ صلى ٣٦ .
الله عليه وسلم ـ فقد بات بمنًى وظل[4]». قال ابن خروف : يجوزُ فيهما

---

(١) الحلبيات ٢٧٣.

(٢) البيت لعبد الله بن عبد الأعلى الشيبانى ، كما فى كتاب الشعر لأبى على ، باب من حذف خبرالمبتداء. وفيه يُرْوَى : «أنحن فيما لبثنا»، وجعل أبو على «ما» مصدرية ، وقال : «قوله : فيما لبثنا ، إنما هو فى لبثا ، ومعنى فى لبثنا : فى زمان لبثنا ، مثل مقدم الحاج ، ولايكون اسم الزمان خبراً عن العين» وقدر الخبر : أنحن فيما لبثا أبطأنا أم هم عجلوا . وذكر قبل البيت :

ياليت ذا خبر عنهم يخبّرنا ... بل ليت شعرى ماذا بعدنا فعلوا.

(٣) سقطت من أ ، وألحقت بص الأصل.

(٤) سنن أبى داود ، كتاب المناسك ، باب يبيت بمكة ليالى منى ٢/١٩٩.

النقصانُ والتمام. وأنشد القالي[1]:

بِحَــاجَــةِ مَــحْــزُونٍ يَظَلّ وَقَلْبُــهُ
رَهِينٌ بِبَـيْـضَــاتِ الحِـجَــالِ صَــدِيقُ

وقال امرؤ القيس[2]:

وَبَــاتَ وَبَــاتَــتْ لَــهُ لَــيْــلَــةٌ
كَلَـيْلَـةِ [ذِي[3]] العَــائِرِ الأرْمَــدِ

وأما أضحى فتكون تامةً بمعنى : دخل في الضحى، تقول : أقمتُ بالمكان حتى أضحيتُ ومنه قولُ عُمَر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ : «أَضْحُوا بصلاة الضحى»، يعنى : لاتصلّوها إلى ارتفاع الضحى.

وأما أصبح فتكون بمعنى : دخل في الصباح، ومنه تقول : أقمتُ بالمكان حتىّ أصبحتُ.

وأما أمسى فتكون بمعنى دخل في المساء. والشاهد عليهما معًا قولُ الله ـ سبحانه ـ : { فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ[4] }.

وأمّا صار فتكون بمعنى رجع، تقول : صِرْتُ إلى كذا. ومنه في القرآن : {أَلاَ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأمور[5]}. وتكون بمعنى أمالَ، وبمعنى قطع. ومنه في

---

(١) الأمالى ١/١١٧ ، منسوبا إلى أعرابى. وفى نسخنا، وإحدى نسخ الأمانى : «بيضات». والمثبت عما فى صلب الأمالى ، وهو ماتراه مناسبًا. والحجال : جمع حجل - بفتح أو بكسر فسكون - وهو الخلخال. يصف موضع الخلخال بالبضاضة ، وهى النعومة والنصاعة.

(٢) ديوانه ١٨٥ ، والبيت فى شرح الشواهد للعينى ٢/٣٠ ، والتصريح ١/١٩١، والأشمونى ١/٢٣٦.

(٣) سقط من الأصل ، أ.

(٤) الآية ١٧ من سورة الروم.

(٥) الآية ٥٣ من سورة الشورى.

القرآن : {فَصِرْهُنَّ إِلَيْكَ[1]}، فقد فُسِّرت قراءة الكسرةِ بالوجهين، وهى قراءة حمزة[2]، أى : ضُمَّهُنَّ وأَمِلْهُنَّ إليك، أو قَطِّعهنَّ، و (إِلَيْكَ) تتعلّق بـ (خُذْ). ومن الإمالة قولُ الشاعر[3]:

وَفَــرْعٍ يَصِيــرُ الجِيــدَ وَحْفٍ كـأنه
عَلَى اللِّيت قِنْوانُ الكُرُومِ الدوالحُ

وأنشد قُطْرُب[4]:

وَكُنْتُ - إِذَا لَمْ يصِرْنِي الهَــوَى
وَلاَ حُبُّــهــا كَـانَ مِنِّى - نَفُــورَا

وعلى قراءة الضمّ لا مدخل لها في هذا المعنى المقصود من بيان التامّ، لأنها من صاره يصوره، فلا اشتراك بين هذا وصار الناقصة؛ لأن الناقصة من الياء، وهذا من الواو.

وأما بَرِح فتكون بمعنى : ذهب، نحو { وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ : لاأَبْرَحُ[5]}.. الآية وتقول : مابَرِحْتُ من مكاني. وبمعنى : ظَهر، ومنه قولهم : بَرِحَ[6] الخفاء.

وأما انفكّ فتكون بمعنى انفصل، نحو فَكَكْتُ الخاتم فانْفَكّ. وهو أحد

---

(١) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٢) السبعة ١٩٠ . وانظر ماتقدّم من قريب.

(٣) من بنى سُلَيم ، كما ذكر الفراء عن الكسائى ، انظر معانى القرآن للفراء ١٧٤/١ والأفعال للسرقسطى ٣٨٢/٣ واللسان : صير والوحف : الأسود . واللّيت : العُنق . ويريد بقنوان الكروم : عنا قيد العنب ، والدوالح المثقلات بحملها ، ومنه سحاب دوالح ، أى : مثقله بالماء.

(٤) لم نهتد إلى البيت فيما أتيح لنا.

(٥) الآية ٦٠ من سورة الكهف.

(٦) مثل ، ويروى : بَرَح ، بالفتح. انظر اللسان ، والأمثال لأبى عبيد ٦٠.

التأويلان في قول ذي الرمّة(١):

حَـراجِـيجُ، مَـاتَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَـةً
عَلَى الخَسْفِ، أوْنَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْـرا

قال ابن خروف : لم تدخل «إلاّ» إلاّ وقد نُوِى التمام.

وأمّا دام فتكون بمعنى : بقِي، كقوله تعالى : {خَالِدِينَ فِيهَا مَادامَتِ السَّموَاتُ والأرضُ(٢)}.

وقال امرؤ القيس(٣):

وَمَا المرءُ ـ مَادَامَتْ حشَاشَةُ نَفْسِهِ
بِمُـدْرِكِ أطْرافِ الخُطُوبِ وَلاَ آلِ.

وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ
إلاَّ إذَا ظَرْفًا أتَى أوْحَرْفَ جَرّْ

وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ
مُوْهِمُ مَا اسْتَبَانَ أنَّهُ امْتَنَعْ

هذه مسألة من مسائل التقديم والتأخير، وذلك تقديم معمول الخبر على الخبر، (٤- وتقديم معمول الخبر على الخبر-٤) جائز ـ على الجملة ـ إذا كان متصرفا في نفسه، على الأصل في أن كل عامل متصرّف في نفسه يتصرّف في

---

(١) تقدم البيت ، انظر: ص ١٤١.
(٢) الآية ١٠٧ من سورة هود.
(٣) ديوانه ٣٩.
(٤) سقط من أ.

معموله؛ فإذا كان الخبر عاملاً متصرفا تُصُوِّر في تقديم معموله عليه في باب كان صورٌ ثلاث : تقديمه على الخبر خاصة، وعلى المبتدأ والخبر - ومن كان - وعلى الجميع. ومقتضى كلامِه جوازُ ذلك كُلِّه إلا تقديَمه على الخَبرِ والمبتدأ دُون كان بحيثُ يكونُ واليًا لها؛ فإن ذلك غيرُ جائزٍ مالم يكن ظرفًا أو مجرورا، وذلك قوله : «وَلاَ يَلِى العَامِلَ معمولُ الخَبَرْ».. إلى آخره.

يعنى أنه لا يجوز تقديم معمول الخبر بحيث يصير واليًا للعامل - الذى [هو[1]] : كان، أو واحدًا مما جرى مجراها - إلا إذا كان ذلك المعمول ظرفًا زمانيا أو مكانيا، أو حرف جرّ مع مجروره /، فإن ذلك ٣٦١
جائز مثال ذلك : ما كان طعامَك زيدٌ آكلاً، فطعامَك معمول آكلاً، وقد ولى كان، وليس بظرفٍ ولا مجرور، فلا يجوز إذًا. وكذلك إذا قلت : كانت زيدًا الحُمَّى تأخذُ، وكان أخاك زيدٌ مكرمًا. وما أشبه ذلك.

ومثله في المنع، إذا قدّمت الخبر على الاسم فقلت: كان طعامَك آكلاً زيدٌ، وما كان أخاك مكرمًا زيدٌ، لأن المعمول قد وَلِيَ كان. ووجه المنع ههنا هو مانُقِل عن سيبويه - وهو رأى الزجاجيّ في التعليل[2] - أنك أوليت كان ماليس معمولاً لها. ونصُّ سيبويه في المسألة أنه لما أنشد قول حُمَيد الأرقط[3]:

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم
وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) الجمل ٥٧ ، وشرحها لابن عصفور ٣٩٢/١.

(٣) الكتاب ٧٠/١ ، ١٤٧ ، والمقتضب ١٠٠/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٠٣/٢ - ٢٠٤.

قال : «ولا يجوز أن تحمل «المساكين» على ليس وقد قدّمت فجعلت الذى يعمل فيه الفعلُ الآخرُ يلى الأول»، قال : «وهذا لا يحسن ولايجوز، لوقلت : كانت زيداً الحُمَّى تأخذ، أو تأخذ الحُمَّى، لم يجز، وكان قبيحا[1]». وهذا معنى مانقلوا، وهو الذى اعتمد الناظم.

فالحاصل : أن الناظم منع هنا مسألتين :

إحداهما : كان طعامَك زيدٌ آكلا. وهو مذهب الجمهور فيها، وقد نقل ابن أبي الربيع[2] أنَّ ذلك لا خلاف فيه. وليس كما قال، بل ذكر السيرافي الخلاف، وأن بعض من يجيز المسألة احتجّ على الجواز بقول الشاعر[3]:

فَنافِــذُ هَدَّاجُــونَ حَــوْلَ بُيُــوتِهِمْ
بِمَــا كَــانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّــةُ عَــوَّدا

ثم قال : ولا حجة فيه لأمرين : إمكانُ حَمْلِ كان على أن فيها ضمير الشأن ـ كما ذكر الناظم ـ وإمكانُ زيادةِ كان[4].

والثانية : كان طعامَك آكلاً زيدٌ. وهو ظاهر كلام سيبويه وتعليله. وقد علَّل أبو على الفارسىُّ المسألة الأولى بأن المنع لأجل الفصل بين كان واسمها بأجنبى منهما.

وجرى على التعليل بهذا بعضٌ. وهو يقتضى جوازه هذه المسألة. والوجه مارآه الناظم من المنع كالمسألة الأولى؛ إذ لافرق بينهما في الحقيقة؛ قاله : فإن

---

(١) الكتاب ٧٠/١.

(٢) البسيط ٥٧٣.

(٣) هو الفرزدق . والبيت فى ديوانه ١٨١/١ ، والمقتضب ١٠١/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/٤ ، والمغنى ٦١٠ والهمع ٩٢/٢ ، والخزانة ٢٦٨/٩.

(٤) شرح السيرافى ١٨٤/١.

قيل : فإن قيل : النيّةُ فيه التأخيرُ فكذلك هو في الوجه الآخر، قال : ولا تأثير بكونه قد وَلِيَ عامِلَه قريبًا أو بعيدًا، وإذا كان أُولى غير عامله، ولم يرد به سماع.

ثم استثنى الظرف والمجرور من المنع فقال : «إلا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ». يعنى أنهم أجازوا تقديم معمول الخبر، وإن ولى كان، إذا كان ظرفًا. نحو : كان عندك زيدٌ مقيمًا، وكان مكانَكَ زيدٌ قاعدًا. أو حرف جر، نحو : كان في الدار زيدٌ قاعدًا، وكان إليك عَمْرٌو سائرًا. وما أشبه ذلك.

قال ابن أبي الربيع : ولا أعلم في جَوازِه خلافًا[1]، ومنه في القرآن المجيد : {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ[2]}.

وأنشد سيبويه[3]:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا
مَادَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

ولَمّا تَقَرّر مايمتنع في هذا التقديم دَلَّ على أنّ ماعدا ذلك جائز، نحو قولك : كان زيدٌ طَعَامَك آكلا، وكان آكلاً طعامَك زيدٌ، وطعامَك كان آكلاً زيدٌ، وطعامَك كان زيدٌ آكلا. وما أشبه ذلك.

ولَمّا كان في السماع ما يظهر منه جوازُ مامنع[4] نبه على أن ذلك على

---

(١) البسيط ٥٧٣.

(٢) الآية ٤ من سورة الإخلاص.

(٣) الكتاب ٥٦/١ ، والمقتضب ٩٤/١ ، وابن يعيش ٣٣/٤ ، ٩٦/٧ ، ١١٥ ، والخزانة ٢٧٢/٩.
لتقربن : لتردن ، وليلة القرب : ليلة الورود . والجلذى : السير السريع.

(٤) فى جميع النسخ «جواز خامسه». وقد ضرب فى الأصل على كلمة «خامسة» واستبدل به فى الهامش ما أثبتناه.

غير ظاهره، بل هو متأوَّل فقال: «وَمُضْمَرَ الشأْنِ / اسْمًا انْوِ». ٣٦٢

مضمر : مفعول بانو. واسمًا : حال من مضمر الشأن.

ويعنى أنه إنْ وَقَع من كلام العرب مايُوهِمُ جَوَازَ ماذكرتُ امتناعَه، فليس بمخالف في الحقيقة، ماهو راجعٌ إلى مايجوز، وذلك إذا أضمرت في كان ضمير الأمْر والشأن. والذى نَبَّه عليه قول الشاعر، أنشده السيرافيّ وغيره :

قَنَافِـدُ هَدَّاجُـونَ حَـوْلَ بُيُـوتِهِمْ

بِمَـا كَـانَ إيَّاهُـمْ عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا

فهذا مثل قولك : كان طعامَك زيدٌ آكلا، وكانت زيدًا الحُمَّى تَأْخُذُ. وقد تقدّم منعُه، حملُه على أنّ في كان ضمير الشأن، أى : بما كان الأمر إيّاهم عطيّةُ عَوّدا . وإذا أمكن هذا التقديرُ صارتِ الجملةُ بعد كانَ على وجهٍ جائزٍ؛ لأنك تقولُ : أخاك زيدٌ ضارب، وأخاك زيدٌ ضَرَبَ إذا ثبت هذا فقد وقعت الجملةُ مستقلّةً، وهى[1] مفسرةٌ ضمير الأمر والشأن، ولم يل معمولُ الخبر فيها العامل الذى كان، فلم يَبْقَ إشكالٌ. وإنما احتاج إلى هذا الاعتذار لأن الكوفيين أجازوا مامنعه من المسألتين بهذا البيت.

وقد تَقَدَّم عن السيرافيّ اعتذارٌ ثانٍ، وهو الحملُ على زيادة كان. وأيضًا فهو من النوادر التى لا تكاد توجدُ إلا ضرورة، ولو كَثُر في السماعَ لأجِيزَ، بل تقديمُ المجرور الذى هو جائزٌ عند الجميع قليلٌ لسماع حتّى إنَّ الفارسيّ قال : لم أعلم شيئًا من ذلك مَرْبِى في كلامهم ـ يعنى ـ والله أعلم ـ مُتَعيِّنا للتقديم وإلا فقد أتى سيبويه بالآية والبيت المتقدمين،

(١) فى الأصل : «فهى». وفى أ : «وهى» والمثبت ع س ، ف.

لكنهما محتملان ـ قال : إلا أنّي رأيتُ أبا الحسن في «المسائل الصغير» يجيز ذلك في مسائل له يفصل بينها بالظرف (المتعلق[1]) بالخبر، قال : (وقد[2]) وقفنا بعدُ على قول الشاعر[3]:

فَـلاَ تَلْحَنِي فِـيـهَـا؛ فَـإِنَّ بِحُـبِّـهَـا
أَخَـــاكَ مـــصَـــابُ القلب جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

فالباء : من صلة الخبر؛ ألا ترى أن التقدير : مصابُ القلب بحبّها. ثم ذكر أنّهم أجازوا ذلك لاتساعهم في الظروف والمجرورات؛ إذ قد يُفْصَل بها في موضعٍ لايفصل بغيرها، كفصلهم بها بين المضافِ والمضاف إليه، وبين إن واسمها. ولم يستجيزوا ذلك في غيرها، فكذلك استجيز فيها هذا الضرب.

ذكر ذلك في «التذكرة» في مسألة : ماكان فيها أحدٌ خيرًا منك، من مسائل الكتاب[4].

فنبّه ـ كما ترى ـ على قلّة وجود مثل ذلك في السماع، حتى استشهد بمسألة «إنَّ» على مسألة «كان»، من حيث كان الحكم فيها واحدًا إذ مايجوز من ذلك في «كان» يجوز في «إنَّ» وظننت وسائر النواسخ. وقد فَرَّع سيبويه مسائل البابين ـ كان وإنّ ـ تفريعًا واحدًا، وقال ابن خَرُوف : لو قلت : رأى عمرًا زيدٌ رجلاً ضاربًا. تريد رأى زيدٌ رجلاً ضاربا عمرًا ـ لم يجز. وقال : إن هذا

---

(١) لأبى الحسن الأخفش من كتب النحو : المسائل الكبير ، والصغير ، وعلى الأول عوّل ابن السرّاج فى كتابه الأصول ، ومن الثانى نقول فى الأشباه والنظائر ، وخزانة الأدب، انظر منهج الأخفش الأوسط فى النحو ١٥٨ ، ١٦٨.

(٢) عن الأصل ، س ، ف.

(٣) مجهول القائل. والبيت فى الكتاب ٢/١٣٣، وشرح الكافية للرضى ٤/٤٦ ، والمغنى ٦٩٣ ، والهمع ٢/١٦٠ ، والخزانة ٨/٤٥٢.

(٤) الكتاب ١/٥٥.

لايختصُّ بكان وأخواتها. ولعل الناظم رمز القاعدة هنا بقوله : «وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ»، ولم يقل : ولا يلى كان، أو ذا الفعل، أو نحو ذلك مما يعطى الاختصاصَ بكان وأخواتها، بل أتى بلفظ يَعُمُّ عوامل المبتدأ والخبر، تنبيها على اتحاد الحكم في الجميع.

فإن قلت : لو كان كذلك لم نبِّه على المسألة في باب «ما»، بل كان يكتفي بعموم المسألة هنا.

قيل : ولولم يكن كذلك لنبه عليها / في باب «إن». فقد يظهر أن المسأة هنا عامة، وإنما ذكرها في باب «ما» لحكم آخر ضروري يختصّ بـ «ما» حسب مايذكر في بابه، إن شاء الله. ٣٦٣

واستبان الشيءُ، وتبيَّن، وأبانَ : كلها بمعنًى واحدٍ، وهو هنا غير متعّدٍ. وقد يستعملُ متعديًا فيقال: استَبنْتُ الشيءَ، كما يقال : تَبيَّنْتُه، وأنبتُّه. وكذلك : بَيَّن الشيءُ وبيَّنْته[1].

وَقَـدْ تُزَادُ كَـانَ فِى حَـشْـوٍ كَـمَـا
كَـــانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَـــدَّمَـــا

يعنى أن كان ــ من بين سائر أخواتها ــ تكون في الكلام زائدةً، لكن ذلك قليل، ولأجل ذلك أتى بقد المفيدة للتقليل. ومعنى زيادتها أن تكون دخولُها كخروجها بالنسبة إلى العمل لا بالنسبة إلى المعنى؛ فإنها إما تُزادُ لمعنًى وهو الدلالة على الزمان الماضى، كما هى في أصلها، وإنما الزيادةُ من حيثُ إنها تجيءُ غير عاملةٍ في معمول، فكأنها ملغاةً

---

(١) فى الصحاح : «والتبيين : الإيضاح . والتبيين أيضا : الوضوح. وفى المثل : قد بَيَّنَ الصبح لذى عينين ، أى : تبيّن».

أُتِي بها استدراكًا للدلالة على الزمان، كما يُؤْتَى بأفعال القلوب استدراكًا للدلالة على وَجْهِ حُصُولِ الخبر من العلم أو الظن. ويقع النظرُ هنا في ستّ مسائلَ :

إحدها : في تخصيصه كانَ من بين سائر أخواتها؛ إذ لم يذكر ذلك في غيرها، وذلك في مشهور الكلام صحيح؛ لأنَّ كان أصلٌ لكلِّ فعلٍ وحدثٍ، وأصل في هذا الباب لسائر أفعاله، فتصرّفوا فيها لذلك مالم يتصرّفوا في غيرها. فأما أصلٌ لكلّ فِعْلٍ وحدث فلأنه يصحُّ أن يُعَبَّر بالكون عن كُلّ فعل، فتقول في ضرب وقام وخرج وذهب وأكل : ضربٌ، أوقيام، أو خروج، أو ذَهابٌ، أو أكلٌ. وكذلك ماأشبهه. وأما أنها أصلٌ في هذا الباب فلأن كلّ فعل فيه يصحّ تعويض «كان» منه، بخلاف سائر الأفعال، فإنها ليست كذلك ـ فتصرفوا في كان بالزيادةِ والحذف. وجملةُ ماتصرفوا به فيها : الزيادةُ ـ وهاهى ذى ـ والحذفُ جملة، وحذف لامها. وكلٌّ قد ذكره الناظم.

وقد أتى في النادر زيادةُ غيرها من أفعالِ هذا البابِ، وذلك : أصبح وأمسى، في قولهم : ما أصبح أَبْرَدَها! وما أمسى أدفأها! ثبت في الكتاب وليس من كلام سيبويه[1]. وهو من الشاذّ، فلم يَعْبَأْ به.

والثانية : أنه خصّ «كان» دون «يكون»، فدلّ ذلك على اختصاص الزيادة بها، وإلاّ فكان يقول : وقد يزادُ فِعْلُ الكون، أو ما يعطى هذا المعنى، وهذا صحيح. وسبب الاختصاص تعيينُ الزمان في «كان» دون المضارع. وشذّ زيادة المضارع كقول أم عقيل بن أبي طالب، أنشده المؤلف[2]:

---

(١) لم أجده فيما طبع من نسخ الكتاب . يريد أن هذا من زيادات الأخفش ، ففى البسيط لابن أبى الربيع ٦٢١ : «وحكى الأخفش : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها».

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٣. والرجز لأم عقيل فاطمة بنت أسد ، وعقيل بن أبى طالب، كانت تقوله وهى تُرَقّصه. وهو فى التصريح ١٩١/١ ، والأشموى ٢٤١/١ ، والعينى ٣٩/٢.

أَنْتَ تَكُونَ مَــــاجِـــدٌ نَبِــــيلُ

إِذَا تَـهُبُّ شَـمْـــــأَلٌ بَلِـيلُ

والثالثة : أنه خصّ كان بالزيادة فدلّ على أنها لا معمول لها، وإلاّ فلو كان لها معمولٌ لم يكن الزائدُ كان وحدها، بل الجملةَ كلَّها. وهذا رأىُ جماعة، وإليه ذهب ابن السراج والشلوبين. وَوُجِّه في الشرقيّة[1] هذا المعنى، وأن كان الزائدة لا تعمل شيئًا. ذكر ذلك في التعجب، ووجه ذلك أن فائدة الزيادة إنما هى الدلالة على الزمان، وذلك حاصل مع الاقتصار على الفعل، فلو لزمت زيادة مرفوعٍ لكان ذلك لغير فائدة زائدة، مع أن السماع موافق لذلك.

فإن قيل : يلزمُ من ذلك تجرّدُ فِعْلٍ عن مرفوع، وذلك غير موجود /؛ ٣٦٤
وبأن ذلك قد جاء سماعًا، وأنشد الزجاجيُّ وغيره[2]:

فَكَيْفَ إِذَا مَـــرَرْتُ بِدارِ قَـــوْمٍ

وَجِـــيَـــرانٍ لَنَا كَـــانُوا كِـــرَامِ

وبهذين يحتج من يزعُم أن فيها ضميرا، كالسيرافي[3] وابن خروفٍ، وطائفة.

فالجواب عن الأول أن كان المحكومَ بزيادَتِها تُشبه الحرف الزائد،

---

(١) يعنى النسخة الشرقية من كتاب سيبوية ، وقد أكثر ابن خروف فى شرحه للكتاب من التنبيه عليها ، ويبدو أن زيادتها من صنع الشراح ، ففى شرح ابن خروف نصّ عن المبرّد يفيد أنه زاد إحدى الآيات على الكتاب ، انظر ص ١٩.

(٢) الجمل ٦٢ ، والبيت للفرزدق ، ديوانه ٢/٢٩٠ . وهو من شواهد الكتاب ٢/١٥٣ ، والمقتضب ٤/١١٦، للرضى ٤/١٩٢ ، وفى الخزانه ٩/٢١٧ . وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٥/١٦٩

(٣) شرح الكتاب ٣/١٤ -١٥.

فلا مبالاة بخلوها من الإسناد، كما أن «قلّ» في : قلّما يقوم زيد، لما أشبهت ما النافية عَرِيَتْ عن الإسناد فلم تفتقر إليه، وكالفصل لما قُصِد به قَصْدَ الحروف لم يكن له موضع من الإعراب، وكان عاريًا من الاسناد إليه أو إسناده. وأيضًا فإنها قد زيدت بين الجارّ والمجرور، فلو نُوِي معها فاعلٌ لزم الفصلُ بين الجارّ والمجرور بجُملةٍ، وذلك معدومُ النظير، وإذا نُوِي الفصلُ بها وحدها كان فصلاً بكلمة واحدة، ولذلك نظائر، وما له نظير أولى بالالتزام مما لا نظير له[1].

وأما قوله : «كَانُوا كِرامِ». فإنه نادرٌ، وأيضًا فقد تأوّله الناس على أحد وجهين : إما على أنَّ كان ناقصة، والخبر : لنا. وهو رأيُ المبرد[2]. وإما على أنَّ أصل الضمير توكيد للضمير في «لنا»، والتقدير : وجيران لنا هم كرام، فلما زِيدَتْ كان كرهوا كون التوكيد بعدها بصورة الضمير المنفصل من غير داعية، فوصلُوه بها إصلاحًا للفظ[3].

وقد احتُّجوا بظننتُ وأخواتها فإنها زِيدتْ مع فاعلها باتفاقٍ ولم يكن محذورًا، فكذلك هنا.

وللناظم أن يجيب بأنهم قالوه حيث تعيّن، إذ لابدّ من القول به، ولم يتعيّن ذلك هنا، فلا ينبغي أن يقال به مع إمكان العدول عنه. فالقياسُ على باب ظننت غيرُ ناهضٍ مع وجود الفارق.

والرابعة : أنّه عيَّن للزيادة موضعًا واحدًا، وهو الحشوُ، فقال : وَقَدْ تُزَادُ في حَشْوٍ، وَحَشْوُ الكلام : أثناؤُه ووسطُه، فهذا عنده من شرط الزيادة، فإذًا لاتزاد في أول الكلام ولا في آخره. أما أوله فإنه محلُّ الاعتماد، وتقديمُ الشيءِ

---

(١) سقط من أ.

(٢) المقتضب ١١٧/٤ ، وشرح السيرافى ١٤/٣ – ١٥.

(٣) نسب هذا التوجيه إلى أبى على الفارسى ، انظر الخزانه ٢١٩.

دليلٌ على الاعتناءِ به، وكان ملغاة في الحكم فلا يصحُّ التقديمُ مع الزيادة، كما لم يصحّ إلغاء ظَنّ وأخواتها مع التقديم.

قال الفارسي في التذكرة : حكم ماتُلغيه أن توسطه ولا تبتدىءُ به قياسًا على «هو» [الفصل[1]]، ولا تبتدىء به، لأن الملغَى غير معتَدٍ به، وإذا كان غير معتَدٍ به، وكان القصدُ في باب الإفادة غيره، قبح أن تؤخر ما الاهتمام به أكثر، وتقدم ما الاهتمام به أقلُّ.

وقد خالف ابنُ الطَّراوة في هذا، فأجاز إلغاء كان متقدمة[2]. وهو غيرُ صحيح لما تقدّم ولأن السماعَ به معدومٌ.

وأما آخر الكلام فإنه معدومُ الاستعمال أيضا، ولأن الزيادةَ على خلافِ الأصل، فلا تستباحُ في غير مواضعها المعتادة. وقد خالف بعضُهم في هذا ــ ومنهم الشلوبين ــ فأجازوا وقوع كان آخرًا قياسًا على الإلغاءِ في باب ظننت. ولا قياسَ مع مخالفة السماع[3]؛ إذ لولا السماعُ لما قيل بالزيادة، فكيف نُلحِقُ مالم يُسْمَعْ منها بما سُمِع.

والخامسة : أنه أشار إلى قلّة وجود الزيادة فيها لكن بما لا ينافي القياس؛ إذ قال : «وَقَدْ تُزَادُ». وهذه العبارة (يطلقها[4]) مريدًا بها القياسَ على قلّةٍ وضعفٍ، كما قال في الضمائر :

وَقَد يُبِيحُ الْغَيبُ فِيهِ وَصْلاً

---

(١) سقطمنأ.

(٢) الهمع ٢/٦٤ – ٦٥.

(٣) فى صلب الأصل ، أ ، ف : «مع مخالفة القياس». والمثبت عن هامش الأصل ، ف.

(٤) سقط من أ.

مع اختلافٍ مَاَ /. وقال في الابتداء : ٣٦٥

... ... وَقَـــــــــــدْ

يَجُـوزُ نَحْـو فَـائِزٌ أو لُو الرُّشَـدْ

ومواضع كثيرةٌ من هذا النوع.

ثم مَثَّل بباب التعجب، وذلك قوله : «مَاكَانَ أَصَحَّ عِلْم من تَقَدَّم، إلا أن فعل التعجب مسلوب الدلالة على المعنىٌ، فأتى بما يدلّ على ذلك. وبابُ التعجب أكثرُ ماتزاد فيه كان، وما سواه دونه، فلذلك مثَّل به. وقد شذّت زيادتُها بين الجار والمجرور. ولم يَعْنِهِ الناظم، وذلك في قول الشاعر[1].

سَـرَاةُ بَنِى أَبِى بكْرٍ تَسَـامَـوا

عَلَى كَانَ المُسَوَّمةِ العِرَابِ

وقد نَبّه بمثاله على مراده من مواضع الزيادة، وجملة المواضع التى تزاد فيها موضعان، وهى المسألة السادسة :

أحدهما : بين مسند ومسند إليه، نحو قولك : زيدٌ كان قائمٌ، وهذا كان صاحبُك. وقد حُمِل على ذلك كان في قول الله تعالى : {قَالُوا : كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ في المَهْدِ صَبِيًّا[2]}. ومنه أيضًا باب التعجب، نحو : مَاكَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا. وقد ذكر المؤلف من هذا قول العرب : «لم يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُم[3]».

(١) مجهول، وأنشد البيت الفراء. والبيت من شواهد ابن يعيش ٩٨/٧، ١٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ورقة ٧٣، وشرح الكافية للرضى ١٩٠/٤، والتصريح ١٩٢/١، والهمع ١٠١/٢ والخزانة ٢٠٧/٩.

(٢) الآية ٢٩ من سورة مريم.

(٣) انظر هذا القول فى المقتضب ١١٦/٤.

والثاني : بين صفة وموصوف، نحو مررتُ برجلٍ كان فاضلٍ. ومنه قوله :

فَكَيفَ إِذَا مَـــرَرْتُ بِدَارِ قَـــوْمٍ
وَجِـــيــرانٍ لَنَا كَـــانُوا كِـــرامِ

ثم ذكر حَذْفها فقال :

وَيَحْـذِفُـونَهَـا وَيُبْـقُـونَ الْخَـبَـرْ
وَبَعْـدَ إِنْ وَلَوْ كَـثِـيـرًا ذَا اشْـتَـهَـرْ
وَبَعْـدَ أَنْ تَعِـوِيضُ مَـا عَنْهَـا ارْتُكِبْ
كَـمِـثْلِ : أَمَّـا أَنْتَ بَرًا فَـاقْـتَـرِبْ

قوله : «وَيَحْذِفُونَها» : جملة معطوفة على مابعد «قد» في قوله : «وَقَدْ تُزَادُ كَانَ».

فتدخل معها تحت التقليل بقد؛ فإن حَذْفَها أيضًا قليل، لكنه قياسٌ. ولا يناقضُ إخبارهُ بالتقليل قوله : «وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا اذَا اشْتَهَرْ»، لصحةِ الجمع بينهما، فيكون المعنى : إن ذلك الحذف القليل اشتهر في هذين الموضعين.

ويحتمل أن تكون الجملة معطوفةً على الأخرى من غير إدخالٍ لها في حكم التقليل، فيكون المعنى : إنَّ العرب تفعلُ هذا بكان، ولا إشكال على هذا في كون الحذف قياسًا. لكنه قسّم الحذف قسمين : أحدهما : جائز غير لازم، والآخر لازم البتَّة.

فأما الحذف الجائز فهو الذى أخبر به أولاً في قوله : «وَيَحْذِفُونَها وَيُبْقُونَ الخَبَرْ»، يعنى أنّ العرب من شأنهم أن يحذفوا كان مع اسمها لا وحدها، ويبقون الخبر دَالاً عليها، كقولك : المرءُ مَجْزِىٌّ، إنْ خَيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًا فَشَرٌّ. والمرءُ مقتولٌ بما قَتَل به، إنْ سَيفًا فسَيفٌ، وإنْ خِنْجَرًا فَخِنْجرٌ». تقديره : إنْ

كان عملُه خيرًا فجزاؤُه خيرٌ، وإن كان شرًا فجزاؤُه شرٌّ. وكذلك : إنْ كان ماقتَل به سيفًا فالمقتولُ به سيفٌ، وإنْ كان خنجرًا فهو خِنْجَرٌ. قال سيبويه : «وإن شئت أظهرت الفِعْلَ - يعنى كان - فقلت : إنْ كان خنجرًا، وإنْ كان شرًا فشرٌّ[1]». ومثل ذلك : مررت برجل إن لا صالحًا فطالح. ومررت برجل إنْ زيدًا وإنْ عَمْرًا[2]. ومن ذلك قولُ النابغة، أنشده سيبويه[3]:

حَدِبَتْ عَلَىَّ بُطُونُ ضِنَّة كُلُّها

إنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإنْ مَظْلُوما

أىْ : إن كنتُ ظالمًا وإن كنت مظلومًا. وأنشد أيضًا لليلى الأخيليّة[4]:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ

إنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإنْ مَظْلُومَا

وأنشد قولَ ابن همّام[5]:

وَأحْضَرْتُ عُذْرِى، عَلَيْهِ الشُّهو

دُ، إنْ عَاذِرًا لِى وإنْ تَارِكَا

---

(١) الكتاب ١/٢٥٨.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٦٢ - ٢٦٣.

(٣) للنابغة ، ديوانه ١٠٣. والبيت من شواهد الكتاب ١/٢٦٢ ، والهمع ٢/١٠٢ ، والأشمونى ١/٢٤٢.
وضنة - بالنون - من قضاعة ثم من عذرة.

(٤) ديوانها ١٠٩ . والبيت من شواهد الكتاب ١/٢٦١ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٤١ ، ٢/٣٤٧ ، والتصريح ١/١٩٣ ، والهمع ٢/١٠٢ . وانظر العينى ٢/٤٧.

(٥) الكتاب ١/٢٦٢. وعبد الله بن همام السلولى ، له صحبة ، وله ترجمة فى الشعر والشعراء ٦٥١.

/ وَقَوْلَ النعمان بن المنذر[1]: ٣٦٦

قَدْ قِيل ذَلِكَ، إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا

فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلا

وقولُه : «وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذا اشتهَرْ»، ذا : إشارة إلى الحذف المفهوم من قوله : «وَيَحْذِفُونَها». يريد أنّ كثرة هذا الحذفِ إنّما جاءت بعد إنْ المكسوة الخفيفة ـ وهى الشرطية ـ ولو الشرطية أيضا. فأما بعد إنْ فقد تقدم تمثيله، وأما بعد لو فنحو قولك : ألاَ طعامَ ولو تمرا؟ قال سيبويه : «كأنّك قلْتَ : ولو كان تمرًا[2]». وَأْتِنِى بِدَابَّةٍ ولو حِمَارًا، وادفع الشرَّ ولو إصْبَعًا، وَأْتِنِى بِمَاءٍ ولو باردًا، وألاَ ماءَ ولو باردا[3]؟ وأنشد في شرح التسهيل[4]:

لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا

جُنُودُهُ ضَاق عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ

وقول الآخر[5]:

عَلِمْتُكَ مَنَّانًا فَلَسْتُ بِآمِلٍ

نَدَاكَ، وَلَوْ غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِيَا

(١) الكتاب ٢٦٠/١ ، وأمالي ابن الشجرى ٣٤١/١ ، ٣٤٧/٢ ، وابن يعيش ٩٦/٢ – ٩٧ ، ١٠١/٨ وشرح الكافية للرضى ١٤٦/٢ والخزانة ١٠/٤ ، والمغنى ٦١/١ ، والهمع ١٠٢/٢ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/١.

(٣) انظر هذه الأمثلة فى الكتاب ٢٦٩/١ – ٢٧٠.

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٧٣. والبيت للعين المنقرى ، وهو أبو أكيدر مُنَازِل بن رمعة ، شاعر أموىّ. وهو فى المغنى ٢٦٨/١ ، والهمع ١٠٣/٢ ، والعينى ٥٠/٢ .

(٥) وشرح التسهيل ، ورقة ٧٣ ، والهمع ١٠٣/٢ ، والأشمونى ٢١/٢ .

ووجهُ كثرةِ إضمار كان بعد هذين الحرفين أنهما من الأدواتِ الطالبة للفعل[1]، لأنهما شرطان فلا بُدَّ لهما من إضمار الفعل؛ ففي النصب كان الناقصة، وهو الذى تَكَلَّم عليه الناظمُ، لأنه قال : «وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ»، وذاتُ الخبرِ هى الناقصةُ. وفي الرفع ما يصلح من كان التامّة أو غيرها، إذا قلت :

إنْ صالحٌ فَصَالِحٌ، ولو باردٌ. وهذا لم يتكلم عليه.

وتحرز بقوله : «وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ»، مما جاء منها محذوفًا بعد غيرهما، فإنه لم يشتهر بل وقع نادرا، وذلك بعد لَدُنْ فيما أنشدَ سيبويه من قوله[2]:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلى إِتْلائِها

نصب «شولاً» على إضمار كان، تقديره : من لَدُ كانت شولاً؛ فإن لدن تضاف إلى الجملة، ولا يجوز أن تضاف إلى مفرد ليس بزمان ولا مكان إذا اقترنت بها «إلى»، تقول[3] : جلستُ من لدُ صلاةِ العصر إلى وقت المغرب، وذرعت[4] من لدُ مقعدِك إلى الأسطوانة. والشولُ : جمع الناقة الشائلة، فلا زمان ثَمَّ ولا مكان، فلابُدّ من تقديره، أو تقدير ما يعطى معناه ؛ إذ لا يقال : من لد زيد إلى دخول الدار. والذى يصح تقديره بينهما كان. وقدره سيبويه : من لدُ أنْ كانت شولاً[5]. وهو تقديرٌ معنويٌّ لا إعرابيٌّ؛ لأن شولاً يصير على ذلك

(١) فى الأصل ، أ : «بالفعل» . والمثبت عن س ، ف.

(٢) الكتاب ٢٦٤/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ١٠١/٤ ، ٣٥/٨ ، والمغنى ٤٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٢/٢ ، والهمع ١٠٥/٢ . وانظره فى الخزانة ٢٤/٤ . ولايعرف قائله . والشول : اسم جمع شائلة ، وهى الناقة التى ارتفع لبنها وجفّ ضرعها . وإتلاؤها : مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها ، أى : تبعها.

(٣) ماعدا ف : «بل تقول».

(٤) أى : قِستُ ، يقال : ذرع الثوب وغيره : قاسه بالذراع.

(٥) الكتاب ٢٦٥/١ .

التقدير من صلة أنْ، والموصولُ لا يُحذَف ويبقى بعض الصلة نَصَّ عليه سيبويه في باب الاستثناء في قوله[1]:

... ... إلاّ الفَرْقَدَانِ

وإنما التقدير : من لدُ كانت، أى : من لَدُ كونها شولاً؛ لأن الجملة تقدّر بالمصدر إذا أضيف إليها الظرفُ. هذا مأخذُ ابن خَرُوفٍ وابن الضائع وابن عصفور، وهو رأى الناظم.

وظاهِرُ السيرافىِّ وجماعة أنه تقدير إعرابي، لأنه قدرها بأنْ كما قدرها سيبويه : «من لَدُ أن كانت شولاً»، أى : من لد كونها. قال : والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة نحو : مقدم الحاج، وخلافَةَ المقتدر، وصلاة العصر[2]. وهذا رأى الشلوبين وابنِ أبي غالب.

قال ابن مالك : وعندى أنّ تقدير أنْ مستغنى عنها، كما يستغنى عنها بعد مذ[3].

وهنا نظر، وذلك أنه قال : «وَيَحْذِفُونها»، فأعاد الضمير على كان المتقدمة. وقد مرّ أن كان المتقدمة هى التى على صيغة الماضى، وأن المضارع

---

(١) هو عمرو بن معد يكرب ، أو حضرمى بن عامر ، والبيت هو :

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمرو أبيك إلا الفرقدان

قال سيبويه : «كأنه قال : وكلّ أخٍ غير الفرقدينِ مفارقه أخوُه ، إذا وصفت به كلاًّ» ثم قال : ولايجوز رفع زيد على : إلا أن يكون الفرقدان ، لأنك لاتضمر الأسم الذى هذا من تمامه ، لأن أن يكون اسما» وقال أبو على فى الإيضاح الشعرى : «وإنما لم يجز هذا لأنك لاتحذف الموصول وتدع الصلة ...». إنظر الكتاب ٢/٣٣٤ - ٣٣٥ . والبيت فى المقتضب ٤/٤٠٩ ، والإنصاف ٢٦٨ ، وابن يعيش ٢/٨٩، وشرح الكافية للرضى ٢/١٢٩ ، ١٣١ ، ٤/٢١٦ ، والمغنى ٧٢ ، والهمع ٣/٢٧٣ . والخزانة ٣/٤٢٣ - ٤٢٤.

(٢) شرح الكتاب ٢/٦٢.

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٧٣.

غير داخل في مراده، فكذلك يكون الحكم هنا مقيداً بالماضي، لأنه على

ذلك أحال، فاقتضى / أن المضارع لا يدخل في هذا الحكم. لكنّ هذا ٣٦٧

الاقتضاء مشكلٌ؛ لأن المضارع أيضًا يقدّر هنا؛ ألا ترى أنّ ما كان فيه نفي لا يصحّ أن يقّدر فيه إلا المضارع، نحو: مررتُ برجلٍ إلاَّ صالحًا فطالحٌ. وفي المثل : إلاَّ حَظِيَّةٌ فلا أليَّةٌ[1]، فالتقدير : إلاَّ يكون صالحًا، وَإلاَّ أكُنْ خطيَّةً ـ ولا يستقيمُ تقدير الماضى، لأنك لو أظهرت الفعل على الوجه الآخر الجائز في المسأة لقلت : إلاَّ يكن صالحًا، وَإلاَّ أكُنْ حظيّةً. ولا تقول : إلاَّ كان صالحًا، وإلاَّ كنت حظيّةً. وكذلك ما أشبهه.

ولا يقال : إن تقدير المضارع قليلٌ، بل هو كثير، بل نقول : إن الماضى هنا واقع مع إنْ موقع المضارع، فجائزٌ لك تقديرُه ابتداءً وإن لم يكن ثَمَّ نَفْيٌ. فقولك : إن خيرًا فخير، يصحُّ فيه تقدير : إن يكن خيرًا فخير، كما يجوزُ لك إظهاره، ولا نزاع في ذلك.

ولا جواب لي عن ذلك إلا أن يكون لم يقصد تقييد كان المتقدمة بالمضيّ، فقوله : «وقد تزاد كان»، يريد به الفعلَ من الكون على الجملة، ثم عطف على ذلك حذفها من غير تعيين أيضًا. وهذا كما يقال : كان كذا وكذا، والمراد الفِعْلَ من الكون لا خصوصها ويبقى تعيين المزيد ماهو؟ والمحذوف ماهو؟ محالاً به على السماع؛ لأنه ساق المسألتين مساق السماع فقال : «وقد تُزَادُ كَانَ»، فالفاعل العرب، وقال : «وَيَحْذِفُونها» ـ يعنى العرب ـ فترك النظر في التعيين إلى الناظر، فهو الذى يأخذه من

---

(١) الأمثال لأبى عبيد ١٥٧.

الأليّة : من الألو ، وهو التقصير . وأصل هذا المثل فى المرأة يُفضها زوجُها ، تقول : إن أحظ فلا أزال أطلب ذلك وأتعمل له ، وأجهد نفسى فيه.

السماع. وهذا جواب ضعيف لا يليق بابن مالك.

وقد تَمَّ[1] القسم الذى تضمر فيه كان ويجوز إظهارُها. وأما القسم الذى يمتنع فيه إظهار كان فهو الذى قال فيه : «وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَاعَنْها ارتُكِبْ». يعنى أنهم حذفوا أيضا كان بعد أن المفتوحة وعَوَّضوا منها ما، فصارت أنْ أمَّا، وحكم المعَوض أن لايجمع مع المعَوض منه. فيريد أنّ كان مع ما لايجوز إظهارها. وما قاله هو نصّ سيبويه، قال : «فإنما هى أنْ ضُمَّتْ إليها ما، وهى ماالتوكيد». قال : «ولزمت كراهية أن يُجْحِفُوا بها، ولتكون عوضًا من ذَهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف في الزَّنادقة واليماني عوضًا من الياء[2]». يعنى اليــاء في زناديق، وياء النسب في يَمَنّى، فالياء لا تظهر مع الهاء في زنادقة، ولا مع الألف[3] في يمانٍ، فكذلك الفعل مع وجود ما، فإذا لم تأت بما ظهر الفعل فتقول : لأن كنت منطلقا انطلقت معك. وهذا مذهب الجمهور.

وذهب المبرد إلى جواز إظهار الفعل مع ما[4]، وكأنه جعل ما زائدةً كزيادتها في نحو : (فَبِما نَقْضِهِمْ[5])، قالوا : ولا دليل له على مازعم، لأنّها ـ وإن كانت زائدةً ـ قد لزمت عَوِضًا ولم تستعمل إلا على ذلك، فلا سبيل إى تسويغ مالم تسوّغه العرب.

٣٦٨ وإنما حَسُنِ حذف الفعل / هنا لأن أنْ هذه لا يقع بعدها الاسمُ

(١) أ : «وقد تقدم».

(٢) الكتاب ١/٢٩٣ - ٢٩٤.

(٣) فى صلب الأصل وبقية النسخ «مع الياء». والمثبت عن هامش الأصل.

(٤) شرح الكتاب للسيرافى ٧٧/٢.

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء.

مبتدأ، فكَانَ بمنزلة فعلٍ محذوفٍ لحضور مايدُل عليه.

[وَمَثَّل ذلك بقوله : (أَمَّا أَنْتَ بَرًا فَاقْتَرِبْ) فالتقدير : لأن كُنتَ بَرًا اقترب، أى : لأجل هذا المعنى الذي كان منك في الماضي أطلب منك القرب مني. فأَنْ على أصلها من المصدرية، وإذا وَلِى أَنْ الماضي فهو ماضٍ ليس إلا. وقد شَبَّهها سيبويه بإِذْ لا شتراكهما في المعنَى[1]. ودخلت الفاء في قوله : فاقْتَرِب، لأن الثاني مستَحقٌ بالأول، فهو مسَّبب عنه، والأول سبب فيه، فأشبه الشرط والجزاء.

ومثل ذلك : أما أنت منطلقا انطلقتُ معك، وأما زيدٌ ذاهبًا[2] ذهبتُ معه. وأنشد سيبويه لعباس بن مرداس[3]:

أَبَا خُرَاشَةَ، أَمَّا أَنْتَ ذَانَفَرٍ
فَإِنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أى : لأجل أن كنت ذانفر.

فالمعنى في الجميع على المضِىّ، وهو تفسير البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنَّ أَنْ هنا جزائية، بمعنى إِنْ، ولذلك دخلت الفاء، والمعنى : إن كنت منطلقا انطلقت معك، وعليه قراءة غير حمزة : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى[4]). وقرأ حمزة : (إِنْ تَضِلَّ إِحْداهُمَا

---

(1) لم يقع لى ذلك فى الكتاب ، وقد نسب السهيلى فى نتائج الفكر ١٣٤ إلى سيبوية أنه جعل «إذ» فى قوله تعالى (ولن ينفعكم اليوم إذ كلمتم) حزمًا بمنزلة أن ، ولم أجده أيضًا.

(2) فى جميع النسخ : «ذهب» . والمثبت عن الكتاب ٢٩٣/١.

(3) الكتاب ٢٩٣/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وابن الشجرى ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، والأنصاف ٧١ ، وشرح الكافية للرضى ١٤٩/٢ ، ٣٩٤/٤ ، والخزانة ١٣/٤. والضبع هنا : السنة الشديدة.

(4) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

فَتَذَكَّرُ[1]). والمعنى عندهم في القراءتين سواء. وليس للناظم هنا إشارةٌ إلى هذا الخلافِ، ولا تَعَرُّضُ لمعنى المسألة، لكن قد يُعلم أن مذهبه مذهب البصريين من باب الجزاء، حيث لم يعدَّ أنْ من أدوات الجزاء. والترجيح بين المذهبين لا يليق بهذا الموضع، ويكفي من ذلك عدم (ثبوت) كون أنِ المفتوحة تقع بمعنى إنْ المكسورة.

ثم اعلم أنّ الناظم هنا لم يُحَرِّر عبارته في المحذوف ماهو؟ فإنه قد ذكر أنّ المحذوفَ مع إنْ ولو كان واسمُها، لا كان وحدها، ثم عقّب ذلك بأنّ ما تأتى عوضًا من كان مع أنْ، ولم يشعر بأنّ الاسم ثابت، فيُوهم أنه يُحْذَفُ أيضًا معها. وذلك غير صحيح، بل «أنت» في قوله: «أمَّا أَنْتَ بَرًا» وهو اسمُ كان، وبَرًّا وخبرها. وعلى هذا يجرى حكم سائر المُثُل، وإذا كان كذلك ثبت أن عبارته مُوهِمة.

وقد يُعتَذَرُ عنه بأنه لما ذكر هنا التَّعويض مخصوصًا بكان وحدها، وذلك قوله: «وبَعْدَ أَنْ تَعوِيضُ ماعَنْها ارتُكِبْ»، فضمير عنها عائدٌ إلى كان وحدها ـ أشعر بأن المحذوف كان وحدها، إذ لايحذف شيئان فيعوضَ من أحدهما دون الآخر. ولم نَجِدْ ذلك مقولاً ولا منبّهًا عليه هنا إلا في كان دون اسمها، وإذا كان كذلك لم يبق إلا أن يعتقد اختصاصُ كان بالحذف دون اسمها وخبرها. والله أعلم.

والَبِّر: ضد الفاجر؛ يقال: رجلٌ بَرٌّ وبارٌّ. وقد تقدَّم.

والاقتراب والقرب، بمعنًى.

---

(١) السبعة لابن مجاهد ١٩٣ – ١٩٤.

(ثم قال[1]) :

وَمِنْ مُـــضَـــارِعٍ لِكَانَ مُنْجَـــزِمْ
تُحْـذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَـذْفُ مَـاالْتُـزِمْ

من مضارع : متعلق بتُحذفُ. ولكان : في موضع الصفة لمضارع. ومنجزم : مجرور أيضا صفة لمضارع. يعنى أنَّ يكونُ ـ مضارع كان ـ إذا كان منجزمًا حُذِفَت نونُه، فتقول في لم يكنْ : لم يَكُ. وفي لاتكنْ / : لاتَكُ. ومنه في القرآن : {وَلاَتَكُ في ضَيْقٍ مما يَمْكُرُونَ[2]}، {قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ. وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ المِسْكِينَ[3]}، {وَلَمْ يَكُ مِن الْمُشْرِكِين[4]}، {إِنَّها إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ[5]}. وهو كثير. ٣٦٩

وهذا الحـذف جـائزٌ لا لازم، فلذلك قـيَّـده بقـوله : «وَهْوَ حَـذْفُ مـاالتُزِم»، أى : إن هذا الحـذف جـائزٌ إِنْ شـئتَ حذفت، وإن شـئتَ أتيتَ بالفعل على أصله فقلت: لم يكن، ولاتكُنْ، وإن يَكُنْ كذا يكُنْ كذا.

ووجهُ هذا الحذف أنها[6] لما كثر استعمالُهم لها؛ إذ هى أصلٌ لكلّ فعل وحدث، وجرت في كلامهم، وكانت النون تشبه حرف اللين إذا كانت ساكنة، لأنها غُنَّة في الخيشوم، عاملوها معاملة حرف اللين، فحذفوها مع الجازم تشبيها لها به. فالعلّه أمران : كثيرةُ الاستعمال، والتشبيه بحرف

---

(١) عن الأصل.
(٢) الآية ١٢٧ من سورة النحل . وفى جميع النسخ : «فلاتك» . وهو خطأ.
(٣) الآيتان ٤٣ ، ٤٤ من سورة المدّثر.
(٤) الآية ١٢٠ من سورة النحل.
(٥) الاية ١٦ من سورة لقمان.
(٦) فى الأصل ، س : «أنهما».

اللين؛ ولذلك لم تحـذف نون : لم يَصُن، ولم يَهُنْ، ولم يَبِنْ؛ لأنهـا لم يكثـر استـعمـالها كثـرة استـعمـال لم يكن. وكـأن المؤلف لم يعتمـد إلا على كثـرة الاستعمال، فبنى عليه التعليل بالاستثقال ولم يراع الشبه بحرف اللين لأجل السماع في زعمه.

وأطلق القـول في حـذف هذه النون، ولم يقـيّـد ذلك بشـيء، فـدلّ على أن الحذف عنده مطلقٌ، كان بعدها ساكن أولا، فكما تقول : لم يك زيد قائما، كذلك تقول: لم يكُ الرجل قائما. وهذا مذهب يونس، وبموافقته صرّح في التسهيل وشرحه[1]. وأما سيبويه فاستثنى من ذلك ما إذا لقي النونَ ساكنٌ فَثبتُ عنده النُون فيه فتقول : لم يكنِ الرجلُ قائما. ولايجيز الحذفَ، لأن الوجهَ الذى لأجله جازَ الحذفُ عنده لم يتّم؛ ألا ترى أنَّ السكون قد زال من النونِ لأجل الساكن، فضعُف شبهُ النون بحرف اللين، حيث قَويت النونُ بالحركة، فلم يَجُزِ حذفها[2]. واحتج ابن مـالك لما ذهب إليه بأن النونَ لم يُحَذف لما ذكر من شبهها بحرف اللين على الإطلاق؛ بل لأجل التخفيف، وثِقلُ اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشدُّ من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. ولا يقال : إن السماع مع سيبويه؛ ألا ترى كيف جاءت النونُ فيه محذوفةً دون الساكن، وثابتةً البتةَ مع لقائه، فجاء : ﴿وَلاَتَكُ في ضَيقٍ[3]﴾ ﴿وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ المسْكينَ[4]﴾. وجاء ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ[5]﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا[6]﴾، ولم يأت فيه الحذفُ مع الساكن أصلاً، فدلَّ

---

(١) التسهيل ٥٦ ، وشرحه ، ورقة ٧٤.

(٢) الكتاب ١٨٤/٤.

(٣) الآية ١٢٧ من سورة النحل.

(٤) الآية ٤٤ من سورة المدّثر.

(٥) الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٦) الآية ١ من سورة البينة.

على أنَّ ذلك لقُوة النونَ بالحركةِ وضَعْفِ شبهها بحرف اللين ـ لأنَّا نقول :

الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف على الجملة، فلذلك جاء القرآنُ بالثبوت مع الساكن. وقد استعملت العربُ الحذف معه كثيراً، ثم أنشد ما أنشده أبوَ زَيْدٍ لحُسَيلِ بن عُرْفُطَةَ، وقال أبو حاتم : حُسَيْنُ بن عُرْفُطَةَ[1]:

لم يكُ الحقُّ على أن هَاجَـــهُ
رسمُ دارٍ قـد تَعَـفَّى بالشُّـررْ

وقال الخِنْجَرُ بن صَخر الأسدى[2]:

فَـإن لاتكُ المرآةُ أبدت وسـامـةً
فـقـد أبدت المرآة جبـهـة ضيـغـم

وأنشد / أيضًا بيتا آخر صدره[3]: ٣٧٠

إذا لم تكُ الحاجاتُ من همِةَّ الفتى

---

(١) فى النوادر ٢٩٥ – ٢٩٦ : «قال أبو حاتم : هو حُسَيْن وأخطأ . وروى أبو العباس حَسيل بفتح الحاء وكسر السين»

والبيت فى شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ . والخصائص ٩٠/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٠/٤ ، والهمع ١٠٨/٢ ، والخزانة ٣٠٤/٩٠٢.

والسرر : راد على أربعة أميال من مكة ؛ رويت السِّين بالحركات الثلاث.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ ، والتصريح ١٩٦/١ ، والهمع ١٠٨/٢ ، والعينى ٦٣/٢ ، وفى تعليق على المقتضب ١٦٧/٣.

(٣) شرحُ التسهيل ، ورقة ٧٤ ، وعجزه فيه :

فليس بمعنٍ عنه عقدا الرتائم

وصدر البيت فى الهمع ١٠٨/٢.

والرتائم : جمع رتيمة ، وهى الخيط يعقد على إلا صبع والخاتم للتذكر.

قال : ولا ضرورة في هذه الأبيات لإمكان أن يقال في الأول : «لم يكن حَقٌّ سوى أن هاجه». وفي الثاني : «فإن تكن المرآة أخفت وَسَامَةً». وفي الثالث: «إذا لم يكن من همة المرء مانوى».

هذا ما احتج به. أما التعليل بالستثقال فكان ينهض لو ساعده السماع، وأمّا ما أتى به من الشواهد فالاحتجاج بها مبنى على أن من شرط الحكم بالضرورة أنها ضرورة أنْ لا يمكن في الموضع خلافها[1]. وهى قاعدة واهية، وقد تقدّم مافيها.

(ثم قال[2]) :

---

(١) مذهب ابن مالك فى الضرورة أنه ماليس للشاعر عنه مندوحة . انظر الأشباه والنظائر للسيوطى ٢١٩/١ ، وخزانة الأدب ٤٦/١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٤٩/٢ ، وابن كسيان النحوىّ ١٦٦.

(٢) عن الأصل.

«مَا» و «لاَ» و «إِنْ»
المشَبَّهاتُ بِليسَ

هذا هو النوع الثاني من نواسخ الابتداءِ، وهو ماعمل في المبتدأ والخبر عمل ليس بالشبه (بها[1])، وذلك ثلاثة أخرى من حروف النفي [هى[2]] : ما ولا وإنْ. ونبّه في الترجمة على علّة عملها، وهو الشَّبَه بِليس، إشارةً إلى أن عملها ليس بحق الأصالة لفِقْدان شرطه، وذلك أنه ثبت في الأصول أن الطلبَ الاختصاصِيّ أصل العمل، فكلُّ شيءٍ طلب شيئًا طلبًا غير اختصاصيّ، فلا عمل له فيه، كحروف الاستفهام، لأنها يقع بعدها الاسم والفعل فلا تختص بأحدهما دون الآخر. فإن طَلَبه طلبا اختصاصيًا فحينئذٍ يصح له العمل فيه، لكن بشروط معتبرة لابدَّ منها. وهذه الحروف قد فُقِد منها أصل العملِ، وهو الطلب الاختصاصي؛ إذ كانت تدخلُ على الاسم والفعل، فتقول : ماقام زيد، ولا يقومُ زيدٌ، وإنْ يقومُ زيدٌ؛ وفي القرآن : {إِنْ يقولُونَ إِلاَّ كَذِبًا[3]}، وكذلك تقولُ : مازيد قائم ولازيد قائم ولا عمرو، وإن زيدٌ إلا قائم، وفي القرآن : {إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ[4]}، {إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ[5]}؛ فكان الأصل أن لا تعملَ كما لم تعملْ حروفُ الاستفهام ولامُ الابتداء وحروفُ العطف، وما أشبه ذلك. فأما بنو

---

(١) عن الأصل.

(٢) عن هامش الأصل.

(٣) الآية ٥ من سورة الكهف.

(٤) الآية ١٥ من سورة يس.

(٥) الآية ٤٧ من سورة يس.

تميم من العرب فَراعَوا هذا الأصلَ فلم يُعملوا هذه الحروفَ، فيقولون : مازيدٌ قائم، وإن زيدٌ قائم، ولا رجلٌ قائم وما أشبه ذلك؛ قال سيبويه : «وهو القياس[1]». وأما أهل الحجاز فأعملوا ما ـ وإن كانت غير مختصّة ـ مراعاةً للشبه بما هو مختصّ، وذلك ليس، ما أشبهها من ثلاثة أوجه :

أحدهما : إن كلٌ واحدة منهما أداةُ نفي.

والثاني : أن النفي بهما محمول على الحال مالم يقترن بالكلام مايخرجهما عن ذلك؛ فإذا قلت : مازيدٌ قائما، أو ليس زيدٌ قائمًا ـ فهما محمولان على النفي في الحال حتى تقول : أمسِ، أو غدًا، أو نحو ذلك.

والثالث : دخولُهما على المبتدأ والخبر.

فلما حَصَل لما الشبهُ المذكورُ أثّر الإعمال؛ فإن للشبه تأثيرًا؛ ألا ترى أن الاسم يُمتنع الجرُّ والتنوينَ لشبهه بالفعل الذى لايدخله جَرٌّ ولا تنوين. ويَعْمَل عَمَل الفعل لشبهه به، ويُبْنى كما يبنى الحرف، ولا أصلَ للاسم في شيءٍ من ذلك. فكذلك عملت ماحملاً على ليس للشبه المذكور، ثم أُلحِق بما : لا، وإِنْ، لوجود الشبه بينهما وبين ليس في كونها أدوات النفي /، لكن لما لم يتمكّن الشبه فيهما تَمكّنا تامًا. كان إعمالهما قليلاً؛ ٣٧١
ألا ترى أن «لا» لاتنفى الحال عند سيبويه والجمهور، وكذلك إنْ عند الفارسىّ في التذكرة ـ وإن كان فيه نظر فقد قيل ذلك ـ والاّ ظهر أنَّ إنْ كما، لأنها تقع موقعها، كقوله الله تعالى : {إِنْ يَقُولُون إِلاَّ كَذِبًا[2]}، {إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثًا[3]}. وما أشبه ذلك. وقد زعم المؤلف أنّ لا تنفى

---

(١) الكتاب ٥٧/١.

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف.

(٣) الآية ١١٧ من سورة النساء.

الحال، واستشهد بآيات، كقوله : {وَمَالَكُمْ لاَ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ[1]؟}، {وَمَالَكُمْ لاَتَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا[2]؟}. وذلك كثير. فعلى هذا تُلْحَق لا وإنْ بما في الشبه المذكور على مذهب ابن مالك.

وأوسعُ هذه الحروف عملاً ما، فلذلك قَدَّمَ الكلام فيها، ولأنَّ ما يشترطُ في ما يُشْتَرَط في غيرها وتزيد الأخَرُ شروطا، فكأنَّ ما هى أُمُّ هذا الباب، فذكرها أولا فقال :

إعْـمـالَ لَيْسَ أعْـمِلَتْ مَـا دُونَ إنْ
مَـعَ بَقَـا النَّـفْيِ وَتَـرتِيبٍ زُكِـنْ

إعمالَ : منصوب على المصدرية بأُعملت، وهو مصدرٌ مُشبَّه به، كأنه قال : أُعمِلت ما إعمالاً مثل إعمال ليس. وهذا في لُغةِ الحجازيّين كما تقدّم، وظاهر كلام الناظم أن الإعمال فيها لجميع العرب لقوله : «أعْمِلتْ ما»، فكانَ من حقّه تبيينُ أنَّ ذلك لغة قوم، أو أنَّ ذلك على الجواز لا على اللزوم؛ فإنَّه المستقرُّ من جَمْعِ[3] اللغتين. لكنه لم يفعل ذلك، فصارت عبارته موهمة لشىء لا يصحّ.

وقد يعتذر عنه بأن هذه اللغة لما كانت هى التى نزل بها القرآن فهى أشهر ـ وإن كانت الأخرى أقيس ـ اقتصر على ذكرها، ولم ينبّه على سواها. والحقّ أنه ترك التحرّز من الإيهام.

ولما كان قد تقدّم أن ليس تعملُ الرفع والنصب، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وأحال عليها بعمَل ما، كان كالتصريح بأنَّ ما ترفع المبتدأ اسمًا لها،

---

(١) الآية ٨ من سورة الحديد.
(٢) الآية ١٣ م سورة نوح.
(٣) ف : «من جميع».

وتنصب الخبر خبراً لها. وهذا مذهب أهل البصرة. وذهب الكوفيون إلى أنها إنما تعمل في المبتدأ خاصّةً الرفع، وأما نصب الخبر فعلى إسقاط الخافض. والأصحُّ ما ذَهَبَ إليه الناظم والبصريون، لأن الشبه الحاصل بين ما وليس إذا كان متَمكِّنا فلا مانع من إعطائه حقّه من الإعمال، كما أنّ كان وأخواتِها لما أشبهت الفعل المتعدِّيَ أُعطِيت عمله كلَّه بحقِّ ذلك الشبه. وكذلك اسم الفاعل لم يُنْتَقص من عَمَلِ فعله الذى أشبهه شيئًا، بل عَمَلَه تاما، إعمالاً للشبه الحاصل بينهما.

فإن قيل : فالقاعدة أن المشَبَّه لا يقوى قوة ما شُبِّه به، فلو أعطى العمَل تامًا لم يكن بين الأصل المشبَّه به، والفرع المشبَّه، فرقٌ. لكنهم يُفرِّقون بينهما، فيكون للأصل من القوة في العمل مالا يكون للفرع، فأين ذلك هنا؟

فالجواب : أن تفاوت مابينهما ظاهر؛ ألا ترى أن «ما» لاتعمل إلا بشروط ثلاثة، بخلاف ليس، فإنها تعمل دون شرط منها، فالأصل أقوى تصرّفًا من الفرع إذًا. وأيضًا لو كان عَمَلُ «ما» الرفع خاصة لم يتقرّر للشَّبه تأثير، ولا كان عليه دليل؛ إذ ليست دعوى أن الشبه إنّما أثّر في عمل الرفع خاصّة بأولى من دعوى أن «ما» لم تعمل البتة، أو عملت الرفع[1] لا لأجل الشبه؛ إذ لا مناسبة في ذلك، وإذ ذاك يلزم خلاف الإجماع.

فإن قيل : الدليلُ على أن النَّصب على إسقاط الجارّ أنّ مِنْ شأنه أن يُوجِب النصبَ كالظروف والمجرورات، فإن أصل قولك : قعد زيدٌ أمامك : قعد في أمامِك. وتقول : مررتُ بزيد، فإن حذفت الجارّ نصبت. ومن ذلك كثير، فكذلك هذا. وأيضا مما يدلّ على ذلك هنا أنَّ النصب لا يكون إلاَّ حيثُ يصحّ دخولُ

---

(١) سقطت ورقة ٣٧٠ - ٣٧١ من مصورة الأصل.

الباء، فتقول : مازيد قائمًا، لجواز مازيد بقائم، ولا يجوز : ماقائما زيد، ولا مازيدٌ إلا قائما؛ إذ لا يجوز : مابقائمٍ زيد، وما زيد إلا بقائم.

فالجواب : أن إسقاط الجارّ ليس من شأنه ذلك، بدليل وجود الرفع عند إسقاطه، كقولك : بحسبك زيدٌ، وحسبُك زيد، وما في الدار من رجلٍ، وما في الدار رجلٌ. وكثير من ذلك؛ فإنماالنصب والرفع عند إسقاطه لمقتضٍ آخر لا لنفس الإسقاط. وهذا الموضع لو لم تكن «ما» فيه عاملة في الخبر، لكان النصبُ لغير مقتضٍ، وهذا لا نظير له. وبعضُ هذا المعنى للفارسى في التذكرة، وبعضه لابن الأنباري(١).

وأمّا كونُ النصب حيث تدخل الباء، وعدمه حيث لا تدخلُ، فمنتقَضٌ بما التى دخلت إنْ؛ فإنك تقول : ما إن زيد بقائم، ولا مانعَ من هذا، ولا تقول : ماإن زيدٌ قائمًا، فلا حُجّةَ فيما زعموا. وأيضا فإن النصب مختصٌّ بلغة أهل الحجاز كما تقدم، والباءُ في الخبر لاتختصّ بهم دون بني تميم، فلو كان إسقاط الخافض يوجب النصب لكان موجودًا في اللغتين، لكن ذلك باطل بالإجماع، فبطل ما أدّى إليه. وسيأتى ذكرُ دخولِ الباء في الخبر، إن شاء الله.

ثم أخذ في ذكر شروط إعمالِ ما عَمَل بقوله : «دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ».. إلى آخره،

فاشترط ثلاثة شروط :

أحدها : أن لايكون معها إنْ، وذلك قوله : «دُونَ إِنْ». وهو ظرف متعلق بأُعْمِلَتْ أى : أُعْمِلت ما إذا كانت منفردة عن «إنْ»، فلو كان معها إنْ لم تعمل،

---

(١) انظر الإنصاف ، المسألة ١٩/١٦٥ - ١٧٢.

نحو ما أنشدوا من قول الشاعر[1]:

فَمَا إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ، وَلَكِنْ
مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

وقول الآخر، أنشده ابن السكّيت[2]:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِن أَنْتُمُ ذَهَبٌ
وَلاَ صَرِيفٌ، ولكنْ أَنْتُمُ خَزَفُ

ولا أتقلّد[3] أن قائلي البيتين من عرب الحجاز. على أنّ بعضهم قد استشهد بالأول على المسألة، وإنما بطل العملُ لأنّ «إنْ» كافةٌ لها عن العمل، كما وقعت «ما» كافة نحو : إنما زيدٌ قائمٌ. ولا يصح أن يقال : إنّها نافية، إذ لو كانت كذلك لكان الكلام بها إيجابا، لأن نفي النفي إيجاب. ووجّه المؤلفُ بطلان العمل معها بأن دخولها أبطل شبه «ما» بليس، لأن ليس لاتدخل معها إنْ، فإذا دخلت مع ما نَقَصَ الشبهُ، لتباينِهما[4] في الاستعمال، كاسم الفاعل إذا كانت بمعنى الماضى لايعمل لنَقْضِ شبهه بالمضارع. وهذا ظاهر.

والشرطُ الثاني : أن يكون النفيُ باقيا لم يُصْرَفْ إلى الإيجاب، وذلك قوله : «مَعَ النفى، يريد : بقاءه على الخبر الذى هو تمٌّ فائدة الكلام، فلو بطل

(١) هو فروة بن مُسَيك. والبيت من شواهد الكتاب ١٥٣/٣ ، والمقتضب ١٩٠/١ ، ٣٦١/٢ والخصائص ١٠٨/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ١٨٥ ، ٤٣٣/٤ . وفى الخزانة ١١٢/٤.

(٢) مجهول القاتل . والبيت فى التصريح ١٩٦/١ ، والهمع ١١٢/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٨٦/٢ ، والخزانة ١١٩/٤.

(٣) كذا ، ولعله يعنى : ولا ألتزم ؛ لأن من تَقَلَّد أمراً التزمه.

(٤) س : «لنيابتها» . وهو خطأ ، ونص ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ : «ولأن مقارنتها [أى : إنْ] لما يزيل شبهها بليس ، لأنليس لاتليها إنْ ، فإذا وليت ما تباينا فى الأستعمال ، وبطل الإعمال لو خلاف».

النفي لبطل العمل؛ فإذا قلت : مازيد إلا قائم، رفعتَ لأنَّ «ما» إنما اشبهت ليس في حصول النفي بها، فإذا زال النفي زال أصل الشبه، فرجعت ما إلى أصلها من عدم العمل. هذا معنى تعليل سيبويه(١)، ومنه في القرآن : {وَمَا مُحمدٌ إلا رَسُولٌ(٢)}، {وما أنتُمْ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا(٣)}.

قال المؤلف : ورُوى عن يونس ـ من غير طريق سيبويه ـ إعمالُ ما في الموجب بإلاّ، واستشهَد على ذلك بعض النحويّين بقول الشاعر(٤).

وَمَــــا الدَّهرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ
وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

وهذا شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه.

وخالف بعضُ الكوفيين هذا الشرط في مسألةٍ، فأجاز : ما ما زيدٌ قائما، بإدخال ما على ما.

قال الفارسيّ : وهذا ينبغي أن لايجوزَ، لأن النفي قد انتقض وهو أعظم السببين ـ يعنى في إعمالها ـ قال : وكما لايجوز ذلك مع إلاَّ كذلك لايجوز في ما.

فإن قال : أدْخَلْتُ الأولى على كلام قد عمل بعضُه في بعض، فلم أُغَيِّر. قيل له : فإنك أيضا قد أدْخَلْتَ إلاّ على ذلك، فأجره مُجرى ليس، فكما لايجوز

---

(١) الكتاب ٥٩/١.
(٢) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.
(٣) الآية ١٥ من سورة يس.
(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٧٥ . والمغنى ٧٣ ، والتصريح ١٩٧/١ . وهو فى المحتسب ٣٢٨/١ برواية : «إلا معللاً ، وشرح الكافية للرضى ١٨٧/٢ ، وانظر الخزانة ١٣٠/٤ ، ونقل البغدادى عن ابن جنى أنه لبعض العرب.

هذا في إلاّ لنقص النفي كذلك لايجوز في ما إذا أُدخلت على ما. انتهى

ويلزمُ على قـول من قـال : إنْ إنْ فـي نحـو : مـا إن زيدٌ قـائمٌ، للنفي، أن يكون إبطالُ العمل لإبطال النفي، لأن نفي النفي إيجاب. ولكنه لايقـول ذلك، بل هما معًا أداتان تنفيان مابعدهما. وإنما هو إلزام لهم.

والشرط الثالث : بقاءُ الترتيب الأصليّ المعلوم، وذلك قوله : «وتَرتُّبٍ زُكِنْ». وهو جرٌّ بالعطف على نَفْيٍ، كأنه قال : مع بقاءِ النفي ومع بقاء الترتيب تَحَرُّزًا من زواله، وذلك أن الترتيب المعلوم في ذلك تقديم اسم ما على خبرها، وخبرها على معموله، نحو: مازيدٌ ضاربًا عمرًا. فإذا اختلّ هذا الترتيب بطل العمل، قولك : ماقائم زيدٌ، بتقديم الخبر على الاسم. وما جاء بخلاف ذلك فقليل.

حكى الفارسيّ عن الجَرْمِيِّ أن ناسًا قد روَوا عن العرب نصب خبر ما مقدّمًا، نحو : مامنطلقًا زيدٌ. قال : وليس ذلك بكثير، والأجودُ الرفع. وأنشد سيبويه للفرزدق[(١)]

فَأصبحُوا قَد أعادَ الله نِعْمَتَهم
إذْ هُمْ قُرَيشٌ وَإذْ مـا مِثْلَهُم بَشَرُ

وقال سيبويه[(١)] : «وهذا لايكـاد يعـرف».

واستدل الفارسيّ في التذكرة على جواز نَصْبِ الخبر مقدمًا، بدخول الباء عليه مقدمًا، في قول الشاعر[(٢)]:

---

(١) الكتاب ٦٠/١ . وهو في المقتضب ١٩١/٤ ، والمغني ٨٢ ، ٣٦٣ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ ، شرح الكافية للرضي ١٨٨/٢ والهمع ١١٣/٢ ، والخزانة ١٣٣/٤ : والبيت في ديوانه ١٨٥/١.

(٢) البيتان في الإنصاف ٢٠٠ ، والمغني ٣٣ ، والتصريح ٢٣٣/٢ ، والخزانة ١٤٠/٤ ، وقال البغدادي : «وهذان البيتان لم أعرف قائلها».

أَمَـــا واللّهِ عـــالِمِ كُلِّ غَـــيْبٍ
وَرَبِّ الحِـجْــرِ وَالبَــيْتِ العَــتِـيقِ
لَو انَّكَ ـ ياحُـسَــيْن ـ خُلِقْت حـــرًا
وَمَــــا بالحـــــرِّ أنْتَ وَلاَ الخَلِيقِ

وهذا منه بناءً على أن الباءَ إنما تدخلُ في خبر الحجازيّة لا التميميّة. ولم يُوَافَق على ذلك وسيُبَيّن بُعَيد هذا بحول الله.

وكذلك إذاعُدِم الترتيب بسبب تقديم معمول الخبر، فإن العمل يبطلُ، فلا تقول : مازيدًا أنا ضاربا، وماطعامَك زيدٌ آكلا. ومن إبطال العمل قولُ مَزاحم العقيلي، وأنشده سيبويه[1]:

وَقَــالُوا : تَعــرَّفْــهـــا المنازِلَ مِنْ منًى
ومــــا كُلَّ مَن وافي منًى أنا عــــارِفُ

على رواية نصب «كلّ». وأما من روى رَفْع كلّ فهو على الحجازيّة، والجملة في موضع نصب على خبر ما. قاله في الكتاب.

هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا فله حكمٌ يذكره.

وسببُ إبطالِ عملها عند فَقْدِ هذا الشرط أنّ تقديم الخبر على الاسم تصّرف في المعمول، ولم يبلغ من قُوّة ما أن تتصرّف في المعمول، ولم يبلغ من قُوّة ما أن تتصرّف في معمولها. وأما إبطال عملها عند تقديم معمول الخبر فراجع إلى القاعدة المتقدّمة في قوله : «وَلاَ يِلِى العَامِلَ معمولُ الخَبَرْ»؛ فإن ما إذا كانت عاملة استوت مع كان في الحكم. فإن قَدَّرتَ ما تميميّة صحّ التقديم،

---

(١) الكتاب ١/٧٢ ، ١٤٦ . وهو فى المغنى ٦٩٤ ، والتصريح ١/١٩٨ ، والعينى ٢/٩٨.

وكانت الجملة مفردةً عن ما، فكما يجوز لك[1]] أن تقول : طعامَكَ زيد آكلٌ، كذلك إذا دخلت ما وهى غير عاملة؛ قال سيبويه في هذه المسألة : «فإن رفعتَ الخبرَ حَسُنَ حملُه على اللغة التميميّة، كما قلت : أمَّا زيدًا فأنا ضارِبٌ، كأنّك لم تذكر أمَّا، وكأنّك لم تذكر ما، وكأنك قلت : زيدًا أنا ضاربٌ[2]».

فإن قيل : فتفسرُ مرادِ الناظمِ في الترتيب أنّه أرادَ ترتيبَ معمول الخبر على الخبر، كما أراد ترتيب الخبر على الاسم ـ غيرُ فحتاج إليه لتقدم ذكره في القاعدة المتقدمة. وأيضا ليس التقديم مبطلا للعمل، بل العملُ هو المانعُ من التقديم في كان وإنّ، بخلاف تقديم الخبر على الاسم. والدليل على ذلك قول سيبويه : «فإن رفعت الخبر حَسُن حملُه على اللغة التميمية»، ولم يَقُلْ إن ذلك مما يستعملُه أهلُ الحجاز، بخلاف تقديم الخبر، فإن أهل الحجاز يقدمون ولايعملون، كما أنهم ينسخون النفي فلا يعملون، فأهل الحجاز يقولون : مازيدٌ إلا قائم، وما قائم زيد، ولايقولون : ماطعامَك زيد آكلٌ، ولا آكلاً، بمقتضى قول سيبويه المتقدم. وأيضًا قال بعد إنشاء البيت : «وقال بعضهم :

وما كلُّ مَنْ وَافَى مِنًى... ...

لزم اللغة الحجازية[3]». قال الشلوبين : إنما هو أن بعض أهل الحجاز أنشد هذا البيت فاضطر إلى الرفع، أى لما لزم اللغة الحجازية رفع. وأيضًا فإن هذا على الحجازية أولى، لأن التميميَّ لا يضطرّ إلى الرفع لإمكان النصب، ولايمكن لأهل الحجاز إلا الرفع. فالحاصل أن تقديم معمول الخبر

---

(١) انتهى السقط الذى نبهنا عليه فى مصورة الأصل ، والذى شمل ورقة ٣٧٠ – ٣٧١.

(٢) الكتاب ٧١/١ – ٧٢.

(٣) الكتاب ٧٢/١.

لايصحُّ في لغــــة أهل الحجاز البتَّةَ، أعملوا أو لا. فالظاهر أنه غير محتاج إليه إن كان قصده.

فالجواب : أنه يحتمل أن يقصد ذلك، لكن من حيث إنَّ أهل الحجاز لا يتكلمون بنحو : ماطعامَك زيدٌ آكلاً، من غير نظر إلى سبب المنع، بل بالنظر إلى محصول الحكم. ولاشكَّ أن الحكم كذلك.

ويُحَتملُ أنْ لم يقصدِ إلا التنبيه على ترتيب الخبر على المبتدأ خاصةً، وأما معمول الخبر فقد نَبّه عليه قبلُ، وإنما ذكر معمولَ الخبر ـ إذا كان ظرفًا أومجرورا ـ لجوازه على الجملة، ولما سيُذْكر على أثَرِ هذا إن شاء الله. أو يكون إنما نبّه في باب كان على تقديم المعمول المختصّ بالباب، ثم ذكر في باب «ما» مايختص بالباب من ذلك، وترك ذكر ذلك إنّ إحالةً على استعمال القياس. والله أعلم.

فإذا اجتمعت[1] هذه الشروط فحينئذ تعمل ما عند الحجازيين[2] فتقول : [مازيدٌ منطلقا، ومازيد ضاربًا عمرًا[3]] ومنه في القرآن : {مَاهَذَا بَشَرًا[4]} و {مَاهُنَّ أمهاتِهِمْ[5]}. وأكثر ما وُجِد [مجرورًا بالباء[6]]، قال الأصمعي :

---

(١) س، ف : «فإذا اشترطت هذه الشروط».

(٢) فى صلب الأصل : «عنده» دون ذكرًا لحجازيين ، وفى باقى النسخ : «عنده» . والمثبت ع هامش الأصل.

(٣) عن هامش الأصل ، وفى صلب الأصل وباقى النسخ : «فتقول : ضربت ، وما أنت ضار بازيداً».

(٤) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٢ من سورة المجادلة.

(٦) عن س ، ف . وفى صلب الأصل مع هامشه : «وأكثر ما وجد ذلك فى القرآن». وفى أ : « وأكثر ما وجد ذلك فى » ثم بياض بعده.

ماسمعت نصب خبر ما في شيءٍ من أشعارِ العرب[1].

قال السيرافي[1]: وأنشدنا ابن دُرَيد في معاني الأشْنَاندانى[٣]:

وَأنَا النَّذِيرُ بِحَـــرَّةٍ مُـــسْـــودَّةٍ
تَصِلُ الجـــيــوشُ إليكُمُ أقـــوَادها

أبنـاؤُهـا مُـــتَكَنِّفُـــونَ أبـاهُمُ
حَنِقُـــو الصـــدورِ، ومـــاهم أولادَها

وقوله : «وتَرْتيبٍ زُكِنْ»، معنى زُكِنَ : عُلِمَ، أى : ترتيب عُلِمَ؛ يقال : زَكنتُ الأمر ـ بالكسر ـ أزْكَنُه زَكَنًا، أى علمته. ذكر ذلك الزُّبَيدى[٣] والجوهري وابن القوطية[٤]. وأنشد الجوهري لِقَعْنَبِ بن أمِّ صاحب[٥]:

وَلَـنْ يُـراجِـعَ قَـلْـبِـى وُدَّهُـمْ أَبَـدًا
إِنْ كُنْتُ مِنْ أَمْـرِهِمْ مِـثْلَ الذى زَكِنُوا

---

(١) شرح السيرافى ١٦٧/١ . والبيتان فى معانى الشعر للأشناندانى ، ٨٢ ، والعينى ١٣٧/٢ . يقول الأشناندانى : «يصنف كتيبة وجيشًا ، فشبهه بالحرة لسوادها. والأقواد : واحدها قَوْد ، وهى من الخيل» وفى المعانى : «يصل الأعم» بدل : يتصل الجيوش» . وفسّر الأعم بالكلأ الكثير ، وقال : «قد كثر الكلأ فقد وصل إليكم أقواد الخيل التى ترعى فتسمى وتقرى على الغزو» ويريد بالأباء رجال الكتيبة.

(٢) هو سعيد بن هارون ، أبو عثمان ، لغوى كثير ، وتوفيسنة ٢٨٨هـ . روى عنه ابن دُريد .انظر بغية الوعاة : ٥٩١/١ ، ١٣٧/٢.

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن ، أحد أئمة اللغة والنحو فى الأندلس . أخذ عن أبى على القالى ، وأبى عبد الله الرياحى . وهو صاحب طبقات النحويين ، و مختصر العين . توفى نحو سة ٣٨٠ هـ . انظر الإنباه : ١٠٨/٣ – ١٠٩ ، وبغية الوعاة : ٨٤/١ – ٨٥.

(٤) هو أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز القرطبى . كان إمامًا فى العربية ، وصحب القالى ، وله كتاب الأفعال وغيره . وتوفى سة ٣٦٧ . انظر الإنباه : ١٧٨/٣ ، وبغية الوعاة : ١٩٨/١.

(٥) البيت فى شرح ابن يعيش ١١٢/٨ ، واللسا : زكن.

ويقال أيضا : زكنت الأمر أزكنه زكنا : إذا ظننته وقدّرته وتفرّسته.

وقد أنكر ابن درستويه زكنت بمعنى علمت، وقصر اللغة على الاستعمال الثاني. ونقلُ أهلِ اللغة حجة عليه[1].

ثم / أخرج الظرف والمجرور إذا كانا مَعْمُولَي الخبر وتقدّما عن حكم إبطال العمل، فقال : ٣٧٢

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَمَا
بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ العُلَمَا

سَبْقَ : مفعول مقدمٌ بأجاز. وكما : متعلّق باسم فاعل حالٍ من «حَرْفِ جَرٍّ أو ظَرْفٍ». والعامل في [الحال[2]] «سبق»، لأنه مصدرٌ مقدّر بأن والفعل مضافٌ إلى الفاعل.

يُريد أنّ العلماء أجازوا في ما الحجازية أن يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو حرف جَرٍّ، يعني مع مجروره، فتقول : مابي أنت معنيًا. فأنت : هو اسمها، وخبرها : معنيًا. وبي : متعلق بالخبر، كأنه قال : ما أنت مَعْنيًا بي. ومثله قولك : ماعند زيدٌ مقيما، وما في الدار زيدٌ قائمًا. كل هذا جائز.

وعَبّر بالسبق ــ وحقيقة السبق هو : التقديم على ما ــ وهو لايريدُه وإنما يريد السبقَ على الاسم والخبر فقط، اتّكالاً على أن التقديم على ما غير جائز، حسبما مَرَّ في باب كان، فلم يبق إلا السبق على الاسم والخبر. وأيضًا قد عَيّن مثالُه السبق المراد، فلم يفتقر إلى

(١) أ : «عليهم».

(٢) عن هامش الأصل ، س ، ف .

تقييده بِسَبْقِ ما بعد «ما».

ومَعْنِيٌّ : اسمُ مفعولٍ من العناية، وهى الاهتمامُ بالشيء، من قولهم :عنُيتُ بحاجتك أُعْنَى بها فأنا معنًى بها، وهو لازم للبناء للمفعول في اللغة الشهيرة[(١)].

وإنما أتى الناظم بهذه المسألة ـ وقد تقدمت ـ تنبيهًا على أن تقديم هذا المعمول لايضير جواز الإعمال، بل يصحّ الإعمال مع تقديمه، وليس مثل تقديم الخبر، ولامثل تقديم معموله إذا لم يكن ظرفا ولا مجرورًا.

فإن قيل : فالقاعدةُ أن المعمول لايتقدَّم إلاَّ حيث يصحُّ تقدم العامل، وإذا كان كذلك فالخبر هنا مقدَّر التقديم، وعند فرض تقديمه يبطل عمل ما، فكذلك ينبغي أن يكون الحكمُ إذا تقدَّم معموله، لأنَّه نائبه في التقديم فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن هذه القاعدة غيرُ مسلَّمة عند ابن مالك، فقد نازَع فيها في شرح التسهيل، ومرَّ ذلك هنا في مسألة تقديم خبر ليس عليها ، وإذا لم تكن مسلَّمةً عنده فلا يصحّ بناؤُه عليها، وإذا لم يبْنَ عليها لم يكن تقديم ذلك المعمول مُؤذِنًا بتقديم العامل، وإذا لم يُؤْذِنْ به فتأخيره حاصل، وهو شرطُ إعمال ما، فالإعمال مع تقديم ذلك المعمول صحيح.

والثاني ـ على تسليم صحة القاعدة ـ فقد نَبَّه هو على أن ذلك التقديم مُلْغًى عند العلماء، لقوله : إن العلماء أجازوا الإعمال في المسألة مع وجود التقديم، وكثير ممَّن يجيزها يصححّ القاعدة، وماذلك إلا لعدم اعتبارهم لها في

(١) روِىَ عن ابن الأعرابى روايتان فى هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، قال عَنِيتُ بامرك ، بفتح عين الفعل وكسره ، ومضارع الأول : أعنَى ، بالفتح ، والثانى : أعْنِى ، بالكسر . انظر اللسان.

هذا الموضع. والسرُّ في ذلك أنَّ التقديم المعتبر في إبطال عمل ما هو تقديمُ الخبر نفسه، لاتقديمُ معموله، فثبت أنَّ تقديم المعمول مؤذنٌ بتقديم العامل، فالعامل بعدُ لم يتقدّم، وإذا لم يكن متقدّمًا فكيف يبطل العمل مع وجود شرطه. وأيضًا فالمتقد هنا من معمولات الخبر إنَّما هو الظرف أو المجرور، وهما مما يُتَّسع فيها؛ ألا ترى أن المعمول إذا كان غير ذلك لم يتقدَّم، فلا تقول : ماطعامَك زيدٌ آكلا ـ وقد مّر ذلك ـ فأخبرك الناظم أن هذا التقديم مُغْتَفَر غيرُ قادحٍ في صِحَّة عَمَلِ ما.

ونَسَبَ جوازَ المسألة للعلماء، ولم ينسُبْ ذلك للعرب، ولا أَطلَقَ القول، ليُنَبِّه ـ والله أعلم.

٣٧٣ / على أنّ السماعَ في مثلِ هذا معدومٌ، أو في حكم المعدوم. على أنّه أنشد في الشرح بيتًا عَجُزه[1]:

فَما كلُّ حينٍ مَنْ تُوَالِي مُواليَا

وذلك في السماع قليلٌ، إلا أنَّ القياس قابل له؛ إذ لافَرْقَ بين كان وما في هذا المعنى، فكما جازَ ذلك في كان، كذلك يجبُ أن يَجُوزَ في ما. وهو قياسٌ صحيحٌ. والله أعلم.

وَرَفْعَ مَـــعْطُوفٍ بِلكِنْ أَوْ بِبَلْ
مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٧٤ . وهو في المساعد ١/٧٨ ، والتصريح ١/١٩٩ ، والعيني ٢/١٠١ ، وقال : «لم أقف على اسم قائله» . وصدره :

بأهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وإن كنت آمِنا

اعلم أن عادة الناظم ـ رحمه الله ـ أن يتكلَّم في بعض الأبواب على جملة من أحكام التوابع، كما فعل هنا، وفي باب إنَّ ولا، وباب اسم الفاعل، والمصدر، والنداء. وغير ذلك من الأبواب. ويَرِدُ عليه في بادىءِ الرأى سؤالٌ، وهو أن يقال : إنَّ باب التوابع قد ذكره، وبيَّن أحكام التوابع وما يختصُّ بكل واحد منها، فكان من الواجب أن يقتصر على ماذكره هنالك، وعليه يجري الحكم ههنا وفي كل باب، فَلِمَ فعل من ذلك ما فَعَل؟

والجواب : أنَّ هذا المَنْزَعَ هو شأن أئمة هذا الشأن، وإنما سلكوا في طريقه لأن الأحكام المتعلقة بالتوابع على ضربين :

أحدهما : الأحكام العامة التى لا تختصّ بمسألة دون أخرى.

والثاني : مايختَصُّ منها ببعض الأبواب دون بعض.

فالأوّلُ لم يذكر منه في هذه الأبواب شيئًا. وأما الثاني فهو الذى ذكره في مواضعه حيث احتاج إليه؛ إذ هو متعلّق به، كمسألتنا هذه؛ فإنَّ مُطلق العطف لايمشى هنا، لاقتضائه النصبَ في العطف على المنصوب مطلقًا بأىّ حرف كان، فكنتَ تقولُ : مازيدٌ قائما بل قاعداً، ومازيدٌ باكيا ولكن ضاحكا. وهذا لايصحُّ، فلم يكن بُدٌّ من التنبيه على العطف هنا بهذين الحرفيين خاصّة، لتعلم مخالفتها لسائر حروف العطف. وترك ذكر سائر التوابع إذ لا يتعلّق بهذا الباب فيها خاصٌّ، كما أنه لم يذكر باقي حروف العطف؛ إذ لا مزيد على الحكم المطلق فيها، وكذلك سائر الأبواب التى ذُكِر فيها حكم من أحكام التوابع ثم نرجع إلى كلامه فقوله : «وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ». رَفْعَ : منصوب بالزم. وبلكن : متعلّق بمعطوف. ومِنْ بَعْدِ : متعلّق باسم فاعل هو صفة لمعطوف[1] والعامل فيه رَفْع. وبِمَا :

(١) أ : «للمعطوف».

متعلّق بمنصوب.

وأراد : أن المعطوف على المنصوب بما الحجازية إما أن يكون معطوفًا بحرف من هذين الحرفين، وهما : بل ولكن، أو بغيرهما من حروف العطف. فإن كان معطوفًا بأحدهما فالرفع في المعطوف لازم بلابُدٌ، فتقول : مازيد قائمًا بل قاعدٌ، ومازيدٌ عالما لكن جاهلٌ. ولاتقول : بل قاعداً، ولا : لكن جاهلاً؛ لأن بل تُوجِب للثاني ما نُفِي عن الأول، وإذا كان كذلك فالمعطوف لابُدٌّ أن يقدّر حلولُه في محلّ المعطوف عليه.

هذا هو الشائع في كلام، ولو جعلت الاسم الواقعَ بعد بَلْ خبرًا لم يصحّ النصب؛ لأنّ النفي المشروطَ بقاؤه قد زال، فحكمُه حكمُ مابعد إلاّ في قولك : مازيدٌ إلا قائم. وكذلك لكن حُكمُها هذا الحكمُ من غير فرق، فلذلك وجب الرفع في المعطوف / بهما. ٣٧٤

ويلزم في هذين الحرفين النصبُ بعدهما على رأيين، أحدهما : رأيُ يونسَ الحاكي نصب الخبر بعد إلاّ، فيقولُ على قياس ذلك : مازيد قائمًا بل قاعدًا. ومازيدٌ قائمًا لكن قاعدًا. والثاني : رأيُ المبرّد، وهو مختصٌّ ببل؛ إذ يقول فيما بعد : بل إنه محتملٌ لتسلط النفي عليه، فيقول : مازيدٌ قائما بل قاعدًا، على معنى : بل ماهو قاعدًا. والعربُ لا تقول هذا، فهو حجّةٌ عليهما فيما ذهبا إليه.

وقوله : «حيث حَلّ»، الضمير في «حَلّ» يحتمل أن يعود على العطف المذكور، أى حيث حلّ هذا العطف المذكور. ويَحْتَمِل أن يعود إلى المعطوف بأحد الحرفين، كأنه يقول : ذلك حكمُه، سواءً كان في موضع يتبع فيه

منصوبا لفظا [أو[1]] محلاً، أو مجروراً لفظًا منصوبا محلاً؛ فإذا قلت : بل قاعدٌ بالرفع خاصةً، فلا تُتْبعُ هنا على اللفظ فتقول : بل قاعدٍ، جراً، ولا على الموضع فتقول : قاعداً نصبًا. وكذلك يجب أن تقول : مازيدٌ بقائم لكن قاعدٌ بالرفع، ولاتقول : لكن قاعدٍ على اللفظ، و [لا[1]] لكن قاعداً على الموضع؛ فإن الإيجاب يمتنعُ النصب لإبطال النفي، ويمنع الجّر لأن الباءَ في تقدير الثبوت في المعطوف، والباء لاتُزَادُ في الإيجاب وإنما تزاد تأكيدا للنفي، فوجب الرفع. ويكون قوله : «من بَعْدِ منصوبٍ» على هذا التفير، يريد به المنصُوبَ لفظًا أو موضعًا؛ فالمجرور بالباءِ في موضع نصب.

وإن كانَ المعطوفَ على الخبر معطوفًا بغير بل ولكن، فلا يُرفعُ البتة لزوما. وهذا هو المفهوم من قوله : وَرَفْعَ معطوفٍ بكذا الزمْ، فقيّد لزومَ رفع المعطوف بقيدٍ، وهو كونه معطوفًا بأحد الحرفين، فمفهومه أنه إنْ لم يكن معطوفًا بواحدٍ منهما فلا يلزمُ الرفعُ، وعدم اللزومُ هو الجوازُ. فالرفعُ إذًا بعد المعطوفِ على المنصوب بواو أو فاءٍ أو ثُمَّ، أو غيرها جائزٌ لا لازمٌ. ولابدٌ إذ ذاك من وجهٍ آخَرَ غير الرفع، وهو النصب عطفًا على الخبر، ولما كان المنصوبُ ضربين: مَنْصُوبٌ لفظًا ومنصوبٌ محلاً مجرّدٌ لفظًا، كان في المسألة أوجه؛ فإذا قلت : مازيدٌ قائما ولا قاعداً، كان لك في قاعدٍ الرفعُ على إضمار مبتدأ ــ وكذا في كلّ وجه يكون الرفع واجبا أو جائزًا، كأنه قال : ولا هو قاعدٌ. والنصبُ عطفًا على قائم. وإذا قلت : مازيد بقائم ولا قاعدٍ ــ وهى الحجازية ــ كان لك في قاعدٍ ثلاثةُ أوجه : الرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على الموضع، والجرّ على اللفظ. وكذلك إذا قلت : مازيدٌ قائمًا ولا قاعداً أبوه، يجوز لك في قاعد النصب عطفًا

---

(١) عن هامش الأصل

على قائم، وأبوه فاعلٌ به، والرفع من وجهين، أحدهما : أن تجعل أبوه مبتدأً خبره قائم، وهو متقدّم عليه. والثاني أن يكون مبتدأً وأبوه فاعلٌ به سدَّ مسدَّ الخبر وجاز ذلك لاعتماد الصِّفَةِ على النفي. وإذا قُلت : مازيدٌ بقائم ولا قاعد أبوه ـ وهي الحجازية ـ جاز في قاعدٍ الرفعُ على الوجهين، والنصب على موضع الباء، كما في قوله[1]

فَلَسْنَا بِالْجِبالِ وَلاَ الْحَدِيدَا

والجرّ على اللفظ. وعلى هذا يجرى / الحكمُ في سائر حروف ٣٧٥
العطف. وأما مع التميمية فلا حاجة بنا إلى الكلام فيه، لأنه لم يتعرّضْ له في النظم.

(ثم قال[2])

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ

وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

يعني أن الباءَ تدخل في خبر أربعة أشياء، وهي: ما، وليس، ولا، وكان المنفية، لكن دخولها في خبر ما وليس كثيرٌ، دلّ على ذلك عدم تقييد الناظم لها بقلّة، ودخوله في خبر لا وكان قليل، بقوله : «قد يُجَرّ». والضمير في «يجرّ» عائد على الخبر. فأما دخولها في خبر ما فنحو : مازيد. وفي القرآن المجيد : {وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يعَمْلُونَ[3]}، {وَمَا أَنْتَ

---

(١) هو عُقَيبة بن هُبيرةَ الأسدىّ. شاعر جاهلى إسلامىّ. والبيت فى الكتاب ١/٦٧، ٢/٢٩٢ ، ٣٤٤ ، ٣/٩١ . والمقتضب ٢/٣٣٧ ، ٤/١١٢ ، ٣٧١ ، وشرح الكافية للرضى ١/٣٨٠ ، ٢/١٩١ والخزانة ٢/٢٦٠ ، ٤/١٦٥وصدره :

معاوى ، إننا بشر فأسجح.

(٢) عن الأصل.

(٣) الآية ١٤٤ من سورة البقرة.

بِمُؤْمِنٍ لَنَا[1]}.

وما هذه التى ذَكَر تحملُ أمرين :

أحدهما : أن يُرِيَد بها الحجازية، وهى التى تكلّم فيها في الباب؛ إذ لم يتعرّض للتميمية، فتكون التميمية عنده غير متعرّضٍ لها في هذا الحكم. ولاشك أن الباء تدخل في خبر الحجازية باتفاق، وهو قد جاء في القرآن المنزل بلغة الحجاز.

والثاني : أن يُرِيَد ما النافية على الإطلاق في اللغتين معا. ويدلّ على أن هذا مرادُه، إطلاقه لفظ ما ولم يقيدها بالحجازية، ولا أعاد الضمير عليها فيَقُلْ : وبعدها وفي ذلك تنبيهٌ على خلاف من خالف في المسألة، وأن الباء لاتدخل في خبر التميمية، وإنما تختصّ بالحجازية. وهو مذهب طائفة كابن السراج والفارسيّ؛ فقد تقدّم استشهادُ الفارسيِّ بقوله[2]:

وَمَا بِالحرِّ أنْتَ وَلاَ الخَلِيق

على صحة نصب الخبر مع[3] التقدم. فلم ير الناظم هذا المذهب، بل اعتمد رَأْيَ من رَأى أنها تدخل في خبر ما على اللغتين معًا، قالوا : وهو ظاهر كلام سيبويه، أشار إلى ذلك في أبواب الاستثناء في مسألة : مازيدٌ بِشيءٍ إلاَّ شيء لا يُعْبَأُ[4] به. والأصح ماذهب إليه من أوجه :

أحدها : أن بني تميم يدخلونها في الخبر فيقولون : مازيد بقائم، فإذا لم يدخلوها رفعوا؛ قال ابن خروف : إن بني تميم يرفعون مابعدها بالابتداء

(١) الآية ١٧ من سورة يوسف.

(٢) انظر ص ، وفى الأصل : «ولا بالحرّ»

(٣) فى الأصل : «على».

(٤) الكتاب ٣١٦/٢.

والخبر، ويدخلون الباء في الخبر لتأكيد النفي. ثم حكي عن الفراء أنه قال : أنشدتني امرأة[1]:

أمـــا والله أنْ لوكُنت حُـــرًا

ومـــا بالحـــرِّ أنتَ وَلا العَـتِـيقِ

قال : فأدخلت الباء فيما يلى ما، فإن ألقتها رَفَعَت. أنتهى

وقد أنشد سيبويه للفرزدق، وهو تميمي[2]:

لَعَـمْـرُكَ مـامَـعْنٌ بِتَـارِكِ حـقِّـه

ولا مُنْسِيءٌ مَـعْنٌ ولا مُـتَـيَـسِّـرُ

وهو كثير في أشعارهم لمن بحث عنه.

والثانى : أن الباءَ إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيا، لا لكونه خبرًا منصوبًا، ولذلك دخلت في خبر «لم أكن»، ولم تدخل في «كنت». وإذا ثبت أن المسّوغ لدخولها إنما هو النفي فلا فرق بين منفيّ منصوب المحلّ، ومنفيّ مرفوع المحل.

والثالث : أنَّه قد ثبت دخول الباء مع إبطال العمل، ومع أداةٍ لا عمل لها البتة، نحو قوله[3]:

لَعَـمْـرُكَ مَـا إنْ أبُوَ مـالكٍ

بِوَاهٍ ولا بـضـعـيـف قُـواه

(١) انظر ص ، وفى الأصل : «ولا بالحرّ»

(٢) الكتاب ٦٣/١. والبيت فى شرح الكافية للرضى ٢٤١/١ ، والهمع ١٣٠/٢ ، والخزانة ٣٧٥/١. وانظر ديوانه ٣١٠/١.

(٣) هو المتنخّل الهذلى . والبيت من شواهد شرح الكافية للرضى ١٨٨/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، وانظر الخزانة ١٤٦/٤ . هذا وفى جميع النسخ : «يضعيفِ القوى».

وأنشد الفارسيّ في التذكرة للفرزدق[1]:

يَقُولُ ـ إذَا قَلْوَلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ ـ : أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بدائِمِ

وإنما دخلت بعد هل لشبهها بحرف نفي، فدخولها بعد النفي
المحض ـ وهو ما التميمية ـ أحق؛ قال ابن مالك : لأنَّ شَبَه ما بها أكملُ
من شبه هل بها[2]. ثم ذكر ما حكى الفراء عن كثير من أهل نجدٍ أنّهم
يجرّون الخبر / بعد ما بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا. قال ابن مالك : ٣٧٦
وهذا دليل واضح على أن وُجُودَ الباء جارّةً للخبر بعد ما لايلزم كونُ
الخبر منصوبَ المحلِّ، بل جائزٌ أن يقال : هو منصوب المحل، وأن يقال :
هو مرفوع المحلّ، وإن كان المتكلم به حجازيًا فإنَّ الحجازيّ قد يتكلّم
بلغته، وغيره يتكلَّمُ بلغته؛ إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصبٌ إن كان
المتكلم حجازيًا، ورفعٌ إن كان تميميًا أو نجديًا. قال : فمن دخولِ اللغةِ
التميمية في الحجازيّة كسرُ هاءِ الغائب بعد كسرةٍ أو ياءٍ ساكنة، وإدغام
نحو : (وَلاَ يُضَارَّ كَاتِبٌ ولاَ شَهِيدٌ[3])، ورفع الله من قوله : (قُلْ : لاَيَعْلَمُ
مَنْ فِي السَّموات والأَرْضِ الغَيْبَ إِلاَّ اللهُ[4])؛ لأن اللغة الحجازية : بِهُو،
وفِيهُ، بالضم[5]. ولايضارَرْ، بالفك، وإلا اللهَ، بالنصب؛ لأن الاستثناء

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٧٧، وفي المنصف ٦٧/٣، وأمالي ابن الشجري ٢٦٧/١، والمغني ٣٥١، والتصريح ٢٠٢/١، والهمع ١٢٨/٢، ٣٩٢/٤، وفي العيني ١٣٥/٢، ١٤٩. ولم أجده في ديوان الفرزدق.

(٢) شرح التسهيل، ورقة ٧٧. ونصه : «لأن شبه ما بما أكمل من شبه هل بما». ولافرق بين العبارتين.

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٦٥ من سورة النمل.

(٥) الكتاب ١٩٥/٤.

منقطع.

قال : وإذا جاز للحجازىّ أن يتكلَّم باللغة التميمية جـــاز للتميمىّ أن يتكلم باللغة الحجـــازية، بل التميميُّ بذلك أولى لوجهين، أحدهما : أن الحجازية أفصح، وانقياد غير الأفصـــح لموافقة الأفصح أكثر وقوعًا من العكس. والثانـــي : أنَّ معظم القرآن حجازىّ، والتميميون متعبدون بتلاوتـــه كما أُنْزِل، ولذلك لايقرأ أحدٌ منهم : (مـاهَذَا بَشَرٌ[١]) إلا من جَـهِل كونه منزَّلاً بالنصب[٢].

هذا ماقال، وفيه نَظَرٌ لايليق بهذا الموضع. وقد استُدِلّ على صحة دعوى الناظم بغير هذا مما يكفي منه ماذكر.

وأما دخولُ الباء في خبر ليس فنحو قولك : ليس زيدٌ بجبانٍ، وفي القرآن : (أَلَيْسَ اللَّه بِكَافٍ عَبْدَهُ[٣])، (أَلَيْسَ اللهُ بأحكمِ الحَاكِمِينَ[٤]).

وأما دخولها في خبر لا فإن ذلك قليل، كما أشار إليه، لكن يَحْتَملُ أن يريد لا التّى للتبرئة. وهو الذى نصّ عليه في التسهيل[٥]. ويَحْتَمِل أن يُرِيدَ التى كليس أو ماهو أعمُّ من ذلك.

وهذا أولى؛ إذ ليس في لفظهِ مايُقَيِّدُ ضربًا من تلك الأضربِ، بل قال : «وَبَعْدَلا». وهذا اللفظ يُعطِي ماهو أعَمُّ من كونها عاملةً أوغير عاملة. وهذا صحيح. ففي السماع مايدخل في ثلاثة الأضرب، فقد قال الفارسيّ – في قولهم

---

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٧.

(٣) الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٤) الآية ٨ من سورة التين.

(٥) التسهيل ٥٧.

: «لاخير بخيرٍ بعده النارُ، ولاشرٌ بشرٌ بعده الجنةُ[1]» ـ : «يجوزُ أن تكون لا التى لنفي لجنس، وأن تكون العاملة عمل ليس، والباء في الخبر فيهما زائدة، كأنه قال : لاخيرَ خيرُ بعده النارُ، أو : لاخيرٌ خيرًا بعده النار. وكذلك الآخر ومن دخولها في خبر التى كليس قولُ سواد بن قارب[2]، رحمه الله :

وَكُنْ لِى شَـفِـيـعًـا يَوْمَ لا ذُو شَـفَـاعـةٍ

بِمُـغْنٍ فَـتـيـلاً عَنْ سـوادِ بنِ قـارِبِ

ومما هو محتلٌ قولُ المرقّشِ[3]:

وَكَـــــــذَاكَ لاَ خَـــــــيْـــــــرٌ وَلاَ

شَـــــــرٌّ عَلَـى أَحَـــــــدٍ بِـدَائِـمْ

وأمّا دخولها بعد نَفْي كانَ، أى : بعد كان المنفيّة، فمثاله : ماكان زيدٌ بقائم. ومنه قول سواد بن قارب[4]:

أَتَانافَـــحَـــيًّـــا بَعْـــدَ هَدْءٍ ورقْـــدةٍ

وَلَمْ يَكُ فِـــيـمَـــا قَـــدْ عَـــهِـدتُ بِكَاذِبِ

ثَلاث لـيـــــالٍ قـــــوله كلَّ ليلة

أتـاك نَـبِـيٌّ مِـنْ لُؤَىِّ بِـن غـــــــالِبِ

---

(١) هذا مما نسب إلى الإمام على رضى الله عنه ، وهو فى نهج البلاغة ٤١٦ بتحقيقنا وفيه يروى : «ماخير ، وماشر». وفى شرح الكافية للرضى ١٨٩/٢ ، ٢٨٢/٤.

(٢) البيت فى المغنى ٤١٩ ، ٥٨٢ ، والتصريح ٢٠٢/١ ، ٤١/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، والعينى ١١٤/٢ . وسواد بن قارب صحابى.

(٣) البيت للمرقش السدوسى ، انظره فى التهذيب ٤٥٠/٤ ، واللسان ، مادة حتم.

(٤) سواد بن قارب ، صحابى ، من الأزد . والبيتان فى دلائل النبوه للبيهقى ٣١/٢ ، والعينى ١١٥/٢ مع اختلاف يسير.

وقال الراجز[1]:

لو كنتَ مـاءً كُنْتَ غَـيْـرِ عَـذْبِ

أَوْ كُنْتَ لَحْـمًـا كُنْتَ لَحْمَ كَلْبِ

أَوْ كُنْتَ سَيْفًا لم تكن بِعَضْبِ

وكلامُـه هنا يدلُّ على أنَّ زيادة البـاء في هذه المواضع الأربعـةِ قياسٌ؛ أمّا في ماوليس فذلك ظاهر من كلامه. وأمَّا في لا ونَفْيِ كان فإنَّ عادته إذا أخبر بالقِلّة نصًّا أو إشعارًا أنَّ ذلك قياسٌ عنده، وهو صحيح في مثل هذا. وحين لم يذكر خلاف هذه المواضع أشعر بأن زيادة الباء / ٣٧٧ فيما سواها غير قياس؛ فقد زيدت في ثاني مفعولى وجدت، وذلك في قول الشاعر[2]:

دَعَـانِي أَخِي والخَـيلُ بيني وبينَهُ

فَلَمَّـا دَعَـانِي لَمْ يَجِـدْنِي بِقُـعْـدَدِ

وزيدت بعد «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ»، كقول الله تعالي : {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ، بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ المَوْتَى[3]}. وإِما زيدت هنا لأن المعنى : أو ليس الله بقادر، أو : لم يَروا الله بقادر؛ لأن رأى عِلْمِيّة فزيدت في ثاني مفعوليها، من جهة المعنى، كما في «وجـدت» المذكورة. وزِيَدتْ أيضًا بعد هل، وأنشد الفارسيّ في

---

(١) لم نعثر على قائل لهذا الرجز ، والأبيات فى الكامل ٢٧/٣ ، مع اختلاف يسير ، ومع تقديم لبعض الأبيات على بعض ، وبعدها فيه :

أو كنت عيرًا كنت غير ندب

(٢) هو دريد بن الصمة ، ديوانه ٤٨ . والبيت من شواهد الهمع ١٢٧/٢، وفى العينى ١٢١/٢.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الأحقاق.

التذكرة، والجوهري عن الأحمر، للفرزدق(١):

تَقُـولُ ـ إذَا قلوْلَى عَلَيْـهَـا وأقـردَتْ ـ:

ألاَ هَلْ أخــــو عَــــيْشٍ لَذيذٍ بِدَائِمِ

وزيدت في خبر إنَّ، قال امرؤ القيس(٢):

فــإن تَنْأ عَنْها حِـقْـبَـةٌ لا تُلاقِـهـا

فَــإنَّك مِــمَّــا أحْــدَثَتْ بِالمجــرِّبِ

وزيدت في خبر لكنَّ، وأنشد المؤلف(٣):

ولكن أجــرًا لوفــعلت [بِهَــيِّنٍ]

وهل ينكر المعــروف في الناس والأجــرُ

وزيدت أيضـا في المفـعول، نحـو قـوله تعـالى : ﴿وَلاَ تُلْقُـوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ(٤)﴾.

وزيدت في الفاعل في قوله(٥):

---

(١) انظر ص٢٣٦.

(٢) ديوانه . والبيت من شواهد التصريح ٢٠٢/١ ، والهمع ٣٠٥/١ ، ١٢٨/٢ . وفى العينى ١٢٦/٢.

(٣) البيت مجهول القائل . وهو م شواهد ابن يعيش ١٣٩/٨ ، وشرح الكافية للرضى ٢٨٣/٤ ، والتصريح ٢٠٢/١ ، واللسان : كفى . وفى الخزانة ٥٢٣/٩ .

وما بين القوسين سقط من صلب الأصل ، وفى هامشه : «بصيِّن».

(٤) الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

(٥) هو قيس بن زهير ، شعره : ٢٩. والبيت من شواهد الكتاب ٣١٥/٣ - ٣١٦ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٦ ، والمغنى ١٠٨/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٦/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، والإنصاف ٣٠ ، وابن يعيش على المفصل ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والخزانة ٣٥٩/٨ ، ٣٦١.

أَلَـمْ يَـأْتِيْـكَ وَالأَنْـبَــــــاءُ تَـنْـمِـي

بِـمَـــــا لاَقَتْ لَبُـــــونُ بَـنِـي زِيَـادِ

وفي المبتدأ في قولهم : بحسبك زيدٌ. وفي خبر المبتدأ من غير نفي، في قول الله تعالى : {جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها[1]}. فهذه المواضع مما يوقفُ زيادة الباءِ فيه على السماع؛ فلذلك اقتصر على المواضع الأربعة لأنّها مقيسةٌ، لكن يُعْتَرضُ عليه بأنه ترك بعض مواضع مما الزيادة فيها قياسٌ. والحاضرُ منها الآن موضعان :

أحدهما : فاعل كفي، فإنك تقول : كَفَى بِاللَّه شَهِيدًا، على معنى : كفى اللهُ شهيدًا، وأنت[2] تقول : كفى زيدٌ فاضلاً، وكفى بزيد فاضلاً. ومن إسقاط الباءِ قول الشاعر[3]:

كَفَى الشَّيبُ والإسْلاَمُ للمَرْءِ ناهيا

فهذه الزيادة مما عدّها الناس قياسًا.

والثاني : زيادة الباءِ في فاعل أَفْعلَ في التعجب، نحو : أكرم بزيدٍ؛ فإنها زائدة أيضًا، وزيادتها قياس. ولم يذكر ذلك، فيوهم اقتصاره على الزيادة القياسية فيما ذكر أنها في مثل هذين الموضعين موقوفة على السماع. وليس كذلك.

---

(١) الآية ٢٧ من سورة يونس.

(٢) في النسخ : «فأنت» . واستبدلنا بالفاء الواو ليستقيم السياق.

(٣) هو سحيم عبد بني الحسحاس ، ديوانه ١٦ . وصدره :

عميرة وَدِّع إن تجهزت غازيا

والبيت من شواهد الكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، والخصائص ٤٨٨/٢ ، وابن يعيش ١١٥/٢ ، ٨٤/٧ ، ١٤٨ ، ٢٤/٨ ، ٩٣ ، ١٣٨ ، والمغني ١٠٦.

والجوابُ أن الزيادة في فاعل كفى راجعة في الحقيقة إلى السماع، لأنها مخصُوصة بهذا اللفظ بعينه، فلا تتعدّى إلى غيره، ولا إلى ماهو من مادّته كالمضارع؛ إذ لاتقول : يكفي بالله شهيدا، إنما تقول يكفي الله شهيدًا. ولا معنى لوقفها على السماع إلا هذا.

وأما الباءُ في أفْعِلْ به فينازع في زيادتها؛ ليس بمتفق عليه، والناظم لا إشعار له في نظمه بزيادتها حيث تكلم عليها في التعجب. ولو فُرِضَ أنَّها عنده زائدةٌ فذلك مما يذكر في بابه، فلا اعتراض عليه بذلك. والله أعلم.

ثم ذكر باقي حروف الباب فقال :

فِي النُّكِرَاتِ أعْـمِلتْ كَلَيْسَ لا
وَقَدْ يلى[1] لاتَ وَإِنْ ذَا العَـمَـلا

وَمَـا لَلاَت فِي سِوَى حِـيـزٍ عَـمَلْ
وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا وَالعَكْسُ قَلّْ

يعنى أنَّ لا النافية أُعمِلَتْ أيضًا عَمَلَ ليس، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، لأنّها أشبهت ليس لاجتماعهما في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، لكن لم تتمكن في الشَّبَهِ تمكُّن ما، لكونها في الغالب إنما تنفي المستقبل / عند الجمهور. بخلاف ليس فإنها لنفي الحال مالم تقترن بها ٣٧٨
قرينة مثل ما، فنقصت عن ما درجةً، فلذلك لم تعملْ قياسًا إلاّ بشرط أن يكون معمولُها نكرةً، وهو قوله : «في النُّكِرَاتِ أُعْمِلتْ كَلَيْسَ لاَ»، فلا تعملُ

(١) كذا في النسخ بالياء ، وقد ألحق بالحرف في الأصل نقطتان من فوق ، فأصبح صالحًا لأن يقرأ ياء وتاء.

عنده في المعارف، وإن جاء شيء من ذلك فهو شاذٌ محفوظ، نحو قول النابغة الجعدي[١]:

وَحلَّتْ سَــوادَ القَلْبِ لاَ أنَا باغــيًــا

سِـوَاهَا، وَلاَ عَنْ حُـبِّـهـا مـتـبـاغـيـا

ومن مُثُلُ إعمالها القياسي ما أنشده في الشرح من قول الشاعر[٢]:

تَعَــزَّ فَــلاَ شَيْءٌ عَلَى الأرْضِ باقــيــا

وَلاَ وَزَرٌ ممَّا قَــضَى اللَّهُ واقِــيَــا

وأنشد سيبويه لسعد بن مالك القيسي[٣]:

مَنْ صَــدَّ عَنْ نِيَــرانِهــا

فَــأنا ابن قَــيْسٍ لا بَـرَاحُ

كأنه قال : لا براحَ موجوداً . فحذف الخبر.

وقوله : «أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ». على حذف المضاف، كأنه قال : أُعمِلتْ كإعمال ليس. وكونه أخبر أن العرب أعملتها ولم يقيدٌ ذلك بِنُزورٍ ولا وقْفٍ على السماع يدلّ على أن ذلك عنده قياس، كما قال في الابتداء :

وَأَخْــبَــرُوا باثْنَينِ أَوْ بِأكْــثَــرَا

عَــنْ وَاحِــــــــدٍ ... ...

---

(١) ديوانه ١٧١ ، وفيه : «متراخيًا بدل «متباغيا». والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢٨٢/١ ، والمغنى ٢٤٠ ، والمساعد ٢٨٢/١ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٠/٢ .

(٢) قائله مجهول . والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٦ ، والمغنى ٢٤٠ ، والهمع ١١٩/٢ ، والعيني ٢٠٢/٢.

(٣) الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ . وهو في المقتضب ٣٦٠/٤ ، والإنصاف ٣٦٧ ، وابن يعيش ١٠٨/١ ، ٤٦٧/٢ ، ٣٩/٤.

وكذا قال في الشرح : «والقياس على هذا سائغ عندى[1]». وَحَكىَ عن المتنبي أنه استعمله في شعره[2]. وما قاله صريحٌ في مخالفته لأبي الحسن القائل بأنّ «لا» غيرُ عاملة. نصّ على ذلك في لات. وحُمِل عليه في «لا» دون تاءٍ، وللزجاج وابن السّراج القائلين بجواز الإعمال وعَدَمه إذا توفّرت الشروط. وتابعهما ابنُ خروف، ولابن الباذِش في أنها إنما تعمل في الاسمِ خاصّة، ثم هى واسمها في موضع مبتدأ. أما الأخفش فعنده أنها في القياس لاتعمل شيئا - يعنى لات - لأنها حرف وليست بفعل، فالمرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب على الظرف، والمبتدأ يُقدّر له خبرا، والظرف لايقدّر له شيئًا، إلا ما يتعلق به الظرفُ. وكذلك يقول في لا دون تاءٍ فالرفع بعدها على الابتداء، والنصب على إضمار فعْلٍ. وهذا كلُّه بناءً على أن خبرها لايجتمع مع المبتدأ الذى يقع اسمًا لها؛ فإن القدماء لم يحكُوا إظهارهما معًا بعد لا ولا بعد لات.

وماذهب إليه الأخفشُ مَرْجوعٌ لأمور :

أحدها : أن كونَها حرفًا غيرُ مانع من العمل، كما لم يكن مانعا في ما التى هو موافِقٌ عليها. بهذا المعنى ردّ السيرافىّ قول الأخفش[3]. والذى قاله الأخفش صحيح، وما قاله السيرافُّي صحيح. وموضع النكتة في المسألة أن النصب بعد لا قليلٌ، ومختصٌ في لات بالحين، ولم يثبت عندهما عملها في اسمين ظاهرين، فهى بعدُ في العمل وعدمه على الاحتمال. فأما سيبويه فحملها

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٧٦.

(٢) قال ابن مالك : وقد حذا المتنبى حذو النابغة فقال :

إذا الجود لم يرزق خلاصًا من الأذى فلا المجد مكسوبًا ولا المال باقيا.

أما النابغة فهو الجعدى ، وقد ساق الشارح بيته .

(٣) انظر شرح السيرافى على الكتاب ١/١٦٨ - ١٦٩.

على الظاهر من الحال، ويُعَضِّده القياسُ على ما. وهو الذى قال السيرافي. وأما الأخفش فَبَقَىَ مع الأصل من عدم الإعمال، وعضَّده احتمال الرفع والنصب بعدها أن يكونَ على غير إعمالها. وتعارضَ النظران عند الزجاج وابن السرّاج ومن تبعهما، فجوّزوا الوجهين ولم يَحْتُموا بأحدهما كما حَتَم الناظمُ بالإعمال، والأخفش بعدمه.

والثاني : أن السماع بإظهار الاسم مرفوعًا والخبر منصوبًا كأنه يُعَيِّن الإعمال، وذلك فيما أنشده المؤلف من قول الشاعر :

تَعزَّ، فلاشيءً على الأرض باقيا

ولا وَزَرٌ مما قَضَى الله واقيا

٣٧٩ / إذ لايمكن فيه تقدير خبر المبتدأ إلا على تكلُّف لا حاجةَ إليه.

والثالث : على تسليم أن هذا لم يسمع فإن عدم تكرير لا دالٌّ، فهو الذى بيّن لهم أنها كليس؛ لأنها لو كانت غير معملة للزم تكريرها مع النكرات، كما يلزم التكريرمع المعارف، فكما تقولُ : لازيد في الدار ولا عَمْرو، كذلك تقول : لارجل في الدار ولا امرأة. وعدمُ التكرير نادر. فإن فُرِّق في لزوم التكرير بين النكرات والمعارف، فالتزم في المعارف دون النكرات. فذلك ممكن، إلا أن الأظهر التساوى، والله أعلم.

وقد ظهر بهذا كلِّه وجهُ مخالفة الناظم لابن السراج ومن على مذهبه، فلا معنى لتكرير الاحتجاج.

وأما ابن الباذِش فرأى أنَّ الذى يقتضيه مذهبُ سيبويه أن «لا» تعملُ عمل إنّ وعمل ليس في الاسم خاصة دون الخبر، وأن موضعها مع ما تعملُ فيه في الحالين رفع بالابتداء، قال : لأنها في الموضعين جواب

لشيءٍ واحد نحو قولك : هل من رجل في الدار؟ ولما كان مُوجَبُها قد عملت فيه من وحده، فأزالت عمل الابتداء، وهى مع الاسم في موضع رفع، كذلك عملت لا فيه الرفع كليس والنصب كإنَّ، وكانت مع معمولها في موضع رفع.

وماقاله غير ظاهر؛ أما أنها لاتعمل في الخبر وإنما تعمل في الاسم وحده، فغير بَيِّن لما سَيُذكر إن شاء الله في باب «لا» بعد هذا. وأيضًا قد جاء الخبر منصوبا بعد ذكر الاسم في قوله :

تَعزَّ، فلاشَيْءٌ على الأرض باقيا

وأما الحملُ على موجبها فذلك ليس بدليل قاطع؛ إذ لايلزم أن يكون جواب الكلام في العمل أو غيره مثل الكلام، بل قد يكون الكلام على وجه، وجوابه على وجه آخر. فأنت ترى أنَّ لن يقوم جواب : سيقوم، ولم يتوافقا في العمل ولا في جعل الأداة مع الفعل كالجزء. وأيضا قالوا : لم يقم، (في[1]) جواب : قام، ولَمَّا يَقُم في جواب : قد قام. فخالفوا بين الأفعال، وكثير من ذلك. وأما أنَّ ماذكر هو مقتضى مذهب سيبويه فإن ذلك ظاهرًا في لا الناصبة للاسم، فكذلك يظهر في الرافعة له، إلا أن مالك لا يُسلِّم فيها ماقال، وذلك أنه قال في باب من أبواب لا : «وقد جُعِلتَ ـ وليس ذلك بالأكثر ـ بمنزلة ليس»، قال : «فإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالُها كحال لا في أنها في موضع ابتداءٍ، وأنها لا تعمل في معرفة». ثم أنشد :

مَنْ صدَّ عَنْ نيرانها

البيت. وقال آخر الباب : «وإن شئت قلت : لا أحدٌ أفضلَ منك، في قول من جعلها كليس ويجريها مجراها ناصبة في المواضع، وفيما يجوز أن يُحَمل

---

(١) ليست فى الأصل.

عليها[1]». فهذا الكلام الثاني كالأول، إلا أن ابن خروف والسيرافي إنما حملاه على إعمال ليس في الرفع والنصب، ودلّ على ذلك من كلام سيبويه نصبه «أفضل» في قوله : لا أحدٌ أفضلَ منك.

وذكر ابن الباذش أن الضبط فيه «أفضلُ»، بالرفع. وردّ عليه الأُبّذيّ هذا الضبط وقال : إنه تعصّبٌ لنُصرة مافهمه ومكابرةٌ للجمهور في الرواية. وليس كما قال الأُبّذيّ. بل هما روايتان ثابتتان في الكتاب،
فرواية النصب للرباحي[2]، ورواية الرفع في النسخة / الشرقية. هكذا ٣٨٠
رأيته في نسختي وكانت مقابلةً بنسخة ابن خروف التي أثبت فيها رواية النسخة الشرقية، وهو مما يعتمدها ويُفسِّر عليها، ويذكر في شرحه الكتاب ـ واياتها وزيادتها. وإذا ثبت ذلك لم يكن اعتمادُ ابن الباذش على رفع «أفضل» تعصُّبًا، وإنما يبقي ترجيحُ إحداهما على الأخرى. ولا شكَّ أنّ الجمهور على رواية النصب، فهى أولى، وسيأتي ما في كلام سيبويه ورأيته في باب لا، إن شاء الله. فالأظهر ماذهب إليه الناظم.

واعلم أنه لما قدَّم أن «ما» لاتعمل عمل ليس إلا بشروطٍ ذكرها، وأخبر هنا أن لا أُعمِلت أيضًا عمل ليس، لزم من ذلك ـ ولابدَّ ـ أن يكونَ حكمُها في اشتراطِ تلك الشروط حكم ـ ما، ولم ينصَّ على ذلك في لا، ولا مابعدها، عِلْمًا بأن الفَرْعَ لايقوى قُوّةَ الأصل، والمشبَّه لايكون في درجة المشبّه به، وقدّم ذلك في «ما»، فظهر بذلك جريان حكم الاشتراط في غير

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٦ ، ٣٠٠.

(٢) كذا فى أ ، س : الرباحى . ومثله كان فى الأصل ثم عُدل إلى «الزجاجى». والرباحى هو : أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدى ، أصله من جيَّان . رحل الى المشرق وحمل الكتاب عن أبى جعفر النحاس وأخذ الناس فى الأندلس عنه . توفى سنة ٣٥٨ هـ . انظر طبقات الزبيدى ٣١٠ – ٣١٤ ، والإنباه ٣/٣٢٩ – ٣٣٠.

مـا إذ كـان المشبَّه به واحـدًا في الجـميع وهو ليس. فـيشـتـرط إذًا في لا تلك الشروط الثلاثة، وهي : فِقْدَانُ إنْ، وبقاء النفي، والترتيب. فإن وُجِد إنْ مَعَ لا لم تعمل، فلا يقـال : لا إنْ أحدٌ قـائما، وإنّمـا يقال : لا إنْ أحدٌ قائمٌ. وكذلك إذا دخلت إلاّ، فلا تقول : لارجلٌ إلا قائمًا، وكذلك لاتقول : لا قائمًا أحدٌ. وما زشبه ذلك. وهو جارٍ أيضًا في إنْ، إلا أنها لايتـأتّى معها دخول إنْ في القياس، وإن دخلت فالحكم الإهمال. وكذلك إن وجب خبرها بإلاّ نحو : إن زيدٌ إلا قائم، أو تقدم الخبر نحو : إن قائم زيد. وهذا كلّه ظاهر.

وقـد نَصَّ الجُزُولي على هذا الاشـتـراط في لا، فـقـال[1] : «عـملُ مـا ولا المشبهتين بليس مشروطٌ بكذا. وعَدَّ الشروط المذكورة، ثم قال : «ويفترقان في أنَّ «لا» لا تعملُ إلا في نكرة اسمًا وخبرًا». فلم يجعل بينهما فرقًا في الحكم إلا تنكير الاسم والخبر الذى نَصَّ عليه الناظم. وهكذا يجرى الحكم في لات أيضًا، إلا أنها لا يُجمعُ فيها بين الاسم والخبر في اللفظ.

ووجهُ اشتراط التنكير أنها جواب لمن قال : هل من رَجُلٍ؟ فيجب أن يكون الجواب على حسب السؤال ـ وكذلك العامل عمل إنَّ إنما عملت في النكرة خاصةً اعتبارًا بجوابها، كما سيأتى، إن شاء الله.

ثم قـال : «وَقَـدْ يَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا العَمَـلاَ»؛ يلى هنا من الولاية، كالإمامة وشبهها لامن وَلِى بمعنى قَرُب؛ يعنى أنَّ لات وإنِ النافية قد يحصل لهما هذا العمل الحاصل للا من رفع المبتدأ ونصب الخبر. فقوله : ذا العمل، إشارة إلى أقرب مذكور، وهو لا، وقد مَرَّ أنَّ «لا» تعملُ بأربعة شروط، منها الثلاثة العامة في الكلّ، والرابع كونُ معموليها نكرتين، فكذلك لات وإن، فلا تعملُ واحدةٌ منهما

---

(١) انظر الجزولية ، باب عمل ما ولا المشبهتين بليس.

إلا في نكرة. وهذا في لات صحيح، وأما في إنْ فلا، لأنها كما في الحكم، وما لاتختصّ بنكرة دون معرفة، كما مرّ، فهذا مُعْتَرَضٌ.

فـإن قـيل : لم يُشِـرْ بذا إلاّ إلى العـمل المذكـور على الجـملة دون اختصاصٍ بلا دون غيرها، قيل : فيقتضى إذًا عدمَ الاشتراط في لات ـ وليس كذلك؛ فإنـهـا لا تعمل في مـعرفـةٍ كمـا ستـراه. ولم يشـتـرط في التسـهيل تنكيرَ مـعـمول إنْ، وهو صـحـيح، ولا تنكير مـعـمول لات، وفـيه مارأيت. فالاعتراض وارد على الكتابين.

٣٨١ / وقد يجابُ عن ذلك بأنّ لات هى لا، أُنِّثت بالتاءِ، فإذا كان أصلُها يشـتـرط في مـعـموله التنكيـر فكذلك باقٍ في الفرع الذى هـو لات، بلابُدٌّ. وهذا ظاهر في الجـواب عن التسـهـيل؛ إذ أشـار إلى أنَّ لا هـى الأصل بقوله : « وَتُكْسَعُ بالتاء فتـختص بالحين أو مرادفه[1] ». وأمَّا هنا فالجواب المذكور مبنىّ على أن لات هى لا، وكلامه محتمل فيها، وعلى أن الإشارة بذا لا تختص بعمل لا وحدها.

وعلى[2] الجملة فكان الأولى به أن يحرِّرَ كلامه؛ فلو قال مثلاً :

فِى الـنَكِرَاتِ أعْـــمِلَتْ كَلْيسَ لاَ

لات، وَمِــثْلَ مــا أَتَـى إنْ مُـعْـمَــلاَ

لحصل مراده من التحرير.

واعتراضٌ ثانٍ، وهو : أنه أطلق القول في إعمال لا ولم يقيّده بقلَّةٍ، وقيّد بها لات وإنْ؛ فاشعر أنَّ لا من الكثرة في درجة ما أو نحوها. وليس

---

(١) التسهيل ٥٧.

(٢) فى الأصل : «بل على الجملة».

كذلك؛ بل الأحرفُ الثلاثة في نَمَطٍ متقارب من القلة، بحيث لاتبلغ أن تقْرب من ما؛ ألا ترى أن سيبويه قال : «وقد جعلت لا ـ وليس ذلك بالأكثر ـ بمنزلة ليس[1]». وكذلك قال السيرافي ـ وأيضًا إطلاقُه على لات القلّة، ليس على حَدٍّ القلة في إنْ مثلاً، بل هى مختصةٌ بالحين، فلا تعملُ إلا فيه، ودخولها عليه واستعمالها فيه كثير. ولذلك لم يُقَيِّده سيبويه بقلّة، وإنما ذكر أنها لم تصرَّفْ تصرُّفَ ليس[2]. يعنى في أنِ استُعملت في غير الحين، بل اقتُصِرَ بها على الحين خاصةً، وذلك لايقضى بقلتها في الاستعمال إذا كانت تُسْتعمل كثيراً مع الحين.

وإذا كان كذلك لم تستحق أن تجعلَ من القليل في الكلام، بل من الكثير، وقد قال هو فيها : «وحذفُ ذى الرفعِ فشا»، أى : كثر وشاع. وما كان قليلا لايقال فيه : إنه فشا في الاستعمال. فهذا يشبه التناقض في كلامه. وأيضًا قلةُ استعمال إنْ مثل ما لايدلُّ على ضعف في القياس، ولاي قال في مثله : إنه قليل؛ لكون ماجاء فيها مقبولاً قياسًا، وهذا من السماع الذى يقاسُ عليه، كما يقاس على الكثير الشائع. ونظيره : شنوءَة ـ في باب فَعُولة، في النسب ـ إذ قيل فيه : شَنَئِيّ. ولم يسمع فَعَلِيٌّ في فَعُولة إلا في هذا اللفظ خاصّة، ثم إنهم أطلقوا القياس في فَعُولة إطلاقًا، ولم يقيدوه بقلةٍ، أولُهم سيبويه[3] إلى هَلُمَّ جراً، ومنهم الناظم فلم يقيده بقلةٍ كما قيّد هنا إنْ. ولو فعل ذلك هنالك لكان مخطئًا، لأن ذلك السماع هو البابُ كلُّه، كذلك قال أبو الحسن[4]؛ وذلك لقاعدة في

(١) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٢) قال سيبويه ١/٥٨ : «ولا يجاوز بها هذا الحين ، رفعت أو نصبت ، ولا تَمَكَّنُ فى الكلام كتمكن ليس».

(٣) الكتاب ٣/٣٣٩ ، ٣٤٥.

(٤) الخصائص ١/١١٦.

الأصول العربية صحيحة. وهى أن الشىء إذا قلّ في السماع فلا يخلو أن يكون مقبولاً في القياس أوْلا، فإن كان مقبولاً في القياس ولا معارض له، استوى مع ماكثر في القياس عليه مطلقًا، كما في مسألة شَنَئِيّ. وإن كان غير مقبول في القياس لوجود ماينتقضُه ويعارضهُ فهذا هو الذى قد يُوقّف على السماع في بعض المواضع. وقد يطلق القياسُ فيه على استضعاف، وذلك بحسب قوّة المعارضِ وضعفه. وإذا ثبت ذلك ونظرت عامّة مايطلق الناظمُ فيه القياس على قلّةٍ وجدته معارَضًا بما يضعفُ قياسه، وكذلك عادة غيره من النحويين، فإذا نظرنا إلى إنْ في هذا الباب وجدناها تساوى ما في صريح القياس، لأنها مرادفتها، وَهبْ[1] أنَّ السماع قَلَّ فيها، فذلك لا يُخرِجُها عن اللَّحاق بما إذا لم يعارضها / في ٣٨٢
هذا القياس معارضٌ يُضْعِف جريانه فيه، فكيف يسوغُ لنا تضعيفه؟! بل نقولُ : لو فرضنا عدم السماع في إنْ، وثبت لنا مساواتُها لما، لم يمنعْ مانع من إجراء القياس، كما قاس هو تركَ الإلغاءِ في كأنَّما ولعلَّما ولكنّما، فأعملها مع وجود ما قياسًا على ليتما وَإنّما. وهذا أيضًا مما يقوىّ إطلاق القياس فيه لا؛ لأنها عند الجمهور مختصةٌ بنفي المستقبل، فخالفت «ما» فَضَعُف القياسُ عليها، والسماعُ قليلٌ، فاستحقتْ أن يطلق فيها لفظ القلّة. فالعجب من الناظم كيف عكس القضية، فَعلَّلَ مالا يستحقّ التعليل، وترك مايستحقه؟!

والجواب : أن لا عنده من قبيل ما يسمع فيه الإعمال كثيرًا. وكذلك قال في التسهيل : «وتلحق بها ـ يعني بما ـ إنْ النافية قليلاً، ولا

(١) فى الأصل : «وثبت أنّ»

كثيرًا[1]». وإذا كان السماع فيها كثيرًا عنده، فهي في درجة ما أو قريبًا منها، فكما صحّ القياس في ما لكثرة السماع، صحّ في لا. وأما لات فإن القلّة فيها ثابتة على الجملة، لأنها لما اختَصَّ عملها بموضع واحد ـ وهو الحين ـ كان ذلك بالنسبة إلى ماتحتمله في القياس قليلا، وإن كان في موضعه المختصّ كثيرا. وعلى الاعتبارين يُحْمَلُ كلامه في الموضعين. ولا يتناقض؛ فقوله : «وَقَدْ يَلِي لاَتَ» باعتبار أن لها موضعًا واحدًا من كثير. وقوله : «فَشَا» باعتبار كثرتها في ذلك الموضع الواحد. وأمّا القاعدةُ الأُصولية فصحيحة، ولايلزم من صحتها اعتراض؛ وذلك لأن إنْ مخالفة للقياس معارضةٌ به، وهو كونُ الإعمال على خلاف القاعدة لعدم الاختصاص. فالأصل في ما و لا وغيرهما أن لاتعمل؛ لكن جاء ذلك في ما كثيرًا شائعًا ثابتًا لغةً، فلم يكن بدٌّ من إطلاق القياس فيها وإلاّ خالفنا أهل الحجاز كلُّهم. وأما إنْ فلم يأت فيها من السماع مايخرجها عن الأصل الأول من عدم الإعمال حتى تكون في درجة ما، فَأَخَذها الناظم في القياس من حيثُ قلةُ السماع، فلم يطلقه فيها، ولمعارضة الأصل الأوّل. ولمَ يقِفها على السماع لمجيئها في القرآن (في قراءةٍ[2])، ولا عتبار الشبه بما. ومن هنا يفهم قصده في لا، حيث لم يُقَيِّدهابقلّة لما كثر عنده من السماع فيها، فـأُلغِيَ المعارض كما أُلغِيَ في ما باتفاق؛ فإذًا لايصحُّ قياسها في إطلاق الإعمال على ما؛ لأنّ في «ما» ماضَعّف المعارضَ وهو كثرةُ السماع، وليس كذلك في إنْ، فبقي المعارض على قوته. وإذا فُهِم هذا ظهر أن القياس على مالا يصحّ في إنْ، على فرض عدم السماع البتَّةَ، لعدم قبول القياس الأوّل له، (فَنفهّم هذا

(١) التسهيل ٥٧.

(٢) عن الأصل . وستأتي هذه الآية بعد قليل.

الأصل[1]) فهو نافع جدًا يطلعك على سرٍّ ما قاس المتقدمون عليه من كلام العرب، ومالم يقيسوا عليه، وما قاسوا عليه على ضَعْفٍ أو بإطلاق. وقد بَوَّب ابن جني على القاعدة في الخصائص[2]، وهذا شرحه وبه ظهر أنّ كلام الناظم صحيح في نفسه، لا اعتراضَ عليه فيه، وإنما يبقى فيه إثباتُ أن السماعَ في لا كثيرٌ، فهو الذى تَضَمَّن عُهْدَته، وعليه بنيتُ الجواب، وبالله التوفيق.

٣٨٣ ثم نعودُ إلى كلامه /، فقوله : «وَقَدْ يلِي لاتَ وَإِنْ ذَا العمل». أما «لات، فَسيُذكر. وأما إِنْ فإنّ سيبويه لم يُثْبِتْ لها عَمَلاً؛ لأنه لم يحفظ فيها شيئًا. ونِعمًّا فعل! وأما غيره فأثبت لها الإعمال؛ ذكر ذلك المبردّ، وأنشد على ذلك[3]:

إنْ هُوَ مُسْتَولِيًا عَلَى أَحَدٍ

إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المجانينِ

وتابعه على ذلك الفارسيّ وابنُ جنِّى، وحكى في المحتسب عن سعيد بن جبير أنه قرأ : (إِنِ الذين تَدعُونَ مِنْ دُونِ اللّهِ عِبادًا أَمْثالكم[4]) ـ بتخفيف «إِنْ» ونَصْبِ «عبادًا أمثالكم»، على تقدير : ماالذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، أى : إنما هى حجارةٌ وخشب، وليسوا عقلاءَ مخاطبين مثلكم، فهم أقلُّ منكم، فكيف تعبدون ماهو أقلُّ منكم.

(١) عن الأصل.

(٢) انظر الخصائص ، باب فى تعارض السماع والقياس ١/١١٧ – ١٣٣.

(٣) مجهول القائل . والبيت فى شرح الكافية للرضى ٢/١٩٦ ، والهمع ٢/١١٦ ، والتصريح ٢/١٣ ، والعيى ٢/١١٣ ، والخزانة ٤/١٦٦.

(٤) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف ، وانظر المحتسب ١/٢٧٠ ، والبحر المحيط ٤/٤٤٤.

ثم عيّن موضع عمل لات فقال : «وَمَا لَلاتَ في سِوَى حِيْنٍ عَمَلْ». يعنى أن عَمَلَ لات مختصّ بالحين لايتجاوزه، يريدُ قياسًا، فإنه قد جاءَ شاذًا عملهُ في غير الحين، ففي الحماسة من قول التميمي[1]:

لَهْفِي عليكَ لِلَهفَةٍ من خائفٍ
يبغي جوارَكَ حين لات مجيرُ

فمجير هنا ليس بحين، والحين : الوقت، فهذا شاذّ، والشائع عمله في الحين، نحو قول الله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ[2]). وأنشد الفراء قال : أنشدني المفضّل[3]:

تَذَكَّر حُبُّ ليلى لاتَ حينا
وأضحى الشيبُ قد قَطَعَ القَرِينا

ولا يريد خصوصَ لفظ الحين، بل الزمان مطلقًا. وعلى ذلك حُمِل قولُ سيبويه : «وذلك مع الحين خاصّة[4] ». وقال ابن عصفور : «من حَمَله على أنه يريدُ بقوله «لايكون إلا مع الحين» : ـ الحاء، والياء، والنون ـ فخطأ؛ فقد جاء عملها في غيره؛ أنشد الفراء[5]:

طَلَبُوا صُلْحنا ولات أوانٍ
فأجبنَا أنْ لَيس حينُ بقَاءِ

(١) الحماسة بشرح المرزوقي ٩٥٠ . وهو عبد الله بن أيوب التميمي .

(٢) الآية ٣ من سورة ص.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢ . والبيت في المساعد ٢٨٤/١ ، والهمع ١٢٤/٢.

(٤) نصّ سيبويه ٥٨/١ : «ولايجاوز بها هذا الحي».

(٥) معاني القرآن ٣٩٨/٢ . والبيت لأبي زبيد الطائي ، ديوانه ٣٠ . وهو في الخصائص ٣٧٧/٢ ، والإنصاف ١٠٩ ، وابن يعيش ٣٢/٩ ، والمغني ٢٥٥ ، ٦٨١ ، والهمع ١٢٤/٢ . وانظر الخزانة ١٨٣/٤.

وأنشد أيضا قال : أنشد المفضل[1]:

وَلَتَعرِفَنَّ خَلائِقًا مشمولةً

وَلَتَندَمَنَّ ولاتَ ساعَةَ مَنْدَمِ

وعلى هذا تقول : خرجوا ولات يومُ خروجٍ، وقدم زيدٌ ولات وقتُ قدومٍ، ودعَوْا ولات ليلةُ إجابةٍ. وما أشبه ذلك.

فإن قيل : قد تقدّم أن من شرطها أن لاتعمل في معرفة، وقد وقعت بعدها «هَنَّا» وهي اسمُ إشارةٍ، واسم الإشارة معرفة. وتقدّم أنها لاتعملُ إلاّ في الزمان و«هَنَّا» اسم إشارة للمكان البعيد عند الناظم، أو القريب عند غيره، وذلك نحوُ قولِ الأعشى[2]:

لاَتَ هَنَّا ذِكْرى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ

جاءَ مِنْها بِطائِفِ الأَهْوَالِ!

وقال حَجْلُ[3] بنُ نَضْلَةَ الباهلى[4]:

حَنَّتْ نوار ولات هَنَّا حنَّت

وبدا الذى كانَت نوار أجنَّتِ

---

(١) عجزه فى معانى القرآن للفراء ٣٩٧/٢ ، وقال : «لا أحفظ صدره» . والبيت فى الخزانة ١٧٤/٤ . وقد تعقب البغدادى الشاطبى فى قوله إن البيت برمته رواه الفراء عن المفضل ، وإنما الذى رواه عنه هو البيت المتقدم :

تذكر حبَّ ليلى لات حينا وأضحى الشيبُ قد قطع القرنيا

(٢) ديوانه ٣ . والبيت فى الخصائص ٤٧٤/٢ ، وابن يعيش على المفصل ١٧/٣ ، والتصريح ٢٠٠/١ ، والهمع ١٢٣/٢ ، والعينى ١٠٦/٢.

(٣) فى النسخ : جحفل . وفى الأصل أيضا : بن فضلة .

(٤) انظر البيت فى شرح ابن يعيش ١٥/٣ ، ١٧ ، وشرح الكافية للرضى ١٩٩/٢ ، ٤٨٤ ، والمغنى ٥٩٢ ، والهمع ٢٧٠/١ ، ١٢٣/٢ . والخزانة ١٩٥/٤ . وقد ذكر البغدادى أيضًا عن الآمدى أنه ينسب إلى شبيب بن جعيل التغلبى.

وقال الطرِّمّاح[1]:

لاتَ هَنَّا ذِكْــرى بُلَهْنِيَــةِ الدَّهْرِ

وأنّى ذِكْـــرى السنِينَ المواضِي!

فكيف هذا؟

فالجواب : أن هَنَّا لا تختص بالإشارة إلى المكان، بل قد يراد بها الزمان، ومن ذلك هذه المواضع، فإن معناها الإشارة إلى الزمان بلابُدٍّ، أى ذكرى جُبرة ليس في هذا الزمان، وحنينها ليس هذا الوقت. وكذلك مابقي. وأما عملها في المعرفة فإنها عند ابن مالكٍ غير عاملة في هذه المواضع، بل هَنَّا منصوبٌ على الظرفية، وما بعدها إن كان اسمًا فهو مبتدأٌ خبره هنَّا، وإن كان فعلاً فهو على تقدير «أنْ» محذوفة، وأنْ وصلتها في موضع مبتدأ خبره هَنَّا؛ كأنه قال / : لا هنالك ذكرى كذا، أو لاهنالك ٣٨٤ حين. نَقَلَ هذا المعنى عن الفارسيّ. قال : «وزعم ابن عصفور أن هَنَّا اسم لات. وما قاله غير صحيح، لأن هَنَّا ظرف غير متصرِّف، فلا يخلو من معنى في[2]»؛ فقد ظهرت صِحّةُ ماشترط من عمل لات في النكرة وفي الحين.

ثم قال : «وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا والعَكْسُ قَلّ». يعنى أن المرفوع الذى رفعته لات فشا حذفُه وشاعَ وكثر، وعليه القراءة المشهورة : (ولات حينَ مَناصٍ[3]). وجميع مامرّ من الأبيات فإنما وقعت أسماء الزمان

(١) ديوانه ٢٦٤ ، وخزانة الأدب ، عرضا ١٩٨/٤ . وراجع فى هذا الموضع من الخزانة ردًا للبغدادى على الشاطبى.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٦.

(٣) الآية ٣ من سورة ص.

بعدها منصوبةً، فالمرفوع محذوف تقديره : ولات حينُ ينادَوْنَ فيه حينَ مناصٍ، وكذلك يقدّر في سائر المواضع. وأما العكس، وهو حذف المنصوب وإبقا المرفوع، فقليلٌ كما قال؛ فحكى سيبويه أن بعضهم قرأ : (ولاتَ حينُ مناصٍ[1])، برفع الحين؛ قال سيبويه: «وهي قليلة[2]». وعلى هذا يكون الخبر محذوفًا، أي: ولات حينُ مناصٍ حينًا ينادَون فيه. وكذلك يجوز رفع مابعد لات في الأبيات على ذا القليل[3]. وإنما جاز حذف المرفوع هنا ـ وإن كان الأصلُ ألا يحذفَ؛ إذ هو بارتفاعه بلات يشبه الفاعل، والفاعل لا يحذف ـ لأن أصل الكلام بعد لا الابتداءُ والخبر، فكما جاز حذفُ المبتدأ جاز حذف هذا. ولايشبه هذا مايرتفع بكان؛ لأن مرفوع كان بمنزلة مايرتفع بالفعل الصريح؛ لأن تصرفها كتصرّفه، بخلاف لات فإن المبتدأ معها كأنه غير معمول لها، لما لم يصحّ إضماره فيها؛ ألا ترى أنك لاتقول : زمانَك لات زمانًا صالحًا، كما تقولُ : كان زمانا صالحًا، فكأنهم اعتبروا فيها هذا المعنى، فأجازوا حذف اسمها. وهذا تعليلٌ بعلّةٍ قاصرة؛ إذ يلزم جواز الحذف في اسم ما ولا وإنْ. وأما حذف الخبر دون الاسم فللشبه بالفضلة. وهذا أيضا تعليل قاصرٌ. وأما وجهُ كثرةِ حذفِ المرفوع وقلّةِ حذف المنصوب؛ فلأن هذا الباب محمولٌ على بابِ كان، وقد ثبت أنّ المنصوب في باب كان قائمٌ مقام معنى المصدر، فهو كالجزء من الفعل، بخلاف الاسم؛ ولأن الخبر به تمام الفائدة كما تقدّم، فلم يَسُغ[4] حذفه في باب كان، وحُملَ لات على باب كان في ذلك.

---

(١) الآية ٣ من سورة ص.

(٢) الكتاب ١/٥٨.

(٣) في هامش الأصل من نسخة : «القبيل».

(٤) أ : «يمنع» وهو خطأ.

فإن قيل : فكذلك ما ولا وإنْ.

قيل : نَعَمْ، ولكن لات أقرب شبهًا بليس من أخوات كان من غيرها؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصّة بالاسم، فهى قربُ. وهى أيضًا شبيهة بليس في اللفظ إذ صارت بالتاء على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كليس؛ إلا أن الاستعمال خالف هذا القياس، ولكن بقي فيه لفظُ الحمل، فتحاموا في الأكثر حذفَ الخبر لما أشبه الخبر الذى هو عِوَضٌ من حدث الفعل. وهذا تعليلٌ أُجلِبَ عليه من مكان بعيد، وقلَّما تجدُ من تُعَلِّلُ هذا الموضعَ، فإن وجدتَ أقرب منه فَخُذه وقد حصل من كلام الناظم أنَّ حَذْف اسمِ لات شائعٌ، وحذف قليل. وليس في كلامه مايدلّ على عدم اجتماعهما في اللفظ، وفيه دليل على عدم اجتماعهما في الحذف؛ إذ معنى قوله : «وحذفُ ذى الرفعِ فَشا» يعنى دون ذى النصب، وكذلك في العكس ـ أما عدم اجتماعهما في اللفظ فمسكوتٌ عنه، وعند ذاك يعترض عليه؛ لأن السابق إلى الفهم إثباتهما، فلذلك لم ينبّه عليه في الثابت منهما. ونبه على الحذف ـ لكن اجتماعهما في لات غيرُ موجود في كلام
٣٨٥ العرب ولاشائع في القياس، وقد نصّوا على ذلك. وإذا ثبت هذا / فمن أين يُؤْخَذُ له هذا الحكم؟ ويعتذر عنه بأن قوله : «والعكسُ قلّ» يُفَهُم منه بأوّلِ النظر أن القلة هى مقابلة الكثرة المذكورة قبلُ، وإذا فُهِم ذلك لم يبق لحالةٍ ثالثةٍ موضع؛ فإنه إذا قال : وحذفُ المرفوع دون المنصوب هو الكثير وردَ عليه سؤالٌ من يقول له : فما القليل؟ فأجاب بقوله : إن القليل هو حذفُ المنصوب دون المرفوع. فانحصر الاستعمالُ في هذين الطرفين، فلا سبيلَ إلى فرضِ أمرٍ ثالثٍ هو إثباتُهما مثلا، فاقتضى أنه غيرُ

موجودٍ، وذلك هو المرادُ، فَتَفَهَّمْه.

فإن قيل : فكيف تحقيقُ العكس في كلام الناظم، فإنَّ الظاهر أنه لايتصوَّر في قوله : «وحذفُ ذِى الرفع» خاصَّة؟

فالجواب : أنَّ العكس ليس في هذا وحده، بل في أصل ذلك الكلام، وأصله : وحذف ذى الرفع وإثبات ذى النصب ـ أو : وحذف ذى الرفع دون ذى النصب ـ فشا . ولكن الناظم اختصره للعلم به. والعكس في هذا الكلام صحيح، فتقول : وحذف ذى النصب دون ذى الرفع قلّ.

وبقي في لات أنه لم يُبيِّن معناها، ولا ماأصلها؟ والنحويون فيها مختلفون على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا زِيَدتْ عليها التاءُ لمجرَّد تانيث الحرفِ، كثُمَّت وربَّت، لأنها كلمة. وإمَّا مبالغةً في المعنى المراد من نَفْيٍ أو غيره.

والثاني : أنها حرف مستقلٌ بنفسه، ليس أصلها لا.

والثالث : أنها ليس بعينها، لكن غُيِّرت وأُبدلت سينها تاءً ـ كما قالوا : سِتّ وأصله : سِدْس[1]، بدليل التصغير على سُدَيس، والتكسير على أسداس ـ فصارت ليت، ثم انقلبت الياء ألفًا لتحركها في الأصل ـ إذْ أصلُها عندهم لَيِس ـ وانفتاح ماقبلها، فصارت لات، فلما تغيرت اختصّت بالحين[2].

ومذهب الناظم منافٍ لهذا الرأيِ هنا بدليل قوله : «وحذفُ ذِى الرفعِ فشا» فجعله محذوفا كما يُحذَف خبرُ المبتدأ أو المبتدأ، ولو كنت لات عنده هى ليس لم يصحَّ هذا، لأن مرفوعها الضمير فيها ولا يحذف كما لا يحذف من

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٩.

(٢) انظر الأقوال فى مغنى اللبيب ١/٢٥٣ – ٢٥٤.

ليس، وقد يظهرُ من سيبويه هذا المذهب[1]، حيث أطلق لفظ الإضمار عِوضَ الحذف. وحمله ابن خروف على التجوز لا على حقيقة الإضمار، بناءً على أنها عنده حرف لافعلٌ.

وأما المذهبان الأولان فَيَحتَمِل أن يكون الناظمُ ذهب إلى الأول منهما، لأن لما ترجم على الباب ذكر لا وما وإنْ، ولم يذكر لات، فأشعَر أن لات عنده هى لا كُسِعَتَ بالتاء، أى : ضُرِب في عَجُزها بها. ويحتملُ أن يكون مذهبه الثاني، لأنه لما ذكر حكمها ذكرها كالمستقلّة بنفسها، ولم يبيّن أنها هى لا، كما قال في التسهيل : «وتكسع بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه[2]».

(١) قال سيبوية ٥٧/١ : «ونظير لات فى أنه لا يكون إلا مضمراً فيه ليس ولايكون فى الاستثناء».

(٢) التسهيل ٥٧.

أَفعَالُ المقارَبَةِ

هذا هو النوعُ الثالث من نواسخ الابتداء، وذلك أفعالُ المقاربة. وإنما سُمِّيت أفعالَ المقاربة لأنها جِيءَ بها لتدلَّ على تقريب الخبر من المخَبرِ عنه، فإنما أتت لمعنىً في المبتدأ والخبر، كما جاءت كان وأخواتُها لمعنى فيهما، وهو كونُ ذلك في الزمان المعيَّن؛ فلذلك عُدَّت من النواسخ.

وكان الأصلُ فيها أن تدخل في باب كان، إلا أنها / اختصَّت ٣٨٦
عن[1] كان وأخواتها بحكمٍ لايكونُ فيها، فلذلك أخرجوها عنها.

وأفعالُ هذا الباب على ثلاثة أقسام : قسمٌ يقتضي الشروعَ في الفعل. وقسم يقتضي مقاربةَ الفعل والدنوَّ من وقوعه حقيقةً. وقسمٌ للإعلان بالمقاربةِ في الرجاءِ والطمع لا في الوجود. ولكلٍّ واحدٍ منها حكمٌ يختصُّ به. والناظمُ خلطَ القسمين الأخيرين فجعلهما قسماً واحداً، وبه ابتدأ لإشكاله في هذا الباب حتى اختلف فيه فقال :

كَكَان كَـــادَ وَعَـــسَى لَكِنْ نَدَرْ
غَـيـرُ مُـضَـارِعٍ لِهَـذَيْن خَـبَـرْ
وَكَـــونُه بِدوُنِ أَنْ بَعْـــدَ عَـــسَى
نَزْرٌ، وَكَـادَ الأمـرُ فِـيـهِ عُكِسَـا

فأخبر أولاً أن هذين الفعلين ـ وهما : كاد وعسى ـ مثلُ كان، يريد في العمل والدخول على المبتدأ والخبر، فيرفع المبتدأ كلُّ واحدٍ منهما

(١) في صلب الأصل ، أ : «على» . والمثبت عن هامش الأصل ، س.

وينصب الخبر ككان، إلا أنهما فارقا باب كان بحكمٍ يختصّان به هما وماجَرى مجراهما، وهو كونُ المضارع يلزمُ أن يكون هو خبر المبتدأ الذى تدخل عليه، فلا يجوز أن تدخل على جملة يكونُ خبرُ المبتدأ فيها مفردًا، ولا جملةً اسمية، ولا فعليةً مصدرةً بماضٍ ولا أمرٍ. وهذا قد تبيّن في باب كان؛ فلاتقول: عسى زيدٌ قائما، إلا ما أشار إليه بقوله :

... ... لـــــكـــــن نَـــــدَرْ

غـيـرُ مُـضَـارعٍ لِهَـذَينِ خَـبَـرْ

يعنى أنّ عسى وكاد ندر فيهما وقوع الخبر غير فعل مضارع؛ مثالُ ذلك في عسى قولُ العرب : عَسَى الغويرُ أبؤسًا[1]. فأبؤسًا خبر عسى، وهو مصدرٌ جُمِعٍ لاختلاف أنواعه، وكأنه قال : عسى الغوير أن يَبْئِسَ. فوضع بؤسًا موضعه ثم جمعه. وهذا رأى الفارسىّ في هذا المثل، ومنهم من ذهب إلى أنّ أبؤسًا هنا بمنزلة ما أنشده الفارسىُّ وغيره[2]:

أكـثـرتَ في العَـذْلِ ملحًـا دائمًـا

لاتُكثـرِنْ، إنّى عَسَـيتُ صـائمـا

فقد وقع هنا الخبر اسم فاعل، فكذلك أبؤسًا على هذا الرأى، أى : ذا أبوسٍ.

---

(١) الكتاب ٥١/١/١ ، ١٥٩ ، ١٥٨ . والأمثال لأبى عبيد ٣٠٠.

الغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع البأس ، وهو الشدّة . انظر مضرب المثل فيما تقدم ، وفى اللسان : بأس ، وغور.

(٢) الرجز منسوب لرؤبة ، انظر ملحقات ديوانه ١٨٥ . وهو فى الخصائص ٩٨/١ ، وبروايه ابن جنى عن أبى علىّ . والمغنى ١٥٢ ، وشرح الرضىّ على الكافية ١١٥/٤ ، والهمع ١٤١/٢ ، والخزانة ٣١٦/٩. ويقول البغدادى ٣٢٢/٩ : «وقد نسب إلى رؤبة بن العجاج ، ولم أجده فى ديوان رجزه».

فإلى هذين الشاهدين أشار في عسى، وأما في كاد فلاتقول : كاد زيدٌ قائمًا، إلا نادرًا، نحو قول تأبط شرًا[1]:

فَـــأُبتُ إلى فَـــهْمٍ وَمَـــا كِـــدْتُ آيبـــا
وَكَمْ مِـــثْلِهـا فَـارَقَـتْـهُـا وَهْـى تصْـفِـرُ

وهذه هى الرواية الصحيحة. وروى وما كنت آيبا ـ ولا شاهد فيه.

وكذلك لاتقول : عسى زيدٌ أبُوه منطلقٌ، ولاعسى زيدٌ قام. ولا ما أشبه ذلك. وعلى ذلك حكمُ كاد زيدُ أبوه منطلقٌ ولا كاد زيدٌ في الدار. ولا ما أشبه ذلك.

وهذا الكلامُ صريحٌ في أنّ كاد وعسى من نواسخ الابتداءِ على الإطلاق لأنه قال : «ككانَ كادَ وعسى» إلى آخره. والمسألة مختلف فيها على أقوال ثلاثة :

أحدها : هذا، فإذا جاء الخبر دون أنْ فظاهر، وإن جاء بأنْ فليس الفعلُ معها بتأويل المصدر، بل دخلت دالَّه على التراخي والاستقبال خاصة. هذا في عسى، وأما في كاد فتشبيها بعسى، ودخولها فيهما كدخولها مع لعلّ في قولهم : لعلّ زيدًا أن يقوم. فَأَنْ يقوم هنا ليس في معنى المصدر ولايتصوَّر ذلك فيه، قال العُدَيل بن الفرخ[2]:

---

(١) الإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش على المفصل ١٣/٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، والخزانة٣٧٤/٨ ، ٣٤٦/٩ ، والتصريح ٢٠٣/١ ، والهمع ١٤١/٢.

(٢) لم أجده فى شعره ، انظر «شعراء أمويون» ، القسم الأول ٢٩٥ – ٢٩٧ ، فللعديل قصيده من البحر والقافية ليس فيها هذا البيت.

لَعلَّ الذِى قَـــادَ النوى أنْ يَرُدَّها

إلينا، وَقَدْ يُدْنِى البَعِيَد مِنَ البُعْدِ

وقال متمم بن نُوَيرَة (١):

/ لعلَّك يومًــــا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّـــةٌ ٣٨٧

عليك من اللائى يدعنك أجْـدَعــا

فلا يمكن هنا أن يقال: إلاَّ أنّ «يَرُدَّها» و «تُلِمّ» هو الخبر، و «أنْ» غيرُ معتبرة في معنى المصدرية. فكذلك هى في: عسى زيدٌ أنْ يقوم، وكاد أن يخرج.

والدليل على صحة هذا القصيد أنَّهم لما أتوا بالاسم الصريح لم يأتو به مصدرًا، وإنما أتوا به اسم فاعلٍ، نحو:

... ... إنى عَسَيتُ صائمًا

وأما عسى الغويرُ أبؤسًا، فعلى حذف المضاف، كما تقدم. ويمكن أن يكون أنْ المصدرية، لكن تكون مع مابعدها (بدلاً من الاسم؛ إذ(٢))

القائل: عسى زيدٌ أنْ يقوم في قوة: عسى أن يقوم زيد. وإلى هذا ذهب في الشرح(٣).

(١) ديوان ما لك ومتمم ابنا نويره ١١٩ . والبيت فى المقتضب ٧٤/٣ ، وابن يعيش ٨٦/٨ ، والرضى على الكافية ٤٤٦/٢ ، والمغنى ٢٨٨ ، والخزانة ٣٤٥/٥.

(٢) عن هامش الأصل ، س .

(٣) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ٧٥ : «ويوجه نحو عسى الله أن يأتى بالفتح بأن المرفوع اسم عسى ، وأن والفعل بدلُ سدَّ مسدَّ جزأى الإسناد ، كما كان يسدُّ مسدَّها لو لم يوجد المبدل منه» يريد نحو : عسى أن تقوم .

فإن قيل : فما يُصنَع بقولهم : عسى أن يقوم زيدٌ؟ فيأتى ذلك بُعَيد هذا، إن شاء الله.

وهذا المذهبُ ذَهب إليه ابنُ عصفور وابنُ الضائع.

والقول الثاني : أنّ كاد وعسى ليسا من نواسخِ الابتداءِ على الإطلاق. أمَّا عسى فذلك فيها ظاهر لِغَلَبةِ أنْ على ماجُعِل خبرًا لها، وأن مصدرية، وتقدير المصدر لايصحّ. فإن قلت : عسى أن يقوم زيد، فهو أوضح في خروجها عن النواسخ؛ إذ لا خبر لها. وأما عسى زيدٌ يقوم، وعسى الغواير أبوسًا، فنادرٌ لا حكم له. على أنَّ أبؤسًا ليس بمعارضٍ لأنه مصدر[1]. وأما كاد فإن قولهم[2]:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

يدلّ على أنه غير ناسخ، لأنه هنا قد استغنى عن الخبر؛ إذ قوله «أن يمصحا» لايصحّ وقوعه خبرًا، فبقيت كاد بلا خبر. فلو مان مثل «كان» للزمه ولم يفارقه.

وهذا مذهب الفارسيّ، صَرَّح به في التذكرة، ويظهر منه في الإيضاح[3].

والقول الثالث للجمهور : التفرقة؛ فإذا وقع الخبر بعدهما مصرَّحا به كقوله : «وما كدتُ آيبًا»، و«إني عَسَيت صائما»، فمن باب كان. وكذلك إذا وقع

(١) أى : جع مصدر ، وهو بَأسُ . وقد تقدّم من قريب.

(٢) لرؤبة ، ملحقات ديوانه ١٧٢ ، وقال البغدادى فى الخزانة ٩/٣٥٠ : «ولم أر هذا الرجز فى ديوان رؤبة . والبيت من شواهد الكتاب ٣/١٦٠ ، والمقتضب ٣/٧٥ ، والإنصاف ٥٦٦ ، وابن يعيش ٧/١٢١ ، والرضى على الكافية ٤/٢٢٢ ، والهمع ٢/١٣٩ ، والخزانة ٩/٣٥٠.

(٣) انظر الإيضاح ٧٥ - ٨٠ . إلى أحد هذه الأسماء لزم خبرها أنْ» . وقد كرر الحديث عن الخبرية فى هذا الباب.

بعدهما الفعل دون أنْ نحو[1]:

عَسَى يَفْتَرُّ بِى حَمِقٌ لئيمُ

وكاد زيدٌ يقومُ. وأما إذا وقع بعدهما أنْ فهما خارجان عن باب النواسخ وداخلان في حكم مايرفع الفاعل وينصب المفعول من الأفعال. وهو ظاهر كلام سيبويه[2]، ونصُّ المبّرد[3] وغيره؛ إلا أنّ لهم في وقوع أنْ بعد عسى تفصيلا سيأتى إن شاء الله.

وللناظم أن يرجّح مذهبه بأنّه قد ثبتَ في هذين الفعلين وقوعُهما ناسخين، وذلك حيث صُرّح بالإخبار فيها، وإن كان نادرًا، فإنه مَنْبَهةٌ على الأصل المرفوضِ، كما كان قوله، أنشده سيبويه[4]:

صَدَدْتِ فأطولت الصدودَ وقلّما

وصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يدومُ

لأن قاعدة الضرائر أنها ردٌّ فرعٍ إلى أصلٍ، أو تشبيه غير جائز بجائز. فهذا من الأول. وكذلك أيضًا ثبت كونهما من النواسخ حيث أسقطت أنْ، كما ثبت ذلك فيما كان من أفعال هذا الباب للشرح، نحو جعل وأخذ؛ فإنك تقول : عسى زيدٌ يقومُ، وكاد زيدٌ يقوم، كما تقول : جعل زيدٌ يقول، وأخذ يقول. فمن

---

(١) البيت مجهول القائل ، وصدره :

فأما ما كَيِّسٌ فنجا ولكنْ

وهو من شواهد الكتاب ١٥٩/٣ ، والمحتسب ١١٩/١ . وفى الخزانة ٣٢٨/٩ نقلاً عن سيبويه.

(٢) انظر الكتاب ١٥٧/٣ - ١٥٨ .

(٣) انظر المقتضب ٦٨/٣ - ٦٩ مع تعليق المحقق.

(٤) الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، وهو من شواهد المقتضب ٢٢٢/١ ، والمنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، والإنصاف ١٤٤ ، والرضى على الكافية ٣٢٩/٤ . وفى الخزانة ٢٢٦/١٠ . والبيت فى شعر المرار الفقعسى ، انظر «شعراء أمويون» القسم الثانى ٤٨٠ . ونسب إلى عمر بن أبى ربيعة أيضا.

فرق بين الفعلين فقد تعسّف! ولذلك أقرّ سيبويه بذلك فاحتاج إلى التفصيل المذكور حملاً على النظير ووقوفًا مع الظاهر. وعند ذلك يقال للفارسي : ماتقول في نحو : كاد زيد يقول؟ هل كاد هنا داخلةٌ على المبتدأ والخبر أم لا؟ فإن / قال : نعم، فقد أقَرَّ على الجملة بِما أنكر من ٣٨٨
قبل. وإن قال : لا، قيل له : فما الفرق بين ذلك وبين جعل زيد يقول في أن أقررت بأن هذا من النواسخ والآخر ليس كذلك، بل الحكم في الجميع واحد وإنما يبقى الاعتراض بدخول أنْ، وقد تقدّم تأويلها على وجه سائغ لا إشكال فيه(١)، وعند ذلك لايبقى مايمنع الاطراد في دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر، فهو أولى من تقسيمها إلى قسمين وكلٌّ ماكان في معنى عسى وكاد جارٍ مجراهما فيما ذكر.

ولنرجع إلى كلامه. ثم قال : لكن نَدَرَ كذا، يعني أنَّ الغالب والشائع في كلام العرب أن يكون خبرُهما فعلاً مضارعًا فتقول : عسى زيد أن يقوم، وكاد زيدٌ يقوم. وإنما التزموا ذلك في خبارهما لأن معانيهما ومعاني سائر أفعال الباب التقريب، وذلك لايكون إلا في الأفعال، فالتزموا في خبارها ذكر الأفعال، تنبيها على معانيها.

وتنبيهُه على اختصاص هذين الفعلين بما ذكر من الحكم ـ وإن كان سائر الأفعال كذلك ـ بيان أنهما هما المختصان بورود خبرهما غير فعل، لأن غيرهما لا يكون فيه ذلك، بل المضارع فيها(٢) لازم. على لأنه قد

---

(١) انظر القول الأول من الأقوال الثلاثة.

(٢) أ : «معها».

جاء في «جعل» الخبرُ جملة اسمية؛ أنشد ابن خروف[1]:

وقــدجَــعلَت قلوصُ ابنيَ سُــهَــيلٍ

من الأكـــوار مـــرتَعُــهـــا قَـــرِيبُ

ولكنه من الشذوذ بمكان مكين.

ومعنى كاد في اللغة : قارب؛ قال الجوهري : «كاد يفعلُ كذا كودًا ومكادةً، أي : قارب ولم يفعلْ. قال : وزعم الأصمعيّ أن من العرب من يقول : لا أفعل ذاك ولا كودًا . فجعلها من الواو[2]» وذكر ابن سيده : كاد يفعلُ كذا كيدا : قارَبَ وهَمّ. ثم قال : ولا أفعل ذاك ولا كيدًا ولا همًّا. فجعلها من الياء. وقد يقال : كِيَد يفعلُ. وليس بمبنى للمفعول، قال أبو خراش الهذلى[3]:

وكـيـد ضـبـاع القف يأكلن جـثـتى

وكـــيـــد خـــراس يوم ذلك تِيْـــتَمُ

وأما عسى فمعناها الطمع والإشفاق، كَلَعَلّ، فورودها للطمع هو الكثير. وورودها للإشفاق نحو قول الله تعالى[4]: (لَعلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ[5])، (فَلَعَلَّك تاركٌ

---

(١) البيت فى شرح الرضى على الكافية ٢٢٦/٤ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، وفى الخزانة ٣٥٢/٩ . وشرح الحماسة للمرزوقى ٣١٠ . وهو مجهول القائل.

والأكوار : جمع كوْر - بالضم - وهو الرحل بأداته . يقول : إذا سرحت هذه النوق لم تبعد فى المرعى ، لشده كلالها .

(٢) الصحاح ٥٣٢.

(٣) شرح أشعار الهذُليّن ١٢٢٠ . وقد ذكر البيت فيه برواية أخرى انظرها أيضا فى ديوانه الهذليين ١٤٨/٢ ، والبيت فى المنصف ٢٥٢/١ ، وابن يعيش على المفصل ٧٢/١٠.

(٤) الحديث عن عسى لا عن لعل ، يقول ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ : «وورود عسى الرجاء كثير ، وورودها فى الإشفاق قليل ، وقد اجتمعا فى قول الله تعالى :(وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئًا وهو شرٌ لكم).

(٥) الآية ٣ من سورة الشعراء.

بَعْضَ مايُوحى إِلَيْكِ[١]).

ثم قال : «وكونُه بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى).. إلى آخره. الضمير في «كونه» عائدا إلى المضارع الواقع خبرًا و«بدون أنْ» : خبرُ الكونِ. يعنى أنّ كون الفعل المضارع واقعًا بعد عسى غير مصاحب لأنْ قليلٌ، والكثيرمصاحبته لأن، فقولك : عسى زيد أن يقوم، كثيرٌ شهيرٌ، وكذلك جاء في القرآن، كقول الله تعالى : (فَعَسى اللّهُ أَنْ يَأْتِى بِالْفَتْحِ[٢])، (عَسَى ربُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ[٣])، (عَسَى اللّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا[٤]). وقولك : عسى زيدٌ يقومُ، نزرٌ قليلٌ. ومنه ما أنشد سيبويه لهدبةَ بن خشرم العُذْرِي[٥]:

عَسَى الكربُ الّذِي أَمْسَيتَ فيه
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وأنشد أيضا[٦]:

فأمّا كَيّسٌ فَنَجا ولَكِنْ
عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئِيمُ

وقال مالك بن الرَّيب[٧]:

---

(١) الآية ١٢ من سورة هود .

(٢) الآية ٥٢ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٤) الآية ٨٣ من سورة يوسف.

(٥) شعره : ٥٤ . وهومن شواهد الكتاب ١٥٩/٣ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، ١٢١ ، والرضى على الكافية ٦٩/٤ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، ٦٢/٩ ، والتصريح ٣٥١/٢ .

(٦) تقدم البيت من قريب ، انظر ص ٢٦٦ .

(٧) انظر «شعراء أمويون» القسم الأول ٥١ من الشعر المنسوب إلى مالك. والبيت في الشعر والشعراء ٣٥٤ ، والخزانة ٢١١/٢.

وَمَاذا عَسَى الحجاجُ يبلغُ جَهدَه

إذا نحنُ جـاوزنا حَـفِـيـرَ زيادِ

ووجه / غَلَبةِ استعمال أنْ ههنا وقِلّة عدمها أن الأفعال كما مرَّ على ٣٨٩ ثلاثة أقسام : منها ماتلبَّس [به] بالفعل[1]. وهذا لايليقُ به أن، لأنها تخلّص للاستقبال، والفعْلُ حال، فَهُما متنافيان. وذلك جَعَل وأخواته.

ومنها ماقَرُب من التلبُّسِ بالفعل ولم يُفْعَلْ، لكنه على تَهْيِئَةِ أنْ يُفْعَل. وهذا القربِ معناه من الوقوع حُكِم له بحكمه، فلم تَلْحقه أنْ، لأنهم قصدوا التقريب من الحال، وأنْ تنافي هذا القصد، لكنهم اعتبروا في القليل حقيقة عدم وقوعه فألحقوها؛ إهمالاً للقصد، ونظرًا لحقيقة الأمر من عدم الوقوع بعدُ. وهذا كاد وما جرى مجراه.

ومنها مالم يقع ولايجرى مجرى الواقع؛ إذ لم يقرب من الوقوع لكنه منتظر في الرجاء، فهذا هو الذى يستحقّ أنْ، لأن الفعلَ مستقبل تحقيقًا، فدخلت هناك لتخلّصَ الفعل للاستقبال. وقد اعتبروه ـ في القليل ـ اعتبار كاد ـ فلم يلحقوا أنْ؛ إذ الفعل في الرجاء مع هذا النوع كالفعل مع الوقوف في النوع قبله، كأنهم قربوه في رجائهم فصار بمنزلة ماقَربُ وقوعه. وذلك عسى وأمثاله.

هذا هو التعليل اللائق بمذهب الناظم. وقد علل ذلك بما يرجع إلى المذاهب الأخر.

ويقال : نَزُر الشىء ـ بالضم ـ ينزُر نزارةً، فهو نَزْرٌ، أى : قَلَّ.

---

(١) هذا نصّ س ، ف . وفي الاصل : « تلبس وقوع الفعل ». وفي هامشه عن نسخة : تلبس به م الفعل»، وفي أ : « تلبس ... الفصل » مع بياض.

والنزر : التافه القليل، وعطاءٌ منزور. وإنما قال : نَزْرٌ، ولم يقل : شذٌّ؛ لأن سيبويه يظهر منه أنّ عدم اللحاق في عسى لغة قليلة؛ ألا تراه قال : «واعلم أنّ من العرب من يقول : عسى زيد يَفْعَلُ، تشبيها بكاد[1]». فقد يمكن أن يُصْرَف إلى ما جاء في الشعر من ذلك. ولكن الأظهر الآخر. وبه جزم ابن خروف، فردّ على الأعلم حيث جعل حذف أنْ في الشواهد المذكورة ضرورة. فلهذا ـ والله أعلم ـ عبّر بالنَّزْر لا بالشاذّ.

واستعمل «دون» متصرّفة فجرّها بالباءِ؛ لأنها عند سيبويه وغيره تتصرف ـ وأنشد المؤلف[2]

وباشرتُ حدَّ الموتِ والموتُ دونُها

برفع دون.

ثم قال : «وكاد الأمرُ فيه عكِسا». يعني أن الحكم المقرّر في عسى هو معكوسٌ في كاد، والذى في عسى أنَّ لحاق أنْ في خبرها هو الشهيرُ، وعدمُها نادرٌ، فعكِس هذا، وهو أنَّ عدم لحاق أنْ هو الشهير، وثبوتها نادرٌ حاصل لكاد. فالكثير قولك : كاد زيد يقوم، وكاد العروسُ يكون أميرًا، وكاد الفقر يكون كفرًا. وفي التنزيل ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[3]. والنادر قولك : كاد زيدٌ أن يقوم. ومنه قول كعب بن مالك ـ رضي الله عنه ـ يردّ على ضرار بن الخطاب[4]:

---

(١) الكتاب ١٥٨/٣ .

(٢) شرح التسهيل ، باب المفعول المسمى ظرفا ، ورقة ١٢٩ ، وصدره فيه :

ألم تريا أنى حميتُ حقيقتى

وهو لموسى بن جابر الحنفى السحيمى ، جاهلى أدرك الإسلام ، كما فى الأغانى ٣١٧/١١ . والبيت فى شرح الحماسة للمرزوقى ٣٧١ ، وهو شواهد الهمع ٢٠٩/٣ ، والتصريح ٢٩٠/١.

(٣) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٤) ديوان كعب بن مالك ٢٨٠ . والبيت فى سيرة ابن هشام ٢٥٦/٢ . والدامرون : الها لكون.

خَــزَايا لم تنالوا ثَمَّ خـــيــراً

وكـــــدتُم أن تكونـوا دامِــــرِينَا

وأنشد سيبويه[(١)] لرؤبة ـ قال ابن عصفور : ولم يثبت في ديوان شعره ـ:

قد كادَ من طول البِلَى أنْ يَمْصَحا

وأنشد المؤلف في شرح التسهيل[(٢)]:

أبيــتُمْ قَــبُــولَ السلْم منّا فكدتُمُ

لدى الحَرْبِ أن تُغْنُوا السيوفَ عن السلِّ

ويقتضى قولُ الناظم : «وكادَ الأمرُ فيه عكِسا» أن يكون دخولُ أنْ هنا غير شاذٍّ، كما كان إسقاطها في عسى كذلك، وسيبويه خصّ هذا بالشعر ولم يجعله لغةً لبعض العرب[(٣)]. لكن بنى الناظمُ على قاعدته في الاستشهاد بالحديث فلم يجعله مختصًا بالشعر، لأنه جاء في حديث عُمَر ـ رضي الله عنه ـ : «ماكدتُ / أن أصلّي العصر حتى كادت الشمس أن ٣٩٠
تغرُبَ[(٤)]» ـ وسيبويه لم يبن على ذلك. والحقّ مع سيبويه، وما بنى عليه الناظم لايثبت! ولعلّ للكلام معه في هذه المسألة موضعًا هو أليقُ به من هذا الموضع، فيتقرر الصواب في المسألة، إن شاء الله.

---

(١) انظر ص : ٢٦٥ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ . والبيت فى الأشمونى ٢٦١/١ ، والعينى ٢٠٨/٢ ، وقال : « ولم أر أحدا عَزاه إلى قائله».

(٣) الكتاب ١٥٩/٣ – ١٦٠ .

(٤) البخارى ، كتاب الخوف ، باب الصلاة عند مناهضة الحصون ١٨/٢ – ١٩ ومسند الإمام أحمد ١٢٢/١ .

وضمير : «فيه» يعود على كاد باعتبار اللفظ.

ثم أخذ يلحق بكل واحدٍ من الفعلين نظيره في عمله ورتبته وحكمه، فقال :

وَكَعَسَى حَرَى، ولكن جُعِلاَ
خَبَرُها حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلاَ
وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى
وَبَعْدَ أَوشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزَرَا

فابتدأ بقسم عسى، وعدّ لها ثلاث أخوات، وهنّ : حَرَى، واخْلَوْلَقَ، وأَوْشَكَ.

فأمّا حَرَى فمعناه عسى؛ قال ابن القوطية : «حَرَى أن يكون ذلك، بمعنى : عسى، فعلٌ غير متصرفٍ[1]». انتهى. وكأنه من قولهم : هو حَرَىً بكذا، وحرٍ به، وحَرِيٌّ، أي : حقيقٌ به وجديرٌ. وأحْرِ به، قال[2]:

فَأَجْرِ به لطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيا

وأما اخلولق فبمعنى : قارَب، أو قَرُب. يقال : اخلولقت السماءُ أن تمطر. وفيه قولهم : هو خليقٌ بكذا، أي جديرٌ به، وأخلِقْ به.

---

(١) نصّ ابن القرطبة فى الأفعال للسرقسطى ١/٤٢١.

(٢) صدره :

ومستبدل من بعد غَضْيَا صُرَيْمةً

والبيت فى المغنى ٣٣٩ ، والهمع ٤/٤٠٠ ، والأشموى ٣/٢٢١ ، وشرح شواهد المغى للبغدادى ٦/٣٩ ، ويقول البغدادى : «لم يعرف قائله».

غَضْيَا ، معرفة مقصور : مائةٌ من الإبل . والصريمة : تصغير الصِّرمة ، وهى القطيع من الإبل ، من العشرين إلى الثلاثين والأربعين .

وأما أوشَكَ فقال الجوهرى : «أوشك يوشك إيشاكًا، أى : أسرع السير. قال : ومنه قولهم : يوشك أن يكون كذا[1]». انتهى. وكأنه ـ فيما يُخَال ـ حقيقٌ أن يقع. هذا محصول معناه.

فهي كلّها راجعة إلى قرب الوقوع في الرجاء أو في المخيَّلة.

ثم نقول : قولهُ «وكَعسى حَرَى». يعنى أن حرى موافقة لعسى في أصل المعنى وفي العمل في المبتدأ الرفع، وفي الخبر النصب.

وأشعر قوله : «ولكن جُعِلا» إلى آخره بأن الخبر بلزمُ أن يكون فعلاً مضارعًا؛ لأن بناء الحكم بدخول أنْ عليه يستلزِم ذلك. فهو ثالث بني عليه، ودخل تحت قوله : «وكعسى حرى» أيضا، وإلاّ أنه لو سكت هنا لأوهم حكمين غير صحيحين، أحدهما : مجىء الخبر اسمًا، كما جاء في عسى، حسبما تقدّم والثاني : جوادُ إسقاط أنْ من الخبر إذا كان مضارعا، فاستدرك قوله : «ولكن جُعلاَ خبرها».. إلى آخره. يعنى : أن حَرىَ خالفت عسى بأن جاء خبرها متصلاً بأن حتمًا، لا يفارقها البتة؛ فحصل أنك لاتقول : حرى زيدٌ فاعلاً، لاقياسً ولا سمعًا، وأنك لاتقول : حرى زيدٌ بفعل، لاقياسًا ولاسماعًا. وإنما تقول : حَرىَ زيدٌ أن يفعل.

فالتزمت طريقةً واحدة.

وهذا الفعل من نوادر هذا الباب، وقلّ من يذكره من النحاة.

وحتمًا : مصدر في موضع الحال من الضمير في «متصلاً»، وهو ضمير الخبر.

والحَتْمُ : الواجب واللازم. والحتم أيضا : القضاء. وحتمت عليه الأمر :

---

(١) الصحاح ١٦١٥.

أوجبته «وألزموا اخلولقَ أنْ مثلَ حرى»، الضمير في «ألزموا» عائد على العرب. واخلولق على حذف المضاف، أراد : خَبَّر اخلولق. يريد أن العرب أتو بأنْ في خبر هذا الفعل. وهذا الحكم مبنىٌّ على أنّ اخلو لق من أفعالِ هذا الباب، وأن خبرها لايكون إلا فعلا مضارعًا. لكن تُرِك ذكر ذلك للعلم / به من جهة سياق الكلام، وما ذُكِر فى حَرىَ، وكونُه قرن هذا الفعل بما ٣٩١
هو مثل عسى في المعنى دلّ أنه من أخوات عسى ـ ومثال ذلك اخلولق زيدٌ أن يفعلَ، واخلولقت السماءُ أن تُمْطِرَ. ولايجوز أن تقول : اخلولقت السماء تُمطِرُ، ولا اخلولقت السماءُ ماطرةً. ولا ماأشبه ذلك.

ومازعمه الناظمُ في اخلولق من كونه من هذا الباب، فيه نظر؛ فإن سيبويه وغيرهُ جعلوه خارجًا من أفعال المقاربة، وإنما يدخل فيها من جهة المعنى، وكذلك قارَبَ، لأنّك تقول : قارب زيدًا أن يفعلَ؛ قال سيبويه : «تقول : عَسَيتَ أن تفعل. فَأَنْ هنا بمنزلتها في قولك : قاربت أَنْ تَفْعَلَ، أى : قاربت ذلك. وبمنزلة دنوتُ أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر، أى لأن تمطر[1]». فإذًا اخلولق على حكم تعدى الأفعال يقتضى فاعلاً ومفعولاً بحرف الجرّ، لأنك تقول : اخلولقت السماءُ للمطر. فقولك : أن تمطر، على إسقاط الخافض، بمنزلة إذا قلت : دنوت أن تَفْعَل، أى : من الفِعْلِ؛ فلوجاز أن يعدّ مثل هدا في أفعال المقاربة لجاز أن يعدّ منها : دنا وقَرُب وقارب، وما كان نحوها، مما اتفق على أنه ليس منها. وهكذا يجرى القول في حَرَى، لأنك تقول : هو حَرٍ بكذا، فتعدّيه كما تقول من اخلولق : هو خليقٌ بكذا. ويلزم ذلك أيضًا في نحو خليق وجدير وحقيق وقَمِنٌ، وشِبْه

---

(١) الكتاب ٣/١٥٧.

ذلك؛ صفة مشتقة من فعلٍ يستحقّ الدخول في الباب. وهذا كلّه بُعدٌ عن الإصابة في المسألة. والحقّ أنه لايثبت حكم للكلمة حتى يتعيّن فيها كما تعيَّن في عسى وأوشك.

ثم قال : «وبعدَ أوشَكَ انتفا أنْ نَزَرا». هذا أيضا بناءً منه على أنَّ أوشك من أفعال هذا الباب، وأن خبرها يقع بالفعل المضارع لايغيره، فيريدُ أنّ الخبر الواقع بعد أوشك الغالب فيه أن يقع مقارنًا لأنْ، فتقول : أوشك زيد أن يقومَ، ويوشك عبدالله أن يسافر. ومنه قول جرير بن الخَطَفَى(١):

إذا جــهل الشــقيُّ فلم يُقَــدِّرْ
ببـعض الأمــرِ يُوشِك أن يصــابا

وأنشد ثعلب(٢):

ولو سُــئِلَ الناسُ التــرابَ لأوشكوا
إذا قــيلَ : هاتُوا ـ أنْ يَمَلُّوا ويَمنَعُــوا

وجاء إسقاط أنْ نَزْرًا، فتقول في قليلٍ من الكلام : يوشِكُ زيدٌ يقومُ. وليس بمختصٍّ بالشعر، فلذلك لم يقل : شذّ؛ قال سيبويه : «وقد يجوز : يوشك تجِيء، بمنزلة : عسى يجيء(٣)». وأنشد لأمية بن أبي الصلت(٤):

---

(١) ديوانه ٥٦ ، والرواية فيه :

إذا جهل اللئيم ولم يقدّر   لبعض الأمر أوشك أن يصابا

(٢) أنشده ثعلب عن ابن الأعرابي ، انظر المجالس ٣٦٥ . والبيت في التصريح ١/٢٠٦ ، والهمع ٢/١٣٥ ، وفي العيني ٢/١٨٧ .

(٣) الكتاب ٣/١٦٠ .

(٤) ديوانه ٤٢١ . والبيت من شواهد ٣/١٦١ ، وابن يعيش ٧/١٢٦ ، والتصريح ١/٢٠٧ ، والهمع ٢/١٣٥ ، وفي العيني ٢/١٨٧ .

يُوشِكُ مَن فَــرَّ مـن منيَّـــتِـــهِ

في بعض غِـــرَّاته يوافـــقـــهـــا

وقوله : «وبعدَ» متعلق بانتفاء، وهو مبتدأ خبرُه «نَزَرَ»، وقدّم الظرف على المصدر الموصول وهو ممنوع، لكن يجيءُ مثلُه. ويحتمل أن يتعلَّقَ باسم فاعلٍ حالٍ من فاعل نَزَر فيكون من معمولات الخبر، فيسهل الأمر في ذلك.

وبعدُ فقد خالف رأيه في التسهيل في أوشك، فجعلها هنا في قسم عسى، فهي إذًا عنده من أفعال مقاربة الفعلِ في المخيلة والرجاء. وجعلها في التسهيل في قسم كاد[1]، فهي عنده هنالك من أفعال مقاربة الفعل في الوجود. والمعنيان متباينان، والاتفاقُ على أنها لم يثبت لها الاستعمالات معًا، فلابدّ إذًا من صدق[2] أحد الرأيين، فإما أن يكون رأيُه هنا صحيحًا فرأيه في التسهيل غير صحيح. وإما أن يكون / بالعكس، فالاعتراض ٣٩٢
عليه واردٌ لامحالة.

والجواب أن ماقاله هنا هو الصحيحُ الموافق لما ذكره الناسُ؛ فقد ذكر الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والأبَّذي ، وابن أبي الربيع : أنَّ أوشك ومن قسم عسى الذي هو للمقاربة في الرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك أنك تقول : عسى زيد أن يَحُجَّ، ويوشك زيدٌأنيحجَّ ـ ولم يبرح من بلده ـ ولاتقول : كاد زيدٌ يحجّ إلا وقد أشرف عليه، فلا يقال ذلك وهو ببلدة[3].

---

(١) التسهيل ٥٩.

(٢) أ : «حذف».

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ، ورقة ٢١.

ويظهر من بعض المتأخِّرين أن أوشك من قسم الشروع كأخذ. وليس بصحيح لماذكرَ.

وقد وافق المؤلفَ ابنُه في شرح هذا النظم على ماقاله في التسهيل، وكأنه يفسّر معنى نظمه. وهنا . ومافسّرته به من أنَّ أوشك من قسم عسى هو الأظهر منه؛ وبيان ذلك أنه ذكر أولاً فعلين من قسمين ثم ألحق بعد ذلك بكلّ فعلٍ ما أشبهه فقال : وكعسى كذا، وأردفه بَحَرى واخلولق وأوشك. ثم رجع إلى كاد فقال : «وَمِثْلُ كادَ في الأَصَحِّ كَرَبا». فهذا المساقُ ظاهرٌ جداً في أَ أوشك من قسم عسى دون قسم كاد، مع أن هذا التفسير موافقٌ لكلام الناس.

فإن قيل : إنَّ تفسير الجوهرى لأوشك يؤذن بمعنى كاد؛ إذ قال : إن معناه معنى أسرع.

قيل : ذلك ليس على حقيقته، وإلا لزم أن يكون من أفعال الشروع إذا أخذنا بظاهر هذا التفسير، وإنما معناه المقاربة في الرجاء وفي التوقّع لا في الوقع. فالصوابُ إذاً ما أعطاه ظاهر النظم من موافقة الناس.

ثم رجع إلى قسم كاد وما يُلحقُ به من الأفعال فقال :

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

كَأَنْشَأَ السَّائِقِ يَحْدُو وَطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

يعنى أن كَرَبَ لاحقةٌ بكاد ومماثلةٌ لها في هذا الباب من جهة المعنى والاستعمال :

أما جهة المعنى فإنَّ كَرَبَ معناها مقاربةُ الفعلِ في الوقوع لا في الرجاء

ولا في الشروع، وبذلك فسّرها الجوهري فقال : «وكَرَب أن يفعل كذا ، أي : كاد يفعلُ. وأصل الفعلِ من قولهم : كَرَب الشيءُ أي: دنا، وإناءٌ كربان : إذا كرب أن يمتلىء. وكربت الشمس، أي : دنت للغروب[1]». وهذا كلّه فسّر معنى كاد.

وأما جهة اللفظ فقد تقدّم أن كاد إنما يقعُ خبرها في الغالب فعلاً مضارعًا غير مقرون بأن إلا في النادر، فكذلك كرب، فإنك تقول : كرب زيدٌ يفعلُ، دون أن قال سيبويه : «وأمّا كاد فإنهم لايذكرون فيها أن»، قال : «وكذلك كرب، ومعناهما واحدٌ، تقول : كرب يفعل[2]». وهذا من سيبويه نصٌّ على صِحّة ماقال الناظم من أنّ كرب مثل كاد في المعنى وحكم اللفظ. ويدلّ على ذلك أيضًا من جهة السماع قول أبي سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب يرثي رسول الله صلى الله عليه وسلم[3]:

وَذَاكَ أَحقُّ مَــــاسَــــالَتْ عَلَيــــه

نفــوسُ القَــوْمِ أوْكَــرَبَتْ تِســيلُ

فالمعنى ههنا معنى كاد بلابُدٌّ. ومثله مما استعمل بغير أن على المشهور في / الاستعمال قولُ الكميت[4]: ٣٩٣

(١) الصحاح ٢١١ ، وما بين القوسين لم أجده فيه.

(٢) الكتاب ١٥٩/٣.

(٣) البيت في أسد الغابة لابن الأثير ١٤٧/٦ ، والرواية فيه : كادت تسيل . وفي عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير ٣٤١/٢.

(٤) ديوانه ٢٩/٢ . والبيت في شرح الرضي على الكافية ٥٨/٢ ، والهمع ٧٨/٤ ، والخزانة ٧٨/٤ . ورواية الهمع :

وسترك قد قاربت تكمل

ورواية الديوان :

وسنُّك قد قاربت تكمل.

ومـــاأنتَ أم مـــارســـومُ الديارِ

وسِـــتُّـــوك قـــد كَـــرَبَتْ تكملُ؟!

وأنشد المؤلف[1]:

كَـــــرَبَ القلبُ من جَـــــواهُ يَذُوبُ

حين قـــال الوشـــاةُ : هندٌ غـضـــوبُ

وقـد جـاءَ خـبـرها بأن، كـمـا أتى في خـبـر كـاد. ومنه قـول أبي زيد الأسلمي[2]:

سَقَاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلا على الظَّمأ

وقـــد كَـــرَبتَ أعناقُـــهـــا أنْ تَقَطَّعَـــا

وأنشد المؤلف[3]:

قَدْ بُرْتَ أو كَرَبْتَ أنْ تَبُورَا

ووجهُ دخولِ أنْ هنا أو عدمِ دخولها قد مَرَّ في كاد.

وقـوله : على الأصحّ، أو : «في الأصح»، أراد في القـول الأصحِّ والرأى الأصوب ـ وهذا منه تنبيه على خلافٍ في المسألة لم يذكره في التسهيل ولا شرحه، ولا في الفوائد، ولا (هو)[4] فى الكتب التى بأيدينا، وإنما وجدت في ذلك

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ . والبيت فى الهمع ١٣٩/٢ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والعيني ١٨٩/٢ . وينسب إلى الكلحبة العرينى ، وقيل : لرجل من طيئ.

(٢) البيت فى المقرب لابن عصفور ٩٩/١ ، والتصريح ٢٠٧/١ ، والأشمونى ٢٦٢/١.

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الأشمونى ٢٦٢/١ . وبعده :

لما رأيت بيهًا مثبورًا

وذكر العينى ٢١٠/٢ أنه للعجاج . ولم أجده فى ديوانه .

(٤) عن الأصل ، ف .

ماألقيه إليكَ :

فأما الخلاف في المعنى فإن ابن الحاجب في مُقَدِّمته النحوية جعلها من أفعال الشروع، فقال في أفعال المقاربة : هى ماوُضِع لدُنُوِّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذًا فيه[1]». ثُمَّ لمّا عدّ أفعال الأخذ فيه عدّ في جملتها كَرَبَ. وهذا نص فيما قلته، وأحسب أنه ليس بمذهبٍ اخترعه، بل هو ناقلٌ أو آخذ بمذهب غيره. وللزمخشرى عبارة تشعر بما نصّ عليه ابن الحاجب فقال في المفصل : «ومنها كرب وأخذ وجعل وطفق[2]». فلعلّ الناظم أشار إلى هذا الخلاف المعنوى.

وأما الخلاف في حكم اللفظ فإن شيخنا ـ رحمة الله عليه ـ رأيت بخطّه عند هذا الموضع تنبيهًا على وجودالخلاف، وأنَّ ثَمَّ من يقول : إن كَرَبَ مخالفة لكاد؛ فإنّ الأكثر في كاد عدم لحاق أنْ، وفي كرب اللحاقُ وعدمُه سِيَّانِ، لامزيّةَ لأحدهما على الآخر. وهذا المذهب ظاهر ـ لَعَمْرِى ـ من نصّ التسهيل[3] والفوائد للمؤلف، وماذهب إليه هنا موافق لجمهور الناس، حيث جعلوا لحاق أَنْ مع كرب نادرًا، والذى شرح فيه ابنُ الناظم هذا الموضع غيرُ ماتقدّم، بل قال : ولم يذكر سيبويه في كَرَب إلا تجريد خبرها من أنْ، لذلك قال الشيخ ـ يعنى أباه ـ : «ومِثْلُ كادَ في الأصحِّ كَرَبا[4]»انتهى. وكأنه بنى على أن الناظم خالف سيبويه حين لم يذكر في كَرَب دخولَ أَنْ؛ إذ لم يحفظه، بخلاف كاد عنده فإن حكى فيها دخولَ أَنْ، فكأنّه يقول : الأصحّ كونُ كرب أختُ كاد في صحة

(١) شرح الكافية للرضى ٢/٣٠١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢٦.

(٣) نصّ التسهيل ٥٩ : «والتجريد مع كاد وكرب أعرف» . ومنه يتّضح أنه يرى بين كاد وكرب فى أن الغالب تجريد الخبر من أن ، وذلك واضح أيضا من شرحه للتسهيل ، ورقة ٧٨ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ١٥٧.

الوجهين، وإنْ كان أحدهما نزارًا والآخرُ شائعًا، لا أن تنفردَ به بوجه واحدٍ وهو ترك أنْ جملة؛ لأن السماع فيها موجود بالوجه الآخر. والذى يغلب الظن أن الناظم لم يُرِدْ هذا، لأن سيبويه لمَّا لم يسمع فيها دخولَ أنْ اقتصر على وجه واحد، لم ينفِ الآخر ولاتعرّض له، فجاء منَ بعده فسمع لحاقَ أنْ فاستدركه عليه، ولم يَعُدَّ سيبويه مخالفًا؛ بأنه لو سمعه لنقله في كاد أختها، وإنما ينبغي أن يُنبَّه على المخالفة أنْ لو نَفَى جواز لحاقها، ولم يفعلْ ذلك، فكيف يسوغ أن ينتقل عن سيبويه أنه مخالف في المسألة؟! هذا مالا ينبغي، بل لو قد نفي بناءً على عدم سماعة عنده لم يكن عن بعده حسنًا إن يعدّه مخالفًا. وكثير من المسائل تقع في على هذا السبيل لسيبويه / وغيره ولا تعدُّ من مسائل الخلاف، اللهُم إلا أن يحتج للنفي ٣٩٤
ويناضل عنه البتة فربُّما يَسوغُ للمثبت أن ينقله خلافًا، كما يحتج للإثبات، فيصحّ للنافي نقله خلافًا؛ فإذًا هذه المسألة بعيد أن يَعْنِيها الناظم بالأصح. والأظهر ماتقدّم نقلُه عن شيخنا رحمه الله.

إلا أنه على الناظم في إحالته على كاد شيءٌ، وهو أنه حكى في كاد زيادة على الوجهين أنّ خبرها جاء غير مضارع نادرًا، وهو قد أحال في حكم كرب عليها، فاقتضى أن خبرها جاء غير مضارع أيضا، كما اقتضى الوجه النادر في لحاق أ، لكن ذلك غير موجود في القل، فإطلاقُ الإحالة غير سديد.

والجواب : أن الناظم قد نَصَّ على أن غير المضارع لايقع في هذا الباب خبرًا إلا لكاد وعسى خاصّة، وذلك حيث قال أول الباب :

... ... لـــــــكـــــــن نَـــــدَرْ

غَـــيــرُ مُـــضَـــارِعٍ لِهَـــذينِ خَـــبَـــرْ

يعنى كاد وعسى، فخرج غيرهما عن أن يقع غير المضارع خبرًا لواحدٍ من البواقي، فلم يبق ما يحيل عليه في كاد إلا الوجهان الباقيان. وهذا ظاهر.

وسؤالٌ ثانٍ، وهو : أنه اقتصر هنا على نَقْلِ فعلين من هذا القسم، وقد عُلِم أن له أفعالاً أخَر لم يحكها ولا أشار إليها، وفي التسهيل ثلاثة منها، وهى : هَلْهَلَ، وأَوْلَى، وأوشك[1]. أما أوشك فقد مَرّ مافيها، فبقي اثنان، وعدّ الشلوبين وغيره منها : قارب.

فأما هَلْهَلَ فقال الجوهري : يقال : هَلْهَلْتُ أُدْرِكه، كما يقال : كِدْتُ أُدْرِكه. وأنشد[2]:

هَلْهَلْتُ أَثْأَر مالكًا أو صِنْبِلاَ

وأما أَوْلَى، فتقول : أولى زيد أن يقوم، بمعنى : قارب أن يقوم. وأنشد الأصمعى[3]:

فـــعـــادى بين هاديتين منهـــا

وأولـى أن يـزيـد عـلـى الـثـــــلاث

(١) التسهيل ٥٩ . ومما ثبت من هذا الباب فى بعض النسخ : «أَلَمَّ».

(٢) البيت لزهير بن جناب القضاعى ، شاعر جاهلى ، وصدره :

لما توعَّر فى الكُراع هجينهُم

وتوعَّر : أخذ فى مكان وعر . والكراع : ركن متن الجبل يعرض فى الطريق ، وكراع كل شئ : طرفه . والهجين من الخيل : ماتلده برذونة من حصانٍ عربى .

انظر الصحاح ، مادة : هلهل ، واللسان ، مادة : هلل.

(٣) الصحاح ، مادة : ولى.

أى : «قارب أن يزيد[1]».

وأما قارب فتقول : قارب أن يفعل، كما تقول : كاد أن يفعل.

والجواب أن يقال : لعلّه ترك ذلك لعلّة؛ فهلهل من النواد التى لا يذكرها النحويون، وهذا لاينجيه، فقد ذكر حرى، وهى نادرةٌ أيضا. وأمّا أولى فهى محتملةٌ أن تكون اسمًا أو فعلاً؛ قال الأصمعيّ في قول الشاعر[1]:

فَأَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى ثُمَّ أَوْلَى

وهل للدَّرِّ يحلبُ من مَرَدٍّ؟

:«معناه : قاربه مايهلكه، أى : نزل به[1]». وأنشد : فعادى ... البيت. فهذا يحتمل أن يكون تفسير معنًى، لأنهم يفسّرون[2] «أولى لك» بذلك، وهو اسم لا فعلٌ، قال مكى[3]: «العرب تقول لكلّ من قارب الهلَكَة ثم أفلت منها : أولى لك، أى : كدت تَهْلِكُ». فإذا ثبت هذا لم يَسُغ إثبات ولى مع وجود هذا الاحتمال.

وأما قارب فليس منها إلا من جهة المعنى فقط، ولم يذكره سيبويه على أن من الباب، بل على موافقة المعنى[4]، وهو بعد ذلك فعلٌ متعدٍّ تعدّى سائر الافعال. فالصواب عدم عدّه منها.

ثم شرع في القسم الثالث، وهو قسم الشروع في الفعل فقال : «وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبا»، يعنى أنَّ ما كانَ من هذه الأفعالِ لمعنى الشُّروعِ في

---

(١) الصحاح ، مادة : ولى.

(٢) فى الأصل وحده : «يُعبِّرون».

(٣) هذا المعنى المنسوب إلى مكى تجده فى المعاجم ، انظر اللسان ، مادة : ولى.

(٤) قال سيبويه ٣/١٥٧ : «وتقول عَسَيتَ أن تفعل ، فأن ههنا بمزلتها فى قولك : قاربت أن تفعل ، أى : قاربت ذاك».

الفِعْلِ فتركُ أن فيها / هو الواجب، فلا يجوز أن تدخُلَ على أخبارها. ٣٩٥
وهذا الكلام بيان أن أخبارها أفعال مضارعةٌ كما تقدم، فتقول : جعل زيدٌ يقومُ، ولاتقول : جعل زيدٌ أن يقومَ، للتنافى الذى بين أنْ وهذه الأفعال حسبما تقدّم. وأتى الناظم بأفعال خمسة :

أحدها : أنشأ، ضَمَّنه مثالاً هو قولهُ : «أنشأ السائق يحدو». فأنشأ بمعنى شرع وابتدأ، ولذلك أطلق عليها أفعال الشروع، لأن ذلك معناها.

والسائق، من ساق الإبل وغيرها يسوقُها سوقًا : إذا قدَّمها بين يديه، ومنه قوله تعالى : {وجاءَتْ كلُّ نَفْسٍ مَعَها سائِقٌ وَشَهِيدٌ[1]}.

والحادي : سائقُ الإبل بالغناء لها، وقد حدوتُ الأبل حَدْوًا وحُداءً.

ومثال ذلك في الشعر ما أنشد المؤلف[2]:

لما تَبَــيَّنَ مينُ الكاشــحين لَكُمْ
أنشــأتُ أُعـرِبُ عمـا كـان مكتُـوما

وأنشد الجوهرى[3]:

أنشــأتُ أســألُه : مـابالُ رِفْـقَـتـهِ
حَيٌّ الحُمُولَ فـإنَّ الركبَ قد ذَهَبَا

والثاني : طفق، يقـــال زيدٌ يفعـــلُ كذا يطفَقُ طَفَقًا، أى جعل يَفْعل. منه قولُ اللـــه تعالى : {وَطَفِقا يَخْصِفـــانِ عليهما من وَرَقِ

(١) الآية ٢١ من سورة ق.

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ . والبيت من شواهد الهمع ١٣٣/٢ . وهو مجهول القائل.

(٣) كذا ، ولم أجده فى الصحاح ، وهو فى التهذيب ٢٨٢/٥ . وهو لعمرو بن أحمر ، مخضرم، شارك فى مغازى الروم ، وتوفى فى خلافة عثمان رضى الله عنه . والبيت فى شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٤ ، والرضى على الكافية ١٨/٣ ، والخزانة ٢٥١/٦.

الجنّة[1]}؛ قال الأخفش : وبعضهم (يقول[2]) : طفَقَ ـ بالفتح ـ يطفقُ طفوقًا[3].
وأنشد المؤلف في طفِق بيتًا لم أُقَيِّدْه كما أحبُّ[4].

والثالث : جعل، نحو قولك : جعل زيدٌ يقرأ، بمعنى أخذ في القراءة.
وأنشد الفارسيّ وغيره[5]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَاقُمْتُ يُثْقِلُنى
ثَوبي فَأُنْهَضُ نهضَ الشاربِ الثَّمِلِ

وأنشده سيبويه[6]:

وقد جَعَلْت نفسي تطيبُ لضغمةٍ
لِضَغْمِهِمَاهَا يقرعُ العظمَ نابُها

وأنشد ابن جني[7]:

---

(١) الآية ٢٢ من سورة الأعراف.

(٢) عن الأصل.

(٣) انظر معانى القرآن للأخفش الأوسط ٢٩٦ ، والمحكم لابن سيده : ١٧٦/٦ ، واللسان ٢٢٥/١٠.

(٤) البيت فى شرح التسهيل ، ورقة ٧٨ ، وهو :

طَفِقَ الخلىُّ بقَسْوة يلحى الشجى   ونصيحةُ اللاحى الخلىِّ عناء.

(٥) البيت لعمرو بن أحمر الباهلى ، من قصيدة رائية ، وقافية البيت : السكر . وينسب إلى أبى حيّة النمرى . انظر للجاحظ ٤٥٣/٦ ، والموشح ١١٨ . وهو من شواهد الرضى على الكافية ٢٢٦/٤ والمغنى ٥٧٩ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، ٢٠٦ ، والهمع ١٣٢/٢ ، ١٤٤ . وفى الخزانة ٣٥٥/٩.

(٦) الكتاب ٣٦٥/٢ ، وهو لمغلّس به لقيط . والبيت من شواهد الشجرى ٨٩/١ ، ٢٠١/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٣ ، والرضى ٤٤١/٢ ، وفى الخزانة ٣٠١/٥.

(٧) الخصائص ٢٥٨/٢ ، وبعده :

أدفعه عنى ويسرنديني

غير معزوّ هذا الرجز . وهو من شواهد المنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، والمغنى ٥٢٠ ، والتصريح شرح شواهد الشافية ٤٧ ، واللسان : سرد ، وغرند . واغرندى واسرندى : علا وغلب.

قد جَعَلَ النعاسُ يَغْرَنديني

والرابع : أخذ، كقولك : أخذ زيد يقرأ

وأما عَلِق فنحو : عَلِقَ زيدٌ يقرأ، بمعنى أخذ وجعل. وأنشد صاحب الصحاح[١]:

عَلِق حَوْضِي نُغَرٌ مُكِبُّ
إذا غَفَلْتُ غَفْلَةً لِعُبُّ

قال : أي طَفِق. وأنشد المؤلف[٢]:

أراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَن أجَرْنا
وظلمُ الجار إذلالُ المجيرِ

فكلّ هذه الأفعال لا تلحقُ أخبارَها أنْ البتّةَ.

وفي قوله : «كأنشأ السائق يحدُو».. إلى آخره مايشعرُ بأنّ ثَمَّ أفعالاً أُخَرَ لم يذكرها تدخُل في هذا القسم، لأنه أتى بأداة التشبيه ولم يحصُر. وقد زاد في التسهيل[٣]: طَبِقَ، بالباء أخت التاءمكسورة، فتقول على هذا : طبق زيدٌ يقرأ. ولم يأت عليه بشاهد. وزاد : هَبَّ، وقد حكاه الجوهري[٤] فقال : وهبَّ فلان يفعلُ كذا، كما تقول : طَفِق يفعلُ. وأنشد المؤلف[٥]:

هَبَبتُ ألومُ القلبَ في طاعةِ الهوى

(١) الصحاح ، مادة : نقر . والنقرة : واحدة النُّقَر ، وهي طير كالعصافير حُمْر المناقير.

(٢) شرح التسهيل ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الهمع ١٣٣/٢ ، والأشموني ٢٦٣/١ . وهو مجهول القائل.

(٣) التسهيل ٥٩.

(٤) الصحاح ٢٣٦.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٧٨ . وهو من شواهد الهمع ١٣٣/٢.

فَلَجٌ، كـأنى كنتُ باللوم مُـغْـرِيا

وقوله : «كذا جعلتُ وأخذتُ وعَلِقُ». يعنى أنها مثل ماتقدَّم من أفعال الشروع في المعنى والحكم المذكور.

ثم ذكر ماتصرَّف منها ومالم يتصرف، خوفًا أن تحمل كلُّها محملاً واحدًا، ظنًّا أن هذه الأفعال في التصرف مثل كان وأخواتها، فيتوهم أن لها أفعالٌ مضارعة، وأسماءَ فاعلين، ونحو ذلك تعملُ عملها، فقال في ذلك :

وَاسْـتَـعْـمَلَوا مُـضَـارِعًـا لأوْشَكَا

وَكَـادَ لاَ غَـيْـرُ، وَزَادُ وامُـوْشِكَا

حقيقة هذا الكلام أن أكثر هذه الافعال لم تتصرَّفَ تصرّف الافعالِ، فلم يستعمل لها مضارع ولا أمرٌ / ولابُنِى منها اسم فاعل ولا ٢٩٦
مفعول. وإنما اقتُصِر بها على حالةٍ واحدة لكن بحيث فهم منها قصدُ الاقتصار؛ فإن عدم استعمال المضارع والأمر وغيرهما. بمجرّده لايدُلُّ على عدم التصرف، والإِلَزِمَ أن يقف في كل فِعْلٍ(؟)الأفعال على السماع. وكذلك في كل اسم فاعل أو اسم مفعول. وليس الحكم كذلك، بل إذا سمعنا بعض أنواع الفعل قسنا عليه سائر الأنواع[1]، بخلاف ما إذا فهمنا الاقتصار على ماستعمل فهذا هو الذى لانستعمل منه إلا ما استعملته العرب. وأفعال هذا الباب من ذلك؛ فالغالب فيها عدمُ التصرف، إلا أنهم استعملوا المضارع وحده من فعلين منها، واسم الفعل من واحدٍ، وذلك قولُ الناظم :

---

(١) فى الأصل : «الأفعال» .

واســتــعْــملوا مــضـــارعًـــا لأوشكا

وكـــــادَ لاغـــــــيـــــــرُ ... ...

يعنى أن العـربَ صـاغت لأوشك وكـاد المضـارع فـتكلمت به على مـعنى المقاربة الداخلة في هذا الباب؛ فـأمـا أوشك فـإنهم قـالوا : يوشكُ زيدٌ أن يقومَ، ويوشك أن يكون كـذا. وفي الحـديث : «كـالرائع حـول الحـمى يوشك أن يقع فيه[1]». وأنشد سيبويه[2]:

يُوشِكُ من فَـــرَّ من مَنيَّـــتـــه

في بَعْضِ غِـــرَّاتهِ يُوافِـــقُـــهـــا

واستعمالُهم للمضارع هنا أكثر من استعمالهم للماضى، ولذلك تجدُ أكثر النحويين إنما يذكره في هذا الباب مضارعًا. وأما كاد فإنهم قالوا فيه : يكاد زيد يقـومُ. وفي التنزيل المقـدس : {يكادُ سَنَا بَرْقِـهِ يَذْهبُ بالأبْصَـارِ[3]}، {يكادُ زيتُها يُضِيءُ ولَو لَمْ تمْسَسْهُ نار، نُورٌ[4]} {يكاد السموات ينفطرْن منه[5]}. وهو كثير.

وأما غير هذي الفعلين فلم يستعمل له مضارع، كما لم يستعمل لواحد منها أمر، فلا تقول : يطفق زيدٌ يقومُ، ولا يجعل يخرج، كما أنه لايقال : أَوْشِكْ

---

(١) البخارى كتاب البيوع ، باب الحلال والحرام بين ٣/٧٠ ، ومسلم ، كتاب المساقاة ١٢٢٠ ، ومسند أحمد ٤/٢٧٠ ، ٢٧٥.

(٢) تقدم البيت من قريب ، انظر : ٢٧٧

(٣) الآية ٤٣ من سورة النور.

(٤) الآية ٣٥ من سورة النور.

(٥) الآية ٥ من سورة الشورى . و (يكاد) هكذا بالياء فى جميع النسخ – وهى قراءة نافع والكسائى . انظر السبعة ٥٨٠ .

يازيدُ أن تقومُ، ولا كَدْ تقوم. والى ذلك أشار بقوله : «لاغيرُ»، أى إنَّ المضارع لايستعملُ من غيرهما البتة.

وقوله : «وَزَادُوا مُوشِكا»، يعنى أنهم زادوا في أوشك على استعمال المضارع استعمال اسم الفاعل، فقالوا نحو : زيدٌ موشكٌ أن يقوم. ومنه قول أسامة بن الحارث الهذلي[1]:

فموشكةٌ أرضُنا أن تعودَ
خلافَ الأنِيسِ وحوشًا يَبَابًا

وقال كُثَيِّر[2]:

فإنك موشِكٌ أنْ لاتراها
وتعدُو دُونَ غاضرةَ العَوادِى

وأراد ها التقييد بلا غيرُ، إلا أنه تركه للعلم به، فكأنه قال : وزادوا في أوشك ـ لاغير ـ موشكا. والله أعلم.

(ثم قال[3]) :

بَعْدَ عَسى اخْلَولَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ
غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

يعنى أنَّ أنْ والفعل المضارعَ، وهو الذى عَبَّر عنه بأنْ يفعلَ، قد يقع بعد هذه الافعال الثلاثة، وهى عسى واخلولق وأوشك، فيستغنى به عن الإتيان

---

(١) ديوان الهذليين ١٩٩/٢ . والبيت فى الهمع ١٣٥/٢ ، والأشمونى ٢٦٤/١ ، والعينى ٢١٢/٢.

(٢) ديوانه ٢٢١ . والبيت من شواهد التصريح ٢٠٨/١ ، والهمع ١٣٥/٢ ، والأشمونى ٢٦٥/١ ، والعينى ٢٥٠/٢.

(٣) عن الأصل.

بالمعمول الثاني، وهو الخبر المفقود من الكلام، فتقول: عسى أن يقوم زيد، واخلولق أن يقوم زيدٌ، وأوشك أن يقوم زيدٌ.

ويعطى هذا الكلام أنَّ أنْ مع الفعل في موضع رفع اسمًا لعسى، فإن المفقود من المعمولين هو الثاني، قال، فالأولُ إذًا غير مفقود، وإذا كان موجودًا وليس ثَمَّ مع الفعل إلا أنْ والفعل، وذلك الاسم، فهما إذًا في موضع رفع الفعل، وقد قَرَّر أن هذه الأفعال الثلاثة من النواسخ، فالرفع على أنَّ المرفوع اسمها، وصار لما كان في قوة الجملة وفي معناها سادًّا مسدَّ الخبر، لأنه مذكور. وفي القرآن من هذا : {وعَسَى أن تكرهوا شيئًا وَهُوَ خيرٌ لكم، وعَسَى أن تُحِبُّوا شيئًا وهو شرٌّ لَكُمْ[1]}و {عَسَى أن يبعثَكَ رَبُّكَ مقامًا مَحمُودًا[2]}. ومثل ذلك يلزم في الفعلين الباقيين.

وما قاله الناظم ها هو أحد المذاهب الأربعة في المسألة.

والثاني /: أنَّ أنْ وما بعدها في موضع الرفع على الفاعلية بمنزلة ٣٩٧
قَربُ ودنا، فكما تقول أن يقومَ زيد، ويكون «أن يقوم» فاعلاً، فكذلك هنا إذا قلت : عسى أن يقوم. وهو في اخلولق وأوشك ظاهر.

والثالث : أنَّ أنْ ومابعدها في موضع نصب المفعولية، والاسم الظاهر بعد الفعلِ والفاعل، وهى بمنزلة قارب، فإذا قُلْت : عسى أن يقوم زيدٌ، أو اخلولق أن يقوم؛ فَأَنْ يقوم في موضع المفعول، وزيد فاعل، كأنك قلت : قارب أن يقوم زيد، أى : القيامَ زيدٌ.

وهذان المذهبان بناءً على هذه الأفعال هنا غير نواسخ، وأَنَّ أَنْ

---

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٧٩ من سورة الإسراء .

مصدرية والرابع : يتخرج على قول من جعل أن غير مصدرية، وهو أن يكون «أن يقوم» هو الخبر، وزيدٌ هو الاسم، لك تنازعه مع فعل المقاربة الفعلُ الواقع خبراً، فصار بمنزلة : عسى يقومُ زيد، والبناءُ هنا على أنها ناقصة كما كانت في الاصل.

فأمَا رأيُ الناظم فقد مرّ أنه إذا ثبت أن هذه الافعال تكون نواقص في بعض المواضع بلا نزاع، فالاولى أن يردّ سائر المواضع إلى ذلك. ونحن ههنا قادرون على ردّها، فهو الذى ينبغى، فإذا أسندت هذه الافعال الثلاثة إلى أن والفعل وجهت بما يوجه به «حسب» إذا وقع أن الفعل في موضع مفعوليها نحو قول الله تعالى : {أَحَسِبَ الناسُ أَنْ يُتَركُوا[1]}، وقوله : {أم حسبتم أنْ تُتركوا[2]}، وما أشبه ذلك. فلما لم تَخْرُجُ «حَسِبَ» بذلك عن أن صلها، كذلك لاتخرج عسى وأختاها عن أصلها. ووجه ذلك في حسب ونحوها أنّ أن والفعل سدّا مسدّ الجزأين اللذين أصلُهما المبتدأ والخبر، وإن كانا مؤّولين بمفرد؛ فإنّ ذلك قد تضمن المبتدأ والخبر ملفوظا بهما؛ وإذ ضمير «يُتْركُوا» هو المبتدأ، و«يترك» هو الخبر، والتقدير : أحسب الناس أنفسهم متروكين. فكذلك تقول : عسى أن يقوم زيد، أنْ يقوم في تأويل مفرد، وهو يتضمنّ الجملة، فزيدٌ هو المبتدأ في المعنى، ويقوم الخبر. وهذا لا إشكال فيه على الجملة. قال ابن الضائع : «لما كان هذا المرفوع ـ يعنى أنْ والفعلَ ـ يتضمن الخبر والمخبر عنه ملفوظا بهما، سدّ مسدّهما، كما سدّ ـ في : أقائم أخواك؟ ـ المرفوع الفاعل عن الخبر؛ ألا ترى أنه يجوز على مذهب الأخفش : كان قائمٌ أخواك، وكان ناقصة قال: «وينبغي على قياسِ قولِ سيبويه أن يجوز : ماكان قائم أخواك؛ لأن النفي

(١) الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٢) الآية ١٦ من سورة التوبة .

يُجوِّز الابتداء بالنكرة، وقد اعتمد اسم الفاعل على كان». قال : «ومن هذا قولهم : ظننتُ أن زيدًا قائم، فأنَّ مع بعدها في تقدير اسم مفرد، وجازَ ذلك في ظننتُ، وإن كان لايجوزُ : ظننت قيامَ زيدٍ، بالنظم إلى ذِكْرِ الخَبَر والمخبر عنه في الكلام خبرًا ومخبرًا عنه» ـ قال : «واحْترِزَ بهذا التقييد من إلزام ظننتُ قيام زيد[1]».

هذا ماقال، وهو ظاهر كما ترى؛ إلا أن الفارسيّ ردَّ هذا في التذكرة، ومنعه جملة، لأنّ أنْ في عسى واقعة موقع الفاعل، ولايصلح أن تقع جملة موقع الفاعل، لأن الفاعل لايكون جملة، لأنه يُضْمَرُ، ويكنى عنه، ويثنى ويجمع. ولايجوز شيءٌ من ذلك في الجمل، ولايجوز أن تكون أنْ واقعةً موقع الجُمْلة بعد الفعل، ولا أن تُسدَّ مسدَّ الجملة هنا لأنها في معنى المفرد، وفي موضع مفرد مرفوع، وإلا فأين مرفوع الفعل في عسى أن يقوم زيدٌ؟ فلابُدَّ أن يقال / : أنْ والفعلُ، وأنْ والفعل مفردٌ، كما في ٣٩٨
نحو : أعجبنى أن تقوم.

فإن قيل : فقد وقعت أنْ وأنَّ موقع الجملة في : ظننت أن يَقُومَ زيدٌ، وأنَّ زيدًا يقوم، فكذلك هنا.

فالجواب : أنهما لم يقعا موقع البتة، وإنما وقعا موقع المفرد، وإنما سدّ ماجرى في الصلة من ذكر الخبر والمخبر عنه في المعنى مسدّهما، كما سدّ الفاعل مسدّ الخبر في : أقائم الزيدان؟ فاستغنى معه عن خبر المبتدأ، كذلك استغنى بذكر الخبر والمخبر عنه عن أن يعدّى الفعل؛ قال الفارسي : ولم يقع الإفرادُ موقع الجملة في شيءٍ علمناه.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الضائع ، ورقة ٨٢ .

هذا كلامه على بسط بعض مافيه مع تحرّى معناه، وهو كما ترى وارد ويصعبُ الجواب عنه. ولكن نجيب بأن نقول : إنَّ أنْ والفعلَ وقعت في اللفظ مع عسى موقع الاسم المرفوع، فإنه مفرد في التقدير، لكن لما كان الخبر في المعنى واقعًا في صلة أنْ، وهو الفعل الموالى لأنّاستغنى به عن ذكره؛ إذ لايحتاج إليه من جهة المعنى مع وجوده، فلم يقع المفرد موقع الجملة، وإما وقع المفردُ موقع المفرد، واتفق أن ما في صلة المفرد سدّ مسدّ الخبر، كما اتفق الفارسيُّ معنا على أنَّ «أنْ» مع ظنت واقع موقع المفرد، وسدّ ما في صِلَتِه مَسَدَّ المفعولِ الثّاني، وهو خبرُ المبتدأ في الأصل، فمسألة حَسِبَ نظيرة مسأة عسى، وهو ماتقدّم ذكره، ولايبقي بعد ذلك أشكال.

والمذهب الثاني مرجوعٌ؛ فإنه إخراجٌ لهذه الافعال عما ثبت فيها إلى أمر محتمل، وأيضًا فإن أمكن ذلك في غير عسى فلا يمكن في عسى لأنها غير متصرّفة، ولادالّة على حدث ولا زمان، فكيف تعدّى [تعدية(١)] الفعل المتصرف وتجعل دِالّةً على معناه من الحدث والزمان؟ هذا خلاف المقرر فيها؛ فإنْ جَعَل ذلك أمرًا معنويًا لم تخرج به عسى [عن(١)] أن تكون من النواسخ؛ لأن الادوات قد تتحمّل معاني الافعال الصحيحة، ولاتخرج بذلك عن حكمها المستقرّ فيها، كليت وكأنَّ وأسماء الإشارة ونحوها.

والمذهب الثالث إيضا، فيه ما في الثاني ويزيد محذورًا آخر، وهو أنه لو كان كما قال للزم إبرازُ الضمير مطلقًا واتصاله بعسى إذا كان ضمير مخاطب، فكنت تقول : عسيت أن تقوم، ولايجوز على ذلك أن تقول : عسى أن تقوم، إلا

---

(١) عن هامش الأصل ، س .

أن هذا باطل، لقول الله تعالى : {وعسى أن تكرهُوا شَيئًا وهو خيرٌ لَكُم، وعَسَى أن تحبوا شيئًا وهو شرٌ لكُم[1]}. وكذلك كان يلزم الإبراز في الفعل الثاني إذا كان الاسم مثنًى أو مجموعًا، فكنت تقول : عسى أن يقوما[2] الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون. ولو أعمل الثاني لزم أن تقول : عسيا أن يقوم الزيدان، وعَسَوا أن يقُوم الزيدون؛ فلا يقال : عسى أن يقوم الزيدان، ولا عسى أن يقوم الزيدون. وهذا فاسدٌ، فإن العرب تقوله.

وأما المذهبُ الرَّابعُ فلا ينبغي الحمل عليه ما وجدتَ عنه مندوحةً. فالأولى ماذهب إليه الناظم.

٣٩٩ / واعلم أنه حين بَيَّن أَنَّ أَنْ والفعل في موضع رفع بعسى أو واحدٍ من أخواتها، أشعر ذلك بأنَّ لفظ الفعل لايختلف بحسب اختلاف أحوال الاسم بعده، إلا بحسب مايختلف الفعل لاختلاف فاعله فتقول : عسى أن يقوم الزيدان والزيدون، وعسى أن تقوم هند والهندان والهندات، وكذلك : الهنود، في أحد الوجهين[3]. وعسى أيضا لاتختلف.

فالحاصلُ من كلامه من أول الباب إلى هنا يدور على مسألتين إحداهما:

عسى زيد أن يقوم. وهذه يشترك فيها جميع أفعال الباب. والثانية : عسى أن يقوم زيد. وهذه مختصَة بثلاثة الأفعال المذكورة. وذلك كله عند عدم اسم يذكر قبلها، فأما إن ذُكِر اسم قبلها فإن ذلك يتفرع على هاتين المسألتين، وهو الذى قال فيه :

---

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .
(٢) أ ((يقوم)) . وهو خطأ .
(٣) يريد : أن يجوز أن تقول : عسى أن تقوم الهنود ، ويقوم الهنود . بالتذكير والتأنيث ، لأنه فى تكسير .

وَجَــرِّدَنْ عَــسَى، أو ارْفَعْ مُــضْــمَــرَا

بِهَــا إذَا اسْمٌ قَــبْلَهَــا قَــدْ ذُكِــرَا

فيعنى أنّ عسى إذا تقدّمها اسم مذكورٌ قبلها، فلك فيها وجهان :

أحدهما أنْ تُجرِّدَ عسى - يغنى عن الضمير جملةً - وتجعل «أنْ يفعلَ» هو المرفوع بها، وتسدّ إذ ذاك مسدّ المنصوب، حسبما تقدم آنفا، فتقول : زيدٌ عسى أن يقوم. والزيدان المسألتين المتقدمتى[1] الذكر.

والوجه الثاني : أن يضمر فيها ضمير يكون مرفوعًا بها، والخبر : أنْ والفعل. وذلك الضمير عائد على الاسم المتقدم، فيطابقه في إفراده وتثنيه وجمعه، وتذكره وتأنيثه؛ فتقول : الزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عَسَوا أن يقوموا، وهند عَسَتْ أن تقوم، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عَسَين أن يَقُمنَ. فيكون الضمير في هذا الوجه اسمَ عسى، وأنْ والفعل الخبر، كما تقول : زيد كان يقوم، والزيدان كانا يقومان، والزيدون كانوا يقومون، ونحوه. وهذه هى المسألة الثانية من المسألتين.

وقول الناظم : «إذا اسمٌ قبلَها قد ذُكِر»، لم يعيّن ههنا حال هذا الاسم، من كونه مبتدأً أو غير ذلك؛ لأن المقصود صحة إعادة الضمير عليه من عسى؛ وإذا قلت زرتُ المريض وعسى أن يفيق، وجــــاء زيدٌ فعسى أن يقرأ. وما أشبه ذلك - [فهو[2]] داخل في مقتضى إطلاقه. وتخييرُ بين هذين الوجهين هو تخييرٌ

---

(١) فى الأصل : «المتقدمتين الذكر» ، وقبيح رفع الذكر ، لأن اسم الفاعل رافع للسببى المحلّى بال ، والوجه يجر بالإضافة .

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق ، لأنه جواب إذا ، ولابدّ من الفاء لأنه جملة اسمية .

بين لغتين للعرب حكاهـــــما الإمام فقال : «ويقولـــــون عسى أن يفعَل، وعسى أن يفعلُوا، وعسى أن يفعلا[1]».. إلـــى آخر ماقال، ثم قال : «ومن العـــــرب من يقول : عسَى، وعسَيا، وعسَوا، وعسَتَ وعستا، وعسَين[1]»... إلى آخره.

وإذا تقرّر هذا بقي على الناظم دَرْكٌ من وجهين أو ثلاثة؛ فإنه قَصَر هذا الحكم على عسى وحدها دون اخلولق وأوشك، فاقتضى أنهما غير داخلين معها. وهذا غيرُ مستقيم، بل هما داخلان مع عسى في الحكم؛ لأنك تقول : الزيدان أوشك أن يقوما، وأوشكا أن يقوما، والزيدون أوشك أن يقوموا، وأوشكوا / أن يقوموا. وكذلك التأنيث في الإفراد وغيره. ٤٠٠ وهذا منصوصٌ عليه للمؤلف وغيره. وكذلك اخلولق على القول بإلحاقها بأفعال المقاربة. وقد نصّ على ذلك في التسهيل[2]، فاقتصارهُ على عسى إيهام يقتضي إخراج غيرها، فلو قال عِوضًا من ذلك :

وَجرِّدَنْهُنَّ أو ارْفَعْ مُضْمَرَا

فيعودَ الضميُر على ثلاثة الأفعالِ المذكورة قبلُ ـ لاستقام كلامُه وجرى على ماينبغي، لكنه لم يفعل، فكان معترضًا. هذا وجه .

والثاني : أنه أتى بالمسألة قاصرة؛ فإنه قصرها على ماإذا تقدم عسى اسمٌ، ضمير متكلم أو مخاطب فإن الوجهين سائغان، واللغتان ثابت، فتقول : عسى أن تقوم يازيد، وعسيتَ أن تقوم، وعسى أن أَقُوم،

---

(١) الكتاب ١٥٨/٣ .

(٢) التسهيل ٦٠ .

وعسيتُ أن أقوم. ومن ذلك في القرآن : {وعَسَى أن تكرهُوا شيئًا وهو خيرٌ لكم[1]}.. وفي موضع آخر قال: {هل عَسَيتم إن كُتبَ عليكم القتالُ أنْ لاتُقاتلوا[2]}، فكان من حقه أن يأتي بالمسألة مُكَمَّلة، وإلا أوهم أن الوجهين مختصان بما إذا ذكر قبل عسى اسمٌ. وذلك غير صحيح.

والثالث : أنه نَقَصه وجه ثالثٌ جائز، وهو أن تنصب عسى ذلك المضمر ولاترفعه، وذلك في لغة من يقول : عساك أن تقوم، وعساني أن أخرج، وعساه أن يركب. وأنشد سيبويه لرؤبة[3]:

يا أَبَتَا علَّكَأوْعَسَاكَا

وأنشد لعِمرانَ بن حِطّان[4]:

وَلِى نَفْسٌ أقُولُ لهَا إذا مَا
تُنَازِعُنِى : لَعَلِّى أوْعَسَانِى

وليس ذلك بِمقصُورٍ على السماع، بل هى لغة للعرب حكاهاالناسُ. ووجُهها أنهم حملوا عسى محمل لعلّ، فأعملوها إعمالها لما اجتمعت معها في

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٣) ملحقات ديوانه ١٨١. والبيت من شواهد الكتاب ٣٧٥/٢ ، ٢٠٧/٤ ، والمقتضب ٧٣/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ ، وابن الشجرى ٧٦/٢ ، ١٠٤ ، والرضى على الكافية ٤٤٧/٢ - ٤٤٨ ، والمغنى ١٥١ ، ١٥٣ ، ٦٩٩ ، والهمع ١٤٥/٢ . وفى الخزانة ٣٦٢/٥ .

(٤) شعر الخوارج ١٥٨ . والبيت من شواهد الكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقتضب ٧٢/٣ ، والخصائص ٢٥/٣ ، وابن يعيش ١٠/٣ ، ١١٨ ، ١٢٠ - ١٢٢ ، ١٢٣/٧ ، والرضى على الكافية ٤٤٧/٢ ، وفى الخزانة ٣٤٩/٥ .

معنى الرجاء والإشفاق، كما حَمَلُوا لعلّ على عسى في إدخال أنْ في الخبر، نحو لعلّ زيدًا أنْ يَقُومَ، كما جاءَ في الحديث : «ولعلّ بعضكم أن يكون ألحنَ بحُجَّته من بعض[1]». فكان ينبغي له أن ينبّه على هذه اللغة الثالثة.

والجواب : أن[2] الأول لازمٌ، لاأجدُ الآن عنه جوابا.

وأما الثاني فإنه لم يحتج إلى التنبيه على ماذكر لأنه[3] داخل في مسألتِي الباب الأولَيَين، لأنك إذا اجتزأت بأن والفعل فلا إشكال، وإلا فلا بُدَّ من مبتدأ وخبر، وقد يكون ظاهرًا وضميرًا، فإذا كان ضمير متكلم أو مخاطب فلابدّ من ذكره على إحدى اللغتين. فلما كان حكم ضمير المتكلم والمخاطب داخلاً فيما تقدم، لم يحتج إلى ذكره.

فإن قيل : فكذلك أيضا إذا تقدم الاسمُ عسى فلا فرق، فإذا قلت : زيد عسى أن يقوم - ولا ضمير في عسى - فهى قد اجتزأتْ بأَنْ والفعل عن ذكر الخبر، وإذا كان فيها ضمير فهى لم تجتزىء بل دخلت على المبتدأ والخبر، فلم يزد تقديم الاسم شيئًا.

والجواب : أنه إن لم يزد شيئًا فقد أوهم أمرًا محتاجًا إلى زواله، لأنه إذا تأخّر الفعل عن االاسم، وهو يطلبُه من جهة المعنى، فالسابقُ إلى
٤٠١ الوهم الإضمار / فيه، كقولك : زيدٌ ضرب عمرًا، بل (هو[4]) الواجب في مثل هذا - وكذلك قولك : زيدٌ عسى أن يَقُومَ، عسى فيه طالبةٌ لضمير زيد، وصالحة له، فقد يتوهم أُن حكمها حكمُ سائر الافعال في وجوب الإضمار والتزام وجه واحدٍ من الوجهين؛ فبيّن أن الوجهين معًا سائغان

---

(١) مسلم ، كتاب الأقضية ، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ١٣٣٧ . والبخارى ، كتاب الأقضية ، باب من قضى له بحق أخيه ٨٩/٩ ، وباب القضاء فى كثير المال وقليله ٩٠/٩ - ٩١ ، برواية ((أن يكون أبلغ من بعض)) .

(٢) فى الأصل : ((عن الأول)) .

(٣) فى الأصل : ((إلا أنه)) .

(٤) عن الأصل .

في المسألة ليرتفع الإيهام. والله أعلم.

وأما الثالث فالجواب عنه من وجهين، أحدهما : أن تلك اللغة قليلة، نصّوا على ضعفها، وضعفُها من جهة السماع، فإنها لم تكثر في الكلام، ومن جهة القياس لإخراج عسى - وهى فعل - من بابها، وهو باب كان إلى باب إنَّ. والثانى : أنَّ هذه اللغة في التحصيل راجعة إلى إحدى اللغتين المذكورتين؛ فإن الضمير - وإن كان بلفظ المنصوب - هو في موضع رفع على رأى الأخفش[1]؛ فإن بعض الضمائر قد تُوضع مَوْضِعَ بعض، كقولهم : ما أنا كأنت. وعلى ذلك حمل بعضهم قول العرب : كن كما أنت[2]. فأنت في موضع جرٍّ بالكاف ومازائدة. وزعم الفراء أن من العرب من يقول : مررتُ بإيَّاك. وأنشد الكسائي[3]:

فأحسن وأجملْ في أسِيرِكَ، إنَّهُ
ضعيفٌ، ولَمَ يَأْسِرْ كإيّاكَ آسِرُ

ولذلك يقول الأخفش أيضًا في لولاكَ ولولاهُ ولولاىَ : إن الضمائر في موضع رفع، وضعوا ضمير النصب موضع ضمير الرفع، والباب باقٍ على أصله[4]، فكذلك هنا في عسى الكاف والياءُ والهاءُ في موضع رفع، والخبر منصوب.

---

(١) شرح السيرافى على الكتاب ١٥٤/٣.

(٢) فى الحديث أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال لأبى بكر : «أن كما أنت» ، انظر البخارى ، كتاب الصلاة ٧٤/١ ، ونتائج الفكر فى النحو للسهيلى ١٨٧ . وقد جعل السهيلى «ما» كافة ، وأنت مبتدأ والخبر محذوف . هذا وانظر شرح الكافية للرضى ٣٢٧/٤ - ٣٢٨ .

(٣) مجالس ثعلب ١٣٣ ، والرضى على الكافية ٣٢٦/٤ ، والضرائر لابن عصفور ، ٢٦ ، والهمع ١٩٧/٤ ، والخزانة ١٩٤/١٠ ، ويقول البغدادى : «لم أطلع على قائله» .

(٤) شرح السيرافى على الكتاب ١٥٣/٣ .

والمسألة ذاتُ أقوال ثلاثة :

أحدها : أنها ـ أعني عسى ـ حُمِلت على لعلّ، فنصبت الاسم ورفعت الخبر[1]:

والثاني : أنها باقيةٌ على أصلها، إلا أن الضمير خيرٌ مقدّم، والاسم أنْ والفعل. وهذا رأى المبرّد[2]، والأولُ رأىُ سيبويه.

والثالث : ماتقدم للأخفش. قال المؤلف : «وقولُ الأخفش هو الصحيح عندى لسلامته من عدم النظر؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له؛ وذلك موجودٌ لقول الراجز[3]:

يابنَ الزُّبَيرِ طَالَما عَصَيْكا

أراد : ماعصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء؛ ولأن نيابه غيره عنه؛ ولأنَّ العرب قد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان الضمير في موضع نصبٍ لزم مه الاستغناء بفعلٍ ومنصوبه عن مرفوعه، ولانظير لذلك،#بخلاف كونه في موضع رفع؛ فإن الاستغناء به نظيرٌ بمرفوع كاد في نحو : من تأنَّى أصاب أوكاد، ومن تعجل أخطاء أو كاد[4]». قال : «ولأن قول سيبويه يلزم مه حملُ فعلٍ على حرفٍ في العمل، ولانظير له[5]». ويلزمُ المبِّردَ الاكتفاءُ بالمنصوب أيضًا في نحو: عساك

---

(١) انظر رأى المبرد فى المقتضب ٧٢/٣ ، مع تعليق المحقق ، وشرح الكتاب للسيرافى ١٥٤/٣ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ . والبيت فى نوادر أبى زيد ٣٤٧ ، ونسبه لراجز من حمير ، والمسائل ملزمة ١٥٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٢٦٤/٢ ، والمغنى ١٥٣ ، والخزانة ٤٢٨/٤ ، وقال البغدادى : «وهذا الشعرمن مشطور السريع».

(٣) ليست فى الأصل .

(٤) هذا القول فى مغنى اللبيب ، عند حديثه عن حذف الخبر ٧٠٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ .

تقومُ ـ بغير أنْ، والإخبارباسم عين[1] جامدٍ عن اسم معنى، ووقوع الخبر في غير موضعه بصورةٍ لاتجوز فيه إذا وقع موقعه؛ لأنك إذا قلت في عساك أن تفعلَ : عسى أن تفعلَ إياكَ، لم يجز، ومالم يَجُزْ في الحالة الاصلية حقيق بأن لايجوز في الحالة الفرعية فثبت أن رَأْىَ الأخفش أولى الأقوال / بالصواب[2]. وعند ذلك يكون قولُك : عساك أن تقومَ، وزيد ٤٠٢
عساه أن يخرج بمنزلة : زيد عسى أن يخرج ـ والضمير في عسى ـ غير أنه يبقي بيان هذا الاختلاف، وذلك موكول إلى نظر الناظر أو الكتب المطولة.

واعلم أنَّ وقوع الضمير المنصوب (في[3]) موقع المرفوع مختصّ بعسى دون اخلولق وأوشك؛ لأن عسى هى المرافقة للعلّ في المعنى، فعوملت في اللفظ معاملتها، بخلاف الفعلين الآخرين.

ثم قال الناظم :

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ
نَحْوِ عَسَيْتُ، وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

هذه تتمة القول في إحدى المسألتين في هذا الباب، وهى أن الفعل المذكور الذى هو عسى، إذا أسند إلى ضمير متكلم أو نحوه، وهو ضمير المخاطب، فإن لك في سين عسى وجهين :

أحدهما : فتقول : عَسَيتُ أنْ أقومَ، مثل : عَنَيتُ.

---

(١) أ : «غير جامد».

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٠ .

(٣) عن الأصل .

والثاني : الكسر، فتقول : عَسِيتُ أنْ أقومَ، مثل : نَسِيت.

وكذلك ماكان نحو عَسَيتُ أنْ أقومَ، مثل : نَسِيت.   وكذلك ماكان نحو عَسَيتُ، مثل عَسِينا، وعَسَيتِ، وعَسَيْتُما، وعَسِيتُمْ، وعَسَيتُنَّ في ذلك كله الوجهان.

والضابطُ الذى أشار إليه بالمثال هو أن تُسنِد عسى إلى ضمير يسكن معه آخر الفعل؛ فقولهُ :

من نحو كذا، إخبارٌ عن كل موضع كانت فيه مسندةً إلى ضمير يسكن معه آخر الفعلِ، فيدخل كل مسند في التاء وحدها نحو عَسِيت، أو مع غيرها نحو عَسِيتم، أو النون : الهندات عَسِينَ، أونا نحو عَسِيا. فهذا كله فيه الوجهان. وقد قُرِيء قولُ الله تعالى : {قَالَ : هَلْ عَسَيتم إِنْ كُتِب عَليكمُ القِتَالُ أن لاتُقَاتِلوا[1]}، وقوله : {فَهَلْ عَسَيتم إن تَوَلَّيتم أن تُفْسِدُوا في الأرْض[2]}، بالوجهين[3].

وقوله : «والفتح والكسَر»، منصوبٌ بأجِزْ. و«في السين»، متعلقة به. و «من نحو» متعلق باسم فاعل محذوف ثم نبّه على اختيار الفتح بقوله : «وانتقا الفتح زُكِن»، الانتقاء بالمدّ فقصره ضرورة، معناه : الاختيار؛ يقال : انتقيت كذا، أى : اخترته. ومعنى زكن : علم. يريدُ أن اختيار الفتح هو المعروف المعلوم. قال في الشرح : ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع. وإنما كان المختار لأنه اللغة الفاشية الشهيرة، قال مكي في

---

(١) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٢ من سورة محمد .

(٣) قال ابن مجاهد فى السبعة ١٨٦ : «قرأ نافع «عَسِيتم) بكسر السين فى الموضعين ، وفتَحَ السين الباقون .

اختصار الحجة[1] للفارسي : «حجة من كسر أنها لغة في هذا الفعل إذا اتصل بمضمر خاصة، ويدلّ على ذلك ماحكاه ابن الأعرابي من قولهم : هو عَسٍ بكذا، مثل : شَجٍ وحَرٍ، قال : فهو إذًا فِعْلٌ مثل شَجِي». قال : «وحجة من فتح أنها اللغة الفاشية المستعملة مع المضمر والمظهر، ويقوّى ذلك أنه قد أُجْمِع على فتح السين مع المظهر، فواجب أن يكون مع المضمر كذلك؛ لأن المضمر يصيبُ المظهر». وذكر أنَّ قياس لغة الكسر إذا أُسنِدَ الفِعلُ إلى ظاهر أن يكون : عَسِي زيدٌ، الكسر مثل رَضِي، إلا أن نافعًا أخذ بالأمرين فكسر مع المضمر وفتح مع المظهر. وقد قال بن دَرَسْتُويه : إن الكسر لغة رديَّةٌ شاذة.

٤٠٣ / فالحاصل أنَّ سببَ الاختيار لفتح وجهان : كونه اللغة الفاشية، بخلاف الكسر. وكونُه جارٍ على القياس لعدم اختلافه مع الظاهر والمضمر، بخلاف الكسر فإنه يختلف الأمرُ فيه، فيكون موجودًا مع المضمر، ولا مع كل مُضْمر، ومعدوما إلى الرجوع إلى الفتح مع الظاهر. فهى لغة مضطربةٌ في القياس. فاختيارهُ الفتحِ للسماع والقياس معًا.

(١) انظر كلام أبى على فى الحجة عند آية البقرة ٢٤٦ .

إنَّ وَأَخَوَاتِهَا

هذا هو النوعُ الرابعُ من نواسخِ الابتداءِ، وذلك إنّ وأخواتها. وكان الأصلُ في الحرف ـ إذا اختُصّ بما يدخُلُ عليه من الأسماء، ولم يكن كالجزء منه، ولاشبيها بغير المختص ـ أن يعملَ الجرَّ حسبما بَيّن في الأصول. وإنما يخرج عن أصله لشَبَهٍ بغيره، فأشبهت هذه الحروف كان وأخواتِها من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما والاستغناء بهما، فلم تكن كَألا وأمَا الاستفتاحيتين في عدم الاختصاص، ولا مثل لو ولولا في عدم الاستغناء بهما عن الجواب؛ إذ كانتا امتناعيتَيْن، وكذلك إذا المفاجأة لافتقارها إلى كلام سابق. وهذا وجه الشبه عند ابن مالك[1].

وعند الزجاجى ـ رَحِمه الله ـ أنها أشبهت الفعل المتعدّى إلى واحدٍ من خمسة أوجه:

أحدها : أن معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد والمنى والترجي والتشبيه والاستدراك ولذلك عَمِلت كأنّ ـ بما فيها من معنى التشبيه ـ عَمَلَ الفعل في نحو قول النابغة[2]:

كَأنه خارجًا من جَنْبِ صَفْحَتِهِ

والثاني : أن عددها كعدد الأفعال، : لأن منها ثلاثيا، ورباعيا، وخماسيا.

---

(١) شرح التسهيل، ورقة ٨١ .

(٢) ديوانه ١٩ . وهو من شواهد الخصائص ٢/٢٧٥ ، وأمالي ابن الشجرى ١/١٥٦ ، ٢/٢٧٧ والرضى على الكافية ٢/١٠ ، ١٣ . وفى الخزانة ٣/١٨٥ . وعجزه :

سَفُّودُ شربٍ نَسُوه عند مُفْتَأدِ

والثالث : أن أواخرها مفتوحة كأواخر الماضي.

والرابع : أنها تطلب اسمين من وجهين مختلفين، وذلك أنها تطلب الخبر، لأنها إنَّما سيقت لتوكيده أو تَمَنِّيه أو تَرَجِّيه أو غير ذلك من المعاني المذكورة. وتطلب المبتدأ بتوسط الخبر لأنه مطلوبه لا على اللزوم.

والخامس : أنها يتّصل بها ضمير المنصوب كما يتصل بالفعل، فتقول : إنَّك، وإنَّه، وإنني كما تقول : ضربك، وضربه، وضربني[1].

ونقضها السهيلي كلَّها إلا الرابع، قال : أما اتصال الضمير المنصوب بها فلم يكن إلا بعد حصول الشبه الموجب للعمل، ولولا ذلك لم يتصلْ بها، فلا فرق في ذلك بين الضمير والظاهر في أن كلّ واحدٍ منهما ثانٍ عن الوجه الأول الذى أوجب لها العمل. وأما الثلاثة الباقية فموجودة في حرف ثُمَّ، ولم يوجب لها ذلك شيئًا من العمل.

هذا ماقال[2]، وهو في الخامس صحيح، وفي غيره غير صحيح. فتأمله.

قال شيخنا ـ رحمه الله ـ : وأجود مايقال في ذلك ـ والله أعلم ـ : أنَّ اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذى أوجب لها العمل، وأما الشبه المذكور فلم يوجب لها شيئًا من العمل، وإنما أوجب تقسيم العمل على حسب الحاصل في معموليها.

ولنرجع إلى كلامه / : ٤٠٤

---

(١) انظر الجمل للزجاجي ٦٥ .

(٢) انظر نتائج الفكر فى النحو للسهيلي ٣٤٢ - ٣٤٣ .

لإنَّ أنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلْ
كَأنَّ عَكْسُ مَالِكَانَ مِنْ عَمَلْ
كَإنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأنِّى
كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُوضِغْنِ

لإنَّ : متعلّق بمحذف هو خبرٌ للمبتدأ، الذى هو عكسُ - وأراد : لإنَّ، وأنَّ، وليت، ولكّ، ولعلَّ، وكأنَّ. فحذف العاطف على عادته.

ويعنى أنَّ هذه الأدواتِ لها من العمل في المبتدأ والخبر عكسُ ماثبت لكان فيها، وقد تقدَّم أن كان ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، فعكسُ هذا - الذى هو نصبُ المبتدأ ورفعُ الخبر - ثابتٌ لإنَّ وأخواتها. والذى دلّ على أنها تعملُ في المبتدأ والخبر إحالتُه على [عمل]كان، فقد ثبت ذلك فيها، فكذا في هذا ووجه ثبَت عكس العمل هنا أنَّ إنَّ وأخواتها لمّا ساوت كان في العمل، [و[1]] أرادوا أن ينبهوا على فرعيَّة العمل فيها - عكسوه، فجعلوا النصب في الاسم والرفع في الخبر، ليكون معها كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِّر.

فإن قيل : فلِمَ لَمْ يكن مثل هذا في ما وأخواتها؟ فالجواب : أنهم أرادوا أ يفصلوا بين مايُشْبِه الفعلَ ولفظُه لفظُ الفِعْلِ، وبين ما يشبه الفعلَ وليس لفظهُ لفظَ الفِعْلِ، قاله الزجاج؛ وذلك أنَّ لفظ هذه الحروف كلفظ الفعل لكونها ثلاثيّةً فما زاد، وكونها مفتوحة الأواخر، فأرادوا أن يفرقوا بينهما ليتبيَّن الحرف من الفعلِ، بخلاف ما وأخواتها فإنها متميزة الألفاظ من ألفاظ الفِعْلِ، فلم يحتاجوا إلى تفرقة. وأيضا الفرعيّة فيها تظهر في جهة أخرى، وذلك في إبطال العمل عند تقديم الخبر ودخول إلاّ ونحو ذلك. وهذا كلّه تعليل بعد

---

(١) زدنا الواو ليستقيم السياق .

السماع[1].

ولما ظهر من كلامه أن هذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر[2]، ظهرت مخالفته للكوفيين في مسألتين:

إحداهما : مازعموه من أن هذه الأحرف لا ترفع الخبر البتة، وإنما اقتصر بها على عمل النصب[3]. والدليل على صحة ماقاله الناظم أنا لم نجد في عوامل الأسماء مايعمل نصبًا دون رفعٍ البتةَ، وقد وجدنا عمل الجرّ وحده، وذلك حروف الجرّ، وما يعمل الرفع وحده، وذلك الابتداء والمبتدأ، أو الخبر، العائد على المبتدأ؛ فقولُ من قال : إن هذه الأحرف تعمل النصب وحده ـ مُصَيِّرٌ إلى مالا نظير. وهذا أبعد من قولهم في «ما» : إنَّها تعملُ الرفع فقط؛ لأنَّ لما قالوه هناك نظيرًا بخلاف.

فإن قيل : إن لهذا نظيرًا أيضًا على مذهبكم، وذلك المنادى، فإنه منصوب بيا وأخوتها، وكذلك التى لنفي الجنس عند سيبويه، هى ناصبةٌ غير رافعة.

فالجواب : أن المنادى ليس بمنصوب بيا لاعندكم ولا عندنا، أما عندكم فهو منصوبٌ للكثرة استعمال، وأما عندنا فبفعل مُقَدَّر. فالاتفاقُ على أن حرف النداء غير ناصب. وأما لا فإن الاقتصار بها على النصب مذهبًا لكم فالصحيح عند الناظم خلافُه، وإن لم يكن مذهبا لكم فبناؤكم عليه صحيح؛ / فإن القياسَ على أصل يُعْتَقَدُ فسادُه فاسدٌ. وأيضًا ٤٠٥

(١) انظر البسيط لابن أبى الربيع ٦٣٩ .

(٢) فى جميع النسخ : «ترفع الاسم وتنصب الخبر» . وقد عدّل فى الأصل إلى : «ترفع الخبر وتنصب الاسم» .

(٣) هذا رأى الكوفيين . انظر الإنصاف ، المسألة ٢٢/١٧٦ – ١٨٥ .

فالخبرُ إذا لم يرتفع بالحروف ـ ولا بُدَّ له رافع ـ فلا يخلو أن يكون المبتدأ أو غيره، فإن كان المبتدأ لم يَصِحَّ لأنه الآن غير مبتدأ. فإن : إن الأصل فيه المبتدأ، والأصل معتبر، لزمهم أن يُعمِلُوا الخبر في المبتدأ من تلك الجهة، أو الضمير من الخبر، وذلك لايصحّ.

فإن[1] قيل : إن الخبر إنما يعملُ في المبتدأ بشــــرط ألا يكـــون عاملٌ آخَــرُ.

قيل لهم : وكذلك نَدَّعي أنَّ المبتدأ لا يعمل في الخبر إلا بشرط أن يكون العاملُ في المبتدإ الابتداءُ. فجوابُهم على هذا نُجِيب به على ما قالوه.

فإن قيل : إنَّ هذه الحروفَ إنَّما عملت بالشَّبَه اتفاقًا، وإذا كان كذلك فينبغي ألاَّ تعمل في الخبر، لأن ذلك يؤدّي إلى التسوية بين الأصل الذى هو الفعل، والفرع الذى هو الحرف.

فالجواب : أن الشبه هو الذى يقتضى العمل في الأمرين، وضعفُ الفرع موجود في جهة أخرى، وذلك في منع تقدّم مرفوعها على منصوبها وغير ذلك من الأحكام.

وهنا أدلّة أُخَرُ من الجانبين يكفى هذا منها.

والثانية : أن الناظم من حيث قَصَر هذه الحروفَ على عمل الرفع في الخبر مع نصب المبتدأ، دلَّ ذلك على مخالفته لمن أجاز في الخبر النصب، فأما الفراءُ فأجاز نصب خبر ليت وحدها، ووافقه الكسائى على ذلك فيما أنشدوه من

---

(١) فى جميع النسخ قبل هذا : «فإن قيل : إن العامل اللفظى استحقّ العمل فى المبتدأ ، فلم لم يستحقّ أيضا العمل فى الخبر ، كما استحقته كان حسبما بينه الدليل؟» . وذلك لاتقبضه سياق الكلام قبله وبعده .

قول رؤبة، وأنشده سيبويه أيضا[١]:

ياليتَ أيَّامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

وأنشدوا أيضا[٢]:

ليت الشـبـابَ هو الرَّجـيـعَ على الفَـتَى
والشـيـب كـان هـو البَـدِيءُ الأوّلُ

وباقي الكوفيين أجازوا ذلك [أيضًا[٣]] في سائر أخوات ليت، فيجوزُ عندهم : إنَّ زيدًا قائمًا، ولكن زيدًا قائما، وكأن زيدًا قائمًا. ومن حجتهم على ذلك في «إنَّ» ما في الحديث من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «إن قَعْرَ جهنم لسبعين خريفًا[٤]». وفي الشعر قول الشاعر[٥]:

إنّ العَـجُـوزَ خَـبَّـةً جَـرُوزَا
تـأكلُ كُلَّ لَيلةٍ قَـفِـيـزَا

وقال الآخر[٦]:

---

(١) الكتاب ١٤٢/٢ . ولم أجده في ديوان رؤبة . وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، والمغنى ٢٨٥ ، والرضى على الكافية ٣٣٤/٤ ، وفي الخزانة ٢٣٤/١٠ . ويقول البغدادى «والبيت الشاهد من الأبيات الخمسين التى ماعرف قائلها» .

(٢) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، والمساعد ٣٠٧/١ ، دون نسبة .

(٣) ليست في الأصل .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ . والحديث في مسلم ، كتاب الإيمان ١٨٧ ، برواية : لسبعون.

(٥) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، ونوادر أبى زيد ٤٧٤ ، والهمع ١٥٦/٢ . دون نسبة . وهو من بحر السريع .
والجروز : التى لاتبقى شيئًا في الإناء . والخبة : الخداعة .

(٦) ينسب إلى عُمَر بن أبى ربيعة ، ولم أجده في ديوانه . وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، والمغنى ٣٧ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والأشمونى ٢٦٩/١ . وفي الخزانة ١٤٤/٢ عرضًا .

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَـأْتِ وَلْتَكُنْ

خُطَاك خِفَـافًـا، إِنَّ حُـرَّاسَنا أُسْدَا

وفي كأنَّ قولُ الشاعر[1]:

كَــأَنَّ أُذْنَيْـــه إذا تَشَـــوَّفَـــا

قَـــادِمَـــةً أَوْ قَلَمًـــا مُـــحَـــرَّفَـــا

وقد زَعَم ابنُ السِّيد أَنّ نَصْبَ الخبرِ مع هذه الأحرفِ لغةٌ لبعض العرب[2]. فإن ثبت ما قال بغير هذه الشواهد، بل بنقلٍ لاتأويل فيه، أو بمشافهة لأهلها من غير احتمالٍ فذاك، ولايعترض على الناظم لأنها قليلة نادرةٌ، فلم يقيدٌ بذكرها. وإن لم يثبت إلا بهذه الشواهد فهى محتملةٌ لغير ماالتزمة الكوفيون. فأما بيت رؤبة فرواجعُ فيه حال، عاملها الخبر المحذوف، كأنه قال : ياليتَ أيامَ الصِّبا لنا رَوَاجعَ، أو أقبلَتْ رواجعَ، كما قال، أنشده سيبويه[3]:

إِنَّ مَحَلاً وإِنَّ مُرْتَحلاً

أى : إن لنا كذا. وأما قوله : ليت الشبابَ هو الرجيعَ /. وقوله : ٤٠٦
كأنَّ أُذْنَيه، فقد رواه أهلُ البصرة على الرفع في الرجيع ومابعده. وقادمتا أو قلما، على التثنيه. وحُذِفَت النون ضرورة ـ وهذا كلّه ردٌّ لرواية العَدْل.

---

(١) هو محمد بن ذؤيب العمانى . والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، والمغنى ١٩٣ ، والرضى على الكافية ٣٣٥/٤ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والخزانة ٢٣٧/١٠ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٢ .

(٣) الكتاب ١٤١/٢ . والبيت للأعشى ، ديوانه ٢٣٣ ، وعجزه :

وإن فى السفر إذ مضى مَهَلا

وهو من الشواهد الشائعة فى غير كتاب ، وانظره فى الرضىّ على الكافية ٣٧٦/٤ ، والخزانة ٤٥٢/١٠ .

أو يكون الرجيع على إضمار كانَ؛ فإنّ كان تُستَعمل بَعيد هذه الأحرف كثيرا فجازَ[1] إضمارُها. وقادمةً : مصوب بإضمار فعل، أى يلحقان قادمةً.

أما : إنَّ العجوز خَبَّةً، فالخبر «تأكل» لا «خَبَّة». وأما :إن حُرّاسَنا أُسْدًا، فعلى إضمار فِعْلٍ أيضًا تقديره : يشبهون أُسْدًا، أو تجدهم أُسْدًا،أو نحو هذا. وأمّا الحديثُ فحمله الناظم في شرح التسهيل على أنّ «قَعْر» مصدرُ قَعَرْتُ الشىء، أى : جعلته في القعر، وسبعين[2] ظرفٌ، والمعنى على هذا صحيح، والإخار بالزمان عن المعنى جائز. وهذا كلّه تكلّف، والوجه في هذا أن يُرَدّ بندوره وقِلّتِه إن لم يكن له تأويل سائغٌ.

وَعَدَّ الناظم هذه الأحرف وهى : إنَّ، وأنَّ، ولَيْتَ، ولعلّ، وكأنّ، ولكنّ. أمّا إنّ وأنّ فللتوكيد، وليت للتمني، ولكن للاستدراك، ولعلّ للترجّى ويدخلها معنى الإشفاق،. وعند الأخفش قد تكون للتعليل، وعلى ذلك حَمَلَ قولَ الله ــ تعالى ــ : {لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى[3]}، أى : ليتذكّر أو يخشى[4]. وقال المؤلف : انها تكون للاستفهام[5]. وحَمَل على ذلك قولَ الله ــ تعالى ــ : {وَمَايُدْرِيكَ؟ لعلّه يَزّكى؟[6]} وَقَوْلَ النبيّ ــ صلى الله عليه وسلم ــ لبعض الأنصار وقد دعاه فخرج إليه مستعجلاً : «لعلنا أعجلناك[7]؟». وهذا فيه نظر[8].

---

(١) فى الأصل ، أ : «فجاء» . والمثبت عن س ، ف .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٢ .

(٣) الآية ٤٤ من سورة طه .

(٤) معانى القرآن للأخفش ٤٠٧ .

(٥) شرح التسهيل ، ورقة ٨١ . وقد نسب هذا القول إلى الكوفيين . انظر المغنى ٢٨٨/١ ، والهمع ١٥٣/٢ .

(٦) الآية ٣/من سورة عبس .

(٧) البخارى ، كتاب الوضوء ٥٦/١ ، ومسلم ، كتاب الحيض ، باب إنما الماء من الماء ٢٧٠.

(٨) انظر عمدة القارى ٥٨/٣ .

وكأنَّ معناها التشبيه المؤكَّد، وأصلها عندهم : إنَّ والكاف، فقولك : كأنَّ زيدًا أسَدٌ، أصله : إنَّ زيدًا كأسَدٍ، لكنهم قدموا الكاف على إنَّ ، ثم فتحوها إصلاحًا للفظ، فصار الحرفان واحدًا. وقد قيل : إنها تأتي للتحقيق، واستُدلَّ عليه بقول الشاعر[1] :

فأصبح بطنُ مَكّةَ مقشعرًا

كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامُ

وَعَدُّه لها ستةً ذَهَابٌ إلى مافَعل غيره كالزجاج وغيره. والمتقدمون يعدُّونها خمسة، وبوّب عليها سيبويه : «هذا بابُ الأحرف الخمسة». ولم يعدَّ أنَّ المفتوحة. وكذلك فعل المبرِّدُ وابن السرَّاج وغيرهم[2].

لأنَّ المفتوحة فرعٌ عن المكسورة، من جهة أنها إذا وقعت موقع مفردٍ لم يمكن أنْ تبقى مكسورة، لما يلزم فيها من وقوعها مبتدأةً وبعدها جملة، ففتحوها لأنْ تَصِير مقدَّرةً بمفرد، ويصحّ لهم ماقصدوه من التوكيد. وقد غَمَز في شرح التسهيل عَدَّ من عدّها ستة، وقال : إن ذلك لاحاجة إليه لأجل الفرعية[3]. فكان الأخلقُ به أن يَعُدَّها خمسة فقط. والعذر عنه أنه إنّما اعتبر صُوَرها خاصّةً ولم يعتبر الأصل، كما لم يعتبر هو ولا غيره الأصل في كأنَّ، إذْ أصلها إنَّ والكاف، وإلاّ فلو لزم أن يعتبر أصلها لعدّت أربعة.

---

(١) هو الحارث بن خالد بن العاص ، شعره : ٩٣ . والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨١ ، والمغني ١٩٢ ، والتصريح ٢١٢/١ ، والهمع ١٥٠/٢ ، واللسان ، مادة : قثم .

(٢) الكتاب ١٣١/٢ ، والمقتضب ١٠٧/٤ ، والأصول ٢٧٧/١ .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٨٠ – ٨١ .

فإن قيل : الفرقُ بينهما أن أصل كأن منسوخ، ولذلك لم تفتقر الكاف إلى مُتَعلَّق، بخلاف أنَّ فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف / بعدها على معنى الابتداء، كما يعطف عليه بعد المكسورة، فاعْتبِرت فرعيّة أنَّ دون كأنَّ لذلك. ٤٠٧

فالجواب : أنّ اعتبار الابتداء في أنَّ إنما كان من وجهٍ دون وجه؛ ألا ترى أنه من جهة التأويل بالمفرد غير معتبر، كما أن التوكيد في كأنّ معتبرٌ أيضًا، فليس أصلُها بمنسوخٍ من كلّ وجه. والذى منع من اعتبار الابتداء معها إنشاءُ التشبيه، فإنه معنى مخالف لمعنى الابتداء الذى هو إخبار. وأيضا إنْ كان قد عدّها هنا ستةً فقد نَبَّه على فرعيّةِ أنّ بعد هذا في قوله :

وَهَمْزَ [(١)] إنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ
مَسَدَّها... ... ...

فجمع بين الطريقتين، طريقة من عدَّها خمسة فبيّن فرعيّة أنَّ.

ثم مَثَّل ذلك بقوله : «كَإنَّ زيدًا عالِمٌ..» إلى آخره، فأتى بثلاثة أمثلةٍ لأحرف ثلاثة، فإن زيدًا عالم، مثالٌ لإنَّ المكسورة. و«بأنِّىَ كُفْءٌ»، مثال للمفتوحة. وبلكنَّ ابنَه ذو ضِغْن مثال للكنَّ. وتجرى البواقي نحوها، نحو : ليت هذا الليل شهرٌ، ولعل زيدًا قائم، وكأنَّه بدرٌ.

والكُفْءُ، والكفُؤ، والكُفُوءُ ـ على فُعُولٍ، كذا في الصحاح[(٢)] ـ والكفِىءُ : النظيرُ. والمصدر الكفاءَة، بالفتح والمدّ. ويقال : فلانٌ لاكِفاءَ له ـ

---

(٢) فى جميع النسخ : «وكسر إن» .

(٢) الصحاح : ٦٨ .

بالكسر ـ وهو في الأصل مصدر، أي : لانظير له. والضِّغْنُ والضغينَةُ : الحِقدُ، وقد ضَغِنَ عليه ـ بالكسر ـ ضَغَنًا : إذا أضمر عداوته (ثم قال[1]) :

وَرَاءِ ذَا التَّـــــرتِيب إلاَّ فِي الَّذِي
كَلَيْتَ فِـيهَـا أوْهُنَا غَـيْـرَ البَـذِي

الترتيبُ الذى أشارَ إليهِ هو كونُ الاسم يلى الحرفَ العاملَ، والخبرِ بعد ذلك، حَسْبما أشار إليه في الأمثلة المذكورة، يعنى أنه لايجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها، فلا تقول : قائمٌ إنَّ زيدًا، ولا توسيطه وهو غير ظرفٍ ولا مجرور، فلا تقول : إن قائمٌ زيدًا، ولا ليت صاحبٌ لك عَمرًا، ولا إنَّ يقومُ زيدًا. ولا ما أشبه ذلك.

وإنما لم تتقدّم أخبارها عليها لعدَم تصرّفها، وكذلك لاتتوسَّطُ لأجل عدم التصرف في نفسها فلا تتصرَّف في معمولها، ولأمرٍ (آخر[2]) وهو أهم قصدُوا أوّلاً في إنَّ عكس عمل كان، من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع، فلو وَسَّطُوا الخبر كان ذلك بصورة ما أرادوا الخروج عنه، فكأنه عودٌ إليه. ومِنْ سجاياهم[3]:

إذا انصرفتْ نَفْسِى عن الشَّىْءِ لم تكن
عَلَيْــهِ بِوَجْــهٍ آخِــرَ الدَّهْرِ تُقْــبِلُ

فالتزموا التأخير في الخبر لذلك. وأما الظرف والمجرور فشأنهما في كلام العرب أن يتوسَّع فيهما مالا يتوسَّع في غيرهما، فجاز التوسيط فيهما إذا وقعا

(١) عن الأصل .
(٢) ليست فى أ .
(٣) البيت لمعن بن أوس ، ديوانه ٩٤ . وانظره فى شرح الحماسة للمرزوقى ١١٣١ .

في هذا الباب خبرين، فلذلك استثناهما الناظم بقوله : «إلاَّ في الَّذى كليت فيها».. إلى آخره، فأشار إلى أنَّ الترتيب المذكور لا يلتزم فيما كان مثل هذين المثالين، بل يجوز أن تخالف في الترتيب المذكور، فتقدم الخبر على الاسم فتقول : ليت فيها غير البَذِيء، وليت هُنَا غير البَذِيء. ولَفَّ المثالين
في مثال واحد، لِفَهْمِ ذلك، وكأنه قال : راع / الترتيب المذكور إلا إذا كان ٤٠٨
الخبرُ ظرفًا كليت هنا غير البَذِيء، أو مجرورًا كليت فيها غيرَ البَذِيءِ، فإن ذلك أَنْ تأتى بالكلام على هذا الوجه من توسيط الخبر.

وهذا التمثيل أعطى موضع مخالفة الترتيب، لأنه أتى بالخبر متوسطًا بين الحرف واسمه، فَيُتَقَيَّد بما عيَّن، فلا يجوز أن يتقدّم الخبر عليهما معًا فلا تقول : فيها ليت غير البذيء، ولا : هنا ليت غير البذيء. فالمثال إذًا أعطى قيدين : قيدًا في الخبر المتصرّف فيه، وهو كونه ظرفًا أو مجرورًا، وقيدًا في صورة التصرف، وهو التوسيط خاصّة. وهذا ظاهر، وأما تقديمُ معمولِ الخبر فلم يجر له هنا ذِكْرٌ، ولعلّه تركه لأنه ذكر في باب كان قاعدة تشمل هذا البابَ وغيره في قوله :

وَلاَيَلِي العَـامِلَ مَـعْـمُـولُ الخَـبَـرْ

إلاَّ إِذَا ظَرْفًـا أَتَى أَوْحَـرْفَ جَـرْ

فاستغنى بذلك عن الإعادة هنا، أو ترك ذلك اتّكالا على القياس؛ لأن العلة واحدةٌ في الجميع.

وتقولُ على ما تقتضيه القاعدة : إنّ في الدار زيدًا قاعدٌ، وإن مكانك زيدًا قاعدٌ. ومنه ما أنشد سيبويه، من قول الشاعر[1] :

(١) الكتاب ١٣٣/٢ . والبيت فى المغنى ٦٩٣ ، وشرح الرضى على الكافية ٤٦/٤ ، والهمع ١٦٠/٢ ، والخزانة ٤٥٢/٨ . وهو مجهول القائل .

فَــلاَ تَلْحَنِى فِـيــهَـا فَــإِنّ بُـحـبِّــهــا

أخَـــاك مُـــصَـــابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلاَ بِلُهْ

وتقول أيضًا : إن زيدًا طعامَك آكلٌ، ولا تقول : إن طعامَك زيدًا آكلٌ. وما أشبه مما تقدّم ذكر تمثيله.

والبَذِى : أصلُه البذىءُ، بالهمز، إلاّ أنّه حذَفَ الهمزة على غير قياسٍ، أو سهلّها بإبدالها ياءً كالنّسِى[1]، ثم حذفها للساكنين. ومعناه الفاحش السيءُ القول. وهذا التوجيه على أنّه من المهموز، لأنّه يقال : بَذُؤَ الرجلُ بذاءَةً : إذا سَفِه، على مثال : بذع بَذَاعَةً وبَذَاعًا[2].

وهى لغة. وإن جعلته البَذِى، من المعتل بالواو، فالأمر أسهل، فإنه يقال : بَذَوْتُ على القومِ وأبذيْتُ عليهم، وبَذُو (الرجل يبذو[3]) بذاءً لاغير[4]. وفلانٌ بَذِىٌّ اللسان، وامرأةٌ بَذِيَّةٌ. وهذه اللغة الشهيرة.

وَهَمْـــزَ إِنَّ افْـــتَحْ لِسَـــدٌ مَـــصْـــدَرِ

مَــسَـــدَّهَـا، وَفِي سِـــوَى ذَاكَ اكْـــسِـــرِ

مقصُودهُ في هذا الفصل أَنْ يُبَيِّن المواضع التى تقع فيها أَنَّ المفتوحة وإنَّ المكسورة؛ فإنّ لكلٍّ واحدةٍ مِنْهما موضعًا يخصّها، وحكمًا يلزمها. وقد ظهر من هناأنّ الكسورة أصلٌ للمفتوحة وأن المفتوحة فرعٌ عنها بقوله : «وهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ». ولو كانت أصلا بنفسها لقال إنّ المفتوح تقع مواقع المصدر، أو ما يعطى

---

(١) فى الأصل : «وكالنبى» . وانظر النشر ٤٧٥/١ .

(٢) تمثيل الهمزة بالعين للدلالة على تحقيقها . وانظر هذه اللغة فى التهذيب ٢٥/١٥ ، والأفعال للسرقسطى ١٢٣/٤ .

(٣) سقط من أ .

(٤) فى الصحاح ، مادة بذو : «وقد بَذُو الرجل يبدو بذاءً ، وأصله : بذاءةً ، فحذفت الهاء» . انظر ص ٢٢٧٩.

هذا المعنى. وهذه الإشارة مقصودة له، ووجه ذلك : أنّ الكلام مع المكسورة جملةٌ غير مؤوّل بمفرد، وأما المفتوحة فالكلام بعدها مؤوّل بالمفرد، وكونُ المنطوق جملةً من كلّ وجه، أو مفردًا من كل وجه، أصلٌ لكونه جملةً من وجه أو مفردًا من وجه. وأيضًا المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصلٌ للمزيد فيه. وأيضا فإن الفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلّقُ به كقولك في عرفتُ أنّك بَرٌّ : إنّك بَرٌّ، ولاتصير المكسورةُ مفتوحةً إلاّ بردِّه، كقولك في إنّك بَرٌّ : عرفتُ أنّك بَرٌّ. والمرجوعُ إليه بحذف / الزيادة أصلٌ ٤٠٩ للمتوصَّلِ إليه بزيادة.

هذا توجيه المؤلف في الشرح[1]. واستدلّ ابن خروفٍ على ذلك بوقوع المكسورة في موضع المفتوحة، ولاتقع المفتوحةُ في موضعها، تقول : ظننتُ أنّ زيدًا قائم، فإذا دخلتِ اللامُ لم يصحّ منه إلا المكسورة، فتقول : ظننتُ إنّ زيدًا لقائمٌ.

ثم قوله : «وهمزَ إنَّ افتح».. إلى آخره، يعنى أن الموضع إذا كان المصدرُ يسدُّ فيه مسدّ إنّ واسمها وخبرها، فافتح همزتها، وإذا كان المصدرُ لايسدُّ فيه مسدَّها فأبقها على أصلِها من الكسر. وفي ضمن هذين القسمين قسمٌ ثالثٌ، أنه إذا كان الموضع محتملاً للوجهين ساغ في إنّ الكسرُ والفتحُ، وقد نبّه عليه بعد ذلك. وهذه قاعدة الفصل، وضابط المسألة، لكن عادتهم أن يحصروا مواضع الكسر، ومواضع الفتح، ومواضع جواز الوجهين زيادةً في البيان، ورفعًا لإشكال الحال[2] في

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٨٤ .

(٢) فى هامش الأصل عن نسخة : «يعرض» بدل كلمة «الحال» .

بعض المواضع.

ويَرِدُ على الناظم هنا سؤالٌ، وهو أنه علَّل فَتْح هَمْزَة إنَّ بسدِّ المصدر مسدَّها، وهذا يقتضي صحة وقوع المصدر موقعها، وهذا لا يطَّردُ له في جميع ماتُفْتَح فيه، أمَّا أنّ المصدر يقعُ موقعها على الجملة من غير حصرٍ فصحيح، وأما أنّ ذلك يصحّ في كلّ موضع فلا؛ ألاتَرَى أنَّ أنَّ تفتح بعد لو ـ وقد نَصّ هو على ذلك في بابها(١) - مع أنّ المصدر لايصحّ في موضعها؛ فلا تقول : لو ذهابُ زيدٍ لأكرمتك، وأنت تقول : لو أنّ زيدًا ذاهبٌ لأكرمتك. فإذا ثبت هذا فإطلاقُه القولَ في سدّ المصدر مسدَّها مُشكلٌ.

والجواب : أن سدّ المصدر مسدَّ إنَّ صحيح باتفاق، ولذلك سميت مصدرية، والشاهد لذلك اطراده في مواضع الفتح، غير أنَّ لو اختصّت بهذا الحكم ـ أعنى بعدم النطق بالمصدر بعدها ـ استقباحًا لوقوع الاسم بعدها يليها؛ إذ خصُّوها بدخولها على الفعل، مع أنّ المصدر سائغٌ في التقدير [على(٢)] القياس، وقد جُعِلَ وقوعُ أنَّ بعدها لزوما استغناء عن وقوع المصدر بعدها فذكروا(٣) أنهم استغنوا عن : لو ذهابهُ، بلو أنَّه ذاهب. وإذا كان ذلك على الاستغناءِ لم يكن قادحًا في إطلاق سدّ المصدر مسدّها، لأنَّه حاصل في القياس أو في الاستعمال. والله أعلم.

ثم أخذ في تعديد مواضع الكسر، وهو أحد الأقسام الثلاثة فقال :

---

(١) يريد قوله فى الألفية فى فصل لو :

وهى فى الاختصاص بالفعل كإنْ — لكنّ لو أنّ بها قد تقترِنْ.

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٣) فى غير الأصل : «فذكر» .

فَـاكْسِـرْ في الابْتَدِا، وَفِى بَدْءِ صِلَهْ
وَحَــــيثُ إِنَّ لِيَـــمِينٍ مُكْمِلَـهْ
أَوْحُكِيَتْ بِالْقَــولِ، أَوْحَلَّتْ مَــحَلْ
حَـــالٍ، كَـــزُرْتُهُ وَإِنِّـى نُو أَمَلْ
وَكَـسَــرُوا مِنْ بَعْـدِ فِـعْلٍ عُلِّقَــا
بِـاللاَّمِ، كَـــاعْلَـمْ إِنَّهُ لَذُو تُـقـىَ

قوله : «فاكسر»، أراد الكسر اللازم، بدليل أنه ذكر بعد ذلك قسمًا آخر في جواز الوجهين؛ فإذًا لابُدَّ أنْ يكون الكسرُ هنا حتمًا، وذكر لذلك ستة مواضع :

أحدهما : الابتداءُ، وهو قوله : «فاكسر في الابتداء». في الابتداء : معمول فاعلٍ [هو حال[1]] من ضمير[2] إنّ، وحذفه للعلم به، وكأنه قال : فاكسره كائنًا في الابتداء، أى : في ابتداءِ الكلام إذا وقع هنالك، نحــو
/ قولك : إن زيدًا أخوك، و(إِنَّ الله يفصل بيهُم يومَ القيامة، إِنَّ اللَّه عَلَى ٤١٠
كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ[3]).

ووقوع إن في الابتداء تارة يكون لفظا ومعنى، كالأمثلة المذكورة، وتارةً يكون معنىً لا لفظًا، ولفظ الابتداء يشمل الوجهين. ومثال ذلك إِنَّ الواقعة بعد ألا الاستفتاحية، نحو قولِ الله سبحانه : (أَلاَ إِنَّهم في مِرْيَةٍ من لقاءِ رَبِّهِمْ، أَلاَ إِنَّه بكلِّ شَىْءٍ مُحِيطٌ[4]). هذا على تفسير المؤلف في

(١) فى غير الأصل : «فذكر» .
(٢) فى جميع النسخ : «من همز إن» . وهو خطأ .
(٣) الآية ١٧ من سورة الحج .
(٤) الآية ٨٤ من سورة هود .

شَرْح التسهيل[1]، فإنه أدخل تحت الواقعة مبتدأةً نحو : ألا إنَّ زيدًا قائم، وكذلك نحو : كَلاَّ إِنَّ الإنسان لَيَطْغَى[2]. وسائر الأدوات التى يبتدأ بعدها الكلام. ويحتملُ أن يريد الواقعة مبتدأ لفظًا ومعنًى خاصّة، كأنه قال : فاكسرها إذا صُدِّر الكلام المبتدأُ بها حقيقةً وحكمًا، فإنَّا إنْ فرجنا بها عن هذا إلى نحو آخَرَ لزمنا أمرٌ يصعُبُ الجواب عنه أو يضعفُ :

أما أوّلاً فإنَّ إنَّ الواقعة بعد إذا التى للمفاجأة فيها وجهان، مع أنَّ إذا من أدوات الابتداء، إذا دخلت لاتغير معناه.

وأما ثانيا فيقال : كما تدخلُ إنَّ المبتدأُ بها معنًى لالفظًا في إطلاق لفظه، فالمبتدأ بها لفظا لا معنًى أخْرى، نحو : أنك كريم جئتك[3]، أي لأنك كريم. وأيضا يدخل له تحت المبتدأ بها معنى لا لفظا نحو : عندى أنك كريم؛ فإن أنَّك كريم بابهُ في الأصل التقديمُ، لأنه المبتدأ وماقبله خبره، فيقتضى أنَّ أنَّ في هذه المواضع كلِّها يجب كسرها. وهو غير مستقيم، بل منها مايجب فتحه، ومنها مافيه الوجهان؛ فالأولى أن يحمل قوله : «فاكسر في الابتدا» على أنه يريد الابتداءَ حقيقةً وحكمًا؛ وذلك نحو : إن زيدًا قائم، خاصّةً.

فإن قلت : فإنَّ هذا المحملَ أيضًا يلزم عليه مثلُ هذا الاعتراض. فسيأتى في موضعه بيانه، إن شاء الله.

والثاني من مواضع الكسر : مبتدأُ صِلَةِ الموصولِ، وذلك قوله : «وفي بَدْءِ صِلَةٍ». ويعنى أنْ تقع إنَّ مُبْتَدًأ بها في الصلة، نحو قولك : أعجبنى الذى إنّه قائم. فالكسر هنا واجب كما وجب في الأول؛ لأنّ الصلة لاتكون إلا جملة، وأنَّ

(1) شرح التسهيل ، ورقة ٨٤ .

(2) الآية ٦ من سورة العلق .

(3) انظرالكتاب ١٢٧/٣ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٦٨٧.

المفتوحة في تأويل المفرد، والمفردُ لايقع صلةً للذى وأخواتها.

كما أنك إذا جعلتها في أوّلِ الكلام لزم الكسر، لأنّ المفتوحة في حكم المفرد، والمفرد لايستقلّ به الكلام. ومن مُثُلِ هذا الموضع قولُ الله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ ماإنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ[١]).. الآية. ومن أمثلة الكتاب : «أعطيته ما إنَّ شرّه خيرٌ من جَيِّدِ مامعك، وهؤلاءِ الذين إنَّ أَجْبَنَهم لأشجعُ من شجعانكم[٢]».

وإنّما قال : «في بَدْءِ صِلَةٍ»، ولم يقلْ : في الصلة؛ لأنها إنما تكسر حتمًا إذا ابتُدِئَتْ فإن كانت في حشوها فلا يجبُ الكسرُ، بل قد تكون مكسورةً نحو قولك : أعجبنى الذى أبُوه إنه منطلق. وتكون مفتوحه نحو : أعجبني الذى ذكرتَ أنَّه فاضلٌ. فالفتح هنا واجب لكونِ أنَّ منصوبة المحلّ بذكرتَ، كما وجب الكسر في : أبوه إنه منطلق، لكون إنّ خبرًا عن عَينٍ.

والثالث : أن تقع إنّ في جواب القسم، وذلك قوله: « وحيثُ إنَّ لَيِمين مُكْمِلَه»، يريد أنها تكسرُ إذا وقعت مكملة للقسم، وتكميلُه إنما هو بجوابه، فكأنه قال : وحيث إنَّ جوابٌ للقسم، وذلك نحو : والله إنّ زيدًا لقائم، وفي التنزيل : (إنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبيًا[٣]).. الآية، بعد قوله : (حم. وَالكتابِ المُبِينِ[٤]). وكذلك : (إنَّا أَنْزَلْنَاهُ في لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ[٥]).

---

(١) الاية ٧٦ من سورة القصص .

(٢) الكتاب ١٤٦/٣ .

(٣) الاية ٣ من سورة الزخرف .

(٤) الأيتان ١ ، ٢ من سورة الزخرف ، وسورة الدخان .

(٥) الآية ٣ من سورة الدخان .

/ ووجهُ ذلك أنّ جواب القسم لايكونُ بالمفرد، وإنما يكون جملة، ٤١١
فوجب أن لاتفتح إنّ هنالك لتأوّلها بالمفرد.

وإطلاقُ الناظم هـهنا مرادٌ به التقييد، وذلك أنه حكم بلزوم الكسر ولم يفرّق بين أن تكون إن (بعدها اللام[1]). وكونها لا لام معها، وحكمها مختلف، فقد قال في قسم الوجهين :

بَعْـــدَ إِذَا فُـــجَـــاءَةٍ أَوْ قَـــسَمِ
لاَ لاَمَ بَعْـــدَهُ بِوَجْــــهَيْنِ نُمِـي

فإذا جمعنا بين كلاميه صار ماهالك مُقيَّدًا لما أُطلِق هنا، فيكون مراده إنّ الواقع بعدها اللام ولا عليه من هذا؛ فإن العرب تُطلق في موضع وتُقَيِّد في آخر، بناءً على أن مرادها بالمطلق ما أرادت بالمقيّد.

والرابع : إذا وقعت إنّ محكيّةً بالقَولِ، وذلك قولُه: «أوحُكِيت بالقَولِ»، فالضمير في حكِيت» راجع إلى إنّ، ومرادُه مع معموليها، ويزُيد أنها إذا وقعت بعد القول محكيَّةً به وجب الكسُر أيضًا، نحو قُلتُ : إنّ زيدًا منطلقٌ. ولايجوز الفتح، لأن الحكاية بالقول تقتضى الجملة لا المفرد، وإنما تقتضى المفردَ إذا لم يُحْكَ به. ومن مثله قول الله تعالى : (قَالَ : إِنِّى عبدُ اللَّهِ[2])، (وقال : إِنِّى ذاهبٌ إلى ربِّى سَيَهْدِينِ[3]).

وهذه العبارة التى عبّر بها الناظمُ (عبارة[1]) مختصرٌ حسنةٌ سليمةٌ من النقد الذى يلزم غيره؛ فإنّ الجزولى وغيره يقولون هنا : وبعد القول

---

(١) سقط من أ .
(٢) الآية ٣٠ من سورة مريم .
(٣) الآية ٩٩ من سورة الصافات .

المجرد من معنى الظن. وتحرّزوا بذلك مما يكون القولُ فيه غير مجرّدٍ من معنى الظن، فإنّه إذ ذاك يعمل كما يعملُ الظنُّ، فتكون فيه أَنّ مفتوحة على الوجوب، لوقوعها موقع المفرد. وهذا الذى قرّرُوه ليس بسالم عن النقد، لأنّ القول إذا أُشْرِب معنى الظن (لم[1]) يعمل عَمَل الظنِّ مطلقا؛ إذ من العرب من يلزم الحكاية به وإن أشرب معنى الظن، حسبما يأتى في موضعه إن شاء الله؛ فلا يسوغ أن يُستثنى القولُ المشربُ معنى الظنِّ على الإطلاق، لاختلاف العرب فيه. فأما قول الناظم : «أوحُكِيتَ بالقول» فقد أزاح الإشكال؛ لأنّ قصد الحكاية يضبط اختلاف اللغات إلى ضابطٍ لامَحِيد عنه؛ فإنّ من أشربه معنى الظن فَأعملَ إذا أراد الحكاية كسر إنَّ، كما أنّ من لم يعمل هو قاصدٌ أبدًا للحكاية فيكسرها، فلا يبقى على المسألة غبارٌ. والله أعلم.

والخامس : إذا حَلَّت إنَّ محلَّ الحال ووقعت موقعَه، وذلك قوله : «أو حَلّتْ مَحَلّ حالٍ يعنى أنْ تقع مع مابعدها جملةً في موضع الحال، نحو قوله : «زُرْتُه وإنّي ذُو أَمَلْ»، أى : زُرْتُه آملاً. فالمفتوحة لاتقعُ هنا، لأن الحال بالمفرد لاتصاحب الواو. ومنه في التنزيل : (كَما أَخْرَجَكَ ربُّكَ من بيتك بالحقّ، وإنَّ فَرِيقًا مِنَ المُؤْمِنين لكارِهُونَ. يُجادلُونَك[2]).. الآية. وأنشد سيبويه لكُثَيِّر[3]:

مــا أَعْطَيَـانِى ولا سَـألْتـهـمـا
إلاّ وإنّـى لحـاجِـزِى كَـرَمِـى

(١) سقط من أ .

(٢) الآيتان ٥ ، ٦ من سورة الأنفال .

(٣) ديوانه ٢٧٣ . والبيت من شواهد الكتاب ١٤٥/٣ ، والمقتضب ٣٤٥/٢ ، والهمع ٤٤/٤ ، وفى العينى ٣٠٨/٢ .

والسادس : إذا كات بعد فِعْلٍ عُلِّق باللأم، وذلك قوله : «وكَسَرُوا ـ يعني العرب ـ من بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّق باللأم». يريد تعليق الفعل عن عمله فيما طلبه من معمولٍ، واللام المعلِّقة هي لام الابتداء. وسيأتي بيانُ التعليق بعدُ إن الله. فإذا كان الفعلُ مُعَلَّقًا باللام لم يكن للفعل في إنَّ عملٌ، فبقيت على حالها من الكسر. ومثال ذلك قوله : «اعلم إنَّه لذو تُقَى»، فاعلَمْ : معلَّقٌ باللام في قوله : لذو تُقَى؛ لأنَّ / أصلها التقديم، فأصل الكلام : ٤١٢
اعلم لهُوَ ذو تُقَىً، فلما دخلت إنّ أخَّرُوا اللام إلى الخبر، لما سيذكر. ومن مُثُل ذلك في الكلام قولُ الله : (قد نعلَمُ إنّه ليحزُنكَ الذين يقُولونَ[1])، وقوله : (والله يعلمُ إنّك لرسولُه، والله يشهدُ إنَّ المنافقون لكاذِبُون[2]). وم الشعر قولُ الشاعر؛ أنشده سيبويه[3]:

أَلَم تَرَ إِنِّي وابنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً
لَنَسْرِي إلىَ نَارَينِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

وأنشد ابن جنى في المحتسب[4]:

وأعلَمُ إنَّ تسليمًا وتَرْكًا
للامُتَشَابِهَانِ ولاَسَوَاءُ

فلو زالت اللام لتسلّط الفعل على إنّ فانفتحت، نحو : (عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُم

---

(١) الآية ٣٣ من سورة الأنعام .

(٢) الآية ١ من سورة المنافقون .

(٣) الكتاب ١٤٩/٣ . والبيت في الأشموني ٢٧٥/١ ، والعيني ٢٢٢/٢ ، واللسان : سنا .

(٤) المحتسب ٤٣/١ . ونسبه ابن جنى في سرّ الصناعة إلى أبي حزام العكلي ، وهو غالب بن الحارث . كذا قال البغدادي في الخزانة ٣٣١/١٠ . والبيت من شواهد الرضي على الكافية ٣٦٠/٤ ، والمساعد ٣٢٢,١ ، والهمع ١٧٥/٢ ، والتصريح ٢٢٢/١ ، والأشموني ٢٨١/١ .

سَتَذْكُرُونَهُنَّ[1])، (شهد الله أنَّه لاَ إِلَه إِلاَّ هُوَ[2])، (ألم تَرَ أنَّ الله يُسبِّحُ لَهُ[3]).. الآية.

هذا تمامُ ماذَكَر من مواضع لزوم الكسر، وقد بقي عليه فيها دَرْكٌ من وجهين :

أحدهما : أنَّ إتيانه بهذه المواضع فَضْلٌ غيرُ محتاج إليه؛ لأنَّ العقد الأوّل كان كافيًا، وذلك قوله : «وهمز إنَّ أفتح لسدّ مصدرٍ مسدَّها» فإنه أتى به ظاهر المعنى، بَيِّن المأخذ. فإذا اعتبرت به المواضع كلها في الأقسام الثلاثة ظهر مايلزم فيه كُسْرُ إنّ كالواقعةِ مبتدأةً وفي بدء الصلة ونحو، حسبما فُسِّر، ومايسوغُ فيه الوجهان كالواقعة بعد إذا فُجاءةٍ أو قسم، أو نحو ذلك، ومايلزم فيه الفتح كالواقعة في موضع الفاعل أو المفعول أو المجرور. وإذا كان كذلك لم يكن في تعداد هذه المواضع كبيرُ فائدة.

والثاني : على تسليم أنه ذكرها للحاجة إليها، فإنه لم يستَوْفِها بل نقصه مواضعُ ذكرها غيره، فمنها:

أن تقع خبرًا لاسم عينٍ، نحو : زيدٌ إنه قائم. فالكسر هنا لازم، لأنّ المفتوحة في تقدير المصدر، والمصدرُ لا يُخْبَرُ به عن الجُثَّة إلا على معنى الوصف، والوصف بأَنّ معدوم.

ومنها : أن تَقَع في خبرها اللامُ نحو : إن زيدًا لقائمٌ، عَدَّه الناسُ موضعًا زائدًا على وقوع إنّ في الابتداء، ولم يفعَلُوا ذلك إلاّ لما بينهما من المباينة.

---

(1) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .

(2) الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(3) الآية ٤١ من سورة النور .

ومنها : أن تقع بعد ألا الاستفتاحية، نحو : ألا إنَّ أخاك منطلقٌ. وفي القـرآن : (ألاَ إنهم يثْنُونَ صـُدُورَهُمْ[1])، (ألاَ إنَّهم في مِـرْيَةٍ من لِقَـاءِ ربِّهم[2])؛ لأنّ ألاَ من حروف الابتداء، فإنّ بعدها مبتدأةٌ في المعنى.

ومنها : أن تقع بعد كَلاَّ، نحو قول الله تعالى : (كَلاَّ إنهم عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمئذٍ لمحجُوبُونَ[3])، (كَلاَّ إنَّها تَذْكِرَةٌ[4]). وما أشبه ذلك. فلا تقع هنا المفتوحة لأنَّ مابعد كلاَّ كلامٌ مبتدأ ومنها : أن تقع بعد حتى الابتدائية، نحـو : قام القـومُ حتى إنَّ زيدًا قائم؛ لايجـوزُ هنا فـتح إنَّ لتـعذّر تأوُّلها بالمصدر.

فـهذه مـواضعُ خـمسـة زائدة على الستة التى ذكرها، فكان عدُّه قاصرا.

والجوابُ عن الأوَّلِ : أن مجرَّد الضـابط المتقدّم غيرُ كافٍ في بيان المقصـود، وذلك أنه ليس كلُّ مايصحّ تأوُّله بالمصدر يكون مفتوحَ الهمزة عند العـرب لزومـا أو جـوازًا، بل قـد يلزم الكسـر ولا يراعى فـيه صـحّـةُ التـأويل بالمصدر؛ ألا ترى أنَّ حتى الابتدائية قد يصحُّ / قياسًا فتح أنَّ ٤١٣
بعدها على تأويل المصدر، ويكون خبر مبتدإٍ محذوف للعلم به، فتقول : أسرع القوم حتّى أنهم لاينامون، أى : حتّى أمرهـُم عدمُ النومِ. فهذا ممكن كما أمكن بعد إذا الفجائية، وفاءِ الجزاء، والقسم لالام بعده، وما أشبه ذلك؛ إلا أنّ العرب اقتصرت في حتى على الكسر، اعتبارًا بعدم التـأويل

---

(١) الآية ٥ من سورة هود .

(٢) الآية ٥٤ من سورة فصلت .

(٣) الآية ١٥ كمن سورة المطففين .

(٤) الآية ١١ من سورة عبس .

بالمصدر، ولم يقتصر في إذا وفاء الجزاء وغيرهما على ذلك. فالحاصل أن ما أمكن تقديرهُ قياسا لايستلزم أن يكون منطوقًا به، فثبت أنّ معنى سدّ المصدر أنّ، أو عدم ذلك، كونه موجودًا في السماع كذلك، إلا أنك تقيس على مواضع الفتح أو الكسر ما كان في معناها.

والجواب عن الثاني أن يقال: إنَّ هذه المواضع قد ترجع إلى ما ذكر:

أمَّا نحو: زيد إنَّه قائم، فإن الخبر هنا وقع جملة، فأصلُه الأول جملة الخبر، وجملة الخبر في الأصل مستقلَّةٌ، ووقوعُها خبرًا عارضٌ، وإذا كان كذلك فلم تقع إنّ إلا في الابتداءِ، فوجب الكسر.

وَأما إنَّ زيدًا لقائم، فهو الذي قال فيه: « وكسَرُوا من بعد فِعْلٍ عُلّقا .. باللامِ »، لأن إنَّ إذ وقع اللام في خبرها فإما أن يتقدّمها فِعْلٌ يطلبها أولا، فَإنْ تقدَّم فهو الذي قال، إذ لا يكون إلا من أفعال التعليق، وإلا فإنّ مكسورةً كان معها اللام أم لا. فما فعله الناظم هنا أولى من عَدِّهِ موضعًا ثانيًا لوقوعها في الابتداءِ، وهو كون اللام في خبرها، فإنه كلام متداخل غير مُحَرَّرٍ.

وأما ألاَ فهي كلمة تدخل على الكلام لتنبيه المخاطب لسماعه، فهي بمنزلة قولك: اسمعْ، أو تَنَبَّهْ، أو نحو ذلك، ثم يقع بعدها الكلام المبتدأ، فلماأنّ قولك: إن زيدًا قائم، بعد تنبُّع كلامٌ وإنّ فيه في الابتداءِ فكذلك مافي معنى ذلك، وهو ألا.

وأما كَلاَّ فهي أداةُ زَجْرٍ عما تَقَدَّم من الكلام، فهي رد لهوزجرٌ عنه، وما بعدها مستأنف، فإن بعدها في محل الابتداء.

وأما حتّى فبمنزلة ألاَ: من حيث إنّ كلَّ واحدةٍ منهما يقع بعدها الكلامُ المبتدأ، فإنّ بعدها واقعة في الابتداء بهذا المعنى.

وقد يُقالُ : لعلَّ الناظم رأي هذه المواضعُ مما يقعُ فيها النظر، فلا تكون إنّ فيها من قسم المبتدأة إلا بعد تأمل، فترك التنبيه عليها، اتكالاً على نظر الناظر في كتابه. والله أعلم.

ثم ذكر مواضع الوجهين فقال :

بَعْـــدَ إِذَا فُـــجَـــاءَةٍ أَوْ قَـــسَمٍ
لاَ لاَمَ بَعْـــدَه بِوَجْـــهينِ نُمِي
مَعْ تِلْوِ فَـــالْـجَـــزَا وَذَا يَطَّرِدُ
فِي نَحْوِ : خَيْرُ القَوْلِ إِنِّى أَحْمَدُ

الوجهان هنا هما : فتح (همزة[1])إنّ وكسرها ، وذلك يكون باعتبارين، فباعتبار سدّ المصدر مسدّها تُفتَحُ، وباعتبارِ عدمِ ذلك تُكسرُ. ولايكون ذلك إلبا من وجهين مختلفين. وأتى لهذا القسم بأربعة مواضع :

أحدها : أن تقع بعد إذا التي للمفاجأة نحو : مررت به فإذا إنه عبدٌ. يجوز في إنّ الكسر، وهو الأصل، لأنّ إذا المفاجأة مختصّة بالدخول على الجملة الاسميّة، فإذا وقعت بعدها إنّ فهي داخلةٌ على جملة، فيحتاج إلى كسرها، كأنه قال : فإذا هو عبدٌ. ويجوز الفتح، وهو خلاف الأصل، ولكنه / جائز، على أن تكون أنَّ وما بعدها في موضع خبَر مبتدأ محذوفٍ، كأنه قال : فإذا أمرُه أنه عبدٌ؛ قال ٤١٤
سيبويه : « ولو قلت : مررت فإذا أنه عبدٌ، تريد : مررت فإذا العبوديّةُ واللؤم، كأنك قلت : مريت فإذا أَمْرُه العبوديّة واللؤم. ثم وضعت أنَّ في

---

(١) سقط من أ .

هذا الموضع جاز[1]،ومثل[ذلك[2]] ما أنشده سيبويه من قوله[3]:

وكنتُ أُرَى زيداًكـمـا قـيلَ سَـيِّـدا

إذا أنَّه عـبـدُ القَـفَـا واللَّهـازِمِ

والثاني : بعد القسم الذي لا لام بعده، وذلك قوله : « أو قَسَمٍ .. لا لاَمَ بَعْدَه ». وهو معطوفٌ على مخفوض « بعد » ، لا مخفوضِ « إذا »، إذ ليس للقسم لفظ إذا. وقوله : « لا لام بعده » في موضع الصفة لقسم فالضمير في «بعده» عائد على القسم. ويريد القَسَمَ الذي في جوابه إنّ. وضمير «نُمِي» عائد على همز إن. ويعنى أنّ إنّ إذا وقعت جوابا للقسم وليس معها اللام فإنّ في همزها وجهين، وهما : الكسر والفتح ودّل عليهما تَقَدُّمُهما قبلُ. فَأمَّا الكسر فنحو : والله إِنَّ زيداً قائم، وأقسم إنك كريم. وأما الفتح فنحو : أقسمتُ أَنَّ زيداً قائم. ومن الأول قولُ الله تعالى : { حم. والكتابِ المبين * إِنَّا أنزلْناه في ليلةٍ مُبَارَكَةٍ}[4]. وفي الأخرِ : {إنا جَعَلْنَاه قُرْآنًا عَرَبِيًّا[5]}. ومن الثاني قولُ الراجز[6]:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّك العَلِيِّ

أَنِّي أَبُو ذَيَّا لك الصَّبِيِّ

---

(١) الكتاب ٣/١٤٤ .

(٢) عن س ، ف .

(٣) الكتاب ٣/١٤٤ . والبيت فى المقتضب ٢/٣٥٠ ، والخصائص ٢/٣٩٩ ، وابن يعيش ٤/٩٧ ، ٨/٦١ ، والرضىّ على الكافية ٤/٣٤٤ ، والخزانة ١٠/٢٦٥ .

(٤) الآيات ١ - ٣ من سورة الدخان .

(٥) الآية ٣ من سورة الزخرف .

(٦) هو رؤبة ، ديوانه ١٨٨ . والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٥ . والتصريح ١/٢١٩ ، والأشمونى ١/٢٧٦ ، والعينى ٢/٢٣٢ .

وتحرَّزَ بقوله : « لاَلاَّبَعْدَه » من القسم الذي بعده اللام، وتقع في خَبَرِ إن، فإنَّ هذا لا وجهين فيه، وإنما فيه وجهٌ واحدٌ وهو الكسر، نحو قول الله تعالى : } والله يعلَمُ إنَّك لرسُولُه}(1) .. الآية. بل(2) كقوله: {قُلْ : إِىْ وَرَبِّى إِنَّه لحقٌّ}(3)، {فوربِّ السماءِ والأرض إنه لحقٌّ}(4) فوجهُ الكسر أنَّ القسم إذا كان جوابه جُملَةً اسميةً فلا بدَّ أنْ يتلقى - إذا كانت موجَبَةً - بإنَّ واللام، أو بأحدهما، ولايستغنى عن واحدٍ منهما. هذا هو الأصلُ، ولذلك لا تقول : والله أنت ذاهبٌ. ولو فتحت إنَّ لكان بتلك المنزلة، فكان الكسر أولى. ووجه الفتح أن يقال : لعلّ الفتح على إضمار الجار(5) إذا قلت أقسمُ أنَّك قائِمٌ، أى : على أنَّك قائِمٌ. وكذلك يكونُ قوله :

أَوْ تَحلِفِى بِرَبِّك العَلِىِّ

أَنِّى أبو ذَيَّا لك الصَّبِىِّ

ثم يحملُ على ذلك ما كان الفعلُ فيه غير مصرّح به، نحو : والله إنّ زيدًا قائمٌ.

وما أجاز هنا من الوجهين ليس بمذهَبِ البصريين، وإنما هو رَأْىُ الكوفيين على ما حكاه ابنُ كيسان(6)، ونحا نحوهم الزجاجىّ إذ قال : « وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر

---

(1) الآية ١ من سورة المنافقون .

(2) عدلت «بل» فى الأصل إلى الواو ، فاصبح النصّ : «وكقولك» . وهو خطأ ، إذ المؤلف قد عدل عن الاستشهاد بالآية السابقة ، فاضرب عنها .

(3) الآية ٥٣ من سورة يونس .

(4) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

(5) فى صلب الأصل وسائر النسخ : إضمار المجرور . والمثبت عن هامش الأصل .

(6) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٥ .

أجودُ وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياسًا[1]. فجعل أبو القاسم الفتح قياساً، وإن كان الأجود الكسر.

وذهب ابن أبي الربيع مذهبه أيضا[2].

فالناظم كوفيٌّ في أصل المسألة وزَجَّاجِيٌّ، إلا أن الأجود عند الكوفيين الفتح، وعند الزجاجي الكسر. وأطلق الناظم القول في جوازهما فالظاهر التساوي عنده، وإذ ذاك يكون قد اختار القول بمذهبٍ ثالث مخالفٍ لما تقدم نقله، ومخالفٍ لما رآه في شرح التسهيل من كونِ الفتحِ غير قياسٍ. فأما كونه مخالفاً لما رآه في شرح التسهيل فاضطراب في المذهب، وأما / مخالفته للناس فاختراع لقول لم يره أحدٌ من ٤١٥
النحويين، فهو مخالفٌ للإجماع. ولا يقال : لعل قوله : «بوجهين نُمِي» أراد به وجهين على الجملة، فيكون أحدهما قليلاً، فيتفق له القولان، إن أراد أنه غير مقيس؛ إذ الفتح نادرٌ، أو يكون موافقا للزجاجي إن أراد أنه مقيس[3]. وقد رأى هنا غير ما رآه في شرح التسهيل، ولا بُعدَ في هذا، إذ المجتهدون تختلف آراؤهم في الأوقات المختلفة، فيكون له قولان هنا - لأنّا نقول : أما اختلاف القولين للعالم فممكن في نفسه إلا أنه غير ظاهر هنا من وجهين:

احدهما : أن من عادته إذا كان أحدُ الوجهين نادرًا أو شاذًا أو قليلاً أو يُنَبِّه على القلّة أوالشذوذ، أو الشياع والكثرة، وهنا لم يفعل ذلك.

---

(١) الجمل ٧٠ - ٧١ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠/١ - ٤٦١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٥.

(٢) انظر البسيط لابن أبى الربيع ٧٠٤ .

(٣) فى س ، ف ، وهامش الأصل : «ويكون قد ...» .

والثاني : / أنه قال : « بوجهين نُمِي» ، إنهُ نقل عن العرب؛ فإن ٤١٦
عنى قياسًا فلازمٌ في الجميع، أو غير قياس فكذلك، ويُبيِّن ذلك أنه شرك[1] في المسألة ما بعد إذا الفجائية لقوله : «بَعْدَ إذا فجاءَةٍ أو قَسَمٍ».. إلى آخره، وهما في إذا وجهان جَيِّدان لاندُورَ في أحدهما ولا قلّة، فكذلك يلزم في القَسَمِ لا محالة،وإذ ذاك يكون مخالفًا لأهل البصرة والكوفة معًا.

ويجاب عن ذلك أنّ إحداثَ قول ثالث إذا أجمع الناس على قولين لا يكون خرقًا للإجماع عند جماعة من أهل الأصول، فلا عَتْبَ عليه. والحقُّ أن كلامه غير مقتض لتساوي لوجهين، وإنما يقتضي قياسهما، ومعتمدُه في ذلك السماع، ولا شك أن السماع بذلك نادر، لكن قول الشاعر:

أنّي أبُو ذَيالِكِ الصَّبِيِّ

قد يلتحق على مذهبه[2] بالنثر؛ إذ لا مانع ولا ضرورة تمنع من الكسر، فهو بمنزلته في غير الشعر، والقياس قابلٌ لما قال. وأيضًا الكوفيون قد اختارو الفتح على ما نقل عنهم ابن كيسانَ، وذلك لا يكون إلا مع السماع، لأن مالاسماع فيه - وإنما أُجيزَ بالقياسِ - لا يقال فيه : إنه أكثر من غيره، وقد قالوا : إنّ الفتح أكثر من السكر؛ فقد انتظم القياس مع السماع، وذلك ما أرَدْنا، فلذلك - والله أعلم - اختيار الناظم هذا ما اختار. إلا أنَّ فيه نظرًا من جهة أنّ إطلاقه في جواز الوجهين في القسَمِ اقتضى أن المفتوحة تقع جوابًا للقسم مطلقًا، لأنه

---

(١) فى صلب الأصل : شرط . والمثبت عن الهامش وبقية النسخ .

(٢) تقدّم التعريف بمذهب ابن مالك فى الضرورة .

قال : بَعْدَإِذَا فُجَاءَةٍ أو قَسَمٍ» ... إلى آخره، وإذا وقعت بعده فذلك على أنه جوابٌ له ، سواءٌ أكان فعل القسم مصرّحًا به أو غير مُصرَّح به.
وليس كذلك، بل الوجهان إنّما ذكرا مع التصريح بالفِعْلِ والقسم، نحو قوله :

أو تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ
أنّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

وأما كونُ الفعل غير مُصَرَّحٍ به فلم أر من ذكر فيه نقلاً، نحو : والله أنّك قائم. والظاهر المنعُ من الفتح والتزام الكسر؛ لأن المفتوحة مؤَوَّلةٌ باسمٍ يقع مبتدأً، أو خبر مُبتدأٍ، والجملة الابتدائية لا تقعُ بنفسها جوابًا للقسم؛ لا تقول : والله زيدٌ قائم، فكذلك لا تقول : والله أنّك قائم؛ إذ هو في تأويل : والله أمرك القيام.أماَ جواز الفتح مع التصريح بفعل القسم فظاهر على تعلّو أنَّ به.، لا على أنه جواب، فقولك : حلفت أنّك قائم، على تقدير : حلفتُ على أنك قائم[1]. وهذا بَيِّن، فإطلاق الناظم القول في جواز الوجهين فيه ما ترى.

والجواب : بأنَّ كثيرامن المتأخرين يطلقون القول في جواز الوجهين من غير تفصيل، فكان الناظم أتبعهم. وأيضا الذي حُكِي عن الكوفيين
٤١٧ في الشرح / مماثل لما ذُكر هنا من عدم التفصيل، والمسألة - كما تقدّم - إنما تصح على التفصيل المذكور، فالسؤال واردٌ على الجميع، والله أعلم.

ويقال فيه : نَمَيتُ اليه الحديث ونموتُه فأنا أَنْمِيه وأَنْمُوه : إذا رفعته

(١) في صلب الأصل وسائر النسخ: منطلق . والمثبت عن هامش الأصل .

إليه فنُمِي مَبْنِيّ من أحد الفعلين.

ثم قال : « مَعْ تِلْوِ فَا الجَزَا ». هذا هو الموضع الثالث من مواضع جواز الوجهين في إنّ. وذلك إذا كان تِلْوًا – أي : تاليًا – لفاء الجزاء، وفاء الجزاء هي الواقعة في جواب الشرط.

ومع : متعلقة باسم فاعل محذوف هو حال من الضمير في نُمِي، أى : نُقِل إن[1] بوجهين حالة كونه مصاحبًا إن التالى فاء الجزاء. ويريد مصاحبته في الحكم بجواز الوجهين.

يعنى أنَّ إنَّ[2] إذا وقعت بعد فاء الجزاء فإن للعرب فيها وجهين أيضا : الكسر والفتح. فالكسر نحو قول الله تعالى : {إنَّه مَنْ يَتَّقِ ويَصبِر فإنَّ اللّه لا يُضِيعُ أجْر المُحْسِنينَ[3]}، وقال سبحانه : {إنْ تَكْفُروا فَإنَّ اللّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ[4]}. وهو كثير. وأما الفتح فنحو قوله : {ألَمْ يَعْلَمُوا أنَّهُ مَن يحادِدِ اللّهَ ورَسُولَهُ فَأَنَّ له نارَ جَهَنَّم[5]}.. الآية. وقال تعالى : {كُتِبَ عَلَيْهِ أنَّه من تَولاَّهُ فأنَّهُ يُضِلُّه[6]}.. الآية.

ومما قُرِىءَ بالوجهين قولُ الله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكم عَلَى نَفْسهِ الرَّحْمَة أنَّه من عَمِل منكم سُوءًا بِجَهالةٍ ثمّ تاب من بَعْدِهِ وأصلح فأنَّه غفورٌ رحيمٌ[7]). فقرأ

---

(١) انظر الصبان على الأشمونى ٢٧٥/١ .

(٢) فى الأصل ، أ : «يعنى أن وأن» . والمثبت عن س ، ف .

(٣) الآية ٩٠ من سورة يوسف .

(٤) الآية ٧ من سورة الزُمر .

(٥) الآية ٦٣ من سورة التوبة .

(٦) الآية ٤ من سورة الحج .

(٧) الآية ٥٤ من سورة الأنعام .

نافعٌ وغيرُه ـ إلا عاصمًا وابن عامرٍ ـ بكسر إنَّ بعد الفاء، وقرأ عاصم وابن عامر بفتحها. ووجه الفتح أن يكون مابعد الفاء في تقدير مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف منويّ التقديم، أي : فله أنه غفورٌ رحيمٌ، أي : فله غفرانُ الله ورحمتُه. ويجوز أن يكون المحذوف المبتدأ، تقديره : فأمرُه أنه غفور رحيم. وهذا النحو يجرى سائر ماذكر من الشواهد.

وأما الكسر فلا يحتاج إلى تكلّف شيءٍ من ذلك؛ لأنّ ما بعد الفاء حكمه الابتداء؛ قال الفارسي : ومن ثَمَّ حُمِل قولهُ : {وَمَنْ عَادَ فينتقِمُ اللَّه منْه[1]}، على أنّ بعد الفاء مبتدأ محذوفًا، أي : فهو ينتقم الله منه[2].

فإن قيل : هذا الإطلاقُ من الناظم غيرُ مستقيم؛ وذلك لأن الشاهد عليه إنما جاء مع تقدّم أنّ المفتوحة، كما مّر في الأمثلة، وأنَّ بعد الفاء (في الأمثلة[3]) يحتمل وجهين : أحدهما ماتقدّم من كونها خبرًا أو مبتدأ. والثاني : أن يكون تكررًا لانّ المتقدمة، إما توكيدًا مجرَّدًا ـ وهو مذهب الفراء والمبّرد وغيرهما ـ وإما بدلاً على جهة التأكيد من الأولى. والمعنى في القولين واحدٌ إلا أن العبارة مختلف، والأظهر من سيبويه هذا الثاني، وهو أن تكون الثانيةُ بدلاً من الأولى، كقوله تعالى : {أيعدُكم أنّكم إذا متُّم وكنتُم تُرابا وعظامًا أنّكم مخرجون[4]}، لأن المعنى : أيعْدكم أنكم مخرجُونَ إذا متم، لكن قدّمت أنّ الأولى وما بعدها من الظرف ليعلم بعد أيّ شيءٍ الإخراج. هذا معنى تعليل سيبويه[5].

---

(١) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٢) انظر البحر المحيط ٢٢/٤ .

(٣) ليس فى أ .

(٤) الآية ٣٥ من سورة المؤمنون .

(٥) الكتاب ١٣٢/٣ - ١٣٣.

ثم قـال : «زعم الخليل ـ رحـمـه الله ـ أن مـثـل ذلك قـوله تعـالى : / أَلَم ٤١٨
يَعْلَمُوا أنّه مَنْ يحادِدِ الله وَرَسُولَه فَأَنَّ له نار جَهَنَّم[1]}. فظاهر هذا الحملُ
على التكرير / قـال السـيـرافي : «ولولم تكن مكرَّرة لكسـرت، لأنهـا في ٤١٩
موضع ابتداءٍ بعد الفاء[2]». فإذا كان كذلك لم يكن في فتحها بعد الفاء في هذه المواضع شاهد على فتحتها بعد الفاء مطلقا، ولابُدَّ أن يثبت من كلام العرب مثل : من تكْرِمْنِي فَأنى أكرمُه. وهذا ربما لاتجده، وإذا كان معدوما كان الناظم غير صحيح، لاقتضـائه جواز : من يكرمني فَأنى أكرمه.

فـالجـواب : أن الناظم جـرى في هذا الكلام على طريقـة (أبى[3]) الحسن الأخفش في الآية، من تعيين الاحتمال الأول، أن يكون مابعد الفاء محمولاً على الابتداء والخبر، كما مَرَّ تفسيرُه، وتكون هذه الآيات مثل قول الله تعـالى : {والَّذِين كَسبُو السيئاتِ جزاءُ سيِّئةٍ بِمِثْلِها[4]} تقـديره : أمرهم جزاءُ سَيِّئةٍ، أو جزاؤهم. وكذلك قـوله : {قلنا[5]: ياذا القَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا[6]}، أى : إمَّا أمرُهم كذا وإمّا أمرُهم كذا. وهو في الكلام كثير. وهذا الذى قاله الأخفش ارتضاه ابن خروف، وقـال : إذا حُمِل على هذا صلح اللفظ والمعنى، قال : ولا وجه للتـأكيد في الآية ولا للبدل. وتـأوَّل كـلام سـيبويه على هذا المعنى، وأنّ قـوله : «وزعم

(١) الكتاب ٣/١٣٣.
(٢) شرح السيرافى ٣/٢٨ ، ونصه : «ولولا أنها مكررة ....» .
(٣) سقط من أ .
(٤) الآية ٣٧ من سورة يونس .
(٥) فى جميع النسخ : «قالوا» . وصواب الآية ما أثبتناه .
(٦) الآية ٨٦ من سورة الكهف .

الخليلِ أنّ مثل ذلك» يريدُ به مثل قوله : قد علمت زيدًا أبوه خيرٌ منك، وقد رأيت زيدًا يقول أبوه ذاك[1] ـ قوله تعالى : {أَلَمْ يَعْلَمُوا}.. الآية، يشير إلى المسائل التي يبتدأ فيها، لا إلى أنها على التأكيد ولا البدل. فعلى هذه الطريقة تكون الآياتُ شواهدَ على جواز نحو : من يكرمني فأنّي أكرمه، على معنى : فأمري أنّي أكرمه، أو فَلَهُ أنّي أكرمه، أو ماأشبه ذلك. ويظهر أنّ هذه الطريقة أولى، لوجود نظائرها في كلام العرب، ولأنّ البدل والتأكيد لايكونان جوابا، وقد وقع ذلك الجواب على الطريقة الأخرى. فما ارتضى الناظم أحسنُ في القياس الصناعيّ، وبه يصحّ الإطلاق في القاعدة.

ثم قال : «وذا يَطَّرِدُ»، ذا : إشارة إلى الحكم المذكور، وهو جواز الوجهين في إنّ، ويطرد معناه : يجرى قياسًا لا ينكسر، وأصله من قولهم : اطّرد الخبرِ أو الشرّ : إذا اتّبِع بعضُه بعضًا، وجرى من غير تَوَقُّفٍ، وقولهم : اطرد الأمر : إذا جرى واستقام. واطّرد النهر : جرى.

يقول : وهذا الحكم يجرى فيما [كان[2]] نحو قولهم : خير القول إنّى أحمدُ، وهو الرابع من مواضع جواز الوجهين، فيجوز، فيجوز لك في إنّ الفتح فتقول : خيرُ القولِ أنى أحمدُ الله، على تقدير المصور، أى : خيرُ القول حمدُ الله. ويصدق في هذا الوجه على كلّ حمد، بأىّ عبارةٍ كان. ويجوز الكسر فتقول : خير القول إنى أحمد الله، على تقدير : خير القولِ هذا القولُ المعيّن المفتتح بإنى. فهو في التقدير على ماهو في اللفظ ولاتصدقُ هذه العبارة إلا على الحمد بهذا اللفظ المذكور. ومثلُ ذلك ما مثّل به سيبويه حيث قال : «وتقول : أول ما

---

(١) الكتاب ٣/١٣٣ .

(٢) زيادة يستقيم بها السياق .

أقولُ أني احمدُ الله، كأنك قلت : أول ماأقول الحمدُلله، وأنَّ في موضعه[1]». قال : «وإنْ أردْت أن تحكى قلت : أولُ ماأقـول : إنى أحمـد الله[2]». يعنى بالحكاية الحملُ على الابتداء. ومثله : كلامُ زيدا إنه يقول كذا كذا، وجوابه إنَّ زيدًا في الدار، وسؤالى إنى أسأل الله كذا وكذا، وخبرى عن حالِ زيدٍ إنه مُتَّكِيء. وما أشبه ذلك.

وقيّد مثاله المسألة بشرط لابُدَّ منه وهو : أن يكون أول الكلام مما يقتضى الحكاية، وذلك القـولُ ومـا في مـعناه، فلذلك قـال : «فِى نَحْـو خَـيرِ الْقَـوْلِ إِنِّى أَحْمَدُ»[3]، والقول يقتضى الحكاية، فإذا كان كذلك ساغ إجراؤه على الحكاية، وساغ إجراؤه على غير الحكاية، ومن ثَمَّ جاز الوجهانِ في إنَّ هذه.

ولما حَصَرَ مواضع القسمين واستوفى عَدَّها، دَلَّ كلامهُ على أنَّ ماعدا ذلك فهى فيه مفتوحة، وهو القسمُ الثالثُ من أقسام إنّ، فلم يَحْتَجْ إلى تكلُّفِ عدِّها. وقد ذكر الناس لفتحها عشرة مواضع :

أحدها : أن تقع فاعلة، أى : مُؤَوَّلة مع معموليها بالفاعل، لأنها مصدرية، نحو : أعجبنى أنَّك منطلقٌ، لأنها في تقدير : أعجبني انطلاقُك.

والثاني : أن تقع مفعولةً نحوُ : كرهتُ أنَّك قائم، تقديرُه : كرهتُ قيامك.

والثالث : أن تقع مجرورةً لفظًا، نحو : عجبتُ من أنَّك مُنْطَلِقٌ، أو تقديرًا نحو : {وأَنَّ المساجِدَ لِلَّهِ فَلاَتَدْعُوا».. الاية. (أى[4]) : ولأنَّ المساجد لله.

والرابع : أن تقع مبتدأة، نحو : عِنْدى أنَّك منطلق.

---

(١) الكتاب ١٤٣/٣ .

(٢) نفسه .

(٣) بعده فى أ بياضٌ ثم كلمة «قول» . والكلام تامٌ ، ولايقتضى لهذه الكلمة .

(٤) سقط من أ .

والخامس : أن تقع خَبَرَ مبتدإ،الكرمُ أنك تَفْعَلُ كذا.

والسادس : أن تقع بَدَلَ شيء من شيء، نحو : أعجبتني قصتك أنك أعطيتَ فلانًا.

والسابع : أن تقع بَدَل اشتمالٍ، نحو قول الله تعالى : {وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إحدى الطَّائِفَتَينِ أَنَّها لَكُمْ[1]}.

والثامن : أن تقعَ بعد لو نحو قول الله تعالى : {وَلَوْ أَنَّهم إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ[2]}، {وَلَو أَنَّهُمْ فَعَلُوا مايُوعَظُونَ به[3]}.. الآية.

والتاسع : أن تقع بعد لولا، نحو : لولا أَنَّك قائمٌ لأكرمتكَ.

والعاشر : أن تقع بعد مُذْ، نحو : مارأيتُه مذ أَنَّ الله خلقني.

وما أشبه هذه المواضع فهي في معناها.

واعلم أن اقتصاره فيما يجوز فيه الوجهان على أربعة مواضعَ يُدْخِلُ عليه في هذا القسم خَلَلاً؛ لأن الناس قد ذكروا الجواز الوجهين مواضع أُخَر لم يذكرها الناظم، فاقتضى ذلك فيها لزومَ الفتح، وليس كذلك.

منها : مابعد حتى إذا كانت ابتدائية كسرت إِنّ بعدها ـ وقد تقدم ـ وإذا كانت عاطفة فُتِحَتْ، نحو : أعجبني أمرُك كلُّه حتى أَنَّك متواضع.

ومنها : ماتقع بعد أَما، نحو : أَمَا إِنَّك منطلق، بالفتح والكسر، فإذا فتحت كانت أما ظرفًا بمعنى حقًا، كأنك قلت : حقًا أَنَّك ذاهب. وإذا كسرت كانت حرف تنبيه كألا.

ومنها : أن تقع بعد حرف تنبيه كألا.

---

(١) الآية ٧ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٦٤ من سورة النساء.

(٣) الآية ٦٦ من سورة النساء.

ومنها : أن تقع بعد حرف العطف، نحو : عرفتُ أنَّك ذاهبٌ وأنك مُعْجَلٌ. يجوز الوجهان، فالفتح عطف على أنَّ الأولى، والكسر استئنافٌ. وكذلك مع ثُمَّ إذا قلت عرفتُ أنَّك ذاهبٌ ثم أنَّك مُعْجَلٌ. ومن ذلك في القرآن. {إِنَّ لَكَ أن لا تَجُوعَ فيها ولا تَعْرَى. وأنَّكَ لا تَظْمَأُ فيها وَلاَ تَضْحَى[1]}، قُرِئت بالكسر، وهو لنافع وأبي بكر. وفتح الباقون[2].

ومنها : أن تقع بعد الواو لكن مع اسم الإشارة، نحو : ذاك وأنَّك قائم، فالفتح – على معنى :الأمر ذاك وأنَّك قائم، والكسر على الاستئناف. ومن الكسر قولُ تعالى : {هذا وَإِنَّ للطاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ[3]}. ومن الفتح قوله

٤٢٠ تعالى : {ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وأنَّ للكافِرينَ عَذَابَ النَّارِ[4]}، / {ذَلِكُمْ وأنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ الكافِرينَ[5]}.

ومنها : أن تقع بعد القول المُشْرَبِ معنى الظَّنِّ، نحو : أتقول إنَّ زيدًا قائم؟ وأتقول : أنَّ زيدًا قائم.

إلى غير ذلك من المواضع التى يجوز فيها الوجهان، زيادةً إلى ماتقدَّم من المواضع التى تَلْزَم الكسرَ، فجميعها ينقضُ عليه هذا التقسيم فلا يَتَخلَّص للقسم الأخيرِ شيءٌ بعينه.

والذى يقال في هذا – والله أعلم – أنَّه لم يقصد الحَصْر التامّ

---

(١) الآيتان ١١٨ ، ١١٩ من سورة طه .

(٢) السبعة ٤٢٤ . وأبو بكر هو شعبةبن عياش الحناط ، راوي عاصم . انظر غاية النهاية للجزرى ٣٢٥/١ – ٣٢٦ .

(٣) الآية ٥٥ من سورة ص .

(٤) الآية ١٤ من سورة الأنفال .

(٥) الآية ١٨ من سورة الأنفال .

لسائر الأقسام، وإنما قصد التنبيه على بعض المواضع المشهورة في القسمين الأوَّلين، وترك الثالث غُفْلاً لئَلاَّ يُفْهَم منه لزوم الفتح في جميع مالم يذكر. وكأنه ذكر ضابط الفتح. وهو سدُّ المصدر مسدَّه، فاكتفى به على الجملة، ثم نَبَّه على شَيْءٍ مما خرج عنه إلى لزوم الكسر أو جواز الوجهين، وترك سائر المواضع لينتظر فيها الناظر في كتابه، بناءً على ما ذكر له، وذلك كافٍ في مثل هذا المختصر.

(ثم قال[1]) :

وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ
لاَمُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ : إِنِّى لَوَزَرْ

وَلاَ يَلِى ذِى اللاَّمَ مَاقَدْنُفِيَا
وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَاكَرَضِيَا

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَإِنَّ ذَا
لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا

(٢- وَتَصْحَبُ الواسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ
وَالفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ خَبَرْ -٢)

أخذ الآن يُبيِّن مايتعلق بهذه الحروفِ أو ببعضها من الأحكام، زائدًا إلى مالها من ذلك في أنفسها. وابتدأ بِذكْرِ إنَّ المكسورة، فذكر أن لام الابتداء تدخُلُ مع إنَّ على الخبر وغيره. وذلك أنَّ لام الابتداء أصلها أنَّ تدخل على المبتدأ

---

(١) عن الأصل .

(٢) انفردت أ بذكر هذين البيتين . وفيها فى قافية البيت الثانى : «الخبر» ، بالألف واللام . وما أثبتناه قد نصَّ عليه الشاطبى فى نهاية الشرح .

والخبر لتوكُّد الكلام، فتقول : لَزيدٌ قائمٌ، و {لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيرٌ من مُشْرِكٍ[1]}. ثم إنّ إنَّ تدخل على المبتدأ والخبر أيضًا للمعنى الذى تدخله اللام من التوكيد، ويبقى معها معنى الابتداء، كما كان باقيًا مع اللام، فلما لم يتناقضا جاز اجتماعُهما زيادةً في التوكيد، وحسُن اجتماعُ توكيدين بحرفين، كما حَسُن اجتماعهما باسمين، نحو : {فَسَجَدَ الملائِكَةُ كُلُّهم أَجْمَعُون[2]}، وموضعُ كل واحدٍ من الحرفين صدرُ الكلام، لكن لما اجتمعا كرهوا ذلك، وأن يجتمعا ويتلاحقا، ولذلك لما جمعوا بينهما في الشعر غَيَّروا أنّ بإبدال همزتها هاءً، فقالوا، أنشده عامة النحاة[3]:

أَلاَ ياسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحَمِى
لَهِنَّكَ مِنْ بَرقٍ عَلَىَّ كَرِيمُ

والأصل عندهم : لإنك. فأبدلوا كما أبدلوا ألف ما حين اجتمعت مع مثلها في قوله، أنشده ابن جني[4]:

مَهْما لى اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ

فلما كان اجتماعهما مكروها أخّروا اللام وأبقوا إنّ في موضعها اعتبارًا

---

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٣) هو لرجل من نمير ، كما فى الخزانة ٣٥١/١٠ . وانظر البيت فى الخصائص ٣٥١/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، والرضىّ على الكافية ٣٦٢/٤ ، والمغنى ٢٣١ ، والهمع ١٧٩/٢ ، واللسان : لهن ، قذى .

(٤) البيت لعمرو بن ملقط الطائى ، وعجزه :

أودى بنعلىّ وسرباليَهْ

وهو فى نوادر أبى زيد ٢٦٧ ، وابن يعيش ٤٤/٧ ، والرضى على الكافية ٨٨/٤ ، والمغنى ١٠٨ ، ٣٣٢ ، والهمع ٣١٩/٤ ، والخزانة ١٨/٩ .

باختصاص إنّ بالمبتدأ وعملها فيه دون اللام، فإنها لاتختص ولاتعمل، فقالوا: إنّ زيدًا لقائم. ومع هذا فاللام في نية التقديم ولذلك عَمِلت [إنّ[1]]، ولولا ذلك لعلقتها عن العمل، كما علقت أفعال القلوب. فإذا أخّروها فلابُدَّ أن يقع بين إِنّ وبينها فاصلٌ، وإلاّ كان المحذوف باقيا. فلا تدخل إلا حيث يحصُلُ هذا الشرط. وذكر الناظم لدخولها أربعة مواضع، وهي : الخبر، ومعموله، والفعل، والاسم[2].

فأما دخولها على الخبر فذلك قوله : «وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تصحبُ الخبر بعد إِنّ المكسورة.

وإنما قال : «وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ» بيانًا أنّ هذه اللام مختصّة اللحاق بإنّ لابغيرها من الحروف المذكورة؛ فلا / تدخل في خبر المفتوحة، فلا ٤٢١
تقول : أعجبني أن زيدًا لقائم. وما جاء من ذلك في السماع فشاذٌ لايقاس عليه، كقراءة من قرأ[3]: {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ[4]}، بفتح (أنّهم) مع اللام ولاتدخل أيضا في خبر غير أنّ، فلا تقول : كأن زيدًا لقائمٌ، ولا لعلّ زيدًا لقائم، ولا ليت زيدًا لقائم. وهذه متفقٌ عليها. ولاتقول أيضًا : لكن زيدًا لقائمٌ. عند البصريينَ وهو رأى الناظم. وذهب الكوفيون إلى جوازه. والصحيح مذهب أهل البصرة للقياس والسماع أمّا القياسُ فلأنّ هذه اللامَ إما لام الابتداء وإما لام

(١) سقط من الأصل .

(٢) بعده فى جميع النسخ كلمة «إن» ، بعدها بياض فيما عدا الأصل . وقد أشير فى الأصل إلى أن كلمة «إن» زائدة .

(٣) هو سعيد بن جبير كما فى شرح الكافية للرضى ٣٥٩/٤ .

(٤) الآية ٢٠ من سورة الفرقان .

اختلاف المذهبين، وأيٌّ ذلك كان فلا يستقيم دخولها في خبر لكــن، وذلك لأنها إن كانــت لامَ الابتداءِ فإنما حَسُن دخولُهــا مع إنّ لموافقتها لها في المعنى؛ إذ كلٌّ منهما للتأكيد، وأما لكنّ فمخالفــةٌ لها فــي المعنى. وإن كانت لام القَسَمِ فإنما حَسُن دخولها مع إنّ لأن كــلٌّ واحدةٍ منهما تقع جوابًا للقسم، ولكن مخالفةٌ للأم في ذلك لأنها لاتقع في جواب القسم، فكان الواجب أن لاتدخل في خبر لكن البتَّةَ. وأما السماعُ فمعدُومٌ، فلا مستَنَدَ لجواز لحاقها مع لكنَّ.

واحتج الكوفيون على صحة مذهبهم أيضا بالقياس والسماع، أما القياسُ فمن وجهين، أحدهما : بقاء معنى الابتداء مع لكنّ كما كان باقيًا مع إنّ، وبقاءُ معنى الابتداء في إنَّ هو المسوِّغُ لدخولها مع إنَّ، فلْتَدخُلْ مع لكنَّ لوجود ذلك المعنى الجامع بين إنَّ ولكنَّ. وأيضًا فإنّ أصلَ لِكنَّ إنَّ، زيدت عليها اللام والكافُ، كما زيدت عليها اللام والهاء في نحو[1]:

لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيّ كَرِيم

والحرفُ قد يُزاد عليه في أوَّله نحو لَعَلَّ، وفي آخره نحو : (فإمَّا تَرَيِنَّ[2]). إلا أن الهمزة حذفت تخفيفًا، كما حذفت عندكم في لن[3]؛ إذ أصلها ــ على قول الخليل ــ : لا أَنْ. وإذا كان كذلك فلكنَّ هى إنَّ في الحقيقة، فكما جاز دخول

(١) تقدم فى ٣٤٣/١ .

(٢) الآية ٢٦ من سورة مريم .

(٣) فى جميع النسخ ماعدا ف : «أن» . وهو خطأ .

اللام مع إنَّ جازَ مع لكنَّ. وأما السماعُ فقد قال الشاعر[1]:

وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ

ولا يقال : لو كان قياسًا لوجد في السماع كثيرًا، لكنه لم يُوجَدْ منه إلاّ هذا الشطر، فدلَّ على أنه عند العرب مهجورٌ ـ لأنّا نقول : لاتعتبر القلّة والكثرة في السماع إلاّ إذا كان القياس بدفعه ويعارضه، فأما إذا كان جاريًا على القياس ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلّة. واعتبر ذلك بمسألةأبي الحسن في شنوءة، في باب النسب، حيث قال فيه شَنَئِيّ ـ ولم يسمع غيرُه ـ : هو البابُ كلُّه[2] ـ فكذلك مسألتنا قد تقدم وجهُ القياس فيها، ولا معارض لذلك، فصحَّ القياسُ على ماسُمِع فيها وإن قَلّ.

والجواب عن الأول : أنَّ معنى الابتداء فحسبُ، بل لأنها مثلها في التوكيد، ولكنّ بخلاف ذلك. وأيضًا فإنّ معنى الابتداءِ مع لكنّ لم يبق كبقائه مع إنّ؛ لأنّ الكلام الذى فيه إنّ غير مفتقرٍ إلى شيءٍ قبله، بخلاف الذى فيه لكنّ فإنه مفتقرٌ إلى ماقبله، فاشبهت أنَّ المفتوحةَ التى أُجمع على امتناع دخول اللام بعدها.

وعن الثاني : أنَّ ماقُلتم من أنَّ أصلها «إنَّ» زيدت عليه اللام والكاف فدعوى لا تسمع من غير / دليلٍ. وأما النَّظْرِ بقوله : «لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ» فيحتمل أن يكون الأصلُ لإنّك، فَأُبدِلَت الهمزةُ هاء. وهذا الذى يدّعيه ٤٢٢

---

(١) مجهول القائل . وقد ذكر ابن هشام فى المغنى أنه لاتعرف له تتمة . على أنّ ابن عقيل فى شرحه على الألفية ١/١٣٤ ذكر له صدرا ، وهو :

يلومونني فى حب ليلى عواذلى .

وشطر الشاهد فى معانى القرآن ١/٤٦٥ ، ،الإنصاف ٢٠٩ ، وابن يعيش ٨/٦٢ ، ٦٤ ، والرضى على الكافية ٤/٣٦٣ ، والمغنى ٢٣٣ ، ٢٩٢ ، والهمع ٢/١٧٦ ، والخزانة ١٠/٣٦١ .

(٢) الخصائص ١/١١٦ .

البصريون. ويحتملُ أن يكون الأصلُ : للّهِ إنّك[1]. فاختُــصركما اختُصِرَ في نحـو : لاه أبوك، ولَـهْيَ أبوك، ولهِ أبُوكَ[2]. وهذا أولى من قول الكوفيين لثبوت تصرّف العرب في لفظ الله في القسم. وهذا تأويل السُّهيلى فيما أحسبُ؛ فإذًا لم يتعيّن وجهُ التنظير، ولو سلِّم أن أصلها إنَّ فلا يلزم أن يبقى بعد التركيب حكمُ ماقبل التركيب، بل يختلفَ كثيراً . كما اختلف عند الخليل في لن، حيث جاز : زيدًا لن اضرب، ولك يجز : زيدًا لا أنْ أضرب؛ وكما اختلف في إمّا، فلزمت فعلَ الشرطِ النون، ولم تلزم دون[3]ما . وكما قلتم أنتم في «اللّهم»ونظائر ذلك كثيرة؛ فإذا كان كذلك لم يستتبُّ القياس مع جواز المخالفة بعد التركيب، بل مع ثبوتها كما تقدّم في جواب الوجه الأول.

وأما السماعُ فقال ابن مالكٍ[4]: لاحُجّة فيه لشنوذه؛ إذ لا يُعْلَم له تتمّةٌ ولا قائلٌ ولا راوٍ عدلٌ يقول : سمعته ممّن يوثَق بعربيته، والاستدلالُ بما هو هكذا في غاية الضعفِ. قال : ولو صحّ إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجّه بجعل أصله : «ولكنْ إنَّنى». ثم[5] حُذِفت همزة إنَّ ونونُ لكنّ، وجىء باللام في الخبر لأنه خبر إنَّ، أو حُمِل على أن اللام زائدةٌ كما زيدت في الخبر قبل انتساخ

---

(١) هذا قول المفضل بن سلمة ، انظر الإنصاف ، المسألة ٢٥/٢١٦.

(٢) انظر الكتاب ١١٥/٢ ، ١٦٢ ، ٤٩٨/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٣١/٣ - ٢٣٢ ، واللسان ، مادة آل ، لها .

(٣) فى جميع النسخ : «دونها» . والقول بوجوب إلحاق النون مع إمّا منسوب إلى المبّرد والزجاج فى الهمع ٣٩٩/٤ ، ولم يقع فى القرآن الكريم إلا كذلك . وقال الجمهور : إن اقتران المضارع بالنون بعد إمّا كثير لكثرت حذفها فى الشعر . وانظر المقتضب ١٣/٣ - ١٤ .

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

(٥) فى صلب الأصل ، أ : فحذفت ، والمثبت عن هامش الأصل ، ف ، س .

الابتداء، كقوله، أنشده عامة النحويين(١):

أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

ولا يصحُّ عَضْدُهُ بموافقته للقياسِ؛ فقد مرّ القدحُ في ذلك القياسِ، فلم يبق إلا الوقف على السماع.

وقولُ الناظم : «لامُ ابتداءٍ» تعينٌ للاّم الداخلة ماهى؟ وأنها لاَم الابتداءِ الداخلةُ على المبتدأ والخبر، نحو : لزيدٌ قائمٌ، ليست غيرَها. وهذا الذى أشار إليه هو مذهبُ أهل البصرة. وقد تقدّمت الإشارة إلى الخلافِ في ذلك. والدليلُ على صحة مذهب الناظم أنَّ هذه اللام مستغنيةٌ عن نون التوكيد إذا دخلت على المضارع نحو : إنَّ زيدًا ليقومُ، و{إِنَّ ربكم لَيحكُمُ بَيْنَهُمْ(٢)}؛ ولو كانت لام القسم لم تستغن عن النون، فكنت تقول : إن زيدًا ليقومنّ، كما تقول : والله ليقومنَّ. فإن لم يقولوا ذلك مع كثرةِ دخول النون مع لام القسم وندورِ خلافه [فهو(٣)] الدليلُ واضحٌ على أنها ليست لام القسم، وإنما هى لام الابتداء التى لاتلزمُها نون. ومثالُ دخولها على الخبر قولُ الله تعالى : {إِنَّ اللّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ(٤)}، {وإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرةٍ للناسِ عَلَى ظُلْمِهِم(٥)}. وهو كثير.

[والوَزَرُ : الملجأ(٦)].

---

(١) البيت لرؤبة ، ملحقات ديوانه ١٧٠ . وهو فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٦ ، والمغنى ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، والتصريح ١/١٧٤ ، والهمع ٢/١٧٧ ، واللسان ، مادة : شهرب .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

(٤) الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٥) الآية ٦ من سورة الرعد .

(٦) عن أ .

ثم أخذ يشترطُ في جوازِ دخولِ هذه اللام على الخبر شروطًا ضرورية، وهي ثلاثةٌ :

أحدها : أشار إليه مثاله، وهو قولهُ : «إنِّي لَوَزر». وهو الفصلُ بين إنّ والخبر، فإنه لو لم يكنمفصولاً من إنَّ لم تدخل اللامُ عليه، نحو : إنَّ في الدار زيدًا، فلا يقال : إنَّ لفي الدار زيدًا. ووجهُ ذلك ماتقدم.

والثاني : أن لايكون الخبر منفيًا، وهو المصرَّحُ به في قوله : «وَلاَيَلِي ذِي اللامَ ما قد نُفِيا». ذي : مفعول بيلي، وما هو الفاعلُ، كأنّه قال : ولايلي الخبُر المنفُّي اللامُ المذكورة. وقوله : «ماقد نُفِي» ـ وإن كان الخبرُ غير مصرَّحٍ به فيه ـ فهو / المرادُ، لأن كلامه فيه، فمعنى الكلام : ولايلي ٤٢٣
هذه اللامَ ماقدنُفِي من الأخبار.

والخبر المنفُّي : هو الذى دخلت عليه أداة نفي، فيريد أنَّ نحو : إنَّ زيدًا ما أبوه قائمٌ، لاتدخلُ اللامُ عليه، فلاتقول : إنَّ زيدًا لما أَبُوه قائم. وكذلك غير مامن أدوات النفي، فلاتقول : إنَّ زيدًا للايقول، ولا : إن زيدًا لإِنْ تقُول إلا خيراً. وما أشبه ذلك. ومثل ذلك في الامتناع : إنَّ زيدًا لَلَمْ يَقُمْ، وإنَّه لَلَنْ يقوم.

ووجه امتناع اللام هنا عند المؤلف أنَّ أكثر أدوات النفي أولُها لامٌ مثلُ : لا، ولم، ولن، فكرهوا اجتماعَ حرفين مثلين لما فيه من الثّقلِ على اللسان، ثم أجرّوا سائِرَ أدَواتِ النفِي على ذلك لِيَنْسَقَ البابُ، كما حملوا يُكرِمُ وتُكرمُ على أُكرِمُ في حذف همزة أكرَمَ. ولذلك نظائر في القياس العربي. وقد شذّ دخولهُا على «لا» في الشعر؛ أنشد

ابن جني [1]:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا
لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَسَوَاءُ

وهذا محفوظٌ عند الناظم، فلذلك لم يَبْنِ عليه.

والثالث من الشروط : أن لايكون الخبرُ فعلا يشبه رَضِي، وذلك قوله : «وَلاَمِن الأفْعَالِ ماكَرَضِيا، وأنْ يكون متصرِّفا؛ فإذا اجتمع في الفعل الوصفان معًا لم تلحقه اللامُ، فلاتقول : إِنَّ زيدًا لَرضِي، وكذلك لاتقول : إِنَّ زيدًا لقام، وإن لأعطاني كذا، ونحو ذلك.

فإن تخلَّفَ شرطٌ من هذين جاز لحاقها؛ أما تخلف كونه ماضيا، فنحو : إِنَّ زيدًا يقومُ، فَتَلْحقُ واللام؛لأنّ الفعَل مضارعٌ، فتقول : إن زيدًا ليقومُ، ومنه : ﴿إِنَّ ربكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ[2]﴾.. الآية. وأما تخلف كونه متصرفًا، فنحو : إن زيدًا نِعْمَ الرجلُ، فتلحق اللام هنا فتقول : إِنَّ زيدًا لنِعْمَ الرجل، لفقد التصرُّفِ. ووجهُ هذا كلِّه أَنَّ أصل اللام أن تدخل على الاسم لا على الفعل، وإنّما دخلت على الفعل المضارع لشَبَهِهِ بالاسم الشبه المذكور قبلُ، وأمّا الماضى فليس شبيها بالاسم فلم تدخل عليه اللام، وإنما جاز دخولُها على غير المتصرّفِ لأنه يفيُد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور فيحصل بذلك شَبَهُه بالمضارع، فتدخل اللام. ولهذه العلّة إذا دخلت على الفعل الماضى المتصرّف [المفترن

---

(١) البيت لأبى حزام العكلى ، واسمه غالب بن الحارث . وهو من شواهد المحتسب ٤٣/١ ، والرضى على الكافية ٣٦٠/٤ ، والهمع ١٧٥/٢ ، والتصريح ٢٢٢/١ ، والأشمونى ٢٨١/١ . وفى الخزانة ٣٣٠/١٠ .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل .

بقد[(١)]] استُبيحَ دخولُ اللام عليه؛ لأن قد تقَرِّب الماضي من الحال ومن هنا استثنى الناظمُ ذلك من الحكم بالمنع فقال : وقد يليها مع قد، يعنى : أنها قد تدخل على الماضى المتصرّفِ إذا كان مصحوبًا بقد، نحو مامثّل به من قوله : «إنَّ ذَا.. لقد سَمَا على العِدَا مُسْتَحوِذَا» فأدخل اللام على «سما» لما اقترن بقد.

ثم يتعلّق النظر في كلامه بمسألتين :

الأولى : أنَّ التصرّف المختصّ بالأفعال يطلق على وجهين :

أحدهما : أن يُرَاد به ما استُعمِل على وجه واحدٍ من وجوه التصرف الثلاثة، إمّا ماضيًا أو أمرًا أو مضارعًا مع بقاء دلالته على الزّمانِ وعدمِ انتقاله إلى الإنشاءِ كأفعال المقاربة ماعدا كاد وأوشك، وكذا تَعلّم بمعنى اعلَمْ، وتبارَك، وسُقِط في يده، وينبغي، ونحوها مما لايستعمَلُ إلا على وجه واحدٍ وإنْ كان دالاً على الزمان - فهذا ليس بِمُرادٍ للناظم، لأنه جارٍ هنا مجرى المتصرف؛ / فإنك لاتقولُ : إنَّ زيدًا لجعلَ يقومُ، ولا : ٤٢٤
إن زيدًا لسُقِط في يده، كما لا تقول : إنّ زيدًا لرضِيَ. ويجوز ذلك إذا أدخلت قد فتقول : إنّ زيدًا لقد جعَلَ يقوم، وإن زيدًا لقد سُقِط في يده، وإن زيدًا لقد سما على العدا. وما أشبه ذلك. ويُشعِرُ بهذا من كلامه تمثيلُه برضى من حيث كان ماضيًا دالاً على الحدث والزمان، فما[(٢)] كان مثله امتنع أَنْ تدخُلَ عليه اللام.

والثاني : أن يُرِيدَ به ماكان من الأفعال شبيها بالحرف في عدمِ

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق . ومكانها فى جميع النسخ : قد .

(٢) فى الأصل ، أ : «كما كان» . والمثبت عن ف ، س .

دلالته على الحدث والزمان وعدمِ تَصرفُّه، كنِعْمَ وبئس، فهذا هو المراد للناظم فأخرجه بالقيد من حكمِ المَنْع من دخُولِ اللام عليه، فدخل في حكم الجواز، فتقول على هذا : إنّ زيداً النِعْم الرجلُ، وإنّ عمراً لبِئْسَ الغلامُ. وما أشبه ذلك وقد تَبَيَّنِ وجهُه. واقتضى ذلك جوازَ دخولِ اللام على ليس، وأن تقول : إنَّ زيداً لليس بقائم. وهذا ألا يسوغُ لكراهية اجتماع لامين في اللفظ. ولعلّه لم يَعْنَ بالتحرزِ منه اتكالاً على عِلّة امتناع دخولِ اللام على أدوات النفي، أو لأنه ـ وإن لم يَدُلّ على الحدث والزمان ـ في حكم المتصرّف، كما يقول فيه ابن أبي الربيع وغيُره[1]، أو لغير ذلك.

والثانية : أنه لما أخرج عن الحكم بدخول اللام على الخبر الخَبَر الوالى لأنّ، والمنفي، والواقع فعلاً ماضيا، كان ذلك ظاهراً في أنَّ سائر مايقع خبراً لأنَّ يجوزُ دخول اللام عليه، فتقول : إن زيداً لقائمٌ، وإن زيداً لفي الدار، وإن زيداً ليخرج اليوم. ونحو ذلك. ويقْضَى ذلك أن تدخل على الخبر إذا كان شرطاًوجزاءً، وعلى واو المصاحبة المغنية عن الخبر، وعلى الخبر إذا تقدمته أداةُ التنفيسِ، وكذا إذا كان قسماً وجواباً، أو جُمْلَةً اسمية.

أما الشرط والجزاء فقد مَنَع في التسهيل دخولَ اللام عليه؛ قال في الشرح : «والمانع من دخولها على أداة الشرط خوفُ التباسها بالموطِّئَة للقسم، فإنها تصحبُ أداة الشرط كثيراً، نحو : {لَئِن لَمْ يَرْحَمْنَا ربُّنا ويَغْفِرْ لَنَا لنكونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ[2]}. فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة، وحقُّ المؤكّدِ أنْ لا يلْتَبَسُ بغير مؤكدٍ[3]». وذكر أيضا أن ذلك غير

(١) انظر البسيط لابن أبى الربيع ٥٤٥ – ٦٤٦ ، ٦٦٥ .

(٢) الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

مستعمل في كلام العرب فتأكّد المنعُ. ومنع ذلك غَيْرُه أيضًا من النحويين واعتلُّوا للمنع بأنّ هذه اللام تطلب المبتدأ؛ ألا ترى انك لا تقدّم الخبر في قولك : لزيد قائم فتقولَ : لقائمٌ زيدٌ؛ لأن اللام لاتدخل على الخبر، وإنما دخلت في خبر إنَّ للضرورة من اجتماع حرفين مؤكّدين، وإنما دخلت على الخبر لشبهه المبتدأ، وذلك إذا كان مفردًا، أو ظرفًا، أو مجرورًا، أو فعلا مضارعًا. فإن كان الخبر على غير ذلك لم تدخل إلا بنظر وشَغْبٍ[1]؛ فإذًا إطلاق الناظم الجواز فيه ماترى.

وقديجابُ عن هذا بأنْ يقال : المسألةُ نظريّةٌ ـ ولعلّ الناظم ذَهَب هنا في الشرط مذهبَ ابن الأنباري[2] القائل بالجواز في الجواب، لا اعتبارًا بعدم التباسِها بالموطِّئَةِ لأنها لاتدخلُ في الجواب، بل قاسَ الجوابَ[3] على الجملة الفعلية أو الاسمية إذا قلت : إنَّ زيدًا / لأبوه قائمٌ، ٤٢٥
حسبما يذكر بحول الله.

وأمّا واو المصاحبة المُغْنِيةِ عن الخبر فقد منع في التسهيل[4] دخول اللام عليها، فلايقال، : إنّ كُلُّ رَجُلٍ لَوَضيعتهُ، ولايدخل هذا عليه هنا، لأن واو المصاحبة وما صاحبت ليست بخبر، وإنما هى نائبه منابه، فلم تدخل تحت قوله : «وبعد ذاتِ الكَسْرِ تصحبُ الخُبر.. لامُ ابتداءٍ». فلا دَرْك عليه

---

(١) كذا ، ولعله يعنى بالشغب : المحاولة .

(٢) هو أبو بكر بن الأنبارى ، ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ . وفى الهمع ١٧٤/٢ : «جوز ابن الأنبارى دخولها على جوابه ، لأنه غير صالح للتوطئة ، نحو : إن زيدًا من يأته ليحسن إليه».

(٣) كذا فى أ ، وفى سائر النسخ : «الجواز» .

(٤) التسهيل ٦٤.

بذلك هنا. وعلى أنّ المؤلف حكى عن الكسائي جواز المسألة محتجًا بما حكى من قولهم : إن كل ثوبٍ لَوَ ثمنه[1]. وأما الخَبْرُ المصدّرُ بأداة التنفسِ ففي جواز اللام عليها خلافٌ بين الكوفيين والبصريين، نقله المؤلف في الشرح، فذهب البصريون إلى مااقتضاه كلامه هنا من الجواز، وذهب الكوفيون إلى المنع، فلا يجوز عندهم أن يقال : إن زيدا لسوفَ يقوم. وأجازه البصريون، قال المؤلف : «ولا مانع من ذلك، فجوازه أولى[2]».

وأما القسم والجواب فقد مَنَعَوا دخول هذه اللامِ عليه، فلا تقول : إنّ زيداً لو الله قد قام، ولا ما أشبه ذلك. وظاهر إطلاق الناظم جواز ذلك.

قوله : «وَقَدْ يَلِيهَا معَ قَدْ»، فاعل يلى الفعل الماضى المتصرّف. وها : عائدة على اللام المذكورة؛ يعنى أنّ اللام قد تدخل قليلا على الفعل الماضى المشبه لرضى، إذا كان بعَد، نحوُ مامثّل به من قوله : «إنَّ ذا.. لقد سَمَا على العِدَا مُسْتَحْوِذا». فدخلت اللام على سما لّما اقترن بعدَ.

والعدا : الأعداءُ.

والمستحوذ على الشيء : هوالغالب عليه؛ {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ[3]}، أى : غَلَبَت على قلوبهم فأنساهم ذكر الله.

وأما دخولُ اللام على معمول الخبر، فذلك قوله : «وتصحبُ الواسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ». يعنى أنَّ اللام تصحبُ أيضًا معمول الخبر إذا كان متوسطًا، يريد: بين الاسم والخبر، فتقول : إنّ زيدًا لَفِى الدار قائم، وإنك لَعِندى خطِىٌّ،

---

(١) في جميع النسخ : « ولثمه» . والمثبت عن شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٦ ، والهمع ١٧٥/٢ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٨٦ .

(٣) الآية ١٩ من سورة المجادلة .

وإن زيدًا لطعامَك آكلٌ. ومنه قول أبى زُبيدٍ الطائى[1]:

إن امـرأ خَـصَّنِى عَـمـدًا مَـوَدَّتَهُ
عَلَى التَّنَائِى لَعِنْدِى غَـيـرُ مَكْفُـورِ

وإنما جـاز هذا لأن المعـمـول كـالجـزء من عـامله، فـإذا قـدّم كـان كالجزء المتقدم، وإذا أُخِّر كان كالجزء المتأخر. وأيضًا تقدّم المعمول يُؤْذِنُ بتقدُّم العامل، فالمعمولُ إذا تقدّم في محلِّ عامله، فكأن اللام وإنما دخلت على العامل، وهو الخبر.

واقتضى كلامه في معمول الخبر شرطا، وهو أن يكون واسطًا، أى : متوسِّطًا بين المبتدأ والخبر، تحَرزًا من أن يكون متأخرًا عن الخبر، أو متقدّمًا على المبتدأ، فإن اللام لاتلحقه هنالك؛ فإذا قلت : إنَّ عليك زيدًا نازلٌ، لم يجز لحاقُ اللام في عليك، لقُبْحِ اجتماع إنّ واللام، كما تقدم، فلاتقول : إنَّ لَعَليك زيدًا نازِلٌ. وإذا قلت : إنَّ زيدًا نازلٌ عليك، لم يجز دخولُ اللام على معمول الخبر، فلاتقول : إنَّ زيدًا نازلٌ لَعَليك، لاستحقاق الخبر لها.

و«معمولَ الخبر» : يَحْتَملُ أن يكون بدلاً من «الواسطَ»، ويحتملُ أن يكون حالاً منه تقديره : وتصحبُ الواسط حال كَوْنِهِ معمولاً / للخبر، أو ٤٢٦ صفةً على ذلك المعنى. ويكون ذلك تحرزًا من أنْ لايكون معمولاً بل صِفَةً للاسم، نحو : إنَّ زيدًا الفاضِلَ لَقَائِمٌ، فلا تَلْحَقُ هنا المتوسِّطَ بين الاسم والخبر لأنه من تمام الاسم. وكذلك إن توسط معطوفٌ أو بَدَلٌ أو توكيدٌ،

---

(١) ديوانه ٧٨ . وهو من شواهد الكتاب ١٣٤/٢ ، والإنصاف ٤٠٤ ، وابن يعيش ٦٥/٨ ، والمغنى ٦٧٦ ، والهمع ١٧٣/٢ ، ٢٧٨/٤ ، والأشمونى ٢٨٠/٢ .

نحو : إنّ زيداً وعَمْراً قائمان، وإِ زيداً أباك قائمٌ، وإنّ زيداً نَفْسَه قائم؛ لأن ذلك كلّه راجع إلى تمام الأوّلِ، كما أنّ معمول الخبر من تمام الخبر، فلذلك لحقت معمول الخبر متوسطًا وإن تقدّم قبله نعتُ الأول، فيما أُنْشَدَ سيبويه من قول أبي زبيد[1]:

إنَّ امْــرَأً خَــصَّنِى عَــمْــدًا مَــودَّتَه

عَلَى التَّنَائِى لَعِنْدِى غَــيْــرُ مَكْفُــورِ

وكذلك إذا كان الواسطُ معمولاتٌ لغير الخبر، نحو : إِنَّ عندى لفى الدار زيداً، وإن هذا لقائمًا صاحبك؛ فنحو هذا غير جائز؛ قال ابن خروف : لتعلُّق الظرفِ والحال بما قبل الاسم والخبر.

وهذا تُّحرز حسن؛ إلاّ أنه يلقاه فيه منعُ نحو : إنّ غداً لعليك زيداً نازلٌ، وإنّ اليوم لفيك زيداً راغبٌ؛ إذ ليس معمول الخبر هنا متوسطًا بين الاسم والخبر، بل بين معمول الخبر والاسم. ويُمكن أن يريد الواسط بين شيئين أعمَّ من أن يكونا اسما وخبراً، أو غير ذلك، كمسألتنا، فتدخل له في حيِّز الجواز، ويصح كلامه على هذا التنزيل. والله أعلم.

واعلم أنّ كلامه لا يمنع أن تدخُلَ اللامُ على الخبر مع توسُّطِ معمولٍ، بل يصلحُ أن يدخل تحته نحوُ: إِنَّ زيداً في الدارِ لقائمٌ؛ لأنّ إنما ذكر أنّ دخولها على الخبر أو على معموله بشروطها جائز، فإذا اجتمعت هذه الشروط في كلٍّ واحدٍ فيهما كنت مخيراً فتقول: إنَّ زيداً في الدّار قائم، كما تقول : إن زيداً لفى الدار قائم، ومن ذلك قولُ الله تعالى : { إِنَّ اللَّه بِالناسِ لَرَءُوفٌ رحيمٌ[2]}، وقوله :

---

(١) تقدم فى ص ٣٥٥ .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

{قَالُوا : رَبُّنا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيكُمْ لَمُرْسَلُونَ[1]}. وما أشبه ذلك. ومن أجل التخيير أجاز الزجاجُ أن تَلْحَقَ الخبر ومعموله معًا توكيدا فتقول : إن زيدًا لفي الدار القائم، وشَبَّهه بقولهم : مررت بالقومِ كُلِّهم أجمعين أكتعين.

فإن قلت : إن كان المرادُ التخيير اقتضى كلامُ الناظمِ أيًا أن تقول : إن فيها زيدًا لقائم، كما تقول : إن فيها لزيدًا قائم.

قيل : أَجَلْ، ذلك جائزٌ، وقد نصَّ عليه سيبويه[2].

وأما دخولُ اللامِ على الفصل فهو قوله : « والفَصْلَ »، هو معوطفٌ على « الواسط ». أو على « الواسط»، أو على « معمول الخبر »، تقديره : وتصحب الفَصْلَ.

والفصلُ : هو الضمير المسمى عند أهل البصرة فصلاً، وعند الكوفيِّين عمادًا. ولم يذكره في هذا النظم ولا عَرَّج على حكمه، وكان من حقه ذلك، وهو ضمير رفع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك، على شروطٍ مذكورةٍ في مواضعها، نحو : إن زيدًا هو القائم، فمثلُ هذا تدخلُ اللامُ فيه في الفصل، فتقول : إنّ زيدًا لهو القائم، ومنه في القرآن الكريم : {إِنَّ هَذا لَهُوَ القَصَص الحَقُّ}، وإِنَّ اللَّه لهوَ العزيزُ الحكيمُ[3]} . وإنما فَعَلُوا ذلك لأنّ الفصل مُقَوٍّ للخبر، من حيثُ كان رافعًا لتوهُّم كونه تابعًا، فتنزَّل مَنْزِلَةَ الجُزْءِ الأوَّل من الخبر، فدخَلَت اللامُ عليه لذلك.

---

(١) الآية ١٦ من سورة يس .

(٢) الكتاب ١٣٢/٢ ، ومثاله : «إن فيك زيدًا الراغب» .

(٣) الآية ٦٢ من سورة آل عمران .

وأما دخول اللام على الاسم (1) فقال فيه : « اسمًا حلَّ / قبله ٤٢٧
خَبَر(2)» ، واسمًا» معطوف على «الفصل» يعنى أن اللام تصحب أيضًا اسم إنّ بشرط أن يتقدم الخبر على الاسم(1)، وذلك نحو : إن في الدارِ لزيدًا، وفي القرآن : (إن في ذلك لآيةٍ(3))، {إِنَّ في ذلِكَ لعِبْرَةً لأولِى الأبصارِ(4)}. وقد تقدّمَ أَنّ الخبر لا يتقدم على الاسم في هذا الباب إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، وتقدّم أنّ الخبر لا يتقدم على الاسم في هذا الباب إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، وتقدم أيضًا أنّ أصل اللام أَنْ لا تدخل إلا على الاسم، لكن لمّاكان دخولُها عليه مع عدم الفصل يؤدّى إلى محظور صناعي عربّي، أُخِّرت إلى الخبر، فحين زال المحظور بوجود الفصل بين إن واسمها دَخَلت عليه.

واعلم أنّ اشتراط تقدم الخبر قد يظهر لبادئ الرأي أنّه اشتراطٌ قاصر، لأن دخول اللام على الاسم إنما شرط جوازه مردُ الفصل بينه وبي إنَّ، كان الفصل خبرًا أو غير خبر، فكما يجوز أن تقول : إن عندك لزيدًا، وإنّ في الدار لعمرًا، كذلك يجوز أن تقول : إن فيك لزيدًا راغبٌ، وإنَّ بك لزيدًا مأخوذ. وما أشبه ذلك مما يقع فيه الفصل بغير خبر، ولا ما يمكن أن يكون خبرًا. ثم هو مُخِلٌّ - من حيث المفهومُ - لأنه لما وصف الاسم بحلول الخبر قبله، اقتضى مفهومُ الصِّفةِ أنه إذا لم يحلّ قبله الخبر لم تلحقه اللام وإن وقع الفصل بغير الخبر، وذلك غير صحيح.

---

(1) سقط من أ .

(2) نبهنا من قبل إلى أن كلمة «خبر» منكرة فى رواية الشاطبي ، وقد كانت كذلك فى صلب النصّ فى الأصل ، ثم ألحق بها الألف واللام على الرواية المشهورة الآن . وماثبتناه هو نصّ ف ، س .

(3) الآية ٢٤٨ من سورة البقرة .

(4) الآية ١٣ من سورة آل عمران .

ولا أجدُ الآن جوابًا عنه.

وهذان البيتان كرّر الناظمُ في رَوِيِّهما كلمة الخبر، إلا أنه جعلها في الأول معرفة وفي الثاني نكرةً. وهذا القدر من الاختلاف يخرج القافية عن عيب الإيطاءِ عند الأخفش[1]، وقد تقدم له مثل هذا، ومرّ الاستشهاد عليه.

* * *

(ثم قال[2])

وَوَصْلُ «مـا» بِذِي الحُـرُوفِ مُـبْطِلُ

إِعْـمَـالَهـا، وَقَـدْ يُبَـقَّى الْعَـمَلُ

ما هذه تسّمى الكافّة، لأنها تكفُّ ما دَخَلت عليه عن العمل، فتصيّره من حروف الابتداء، أي : الحروف التي يبتدأ بعدها الكلامُ، ومن جملة ما تدخلُ عليه هذه الحروفُ، فنقول : إِنَّما زيدٌ قائمٌ، ولكنّما زيدٌ قائم، فَتُصيِّرها حروف ابتداء إِنْ أبطلتِ العملَ، وإلا فهي من أدوات التوكيد. ويعنى أنَّ هذه الحروف الخمسة إذا وصلت بما فلها[3] في كلام العرب وجهان.

أحدهما :أن يبطلا بذلك عملها جُمْلَةً في المبتدأ والخبر، بل تصير مع ما كحروف الابتداء التي يُبْتَدأُ بها الجمل، وذلك قوله : « وَوَصْلُ ما بِذِي الحروفِ مبطلُ .. إعمالها». وإبطالُ عملها يستلزمُ عدم اختصاصها بالمبتدأ والخبر، فعلى هذا تكون عند إبطال عملها على وجهين:

أحدهما : أن يبقى دخولها علـى المبتدأ والخبر، نحو قولـه تعالـى :

---

(١) القوافى للأخفش ٦٢ – ٦٣ .

(٢) عن الأصل .

(٣) فى الأصل ، أ : «بما قبلها» . والصواب عن ف ، س .

{ إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُه[1]} ، {اعْلَمُوا أَنَّما الحياةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ[2]} .. الآية. وقال النابغة الذبياني؛ أنشده سيبويه[3]: ٤٢٨

قالت ألا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنا
إِلَى حَمَامتنا وَنِصْفُهُ فَقَد

برفع الحمام ونصفه. وأنشد أيضا لابن كُرَاعٍ[4]:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وانظرَنْ
أبا جُعَلٍ، لَعَلَّمَا أنت حَالِمُ

والثاني : أن تدخل على الجملة الفعلية فتقول : إنما يقدمُ زيد.
ومنه قول الله سبحانه / { إِنَّما يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ[5]} وقال امرؤ القيس [6]:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدٍ مُؤَثَّلٍ
وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المؤثَّل أمثالي

---

(١) الآية ٥٥ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٠ من سورة الحديد .

(٣) الكتاب ١٣٧/٢ ، وديوان النابغة ٢٤ . وهو في الخصائص ٤٦٠/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٢/٢ ، ٢٤١ ، والإنصاف ٤٧٩ ، وابن يعيش على المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ، والمغني ٦٣ ، ٢٧٦ ، ٣٠٨ ، والرضي على الكافية ٣٣٨/٤ ، والهمع ٢٢٨/١ ، ١٨٩/٢ ، والخزانة ٢٥١/١٠ .

(٤) الكتاب ١٣٨/٢ . وابن كراع هو سويد ، شاعر مخضرم . والبيت في أمالي ابن الشجري ٢٤١/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ، ١٣١.

(٥) الآية ١٠ من سورة الزمر .

(٦) ديوانه ٣٩ . والبيت في الإنصاف ٩٣ ، وابن يعيش على المفصل ٧٩/١ ، ٥٧/٨ ، والمغني ٢٥٦ ، والتصريح ٢٢٥/١ ، والهمع ١٩٠/٢ .

وقال الرجز [١] :

أَعِدْ نَظَرًا - ياعبد قيس - لَعلَّمـا

أَضَـاءَ تْ لَكَ النَّـارُ الْحِـمـاَر المـُقَـيَّدا

وفى كلا الوجهين عمل هذه الحروف قد بَطَلَ للِحَاقِ ما ، وهذا هو الغالب فى الأستعمال ، والكثيرُ فى الكلام ، ودّل على ذلك من كلامه إطلاقهُ القول بالإبطال حيث قال : «ووصْل مابذى الحروف مبطلُ .. إعمالها» ، وقطعه بذلك ، وأنه لما استدرك الوجه الثانى - وهو بقاء العَمَل - نَبَّه على قِلَّتِهِ بِقَدْ ، فى قوله : «وقد يُبَقَّى العملُ» . يعنى أنَّ عمل هذه الحروف قد يبقى مع دخول ما فلا يبطل ، ولايكون إذ ذاك إلاَّ داخله على المبتدأ والخبر كما كانت قبل دخول ما ؛ فالمعنى أنَّ مازائدة كما زيدت بين الجاّر والمجرور فى نحو : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ) [٢] ، فتقول : لعلّما زيداً قائمٌ . ويُروَى بيت النابغة هكذا :

قَاَلتْ : ألاَ لَـيْـتـما هَـذَا الحمـامَ لَنَـا

إلـى حَـمَـامـتـنـا ونِـصْـفَـه فَـقَـدِ

بنصب الحمام ونصفه . وحكى المؤلف فى شرح التسهيل عن الأخفش أنه روى عن العرب : إنما زيداً قائمٌ ، ونَسَبَ مثل ذلك إلى الكسائىّ عن العرب [٣] . فأعمل عمل [٤] إنَّ مع ما . والسماعُ فى غير هذي معدومٌ ، ولكن الناظم أطلق القول فى جواز إبقاء العمل على قلة ، فدّل على أنه عنده قياس ، ولم يقيدّ ذلك

---

(١) هو الفرزدق ، ديوانه ١٨٠/١ ، وفيه : «فربما» بدل «لعلما» . والبيت من شواهد ابن الشجرى ٤٢١/٢ ، وابن يعيش ٥٤/٨ ، ٥٧ ، والمغنى ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والأشمونى ٢٨٤/١ .

(٢) الآية ١٥٥ من سورة النساء .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٨٨ .

(٤) فى الأصل ، أ : «فإعمال» . والمثبت عن ف ، س .

بموضع السماع ، وهو : إنّما وليتما ، فدلّ على إجازته الإعمال فى الجميع ، فتقول : كأنما زيدًا قائما ، ولكنّما زيدًا قائم ، ولعلّما زيدًا قائم . وإلى ذلك ذهب فى التسهيل [1] . وهو مذهب ابن السراج ؛ إذ قاس على ليتما سائرَ أخواتها ، خلافُ ماذهب إليه الجمهور من اختصاص الإعمال مع ما بليت وحدها متابعةً للسماع . وأما ابن السراج فرأى القياس لامانع منه ، فأجاز مقتضاه من الإعمال .

قال المؤلف : وماذكره ابن بَرهْانٍ[2] من النقل فى إنما يؤيّدُ ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سَنَنٍ واحدٍ قياسًا . وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها ، فإنما قال هنا : «وقد يُبَقَّى العمَلُ» تنبيها على القياس ، إلا أنه جعله مرجوحًا مع فُشُوِّ إبطاله بما ، ولذلك قال : «وقد يُبَقَّى العملُ» ، فأتى بالفعل المضارع ولم يقل : وقد بُقِّي العمل ، فيكون تنبيها على ما سمع من ذلك . وحمل ابن الناظم كلامه على أنه يشير إلى ماسُمع من ذلك فقال : «وفى قوله : «وقد يُبَقَّى العملُ» - بدون تقييدٍ - تبيةٌ على مجئ مثله»[3]» : يريد مثل ماحكى ابنُ بّرهانٍ . والظاهر أن مراده إجراءُ القياس فى الجميع كما قال فى التسهيل : «والقياس سائغ» ، إلا أنه قلّله هنا تنبيهًا - والله أعلمُ - على مافيه من الضعف ؛ إذ عَدِمَ السماع فى كأنما ولكما ولعلّما جملةً ، وندوره فى إنّما ، مما يُبَيِّن أن العرب إنما أرادت بما الداخلة عليها الكافة لا

---

(١) التسهيل ٦٥ ، وقال فى الشرح ، ورقة ٨٨ : «وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسًا» . وانظر الأصول ٢٨١/١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٣٣/١ .

(٢) ابن برهان هو الذى ذكر عن الأخفش روايته عن العرب : إنما زيدًا قائم . انظر شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٨ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ١٧٤ .

التوكيدية[١] ... ... فى الفوائد المجوية[٢] ، لما ذكر فى البيت الوجهين وفى[١] .. ..

فإن قيل : فهذا يدّل على ما قاله ابنه لاسيّما وعادته[١م] .. .. التسهيل .

فالجواب : أن عبارته بعيدةٌ عن ذلك القصيد إن[١م] .. .. (و[٣]) عادته / إذا أتى بقد أن يشيِر إلى ما قد يلحقه القياس ، وأيضًا لو لم ٤٢٩ يكن مقصودُه القياس لأوهم أن الأعمال فى ليت مقصور على السماع ، وذلك غير صحيح باتفاق ، فدّل على أن مراده القياس بلا بدّ ، والله أعلم .

ثم هنا سؤالان :

أحدهما : أنّه قال : «ووصلُ ما» . ولم يبيِّن أهى ما الحرفية أم لا ؟ ولا شكّ أنها الحرفية ، فتكون مع إعمالها الزائدة التوكيدية ، وفى الوجه الآخر الكافة . وأما الاسمية فلا مدخل لها هنا إلا أن تكون هى الاسم ، وذلك عد الإعمال خاصةً ، نحو : (إنما تُوعَدُون لآتٍ[٤]) (إِنَّمَاعِنْدَ اللّه هُوَ خَيرٌ لَكُمْ[٥]) ، وما أشبه ذلك فكان يْبغى أن يُنَبِّه على أنها الحرفية .

والجواب : أنّه ترك ذلك اتّكالاً على الناظر فى المسألة ، لأنّ دخولها إنما يكونُ تقديراً بعد توفية الاسم والخبر أو مايقومُ مقام ذلك ؛ وإذا

---

(١) بياض فى النسخ .

(٢) نص الفوائد المحوية ٢٩ : «وتقترن ما بهذه الحروف فتكفها غالبًا عن العمل ، إلاليت ففيها وجهان ، وفى القياس عليها نظر» .

(٣) عن الأصل .

(٤) الآية ١٣٤ من سورة الأنعام .

(٥) الآية ٩٥ من سورة النحل .

كان كذلك فلا حاجة إليالزيادة الاسميّة، وإنما تعقَل الزيادةُ إذا قُصِد بها قَصْدَ الأدواتِ، وهي الحروف للزيادة، فلم يكن في تَرْكِه البيان كبيرُ إشكالٍ.

والثاني : أن القول : «قَدْ يُبَقى العَملُ» مُشْعِرٌ بالتقليل ، كا مر ، ومن جملة هذه الحروف ليت فأُقتضى أنَّ إعمالهامع ماقليل أو مقيس على قلّة . وذلك غير صحيح بل إعمالها كثير، مشهور ، بل هو المتحقق فيها . وأما إبطال العمل فغير متعيّن ؛ قال سيبوية : «وأما ليثما زيد منطلقٌ ، فإن الإلغاء فيه حسن» . قال : «وقد كان رؤبة بن العجاج ينُشِدُ هذا البيت رفعًا :

قَالَتّ : ألاَلَيْتَما هَذا الحمامُ لنا

إلى حَـمَـامَــتِنا ونصْــفُــه فَــقَــد

فـرفـعـه على وجـهين : على أن يكون بمنزلة قـول من قـال : «مَـثَـلاً مـا بَعُوضة[1]»أو يكون بمنزلة قوله : (إنما زيدٌ منطلق[2])» . هذا ما قال ، والوجهان جاريان فيما يفرض من هذه المسائل . وإذا كان كذلك لم يصحّ أن يُقال : إن الإعمال فى ليت قليل ، ولاسيّما على مذهبه فى الشرح ؛ فإنه لما قَرَّر ما أجازه سيبويه من الوجهين قال : «وليت - بهذاالتوجيه - عاملةٌ فى الروايتين ، وهى حقيقةٌ بذلك ، لأن اتصّال ما بها ، لم يَزِلْ اختصاصها بالأسماء ، (بخلاف أخواتها فإن اتصال ما بها أزال أختصاصها بالأسماء[3]) ، فاستحقت ليثما بقاء العمل دون إنّما ، وكأنّما ، ولكنّما ، ولعلّما ، وهذا هو مذهب سيبويه[4])» . انتهى ماقال .

---

(١) الآية ٢٦ من سورة البقرة . والرفع قراءة رؤبة كما فى المحتسب ٦٤/١ ، والكشاف ٥٦/١ .

(٢) الكتاب ١٣٧/٢ - ١٣٨ .

(٣) سقط من أ .

(٤) شرح التسهيل ، ورقة ٨٨ .

فإطلاقُ الناظم مشكلٌ ، ولاأجدُ الآن جوابًا عنه ، وليس كلُّ داءٍ يعالجه الطبيب .

ثم أخذ فى فصلٍ آخر فقال :

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى
مَنصُوبِ «إنَّ» بَعْدَ أن يَسْتَكْمِلاَ[1]

وَأُلْحِقَتْ بِإنَّ لِكنَّ وَأَنَّ
مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وكَأَنَّ

هذه مسألة العطف على موضع إنّ ، وتفصيل القول فيها على ماارتضَى كم مذهب البصريين ، وذلك أن العطف على اسم إنّ قد يكون باعتبار اللفظ ، وقد يكون باعتبار الموضع ؛ فاعتباراللفظ جاز على الإطلاق سواءً أجاء المعطوف بعد الخبر أم قبله ، فمثال مجيئه قبل الخبر قولك : إنّ زيدًا وعَمرا[2] فى الدار ، وفى القرآن الكريم : {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، والْمُؤْمِنِينَ والْمُؤْمِنَاتِ والقَانِتِينَ والقَانِتاتِ[3]} / إلى آخر الآية ٤٣٠
. ومثالُ مجيئهِ بعد الخبر قولُك : إِنَّ زيدًا فى الدار وعمرًا ، وقرأ ابن أبى إسحاق وعيسى بن عُمَر : {أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولَه[4]} ، بالنصب . وأنشد سيبويه لرؤبة[5] :

---

(١) كذا فى الأصل يستكملا ، بالياء ، انظر فيما يأتى شرح المؤلف .

(٢) فى الأصل : «إن زيدًا فى الدار وعمرا» .

(٣) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب .

(٤) الآية ٣ من سورة التوبة ، وانظر البحر المحيط ٦/٥ .

(٥) الكتاب ١٤٥/٢ ، وهو من شواهد المقتضب ١١١/٤ ، والتصريح ٢٢٦/١ ، والهمع ٢٨٩/٥ . والبيت فى ملحقات ديوانه رؤبة ١٧٩ .

إنَّ الربيعَ الجَـــودَ والخَـــرِيفـــا

يَدَا أبى العـــبَّـــاس والصُّـــيـــوفـــا

ولا خلاف فى هذا القسم ، ولمْ يُنَبّه الناظمُ عليه لأنه حكمٌ تقّرر فى بابه ، وإنما ينبّه فى الأبواب من أحكام التوابع على مالم يدخل تحت ضوابط بابه .

وأما العطف باعتبار الموضع – وأعنى موضع أسم إنَّ ، أو موضعَ إنّ واسمها – فلا يخلو أن يكون المعطوف واقعًا قبل الخبر أو بعده ، فإن كان بعده فجائز أيضا بغير خلاف عند النحويين على الجملة ، نحو قولك : إن زيدًا قائمٌ وعمرو . ومنه قولُ الله تعالى : {إنَّ اللّه بَرِئٌ مِنْ المشْرِكينَ ورسولُه(١)} ، فى قراءة ابن محيصن بكسر إنّ . ومنه ما أنشده سيبويه لجرير(٢) :

إنَّ الخـــلافـــة والنبـــوَّة فـــيـــهـــمُ

والمكرُمـــــاتُ ، وســـادَةٌ أطـهـــارُ

لكنهم اختلفوا فى وجه هذا العطف اختلافًا كثيرا ، فمنهم من جعل ذلك عطفًا حقيقةً ، من باب عطف المفردات ، وأن قولك : إن زيدًا قائم وعَمرٌو ، عطف فيه عمرو على موضع زيد ، وهو الرفع ، كما عطف على موضع خبر ليس فى نحو(٣):

---

(١) الآية ٣ من سورة التوبة . وهذه القراءة فى الكشاف ١٣٩/٢ دون نسبة ، ونسبها أبو حيان فى البحر المحيط ٦/٥ إلى الحسن والأعرج .

(٢) الكتاب ١٤٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٦٦/٨ ، والعينى ٢٦٣/٢ . ولم أجده فى ديوان جرير .

(٣) الكتاب ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، ٩١/٣ . وصدره :

مُعاوىَ إننا بَشرٌ فأَسْجِحْ

وينسب إلى عقيبة بن هبيرة الأسدى ، أو عبد الله بن الزُّبير الأسدى . وهو فى الشعر والشعراء ٩٩ ، والمقتضب ٣٣٧/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ . والرضى على الكافية ٣٨٠/١ ، ١٩١/٢ ، والخزانة ١٢٤/٢ ، ١٦٥/٤ .

فَلَسْنَا بالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا

وإليـــه ذهـب الشلوبين فى أول قـــولَيْـــهِ ، وابن أبى الربيع[1]. وهو ظاهر إيضـاح الفارسىّ[2]وجُمَل الزجاجىّ . ومال إليه بعض من شرح كلامهما أخذًا بالظاهر من كلامهما . وتأوّلَ بعضُهم عليه كلام سيبويه .

والذى عليه الأكثر أنّ الرفع فى المعطوف على الأبتداء واستئناف جملةٍ معطوفة على أخرى ، وهو الأظهر من كلام سيبويه ، ونقل عن الأخفش ، والفراء ، والمبردّ ، وابن السراج ، والفارسىّ – فى غير الإيضاح – وابن أبى العافية ، والشلوبين – فى آخر قوليه – وجماعةٍ من أصحابه – ومنهم من يتأوّلُ على المبردّ أنه يقول بالعطف على الموضع ، لكن على وجهة التوهم ، لاعلى حقيقة مقتضى الموضع ؛ إذِ الحمل على التوهّم عنده مقيس ، وهو أصل الكوفيين فى جواز الرفع قبلمجئ الخبر .

وكلامُ الناظم هنا محتملٌ للمذهبين ؛ إذ معنى كلامهم أنّ المنصوب بالعطف على اسم إنَّ يجوزُ رفعه ، ولم يذكر : علام يُرْفع؟ فيحتمل أن يكون قائلا بالأول أو بالثانى ؛ فإن كان رأيه هذا الثانى فهو أَوْلَى لوجهين :

أحدهما : أنه[3]الذى ذهب إليه فى شرح التسهيل ونصره وزيفٌ غيره .

والثانى : أنه الصحيحُ من المذهبين ، والمعتمدُ المعضودُ بالدليل . وقد تصّدى ابن أبى العافية لنصره فى مسألةٍ أفردها ، وابنُ الزبير من شيوخ شيوخنا فَتلقّيناه عنهم ، فمن أراد الترجيح بين المذهبين فَعلَيه بكلام ابن الزبير ، ففيه غايةُ الشفاء فى المسألة .

---

(١) انظر البسيط لابن أبى الربيع ٦٧٦ .

(٢) الإيضاح ١١٦ .

(٣) فى الأصل : «أن» .

وقد أحتج له المؤلف بأنهم اقتصروا فى هذا العطف على الإيتان به بعد تمام الجملة ، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعُه قبل التمام أولى ، لأنَّ وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجودُ من فصله وأيضًا لوكان كذلك لجاز رفع غيره من التوابع ، ولم يَحْتَجْ سيبويه فى / قوله تعالى ٤٣١
{قُلْ : إِنَّ ربِّى يِقْذِفُ بِالحقِّ عَلَّامُ الغُيوبِ[١]} إلى أن يجعله خبر مبتدأٍ أو بدلاً من فاعل يقذف[٢] . واستدلّ بغير ذلك مما يطول فيه الكلام .

وإن كان مراده الأول ، وكان هو مذهبه فيترجح بأمرين :

أحدهما : أنَّ جَعْلَه من باب عطف الجُمَل يؤدّى إلى مخالفة الظاهر من ادّعاء حذف الخبر مع إمكان الاستغناء عنه كما فى المنصوب ، لأنَّ المسألتين وإن كانتا تحتاجان إلى تقدير فالتقدير مع المنصوب كالمُطَّرَح[٣] ، ولذلك جاز العطف فيه، فلا تقول : إن زيداً قائمٌ لا عمراً، فكذلك (تقول[٤]) في الرفع : (إن زيدا قائم[٤م]) لا عمرو. فهذا من عطف المفردات، لأنّ «لا» لا يعطَفُ بها الجملُ إلا مع التكرار، نحو : لا عمرو خارج ولابكر مُقيمٌ. وأما جعل هذه المسألة من عطف الجمل، والمقدر كالمنطوق به، فهو ادّعاء مالا دليل عليه، وذلك ممنوع.

---

(١) الآية ٤٨ من سورة سبأ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٩٠ . وانظر كتاب سيبويه ١٤٧/٢ .

(٣) فى صلب الأصل ، أ : «كالمطرد» . وما أثبتناه عن هامش الأصل ، س ، ف .

(٤) مكانه بياض فى أ .

والثاني : أنه قد (جاء في كلام العرب[1]) ما يعضده ، (إذ هو على تقدير التوهم(١م)) وهو كثير في كلام العرب (ويعبر عنه بعض شيوخنا بالرفع على المرادف(١م))، ومنه ما أنشده سيبويه[2]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيا

لأن الباء من شأنها أن تدخل هنا. ومثله ما أنشده من قول الأخوص الرياحي[3]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً
وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

على توهّم[4] : لَيْسُوا بِمُصْلِحِينَ عَشِيرَةً. ومنه في القرآن : { فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ من الصَّالِحِينَ}[5]، على قراءة غير أبي عَمْرو. فهذا متعيّن فينبغي أن يُحملَهذا الموضعُ على ذلك.

---

(١) مكانه بياض فى أ . وقد كان مثله فى الأصل ثم كمل بخط مخالف . وهذا السقط ثابت فى س ، ف .

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ١٦٠/٤ . وهو لزهير ، ديوانه ٦٨٧ . وهو من شواهد الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ١٩١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ ، وابن يعيش على المفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٦ ، والرضى على الكافية ١٢١/٤ ، والمغنى ٩٦ ، ٢٨٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٥٥١ ، ٦٧٨ ، والهمع ٢٧٨/٥ . وفى الخزانة ١٠٢/٩ .

(٣) فى جميع النسخ : أبى الأحوص . وما أثبتناه عن الخزانة ١٦٤/٤ ، وفرحة الأديب ٣٢ . ..والأخوص اسمه : زيد بن عمرو ينتهى نسبه الى رياح بن يربوع من تميم . والبيت فى الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ . والخصائص ٣٥٤/٢ والإنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥ ، وابن يعيش على المفصل ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ، ٦٩/٨ ، والمغنى ٤٧٨ ، ٥٥٣ ، والرضى على الكافية ١٩١/٢ .

(٤) فى هامش الأصل عن نسخة : كأنه قال .

(٥) الآية ١٠ من سورة المنافقين . وانظر السبعة لابن مجاهد ٦٣٧ .

وهذا الرأى أسعد بكلام الناظم، لأنه قد أجاز العطف على الموضع في باب اسم الفاعل، وليس إلاّ من باب التوهّم، وسيأتى ذكره في بابه إنْ شاء الله تعالى.

وهذا الموضع- أعنى الحمل على التوهّم - خالف فيه البصريون البغداديين في موضع، ووافقوهم في موضع. فأما موضع المخالفة فحيث كان من باب اعتبار الفاء نحو : ما زيد قائما ولا قاعدٍ(١). وليس هذا الموضع من ذلك، وأما موضع الموافقة فحيث كان من باب اعتبار الأصل نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمّرا(١م). فهذا الموضع من ذلك؛ لأن الأصل الابتداء، وإنما اختلفوا هنالك واتفقوا هنا، لكثرة هذا وقلة ذاك.

وهذا كلّه إما هو فيما إذا استكمل العامل معموليه، وهو قول الناظم : « بَعْدَ أن يستكْمِلاَ(٢)» فالضمير في « يستكمل(٢م)» عائد إما على إنّ، كأنه قال : بعد أن يستكمل العامل ما يحتاج اليه من معمولاته التي يكمل بها الكلام، وذلك الخبر، أي : بعد أن يؤتى بالخبر، وإما على منصوب إنّ كأنها راد: بعد أن يستكمل الاسم ما يطلبه من جهة معناه من الخبر؛ إذ لا يستقلّ به الكلام دون الخبر. وأما إذا لم يستكمل العاملُ عمله، أو الاسم خبره، فليس إلا النصب على ما يُفْهَم من اشتراطه الاستكمال. وما ارتضاه من ذلك هو رأي البصريين، فإذا قلت: إنّ الزيدين وعمرًا قائمون - ومنه قولُه تعالى : {إنّ الذين آمنُوا والذين هادُوا والصَّائبينَ والنَّصَارَى والمجُوسَ والذينَ أشْركُوا، إنّ

---

(١) انظر مغنى اللبيب ، أقسام العطف ، العطف على المحل ، الشرط الثانى ٤٧٤ . والشرط الثالث ، المسألة الثالثة ٤٧٥ . والهمع ٥/٢٧٧ - ٢٨٠ .

(٢) كذا بالياء فى س ، ف . وكلام الشارح يدل عليه .

اللّه يَفْصِلُ بينهُم يومَ القِيامة[1]} - فلا يجوز الرفع عندهم البتّة، بل يلزم النصب. وذهب الكوفيون إألى جواز الرفع كما جاز مع تأخير المعطوف، إلاأنهم اختلفوا، فذهب الكسائى إلى الجواز / بإطلاق، ظهر في ٤٣٢
المعطوف عليه النصب أو لم يظهر، فتقول : إنّ زيدًا وعمروٌ قائمان، وإنك وبكرٌ ذاهبان. وذهب الفراء إلى التفرقة بين مالم يظهر فيه الإعراب فيجوز الرفع في المعطوف عليه، وبين ما ظهر فيه الإعراب فلا يجوز إلا النصب، فتقول على مذهبه : إنك وزيدٌ ذاهبان، وإنّهم وزيد قائمون، ولاتقولا إن زيداً وعمرو قائمان والصحيح ما ذهب اليه الناظم للقياس والسماع؛ أما القياس فمن وجهين:

أحدهما : أنك إذا قلت : إنّ زيدًا وعمروٌ قائمان، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وجب أن يكون زيدٌمرفوعا بالابتداء، ووجب أن يكون زيدٌ عاملاً في الخبر أيضًا فيؤدى ذلك إلى أن يعمل عاملان معًا في معمول واحدٍ عملاً واحدًا، وذلك فاسد.

وقد يجيب أهلُ الكوفة عن هذا بأنّ العامل في خبر أن عندهم الابتداء، لاإنّ، وهو العامل أيضا في زيد على رأيهم، فيجب - على رأيهم - أن يكون الابتداء أيضًا هو العامل في الخبر من تلك الجهة، فاتحذ العامل في الخبر إذًا، وهو الابتداء.

وهذا الجواب لا(ينهض[2]) فإن زيدًا على مذهبهم إنما يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع في باب الابتداء بالمبتدأ وهو زيد هنا، وبالابتداء

---

(١) الآية ١٧ من سورة الحج .

(٢) مكانه بياض فى أ .

في باب إنّ، فقد اجتمع على الخبر ها عاملان، وذلك غير صحيح، كا مرّ.

والثاني: ما قاله المؤلف من أنَّ إنّ وأخواتها قد ثبت قُوَّة شبهها بكان وأخواتها، فكما امتنع في كان العطفُ على موضعها منصوبها[1] باتفاقٍ فكذلك يمتنع في إنّ ، ولوجاز أن يكون اسمُ إنَّ مرفوعًا المحلّ باعتبار عروض العاملِ لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحلِّ بذلك الاعتبار، لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب. وفيه نظر.

وأما السماع فموافق لما قاله البصريون ، وما جاء مما ظاهره المذهب الآخر فغير مُتَعيِّن له، لاحتمال أمرٍ آخر فيه؛ فمن ذلك قول الله تعالى : {إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنَّصَارى}[2] .. الآية، فعطف (الصابئُون) على موضع (الّذين) قبل الإتيان بالخبر، وهو قوله : (مَنْ آمن باللّه واليَوْمِ الآخِرِ) .. إلى آخرها. وروى الثقاتُ عن العرب : إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ[3] ، وأنشد سيبويه لبشر بن أبى خازم[4]:

وَإلاّ فـاعْلَمُـوا أنا وَأَنتُـمْ
بُغَـاةٌ مـا بَقِـينا في شِـقَـاقِ

---

(١) فى جميع النسخ : «مرفوعها» . ولايستقيم المعنى عليه . وعبارة ابن مالك فى شرح التسهيل ورقة ٩٠ : «لأن إنَّ واخواتها ْد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها ، فكما امتنع بكُن أن يكون للجزأين إعراب فى المحلّ يخالف إعراب(اللفظ يمتنع بإنَّ» . ومنها يتبين أن إعراب الم]ل الذى يخالف إعراب اللفظ إنما يكون مع منصوب كذن لامع مرفوعها .

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) الكتاب ٢/١٥٥ .

(٤) الكتاب٢/١٥٦ ، والبيت فى ديوان بشر ١٦٥ ، وفيه ما حيينا . وهو من شواهد الإنصاف ١٩٠ ، وابن يعيش على المفصّل ٨/٦٩ - ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٠ ، والرضى على الكافية ٤/٣٥١ - ٣٥٢ ، والتصريح ١/٢٢٨ ، وفى الخزانة ١٠/٢٩٣ .

فلو كان المعطوف منصوبًا لقال : إنّا وإيّاكم بُغاةٌ. وهذا كُلّه قليلٌ لا يعتمدعليه، مع مخالفته الوجه الشائع. وقد تكلّم في ذلك أيضًا بناءً على كونه قليلا؛ فأما الآيةُ فجعلها سيبويه وغيره على التقديم والتأخير، قال فيها: « كأنّه ابتدأ على قوله : (والصابئُونَ) (بعدما يمضى الخبرُ(١)» يريدُ أنّ تقديها: إن الذين آمنوا والذي هادُوا من آمن بالله واليوم الآخر، ثم ابتدأ فقال : والصابئُونَ والنصارى كذلك. وأجاز السيرافي(٢) أن يكون خبر (الذين) محذوفًا لدلالة خبر(والصابئُونَ والنصارى) عليه، وهو قوله: { من آمَنَ بالله} .. الآية. فيكون على حدّ قول الشاعر(٣):

نَحنُ بِمَا عِنْدنَا، وأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ، والرأيُ مُخْتَلِفُ

أراد : نحن بما عندا راضون ، وأنت بما عندك راض. والآية على رأي سيبويه مثلُ قول الشاعر(٤):

مَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

---

(١) كذا فى جميع النسخ . وفى الكتاب ٢/١٥٥ : مضى .

(٢) شرح الكتاب ، ٣ ورقة ١٦ .

(٣) ينسب إلى درهم بن زيد الأنصارى ، وإلى قيس بن الخطيم . وهو فى ملحقات ديوان قيس ١٧٣ . والبيت من شواهد الكتاب ١/٧٥ ، والمقتضب ٣/١١٢ ، ٤/٧٣ ، وأماليابن الشجرى ١/٢٩٦ ، ٣١٠ ، والإنصاف ٩٥ ، والمغنى ٦٢٢ ، والهمع ٥/١٣٩ ، والعينى ١/٥٥٧ ، والأشمونى ٣/١٥٢ .

(٤) هو ضابئ بن الحارث البرجمى . والبيت فى الكتاب ١/٧٥ ، والإنصاف ٩٤ ، وابن يعيش المفصل ٨/٦٨ ، والرضى على الكافية ٤/٣٥٥ ، والمغنى ٤٧٥ ، ٦٢٢ ، والتصريح ١/٢٢٨ ، والهمع ٢٩٠ ، والخزانة ١٠/٣١٢ .الكتاب ٢/١٥٥ شرح التسهيل ، ورقة ٩٠ . والبيت فى المغنى ٤٧٥ ، ٦٢٢ ، والتصريح ١/٢٢٩ ، والأشمونى ١/٢٨٦ ، والعينى ٢/٢٧٤ .

فيمن رواه برفع « قيّار» ، فلايكون« قَيَّار » على غير الابتداء، والخبر محذوف إلابتكلف.

وأما قولهم : إنَّك وزيدٌ / ذاهبان ، فحمله سيبويه علىالغلط فقال : « واعلم أنهم يغلَطُون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون، وَإنَّك وزيدٌ ذاهبان. وذلك أن معناه معنى الابتداء، فُيرى أن قال : هُمْ، كما قال :

* وَلاَ سابقٍ شيئًا إِذا كانَ جَائيا *

على ما ذكرتُ لك ».

يعني أنهم توهّموا أنْ ليس ثَمَّ إنَّ، حتى كأنهم قالوا : هم أجمعون ذاهبون، وأنت وزيد ذاهبان، وَأَنَّس بهذا عدمُ ظهور الإعرابِ في اسم إنَّ في الموضعين. والدليل على صحة هذا أن لم يَجيءْ فيما ظهر فيه الإعراب حو : إن زيدًا وعمرٌ قائمان؛ إذ لو كان الرفع في المعطوف على غير التوهّم لكان خليقًا أن يَجِيءْ مع ظهوره، فلما لم يكن كذلك دلّ على أنهم اعتقدوا أنّ المنصوب مرفوع فعطفوا على اللفظ، كما قالالشاعر : « ولا سابقٍ شيئًا »، بالخفض مُتَوهّما أه قال : « لستُ بمدركٍ ما مضى»، فلذلك جعله سيبويه من باب الغلط، والله أعلم.

وأنشد المؤلف في الشرح :

خَلِيلَيَّ، هَلْ طِبٌّ؟ فَـإِنِّي، وأَنتُـمَـا
وَإِن لَمْ تَبُـوحَـا بِالْهَـوَى - دَنِفَـانِ

وعلى كلام الناظم بعدُ سؤالان :

أحدهما : أنه ذكر مسألة العطف على موضع اسم إنّ قبل مجيء الخبر ومنعها جملةً، فعنده أنه لا يقال : إن زيدًا وعمرو في الدار، ولا : إنك وعمرو في الدار، بوجه من الوجوه، حسبما اقتضاه مفهوم شرطه؛ لأنه أجاز العطف على موضع اسم إنّ بشرط أن يستكمل،. فاقتضى مَنْعَ العطف عند فِقْدانِ الشرط بإطلاق ، وهذا لم يقله البصريون لايقتضيه كلام سيبويه على الجملة.
بل الوجه في ذلك أن يقال : إذا كان العطف قبل الخبر فلا يخلو أن يكون الخبر مطابقًا لهما جميعا نحو : إنك وزيدٌ ذاهبان، أو لأحدهما نحو : إنك وزيدٌ ذاهب. فإن كان مطابقًا لأحدهما جاز في المعطوف الرفع والنصب ؛ فالنصب على وجهين : على أن يكون الخبر الثاني، وحُذِف خبرُ الأوّلِ، أو يكون خبرًا للأوّلِ، على التقديم والتأخير، وحذف خبر الثاني. والرفع أيضًا على وجهين، وهما المذكوران في النصب، فالأول مثل :

نحنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ... ...

والثاني مثل :

* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ *

وإن كان الخبر مطابقًا لهما لم يَجُز إلا النصب عند سيبويه والبصريين(١). وأما الرفع فعلى جهة الغلط كما قال سيبويه، وجاز عند الكوفيين كما تقدم.

فالحاصل : أن الرفع في المعطوف قبل الإتيان بالخبر لا يقال فيه : جائز، باطلاق، ولا ممتنعٌ بإطلاق، بل هو في حال يجوز بإطلاق من غير

---

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٦٨٣ .

حكاية خلافٍ، وفي حال ممتنع على الخلاف. فمفهومُ شرطِ الناظم إذًا غير صحيح. ولايقال : إنه لم ير العمل بالمفهوم، لأنا نقول : هو عمدتُه في هذا النظم، وعليه اعتمد في نقل المسائل الكثيرة، ولولا هُوَ لافتقر إلى العبارة الطويلة في المسألة الواحدة، حسبما تراه في هذا الشرح، بحول الله. فإذًا هذا الموضعُ مشكلٌ.

٤٣٤ / والثانى : أه لما اقتصر هنا على ذكر عطف النَّسق أوهم أنّ غير من التوابع لامخالفة فيه هنا لماذكره في التوابع، وليس كذلك؛ فالتوكيد وعطف البيان والنعتُ حكُمهما عند الجرمىّ والزجاج والفراء[١] حكم العطف الْنسَقِيّ، فتقول : إ ن زيدًا قائمٌ الظريفَ والظريفُ، وإن زيدًا قائم نفسَه ونفسُه. ومنه[٢]: {قُلْ : إِنَّ الأمْرَ كُلُّهُ لِلّهِ[٣]} في قراءة رَفْعِ كلّ، وهى لأي عَمْرِوبن العلاء، وإن زيدًا قائمٌ أَخُوك وأخاك. وجعلوا من النوع قول الله سبحانه : {قُلْ : إِنَّ رَبِّى يقذفُ بالحقِّ عَلاَّمُ الغُيُوبِ[٤]} و {عَلاَّمَ الغُيوبِ}. والرفعُ قراءة السبعة، والنصبُ لابن أبي إسحاقَ وعيسى بن عُمر[٥]. وإذا كا كذلك كان[٦] ينبغي له أن لا تخُصَّ العطف بالحرف هنا.

والجواب عن الأوَّلِ لايحضرني الآن إلاّ أن يعدّ ماجاء من مطابقة الخبر لأحدهما غير مقيس، فإنه قليل، فكأنه لم يعتدّ به.

---

(١) شرح الكافية للرضى ٣٥٣/٤ - ٣٥٤ .

(٢) كذا ! وهذا من الإتباع قبل الخبر .

(٣) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران . وانظر السبعة ٢١٧ .

(٤) الآية ٤٨ من سورة سبأ .

(٥) انظر الكشاف ٢٦٤/٣ ، والبحر المحيط ٢٩٢/٧ .

(٦) فى الأصل : فكان .

وعن الثـاني أنّ النحـويين ـ غيـر من ذكـر ـ لم يجـيـزوا هذا ولا اعتمدوه، وحملوا الآية على غير ذلك؛ إذ تحتمل أن تكون جملة مستقلة وقعت موقع البيان لما قبلها، والمبتدأ منها محذوف، كأنه قال : هو علاّمُ الغيوب، أو على أن يكون خبراً ثانيًا لربِّي. وكذلك قوله : (كلُّه للّهِ) جملة هى خبرُ إنّ، كذلك نَدَّعى فيها الاحتمال ذلك فيها، وإذا احتمل ذلك لم يكن فيه دليلٌ على ماقالوا؛ فكأن الناظم لم يرتضِ مذهب الجرمي ومن قال بِقَوله، ووجْهُ المنع في النعت أنَّ الغرض به بيان المنعوتِ ليصحَّ الإخبارُ عنه، فوضعُه أنْ يكون قبل الخبر، فإن جاء بعده(١) فعلى نيَّة التقديم، والحمل على الموضع لايكون إلا بعد تمام الكلام، ولذلك لم يجز العطف على الموضع قبل الخبر، كما تقدم.

٤٣٥ وهذه المسألة كانت سبب عَمَى «الأعْلَمِ» /؛ حدثنا سابقا الأستاذ ـ رحمة الله عليه ـ أنه سأل الأعلمَ بعضُ نحاة عصره : لِمَ جاز اعتبار الموضع في العطف دن النعت؟ فَكلف إيرادًا ـ وكان رَمِدَ العينين ـ فنزل الماء فيهما فَعَمِي.

فإن قيل : قد جَوزتم النعت على الموضع في باب لا، وفي باب : {مَالَكُمْ مِنْ إِلَه غَيْرُه(٢)}.

قيل : أمّا «لارَجُلَ» فكالشيء الواحد، وأما «من» فزائدة، وذانك ليسا في إنَّ، فافترقا.

---

(١) فى أ : قبله . وقد كان مثله فى صلب الأصل ثم صوب فى الهامش .

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأعراف .

وأما التوكيد والعطف البياني فكالنعت[1]، وكذلك البدل؛ إذ هو في التقدير حالٌّ محلّ اسم إنّ، واسم إنَّ لايكون إلا نصبًا.

ثم قال : «وَألْحقُوا بإنَّ لَكنَّ وأنْ»، يعنى أن العرب ألحقت بإنّ المكسورة في هذا الحكم المتقدّم لكنَّ وأنَّ المفتوحة، فعطفوا على موضع اسمها فقالوا : لكن زيدًا قائم وعَمْروٌ، وأنشد المؤلف في الشرح[2]:

وَمَا قَصَّرَتْ بِى في التَّسَامِى خُؤُولَةٌ

ولكِنَّ عَمِّى الطيِّبُ الأصْلِ والخالُ

والقوافي مرفوعةٌ. وقالوا : علمت أنَّ زيدًا قائم وعمروٌ، وفي القرآن الكريم : {وَأَذَانٌ مِنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الحجِّ الأكْبَرِ أَنَّ اللّه بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ[3] على قراءة الجمهور. ويمكن أن يكون م ذلك قوله تعالى : {وَلَو أنَّ مافى الأرْضِ من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ[4]}.. الآية، فيكون، رفع (البَحْرُ) على مثل الرفع في إنَّ المكسورة، لاعلى أنها جملة حاليةٌ وإنْ أجاز ذلك سيبويه[5]، بدليل القراءة الأخرى بالنصب[6] ليتّحد معنى / القراءتين. ٤٣٥

وما ارتضاه الناظم وإن المفتوحة من إلحاقها بالمكسورة في هذا

(١) فى أ : «كالنصب» .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٠ . والبيت فى التصريح ٢٢٧/١ ، والهمع ٢٩١/٥ ، والأشمونى ٢٨٧/١ ، والعينى ٣١٦/٢ .

(٣) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٤) الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٥) الكتاب ١٤٤/٢ .

(٦) هى قراءة أبى عمرو ، أنظر الإقناع فى القراءات السبع ٧٣٢/٢ ، وانظر أيضا معانى القرآن للأخفش ٤٤٠/٢ .

الحكم هو رأىُ الجمهور، والظاهر من كلام سيبويه. ومع من ذلك بعض الأئمة، وزعم أنَّ المفتوحة لاتُلحقُ بالمكسورة؛ لأن المكسورة على شرط الابتداء وليست المفتوحة كذلك، إنما تجعل الكلام شأنًا وحديثًا بمنزلة المفرد، ولذلك لايكون في الآية دليل لصحة جملة على وجهين جيِّدين :

أحدهما : أن يكون (ورسولُه) عطفًا على أنّ وما بعدها، لأنها اسمٌ مفردٌ، فالتقدير : براءةُ الله من المشركين ورسولُه، أى : وبراءَةُ رسولِه. وهذا وجه جيد، كما تقول : أعجبي أنك منطلقٌ وإسراعُك.

والثاني : أن يكون (ورسولُه) معطوفًا على الضمير في (بَرِيء)، وحَسُن للفصل، كما قال تعالى : {سَيقُولُ الذينَ أشْركوا لو شَاءَ اللهُ ماأشْرَكْنَا ولاَ آباؤُنا[1]}؛ وإذا كان كذلك لم يكن في الآية دليل على ماقالوه، فالاستشهاد بها وَهْمٌ جَرىَ على سيبويه والنحويين.

وردّ هذا ابن جنى قياسًا وسماعًا، أما السماع فما في الحماسة لجعفر بن علَّبَةَ الحارثى، وذلك قوله[2]:

فَلاَ تَحْسَبِي أنِّى تخشَّعتُ للعِدَى
لِشَىءٍ، ولاَ أنِّى مِنَ الموتِ أفْرقُ
وَلاَ أنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعِيدُهُمْ
وَلاَ أنَّني بالمَشْيِ في القَيدِ أخْرَقُ

فَعَطَفَ الجملة من المبتدأ والخبر على قوله : {أنِّى تخشَّعْتُ}، وهو يريدُ

---

(١) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

(٢) شرح الحماسة للمرزوقى ٥٥ . وجعفر بن علبه مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية . وانظر البيتين فى شرح الكافية للرضى ٣٥٢/٤ ، والخزانة ٣٠٣/١٠ .

معنى أنَّ المفتوحة؛ يدلّ على ذلك روايةُ من روى :

وَلاَ أنَّ نَفْسِي يَزْدَهِيها وَعِيدُهُمْ

وقد جاء ذلك أيضًا في التنزيل، قال الله عز جلّ : {وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدةً، وأَنَا ربُّكُمْ فاتقُونِ[1]}؛ ألا ترى أنّ معناه : ولأنّ هذه أمتكم أمّةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون، فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على (أنّ) وفيها معنى اللام، كما تقدّم. وهذا يزيد معنى الابتداء عبرةً، ويصرف الكلام إلى معنى المصدر، أي : ولكوني ربكم فاتقونِ.

ونحو ذلك قوله أيضا : {ضرب لَكُمْ مَثَلاً من أنْفُسِكم هَلْ لَكُمْ مما ملكت أيمانُكُمْ من شُرَكَاءَ فيما رَزَقناكُمْ، فأنتُمْ فيه سَوَاءٌ[2]}، أى : فتستوا. قال أبو على : فأوقع الجملة المركّبة من المبتدأ والخبر موقع الفعلِ المنصوب بأن والفعل، إذا انتصب انصرف القولُ والرأيُ فيه إلى المصدر[3]، ومعلوم أن المصدر أحد الآحاد، ولاشُبهةَ[4] بينه وبين الجملة، وقد ترى الجملة، وقد ترى الجملة التى هى قوله : {وأنا ربُّكم} معطوفةً على أنّ المفتوحة، وعبرتها عبرةُ المفرد من حيث كانت مصدراً، والمصدراً، والمصدر أحد الأسماء المفردة.

ومنه أيضا ـ ولم يذكره أبو على ـ قوله تعالى : {أعنده علم الغيب فهو يرى}[5] . أي فيرى ، لأنّ الفاء جواب الاستفهام ، وهي تصرف الفعل

(١) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون . ويفتح همزة أنّ وتشديد النون قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو . انظر السبعة لابن مجاهد ٤٤٦ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الروم .

(٣) فى شرح الحماسة لابن جنى : «انصرف به القول والرأى فيه الى مذهب المصدر» .

(٤) فى شرح الحماسة : «ولا نسبة» .

(٥) الآية ٣٥ من سورة النجم .

بعدهاإلى الانتصاب بأن مضمره ، وأن المنصوب بها مصدر لامحالة حتى كأنه قال : أعِنْدَه عِلْمُ الغيب / فرؤيتُه ، كما أنَّ قوله {فأنتمْ فيه سَوَاءٌ}، أى ٤٣٧
: هاك شركة بينكم فاستواء». انتهى ماذكر من السماع.

ومنه في القرآن مواضع، كقوله تعالى : {أَمْ أَنْزَلْنا عَلَيْهِم سلْطانًا فَهُو يَتَكلَّمُ[١]، وقوله : {أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ. أَمْ عِنْدَهُمُ الغَيبُ فَهُم يكتُبُونَ[٢]}. وقد أنشد سيبويه[٣]:

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ ... ...

ثم قال : «كأنه قال : نحن بغاةٌ وأنتم[٤]}. فقدّم وأخّر، في مرفوعًا بالابتداء والخبر محذوف، كقوله تعالى : {إِنَّ الّذِينَ آمنُوا والذينَ هادوُا والصّابئُونَ والنّصارى[٥]}. فقد سوّى بين إنّ وأنَّ، فليس سيبويه مِمَّن يقصرُ ذلك الحكم على المكسورة، كما ظنه بعضهم.

قال ابن جني : «فأما وجه القياس فهو [أنْ[٦]] المفتوحة ــ وإن لم تكن من مواضع الابتداء فإنها في التحقيق مثلُ المكسورة، فلما استويا في المعنى في العمل وتقاربا في اللفظ، صارت كلّ واحدٍ كأنها أختها؛ يزيد ذلك وضوحًا أنك تقول : علمت أنَّ زيدًا قائمٌ، وعلمت أنَّ زيدًا قائمٌ،

---

(١) الآية ٣٥ من سورة الروم .

(٢) الآيتان ٤٠ - ٤١ من سورة الطور .

(٣) تقدم فى ص٣٧٢.

(٤) الكتاب ١/١٥٦ . ونص مطبوعة الكتاب : «كأنه قال : بغاة مابقينا وأنتم» .

(٥) الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٦) عن شرح الحماسة لابن جنى .

علمت إنَّ زيداً لقائم، فنجد معنى المكسورة كمعنى المفتوحة، تؤكد في الموضعين كليهما قيام[1] زيدٍ لامحالة، والقيام مصدرٌ كما ترى. نعم وتأتى هنا بصريح الابتداء فتقول : قد علمتُ لزيدٌ أفضلُ منك، كما تقول : علمت إنَّ زيداً أفضلُ منك؛ أفلا ترى إلى[2] مجارى هذه التراكيب إلى معنى [واحد[3]] وتناظر بعضها إلى بعض. وسببُ ذلك كلّه ماذكرت من مشابهة إنّ لأنَّ لفظاً ومعنى وعملاً، فإذا كان كذلك سقط اعتراضُ هذا المتأخر على ماأورده سيبويه، وأسقط كلفته عنه. قال : ويزيدُ فيما نحن عليه بعد قوله :

وَلاَ أَنَّنِي بالمَشْيِ في القيدِ أَخْرَقُ

فعاد إلى أنَّ البتَّةَ[4]. وهذا ماقاله ابن جني.

وقال ابن خروف : لايمتنعُ حملُ الجملة الابتدائية على أنّ، ثم قال : ويجوزُ في المعطوف مالايجوز في المعطوف عليه؛ ألا ترى إلى قولهم : رُبَّ رَجُلٍ وأخيه، وأشباهه، والحملُ في هذا أحرى بذلك.

فإذًا ماراَه الاظمُ هو الصحيح من القولين.

وأما قوله : «مِن دُوْنِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وكَأَنَّ»، ففيه سؤال وهو أن يقال : هذا الشطر حشوٌ لامعنى له، لأنه لو اقتصر على ذكر ثلاثة الأحرف ـ وهى المتقدمة ـ لاقتضى كلامُه اختصاصَ ذلك الحكم بها دون مابقي، لأن المسكوت عنه لايجرى على حكم المنطوق به، ولايحمل كلامه على ذلك، فصار ذكر البواقي منفيَّ الفائدة.

---

(١) فى جميع النسخ : «فقيام» . والمثبت عن نص ابن جنىّ فى المرجع المتقدم .

(٢) فى الأصل : «إلا مجارى» . وفى شرح الحماسة : «أفلا ترى أن تجارى ...» .

(٣) عن شرح الحماسة .

(٤) نص ابن جنى فى شرح الحماسة ، ورقة ١٣ – ١٤ .

والجواب : أنَّه إنما نبَّه على البواقي لفائدة التنكيت على ماذهب إليه بعض النحاة، فهو يقول : إنّ ثلاثة الأحرف المذكورة وهى : إنّ ولكنّ، هى المختصة بهذا الحكم، وليس بشامل لها وللبيت ولعلّ وكأنّ، كما يقول بعضهم، فهذا الموضع مثلُ قوله في باب كان : «فَجِىءْ بها مَتْلُوَّةً لاتاليةً»، وقد مضى التنبيه عليه. والمخالف في المسألة هو الفراءُ(١)، فأجاز أن يقال : كأنّ زيداً أسدٌ وعمروٌ، ولعل زيداً قائم وعمروٌ، وليت زيداً قائم وعمروٌ. وشاهده على ذلك قولُ الراجز(٢):

ياليتَني وأنتِ يالَمِيسُ
بِبَلْدةٍ لَيْسَ بِهَا أنِيسُ

قال المؤلف : «ولاحجة له في ذلك، لاحتمال أن يكون «وأنت» مبتدأً محذوف الخبر، تقديره : وأنت معي، والجملة / في موضع الحال واقعة ٤٣٨
بين اسم ليت وخبرها . وإنّما امتنع العطفُ على الموضع فيها عند الجمهور لأنَّ دخولها غَيَّر معى الابتداء الذى هو محرزٌ للموضع، فصار مسوخًا بمعنى التمنى والترجي والتشبيه، وأنت إذا عطفت فرفعت المعطوف لم تحمله إلا على الابتداء، فلم يصحّ ذلك حيث لم يبق معى الابتداء، ولا له محرزٌ، بخلاف إنّ وأنّ ولكنّ، فإنها لم تغير معنى الابتداء،لأنَّها داخلةٌ لتوكيده أو للاستدراك به لا نسخ معناه، فجاز رفع المعطوف معها على لَحْظِه؛ قال سيبويه : «ولم تكن ليت واجبةً ولالعلّ ولاكأنّ، فَقُبح عندهم أن

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩١ .

(٢) هو جران العود ، ديوانه ٥٣ . والرجز فى الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، ومعانى الفراء ٤٧٩/١ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٦ ، ٤١٤/٤ ، والإنصاف ٢٧١ ، وابن يعيش على المفصل ٨٠/٢ ، ١١٧ ، ٢١/٧ ، ٥٢/٨ ، والهمع ٢٩٢/٥ ، والخزانة ١٨/١٠ .

يُدْخِلُوا الكلام[١] الواجب في موضع التمنّي، فيصيروا قد ضَمُّوا إلى الأول ماليس على معناه، بمنزلة إن[٢]». يعنى : أنه قبح أن يدلُّوا بالخبر الذى ليس بواجب، وهو خبر هذه الحروف، علي الخبر الواجب، وهو خبر المعطوف، إذ لا يدلّ على المحذوف إلا ما هو على معناه.

وقال السيرافي : «حَمْلُ المعطوف في هذه الحروف على الابتداءِ بغيّر المعنى الذي أحدثته هذه الحروف، لو قلت : ليت زيدًا منطلقٌ وعمرو مقيم، كان «وعمرو مقيم» خارجًا عن معنى التمنّى[٣]». فإذا كان كذلك لم يستقم حملُ هذه الحروف على إنّ لمباينة مابينهما.

فالناظم إذًا أراد أن ينبّه بهذه الزيادة على خلافِ من خالف، وأيضًا فو سكت لسبق إلى الوهم إجراء القياس، فنصٌ على نفي ذلك لئلا يُتَوَّم صحتُه. وقلَّما تجد في هذا النظم مايسبق أه فضلٌ إلا وتحته فائدة أو فوائدُ، وقد مضى من ذلك أشياء، وستأتى أُخَر إن شاء الله تعالى.

وأطلق الناظمُ العطفَ ولم يُقَيِّده بحرفٍ دون حرفٍ، فدلّ على أَنَّ لحروف العطفِ دون الواو في ذلك مدخلاً، وذلك صحيح، فتقول : إنّ زيدًا قائم فعمروٌ، و : فعمرًا. وإنّ زيدًا قائم ثم عَمْروٌ، وإن الناس قادمون حتى المشاةُ، وإن زيدًا قائم بل عَمْروٌ، وإنّ زيدًا قائم لاعمروٌ. وما أشبه ذلك، إلا أَمْ وإمّا فإنَّ هذا الموضع ليس من مواضعهما فلذلك ــ والله أعلم ــ لم يستثنهما الناظم؛ إذ لايصح دخولهما مع إنّ وأخواتها.

---

(١) كلمة «الكلام» ليست فى الكتاب .

(٢) الكتاب ١٤٦/٢ .

(٣) شرح الكتاب ٣ ورقة ١١ مع تصرف .

(ثم قال[1]) :

وَخُـــفِّــفَتْ إِنَّ فَـــقَلّ العَــمَلُ
وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إذا مـــــاتُـمُـــــيَلُ
وَرُبَّمــا اسْــتُــغْنِيَ عَنْهــا إنْ بدَا
مَــانَاطِقٌ أَرَادَهُ مُـــعْــتَـــمِـدَا
وَالْفِــعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِـخَــا فَــلاَ
تُلْفِـيــه غَـالِبًـا بِإِنْ ذِي مُـوصَــلاَ

العربُ خَفَّفت في هذا الباب أربعة أحرف لثقل التضعيف، كما تفعلُ ذلك في غير موضع من كلامـها، وذلك إنّ وأنّ وكأن ولكنَّ. وأمّا لعلّ فلم تخففها بحذف أحد المضاعفي، لأن التخفيف فيها حصل بحذف اللام الأولى، قالوا فيها : عَلّ، فلو زادوا فيها تخفيفا لأجحفوا بها. وأما ليت فلا تضعيف فيها، فبقي مما فيه التضعيف المحتملُ للتخفيف الأحرفُ الأربعةُ
٤٣٩ / وذكر الناظم منها ثلاثة ولم يذكر «لكنَّ» لكونها في حال تخفيفها لاتعمل شيئًا كما تعمل البواقي بعد التخفيف. وما نزع إليه هو مذهب النحويين ماعدا يُونُس والأخفش، فإنهما أجازا إعمال لكنّ بعد التخفيف قياساً على أخواتها، وذلك لم يرد به سماعٌ فلا يُبْنَى عليه[2].

فأخذ يتكلم على تلك الثلاث الباقية، وابتدأ بالكلام على إنّ المكسورة فقال: «وَخُفِفَّتْ إِنَّ فَعَلّ العَمَلُ». فَأَعلم أنها إذا خففت لاتبقى على حكمها

(١) عن الأصل .

(٢) انظر المقتضب ١٨٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٨ ، ونتائج الفكر للسهيلي ٢٥٧ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٦٢/١ ، ٣٢٦ - ٣٢٧ .

قبل التخفيف على حالٍ، بل لها أحكام(1) تختصّ بها تلك الحال هو آخذٌ في ذكرها، فيعنى أنها إذا خففت صار في إعمالها للعرب وجهان : أحدهما : إبقاؤها على ماكانت عليه من الإعمال، وهو قليل في كلام العرب، ولذلك قال : «فَقَلَّ العَمَلُ»، ولكنه مع ذلك قياس، فتقول : إنْ زيدًا لقائمٌ. ومنه في القرآن الكريم : {وَإِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ(2)}، وهى قراءة الحرميين وأبي بكر(3).

وَوَجْهُ بقاءِ الإعمال أنها عملت بشبه الفعل كما تقدّم، والفعل يعمل محذوفًا كما يعمل تامًا، كما تقول : لم يكن زيدٌ قائمًا، ولم يَكُ زيدٌ قائمًا، فكذلك يحكم لما أشبهه. وأيضًا فالحذفُ فرعٌ عارض، والأصلُ هو الإثبات، فالمحذوف التقديرِ كأنه لم يحذف، وكأنها إنَّ كما كانت في الأصل.

والثانى : إهمالها، وهو الأكثر في الكلام. ودلّ على أنه الأكثر قوله : «فَقَلَّ العَمَلُ»، لأنه إذا قلّ إعمالها لزم كثرةُ إهمالها، إذ هى دائرةٌ بين هذين لا: واسطة بينهما، فتقول على هذا في الكثير : إنْ زيدٌ لقائمٌ. ومنه قول الله سبحانه: {وإنْ كلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَينا مُحْضَرُونَ(4)}. {وإن كلُّ ذَلِكِ لَمَّا مَتَاعُ الحياةِ الدنْيَا(5)}، {إنكلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيها حافِظٌ(6)}. وما أشبه ذلك.

---

(1) فى الأصل : أحوال .

(2) الآية ١١١من سورة هود .

(3) في السبعة لابن مجاهد ٣٣٩ «قرأ ابن كثير ونافع : (وإنْ) مخففة (كُلاً لَمَا) مخففة . وقرأ عاصم فى رواية أبى بكر : (وإنْ كلاً) خفيفة (لَمَّا) مشدّدة» . فالاتفاق بين الحرميين وأبى بكر فى تخفيف إن . وانظر الإنصاف ، المسألة ١٩٦/٢٤ .

(4) الآية ٨٢ من سورة يس .

(5) الآية ٣٥ من سورة الزخرف .

(6) الاية ٤ من سورة الطارق .

ووجهُ إهمالِها أنها إنما عملت مع اعتبار الشبه اللفظى إما مستقلاً وإما جزءَ علَّةٍ، فإذا فقد الشبهُ اقتضى القياسُ فَقْدَ الحكم المبنى عليه، وهو الإعمال، فأهملت.

وهذا الذى قَرَّره الناظم مبنيٌّ على موافقة أهل البصرة في أنّ إنْ المخففة ليست النافية، بل هي التوكيديةُ، خلافًا لمن قال : إنها النافية، واللام اللازمة بعدها للايجاب بعد النفي، فقولك : إنْ زيدٌ لقائم، في معنى : مازيدٌ إلا قائمٌ. وهو مذهب الكوفيين(١). والذى يدلّ على صحة ماذهب إليه الناظم مجيء النصب عن العرب، كقراءة من قرأ : {وَإِنْ كلاً لمالَيُوَفِّيَنَّهُم(٢)}، وقال سيبويه : «وحدثنا من يُوثَق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمرًا لَمطلقٌ»، قال : «وأهل المدينة يقرءُون : {وَإِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}، يخففُونَ وينصبُونَ ، كما قالوا : كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّانِ(٣)

قال : «وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيءٌ لم يتغيّر عمله، كما لم يُغَيِّر عمل لم يَكُ. ولم أُبَلْ حين حُذِف(٤)». وحكى المؤلف عن الأخفش أنه قال : «زعموا أن بعضهم يقول : إنْ زيدًا لمنطلق(٥)». وحكى ابن

---

(١) انظر الإنصاف لأبى البركات ، المسألة ١٩٦/٢٤ ، والمسألة ٦٤٠/٩٠ – ٦٤٣ ، وشرح الكافية للرضى ٣٦٧/٤ .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود.

(٣) صدره :

ووجهُ مشرقُ النحرِ

وهو من شواهد الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٣٧/١ ، ٣/٢ ، ٢٤٣ ، والإنصاف ١٩٧ ، وابن يعيش على المفصل ٨٢/٨ .

(٤) الكتاب ١٤٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٧.

الأنبارى ذلك أيضاً(١). وإذا ثبت لها النصب عند التخفيف لم يصح أن تكون النافية أصلاً، لايقال في الآية : إن كُلاً منصوب بقوله : ليوفيهم، أو بفعلٍ / يفسّره، لأنّا نقول: كلا القولين ممنوع على مقتضى أصولهم في ٤٤٠
هذا الموضع أو ضعيف؛ قال المؤلف : «لأنهم يوافقون في أن مابعد إلاّ(٢) لايعمل فيما قبلها ولايفسّر عاملاً فيما قبلها، قال :«وكذلك(٣) قال الفراء في كتاب المعانى : وأما الذين خفّفُوا إنّ فإنّهم نصبُوا كُلاً بِلَيوَفِّيَنَّهُمْ. وهو وجه لاأشتهيه، لأن اللام لايقعُ الفعل الذى بعدها على شيء قبله، فلو رفعنا كُلاً لصلحَ ذلك، كما يصلَح ذلك، كما يصلُح إنْ زيدٌ(٤) لقائم، ولايصلح أن تقول : إنْ زيدًا لأضرب؛ لأن تأويله كقوله : مازيدًا إلاّ أضرب(٥). وهذا خطأ في اللام وإلاّ. هذا نصّه(٦)». قال ابن مالك : «فقد أَقَرَّ بأن حَمْلَ القراءة على جعل إنْ نافيةً، واللام بمعنى إلاّ، خطأٌ. ولاشكٌ في صحة قراءة النصب، ولاتوجيه لها إلا توجيهُ البصريين، فتعينّ الحكمُ بصحته مع ما أيّد ذلك من السماع(٧)».

ثم قال : «وتَلزَم اللامُ إذا ماتُهْمَلُ»، يعنى إنّ إذا خُفِّفَتْ فأهملت في أحد الوجهين لزمت اللام في خبرها، والألف واللام في قوله : «وتلزم

---

(١) الإنصاف ، المسألة ١٩٦/٢٤ .

(٢) يريد اللام ، واللام الموقفة بعد إنّ المخففة عند الكوفيين بمعنى إلا . وكذلك قال ابن مالك فى شرح التسهيل ، وهو يردّ على الكوفيين ، وسيأتى ذلك .

(٣) فى جميع النسخ : «ولذلك» . والمثبت عن شرح التسهيل .

(٤) فى أ : إن زيدا لقائم . ومثله فى س ، ف . وقد صوّب الأصل بحذف الألف .

(٥) فى جميع النسخ : «ما زيدا لأضربَ» . والمثبت عن المعانى ، وشرح التسهيل لابن مالك .

(٦) معانى القرآن للفراء ٢٩/٢ - ٣٠ .

(٧) شرح التسهيل ، ورقة ٨٧ .

اللامُ» لتعريف العهد، إذْ قد تقدّم له الكلام في لحاقها. وأفاد بهذا الكلام فوائد :

إحداها : أن تلك اللامَ لامُ الابتداء الداخلةُ في خبر إنّ، وهو رأيُ جمهور البصريين. وزعم الفارسيُّ من البصريين أنها غيرها، لك ليست بمعنى إلاّ. وذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى إلاَّ، بناء على أنّ إنْ هى النافية. والدليل على ماقاله الناظم أنّ من العرب من يعملها واللام معها[(١)]، فيقولون : إنْ زيداً لقائم، ومنه اللام في : (لماليُوفِّيَنَّهُم[(٢)])، وقد نصّ سيبويه[(٣)] على ذلك في أبوابِ إنَّ، وقال : إنّما التى في قوله تعالى : {وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ[(٤)]}.

أما قولُ الكوفيين فمجرَّدُ دعوى لادليل عليها، ولو كان كما قالوا لصحّ وقوعها حيث تقع إلاّ بعد كلٌ نفي، فكنت تقول : مازيد لقائمٌ، أو : لما قائمٌ ـ بمعنى : مازيدٌ إلا قائم ـ ولم يقم لَمَا زيد، [ولن يقومَ لَمَا زيدٌ[(٥)]]، وفي امتاع ذلك دليلٌ على أن الأمر ليس كما زعموا[(٦)].

وأما قول الفارسيّ فشبهته ـ فيما زعم ـ مارأى في الكلام من إعمال ما قبلها فيما بعدها، نحو : {وَإِنْوَجَدْنَا أَكْثَرهُمْ لَفَاسِقِينَ[(٧)]}، {وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ[(٨)]}. وهو كثير، ولام الابتداء لايعملُ ماقبلها فيما بعدها، لو قلت : إنك

---

(١) فى الأصل : «فيها» .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود .

(٣) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٤) الآية ١٦٧ من سورة الصافات .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) انظر الإنصاف لأبى البركات ، المسألة ١٩٦/٢٤ . والمسألة ٦٤٠/٩٠ – ٦٤٣ . وشرح الكافية للرضى .

(٧) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .

(٨) الآية ١٥٦ من سورة الأنعام .

كنت لقائمًا، أو إنّك قتلتَ لمسلما، لم يجز، فعلمنا أنها ليست بها[1].

وقد اعتذر عن هذا المعنى ابنُ خروفٍ فقال : ولما خُفِّفت وأبطل عملُها ألزموها اللام فرقًا بينها وبين النافية، وأدخلوها على مالم تكن تدخل عليه وإنّ مثقلةً، فقالوا : إن قام لزيدٌ،[2] وإن ضربتَ لعمرًا، {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ[2م]}؛ قال : وليس دخولها في هذه المواضع بأبعد من دخولِ إنّ على الفعل، لَمّا أُلغِيت جاز فيها ذلك. هذا ماقاله؛ وأيضًا فلا بُعْدَ في أنْ يعملَ ماقبلها فيما بعدها، كما يعمل فيما قبلها إذا قلت : إنَّ زيدًا طعامَكَ لآكلٌ، وإن زيدًا في الدار لقائمٌ. وما أشبه ذلك، لما كانت مؤخرة من تقديم، فمن حيث فيها على الجملة ألاَّ تعتبر صَدْرِيَّتِها مع إنّ يجوز أن لاتعتبر هنا أيضًا لأن المخففة هى المثقّلةُ. وللمؤلف هنا جواب آخر في الشرح لا حاجة إلى جلْبِهِ هنا.

٤٤١ والفائدة الثانية : مانصّ عليه / من لزوم اللام، والفائدة في لزوم اللام قصدُ التفرقة بين إنْ المخففة من الثقيلة وبين إن النافية؛ إذ لو قلت : إنْ زيد قائمٌ، لم يُعَرفْ أهى النافية أم لا، فأدخلوا اللام المختصّة بأنْ المخففة، لأنها التى تصحبها حال تثقيلها وحال تخفيفها أيضًا إذا أُعمِلَت، فلم تلتبس بالنافية؛ ولأن لام الابتداء ليس من شأنها أن تدخل مع أدوات النفي، فحصل الفرق بينهما؛ قال سيبويه : «اعلم أنهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عَمْروٌ لخيرٌ منك، لما خَفَّفها جعلها بمنزلة لكنّ حين خَفّفها[3]» - يعى بمنزلتها في الإهمال -، قال : «وألزمها اللام لئلا تلتبس

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٢٣٢/١ ، وشرح الكافية للرضى ٣٦٦/٤ - ٣٦٧ .

(٢) فى أ : «زيد» . وقد ألحقت اللام بنص الأصل .

بإن التى بمنزلة ما التى ينفي بها[1]». وهذا التعليل (قد[2]) يقتضى أنها لاتلزم إذا لم يقع لَبْسٌ، ولكن العرب لم تراع ذلك إلا في النادر، كما هو ذاكره. والفائدة الثالثة : أنها لاتلزم إذا أُعْمِلت، لأنَّ الناظم شرط في لزومها إهمالَ إنّ، فاقتضى مفهومُ الشرط أنها إذا لم تُهْمَلْ لاتلزمُ. وذلك صحيح، فتقول : إنْ زيداً قائمٌ، وإنْ زيداً لقائم. نصّ على ذلك السيرافي وغيره، ووجه ذلك ظاهر، وهو أنها لما أُبقيَتْ مع التخفيف على حكمها مع التثقيل في العمل، أُبقِى لها أيضًا حكمُ دخول اللام في الخبر، وهو الجواز مع التثقيل، فكذلك يكون مع بقاء حكمه. ثم قال : «وَرُبَّما استُغْنِىَ عَنها»، رُبَّما إنما يستعملها الناظم في التقليل، والضمير «عنها» عائدٌ إلى اللام. يعنى أنّ اللام الفارقة قد يُستَغنى عنها فلا يؤتى بها، لك بشرط أن يبدوَ ويظهر مرادُ المتكلم بكلامه ومعتمدُه الذى اعتمده. وذلك الإيجابُ لا النفىُ. وهذا الاستغناء قليلٌ في الكلام، والغالبُ لزوم اللام. وحاصلُ ذلك أنها تسقط إذا أُمِن اللبس بين إنْ المخففة والنافية بقرينة تدلّ على ذلك، فإذا أُمِنَ اللبسُ فربمًا لم يُؤْتَ باللام نحو قراءة من قرأ : {وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لِمَا متاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيا[3]}، بكسر[4] لام لما، أى : للذى[5] هو متاع الحياة الدنيا. وفي الحديث : «وأيمُ الله، إنْ كَانَ خليقًا للإمارة[6]». وقال معاوية في كعب الأحبار: «إن كان من أحذقِ هؤلاء». وهذا كلُّه نادر كما قال.

---

(١) الكتاب ١٣٩/٢.

(٢) عن الأصل .

(٣) الآية ٣٥ من سورة الزخرف . وهى قراءة أبى رجاء كما فى المحتسب ٢٥٥/٢ .

(٤) فى جميع النسخ : «بغير» . وانظر المحتسب ٢٥٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٧ ، والبحر المحيط ١٥/٨ .

(٥) فى جميع النسخ : «الذى» .

(٦) لم يقع لى حديث إلا باللام ، انظر البخارى ، كتاب الإيمان ١٦٠/٨ ، وكتاب الأحكام ٩١/٩ ، وكتاب فضائل الصحابة ٢٩/٤ ، ومسند الإمام أحمد ٢٠/٢ ، ٨٩ ، ١٠٦ ، ١١٠ .

فإن قيل : في ظاهر سياقه تناقضٌ، وذلك أنه قال : «وتلتزمُ اللامُ»، فاقتضى أن السقوط غير موجود، ثم قال : «وربَّما استُغْنِي عنها» فاقتضى أنها غير لازمة! وشأنه أن يأتي في مثل هذا بلفظ الغلبة أو الشياع فيقول : وتغلبُ اللامُ، أو : وتلحقُ اللام في الغالب أو الشائع أو ما أشبه ذلك. فهذه عبارة معترضةٌ.

فالجواب : أن قصده أمرٌ آخر، وهو أنّ قوله : «وتلزم اللامُ» يريدُ في القياس، فلا يجوز إسقاطها البتّة وإن أُمِنَ اللبس. وقوله : «وربّما استُغنِيَ عنها»، يعنى به في السماع الذى لايقاسُ عليه. والدليل على هذا القصيد من كلامهم قوله : «وربّما» فجعل النُّدورَ في قسم ماأُمِن فيه اللبسُ، ومواضع أمن اللبس لاتوصف بالندور لكثرة القرائن الدالّة، فإنما أراد تعيين موضع السماع، وأن إسقاط اللام نادرٌ لايقاسُ عليه. ولو أراد القياس لم يأت بربّما المقتضية لترك القياس عنده /، وليس قصده ٤٤٢
كما قال في التسهيل : «وتلزم اللام بعدها فارقةً إنْ خيف لبسٌ بإنْ النافية[١]». فهذا الكلامُ يقتضى أنّ إسقاطها بشرط أَمْنِ اللبس قياسٌ، بخلاف كلامه في هذا النظم، فإنّ الظاهر منه لزومُ اللام مطلقًا كمذهب سيبويه وغيره، فخالف ماذهب إليه التسهيل وشرحه، ومذهبه هنا أصحّ؛ إذ لو كان أَمْنُ اللبس مجوِّزًا لإسقاطها عند العرب لكانوا خُلَقاءَ أن يكثر ذلك في كلامهم ويشيع؛ إذ اللام عند ذلك جائزةُ اللحاق لا لازمتُه، فلما لم يكن ذلك، بل حافظوا على إلحاقها مطلقًا، دلّ ذلك على أنهم أجروا مالا لبس فيه على مافيه اللبس، ليجرى البابُ كلُّه مجرًى واحدًا، كما فَعَلُوا

---

(١) التسهيل ٦٥ .

ذلك في جريان الصفة على غير من هى له. وقد مرّ ذلك في باب الابتداء.

فإن قيل : أطلق الناظمُ القولَ في لزوم هذه اللام، فاقتضى أنها تلزمُ الخبر كان منفيًا أو موجبًا. وليس كذلك، بل إما تلزم عند كون الخبر موجبا لم تتقدّمه أداة نفيٍ، وقد شرط ذلك في التسهيل حيث قال : «وتلزمُ اللام بعدها فارقةً إن خِيفَ لبسٌ بإن النافية، ولم يكُنْ بعدها نَفْيٌ» فلايجوز على هذا : إنْ زيدٌ لما قام، وإن زيدٌ للايقوم، وكلامُه هنا يجوزّ ذلك لإطلاقِه وعدمِ ذكره هذا الشرط. وهو غير صحيح.

فالجواب : أن هذا الاشتراط غير محتاج إليه؛ إذ (قد[1]) تقرّر من كلامه أنّ هذه اللام هى لام الابتداء الداخلة في خبر إنّ، وإذا كات إيّاها فقد تقدّم قبلُ اشتراط كونِ الخبر غير مفيّ في قوله : «وَلاَيَلِي ذى اللامَ ماقَدْنُفيا»؛ فذِكْرُ ذلك هنا تكرارٌ من غير فائدة. وأيضا لواحتيج إلى ذلك الشرط أنْ يُذكَرَ هنا لاحتيج لذكر جميع الشروط مثل أن لا يكون فعلا ماضيا متصرفًا خاليًا من قد، وساءِر ما ذُكِرِ هنالك، فلما لم يكن كذلك كان تَرْكُ هذا الشرطِ هو الواجبَ ها. فالذى فعل هُنَ ابن مالكٍ أحسنُ من فعله في التسهيل، والله أعلم.

ثم بَيَّن دخولها في الأفعال فقال : «والفِعلُ إِنْ لَم يَكُ ناسخًا».. إلى آخره. هذا الكلامُ تُعطِي أنَّ وصلَ إنْ هذه بالأفعالِ جائز على الجملة. وهذا مفهومٌ من كلامه؛ لأن معناه أنَّ الفعل إن كان ناسخًا وصِلَ بها وإلا فهو على الجملة مما يُوصَل بها الفعل. وهذا مُتَّفق عليه، لكنهم اختلفوا في تعيين نَوْعِهِ، فالبصريُّونَ على اشتراطِ كونه ناسخًا للابتداء، وهو الّذى ذكَره النَّاظم من أنها لاتُوصَل بالفِعلِ غالبًا إلا إذا كان ناسخًا، والأفعال النواسخ هى : كان وأخواتها، وكاد

(١) ليست فى أ .

وأخواتها، وعلم وأخواتها، فتقول : إن كان زيدٌ لقائمًا، وإن كادَ ليقوم،وإن علمتك لصادقًا. ومن ذلك قول الله تعالى :{وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ[(١)]}، {وَإِنْ يَكَادُ الذينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ[(٢)]}، {وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِينَ[(٣)]}. وهو كثير.

وأما الكوفيونفلايُعَيِّنون لذلك ناسخًا من غيره، بل يجيزون دخولها على كل فِعْلٍ متصرِّفٍ / فيقولون : إنْ ضربتَ لزيدًا، وإن أكرمتَ لعمرًا، ٤٤٣
وإن قام لزيدٌ. وإلى هذا ذهب الأخفشُ، ومالَ إليه المؤلف في التسهيل وشرحه. والظاهرُ منه هنا خلاف ذلك، لقوله : «فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوْصَلاَ، والغالبُ عنده في مقابلة النادرِ، وهكذا جرى اصطلاحه في هذا الإطلاق، والنادرُلايقاسُ عليه. وإنما ذهبوا إلى ذلك لوجود السماع به، أمّا الكوفيون فالذى حكوا من ذلك هو قولُ امرأةِ الزبير رضي الله عنهما[(٤)]:

ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا
وَجَبتْ عَلَيْكَ عُقُوبةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهذ ـ وإن كان في نقلهم شاذًا ـ فهو على قاعدتهم قياسٌ، من جهة أنَّ إنْ عنده نافيةٌ، واللامُ ايجابيَّة، كما وإلاَّ، وكما أنَّ ما وإلاَّ غير مختصةٍ بناسخ دون غيره، فكذلك مرادفها.

---

(١) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٥١ من سورة القلم .

(٣) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء .

(٤) هى عاتكة بنت زيد . والبيت فى المحتسب ٢٥٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧١/٨ - ٧٢ ، ٧٦ ، والإنصاف ٦٤١ ، والمغنى ٢٤ ، والرضى ٣٦٦/٤ ، والخزانة ١٠ ، ٣٧٣ .
ترثى عاتكة زوجها رضى الله عنهما . ويروى : «تالله ربك إن ...» ، ويروى كذلك : «وشلّت يمينك إن ...».

وأما من قال بقياسه من البصريين فمعتمدهم السماع، فقد جاء من ذلك أشياء؛ من ذلك ما حكى الأخفش في معانيه[1] في قراءة ابن مسعود، قال: {إنْ لَبِثْتُم لَقَليلاً[2]}، وقول امرأة من العرب: «والذى يُحْلَفُ به إنْ جاءَ لَخَاطبًا[3]»، وقول بعض العرب: «إنْ يَزِينُك لنفسُكَ، وإنْ يَشينُك لهِيَهْ[3]». وهذا كلّه لايبلغ مَبْلَغَ أنْ يُقاسَ عليه.

وإنما اختصت بالأفعال الناسخة لأنها كانت مختصةً بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل، فلمّا خُفِّفَتْ الشيء على حال كذا، أى: وجدته كذلك.. وذى من قوله: «بإذن ذِى مُوْصَلا صفةٌ لإنْ، وهى التى يشار بها إلى القريب المؤنث، أى: لاتلفيه موصَلاً بإن هذه، يعنى المخففة من الثقيلة، تحرّزًا من إنْ النافية وإن الشرطية، فإنهما مخالفان لها في هذا الحكم.

وتحرز بقوله: «غالبًا» مما جاء من الأفعال غير الناسخة موصلاً بإنْ. وقد تقدم ماجاء من ذلك

وبقي (هنا[4]) على الناظم سؤالان:

أحدهما: أن «موصلا» من «أوصلت» الرباعيّ، والفعلُ المستعمل في معنى الوصول كذا إلى كذا وصولاً. ولاتقول: أوصلت كذا بكذا، بمعنى وصلته، وإنما تقول: أوصلتُ كذا إلى كذا، فهو الذى يتعدّى إلى الثاني بإلى لابالباء، وأما المتعدّى بالباء فتقول فيه: وصلته فهو موصول. فكان حقّ الناظم أن يقول: فلاتلفيه غالبا بإن ذى موصولا.

---

(١) معانى القرآن ٤١٩.

(٢) الآية ١١٤ من سورة «المؤمنون».

(٣) شرح التسهيل لابن مالك، ورقة ٨٧. وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٠.

(٤) ليست فى أ.

والثـاني : أنّ هذا الوصلَ المراد لم يبيّن كيف يكون، أقبل إنْ أم بعدها؟ فإن اتصـال الشيء بالشيء يكون من كلتا جهتيه، ولذلك تقول : «وصلتُ الكلام بعضـه ببـعض، تريد : وصلتُ أوّله بآخره، وآخـرّه بأوّله. وإذا كـان كذلك فمن الواجب بيـانُ اتصـال الفـعلِ بإنْ، هل يكون الفـعلُ متقدّما على إنْ أو متـأخّرًا عنـها؛ إذ لايعرف ذلك إلا بالنّقْلِ والنصّ عليه. ولذلك اعتنى أبو القاسم بهذه المسألة، فبوّب لها بابًا مستقلاً فقال : «باب الجمع بين إنّ وكان[1]»، ونص على تقديم إنّ[2]، فَتَرْكُ الناظمِ بيانَ ذلك تقصيرٌ.

والجـواب عن الأول : أن العـرب تقـول : وَصَلَ الشيءُ بالشيء / : إذا اتصلّ به. فهو يتعدّى ولايتعدّى، كرجَعَ ورجعتُه، ووقف ووقفتُه، وعَمَر المنزلُ وعمرتُه؛ وإذا ثبت ذلك فلعلّ الناظم عدّى هـذا الفعل بـالهمـزة بناءً على أنه مقيس، كما تقول : ذهب وأذهبتـه، وقام وأقمتـه، وقعَد وأقعدتُه؛ فيكون مُوصلاً[3] من أوصلْتُ الشيء بالشيء، المعـدّى من وصل بمعنى اتّصل، ولايكون فيه اعتراضٌ. ٤٤٤

وعن الثاني : أن وَصْلَ الشيءِ بالشيءِ يجرى في العرف على معنى الوصل من آخر، ولذلك إذا أرادوا الوصل من أوّلٍ عدلوا عن هذا اللفظ إلى لفظ «ألحقت» أو إلى لفظ أدخلت، فيقول : كذا على كلمة كذا، أى أوصلتها بها من أولها. فلفظُ الوصل في العرف المستعمل له خصوصيّةٌ

---

(١) الجمل ١٥٢ .

(٢) هذا الباب عن الجمع بين «إنّ» المشددة ، وكان ، ومن أمثلته : إن زيدًا كان قائما ، وإن زيدًا – كان – قائم .

(٣) فى الأصل ، أ : «موصولا» .

باللحاق من آخر؛ فكأنّ الناظم عوَّل في فهم تقديم إنْ على الفعل على هذا الاستعمال. والله أعلم.

وَإنْ تُخَفَّفْ أنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ
وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً من بَعْدِ أنْ

وَإنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا
وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فَالأحْسَنُ الفَصْلُ بَقَدْ، أو نفيٍ أو
تَنْفِيسٍ أوْلَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

هذا هو الحرف الثاني من الأحرف الثلاثة التى خُفِّفت في هذا الباب، وهو أنَّ المفتوحة، وذكر من أحكامها المختصّة أنها إذا خُفِّفت لم تُهْمَلْ؛ بل عملها باقٍ، إلا أنّ اسمها يكون مُستَكنًا، أى مضمرًا أبدًا لايجوز إظهاره إلا في نُدورٍ أو ضرورة شعر لايعتدّ به، نحو ما أنشده ابن الأنباريّ وغيره من قول الشاعر[1]:

فَلَوْ أنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَألْتِنِى
فِرَاقَكِ لَمْ أبْخَلْ وأنتِ صَدِيقُ

وأنشد ابن الأنباري أيضا[2]:

---

(١) الإنصاف ٢٠٥ . والبيت أنشده الفراء فى معانى القرآن ٩٠/٢ ، ولم يعزه . وهو فى المنصف ١٢٨/٣ . وابن يعيش على المفصل ٧١/٨ ، ٧٣ ، والرضى على الكافية ٤٦٨/٢ ، ٣٦٨/٤ ، والمغنى ٣١ ، والهمع ١٨٧/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٥ ، ٣٨١/١٠ .

(٢) الإنصاف ٢٠٧ . والأبيات لجنوب أخت عمرو ذى الكلاب بن العجلان الكاهلى ترثيه ، ونسبها بعضهم لأخته عمرة . وانظر البيت الشاهد فى معانى القرآن للفراء ٩٠/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧٥/٨ ، والرضى على الكافية ٣٦٨/٤ ، والمغنى ٣١ ، والخزانة ٣٨٢/١٠ .

لَقَــــد عَلِم الضَّـــــيفُ والمُرْمِلُونَ
إِذَا اغْـــبــــرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَـــمَـــالاَ
وَخَلَّتْ عَنْ أَوْلادِها المرضِـــعــــاتُ
ولـم تَرَ عَـــــيْنٌ لِمُــــــزْنٍ بِـلاَلاَ
بِأَنَّكَ الرَّبِيعُ وغَـــيثٌ مَرِيــــعٌ
وقِدْمًــا هُنَاك تكُــونُ الثِّمَــالاَ

وهذا تكنّ لم يُبَيِّن ماهو؟ وكان أولى به أن يبيّنه، ولكن لم يحتج إلى ذلك، بناءً على أنه لايتعيّن ماهو، إذ لايلزمُ أن يكون ضمير الشأن لإمكان عوده على حاضر أو غائب معلوم. وإلى هذا ذهب في شرح التسهيل[1]، واحتجّ لذلك بكلام سيبويه إذ قال في قوله تعالى : وآخرُ دَعْواهُم أنِ الحمدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ} : «هُوَ على قوله : أنه الحمدّ لله». ثم قال : «ومثل ذلك : {وَنادَيْناهُ أَنْ ياإبراهيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا}، كأنه جَلّ وعزّ قال : وناديناه أنّك قد صدّقت الرؤْيا ياإبراهيم . قال : وإذا قلت : أرسل إليه أنْ ماأنتَ وذا؟ فَهِيَ عَلَى أَيْ». قال : «وإن أدخلتَ الباءَ على أنّك وأنه فكأنه يقول : أرسلْ إليه بأنّك ما أنت وذا، جاز[2]». وله مثل ذلك في باب هذا الباب[3]، والجمع مذكور في أبواب إن وأنّ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٨ .
(٢) الكتاب ١٦٣/٣ .
(٣) انظر الكتاب ١٦٥/٣.

من آخر الرِّزمة[1] (الأولى[2]).

وقد التزم بعضهم في هذا المستكنّ أن يكون ضمير الشأن. وذلك غيرُ لازم. هذا حكم اسمها ويأتي حكمُ خبرها.

وقد اقتضى كلامُه فيها حيث ألزم لها اسمًا وخبرًا، ولم يقلْ غير ذلك أنها عنده معملةٌ مع التخفيف / مطلقًا، وخلافُ أهل البلدين جارٍ فيها. واستدلّ لصحّة إعمالها بما تقدّم من الشاهدين، وأن بعض أهل اللغة يحكي ذلك عن بعض العرب. وإلى هذا فلا نُكْر في التزام حذف الاسم مع التخفيف، فقد حذفوه في المثقلة حين قالوا[3]: ٤٤٥

فَلَو أنَّ حُقَّ اليومَ منكُمْ إقامةً

وإنْ كانَ سَرْحٌ قد مضى فَتَسرَّعا

فلما خَفَّفوها بالحذف حذفوا أيضا الاسم لتكون على شكل مالا يعملُ، إذ صارت شبه متالا يعمل في الاسماء. ولانظير هذا التزامهم في إنِ الشرطية إذا حذفوا جوابها أن يكون فعلُ الشرط ماضيا، لئلا تكون على شاكلة مايجزم وليس له جواب ينجةزم. فالحاصل أنّ ذلك فرارٌ من قبح لفظيّ. وأيضا فقد قال سيبويه : «لم يحذفوا لأن يكونَ الحذفُ يُدخِله في حروف الابتداء، بمنزلة إنّ ولكنّ، ولكنهم حذفوا كما حذفوا الإضمار، وجعلوا الحذف علَمًا لحذفِ الإضمار في إنَّ، كما فعلوا ذلك في كأنْ[4]». وقال في أبواب إنَّ وأنَّ : ومن قال : {والخامسةُ أنْ غَضَبُ اللهِ علَيها[5]}، فكأنه قال : أنه غَضَبُ الله عليها، لايُخَفِّفُها في الكلام زيدًا وبعدها

(١) الرِّزمة : ماجمع فى شئ واحد ، يقال : رزمة ثياب ورزمة ورق ، والجمع رِزَمٌ . ولعله يعنى المجلد الأول .

(٢) ليست فى أ .

(٣) البيت للراعي النميرى ، ديوانه ١٦٧ . وهو م شواهد الكتاب ٣/ ٧٣ ، والإنصاف ١٨٠ .

(٤) الكتاب ٢/ ١٣٧ .

(٥) الآية ٩ من سورة النور . وانظر المحتسب ٢/ ١٠٣ .

الأسماءُ إلا وأنت تريدُ الثقيلة مضمراً فيها الاسم[1]». انتهى.

فإن قلت : فهذا يقتضى أنها إذا كان بعدها الأفعال لايضمر فيها، ولاتكون المخففة من الثقيلة.

فالجواب : أنه إنما نفي أن تكون التفسيرية التى بمعنى أىْ، وأما إذا وليها الأفعال فقد تكون التفسيريّة، وقد تكون المخفّفة ويضمر بعدها.

وقولُ الناظم : «والخَبَر اجعلْ جملة من بعد أنْ»، يريد أن الخبر إما أن يكون جملة اسميّةً أو فعلية، فإن كان جملة اسمية فاجعلها بعد الحرف من غير اشتراط فعلٍ. هذا معنى قوله : «من بعد أنْ» أىْ : على الإطلاق، كقول الله تعالى : {وَآخِرُ دَعْواهُمْ أنِ الحمدُللّه ربِّ العَالَمِينَ[2]}. وقرىء في غير السبع : {والخامِسَةُ أنْ غَضَبُ اللهِ عليها إنْ كانَ مِنَ الصَّادِقينَ[2]}. وفي السبع : {والخامِسَةُ أن لعنةُ اللّهِ عليه إنْ كَانَ مِنَ الكَاذِبينَ[3]}. وفي الشعر ما أنشده سيبويه من قول الأعشى[4]:

في فِتْيَةٍ كسُوفِ الهِنْدِ قد عَلِمُوا
أنْ هالِكٌ كُلُّ من يَحْفَى وينتعلُ

فإن قيل : مقتضى هذا الكلام التزامُ عدمِ الفصلِ بين إن وهذه الجملة، وأن لايجوز الفصلُ وذلك غير صحيح، بل الفصلُ بالأدوات جائز؛ فأنت تقول :

---

(١) الكتاب ١٦٣/٣ - ١٦٤ .

(٢) الآية ١٠ من سورة يونس.

(٣) الآية ٧ من سورة النور . وهى قراءة نافع وحده ، انظر السبعة ٤٥٣.

(٤) ديوانه ٥٩ . والبيت فى الكتاب ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، ٤٥٤ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والمحتسب ٣٠٨/١ ، وأمالي ابن الشجرى ٢/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش على المفصل ٧١/٨ ، والرضى على الكافية ٣٢/٤ ، ٣٦٩ ، والخزانة ٣٩٠/٨ ، ٣٩١/١٠ ، والهمع ١٨٥/٢.

علمتُ أن لاعالم إلا زيد. وفي القرآن الكريم : {وَأَنْ لا إِلَه إِلاَّ هُوَ، فَهَلْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ[(١)]}. وقال لبيدين ربيعة[(٢)]:

فَقُوَلا لَهُ ـ إِنْ كانَ يُقسِمُ أمره ـ :
أَلَمَّا يَعَظْكَ الدَّهْرُ، أُمُّكَ هَابِلُ
فَتَعْلَم أَنْ لاَ أَنْتَ مُدْرِكَ مامَضَى
وَلاَ أَنْتَ مِمَّا تَحْذَرُ النفسُ زائِل

وأنشد ابنُ خروف لكُثَيِّر[(٣)]:

لِتَعْلَم عِنْدِ الغَيْبِ أَنْ لا مُقَصِّرٌ
مُضِيعٌ، ولاعَمَّا يَسَرُّكَ غافِلُ

وهو شهيرٌ، فكيف هذا؟

الجواب : أن الناظم لم يشترط هنا الولاية لأنْ، وإنما ذكر أنك تجعلُ الجملة بعدها قطّ، من غيرشرطٍ؛ فإنما زطلق العبارة توطئةً لما يذكُره بعدُ من اشتراطِ الفعلِ في الأحسن / إذا كانت الجملة فعلية، يفهم
له من مجموع العبارتين أن الجملة الفعلية يشترط فيها الفصلُ في الأمر ٤٤٦
الأرجح، بخلاف الجملة الاسميه يشترط فيها ذلك.

فإن قيل : من أين تعَيَّن أن يكون المراد بالجملة في قولهم : «والخَبَر اجعَلْ جُمْلَةً». الجملة الاسمية، يقيِّدها بذلك؟

فالجواب : أن الذى يُبيِّن ذلك من كلامه مَوْرِدُ التقسيم؛ إذ قال :

---

(١) الآية ١٤ من سورة هود .

(٢) ديوانه ٢٥٥ . ويقسم أمره : يُقَدِّر أمره ويحكمه . وهبلته أمه : شكلته . وفى الديوان «مما تحذر النفس وائله ، ووائل : ناجٍ .

(٣) لم اجده فى ديوانه.

«وإنَ يكُنْ فعْلاً»، أى : يكن الخبر فعلاً، فدلّ على أن الجملة المتقدمة التى جعلها خبرًا من بعد أنْ ليست الفعليّة لاتتضمنُّها، فتعيّن أنه الاسميّة بهذا الاعتبار؛ إذ لاجُملة إلا اسمية أو فعليّة. ويحتملُ آخَر، وهو أن يكون المرادُ بقوله : «والخَبَر اجْعَلْ جُملة» الجملة على الإطلاق، كانت اسميةً؛ إذْلم يُقيّدها، وإنما ألزم أن يكون الخبر جملة خاصّةً، فيكون حالها في الجواز أعمُّ من أن يقع بين أنْ وبينها فَصْلٌ أوْلا، فإن لَحقِ فصلٌ فهو جائزٌ، وإن لم يلحق فكذلك، لكن الأحسنُ الفصلُ إذا كانت فعليّةً على تفصيله المذكور، كأنّه قال : يلزمُ أن يكون خَبرُها جملةً بِفَصلٍ وغير فَصلٍ، إلا أنّ الأحسنَ في الفعلية الفصل بشرطه. وهذا كلام مستقيم.

فمثال الفصلِ وعدمه مع الجملة الاسمية قد تقدّم، ومثالُه مع الفعلية قولُ الله تعالى : {قَالُوا : نُريدُ أنْ نأكُلَ منْها وتَطْمئِنَّ قُلُوبُنَا، ونَعلَمَ أنْ قَدْ صَدَقْتَنَا[1]}.. الآية، وقولهُ تعالى : عَلِم أنْ سَيَكُونُ منْكُمْ مَرْضَى[2]}. ومثال عَدَمِ الفصل قراءةُ من قرأ : {لِمَنْ أَرَادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ[3]}. وقال امرؤ القيس[4]:

وَحَدَّثْ بِأَنْ زالَتْ بِلَيْلٍ حُمُولُهمْ
كَنَخْلٍ من الأعراضِ غير منَبَّقِ

---

(١) الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٢٠ من سورة المزّمل .

(٣) الآية ٢٣٣ م سورة البقرة . وقد نسبها النحاة - كما يقول أبو حيان - إلى مجاهد ، انظر البحر ٢١٣/٢ .

(٤) ديوانه ١٦٨ . والحمول : الإبل التى يحمل عليها . والأعراض : أورية ، واحدها عِرْض ، بكسر فسكون . وغير مُنبق : غير مُزْهٍ ، يقال منه : نبق النخل إذا أزهى ، وإزهاؤه : خروج ثمره وبُسْره إذا لون قبل أن يُرطبَ . وقالوا : المنبقُ : الفاسد التمر ، الصفار كالنبق .

وقال النابغة الذبياني[1]:

فَلَمَّا رَأَوا أَنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَه

وَأَثَّلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهْ

وقال الفراء: ولورُفِع الفعلُ في خَبَر أَنْ بغير لا، كان صوابًا، كقولك: حَسِبْتُ أن تقولُ ذلك، لأن الكاف تحسنُ مع أنَّ، فتقول: حَسِبت أنّك تقولُ ذاك. وأنشد[2]:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلَاحِ

وإن كان قد ضعفه سيبويه فلم يمنعه البتَّةَ، قال: «واعلم أنّه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: قد علمتُ أَنْ تَفْعَلُ ذاك، ولا: قد علمتَ أَنْ فَعَلَ[3] ذاك، حتى تقول: سيفعلُ أو قد فَعلُ، أو تنفي فتدخلَ لا[4]». ثم وجّه ذلك. فعدمُ الفصل إذًا جائز، لكن الفصلَ أقوى منه. ويُحْتَمِل أن يكون من ذلك ما أنشده السيرافيُّ وغيره[5]:

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا

مِنِّي السَّلَامَ، وأَنْ لاتُشْعِرا أَحَدَا

ثم بيّن بعد هذا الإطلاق مايحتاج إلى الفصل في الوجه الأحسن مما

(١) ديوانه ١٥٥ . وثمرّ الله ماله :كثّره وأصلحه . وأثّل موجوداً : كثّر إبله . والمفاقر : الفقر .

(٢) للقاسم بن معن . والبيت فى ابن يعيش على المفصل ٩/٧ ، والأشمونى ٢٩٢/١ ، والعينى ٢٩٢/٢ .

(٣) فى جميع النسخ : أفعل . والمثبت عن الكتاب .

(٤) الكتاب ١٦٧/٣ .

(٥) مجهول القائل . وهو فى المنصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش على المفصل ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، والمغنى ٣٠ ، ٦٩٧ . والرضى على الكافية ٣٥/٤ ، والخزانة ٤٢٠/٨ .

لايحتاج إليه، فقال : «وإن يَكُنْ فِعْلاً ولم يكُنْ دُعَا».. إلى آخره، وحاصله : أن الخبر إذا كان فعلاً، وذلك عبارة عن كونه جملة فعليّة، فالأحسنُ فيه الفصلُ بين أنْ والفعلِ بأحد تلك الأشياء، ويجوز عَدَمُه على قلة، لكن بشرطين :

أحدهما : أن لا / يكون فِعْل دُعَاءٍ، وهو قوله : «ولَم يَكُن دُعَا»، ٤٤٧
يعني الفعلَ، وإليه رجع الضمير في «يَكُن»، فإنه إن كان دعاءً لم يشترط الفصلُ في الأحسن، بل لا يفتقر إليه، نحو قولهم : أمَا أنْ جَزَاك الله خيرًا[١]. ومنه في القرآن الكريم : {وَالخامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللّهُ عليها إنْ كانَ مِنَ الصَّادِقينَ[٢]}. وما أشبه ذلك.

والثاني : أن لايكون الفِعلُ غير متصرف، وذلك قوله : «ولم يَكُنْ تصريفه مُمْتَنِعا»، فإن إنْ كان غير متصرّفٍ لم يحتج إلى فَصْلٍ، نحو علمت أن لستَ قائمًا. ومنه قولُ الله تعالى : {وَأن ليس للإنْسانِ إلاَّ ماسَعَى[٣]}، وقال تعالى : {وَأنْ عَسَى أنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أجَلُهُمْ[٤]}.

فإذا اجتَمَعَ الشَّرطان فحينئذٍ يعتبر الفصلُ كما ذكر، وعيّن له أربع أدوات :

إحداها : قد، نحو قولك : علمتُ أن قد قام زيد، وقال تعالى حكايةً : {وَيَعْلَم أنْ قَدْ صَدَقْتَنا[٥]}.

---

(١) الكتاب ٣/١٦٧ .

(٢) الآية ٩ من سورة النور . وهى قراءة نافع ، انظر السبعة لابن مجاهد ، والبحر ٦/٤٣٤ .

(٣) الآية ٣٩ م سورة النجم .

(٤) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٥) الآية ١١٣ من سورة المائدة .

والثانية : أداةُ نَفْيٍ، كلا، ولن، ولم، نحو : {لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكتاب أَنْ لاَيَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ من فَضْلِ اللهِ[1]}، {أَفَلا يَرَوْنَ أَنْ لاَيَرجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً[2]}.. الآية {أَيَحْسَبُ الإنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ[3]}، {أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ[4]}، {أَيَحسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أحد[5]}.

والثالثة : حرفُ التنفيس ـ وهو السنُ أو سوفَ ـ نحو : علمتُ أَنْ سيقومُ زيدٌ، قال تعالى : {عَلِمَ أَنْ سَيكُونُ مِنْكمْ مَرْضَى[6]}.

والرابعة : لو، ومنه قول الله تعالى :{فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الجنُّ أَنْ لو كانُوا يَعْلَمُونَ [7]}.. الاية. وأنشد الفارسي[8]:

أَمَا ـ واللهِ ـ أَنْ لَوْ كُنْتَ حرًا

وما بالحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الخَلِيقِ :

«وذلك أنّهم جَعَلوا ذلك عَوِضًا مما حذفوا من أنه ـ يعنى إحدى النونين والاسم ـ أن يَدَعُوا السين أو قد إِذْ[9] قدروا على أَنْ يكون عِوَضًا ولا تنقضُ مايريدون لو لم لُوا السين ولاقد[10]». انتهى.

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٢) الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) الآية ٣ من سورة القيامة .

(٤) الآية ٥ من سورة البلد .

(٥) الآية ٧ من سورة البلد .

(٦) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٧) الآية ١٤ من سورة سبأ .

(٨) مجهول القائل . والبيت فى الإنصاف ٢٠٠ ، والمغنى ٣٣ ، والرضى على الكافية ١٨٨/٢ ، والتصريح ٢٣٣/٢ ، والخزانة ١٤٠/٤ . ويروى «ولا العتيق» .

(٩) فى الأصل ، أ : «إذا» والمثبت عن س ، ف . وهو نص الكتاب .

(١٠) الكتاب ١٦٧/٣ .

وإنما لم يفعلوا ذلك بالجملة الاسمية ولم يُرَجِّحوا الفَصْلَ كالفعلية؛ لأنك قد جئت أنْ باسمٍ وخبرٍ، كما جئت (بهما[1]) بعد المثقَّلة المُعْمَلَةِ، فكأن ماحُذِف لم يُحْذَفْ، يقال في الفَصْلِ مع الجمكلة الفعلية : إنه عوض، ولايقال ذلك فيه مع الجملة الاسمية، كما جِيءَ به لما تقتضيه الأداةُ من المعنى.

وأما فِعْلُ الدعاء فلم يحتج إلى فصلٍ لأنه لايوُصلُ إليه مع الدعاء، قال سيبويه : «وَأَمّا قولهم : أمَا أنْ جَزاك الله خيرًا، فإنهم إنّما أجازوه ـ يعني من غير فَصْلٍ ـ لأنه دعاء، ولايَصِلُون هنا إلى قَدْ ولا السين. ولو قلت : أما أنْ يَغفِرُ اللهُ لَكَ، جاز لأنه دعاء، ولاتَصِلُ هنا إلى السين». قال : «ومع هذا أيضًا أنه قد كَثُر في كلامهم حتى حذفوا فيه إنّهُ ـ يعنى المكسورة ـ وإنّه لا تُحَذفُ في غير هذا الموضع. وسمعناهم يقولون : أما إنْ جزاك الله خيرًا، شبهوها بأنّهُ ـ يعنى المفتوحة ـ فلما جازت إنْ كانت هذه أجْوَرَ[2]». كأنه يقول : لما كثر هذا في كلامهم استغنوا عن العِوَضِ.

وأما الفِعلُ غير المتصرف فلم يحتج إلى الفصل لشبهه بالاسم في الجمود وعدم التصرف، والاسم غَيْر محتاجٍ إلى الفصل، فكذلك ما أشبهه.

وقوله : «قَليلٌ ذِكْرُ لَوْ» يَحْتَمِلُ وجهين من التفسير، أحدهما : أنْ يريد أنه قليلٌ في السماع، وأن الفصل بها لم يكثر كثرة الفصل بغيرها مما تقدم. والثاني : أن يُريد أنَّ ذكر هذا الفاصِلِ قليلٌ عند النحويين، فلم يذكره منهم إلا قليل، وهو مما يُحتاج إلى ذكره، وبهذا فَسَّره ابنه فقال : «وأكثُر النحويِّين لم يذكُروا الفَصْلَ بين أنْ المخفَّفة وبين الفِعْلِ بلو»، قال : وإلى ذلك أشار بقوله :

---

(١) سقط م أ .

(٢) الكتاب ١٦٧/٣ – ١٦٨ .

«وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ[1]». وهذا الذى قاله صحيحٌ محتمل، بل هو الأولى؛ إذ لو أراد الأول لقال : «وقليلٌ فَضْلُ لَوْ»، أو مايعطى هذا المعنى، فإنما أراد : وقليلٌ ذِكْرُها في الفواصل، والنصُّ من النحويين عليها. وقد تقدّم مافي القرآن من قوله : {أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ[2]}، ومنه أيضا : {وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا على الطريقَةِ لأسقيناهُم / ماءً غدقًا[3]}، ومن بحث وجد من ذلك كثيرًا، فليست بقليلة الوجود في كلامهم العرب. والله أعلم. ٤٤٨

وَخُفِّفَتْ كَأَنْ أَيْضًا فَنُوِى

مَنْصُوبُها، وَثابِتًا أَيْضًا رُوِى

هذا هو الحرف الثالث من الأحرف الثلاثة، ويَعنى أنَّ العرب خفَّفت أيضًا كأنّ بحذفِ إحدى نونيها، كما خففت أنَّ، وحين خَفَّفُوها نَوَوا منصوبَها، أى : إنهم قدروا لها منصوبًا هو اسمها، ويلزم من ذلك أن يكون لها مرفوع، وهو خبرها. وقد انتظم هذا الكلام ثلاثَ مسائَل :

أَحدها : أنها مع التخفيف عاملِةٌ بإطلاقٍ، لم تُهْمَلْ كما أُهمِلتْ إنّ المكسورة، بل أعملت كما أعملت أنّ المفتوحة. وخلاف البصريين والكوفيين فيها جارٍ. والدليل على إعمالها ظهوره مع إثبات الاسم كما سيذكره، وأيضا فإنَّ إنما هى الكاف وإنَّ، فقولك : كَأَنّ زيدًا أسدٌ، أصله : إن زيدًا كأسدٍ؛ ذكره سيبويه إشارةً وبسطه ابن جني[4]؛ فإذا ثبت الإعمالُ في إنَّ ثبت في كأنَّ، لأنّها هى.

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٨٢ .

(٢) الآية ١٤ من سورة سبأ .

(٣) الآية ١٦ من سورة الجن .

(٤) الكتاب ١٥١/٣ ، والخصائص ٣١٧/١ .

والثانية : كون منصوبها منويًا لايظهر، وهذا هو الأشهر، كقولك : أنت في زمانك كأنْ لم تَعْرِفْ أهله. ومنه في القرآن الكريم : {وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إلاّ ساعة مِنَ النَّهَارِ[1]}. وقال تعالى : {فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لم تَغْنَ بِالأَمْسِ[2]}. وأنشد سيبويه لابن صُرَيم الشكرى[3]:

وَيَومًا تُوَافِينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وَارقِ السَّلَمْ

وأنشد أيضا قول الآخر[4]:

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ.

والثالثة : أنّ لها خبرًا غير منوىّ، بل هو ظاهرٌ؛ لأنه إذا أشار إلى أنها مُعْملةج كان لها خبرٌ بلا بدٍّ، ولما كان منصوبُها منويًا كان مرفوعُها غير منوىٍّ غالبًا. إلاّ أنه لم يُبَيِّ مايكون خبرًا لها في حال التخفيف، وقد نصّ في التسهيل على تعيين الخبر بناءً على أنَّه لايكون خبرًا لها حالَة التخفيف كلّ مايكونُ خبرًا لها حالة التثقيل بإطلاقٍ، كما كان ذلك في أنْ، حسبما بيَّنه فوق هذا فقال : «وتُخَفَّف كأنْ فتعمل في اسمٍ كاسم أنْ المقدّر، والخبر جملة اسميّة أو فعلية مبدوءة بلم أو قد، أو مُفْرد[5]». فمثالُ كونه جملةً اسميةً قوله :

---

(١) الآية ٤٥ من سورة يونس .

(٢) الآية ٢٤من سورة يونس .

(٣) الكتاب ١٣٤/٢ . وانظر ١٦٥/٣ . والبيت في المصنف ١٢٨/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٣/٢ ، والإنصاف ٢٠٢ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ ، والرضى على الكافية ٣٧١/٤ ، والمغنى ٣٣ ، والهمع ١٨٨/٢ ، والخزانة ٤١٠/١٠ ، ٢٢٠/١١ .

(٤) الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ .

(٥) التسهيل ٦٦ .

وَوجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ

ومثال كونها فعليةً مبدوءةً بلم قولُ الله تعالى : {كَأَنْ لم تَغْنَ بالأمْسِ(١)}، ومبدوءةً بقد نحو قوله، أنشده في الشرح(٢):

لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الحَرْبِ فَمحذُورُهَا كَأنْ قَدْ ألَمَّا

ومثال المفرد قولهُ :

كَأَنْ ظبيةٌ تعطُو إلى وَارِقِ السلَّمِ

فكان حقُّ الناظم أن يُبَيِّن ذلك كلَّه، وإلاّ فإطلاقه يقتضي أنَّ كلّ مايقع خبرًا للمثقَّلة يقع خبرًا للمخففة. وليس كذلك؛ ألا ترى أنك لاتقول : حسبتُ زيدًا كأنْ قام، أو كأنْ، أو كأنْ في الدار، أو كأن عندك. فلو حملناه على إطلاقه لاقتضى جواز هذا كلِّه. وغير صحيح، فهو مما فاته ذكرهُ، فلو زاد بيان ذلك لكان أحسنَ.

ثم قال : «وثابتًا أيضًا رُوِي». مرفوعُ «رُوِي» عائد على «منصوبُها» /، يعني : أن اسمها ثابتًا غير محذوف ولامنويّ، كما كان في حين ٤٤٩
تثقيلها. منه روايةُ من رَوَى بيت :

كَأنْ ظَبْيةً تعطُو إلى وارقِ السلَّمْ

بنصب ظبية، وخبرها في هذه الرواية محذوف للعلم به، تقديرُه : كأنْ ظبيةً تعطُو هذه المرأةُ. أيضا هذا البيت :

---

(١) الآية ٢٤من سورة يونس .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٨٩ . وهو من شواهد التصريح ٢٣٥/١ ، والأشمونى ٢٩٤/١ . وفى العينى ٣٠٦/٢ . وهو مجهول القائل .

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْه حُقَّانِ

بنصب الثديين.

وفي هذا الكلام مايُشعر بأنه سماعٌ وليس بقياس. وإلى هذا المقصد أشار في التسهيل وشرحه ونصّ سيبويه أنّ إعمالها مخصوصٌ بالشعر؛ إذ قال في أنْ المخففة : «فلو لم يريدوا ذلك كماينصبون إذا اضطُرّوا في الشعر بكأنّ[1] إذا خَفَّفُوا، يريدون معنى كأنّ، ولم يُريدوا الإضمار، وذلك قوله[2]:

كَأَنْ وَرِيَدِيهِ رِشَاءُ خُلّبِ

لكن يلزم الناظمَ على طريقته[3] المتقدمة له أن لا يكون هذا من قبيل المسموع؛ إذ ليس مايَضطِرُّه لتمكّن الشاعر من أن يقول : كأنْ ظبيةٌ تعطُو، وكأنْ ثدياه حُقَّان، وكأنْ وَرِيداه رِشاءُ خُلّبٍ. وهي أقربُ في التمكن[4] من قوله :

---

(١) فى جميع النسخ : «فكأن» . والمثبت عن الكتاب .

(٢) الكتاب ١٦٤/٣ . والبيت فى الإنصاف ١٩٨ ، وابن يعيش على المفصل ٨٢/٨ - ٨٣ ، والرضىّ على الكافية ٣٧٠/٤ ، والخزانة ٣٩١/١٠ . وفى ملحقات ديوا رؤبة ١٦٩ .

(٣) يعنى مذهب ابن مالك فى الضرورة ، فهى عنده ماليس للشاعر عنه مندوحة . وهو مذهب ضعيف ، والمذهب القوى أنها كل ماوقع فى الشعر . انظر خزانة الأدب ٣١/١ .

(٤) يعنى حمل شواهد كأن المتقدمة على غير الضرورة أقرب قبولاً من توجيهه «صوت الحمار اليجدع» على غير الضرورة ، وذلك فى قوله :

يقول الخنى ، وابغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع.

بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول : صوت الحمار يجدّع . كذلك قال فى قول الآخر :

وليس السيرى للخلّ مثل الذى يرى له الخل أهلاً أن يعدّ خليلا .

قال : يمكنه أن يقول : وما من يرى للخل . انظر الخزانة ٣٣/١ .

صوت الحمار[١] يُجِدّ عُ. ومن قوله: ومامن يرى للخلِّ. وما أشبه ذلك. فالظاهر أنه غفل عن إعمال تلك القاعدة المقررة عنده، ونعمًا فعل[٢].

---

(١) فى جميع السخ : «حمار» . انظر المرجع المتقدم .

(٢) يريد : أن عدم تطبيقه لمذهبه فى الضرورة ، والذى يفضى إلى القول بأن ثبوت اسمها سماع ، أفضل .

لاَ الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ

هذا هو النوع الخامس من نواسخ الابتداء، وهو : لا التى لنفي الجنس، وعملها في الأصل عند الناظم ومن تبعه الناظمُ كعَمَلِ إنّ، تنصب الاسم وترفع الخبر، للشبه المقرَّر بينهما في أنّ كلَّ واحدٍ منهما حرفٌ موكِّد، فإنّ مؤكدة للإيجاب، ولامؤكِّدةٌ للنفي، وكلاهما موضعه صدرُ الجملة، وهو داخلٌ على المبتدأ والخبر، قال المؤلف : «وأيضًا فإنّ «لا» تقترن بهمزة الاستفهام ويراد بها التمني، فيجب إلحاقها بليت، ثم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني[1]». وهذا وجه ضعيف.

(ثم قال) :

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ في نَكِرهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْك أَوْ مُكَرَّرَهْ
فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أو مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

ظاهرُ قوله : «عَمَلَ إِنّ اجْعَلْ لِلاَ» يقتضى أنّ لاعاملةٌ في الاسم والخبر بإطلاق، أما عملها في الاسم فظاهر، وأما في الخبر فليس بمتَّفَقٍ عليه، بل فيه خلافٌ :

فعلى طريقة المؤلف في التسهيل أنّ الاسم إن لم يركّب معها فالخبر مرفوع بها عند الجميع، وإن ركِّب معها الاسم فقولان؛ قيل : إلاّ الخبر مرفوع بها أيضا، وهو مذهب الناظم. وقيل : على خبر الابتداء، لأن «لا» مع اسمها في موضع اسم مبتدإٍ، فالخبر مرفوعٌ به لابها[2].

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩١ .

(٢) التسهيل ٦٧ .

وعلى طريقة غيره أن الخبر في رفعه القولان، كان الاسم مركَّبًا مع لا أوْلا؛ فقد حكى ابن خروفٍ وغيره الخلافَ بين سيبويه والأخفش بإطلاقٍ[1]، ونص ابن خروف على هذا المعنى في نحو : لاخيرًا من زيدٍ، وهو الذى حكى فيه المؤلفُ الاتفاق.

فالحاصل أن الناظم ارتضى مذهب الأخفش في المسألة، ووجهُ / ٤٥٠
ذلك ماتقدّم من المناسبات بين إنّ ولا، وقد ثبت الرفع لإنّ فلْيكُن كذلك في لا. وأيضًا قد عملت في الاسم باتفاقٍ وعملها في الخبر أولى من العمل في الاسم، لأنّ معناها إنما تسلط عليه، وإنما عملت في الاسم لأنه مطلوبُ مطلوبها، فهو معمول بالقصد الثاني، وما كان مطلوبًا للعامل بالقصد الأول أولى أن يكون معمولاً له مما كان مطلوبًا له بالقصد الثاني.

فإن قيل : القاعدة المستمرة أن المشبَّه لايقوى قوّة ماشُبِّه به، وقد تقرّر أن لاإنّما عملت لشبهها بإنّ، وعملت إنّ بشبهها بكان، فلا في المرتبة الثالثة، فلاينبغي في القياس أن تعمل الرفع والنصب، وإلاّ لزم أن تكون في العمل في درجة إنّ، لكنها ليست في درجتها، فلزم أن لاتعمل عملها.

فالجواب : أن القوة والضعف في التشبيه ليس براجعٍ إلى نفس العمل المجعول لها، وإلاّ لزم ذلك في إنّ وألاّ تعمل رفعًا ونصبًا؛ إذا كانت بذلك تصير في درجة الفعل، وإنما ذلك راجع إلى أحكام أُخَر؛ ألا ترى أنّ تعمل في المعرفةِ والنكرة، ولا لاتعمل إلا في النكرة، إلى غير ذلك من

---

(١) انظر الهمع ٢٠٢/٢ . وشرح الكافية للرضى ٢٩٠/١ – ٢٩١ .

الأحكام الى قصرت فيها عن التصرُّفِ تصرُّفَ إنّ. وقد تقدّم هذا المعنى.

وشرط الناظم ـ رحمه الله ـ في هذا العمل أن يكون الاسم الذى تعملُ فيه نكرةً بقول : «عَمَل إنَّ اجعَل للا في نكره». فاشترط أن يكون المعمول نكرة، ولم يقيده بكونه اسما أو خبرا. فيحمل على إطلاقه فيهما، فتقول : لارجل في الدار، أى : مستقر في الدار،

وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ[1]

ولايقال : لارجلَ زيدٌ، ولاكريم أخوه، ولا ماأشبه ذلك. كما لايقال : لازَيْدَ في الدار ولاعَمْروَ. وما جاء مما ظاهره ذلك فمؤول أونادرٌ لايُعتَدُّ به، فيقال في مثل : لا إله إلاَّ الله، ولا عالمَ إلاَّ زيدٌ : إن الخبر (مُقَدَّر[2])، والمعنى : لا إله في الوجود إلا الله، ولاعالم في الدنيا إلا زيدٌ. ولايقالُ : إنَّ هذا التقدير يؤول إلى نفي الإلهيّة عن غير الله بقيدٍ[3]، لأنا نقول : القيدُ هنا غير قادح، لأنه إذا لم يكن غير الله في الوجود لم يكن بإطلاق، وههنا بحثٌ في الخبر آخر. وأيضًا فقولهم : «قضيةٌ ولا أبا حسن لها[4]»، وفي الحديث : «إذا هلك كسرى فلا

---

(١) نسبه المؤلف فى باب حذف الخبر إلى حاتم الطائى . وينسب أيضا إلى أبى ذؤيب ، ولم أجده فى ديوانه ، وينسب كذلك إلى رجل من النبيت ، وصدره :

وردٌ جازرهم حرفًا مصرّمةً

انظر الكتاب ٢٩٩/٢ ، وتعليق المحقق ، والمقتضب ٣٧٠/٤ ، وابن الشجرى فى أماليه ٢١٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/١ ، ١٠٧ ، والعينى ٣٦٨/٢ .

(٢) سقط من أ .

(٣) قائل هذا هو الفخر الرازى فى التفسير الكبير . انظر «معنى لاإله إلا الله» للزركشى ٨٠ – ٨١ مع تعليق المحقق .

(٤) الكتاب ٢٩٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ .

كسرى بعده. وإذا هلك قيصرُ فلا قيصرَ بعد[1]». وأنشد سيبويه[2]:

لاهَيْثَمَ اللّيلَةَ للمَطيِّ

وقال ابن الزبير الأسدىّ، أنشده سيبويه أيضا[3]:

أرَى الحاجاتِ عند أبي[4] خُبَيبٍ نَكِدْنَ، ولا أُميَّةَ بالبلاد

/ وقالوا : لابَصْرَةَ لكم[5]. وقال آخر[6]:

إنَّ لنا عُزَّى وَلاَ عُزَّى لَكُمْ

كلّ هذا نادر لايُقيدّ به، مع أنه مؤوَّلٌ إمّا بتقدير تنكير هذه المعارفِ، فتدخلُ تحت قوله : «في نَكِرَه». لكن يبقى أن يقال : هل يجوزُ مثلُ هذا عنده أم لا؟ فالظاهر أنه لم يتعرّض لهذه المسألة، وقد أجاز ذلك في «التسهيل[7]» على قِلّةٍ إذا كانت المعرفةُ يَصِحُّ تنكيرُها كالأعلام لا كالمضمراتِ وأسماءِ الإشارة، خلافًا للفرَّاءِ.

---

(1) البخارى كتاب الإيمان ، ٨/١٦٠ ، ومسلم ، كتاب الفتن ٢٢٣٧ .

(2) الكتاب ٢/٢٩٦ . والبيت فى المقتضب ٤/٣٦٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٣٩ ، وابن يعيش على المفصل ٢/١٠٢ - ١٠٣ ، ٤/١٢٣ ، والرضى على الكافية ٢/١٦٦ ، والهمع ٢/١٩٥ ، والخزانة ٤/٥٧ . وبعده : ولافتى مثل ابن خَيْبَرِىّ

(3) الكتاب ٢/٢٩٧ . والبيت لعبد الله بن الزُّبير الأسدى ، أو عبد الله بن فضالة الأسدى . وهو فى المقتضب ٤/٣٦٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٣٩ ، وابن يعيش ٢/١٠٢ ، والرضى على الكافية ٢/١٦٦ ، والخزانة ٤/٦١ .

(4) فى جميع النسخ : «بنى» والمثبت فى هامش الأصل .

(5) الهمع ١/٢٥٢ .

(6) قائله أبو سفيان يوم أحد ، على أن المنسوب إليه ليس شعرًا ، ففى تاريخ الطبرى ٢/٥٢١ ، وتفسير ابن كثير عند الآية ١٠ من سورة محمد ٧/٢٩٤ ، والآية ١٩ من سورة النجم ٧/٤٣١ : لنا العزى ولا عزّى لكم .

(7) التسهيل ٦٨.

وقوله : «مُفْرَدةً جاءَتك أو مُكَرَّرَه» حالٌ من لا، والعامل في الحال / ٤٥١ جاءتك، يعنى أنك تُعملُ لا في النكرة على أىّ حالةٍ كانت، فسواءٌ أكانت مكررة نحو : لاحولَ ولا قوةَ إلا بالله، أو غير مكررة نحو : لارَجُلَ في الدار. والإفرادُ هنا في مقابلة التكرار، دلّ على ذلك ذكره القسيم بقوله : «أو مكرَّرَه». والإفرادُ في هذا الباب يطلقُ بإطلاقين؛ أحدهما : هذا الذى ذكر أنّه مرادهُ هنا. والثاني : الإفرادُ الذى في مقابلة الإضافة والشَّبِيه بها، وهو المراد في قوله : «وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فاتحًا»، وقوله : «ومُفْرداً نعتًا لِمبْنىٍّ يَلِى»، وليس بمراده هنا. فعلى هذا يدخل له تحت لفظ المفرد المثنى والمجموع نحو : لارجلين في الدار، ولا قائمَينِ عِنْدَك، ولا رجالَ في البيت. ويدخل له تحته أيضًا المضافُ والشبيه به، نحو : لاغلامَ أحد عندك، ولاخيراً من زيدٍ في الدار. وما أشبه ذلك؛ لأن جميع ذلك ليس بمكررٍ.

وهذا العمل الذى ذكره الناظم لم يقيّده بوجوبٍ ولاجوازٍ، بل أطلق القول فيه وأجمله بحيث لايقتضى جوازًا ولا وجوبًا، لأنه أدخَلَ في حكم الإعمال مايكون العمل فيه واجبًا، وذلك النكرة المفردةُ غير المكرّرة نحو : {ولوتَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ[(١)]} و {قَالُوا: لاضَيْرَ[(٢)]}؛ فإنّ هذا لايجوزُ فيه الإلغاءُ البتّة، فلا تقول: لاغلامٌ فيها، حتى تكررَ فتقول : ولاجاريةٌ. وأدخل فيه أيضًا مايكونُ العملُ فيه جائزًا، وذلك النكرة المكررة نحو : {فلا رَفَثَ ولافُسُوقَ[(٣)]} و {لالَغْوٌفيها ولاتَأْثِيمٌ[(٤)]} و {لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعةٌ[(٥)]}.

---

(١) الآية ٥١ من سورة سبأ .

(٢) الآية ٥٠ من سورة الشعراء .

(٣) الآية ١٩٧ من سورة البقرة . قرأها ابن كثير وأبو عمروبالضم فيها والتنوين .انظر:السبعة ١٨٠ .

(٤) الآية ٢٣ من سورة الطور . قرأها ابن كثير وأبو عمروبالاعمال . السبعة ٦١٢ .

(٥) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة . قرأها ابن كثير وأبو عمروبالاعمال . السبعة ١٨٧

فأعملها[1] ابن كثير وأبو عَمْرو، وألغاها من عداهما من السبعة. فلما حصلَ في مقتضَى الإعمالِ القسمان معًا اللفظ فقال: «عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ للاَ في نَكِرة» ليشملهما بإطلاقه. و «عَمَلَ إنَّ»: مفعولُ «اجعَلْ» مقدَّ عليه.

ثم إنَّ هذا العملَ الذى ذكر على وجهين:

أحدهما: عملٌ يبقى على أصله ولايحدث عليه طارئٌ يغيره عن حاله إلى حالةٍ أخر، وذلك العملُ في النكرة المضافة والتّى ضارعت المضافة.

والثاني: عملٌ لايَبْقى على حاله بل يتغيّر إلى حالة أخرى، وذلك العملُ في النكرة المفردة غير المضافة ولا الشبية بها، فإنها تتغير من حالة الإعراب إلى حالة البناء.

فأخذ الناظم ـ رحمه الله ـ يذكر هذا الحكم ويفصّل ما أجمل فقال: «فانصِبْ بِها مُضَافًا أو مُضَارِعَه». والضمير في «بها» يعود على لا، وفي «مُضَارعه» يعودعلى المضاف، والتقدير: فانصِبْ بلا الاسم النكرة المضاف أو المضارع للمضاف. وهذا هو أحد القسمين، وهو الذى لايتغيّر عن حاله؛ فقوله: «فانصب بها» يعنى نصبًا صحيحًا لايتغَيّر عن حالته، فأما المضاف فنحو: لاغُلاَم أحدٍ في الدار، وأما المضارع له فهو المشابهُ له، وهو العاملُ فيما بعده نحو: لاضاربًا أحدًا في الدار، ولاخيرًا مِنْكَ عِنْدِي. والمضارَعَةُ للمضافِ هنا معْتَبرةٌ في صِحّة النصْبِ كاعتبارها في باب النداءِ، فيمتنعُ بناءُ المضارعِ للمضافِ هنا كما يمتنعُ هناك، كالمضاف حقيقةً نحو: ياضاربا[2] زيدًا، وياطالعًا الجَبَلِ. فليس بين البابين في هذا خلاف، وهذا مذهب البصريين. وذهب

---

(١) أى فى الآيتين الآخرتين، وانظر النشر ١/٢١١.

(٢) فى جميع النسخ: «ياضارب زيد».

البغداديُّونَ(١) إلى أنّ العامل هنا يُبْنَى ويصحُّ له العملُ مع البناءِ فيقولون : لاخـيـر مـن زيد، ولا ضــاربَ أحـدًا في الدار، ونحـو / ذلك. وصـحـح ٤٥٢
الفـارسيّ الأوّل بأن البناء مع لايزيلُ شَبَهَ الفـعل كـمـا أنَّ التـصـغـيـر والوصف يزيلان شبهه عن اسم الفاعل والمصدر فلا يعملان.

فإن قيل : إنّ هَلُمَّ في لغة أهل الحجاز قد بُنِى الفِعْل فيه مع حرفٍ قَبْلَه فلم يمنعْه ذلك العملَ، فكذلك اسم الفاعل والمصدر مع لا.

قيل : ذلك نادرٌ. وأيضًا إنما عملُه في لُغَةِ أهل الحـجاز عَمَل اسم الفعل لا عمل الفعل، بدليل أنهم جعلوه للواحد والاثنين والجمع على لفظ واحدٍ، وكذلك في المذكر والمؤنث، فهذا يدلّ على خروجه عن حدّ الفعل وعن عـمله المعلوم لَمَّـا بنى مع الحـرف، فكذلك ينبـغى أن يكون الحكمُ في مسألتنا.

هذا ردّ الفـارسى من جـهـة القياس، وأمـا من جـهـة السـمـاع فـلا سماعَ، فسقط ماذهبوا إليه، وثبت ماارتضاه الناظم. والله أعلم.

ثم قال : «وبعدَ ذَاك الخبرِ اذكرْ رافِعَهْ»، ذاك : إشارةٌ إلى ماتقدّم من نصب الاسم، يعنى أنَّك تأتى بعد ذلك بالخبر رافعًا له؛ إذ كانت «لا» إنّما عملُها كَعَمَلِ إنَّ حسبما نصّ عليه آنفًا.

فإن قيل : هذان المزدوجان معترضان من وجهين: أحدهما : أنهما حشوٌ بغير مزيد على ماتقدّم؛ إذ قال : إن عَمَل لا كعَمَل إنّ، وذلك معنى كونها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهو معنى ماذكر فيما يظهر لبادىء

---

(١) مذهب البغداديين كما فى الارتشاف ٦١٣ ، ٦١٤ ، والهمع ٢/٢٠٤ هو جواز بناء النكرة إن كانت عاملة فى ظرف بعدها أو مجرور .

الرأى هنا.

والثاني : على تسليم أن لذلك فائدة، فقوله : «وبَعْدَ ذَاكَ الخبر اذكُرْ» يقتضي بظاهره أن يكون الخبرُ مذكوراً ومنطوقًا به على الإطلاق. وهذا المقتضَى ليس بصحيح، بل إنما يكونُ الخبر مذكوراً إذا لم يدلّ عليه دليل، وأما إذا دلّ عليه دليل فلا يمتنع حذفه، بل حذفُه جائز وواجب؛ فيجوز عند أهل الحجاز، ويلزم عند بنى تميم.

فالجوابُ عن ذلك أنْ يقالَ : أما قولُه «فانصبْ بها مُضَافًا»، فالقصدَ به أنَّ عمل لا تارةً يكونُ باقيًا على أصْلِه لايعرضُ له البناء، وذلك المضافُ والمضارعُ له، وتارةً يعرضُ له البناء ـ وقد تقدم هذا المعنَى ـ فنبّه فيه على أمرين؛ أحدهما : أنّ العَمَلَ نصبٌ صحيح، أى : لاتَبْنِ الاسم البتّةَ ـ والثاني : أن صاحب هذا النصبِ هو المضافُ والشبيه به، فلا يُبْنَيان كما يُبْنى المفردُ المنبّه عليه في قوله : «ورَكِّب المفردَ فاتحًا» ووجهُ عدمِ البناء فيهما أنَّ المُضَافَ مع المضافِ إليه كشيءٍ واحدٍ؛ إذ كان منزَّلاً منه منزلة التنوين، فلو بُنِى مع لا لزم جعلُ ثلاثةِ أشياءَ شيئًا واحداً، ولانظير لذلك ـ وإذا كان كذلك فلا إشكال ولا تكرار.

وأما قوله : «وبعد ذاكَ الخبرَ اذكرْ»، فالقصدُ به بيانُ رتبة الخبر من الاسم، وأنه لايكونُ إلا بعده، فلا يجوزُ أن يتقدم، فإنه إنْ تقدَّم الخبرُ بطل العملُ نحو: (لاَفِيهَا غولٌ[1]). ويلزمُ عند ذلك التكرارُ، لكنها معملةٌ فبطلَ أنْ يتقدّمها الخبر. ووجهُ ذلك ظاهر؛ إذ لم يثبُت للا من التصّرفِ في المعمول ماثَبَتَ في إنّ التى هى أصلٌ لها في العمل، ولم يثبت ذلك لإنّ لا إذا كان الخبرُ ظرفًا

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

أو مجرورًا، فلا تبلغُ لا أنْ يتقدّم خبرها على اسمها وإن كان ظرفًا أو مجرورًا. فهذا قصدُ الناظم بهذا القيد، لا أنه يلزم ذكره؛ والدليل على أن قصده ما ذُكِرَ تقديمُه الظرفَ حين قال: «وبعدَ ذاكَ الخبرَ اذكُرْ»، إشعارًا بالاعتناء بذكر التركيب، كأنه قال: إنما تأتى به بعد ذكر الاسم لاقبله،
وأيضًا فإنه قد قَيَّدَ هذا الإطلاق في آخر الباب فقال/ : «وَشَاعَ في ذا ٤٥٣
الباب إسقاطُ الخَبَرْ». وَإذا ثبت هذا كلُّه لم يكن في كلامه حشوٌ، وسقط اعتراضُ المعترضِ.

والخبَر: مفعول اذكر. ورافعه: حال من فاعل اذكر؛ لأن إضافته غير محضة[1]، أي: اذكره حال كونك رافعًا له.

ثم أخذ في القسم الثاني من قسمي عمل لا، وهو الذى يتغيّر إلى حالة البناء فقال:

وَرَكِّبِ المُفْـرَدَ فَـاتِحًـا كَـلاَ
حَـوْلَ ولاقُـوَّةَ، والثـانِى اجْـعَـلاَ
مَـرْفُـوعًـا أو مَنْصُـوبًا أو مُـرَكَّبَـا
وَإنْ رَفَـعْتَ أوَّلاً لاَتنصِـبَـا

أشعر بقوله: «وركّب المفَردَ فاتحًا» أن الاسم مبنيٌّ، وأن سبب البناءِ التركيبُ، فقوله: «فاتحا»، يدلّ على أنّ الحركة بنائيّة، لأنها لو كانت عنده إعرابيّةً لقال: ناصبًا، كما قال في القسم الأول: «فانصِبْ بها مضافًا»، وكما قالَ على أثر هذا: مرفوعا أو». وهذا هو الاصطلاح الجاري على لسانه ولسان غيره، ولذلك قال سيبويه في إعراب بنائها:

---

(١) ينبه بهذا على تنكير «رافعه»، لأن إضافته ليست محضه.

«وهى تَجْرِى عَلَى ثَمَانِيةِ مَجارٍ[1]».

وقوله : «وركِّب المفردَ» يشعر أن هذا البناءَ سببُه التركيبُ ـ يعنى مع لا ـ وأنّ؛ من أسباب البناء. وهذا الكلام يتعلّق به أربع مسائل :

إحداها : أنه قد قدّم الناظمُ أنّ البناء إنما يكون لشبه الحرف على وجهٍ من الأوجه الأربعة المذكورة، ولم يُذْكر فيها التركيب مع الحرف، فلقائل أن يقولَ : إلى أىِّ جهة ينتسب البناءُ منه؟

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن الناظم إنما تكلّم في سبب البناء الذى هو بحقّ الأصل، كالشّبه[2] الوضعى وهو الوضعُ على حرف واحدٍ أو حرفين ثانيهما حرف لين، والشبه المعنوى الذى في اسماء الشرط استفهام، والنيابة عن الفعل من غير تأثر الذى في أسماء الفعل، والاقتصار الذى بأصل الوضع لعارض الذى قد يكون وقد لايكون. فأنت إذا حقّقت تلك الأوجُهَ لم تجد واحداً في الاسم المركب مع لا؛ إذ البناءُ فيه طارىء غير أصيلٍ، يزول بزوال موجبه، فيرجع الاسم إلى الأصل من الإعراب. ولقد اعتُرِضَ على الفارسيِّ في اقتصاره من أسباب البناءعلى شيئين، وهما شبهُ الحرفِ، وتضمّن معناه[3]، بأنّ ثم أوجهًا أُخَر موُجِبةً للبناء منها : التركيب مع الحرف كمسألتنا، والتركيب مع الصوت نحو : سيبويه، والإضافة إلى الحرف[4] نحو : {مِثْلَ ماأنكم تنطقُونَ[5]}، وشِبْهُ ماأشبه

---

(١) الكتاب ١٣/١ .

(٢) كذا فى صلب الأصل . وفى الهامش عن نسخة ، وفى سائر النسخ : «كالسبب» .

(٣) الإيضاح ١٢ .

(٤) أى لإضافته إلى أن . انظر شرح الكافية للرضى ١٢٧/٢ ، ١٧٥/٣ ، ١٨١ .

(٥) الآية ٢٣ من سورة الذاريات .

الحرفَ كَبَدادِ[١]. فَأُجِيب بأنّ أبا عليّ إنما يعنى ما كان مبنيًا بأصل الوضع، لاما كان سببًا طارئًا. وقد قيل إنه ركب معها لتضمنه معنى الحرف، إذ الأصلُ : لامن رجل، لأنه [جواب قولك[٢]] : هل من رجل. وقد نطق بالأصل في قول الشاعر[٣]:

فقامَ يَذُودُ الناسَ عَنّا بِسَيْفِهِ   وقالَ : ألاَ لامن سَبيلٍ إلى هِنْدِ

فحذفوا [من[٤]]، وضمنوا الاسم معناها حين ركبوه معها، أشار إلى هذا ابن الأنبارى[٥]. والأ[ول أظهر[٤]].

والوجه الثني من الجواب أن يقال : إن هذا وإن كان غير داخلٍ بحقّ الأصل فيما نصّ عليه الناظم /، يدخل له فيها بالشبه، وذلك أنّ
٤٥٤ التركيب هو ضمّ شيء إلى شيءٍ آخر، وجعله معه كالجزء منه، وإذا كان كذلك فالذى يكون كالجزء من الشى مفتقر إلى ذلك الشيء الذى جُعِل جزءًا له، إذ لو لم يكن مفتقرًا إليه لكان مستقلاً بنفسه غيرمركّب معه، لكنه موضوعٌ الآن على أنه غير مستقلّ، فلابدّ أن يكون مفتقرًا، فإذًا قصدُ التركيب يجعله مفتقرًا إلى ذلك الذى ركّب معه، فدخل بحكم الشبه في حكم الافتقار الأصيل، لأن القصد إلى جعله مفتقرًا كأنه وَضْعٌ على

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٤ .

(٢) سقط من أ .

(٣) مجهول القائل . والبيت من شواهد التصريح ٢٣٩/١ ، والهمع ٩٩/٢ ، والأشمونى ٣/٢، والعينى ٣٣٢/٢ .

(٤) ليست فى الأصل .

(٥) الإنصاف ، المسألة ٣٦٧/٥٣ .

الافتقار مستأنف. وهذا وجه صناعي حسن، وقد تقدّم التنبيه على أصله في باب «المعرب والمبنى»، والله المستعان.

والثانية : أنّ قوله : «وركّب المفردَ»، إنما يريد بالمفرد هنا ماهو في مقابلة المضاف والشبيه به، لأنه لما قال أوّلاً : «عَمَلَ إنَّ اجعَلْ للا في نكرة»جعل المنصوب بها قسمين هو منصوب أو مضارعٌ له، وقسمًا ليس كذلك، فهو المفرد عنده هنا. لكن يقال : هل يدخُلُ المثنّى والمجموع على حدّه أم لا؟ ظاهر عبارته يقضى بعدم دخولهما لقوله : «فاتحًا»؛ إذ لايكون في المثنى والمجموع على حدّه، وإنما يُبنَيان على ماكانا يُنصبان به، كما يُبْنَيان في على ماكانا يرفعان به، إلا [أنّا[1]] إن حملناه هذا المحمل، و[أنّه[1]] إنما أراد المفرد للمثنى والمجموع، والمقابل للمضافِ والشبيه به، خرج له الجمع المكسّر عن حكم البناء، والاتفاقُ أنه لافرقَ بينه وبين المفردِ في البناءِ عند القائلِ به، أو في الإعراب كذلك فلا بدَّ أن يقال : إنه أراد بالمفردِ ماقابل المضاف والشبيه به خاصّةً، فيدخل له جمع التكسير بلابدٍ يقول : لا رجالَ في الدار، ولا غلمانَ في السوق، كما تقول : لا رجلَ ولا غلامَ، لأنه بقوله : فاتحًا» دخل له؛ هو مما يفتح؛ لأن إعرابه وبناءه بالحركات. ويبقى والمجموع على حدّه مسكوتًا عنه، فيحتمل أن يكون رأيُه فيه رأىَ الجمهور في أنه مبنى على ماينصبُ لما كان في باب النداء مبنيًا على ما كان يرفَعُ به. وخالف المبرِّد في جعله المثنى على حدِّه في هذا الباب معربًا بإطلاق، وكذلك الزجاج أيضا. والأولى مذهب الجمهور، بما اتّفقا مع سائر البصريين عليه من البناء في قولهم : ياقائمان، وياقائمون؛ إذْ ما في أحدهما

---

(١) ليس فى أ .

يلزم في الآخر، فإن أجاز أن يقال في : لارجلين، إنه معرب، فَلْيُقلْ يارجلان، ذلك بعينه. ويحتمل أن يكون رأيه رأى الزجاج والمبّرد، ويكون: «فاتحا» قيداً يخرج به المثنى والمجموعُ على حدّه، ويبقى جمعُ التكسير مسكوتًا يدخل في حكم البناءِ، قياسًا على المفرد؛ إذ لافرق بينهما، بخلاف المثنى وجمع السلامة فإن فيهما مع البناءَ، وهو أ الأسماء المثناةَ والمجموعة بالواو والنون لاتكون مع [ما[1]] قبلها اسمًا واحداً، لم ذلك، كما لم يُوجَد [2] المضاف ولا الموصول مع ماقبله بمنزلة اسم واحدٍ. وبهذا احتج المبردّ في «المقتضب[3]» ودليلٌ قويّ، ويعضّده ماجاء من إعراب / ٤٥٥ اثنين في قولهم : اثنى عشر، ولم يركبوه مع عشر، كما ركّبُوا عَشَر وأربعة عشر، وسائر الباب. وقد احتج الزجاج لما قال بأنّ التثنية وجمع السلامة يخرج بهما الاسم عن شبه الحرف. فَرُدَّ عليه بقولهم : يازيدان، وياقائمون، في النداء؛ إذ هو مبنىّ بلابّدٍ على مايرفع به مع وجود المانع عنده. وقد احتُجَّ للمبرد أيضًا بأشياءَ ليس فيها مَقْنَعٌ، فلذلك تركتُها، مع أن لاينبي عليه حكمٌ سوى النظر الصناعىّ.

والثالثة : أن كلامه ظاهر في موافقة جماهير البصريين، في أنّ المفردمبنيٌ مع لا، وأنه الحركة بناءٍ لاحركة إعراب، خلافًا للكوفيين، والزجاج من البصريين، وتبعه السيرافىّ وتأوّلَ عليه سيبويه، حيث قال :

---

(١) سقط من أ .

(٢) فى الأصل ، أ : «يجد» .

(٣) المقتضب ٣٦٦/٤ .

«فتنصبُه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها[1]، وإنّما في التنوين عندهما لأنهما لما ضمّ أحدهما إلى الآخر وجعلا كالشيءِ الواحد، حذف التنوين علامةً ذلك[2].

وقيل : حذف للتخفيف، وللشبه بالمركب حقيقةً، وهو مذهب مرجوعٌ من أوجه :

منها : أن ذلك مخالف للنظائر؛ فإن الاستقراء قد قرّر أنّ حذف التنوين من أسماء المتمكنة لايكون إلا لمانع صرْفٍ، أو للإضافة، أو لام التعريف، أو كونه في موصوف بابن مضافًا إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو للوقف ـ الاسم المذكور ليس واحدٌ من هذه الأمور بموجود فيه، فتعيّن أنه مبنّى، وأنّ ذلك هو السبب في حذف تنوينه. ومنها : أنه قد روِى عن العرب : جئت بلا شىءَ، بالفتح وسقوط التنوين، والجارّ لا يلْغِيَ ولايُعلّق. وتأويلُ كلام سيبويه قريبٌ.

فإن قيل : فهل رأيت شيئًا عمل في شىء ثم صار معه كالشيءِ الواحد؟

قيل : نعم، الكاف عاملة في ذا من قولك : كذا، وقد جعلت معها كالشىء الواحد، وكذلك الكاف من كأيّنٍ، عاملة في أىّ، وهى معها كالشىء الواحد، وكذلك حبَّذَا في قول النحويين حيث كانت حَبَّ عاملةً في ذا، ثم صيّرت معها كالكلمة الواحدة، وكذلك كأنَّ وبها شبّه الأخفش حبذا. ومثلُه إذا تُتُبِّع موجودٌ، فلا بُعْدَ في المسألة.

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٤ .

(٢) انظر شرح السيرافى على الكتاب ٣/٨٢ - ٨٣ .

فإن قيل : تركيبُ العامل مع المعمول مناقضٌ لعمله فيه ؛ إذ قد تقرّر في الأصول أنّ من شرط عمل العامل أن لا يكونَ مع معموله كالشيء الواحد ؛ ولذلك لم تعمل عندهم الألف واللام .

فالجواب : أنّ ما اشترطوه صحيح ، والتركيب مع العمل صحيح أيضاً ، ووجه الجمع بينهما غير محتاج إليه هنا . ومن بحثَ عنه وجده . والله أعلم .

والرابعة : أنّه نبّه على أنّ بناء الاسم مع (لا) على الفتح ليس على الضمّ ولا الكسر .

وأيضاً لما كان منصوباً ووجهه التشبيه بخمسة عشر ؛ فإن البناء للتركيب مقتضٍ للفتحة ؛ لخفّتها دون الضمّة والكسرة .

في الأصل أرادوا أنْ لا يذهبَ أثرهُ جُملةً ، فأبقوه في البناء على مثل حاله في الإعراب ؛ لئلا تختلف حاله في حالةٍ عارضة ، ولئلاّ يزولَ الدليلُ على النصب [في الأصل] . وقول الناظم (كلا حول ولا قُوّة) مثالان لبناء المفرد على الفتح . وكان يكفيه أن يأتي بمثالٍ واحد ، ولكنه أتى بالمثالين ليبين بهما أحكاماً ، ويفرّع على اجتماعهما / مسائل ؛ فإنه إذا ٤٥٦
ضمّ الأول إلى الثاني تصوّر فيهما اثنتي عشرة مسألة ، يمتنع منها وجهان ، وتصحّ العشرة ، وكلّ ذلك قد جمعه الناظم في كلامه حسبما يتبيّن بحول الله ، وذلك أنّ (لا حولَ) يُتصوَّر فيه[1] البناء على الفتح ، والرفع لأجل التكرار ، والرفع على إعمالها عمل ليس ، فهذه ثلاثة أوجه . و(لا قوة) يتصوّر فيه تلك الأوجه الثلاثة ، ويزيد وجهاً رابعاً ، وهو النصب عطفاً على موضع اسم (لا) باعتبار عملها .

---

(١) سقط في (أ) إلى ص٥٥٠ في باب الفاعل .

فهذه أربعة أوجه، فإذا ضربتها في الثلاثة التى في «لاحول» كان الجميع اثنى عشر وجهًا، باثنتى عشرة مسألة :

الأولى : لاحولَ ولاقوةَ، بالفتحِ فيهما وَجَعْلِ الكلام جملتين[1].

والثانية : لاحولَ ولاقوةٌ، بالفتح في الأول، والرفع في الثانى عطفا على موضع لامع اسمها، لأنها في تقديم اسم مبتدأ، ولذلك يعطف عليه رفعًا، وُجْرَى عليه النعت رفعًا. ويقيّد هنا زيادة لاتوكيدًا.

والثالثة : المسألة بعينها، لكن يكون رفع الثاني على تقدير إعمال لاعمل ليس، والكلام في تقدير جملتين.

والربعة : لاحولَ ولاقُوَّةً، بالفتح في الأول والنصب في الثاني، عطفًا على موضع اسم لا باعتبار عملها عملها، وتقدر زيادة لاتوكيدا.

وهذه المسائل الأربع داخلة تحت قوله : «وركّب المفرد فاتحًا». ثم قال : «والثاني اجعلا.. مرفوعًا أو منصوبًا أو مركّبا». فالرفع في الثاني على وجهين، والنصب وجهٌ واحدٌ، والتركيب وجه واحد، وكلها مع تركيب الأول.

والخامسة : لاحولٌ ولاقُوَّةٌ، بالرفع فيهما، على تقدير الإلغاء فيهما وزيادة لا الثانية.

والسادسة : المسألةُ بعينها، لكن على تقدير إعمالهما معًا عمل ليس، والكلام في تقدير جملتين أو على زيادة الثانية.

والسابعة : المسألة على حالها، لكن على تقدير إلغاء الأولى وإعمال الثانية عمل ليس، والكلام في تقدير جملتين.

---

(١) فى صلب الأصل : «جملة» . والمثبت عن هامشها ، س ، ف .

والثامنة : المسألة على حالها إلا أنها بعكس ماقبلها، على تقدير إعمال الأولى عمل ليس وإلغاء الثانية.

والتاسعة : لاحَوْلٌ ولاقوةَ، برفع الأولى وفتح الثانية، على تقدير إلغاءِ الأولى، وإعمال الثانية عمل إنَّ، والكلام في تقدير جملتين.

والعاشرة : المسألة كما هي، لكن على تقدير إعمال الأولى عمل ليس.

وهذه المسائل الستّ[1] مفهوم جوازُها من قوله : «وإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لاتَنْصِبا»، فذلك يُعْطِي أنّ ماعدا النصب في الثاني جائز مع رفع الأول، على الإعمال والإلغاءِ، فيبقى في الثاني الرفعُ على الإعمال، والرفع على الإلغاء، والنصب[2]، فاثنان يضربان في ثلاثةٍ بستّةٍ.

والحاديةَ عشرَة : لاحولٌ ولاقُوَّةً، برفع الأول ونصب الثاني، على إعمال الأول عمل ليس.

والثانية عشرة : المسألة بعينها، لكن على تقدير إلغاء الأولى.

وهاتان المسألتان ممنوعتانبنصّ الناظم في قوله: «وإن رفعت أولاً لاتنصبا»؛ لأن النصب هنا لاوجه له؛ إذ لايمكن العطفُ على موضع الأولى، ولا على موضع اسمها، ولاعلى لفظه؛ إذ ليس ثَمَّ مايقتضي نصبا دون بناءٍ، وأيضًا ليس للا أن يبقى معها الاسمُ غير مبنيٍّ؛ لأنّ شرط التركيب موجود، فظهر وجهُ المنع في المسألتين.

---

(١) أي :التي تبدأ من المسألة الخامسة حتى العاشرة .

(٢) يريد النصب على البناء ، وهو الفتح ، كما في الصورتين ٩، ١٠ .

فتحصَّلَ من كلامه جوازُ عشر مسائلَ مأخوذةٍ من هذا الباب، ومن باب لا / وما[1]، ومَنُوطَةٍ بتفسير لم يتعرّض إليه؛ إذ لم يبيّن وجه الرفع ٤٥٧ في هذه المسائل المتصوّرة في كلامه غير مفسّرة وجدتها ست مسائل، خمسة جائزة، وهي : لاحولَ ولاقوة، ولاحولَ ولاقوةً، ولاحولَ ولاقوةٌ، ولاحولٌ ولاقوةَ، ولاحولٌ ولاقُوَّةٌ. وواحدة ممتنعة وهي : لاحولٌ ولاقوّةً.

وإن نظرت إلى مايتصوَّرُ في لا ـ على الجملة ـ غير منوطةٍ بكلام الناظم، كثرت المسائل الجائزة، وقد رفعها شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار ـ رحمةُ اللهِ عليه ـ إلى مائة وإحدى وثلاثين مسألةً، سمعناها كلّها منه، وهي في شرحه للجمل، فليطالعها من تَشَوَّفَ إليها.

فإن قيل : إن الناظم هنا فَرَّع على إعمال لا وإلغائها في هذه المسائل، ولم يبيّن شرط الإلغاء وهو التكرار، إذ لايجوزُ الإلغاء فيها بدون التكرار، فلا تقول : لارجلٌ في الدار ـ وهي ملغاة ـ وتسكت حتى تقول : ولا امرأة. ولايقال : لعلّه ارتضى مذهب المبرّد في عدم اشتراط التكرار، لأنه قد نَصَّ في «التسهيل» على مخالفته، فقال : «إذا انفصل مصحوب لا، أو كان معرفة، بطل العملُ بإجماع، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورةٍ، خلافًا للمبرّد وابن كيسان [2] ».

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن نقول : إنما نصّ الناظم هنا على أحكام إعمالها عمل

---

(١) يريد لا وما العاملتين عمل ليس .

(٢) التسهيل ٦٨ ، وانظر المقتضب ٤/٣٦٠ – ٣٦١ . وانظر دراستنا عن ابن كيسان ١٧٢ – ١٧٥ .

إنّ، ولم يتعرّض لإلغائها، ولا لما يتعلّق بالإلغاء من الأحكام، وغايته أن نَصّ في هذه المسألة التى تكررت فيها لا أن يَجُوزَ[1] الرفع ولم يتعيّن هل يكون بلا أو بالابتداء. وإنما تكرّرُ على تقدير كون الرفع بالابتداء، فلايلزم على هذا أن يذكر شرط حكم لم يتعرّض لتعيينه.

والثاني : على تسليم أنه تعرّض لحكم الإلغاء فَيُعتَذَرُ عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لعله ارتكب هنا مذهب أبي العباس وابن كيسان، وارتضى هنا مالم يرتضيه في التسهيل. وقد يكون للعالم نظران في مسألةٍ في زمانين، فيظهر له في وقت بطلان ماارتضاه وصححه في وقتٍ آخر، وتصحيح ما أبطله. وقد تقدّم لهذا نظير في الباب قبل في قوله في اللام والفارقة : «ورُبّما استُغْنِي عنها إنْ بدَا[2]». إلى آخره، فهذا ممكن، فيرتضى غير مذهب سيبويه والجماعة، ويحتج لذلك بأمرين : السماع والقياس، أما السماع فقد قالوا : لانَوْلُك أن تفعلَ[3].

وأنشد سيبويهَ[4]:

بكَتْ جَـزعًـا واسـتـرجَـعَتْ ثم آذنَتْ
ركـابِنُـهـا أنّ لا إلينا رجـوعُـهـا

وأنشد ابنُ خروفٍ للحُطيئةَ[5]:

---

(١) فى الأصل : «أن جوّز به» .

(٢) انظر ص : ٣٨٥ .

(٣) الكتاب ٣٠٢/٢ ومعناه : لاينبغى لك أن تفعل .

(٤) الكتاب ٢٩٨/٢ . وهو فى المقتضب ٤٦١/٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٢٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ١١٢/٢ ، والرضىّ على الكافية ١٦١/٢ ، والهمع ٢٠٧/٢ ، ٣٤/٤ .

(٥) ديوانه ٣٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٤ . وفى جميع النسخ : على السائل الوجد . والمثبت عن الديوان .

سُئِلْتَ فلم تَبخَلْ ولم تُعْطِ طائلاً

فسِيَّانَ لاذمٌّ عليك ولاحَمْدُ

وأنتَ امرؤ لاالجودُ منك سجيَّةٌ

فتعطى، وقد يُعدِي على النائل الوُجدُ

وأنشد سيبويه لرجل من بني سلولَ[1]:

وأنتَ امرؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لغيرنا

حياتُك لا نفعٌ وموتُكَ فاجِعُ

وأنشد المؤلف :

إنى تركتُكَ لاذا عُشْرةٍ تَرِبًا

فاستَغْفِفَنْ واكْفِ مَنْ وَافَاك ذا أَمَلِ

فإذا كان عدمُ التكرار قد عملها ودخولها على النكرة، وفي عدم عملها ودخولها / على المعرفة والنكرة بحسب ماوقعت جوابًا له، فإن ٤٥٨ قدّرت دخولها على شيء عمل بعضه في بعض، من المبتدأ والخبر، لم يخل إما أن يتكرّر المسئول عنه أم لا، فإن تكرّرلزم في جوابه التكرار، فتقول : لا زيدٌ في الدار ولاعَمْرو، جوابًا لمن قال : أزيد في الدار أم عمرو؟ ولارجل في الدار ولا امرأةٌ، في جواب من قال : أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ ولايجوز ههنا الاقتصار في الجواب على أحدهما لئلاّ يتوهم أنّ الآخر ليس بمنفي، ولا أيضًا يجوز أن تقصد هنا القصد فتذكر أحدهما

(١) الكتاب ٢/٣٠٥ . وينسب إلى رجل من سلول ، أو الضحاك بن هَنّام الرقاشي . والبيت في المقتضب ٤/٣٦٠ ، وابن يعيش على المفصل ٢/١١٢ ، والرضى على الكافية ٢/١٦١ ، والهمع ٢/٢٠٧ ، والخزانة ٤/٣٦ .

منفيا وتريد أن غير المذكور في الدار؛ إذ ليس بمطابق للسؤال، ويتوهّم السائل أنك أردت نفي الآخر فحذفته استغناءً. فإذا لم يمكن الاقتصار على أحدهما لزم ذكرهم نفيهما معًا، إلا أن تستغنى بلا فذلك أمرٌ آخَر. ولايلزم هنا فيما بعد لا التنكير لأنه بحسب السؤال، وإك لم يتكرر المسئول عنه لزم أن يتكرر في الجواب، فتقول : لارجل في الدار، مرفوعًا أو منصوبًا مَبْنيًا، جوابا لمن قال : هل رجل في الدار؟ كما جاز حلة التكرار أن تأتى بما بعد لا مرفوعًا أو منصوبًا، إذ أجازوا في نحو : أرجلٌ عندى أم امرأة؟ : لا رجلَ عندى ولا امرأة ـ بالبناء فيهما ـ ولارجلٌ عندى ولا امرأة ـ بالإعراب رفقًا فيهما، أو بالبناء في أحدهما والإعراب في الآخر. فإذا جاز ذلك مع التكرار جاز مع الإفراد، لكن بشرطه وهو تنكير الاسم، فإن كان معرفة فليس إلا الرفع مع التكرار ودونه. ولايقال إن السؤال بغير تكرار، إنما يجاب بنعم أو بلا، فإذا قال : هل أحد في الدار؟ قلت : نعم، أو لا، وليس من شأن جوابه التعيين؛ إذ لا فائدة فيه، بخلاف التكرار. لأنا نقول : هذا الذى قلتم هو الأكثر، والآخر ليس بممتنع بدليل ماتقدّم من السماع. وأيضًا فالتطوّعُ بما لايلزم جائز، فَيُذكرُ له المسئولُ عنه منفيًا وإن تقدّم ذكره في السؤال، كما يجوز ذلك إذا قيل : أعندى رجل؟ فتقول : نعم، عندى رجل. أو تقول : نعم، عندى زيد، فتغْنيه عن السؤال بمن هو؟ وكما تقول : لا، ماعندى رجل. وما أشبه ذلك. ولايبعد في كلام العرب أن تأتى بالكلام مؤكّدا أو مكرّرًا، من غير سبب ظاهر يقتضيه. وقد عقد ابن جني في هذا المعنى فصلاً في الخصائص، بوبّ عليه بالتطوع بما لايلزم[1] هو مما يَشُدُّ هذا الاحتجاجَ؛

(١) الخصائص ٢/٢٣٤ . والذى يعنيه من هذا الباب فى ٢/٢٦٥ - ٢٦٧ .

فإذا كان كذلك لم يبعدُ مذهبُ المبرّد كُلَّ البعد.

والأمر الثاني : نقول : قد يؤخذ له اشتراط التكرار من إشارة كلامه، وذلك أنه أطلق القول في إعمالها بقوله : «مفردةً جاءَتْك أو مكّرره»، ثم بعد ذلك لم يذكر فيها الإلغاء إلا مع التكرار حين قال : «والثاني اجعلا» كذا وكذا، ثم قال : «وإن رفعت أولاً لا تنصبا»، أي : لاتنصب الثاني. فهو إنما تكلم على جواز الإلغاء في مسألة التكرار، ولو كان الإلغاء عنده جائزًا بإطلاقٍ لم يحتج إلى فرضه مع التكرار؛ فقد يفهم له هذا الشرط من وضعه مثال التكرار.

وقوله : «اجعلا» و«ولاتنصبا» الألف فيهما بدلٌ من نون التوكيد الخفيفة، أبدلت للوقف عليها، لأنها كتنوينِ المنصوب تُرَدّ ألفًا. ونظيره قول الأعشى[1]:/ ٤٥٩

وَلاَ تَعْبُدِ الأوثَانَ وَاللّهَ فَاعْبُدَا

* * * *

وَمُفْرداً نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي

فَافْتَحْ، أَو انْصِبَنْ، أَو ارْفَعْ، تَعْدِلِ

وَغَيْرَ مَايَلِي، وَغَيرَ المُفْرَدِ

لاتَبْنِ وَانْصِبَنْ[2]، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

تكلم في هذين المزدَوَجَينِ على حكم النعتِ من التوابع، وإنما تعرض

---

(١) ديوانه١٧ . وصدره :

وذا النصب المنصوب لاتنسكنه

والبيت من شواهد الكتاب ٥١٠/٣ ، وأمالي ابن الشجرى ٣٨٤/١ ، ٢٦٨/٢ ، والإنصاف ٦٥٧ ، وابن يعيش على المفصل ٣٩/٩ ، ٨٨ ، ٢٠/١٠ ، والمغنى ٣٧٢ ، والهمع ٣٩٧/٤ .

(٢) كذا فى جميع النسخ ، وهو خلاف المشهور الآن وهو : «لاتبن وانصبه ..» .

في هذا الباب من التوابع الخمسة اثنين، وهما النعتُ وعطفُ النسق بالحرف[1]، وترك ماعداهما.

والمتبوع في هذا الباب على قسمين :

أحدهما : أن يكون معربًا نحو : لاغُلَامَ رجلٍ عندك.

والثاني : أن يكون مركبا مع لامبنيا نحو : لا أحدَ فيها.

والذى تعرّض للنصّ عليه نعت المبنى، لقوله : «ومفردًا نعتًا لمبنّىٍ»، فقيد النعت بكونه جاريًا على المبنى، وسكت عما إذا كان نعتًا لمعربٍ؛ إذ لم يشر إليه حسبما يتقرّرُ، لابمنطوق ولا بمفهوم ولما كانت عادته في غير هذا الموضع أنه إنما يأتى في غير باب التابع بما لايطّرد في باب التوابع، ويترك ما عداه لبابه محالاً عليه بالقصد المفهوم، أُشعر ذلك بأن نعت المعرب مخالف لنعت المبنىّ هاهنا، وأن الحكم فيه هو الحكمُ المقّرر في باب النعت من كونه يُتْبَع على اللفظ كسائر المعرباتِ، لا على الموضع. فيظهر من هذا المنزع أن المعرب عنده في باب لا كالمعرب في غيره، فتقول : لاغلام رجل عاقلاً عندى، بنصب عاقل لاغير، كما تقول : مارأيت غلامَ رجلٍ عاقلاً. ولاتتعدّى النصب واقتضى هذا منع قولك : لاغلامَ رجل عاقلٌ عندي، بالرفع ـ وهذا عند النحويين غير صحيح ـ وقد ذهب إليه ابنُ عصفور في بعض تقاييده، فزعم أنّ نعت المنصوب لايكون إلا نصبا، فلايجوز فيه الحملُ على الموضع. ومذهبُ سيبويه والمحققين كالسيرافي وابن حروف والشلوبين وتلامذته : ابن أبي الربيع، وابن الضائع، وسواهما خلا ابن عصفور ـ جوازُ الرفعِ حملاً على الموضع. فالوجهان سائغان عندهم وعند غيرهم، لأن المنصوب بلا عندهم كالمجرور بمن في قولك : هل من رجلٍ؟ له لفظٌ

(١) فى الأصل : «بالواو» . والمثبت عن س ف .

وموضع، فيجوز الحمل على لفظه وعلى موضعه ونقل سيبويه عن الخليل أنه مثلُ قولهَ[(١)]:

فلسنا بالجبالِ ولا الحَدِيدا

وحكى عن العرب : لامثْله أحدٌ، ولاكزيد أحدٌ. قال : «وتقول : لامثله رجلٌ[(٢)]، إذا حملته على الموضع، كما قال بعض العرب : لاحولَ ولاقوّةٌ إلاّ بالله». فأجرى في الباب حكم المعرب والمثنى في الحمل على اللفظ وعلى الموضع مجرىً واحدًا؛ قال ابن الضائع : وإنما غلط ابن عصفور في باب النداء لما كان منصور النداءِ لايجوز فيه إلاّ الحملُ على اللفظ، وفي مبنيّه يجوز الوجهان، ظنَّ أنّ حكم التابع في لا كذلك. ثم فرّق بينهما بأن المنصوب في باب النداء لاموضع له زصلاً، والمنصوب هنا أصلُه الابتداءُ ويجوز النطق به. قال : وهذا هو الفرق بينه وبين إنّ فلذلك لم يجز نعت اسم إنّ على الموضع، وأيضا فإن لا جوابٌ : هل من رجل، وهو في موضع رفع، ويجوز فيه الحمل على اللفظ، والحملُ على الموضع، فكذلك جوابه.

٤٦. وقد جرى في التسهيل[(٣)] / على طريق الجملة، ووجّه في شرحهَ[(٤)] الرفعَ في النعتِ مع نصب المنعوت على خلاف إنّ، بأنّ إنَّ شبيهةٌ بالأفعال الناسخة للابتداء في الاختصاص بالمبتدأ أو الخبر، وفي

---

(١) تقدم البيت فى ص ٠ وموضع الشاهد هنا فى الكتاب ٢٩٢/٢ .

(٢) فى الأصل ، ف : «رجلا» . والمثبت عن الكتاب ٢٩٢/٢ ، س .

(٣) التسهيل ٦٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٤ .

كون مادخلت عليه مفيداً بدون دخولها، ولقوّتها[1]؛ لا يبطل عملها بالفصل نحو : إنّ فيها زيدا، بخلاف لافإنها ضعيف العملِ لكونها فَرْعَ فَرْعٍ، ولعروض اختصاصها بالمبتدأ والخبر، وكون ماتدخل عليه لايفيد بدون دخولها غالبًا، نحو : لارَجُل في الدار، فلو قلت : رجلٌ في الدار، لم يفد، فلوقف الإفادة على دخولها صارت مع مادخلت عليه كاسمٍ مبتدأ، فجاز لذلك أن يُعتبر عملُ الابتداء بعد دخولها في الصفة وغيرها. قال : «وشُبِّه اعتبار الابتداء في ذلك باعتباره في نحو : هل من رجل كريمٌ في الدار».

ثم نقل عن ابن بَرْهانٍ نحواً مماتقدّم عن ابن عصفور، وردّه، وهو بالردّ حقيق، ويد الله مع الجماعة.

وأيضا السماعُ يقضى بجواز الرّفع كما حكاه سيبويه. فإن كان الناظم سكت عن نعت المعرب هنا لهذا القصد فمذهبه مردودٌ، وفي محاسنه غير معدود.

وتنزيل لفظه على هذا القصد أنّ قوله : «نعتا» مفعول بافتح، وهو على حدّ قولهم : زيدًا فاضرِبْ، على معنى : أما زيدًا فاضرب. وقوله : «لمبنى» في موضع لنعت، و«يلى» : صفة ثانية لنعت. و«مفردًا» حال من نعت. وكان الأصلُ في «مفردًا» أنْ يجرى على «نعتا» صفةً له، لكن لما تقدّم نصب على الحال، لتعذّر جريانه صفة. ويحتمل أن يكون «مفردا» هو مفعول أفتح، ونعتا : بدلٌ منه، أو عطف بيان. والتقديرُ على الأوّلِ : افتح نعتا كائنًا لاسم مبني واليًا له، حالةَ كون ذلك النعت مفردًا. وعلى الثاني : افتح اسمًا مفردًا نعتًا لمبنى واليًا له.

---

(١) فى جميع النسخ : «ولقوتها إذ لايبطل» ، و «إذ» غير ثابتة فى شرح التسهيل .

والمفردُ[1] هنا في مقابلة المضاف وما أشبه.

وقد يمكنُ حملُ كلامه على موافقة الجماعة بأن يكون قوله : «مبنى» ليس بمتعلّق بمحذوفٍ جارٍ صفةً على «نعت»، فمن هذا التقدير فُهِمَتِ المخالفة، بل يكون قوله «لمبنى» معمولاً لقوله «يلى»، وأصله : يلى مبنيًا، لكن لما تقدّم عليه تعدّى إليه باللام، نحو قول الله تعالى : {إِنْ كُنْتُم للرؤيا تَعبُرونَ[2]}. فتحرز به من غير المفرد، وغير الوالى، والوالى غير المبنى، فإنها لا تجوزُ فيها تلك الأوجهُ كلُّها ـ وقد قال على أَثَرِ هذا : «وغير مايلى وغير المفرد».. إلى آخره، فبيَّن أن الوجهين في ذلك سائغان الرفع والنصب، كما يجيءُ، ومن جملةِ[3] ما يدخلُ فيه أن يلى النعتُ غير المفرد، فحصل أن نحو : لاغلام رجلٍ عاقلٌ في الدار، جائز عند الناظم. وهو رأىُ الجماعة، ورأيه في غير هذا النظم، فَهُو الذى ينبغي أن يحملَ كلامُه عليه؛ إذ لو حُمِلَ على الأوّل لاقتضى أنّ هذه الأوجه إنما تجوز إذا تَبِعَ مبنيا، فإذا تبع معربا فليس كذلك، فيرجع إلى أصل النعت إذ لم يدخل تحت قوله : «وغير مايلى وغير المفرد»، بخلاف ماإذا جعلت / «لمبني» معمولَ ٤٦١
«يلى»، فإنه يدخل تحت قوله «وغير مايلى»، كأنه قال : وغير الوالى مبنيا وغير المفرد يجوز فيه الوجهان، وغير الوالى يشمل الوالى غير مبنى، والذى لم يل المبنى، بل فصل بينهما. وهذا صحيح فلا يعدل عنه في تفسير كلامه. والله أعلم.

---

(١) فى الأصل : «والمبنى هنا» .

(٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٣) فى س ، ف : «وم جملتها يدخله» وكذلك كان فى الأصل ثم عدّل إلى ما أثبتناه .

ولْنرجع إلى تفصيل شرح كلامه : فاعلم أنه ذكر أنّ النعت إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط جاز فيه مع المنعوت ثلاثة أوجه :

الشرط الأولُ : أن يكون مفرداً، والمفرد هنا في مقابلة المضاف وماضارعه، وهو المطوّلُ.

والثاني : أن يكون واليًا المنعوتَ، لم يُفصل بينهما بفاصل.

والثالث : أن يكون المنعوتُ مبنيًا لامعربًا .

فإذا اجتمعت هذه الشروط المبنيّنة في قوله : «ومفردًا نعتا لمبنى يلى»، جاز فيه الأوجه التى ذكرها في قوله : «فافتح أو انصبَنْ أو ارفع تَعْدِلِ»؛ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : لا رَجُلَ ظريف عندك. فظريف : قد اجتمع فيهِ أنه مفردٌ والٍ المنعوتٍ، ومنعوته مبنى. فالوجه الأوّلُ الفتح ـ يعنى به البناء مع المنعوت على الفتح، وسببُ بنائِه التركيبُ مَعَه كبناءِ خمسة عشر. ونحو : لارجلَ ظريفَ، وسَخُّل ذلك ـ وإن كانت ثلاثةُ أشياءَ لاتركّبُ ولاتُبْنَى ـ كونُ النعتِ والمنعوت كالشيء الواحد. وعلله السيرافي بأن الموضع موضعُ تغيير، فرذا كان قد بنى فيه الاسم مع حرف، فبناءُ اسم مع اسمٍ أولى؛ لأنّ ذلك أكثر كخمسة عشر، وبيتَ بيتَ ونحو ذلك.

والأكثر في الكلام عدمُ البناء؛ قال سيبويه : «وإن شئت نَونّت صفة المنفىّ. وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنوّنَ[1]»، وتقديمُ الناظم للفتح كأنه مشعر بتفضيله له على غيره، فهو كالمناقض لكلام الإمام، والعذر أنه لم يحفل بهذا التفاوت اليسير، ولم يعتبر التقديم، ولكن لوقال : «فارفع أو انصبن أو افتح

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٨ .

تعدل» لكان أحسن.

والوجه الثاني : النصبُ، حملاً على لفظ «لارجلَ» وإن كان مبنيًا، لأنّ حركة البناء، هنا شبيه بحركة الإعراب، بل الإعراب زصلها. وقد قال جماعة ببقاء حكم الإعراب، وأنها ليست بحركة بناء، فسهل ذلك، وكما سَهُل في النداءِ وهو أبعد، فأجروا التابع فيه على اللفظ، فتقول : لارجل ظريفًا عندك. ومنه قول حسان بن ثابت رضي الله عنه، أنشده سيبويه[1]:

ألاَ طِعَـانَ ولافُـرْسـانَ عـاديةً
إلا تَجُـشُّـؤُكم عند التَّنَانِيـرِ

بنصب عادية حملاً على لفظ فرسان.

والوجه الثالث : الرفع، حملاً على موضع لامع اسمها، لأنها في موضع اسم مرفوع بالابتداء، فتقول : لارَجُلَ ظريفٌ عندك، كأنك قلت : رجل ظريفٌ فيها، إذا مثلت وإن كان لايتكلم به، وكذلك مثله الخليل[2]:

وإن تخلف شرطٌ من هذه الشروطِ المتقدمة فلاسبيلَ إلى الفتح، وسقط وجه البناء جملة، وبذلك عَرَّف في قوله : وَغْيَرِ مايلي وَغْيَرِ المفردِ.. لاتَبْنِ» يعني أن النعت إذا لم يل مبنيا، سواءٌ وَلِي معربًا ولامبنيا، بل وُجِد بينهما فصلٌ / فلايجوز البناء. وكذلك إذا لم يكن مفردًا بل كان مضافًا ٤٦٢

(١) الكتاب ٢/٣٠٦ . وهو من شواهد شرح الكافية للرضى ٢/١٧١ ، والمغنى ٦٨ ، والهمع ٢/٢٠٥ ، وفى الخزانة ٤/٦٩ . ولم أجده فى ديوان احسان ، على أن فيه قصيدة من البحر والقافية ١٧٩ . وذكره البغدادى فى جملة أبيات من رواية محمد بن حبيب . ثم ذكر أن ابن السيرافى والزمخشرى روياه من قصيدة لخداش بن زهير ، وأحال فى ذلك على فرحة الأديب . وخداش شاعر جاهلى ، وقيل : مخضرم . وانظر فرحة الأديب : ٢٠٨ .

(٢) الكتاب ٢/٢٩٣ .

أو شبيها [به[١]] فلاسبيل إلى البناء فيبقي الوجهان الآخران وهما الرفعُ والنصب ـ جائزين، ونصّ على ذلك بقوله : «وانصبَنْ أو الرفع اقصِدِ». أما تخلّف الشرط الأول وهو الإفراد فمثاله : لارجل صاحبُ دابّةٍ لك، فيجوز في «صاحب دابة» النصب والرفع، ولايجوز البناء لأنه في المضاف غير ممكن، ولأنّه يُصَيِّر أربعة أشياءَ كشىء واحدٍ، وذلك معدوم في كلام العرب.

فإن قيل : فكذلك ثلاثة زشياء لاينبغي أن تصير بالبناء كشىء واحدٍ، إذ لانظير لذلك قيل : لولا الدليل لما قيل، وأيضًا فإنّ لا كالحرف الزائد، أو كالحرف الذى من نفس الكلمة، كما تقدّم، بخلاف مسألتنا فإن غايتها أن يكون ثلاثة زشياء كشىء واحدٍ، وذلك معدوم.

وكذلك الشبيه بالمضاف إذا قلت : لاغلام خيرًا من زيد، [ولاغلامَ خيرٌ من زيد[٢]]، ولايمكن فيه البناء من باب أولى.

وعلى مانصّ عليه من جواز الوجهين جمهورُ الناس. ووقع لابن عصفور في شرح «الجُمَل» أن النعت إذا كان مضافًا أو مُطَوّلاً، فلايجوز فيه الحملُ على الموضعَ و[هوَ[٣]] الرفعُ، وإنما يكون منصوبا حملاً على اللفظ خاصة، قاسه على حكمه في باب النداءَ[٤]. قال ابن الضائع : وهذا غَلَط. وفرّق بينهما بأنه إنما امتنع في النداء : يازيدُ أخو عمرو، فيتبعه على اللفظ، لأنّ الأصل في نعت المبنّي الحمل على موضعه، فلما كانت حركة النداء تشبه حركة الإعراب، وكان

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) زدنا «هو» ليستقيم السياق .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٩٤/٢ . والارتشاف ٦١٧ .

«يا» عاملةً الرفع فيه، أجازوا الحمل على اللفظ في الاسم الذى لو ولى «يا» لارتفع ذلك الرفع، وهو المفردُ غيرُ المضافِ والمطوّل. على أن المطول في النداء قد يُحَمل على اللفظ في نحو : يازيدُ الضاربُ عمرًا. ثم إن الممتنع في النداء في المضافِ الحملُ على اللفظ، وعكس هو في باب لا فَمَنَع فيه الحملَ على الموضع، فلابُدَّ من الفَرْقِ على مذهبه في البابين، فالحمل على اللفظ في ما ولا على الموضع ليس من أجل البناء، بل لأنه قد حُكِمَ له بحكم الحرف الزائد الذى يغير اللفظ. وقد استدلّ سيبويهِ[1] على أن لا وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ[2]. قال ابن خروف : الحمل على الموضع في هذا البـاب حَـسَنٌ في المعـرب والمبنى، لأن الموضع للابتداء، بدليل : لامثله أحدٌ[3]، وهو مـعـرب وقد نصّ الشّلوبين في «التوطئة[4]» على حمل النعت المضاف والمطوّل على الموضع، قال ابن الضائع : وهو الذى يقتضيه كلام العرب والقياس. وماذكر عن ابن عصفور هنا وفي المسألة الأولى في نعت المعرب وقع له في بعض تواليفه، والذى في المقرّب والهلالية[5] موافقة الجماعة، فالله أعلم بحقيقة ذلك النقل.

وأما تخلف الشرط الثاني وهو الولاية للمنعوت، فمثاله : لاغلام فيها عاقلاً، ولاغلام فيها عاقلٌ. يجوز الوجهان كما قال، ولايجوز البناء، فلا / ٤٦٣

(١) الكتاب ٢/٢٧٥ .

(٢) فى هامش الأصل عن نسخة : «واحد» ، بدل كلمة «مبتدأ» .

(٣) الكتاب ٢/٢٩٢ .

(٤) التوطئة ٢٨٤ .

(٥) انظر البلغة فى تاريخ أئمة اللغة للفيروزبادى ١٧٠ .

تقول : لارَجُلَ فيها عاقلَ؛ لمايلزم من جعل أربعة أشياء كشيءٍ واحد. وإذا قلت : لاغلامَ عقلاً ظريفًا لك، فأنت في النعت الأول بالخيار في ثلاثة الأوجه، لعدم الفصل. وأما الثاني فلاسبيل لك إلى بنائه للفصل بينه وبين المنعوت. وكذلك إذا قلت : لاماءَ ماءً باردًا؛ لايجوز في باردٍ إلا الإعراب على الوجهين[(١)].

وأما تخلف الشرط الثالث ـ وهو بناءُ المنعوت ـ فمثاله : لاغلامَ رجلٍ ظريفٌ، فالوجهان أيضًا جائزان، أما النصب فظاهر على اعتبار اللفظ، وأما الرفعُ فعلى اعتبار الموضع، لأن للا موضعا كما تقدّم ذكره. ولايجوزُ هنا البناءُ في النعت، لأنه لم يل مبنيًا وإنما ولى مُعْربًا، فكان كما لو فُصِل. وهذا هو الصحيح من المذهبين كما مرّ.

وقوله : «وغيرَ مايلى وغيرَ المفردِ» منصوبان على المفعوليه بلاتَبْنِ[(٢)]، أى : لاتَبْنِ غير النعت الوالى للمنعوت، ولاتبن غير المفرد.

وقوله : وانصِبَنْ أو الرفع اقصِدِ» تخيير في الوجهين المذكورين، وهما الرفع والنصب، وكأنّ الحمل عنده على اللفظ أولى فلذلك قدّمه. والله أعلم.

وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا» احْكُمَـا

لَهُ بِمَـا للنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى

هذا بيان حكم العطف في هذا الباب، ويريدُ أن المعطوف على اسم لايخلُو أنْ تتكرّر معه لا أو لاتتكرّر، فإن لم تتكرّر معه لا فحكمه حكمُ النعت المفصول

---

(١) قال سيبويه ١/٢٨٩ : «وإن كررت الاسم فصار وصفًا فأنت فيه بالخيار ، شئت نونت وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك : لا ماء ماءً باردا ، ولا ماء ماء باردًا ، ولايكون باردًا إلامنونًا ، لأنه وصف ثانٍ» .

(٢) فى الأصل : فلا .

بينه وبين المنعـوت، وذلك قـوله : إن لم تتكرر لا احكمـا له» بكذا، أى : احكم له بما انتمى للنعت ذى الفصل. يريد المفصول من منعوته.

وانتمى، معناه : انتسب.

وقد تقدم أن في النعت المفصول وجهين، وهما : النصب حملاً على اللفظ، والرفعُ حـملاً على الموضع، فكذلك هنا. فـالنصب نحـو : لارجلَ وامـرأةً فـيـهـا، وأنشد سيبويه قول الشاعر[(١)]:

لاَ أبَ وابـنًـا مـــــثلَ مَـــــروْانَ وابـنـهِ
إذا هُـو بـالمجـــــــــدِ ارْتَـدَى وتـأزَّرَا

والرفـع نحـو: لارجلَ وامرأةٌ فيها. وهـذا منه نَفْيٌ للوجه الثالث، وهو البناء، فلايجوز البناء على الفتح لأجل الفاصل، وهو حرفُ العطف. وكأنه أشار بإحالته على النعت ذى الفصل أن علّة نفي البناء هو الفصل، وإذا كان كذلك فقد وجدت هنا فـلايصحّ البناء، لأنّ أربعة أشياءٍ لا تركّب. وقد حكى الأخفش من كلامهم : لارجلَ وامـرأة، بإسـقـاط التنوين. وهو نـادرٌ لايعتـدُّ به. وقـد تُؤُوِّل على أن يكون على حذف «لا» وهى مرادةٌ، كما حذفت في باب القسم وهى مرادة، كقوله تعالى : {قالُوا : تَاللّه تَفْتَأُ تَذْكُرُ يوسُفَ[(٢)]}. وقد نبه على ذلك في التسهيل في مسألة : لاحولَ ولاقوةَ إلاّ بالله، فقال : «وَرُبَّما فُتِح مَنْويًا معه لاَ[(٣)]»، يعني إذا أسقط لا الثانية.

واعلم أن الناظم ذكر هذا القسم وحده وترك القسم الثاني الذى تتكرر

---

(١) الكتاب ٢٨٥/٢ ، وذكر البغدادىّ أنّ ابن هشام نسبه إلى رجل من عبد مناة بن كنانة . والبيت فى المقتضب ٣٧٢/٤ ، وابن يعيش على المفصل ١٠١/٤ ، ١١٠ ، والرضىّ على الكافية ١٦٨/٢ ، والهمع ٢٨٧/٥ ، والخزانة ٦٧/٤ .

(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) التسهيل ٦٨ .

فيه لا، اعتماداً على ذكره له فيما تقدّم، فلم يحتج إلى إعادته، إلا أنه لم يُبَيِّن وجه التكرار. ولها إن تكرّرت اعتباران :

أحدهما : اعتبار التوكيد للأولى[(١)]، فهذا حكم المعطوف / معه كما ٤٦٤
لو لم تذكر لا أصلاً، فيجوز الوجهان؛ قال سيبويه : «وتقول : لارجل ولا امرأةً يافتى، إذا كانت لا بمنزلتها في ليس، ـ يعني لا ـ حين قلت : ليس لك رجل[(٢)] ولا امرأة». وأنشد على ذلك لأنس بن العباس، رجل من بني سُليم[(٣)]:

لانَسَبَ اليومَ ولاخُلَّةً
اتَّسَعَ الفتقُ[(٤)] على الراقِعِ

وقال ذو الرمة في الرفع[(٥)]:

بها العِينُ والآرامُ، لاعِدٌ عندها
ولاكَرَعٌ إلا المغاراتُ والرَّبْلُ

أنشد سيبويه أيضا. وأنشد لرجل من مَذْحِجٍ[(٦)]:

---

(١) فى الأصل : بالأولى .

(٢) فى الكتاب : «لارجل» . و«لا» هذه غير ثابتة فى شرح السيرافى ٨٦/٣ .

(٣) الكتاب ٢٨٥/٢ . وهو فى شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢ ، ١١٣ ، ١٣٨/٩ ، والمغنى ٢٢٦ ، والهمع ٢٨٨/٥ ، ٢٢٤/٦ ، والعينى ٣٥١/٢ . ويروى : «على الراتق» .

(٤) فى هامش الأصل عن نسخة : الفتق .

(٥) الكتاب ٢٩١/٢ . وديوان ذى الرمة ١٦١٩ . ورواية الصدر فيه :
سوى العين والآرام لا عدّ قربها .
والكرع : ماء السماء . والعدّ : الماء الذى له مادة . والربل : نبت فى آخر الصيف حين يبرد الليل .

(٦) الكتاب ٢٩٢/٢ ، وينسب إلى رجل من مذحج ، أو إلى هنى بن أحمر . وهو فى المقتضب ٣٧١/٤ ، وابن يعيش على المفصّل ١١٠/٢ ، والمغنى ٥٩٣ ، والهمع ٢٨٨/٥ .

هذا لعَمْرِكُمُ الصَّغَارُ بعينِهِ

لاأمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ

والثاني : اعتبارُ الاستئناف، وأن يكون مابعدها جملةً مستأنَفَةً، فهاهنا لابدّ من البناء، إلا أن تُحمل على ليس. وقد مرّ تصويرُ المسائل.

والضمير في قوله «له»، عائد على المعطوف من قوله : «والعطفُ»، أو جَعْلُ العطف على حذف المضاف، كأنه قال : وذو العطف. واللام متعلقة باحكما، «للنعت» متلّق بانتمى، أى : واحكم للمعطوف بالحكم الذى انتَسب للنعت وتقرّر له.

وَأَعْطِ لاَمَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ

مَاتَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

يعنى أن همزة الاستفهام إذا دخلت على لا لم تغيّر لها حكمًا، بل يكونُ حالها معها كحالها لو لم يكن ثَمَّ استفهامٌ، تقول : ألا رَجُلَ فيها، كما تقول : لارَجُلَ فيها، وألا غُلاَمَ صالحٌ، كما تقولُ : لاغلام صالح؛ قال حسان رضي الله عنه[1]:

ألاَ طِعَانَ ولافُرْسَانَ عَادِيَةً

إلا تَجَشُّؤكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ

وقال آخر[2]:

ألا ارعواءَ لمن ولَّتْ شَبِيبَتُهُ

وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

---

(١) تقدم البيت فى ص : ٤٣٩ .

(٢) مجهول . والبيت فى المغنى ٦٨ ، والتصريح ١/٢٤٥ ، والهمع ٢/٢٠٥ ، والعينى ٢/٣٦٠

وكذلك الحكم في الإلغاء وغيره مما تقدّم ، فمن قال : لا غلامَ ولا جاريةُ قال : ألا غلامَ ولا جاريةَ ، ومن قال : لا رجلٌ ولا امرأةٌ فيها يقول : ألا رجلٌ ولا امرأةٌ ، وعلى ذلك سائر المسائل المتقدّمة ، إلا أنّ على الناظم - رحمه الله - دركاً في هذا الإطلاق ؛ لأنّه يقتضي أنّ حكم (لا) مع الهمزة - في كلّ موضع ، وعلى كلّ حال - حكمُها مع عدمها ، وليس كذلك ، فإنّ (ألا) إذا أريد بها معنى التمنّي جاز فيها النصبُ والتركيب بشرطه ، والحملُ على لفظها إذا أُتبعت ، وأمّا الرّفعُ في اسمها أو في تابعه فلا يجوز . قال سيبويه : " ولا يكون الرفع في هذا الموضع "[1]. يعني إذا أريد بها التمنّي ؛ لأنّه ليس بجواب لقولك : " إذا عندك أم ذا ؟ وليس في هذا الموضع معنى (ليس) "[2]. يعني أنه لا يجوز الرفع بالابتداء ؛ لأنّه يلزمها التكرار ، وليس من شرط التمنّي التكرار ، ولا بمعنى (ليس) ؛ لأنّ التمني منافٍ لليس . قال : " ومن قال : لا غلامَ أفضل منك لم يقل في : ألا غلام أفضل منك إلا بالنصب ؛ لأنّه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنياً - يعني عن الخبر كاستغناء / : اللهم غلاماً ، ومعناه : اللهم هب لي غلاماً " . فإذا كان الأمر على هذا فليس هذا الإطلاق بصحيح ، وقد يجاب بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لعلّ الناظم ارتكب في هَذا مذهب

---

(١) كتب بإزائها في حاشية الأصل : (مبنياً) .

(٢) الكتاب ٢/٣٠٩ .

المازنى، فإن الرفع عنده جائز، قال المازنى : «الرفعُ عندى في التمنى جيد بالغ، أقول : ألا غُلامٌ ولاجاريةٌ، كما قلت في الخبر». وقال : أقول في الاستفهام كما أقول في الخبر سواء، أقول : ألا رجلٌ أفضلُ منك[1]». قالوا : وشبَّهَهُ بقولهم : رحمةُ الله عليه، وغفر الله له. لفظه لفظ الخبر، ومعناه معنى الدعاء، فكذلك هذا. فإذا قلت : ألاَ[2] ماءَ باردٌ، فلفظه لفظ : لاماءَ، وإن كان معناه التمنِّي. فقد يكونُ الناظم نحا نحو هذا المذهب، ولايلزمه إذ كان مذهبُه في غير هذا النظم مذهبَ سيبويه أنْ يكون مذهبَه هنا؛ لأنه نصب نفسه في منصب الاجتهاد، والاجتهاد قد يتغيَّر بحسب الأزمان، فيكون للمجتهد الواحد قولان وأكثر من ذلك [فيرى[3] في وقت] مالا يراه في غيره، وقد مضى من ذلك مواضع، وسيأتى منها أُخَر سَيُنَبَّه عليها، إن شاء الله.

والثاني من الأمرين أن يقال : يحتمل أن يكون موافقًا للجماعة، وذلك أنّ لا إذا دخلت عليها الهمزةُ باقيةً على معناها من الاستفهام وإن صحبها مع ذلك معنى الإنكار والتقرير، فهذا الوجه لافرق فيه بين دخولها على لا وعدم دخولها؛ فكلّ ماجاز في لا قبل دخولها جاء بعد دخولها، من غير فرقٍ. وهذا الوجهُ داخلٌ تحت قوله : «وأعْطِ لا مع همزة استفهام.. إلى آخره، حيث جعلها للاستفهام.

والوجه الثاني : أن يحدث في الهمزة مع لا معنى التمنى، فكأن معنى الاستفهام قد نُزِع منها، فليست داخلةً تحت كلامه؛ إذ ليست بهمزة استفهام حقيقيةً. وهاهنا وقع الخلاف، فهذا الوجهُ خارجٌ عن كلامه، وإذا لم يتناوله لم يصر بذلك مخالفًا للجمهور، بل هو موافقٌ لهم بإخراجه هذا النوع من تعميم

---

(١) هو المازنى فى حاشية الكتاب ٢/٣٠٩ .

(٢) المفصل : «لا» ، بدو الهمزة . والمثبت عن س ، ف .

(٣) بياض فى جميع النسخ ، وقد كملنا النص بما يلائم السياق .

الحكم في المساواة. وغايةُ مايبقى فيه أن يقال : فَلِمَ ترك حُكْمَ هذا النوعِ الذي خالف فيه المازني؟ فيجاب بأنّ هذا قريب، فلعلّه تركه اتكالاً على تفهيم المعلم وإرشاده.

وجمعه بين «استفهام» في القافيتين ليس بإيطاءٍ عند جمهور أهل القافية، لتباينهما بالتعريف والتنكير، كقوله[1]:

يارَبِّ، سَلِّم سَدْوَهُنَّ اللَّيْلَه

وَلَيلةً أُخْرَى وكلَّ لَيْلَه

وَشَاعَ فِي ذَا البابِ إسْقَاطُ الخَبَرْ

إذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

لماقدّم أول الباب قوله : «وبعدَ ذاكَ الخَبَر اذكُرْ رافِعَهْ»، فنصّ على ذكره نصّ مجملاً، أتى بهذا الكلام مفسّرًا لذلك الإجمال، ويعنى أن الخبر في هذا الباب، الذى هو باب لا العاملة عمل إنّ، قد شاع في الكلام إسقاطه وترك ذكره، وإنما يثبت قليلاً، أما بنو تميم فلابدّ كرونه إذا / عُرِف المعنى وعُلِم المحذوفُ. وبذلك قيّد الناظم الحذف فقال : «إذا المراد ٤٦٦
مَعْ سُقُوطه ظَهَرْ»فلا يحذفُ الشئُ إلا إذا عُلِم. وأما أهل الحجاز فيجوزُ عندهم الحذفُ والإثباتُ إذا عُلِم، والحذف عندهم أكثر، فمن الإثبات قول الله تعالى : {لارَيْبَ فيه[2]}، {لاتثريب عليكُمُ اليومَ[3]}. وفي الشعر قولُ

---

(١) مجهول . والرجز فى قوافى الأخفش ٦٣ ، واللسان : سدا . وفى س : «سدْرهن ، سدوهن» . وقد حوّلت الواو فى الأصل إلى راء . والسدى : اتساع خطو الإبل فى والسير اللّين . وفى اللسان بعد هذا الرجز : إنما أراد سلّمهُنّ وقَوّهنّ ، لكن أوقع الفعل على السدو ، لأن السدو إذا سلم فقد سلم السادى» .

(٢) الآية ٢ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٩٢ م سورة يوسف .

حاتم، أنشده سيبويه[1]:

وَرَدَّ جازِرُهم حَرْفًا مصرَّمةً ... ولاكَرِيمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبوحُ

فمصبوحٌ خبرٌ لاصِفَةٌ؛ قال المؤلف لعدم الحاجة إلى مقدّر، وعلى هذا أتى به سيبويه، قال : «وتقول : لا أحدَ أفضلُ منك، إذا جعلته خبرًا، وكذلك : لا أحَدَ خيرٌ منكَ[2]». وأنشد البيت، ثم قال : «لما صار خبرًا جرى على الموضع، لأنه ليس بوصفٍ ولامحمول على لا، فجرى مجرى : لا أحد فيها إلا زيدٌ[3]». وهذا بناءً على مذهبه في الخبر أنه ليس للا.

ومن الحذف قوله تعالى : {لاضَيْرَ[4]}.{وَلَو تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَافَوْتَ[5]}. وفي الحديث : «لاضَرَرَ ولاضِرَارَ[6]»، «لاعَدْوَى وَلاطِيَرَةَ ولاهامَةَ ولاصَفَرَ[7]». وهو كثيرٌ.

ويثبت في بعض النسخ : «إذِ المرادُ»، بإذْ التى للمُضِيِّ. ومرادُه : تعليل شياع إسقاط الخبر، ويثبتُ بإذا التى للاستقبال، وهو أيضًا ظاهرُ المعنى، حيث كان قيدًا في شياع حذف الخبر، فاقتضى أنه إذا لم يُعْلَم غيرُ جائزِ الحذفِ البتَّةَ، وكذا قال في الشرح : إنّ حذفه على ثلاثة أقسام : جائز، وواجب، وممتنع. فلممتنعُ في موضعٍ لادليل عليه، كقولك مبتدئًا من غير سؤالٍ : لارَجُلَ.

(1) البيت فى ص ٤١٤ .

(2) الكتاب ٢/٢٩٩.

(3) الكتاب ٢/٣٠٠.

(4) الآية ٥٠ من سورة الشعراء .

(5) الآية ٥١ من سورة سبأ .

(6) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الأحكام ، باب من بنى فى حقه مايضرّ بجاره ٧٨٤ ، ومالك فى الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء فى المرفق ٧٤٥ ، والإمام أحمد فى مسنده : ٣٢٧/٥. البخاري ، كتاب الطب ، باب الجذام ١٦٤/٧ ، ومسلم ، كتاب السلام ١٧٤٣ .

(7) أنظر شرح التسهيل ، ورقة ٩١ .

والجائز والوجب في موضعٍ يكون عليه دليل[1]؛ فهذا معنى كلامه هنا.

وقال ابن خروف : لايجوزُ إضمار الخبر إلاّ إذا كان معلوماً. وكأن في هذا القيد تنكيتاً على من زعم أنّ حذف خَبَر لا يشترطُ فيه العلم. وهو ظاهر إطلاق[2] سيبويه وغيره، حيث يذكرون جواز الحذف ولايُقَيِّدون ذلك بالعلم به. وهو شرطٌ لابدَّ منه؛ إذ القاعدة أنَّ مالا يعلم لايحذف، لأنه نقض للغرض؛ إذ موضوع الكلام لإفهام المخاطب لاللإلباس، والحذف لغير دليل إلباسٌ فلا يصحُّ ان يبني الكلام عليه. ولسيبويه ومن أطلق إطلاقه كالسيرافي أن يقول : لايصحّ أن يحذف شيء بغير دليل، ولايلزمُ أن يشترط العلم في حذف هذا الخبر لأنه في أصل وضعه معلوم؛ ألا ترى أنه إنمايقال : لارجل، في جواب من قال : هل من رَجُلٍ في الدار؟ وكذلك سائر الباب؛ فإذا كانت لامع مادخلت عليه جواباً أو كالجواب لزم من ذلك أن يكون الخبر معلوماً، ولزم أنه لايقال : لارجلَ، ابتداءً من غير جوانب ولاتقديره، وأن العرب لاتقول مثل ذلك لعدم الفائدة، كما لاتقول : رجل قائم، لعدم الفائدة.

ونظير هذا مماتَقَدَّم للناظم حذفُ خبر المبتدأ بعد لولا، حيث ادعى في التسهيل أنه في الحذف على ثلاثة أقسام : جائز الحذف، وواجب، وممتنعه. ويقول مخالفه ليس كذلك، بل هو واجب الحذف، وعلى وجوب الحذف يتكلم به حسبما تقرّر هنالك.

فإذا كان كذلك لم يلزم خطأ من أطلق القول في الحذف هنا. وقد يشير إلى هذا المأخذ / قوله : «إذِ المرادُ» على ثبوت إذ التى للمضىّ، أى ٤٦٧

(١) انظر الكتاب ٢٧٥/٢ ، وما بعدها .

(٢) انظر شرح التسهيل ، ورقة ٩٢ .

: إن الحذف شاع لأجل ظهور المقصود بإطلاق، فيكون على هذا منبهًا على ماذكر من التزام وضع «لارجلَ» في الموضع الذى يعلم فيه الخبر، فإن كان أراد هذا فقد يُقال به، وأنه مقصود سيبويه ومن تبعه. وإن أراد الأول فقد تقدَّم وَجْهُه، لكن يَرِدُ عليه سؤالٌ، وهو أنَّ العرب في حذف الخبر المعلوم على وجين، كما تقدم، منهم من يلتزم مطلقًا، وهم بنو تميم، ونقل المؤلِّف ذلك عن طيء[1]، ومنهم من لايلتزمه، وهم الحجازيون، هكذا نقل المؤلف. والذى ينتقل غيره عن بني تميم أنهم لايظهرون خبرًا مرفوعًا، وإنما يظهرون المجرور والظرف، قاله ابن خروف. وهو ظاهر كلام سيبويه[2]، وإذا كان كذلك فليس الحذفُ هو[3] الشائع بإطلاق كما ظهر من هذا النظم، فإنه يعطى أن جميع العرب هذا شأنهم، وذلك غير صحيح، بل فيه تفصيل كماذكر، فكان من حقِّه أن يُبَيِّن ذلك، وقد بيَّنه في التسهيل فقال : «وإذا علم جازَ[4] حذفُه عند الحجازيين، ولم يلْفظ به عند التميميِّن[5]».

ويجاب عنه أن الحاصل من كلامه في القياس هو مقتضى كلام العرب، لأنه إذا كان بنو تميم لايلفظون به بإطلاق، والحجازيون لايلفظون به جوازًا، حصل من ذلك ـ إنْ قصد كلام العربَ ـ أن إسقاط الخبر هو الكثير الشائع، فلا يضر تعيين اللُّغَاتِ إذا كان المحصول[6] ماقال.

---

(١) شرح التسهيل ورقه ٩٢ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٧٥ .

(٣) فى الأصل : «هنا» مكان «هو» .

(٤) فى التسهيل : «كثر» ومثله فى هامش الأصل عن نسخة .

(٥) التسهيل ٦٧ .

(٦) فى هامش الأصل : «المقصود» .

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

هذا هو النوعُ السادس من أنواع النواسخ، وهو باب ظن وما لحق به، وهو باب الأفعال التى تتعدّى إلى مفعولين أُصلهما المبتدأ والخبر، وهى على قسمين :

أحدهما : ظن وأخواتها، وتسمَّى أفعال القلوب، لاختصاصها بالقلوب، لأنها إما للظن وإما للعلم، وكلاهما مختصٌ بالقلب.

والثاني : صَيّر وأخواتها، وتسمَّى أفعال التحويل، لأنها كلَّها راجعةٌ إلى معنى التحويل من شيءٍ إلى شيءٍ.

وكلاهما قد ذكره الناظم، وابتدأ بذكر عملهما، ثم بتعدادها فقال :

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْ أَىِ ابْتَدا
أَعْنِى : رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدا

ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ
حَجَا، دَرَى، وَجَعَل الْذْكَاعْتَقَدْ

وَهَبْ، تَعَلَّمْ، وَالَّذِى[1] كَصَيَّرا
أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدأً وَخَبَرا

فِعْلُ القلب مرادهُ به الجنس، ولم يُرِدْ فعلاً واحدًا. وجزءا الابتداء : هما الجزآن المنسوبان إلى الابتداء، وذلك المبتدأ والخبر. ويعنى أن أفعال القلوب تَنْصِبُ بها المبتدأ والخبر معًا، يريدُ أن هذا شأنُها، فلا يقتصر معها في النصب أحد الجزأين دون الآخر، كما كان ذلك فيما تقدّم من النواسخ.

---

(١) كذا فى الأصل ، س . وفى ف : والتى . وهى الرواية المشهورة الآن . وقد جرى المؤلف فى شرحه على ما أثبتناه .

ولما كان كلامه مطلقًا في نصب الخبر، سواء أكان معرفةً أم نكرة، وكان من مذهبه في الحال أنها / لاتكون إلا نكرة، دلَّ ذلك من كلامه على ٤٦٨ أن نصبه على غير جهة الحال، وهو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن نصبها للخبر إنّما هو نصب على الحال.. وَردَّ بأنَّ هذا المنصوب الثاني يقعُ معرفةً مضمرًا نحو : ظننتُكَه، وظننتُكَ إيّاه. وبالألف واللام نحو : ظننتُكَ القائمَ، ومضافًا إضافةً محضةً مَعْرِفَةً[1]، نحو : ظننتُه أخاك، وعلمتُه غلامَك. وعلى غير ذلك، والحال لايكون ذلك فيها.

فإن قيل : المعرفة إذا وقعت هنا قائمةً مقام النكرة، كما قامت مقامها في نحو : طلبتُهُ[2] جَهْدَك وطاقتك، ورجع عَوْدَه على بدئه، وأرسلها العِرَاك. وما أشبه ذلك من المعارف الواقعة حالاً باتفاق، لوقوعها موقع النكرات، فكذلك يقال هنا.

فالجواب : أن هذه ألفاظٌ قليلة غير قياسية، فلا يُبْنى عليها حُكْمٌ، بخلاف وقوع المعرفة مع ظننتُ فإنه كثير جداً، فتَبايُنُهما في الكثرة والقلّة دليلٌ على تبايُنِهما في الحُكْم. وأيضًا فجهدك وطاقتك وماكان من بابهما مصادر واقعةٌ موقع أفعالها، وأفعالها هى الواقعة موقع الحال، والمصدر يقع موقع فعله معرفة ونكرةً، بخلاف غيره. هذا عُذْرُ ابن الانبارى[3]، وفيه بحث؛ قال الفارسي في التذكرة حين ذكر هذا المذهب عن الفرّاء : (ويقول الفراء)[4] : إن الظنّ وبابه أصلُه، قال : فكان على هذا من أولى

(١) كلمة «معرفة» غير ثابتة فى س . وهى فى ف معطوفة بالواو ، وقد كان كذلك فى الأصل ثم محيث الواو .

(٢) فى الأصل : ظننته .

(٣) الإنصاف ، المسألة ٨٢٧/١١٩ .

(٤) ليست فى س ، ف .

الناس بأن يقول : إن المفعول الثاني ليس بحال، لأنّ الحكاية حكمها أنّ تكون من الجمل والكلام التام. يريد : والحال إنما تأتى بعد تمام الكلام، فيلزمه بدعوى الحال في المفعول الثاني هنا أن يكون الظّنُّ واقعًا في أصله على المفرد لا على الحكاية. وهذا تناقض ظاهر. فالصحيح على هذا ماذهب إليه الناظم والبصريون.

ثم أخذ يعدّد هذه الأفعال التى عبّر عنها بفعل القلب فقال : «أعْنِى : رَأى، خالَ، علِمْتُ، وَجَدا» إلى قوله : «وَهَبْ، تعلّمْ»؛ يريد بقوله «أعنى : رَأى..» تفسير فعل القلب، كأنه قال : أعنى بفعل القلب رأى وخال، وعلمت، ووجد». وحَذَف حروف العطف على عادته في ذلك. وجملةُ الأفعال التى أتَى بها ثلاثة عَشَر فعلاً :

أحدها : رأيتُ، وهى تكون تارةً بمعنى الظن. وقد جَمع الأمرين قولُه تعالى : {إنّهُم يَرَوْنَهُ بعيدًا. وَنَراهُ قَرِيباً[1]}، أى : يَظنّونه بعيداً ونعلَمه نحنُ قريبا.

والثاني : خلْتُ، وغالبُ أمرها أن تكون بمعنى الظن، ومنه قولهم في المثل : من يَسْمَعْ يَخَلْ[2]. وأنشد في شرح التسهيل[3]:

إخـــالُكَ إن لم تَغْـــضُضِ الطَّرْفَ ذَاهَوَى
يَسُـــومُكَ مـــالا تســـتطيعُ من الوَجْـــدِ

والثالث : علِمتُ، وهى بمعنى اليقين ليس غيرُ، وذلك فيها مشهور، نحو :

(١) الأيتان ٦ ، ٧ من سورة المعارج .

(٢) المستقصى ٣٦٢/٢ ، وأمثال الميدانى ٣١٠/٣ ، واللسان : خيل .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٧ . وقائله مجهول . والبيت فى التصريح ٢٤٩/١ ، والهمع ٢١٦/٢ ، والعينى ٣٨٥/٢ .

علمتُ زيدًا أخاك.

والرابعُ : وجدتُ، وهى بمعنى اليقين كعلمت، ومنه قول الله سبحانه وتعالى : {تَجِدُوهُ عند اللّهِ هُوَ خيرًا وأعظمَ أجراً[(١)]}.

والخامس : ظننتُ، وهى تكونُ تارةً / على ظاهر الأمر فيها ٤٦٩ والأشهر، وهو أصلها، نحو : ظننت زيدًا أخاك، ومنه قول الله تعالى : {وأنَّهم ظَنُّوا كما ظننتُم أنْ لن يبعثَ اللهُ أحَداً[(٢)]} وتكون تارةً لليقين، نحو قوله: {الذينَ يظنُّونَ أنَّهُم مُلاَقوا ربِّهِم[(٣)]}، {وَظَنّوا أن لامَلْجَأَ مِنَ اللّهِ إلاَّ إليْهِ[(٤)]}.

والسادس : حَسِبتُ، وبابُها أن تكون بمعنى ظننت، نحو قوله تعالى : {وتحسبُهم أيقاظًا وهم رقُودٌ[(٥)]}. وقد قيل : إنها تأتى بمعنى علمت كقول الشاعر، أنشده القالى[(٦)]:

حَسِبتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تجارَةٍ
رباحاً، إذا ما المرءُ أصْبَحَ ثَاقِلا

والسابع : زعمتُ، وهى بمعنى الاعتقاد، صحيحًا كان أو فاسدًا، إلا أنها من المتَّهم محمولةٌ على الكذب، ومنه قولُ اللّهِ : {زَعَمَ الّذِينَ كَفَرُوا

---

(١) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٢) الآية ٧ من سورة الجن .

(٣) الآية ٤٦ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١١٨ من سورة التوبة .

(٥) الآية ١٨ من سورة الكهف .

(٦) البيت للبيد ، ديوانه ٢٤٦ . وهو فى التصريح ٢٤٩/١ ، والهمع ٢١٦/٢ ، والعينى ٣٨٤/٢ . وثاقلا : ميتا . ورباحا : ربحا .

أن لن يُبْعَثُواْ(١)}. وأنشد سيبويه لأبي ذُؤَيبَ(٢):

فـإن تَزْعُـمـينى كنت أَجْـهَلُ فـيكمُ
فَـإِنِّى شَـرَيتُ الحِلْمَ بَعْـدك بِالْجَـهْلِ

وأنشد أيضًا للجعدى(٣):

عَدَدْتَ قُشَيراً إِذْ عَدَدْتَ فلم أُسَأْ بِذَاكَ، وكم أُزْعِمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلاَ

والثامنُ : عَدَدْتُ، وهي بمعنى الظنّ، نحو قول الشاعر ـ أنشده الجمهور ـ وهو جرير(٤):

تَعُـدُّونَ عَـقْـرَ النِّيبِ أَفْـضَلَ مَـجْـدِكم
بَنِى ضَـوْطَرى لولا الكَمِيَّ المقَنَّعَـا

والتـاسع : حَجَوتُ، وهي بمعنى ظننتُ وقدّرتُ؛ قال الجوهري : «وحجا الرجلُ القـومَ كـذا وكـذا، أي : حَـزَاهُمْ(٥) وظَنَّهم كـذلك». ومنه مـاأنشـده في الشرح(٦):

قَـدْ كُنْتُ أَحْـجُـو أَبَا عَـمْـرو أَخَـاثِقَـةٍ
حَـتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يومًـا مُلِمَّـاتُ

(١) الآية ٧ من سورة التغابن .

(٢) الكتاب ١٢١/١ . وهو من شواهد المغنى ٤١٦ ، والهمع ٢١١/٢ ، وفي العيني ٣٨٨/٢ والبيت في ديوان لهذليي ٣٦/١ . وشريت : بعت .

(٣) الكتاب ١٢١/١ .

(٤) ديوانه ٢٦٥ . والبيت في الخصائص ٤٥/٢ ، وأمالي ابن الشجرى ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ - ١٤٥ ، والرضى على الكافية ٤٧٠/١ ، والمغنى ٢٧٤ ، والهمع ٢١١/٢ . وفي الخزانة ٥٥/٣ ، ٢٤٥/١١ .

(٥) في الأصل : حرزهم ، وأثبتنا ما وافق الصحاح . وحزاهم بمعنى ، وهو التقدير ؛ يقال : حزى النخل حزيا بمعنى قدر ما عليه من البلح تمرا .

(٦) شرح التسهيل ، ورقة ٩٦ . وهو من شواهد التصريح ٢٤٨/١ ، والهمع ٢١٠/٢ ، والأشموني ٢٣/٥ . وفي العيني ٣٧٦/٢ . وهو لتميم بن أبي بن مقبل .

والعاشر : دَرَيتُ، وهى بمعنى عَلِمتُ، نحو قولك : دَرَيتُ زيداً ذا فَصْلٍ، ومنه ماأنشد في الشرح[(١)]:

دُرِيتَ الوفىَّ العهدِ ياعَمْرو فاغتبط

فإنّ اغتباطًا بالوفاء حميدُ

والحادى عشر : جَعَلْتُ الاعتقاديّةُ، وهى التى نبّه عليها بقوله : «وجَعَل الّذْ كاعْتَقَدْ» تحرّزًا من الذى للصيرورة، وسينبِّه عليها وعلى غيرها. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا الملائكةَ الذينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا[(٢)]﴾.

وأتى الناظمُ بلفظِ الّذى محذوفة الياء مسكنة الذّالِ، وهى لغة حكاها المؤلّف، وأنشد عليها[(٣)]:

كالّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

والثاني عشرَ : هَبْ، وهى غير متصرّفة، بل إنما تستعمل على صيغة الأمْرِ، نحو : هَبْنِى قائما، ومعناها معنى الظن والحسبان. وكذلك تقول : هَبْكَ فعلتَ، بمعنى : ظُنّنِى وظُنّكَ. وأنشد ابن خروف[(٤)]:

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩٦ .

(٢) الآية ١٩ من سورة الزخرف .

(٣) رجز لرجل من هذيل ، أنشده الفراء ، وقبله :

فكنتُ والأمر الذى قد كيدا

وهو فى الإنصاف ٦٧٢ ، وابن يعيش على المفصل ١٤٠/٣، والرضىّ على الكافية ٨/٣، والخزانة ٣/٦ . والزبية : الحفرة ، يقول : كنت كالذى عمل حفرة ليصطاد فيها ، فاصطيد وأخذ .

(٤) انظر الكامل للمبرد ١٣٠/٢ ، وشرح الأبذى للجزولية ١٩٤/١ .

البيت لإبراهيم بن السواق ، مولى آل المهلب ، وكان مقدما فى الشعر ، وعجزه :

وبالهجرِ قبلكم بدأت

هَبِينى يامُعَذِّبَتِى أسَأْتُ

والثالث عشر : تعلَّم، ومعناها معنى اعلم، ولاتسعمل إلا هكذا على صيغة الأمر، فهى من الأفعال غير المتصرفة كَهَبْ المذكورة آنفا. وسيأتى تنبيهُ الناظم عليها، قال عمرو بن معد يكرب[1]:

تَعَلَّمْ أنَّ خَيْرَ النَّاسِ طرًّا

قَتِيلٌ بين أحْجَارِ الكُلاَبِ

هذا تمام الأفعال التى ذكر، وظهر منه أن لازائد عليها؛ إذ لم يَقُلْ : مثل كذا أو ككذا، أو يذكرها ثم يقول آخرًا : وما كان نحوها. وهذا الظاهر منازَعٌ فيه؛ إذ قد ذكر هو وغيره ماهو أكثر/ من هذا، فممَّا ذكر في التسهيل : ألفى، بمعنى وجد، وأنشد عليه قول الشاعر[2]:

قَدْ جَرَّبوه فألْفَوْه المغيث إذا

ما الرَّوْعُ عَمَّ فَلاَيُلْوَى عَلَى أحَدِ

ومن ذلك : سمع المعلقة بَعْينٍ، نحوُ قولِكَ : سمعتُ زيدًا يقول كذا، إلا أنَّ ثاني مفعوليهما لايكون إلا فعلاً، ومنه قوله تعالى : {قَالُوا : سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ[3]}؛ فإن لم تتعلّق بعين اقتُصِر بها على مفعولٍ واحدٍ فلم تطلبْ غيره، كقوله تعالى : {إِنْ تَدْعُوهُم لايَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ[4]}.

ومما ذكر غَيرُه : عَرَفَ، تكون بمعنى علم، فتقول : عرفت زيدًا أخاك، كما

---

(١) البيت فى العقد الفريد ٥/٢٢٣ ، والكامل لابن الأثير ١/٥٥١ منسوبًا لسلمة بن حجر يرثى أخاه شرحبيل . وانظر أيام العرب فى الجاهلية ٤٨ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٩٦ . والبيت فى الهمع ٢/٢١٤ ، والعينى ٢/٣٨٨ .

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية ١٤ من سورة فاطر .

تقول : علمتُ زيدًا أخاكَ.

وكذلك : أبصر : أبصرتُ زيدًا قائمًا. وصادف، نحو : صادفت زيدًا قائمًا. وغادر نحو : غادرتُه سائرًا. وأصاب، نحو : أصَبْتُه قاعدًا. وضَرَب مع المثل، نحو : {ضَرَبَ الله مَثَلاً عبدًا مَمْلوكًا[1]}. ومن ذلك أعلم وأرى، وأخواتها إذا بُنِيت للمفعول، فإنها تجرى مجرى هذه الأفعال؛ قال السيرافي[2]: كانت متعدّية إلى ثلاثة، أُقِيم واحد منها مقام الفاعلِ وبقي الآخران كمفعولَيِ الظن في جميع أحكامهما. وكذلك معناها يعودُ إلى معنى ماتقدّم، فَأُعلِمْتُ وأُرِيتُ يعودُ معناهما إلى عَلِمتُ ورَأَيت، ومعنى البوافي إلى معنى هذين الفعلين.

فهذه خمسة عشر فعلاً من هذا الباب لم يذكرها، فكان ينبغي له أن يذكرها، أويُفْسِحَ لها في عبارته مجالاً حتّى تدخل، ولا يأتى بعبارة تَمْنَع أن يدخل فيها مثل هذا.

والجواب : أنه لم يثبت عنده منها إلا ماذكر، وإن عدّها بعضُهم إلى نحوٍ من ثلاثين فعلاً؛ قال ابن خروف : زاد بعضهم فيها على ثلاثين، وأكثرها سقِيم. ووجّه ما أشار إليه من سقمها أن المفعول الثاني فيها لايتعيّن كونُه مفعولا صحيحا، بل هو أظهرُ في الحال للزوم مجيئه نكرةً، وإنما يثبت كونُه مفعولاً إذا كثر مجيئُه معرفةً؛ إذ الحال لاتكون معرفةً إلاّ ندورًا مُؤَولاً. فسمع المعلَّقةُ بَعْينٍ، وعَرَف، وماذُكِرَ معهما لم يأت لهما المفعول الثانى معرفة، فلم يثبت كونه مفعولاً. وكذلك ألفَى، لم يكثر عنده ذلك كثرته في وَجَد مرادفتها.

وليس كلُّ فعلٍ كانَ فِعْلَ قَلْبٍ يتعدّى إلى مفعولين؛ ألا ترى إلى نحو : تحقّق وتبيّن وفهم، وما أشبه ذلك، كيف لم يتعدَّ إلى اثنين. وكذلك عرف وغيره

(١) الآية ٧٥ من سورة النحل .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٤٣/١ ، وشرح السيرافى ٢٩٥/١ .

مما ذُكِرَ[1]. وعلى هذا المعنى نبّه بقوله : «انصبْ بِفِعْل القَلْبِ جُزْءَىِ ابتدا»، ثم قال : أعنى كذا وكذا. فلم يطلق القَولَ في جميع أفعال القلوب، بل قيدّها بما عَدَّد. وأما الأفعال المبنية للمفعول المتعدّية إلى ثلاثة فلم يذكرها لعدم اطِّراد هذا الباب فيها؛ لأن مذهبه جوازُ إقامةِ المفعول الثاني ونصب الأول والثالث، إذا لم يقع لبسٌ، وإذا جاز عنده لم يكن أول المنصُوبين / هو المبتدأ والثاني خبره بإطلاق، وإذا لم يكن كذلك لم يكن ٤٧٠ الفعلُ من النوسخ، فخرج عن هذا الباب جملة، وإنّما عدَّ هذه الأفعال هنا مَنْ عَدَّها بناءً على لزوم إقامة الأول، فيبقي الثاني والثالث منصوبين بالفعل، وهما في الاصل مبتدأً وخبرٌ، فجرى فيهما مايجرى في هذا الباب من الأحكام. فنِعْم مافعل الناظم في تَرْكِ ذكرها هنا حيث لم تلزم الباب ثم ذكر القسم الثاني من الأفعال المتعدية إلى مفعولين زصلهما المبتدأ والخبر، وهو القسم الذى بمعنى التحويل فقال : «والذى كصَيَّرا.. أيضًا بها انصِبْ».. إلى آخره. فقوله : «والذى كصيرا»، يريد به النوع من الأفعال الشبيه بصيرَ في أداء معنى التحويل. والذى مبتدأ خبرُه انصب، وبها متعلّق به، والضمير عائد الذى باعتبار المعنى، فكأنه قال : والأفعال المؤدية معنى صيِّر انصب بها المبتدأ والخبر أيضا، وتسمى أفعال الصيرورة. وجُمْلَتُها على ماذكره في التسهيل ثمانية[2]، ولم يذكرها هنا لاكتفائه بالإشارة إليها؛ إذْ لا يتخلف له عمّا ذكر فعلٌ منها، ولايدخل فيها ما ليس منها، بخلاف أفعال القلوب، فلذلك نَصَّ عليها هناك ولم يذكرها هنا.

---

(١) فى الأصل : ذكره .

(٢) التسهيل ٧١ .

أحـدها : صَـيَّـر الذى نبَّـه به الناظمُ على جملة النوع، نحـو : صـيَّـرتُ الفضةَ[1] خَلْخَالاً فإن قلت : كيف دخل صيرّ في أفعال هذا القسم، وهو إنما ذكره مُشَبَّها به، والمشبَّه مباينٌ في الذاتِ للمشبَّه به، فكأنه إنما أعطى الحكم للمشبّه خاصة، وبقي المشبَّه به مسكوتًا عن دخوله؟

والجواب : أنَّ ماذكرت هو حقيقة اللفظ، وأما معنى الكلام فصيرّ فيه داخلةٌ. لأنّه إذا كان المشبّه داخلاً في الحكم لأجل الشبه فالمشبّه به أولى بذلك الحكم. وهذا ظاهر.

والثـاني : جَعَل، في نحو قولك : جعلت الفِضَّـة خَلْخـالاً. وفي القرآن : {فَجَعَلْنَاه هَبَاءً مَنْثُوراً[2]}، {فَجَعلناها حَصِيداً[3]}.

والثالث : وَهَب، وهو غيرُ متصرِّفٍ، حكاه المؤلِّف عن الأزهرى، عن ابن الأعرابي[4] في قولهم : وَهَبَنِى الله فداءك، أى : جعلنى فداءك. إلا أن الظاهر أن الناظم لم يقصد ذكر هذا الفعل لوجهين :

أحدهما : قِلَّتُه في السماع، وأنه إنما سمع في مثل ، والأمثال يتكلّم بها على حالها ولا تُغَيّر، فوهب في المثل لايُنْقَل عن محلّه، فصار موقوفًا على السماع.

والثاني : أنه لو قصد ذكره لنبّه على عدم تصرّفه، كما نبّه على ذلك في هَبْ وتَعلَّمْ، فَأَن لم يَفْعَلْ ذلك دليلٌ على عدم القصد إليه، فلا ينبغي أن يعدّ هنا،

---

(١) فى أ ، س : «الذهب» .

(٢) الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٣) الآية ٢٤ من سورة يونس .

(٤) الأزهرى يرويه عن ثعلب ، عن ابن الأعرابى .أنظر التهذيب ٦/٤٦٣ .

وإن كان ابن الناظم[1] قد عدّه فيما أشار إليه أبوه.

فإن قيل : فقد دخل [له[2]] في قوله : «والذى كصيّرا»، فأتى بأداة العموم.

قيل : لا، فإنه قد قال : «انصب بها»، يريد قياسًا، ولاينصب بوهب قياسًا .فإن قيل : هو داخلٌ في عموم اللفظ وإن لم يقصده، فيعترض عليه.

قيل : لا، لأن عدم تنبيهه عليه مع هَبْ وتعلَّمْ دليل على أنه لم يرده، فعموم لفظه مخصوص بما دلّ عليه كلامه /. ٤٧٢

والرابع : رَدَّ، في نحو : {لو يَرُدُّونكم مِنْ بَعْدِ إيمانكم كُفّارًا[3]}.

والخامس : ترك، في قول الشاعر[4]:

وربَّيتُه حتّى إذا ماتركتُهُ

أخا القوم، واستغنى عن المَسْحِ شاربُهْ

والسادس : تَخِذَ واتَّخَذَ، لغتان بمعنى واحد، ومن ذلك قوله تعالى : {لاتتَّخِذُوا عَدُوّى وعَدُوّكم أولياءَ[5]}. وقوله : {اتَّخَذُوا أَيْمانَهُم جُنَّةً[6]}.. الآية.

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٢٠١ .

(٢) ليست فى الأصل .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٤) هو فُرعان بن الأعرف ، قاله فى ابنه مُنازل ، والبيت فى الحماسة لأبى تمام ١٦٦/٢ . وهو من شواهد الهمع ٢١٨/٢ ، والأشمونى ٢٥/٢ . وفى حاشية يس على التصريح ٢٥٢/١ ، والعينى ٣٩٨/٢ .

(٥) الآية ١ من سورة الممتحنة .

(٦) الآية ١٦ من سورة المجادلة .

والثامن : أكانَ المنقولة من كان بمعنى صار، ألحقها بعض النحويين، وسلّم ذلك المؤلفُ قياسًا، وقال : «لم أعلم به مسموعًا[1]». فيكون نحو قولك : أكنتُ زيدًا عالما، أي : صيرتُه عالمًا.

وذكر غيره زائدًا على هذه الثمانية ضَرَب بمعنى صيرّ، نحو : ضربت الفضة خلْخالاً. وهى كلُّها داخلةٌ تحت إشارة الناظم. فأفعال الصيرورة إن أثبتنا وَهَب تسعةٌ وإلا فثمانية.

وقوله : «مبتداً»، أصله : مبتدأ، بالهمز، لكنّه خَفّفه وأتى به على لغة من يقولُ في قرأتُ : قريتُ[2].

ووقع في نسخ هذا الرجز : «والذى كصيّرا»؛ بلفظ الذى الواقعة على المذكر، ثم قال : «انصب بها» فأتى بضمير المؤنث، فكان الأولى أن يأتى بالتى عِوضِ الذى، ليكون المعنى : والأفعال التى كصيّر انصب بها كذا، فيتطابقُ اللفظان، أو يأتى بضمير المذكر على معنى : والفعل الذى كصيّر انصب به كذا، فيتطابقان أيضا. ووجه مافعل أنه عزم أولاً أن يُصَدِّر قسمي الأفعال بلفظ الجنس فقال أولاً : «انصبْ بفعلِ القلبِ»، ولم يقل : بأفعال القلب. ثم قال: «والذى كصيِّر»، أى : والجنس الثاني من الأفعال الذى هو شبيهٌ بصيّر، ثم لما كان جنسُ مامعناه معنى صيّر تحته أشخاصٌ متعدّدة، نبّه على ذلك بقول : «انصب بها»، أى بأشخاض ذلك الجنس، فكان الإتيان بضمير المؤنث الصالح للجماعة أولى. والله أعلم.

(ثم قال الناظم) :

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ٩٧ .

(٢) انظر معانى القرآن للأخفش ١٠٠ ، ٣٠٨ .

وَخُصَّ بالتَّعْلِيقِ والإلغاءِ مَا
مِنْ قَبْلِ هَبْ، والأمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ، وَلِغَيْرِ الماضِ مِنْ
سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

الإلغاء : عبارة عن ترك إعمال الفعلِ لغير مانعٍ. والتعليق : تركُ إعماله لمانع. وإن شئت قلت : الإلغاءُ عبارة عن إبطال العمل لفظا ومحلاً، وأما التعليق فإبطال العمل لفظًا لامحلاً . وكلاهما له سببٌ سيذكره على أثر هذا، وإنما قصده هنا بيان مايدخله هذان الحكمان من هذه الأفعال ـ فيعنى أنّ الإلغاء والتعليق معًا جائزان وواقعان قياسًا على الجملة، لكن في الأفعال التى قبل هَبْ، فإنها المخصوصة بهما دون مابقي، وهى أفعال القلوب كلُّها ماعدا هَبْ وتعلَّمْ، من أفعالِ القُلُوبِ. فيجوز لك أن تقول : زيدٌ ـ ظننتُ ـ قائمٌ،فتلغى ظننت ولا تعملها، وكذلك : زيدٌ قائم ظننتُ. وكذلك زيدٌ ـ علمتُ ـ منطلقٌ، وزيدٌ ـ رأيتُ قائم /، وكذلك سائرها . ولايجوز ذلك ٤٧٣
في هب وتعلَّمْ، فلا تقول : زيدٌ قائم هَبْ، ولا يجوزُ تقديم المعمولين، أو أحدهما ـ الذى هو الشرط في جواز الإلغاء ـ على واحدٍ من الفعلين. ولايجوز أيضا الإلغاءُ في القسم الثانى من أفعالِ هذا الباب، وهى أفعالُ الصيرورة مطلقًا، فلاتقول : الفضةُ خلخالٌ صيرتُ، إذ لا موضع للإلغاء فيها؛ لأن مقصده أن تُذكر الجملة من المبتدأ والخبر، أو يبدأ بذكرها، ثم يريد أن يُبَيِّن مرتبتها في العلم أو الشك عنده، أو يبتدىء الجملة على العلم ثم يدركه الشك. وهذا ظاهر في أفعال القلوب. وأما في غيرها فلا معنى له. وأما التعليق فكذلك أيضًا مخصوصٌ بما قَبْلَ هَبْ، ولايجوز في

هَبْ، ولا في تعلَّمْ؛ لأنّ التعليق نوع من التصرف، هما غير متصرفين في أنفسهما، وعلى ذلك وضعهما. وكذلك لايجوز في أفعالِ الصيرورة؛ إذ لامعنى له فيها، فالكلام مستقيم بخلاف أفعال الصيرورة فإنه لامعنى لها في ذلك؛ فلذلك قال الناظم : «وخُصَّ بالتعليقِ والإلغا ما.. من قَبْلِ هَبْ». وقد مرّ تمثيل الإلغاء، وأما مثال التعليق فنحو : علمتُ لزيدٌ قائم، وظننتُ مازيدٌ منطلق. ومنه قوله تعالى : {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مالَهُ في الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ[1]}.

وما : منصوبة الموضع على المفعوليّة بخصّ، على أنّه فِعلُ أمر المخاطب. ويحتمل أن تكون مرفوعة الموضع به، وهي مفعولُ مالم يُسمَّ فاعله، على أنه فعل ماض مبني للمفعول.

وقوله : «والأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِما»، يعني : هَبْ قد منِع من التصرّف وألزِمَ صيغةَ الأمر، فلايستعمل منه ماضٍ ولامضارعٌ، فلا تقول : وهب زيداً منطلقًا، ولا أهبُ زيداً أخاك. وإنما يستعملُ في الأمر خاصة. والأمر مفعول ثانٍ لألزِمَ، على حذف المضاف، أى أُلزِمَ صيغةَ الأمرِ.

وقوله : «كَذَا تَعَلَّمْ»، يعنى أنه مثلُ هَبْ في عدمِ تصرّفه وإلزامهِ صيغة الأمر فلا يستعمل منه ماضٍ ولا مضارع. وهذا كلّه فيهما سَمَاعٌ، وإلا فالقياس قابلٌ لتلك التصرّفات، لكنه لا يعملُ هاهنا ذلك القياس للمعارض الأقوى، وهو أنا فهمنا من العرب اقتصارها فيهما على ماذكر، وأنّها لم تَقْصِدِ فيهما إطلاق القياس. والعربُ قد تهمل بعض التصرفات على غير قصد، وهذا هو الذى يجرى فيه القياس، فيستعمل ما أهملت؛ إذ لم تتركه لأجل أن يتبع في تركه، وقد تهمل بعضها قصداً إمّا للاستغناءِ بغيره، كما أهملت وَدَع استغناءً بترك،

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

وإما لغير ذلك من مقاصدها.

فإن قيل : فكيف يُعَرف ذلك؟

قيل : يعرف من أوجه محلٌّ ذكرها الأصولُ.

ثم قال : «ولَغيرِ الماضِ من.. سِوَاهما».. إلى آخره، يعنى أنّ حكم غيرا لماضى / من هذه الأفعالِ كُلِّها حكمُ الماضى السابق الذكر، ماعدا ٤٧٤
هَبْ وتعلَّم، فإنهما قد أُهْمِلَ فيهما غير صيغة الأمرِ، وذلك أنّه قدَّم ذكر هذه الأفعالِ بلفظ الماضى فَنَبَّه الآن على أن سواه وهو المضارعُ والأمر منها في الحكم مع الماضى على حدٍّ سواءٍ، فكلّ ماللماضى من أحكام هذا الباب مستقرٌّ لغيره. وإنما نبّه على هذا خوفًا من أن يتوهَّمَ خلافَه، وأكّد التنبيه عليه ذكرُه هَبْ وتعلّم، وأنهما مختصّان بالأمْرِ، إذ لقائل أن يقول : وهل ماتقدّم من الأفعال الماضية مختصٌّ أيضًا بصيغة الماضى أم لا؟ فكان من التمام رفعُ هذا التوهّم. وتقدير الكلام : واجعَلْ لغير الماضى من سوى هَبْ وتعلَّمْ مازُكِنَ لذلك الماضى من الأحكام ـ وزُكِنَ ـ في كلامه ـ بمعنى : علم. ومنه ـ في قول الجمهور ـ قول قَعْنَب[1] :

زَكِنْتُ من أمْرِهِمْ مِثْلَ الذى زَكِنُوا

أى : علمت من أمرهم ماعلموا من أمرى.

وقوله : «من سواهما»، جاء على التصرّف في سوى[2]، وهو قليل، بل من خصائص الشعر عند سيبويه. ولكن الناظم ارتضى فيها جواز

(١) هو قعنب بن أم صاحب الفزارى ، شاعر أموى . وصدره كما فى الاقتضاب ٢٩٢ :
ولن يراجع قلبى وُدَّهم أبدا
وهو من شواهد ابن يعيش على المفصل ١١٢/٨ . وفى اللسان ، مادة : زكن .

(٢) انظر الكتاب ٣١/١ .

التصرّف قياساً حسبما يأتى إن شاء الله، فعلى مذهبه استعملها متصرّفة. والله أعلم.

ثم قال الناظم :

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لاَ فِي الابْـتَـدا
وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أو لاَمَ ابْتَدا
فـى مُـوهِمٍ إلـغاءَ مَا تَـقَـدَّمَا
وَالْـتَزِمِ التَّـعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَإِنْ، وَلاَ، لاَمُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمْ
كَذَا، وَالاِسْتِفْـهَامُ ذَالَهُ الْخَتَمْ

هنا تكلّم في موضع الإلغاء والتعليق، وفي حكمها من الجواز والوجوب عند وجوب شروطهما، وابتداء بالإلغاء فبيّن أنّ الإلغاءَ جائزٌ لا واجب بقوله[١]: «وجّوز الإلغاءَ»، ولم يقل : والتُزِم الإلغاء كما قال : «والتُزِم التعليق». ثمّ نصّ على شرط ذلك فقال: «لا في الابتدا» يعنى أنّ إلغاء الفعل ـ وهو أن لايعمل في مفعوليه ـ يجوز بشرط الآخر، فيكون متوسطًا بينهما، فتقول : زيدٌ قائم علمت، وأبوك منطلقٌ ظننتُ. وتقول في التوسيط : زيدٌ ـ علمت ـ قائمٌ، وأبوك ـ ظننتُ ـ منطلقٌ. ومن ذلك قولُ اللعين يهجو العجاج، أنشده سيبويه[٢]:

أَبِالأَراجيزِ ياابن اللُّؤمِ ـ تُوعِدُنى
وفي الأَراجيزِ ـ خِلْتُ ـ اللؤمُ والخورُ

---

(١) فى الأصل : «فقوله» .

(٢) الكتاب ١٢٠/١ ، وهو فى شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٧ ، ٨٥ ، والتصريح ٢٥٣/١ ، والهمع ٢٢٩/٢ ، والعينى ٤٠٤/٢ .

ويجـوز أن لا تلغى فـتـقـول : زيداً قـائمًـا ظننتُ، وزيداً ـ ظننت ـ قائمًا. فأمًا أنْ تقدّمَ الفَعْلَ وتبتدىءَ به فلايجوزُ الإلغاءُ، وهو قوله : «لافي الابتدا». يريد كـونَ الفعل مبتدأ به قبل المفعولين معًا؛ وذلك أنّ الإلغاء والإعمال، كلّ واحدٍ منهما له مقصدٌ يوجبه غير مقصد الآخر، فمقصدُ الإلغـاء أن تكون ذكـرت الجملة على أن تطلق الإخـبـار بهـا إطلاقًـا، ثم تستدرك ذكر الشكّ أو اليقين، وذلك يكون على وجهين :

أحدهمـا : أن تبتدىء كلامك وليس في قلبك منه مـخالجة شك، فإذا مـضى كـلامُك أو بعـضـه على اليـقين، لحـقك فـيـه الشك، كـمـا تقـول : / ٤٧٥
عبدالله أمير ـ وأنت لم تشاهده ـ فيجب أن تستظهر فتقول : بلغني، أى إنّ هذا فـيمـا بلغنى. ولو قـدّمت قولك : بلغني، لم يجـز أن تقول : بلغني عـبدالله أمـير؛ لأن الجملة لاتكون فـاعلة، ولكن تقـول : بلغنى إمـارته، أو بلغني أنـه أمـير. وكذلك قـولهم : من يقـول ذلك؟ تدرى؟ ولوقـدّمت : تدرى، لعمل في مَنْ، وصارت بمعنى الذى، فخرجت عن الاستفهام.

والثـانـي : أن تبـتـدئ كـلامك وأنت شـاكّ، لكنك أردت أن تطلقـه إطلاقًـا، كمـا يقـول القـائل : زيـد أمـيـر، وهو يريد : عندى، وفـي ظنى. ثم أردت أن تستدرك خـحقيقة الخبر عندك مـن شك أو ظن، فقلت : عبدالله قائم ظننت، أو عبدالله ـ ظننت ـ قائم.

،أمـا مـقـصد الإعمـال فَـأن تبنى كـلامك على الإخـبـار بما عندك في ذلك الخبـر ، من علم أو ظـن. فـالفعل بلابدٌ مبنى عليه الكلام، لكنك أردْت تقديم المفـعولين أو أحـدهمـا للاعتناء بذكره، أو لغير ذلك، فـلابدّ هنا من الإعـمـال، إذ قـصـد الكلام مـبـنى على ذكـر الفـعل. وإذ ذاك يتـبـين وجـه

القصدين مع تأخير الفعل أو توسيطه، ويتعيّن امتناعُ الإلغاء مع تقديمه، لأن الابتداء به مؤذنٌ بالقصد إليه ابتداءً، فلا يصحّ إلغاؤه؛ لأنّ الإلغاء مبني على عدم القصد ابتداءً، وهذا نقضُ الفرض. وقد ظهر بهذا وجه ما أجازه الناظم من الإلغاء مع تأخير الفعل أو توسيطه، وما مَنَع منه مع تقديمه.

وهنا مسألة وهى النظر في تحقيق الابتداء الذى ذكره مضافًا إلى الفعل، هل المراد الابتداء به أول الكلام حتى لايتقدّمه غيره، نحو : ظننت زيدًا قائما، أم أراد الابتداء به قبل المفعولين، وإن تقدّمه هو غيرُ ذلك من أداة نفي أو استفهام أو نحوهما؟

فأما إن أراد الأول فيقتضى أن ماكان نحو : متى تظن زيدًا منطلقا؟ وأين تظن زيدًا قائما؟ يجوز فيه الإلغاء، فتقول : متى تظنّ زيد قائم؟ وأين تظنّ زيد قائم؟ وهذا جائز على الجملة، نصّ عليه سيبويه[1] وغيره، لكن على مقصد، وهو أن يكون الظرفُ المتقدّم متعلقًا بقائم، والسؤالُ إنما وقع عن زمانه أو عن مكانه، فهاهنا أجازوا الوجهين، على حدّ مالو تقدم أحد المفعولين. وإنما لم يحكم للفعل هنا بحكم الابتداء، لأن معمولَ المعمولِ الثاني قد تقدّم على الفعل، والقاعدة أن تقدم المعمول مُؤْذِنٌ بتقدم العامل، فكأنّ المعمولَ الثانى ـ وهو قائم ـ قد تقدّم على الفل، فجاز الإلغاء.

فإن قصد أن الظرف متعلّق بَظنّ لم يَجُزْ الإلغاء، لأن الفعل إذ ذاك في الابتداء، والفعل لايُلْغَى مبتدأً، فيصحّ تنزيل كلام الناظم على مثل هذه المسألة، وأن الإلغاء جائز فيها على الجملة، إذ ليس الفعل مبتدأً به.

(١) الكتاب ١/١٢٤ ، وشرح الكافية للرضى ٤/١٥٧ .

فإن قلت : إنما يَصِحُّ جواز الإلغاءِ على فَرْضٍ أن يتعلّق الظرفُ بقائمٍ لابتظن، فإن الإلغاء مع تعلّقه بِظنّ غير جائز.

٤٧٦ فالجواب : أنّ صورة المسألة / قد جاز فيها الوجهان مع قطع النظر عن متعلّق الظرف، فلايضرّ الإطلاقُ فيها، كما لك يضرُّ إطلاقُه القول بجواز الوجهين مع تقدّم المفعولين[1] أو أحدهما، وليس الإلغاء إلا على قصدٍ لا يصحَ معه الإعمال[2].

فإن قلت : فكان من حَقّه أن يُبَيِّن ذلك .

قيل : ليس هذا من صناعة النحو، وإنما يختصّ بالكلام في ذلك أهل علم المعاني.

وينبني[3] عليها أن الفعل إذا تقدمه أداةٌ من الأدوات النافية أو الاستفهامية، فيجوز الإلغاء أيضا، نحو : هل تَظُنُّ زيداً قائما، وما ظننتُ زيداً قائمًا، فتقول : هل تظنُّ زيدٌ قائمٌ، وماظننتُ زيدٌ قائمٌ، لكن على اعتقادٍ أنّ الاستفهام والنفي راجعان إلى القيام لا إلى الظن، كما مرّ في مسألة : متى تظن زيد قائم. وقد أجاز هذا بعض المتأخرين واحتجَّ بعض المتأخرين واحتجَّ له بقول كعب بن زهير[4]:

أرجو وآمل أن تأنُو مَوَدَّتها

وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

---

(١) فى الأصل : المعمولين .

(٢) فى س ، ف : الإلغاء .

(٣) فى هامش الأصل : «ويقتضى أيضا» . وفى س ، ف : «ويقتضى منها» .

(٤) ديوانه٩ . والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٨ ، وشرح الكافية للرضى ١٥٧/٤ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ١٨٥/١ ، ٢٢٩/٢ ، والخزانة ١٤٣/٩ .

ومما يرجع إلى ذلك قولُ الآخر، أنشده النَّحَوِيون واللُّغَوِيّون[1]:

وما أدرى وسوف إخال أدرى

أقوم آل حصن أم نساءُ

فألغى إخال حتى أدخلها على الفعل لماتقدمها أداة لغيرها، فإذا يصدق على مثل هذا أن الفعل الملغى غير مبتدإٍ به. هذا وإن كان ابنُ مالك لم يرتض هذا المذهب في الشرح، فلايبعد أن يرتضيه في بعض أوقات النظر، كما تقدّم.

وأما إن أراد بالابتداء بالفعلِ أن يكون قبل المفعولين معًا، فيقتضى أن نحو : هل تظن زيدًا منطلقا؟ ونحو : ماظننتُ زيدًا منطلقًا، يمتنع فيه الإلغالوجود الفعل مقدّما على المفعولين معًا، لكن يردّ عليه اقتضاء كلامه لمنع : متى تظن زيدٌ منطلق؟ وأنَّ الإلغاء فيه كالإلغاء في الابتداء لايجوز البتَّةَ. وذلك غير صحيح، بل هو جائز عند النحويين على تقدير تَعلُّقِ الظرف بقائم.

فإن أُجيب بأنَّ تقديم المعمول مُؤذِنٌ بتقدّم العامل، فكانّ قائمًا مقدّمٌ على الفعل.

فيقال : فكذلك إذا قلت : ماظننتُ زيدًا قائمًا؟ النفي فيه والاستفهام مُسلّطا على المفعول الثاني في أحد التقديرين، فهما يطلبانه بالتقديم، فليكن في جواز الإلغاء مثل : متى ظننت زيد منطلق؟ وهو إيرادٌ يبعُدُ الجوابُ عنه بما يرتضى إلا أن يقال : إنَّ الظرف معمولٌ، وهل أو ماغير معمول، فهذا غير مُؤَثِّر؛ إذ هما مستويان في الطلب المعنوىّ، أو يقال : هذا المحمل أولى لوجهين :

أحدهما : أنّ الوجهَ الّذى لأجله امتنع الإلغاء مع التجريد عن أداة

---

(١) البيت لزهير ، ديوانه ٧٣ . وهو من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ٩٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٦٦/١ ، ٣٣٤/٢ ، والمغنى ٤١ ، ١٣٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ ، والهمع ٢٢٩/٢ ، ٥٤/٤ ، ٣٧٦ .

استفهام أو غيره، موجود[١] في تقدّم تلك الأداة، لأنك ابتدأت كلامك بالإخبار بالعلم أو الظن، وأما الأداة فداخلةٌ على الفعل، فهي له ومن حيّزه، فيبعد أن يُتْرَك هذا الظاهر ويُعْدَل عنه إلى جَعْلِ الأداة ليست بداخلةٍ على الفعل تقديرًا. هذا وجهُ القياسِ، ويظهرُ من سيبويه حين قال : «وتقول : أين تُرى عبدَالله قائمًا؟ وهل تُرى ذاهبًا؟ لأنّ هل وأين كأنك لم تذكرهما؛ لأن مابعدهما ابتداءٌ، كأنك قلت : أتُرىَ زيدًا ذاهبا، وأتظن عبدالله منطلقًا[٢]». وهذا كالنصّ من سيبويه على أنّ الأدوات لاتعتبر، اللهم إلا أن تكون الأدوات معمولة لمعمول الفعل كمتى وأين، فحكمهما في التقديم حكم المعمول فيجوز الإلغاء حسبما نصّ عليه في / قوله : «فإن ٤٧٧
ابتدأت فقلت : ظني زيدٌ ذاهب، كان قبيحا، ولكن[٣] متى تظنّ عمرو منطلق، لأن قبله كلامًا[٤]» يعني متعلقًا بالخبر، فكأن المفعول قد تقدم، بهذا فسرّه السيرافي[٥] وغيره، ثم ترك هل والهمزة، لم يُجزِ فيهما ما أجاز في متى، فكذلك يجرى الحكم في سائر الأدوات.

والثاني : أنّ هذا المذهب هو رأيه في كتبه، فقد نصّ عليه في التسهيل[٦] نصًا مطلقًا، ثم بين في الشرح أن قوله :

وَمَا إِخالُ لَدَنيايْنك تنويلُ

---

(١) في هامش الأصل عن نسخة : مع .

(٢) الكتاب ١٢١/١.

(٣) كلمة «لكن» ليست من نص الكتاب .

(٤) الكتاب ١٢٤/١ .

(٥) شرح الكتاب ، الجزء الأول ، ورقة ٢٣٤ .

(٦) التسهيل ٧٢ ، وشرحه ، ورقة ٩٨ .

من باب الشذوذ الذى يقدّر فيه ضمير الشأن، ولم يحمله على الإلغاء واعتبار تقدم النفي؛ إذ هو داخل على الفعل، فهذا ممكنٌ في الجواب عن الفرق بين تَقَدُّمِ الحَرْفِ وتقدم الظرف. ولكنه غير جارٍ على لفظه حيث اعتبر تقدّم الفعل على المفعولين من غير نظر فيما يتقدم الفعل من غيرهما، فالظاهرُ من الناظم الأوّلُ، فهذا سهلٌ وأجرى على الاستقامة. والله أعلم.

ومسألة ثانية وهى أنّ إطلاق كلام الناظم في جواز الإلغاء، يقتضى أن يجوز نحو : زيدٌ ـ ظننتُ ظنًا ـ قائم، وما أشبه مما يكون فيه الفعلُ مُؤَكّدًا بمصدره، وكذلك إذا وُكِّد بنائب مصدره، من ضمير أو اسم إشارة، فتقول : زيدٌ ـ ظننت ذاك ـ قائم، وزيدٌ ـ ظننته ـ قائم، أى ظننت الظن. وقد نصّ النحويون على قبحه مع المصدر نفسه، وعلى ضعفه مع نائبه. وإنما كان ذلك لأن المصدر يقع في هذا الموضع بدلاً من فعله، نحو : متى ظَنُّك زيدًا منطلقا، وزيد ـ ظَنُّك ـ منطلق. فلمّا كانت ظننتُ عاملةً، و«ظَنًا» عاملاً عملها، صعب الإلغاء إذا جئت بهما، وكأنّك جمعت بين عاملين ثم ألغيتهما، فقبح لذلك ـ بخلاف الجمع بينهما مع الإعمال، فهو حسن، لكن القبح في الإلغاء يختلف، فأقبحه أن تأتى بالمصدر منصوبا، ويقِلّ القبح إذا لم يضمر فيه إعراب، نحو : زيد ظننت ظَنِّى ـ منطلق، وأحسن منه الإتيان بضميره؛ لأن الهاء تصلح للمصدر وغيره. وأحسن منه أن تأتى باسم الرشارة لأنه بهم لاتختص بمصدر، فإذا انفرد الفعل لم يكن مصدراً، وأصل هذا لسيبويه[1]. وماذكرته من الترتيب نصّ عليه ابن خروف، وإليه ذهب المؤلف في شرح التسهيل[2]، وهو رأى

(١) الكتاب ١/١٢٤ .

(٢) شرح التسهيل ، ورقة ٩٨ .

الجمهور، فالناظم هنا يقتضى كلامه جواز الإلغاء من غير قبح وهو غير سديد. والعذر عنه أنه[1] في هذه المسألة على إطلاق الجواز من غير تقييد بترجيح؛ ألا تراه كيف أطلق ذلك في المسائل المتقدمة، مع أن الإلغاء في : زيدٌ قائمٌ ظننت، أحسن منه في : زيدٌ ـ ظننت ـ قائمٌ، فكذلك أطلق الجواز في مثل هذه المسألة، وإن كان في بعض أقسامها جائزًا على قبح، وفي بعضها ما يحسن، فالجواز فيها كلّها حاصلٌ، ولكنه على درجاتٍ في القوّةِ والضعفِ، فإطلاقه على الجملة صحيح.

ثم لما قال : «لا في الابتداء» فنفى أن يكون الإلغاء صحيحا معه، وكان في كلام العرب مايقتضى بظاهر جوازَه، أخذ في ذكر تأويله فقال : «وأنوِ ضَمير الشَّأنِ أوْ لاَمَ ابْتِدَا» في كذا، يعني أنّه إنْ جاء في كلام العرب مايوهم الإلغاء مع التقدّم والابتداء بالفعل فاحمِله على أحد وجهين من التأويل: إما على أن تكون الجملةُ من المبتدأ والخبر في موضع المفعول الثاني، والمفعولُ الأول هو ضمير الأمر والشأن، حذف كما حذف في قوله[2]، أنشده / سيبويه : ٤٧٨

إِنَّ مَنْ لاَمَ في بَنِى بَيْتِ حَسَّانَ،

أَلُمْه وَأَعْصِهِ في الخُطُوبِ

وحكى من كلامهم : إن بك زيدٌ مأخوذٌ [3]. التقدير : إنَّه من لام،

(١) سقط من الأصل .

(٢) هو الأعشى ، والبيت فى الكتاب ٣/٧٢ . وأمالى ابن الشجرى ١/٢٩٥ ، والإنصاف ١٨٠، وابن يعيش على المفصل ٣/١١٥ ، والمغنى ٦٠٥ ، والرضى على الكافية ٢/٤٦٨ ، ٤/١٠٥ ، ٣٧٥ . والخزانة ٥/٤٢٠ ، ٩/٧٥ . وديوانه ٣٣٥ وصدره فيه :

من يلمنى على بنى ابنه حسان .

(٣) الكتاب ٢/١٣٤ .

وإنّه بك زيدٌ مأخوذ.

وإما على تقدّر لام الابتداءِ داخلةً على الجملة، وحُذِفت من قول الله تعالى : {قَدْ أَفْلَح مَنْ زَكّاها[1]}، وهى مرادةٌ في الموضعين، فلذلك علّقت الفعل في مسألتنا، وبذلك يخرج الفعل مع التقديم عن باب الإلغاء. فممّا جاء يُوهِم الإلغاء مع التقديم قولُ بعض بنى فزارة، وهو من أبيات الحماسة[2]:

كذاك أُدِّبت حتّى صار من خُلُقِي   أنّى رأيتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وقولُ كعب بن زهير في أحد التأويلين[3]:

وما إخالُ لدينا مِنْكِ تَنْوِيلُ

فالظاهر ـ لبادى الرأى ـ أن رأيتُ ملغاةٌ مع التقديم، خلافَ القاعدة، لكن يُحمل على تقديم ضمير الشأن، تقديره : أنّى رأيتُه ملاكُ الشيمة الأدبُ، أو على لام الابتداء، أى : لملاكُ الشيمة الأدبُ. وكذلك : إِدخالُ، يُحمل على ضمير الشأن، والتقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل.

فإن قيل : تحرّز الناظم من هذا الشذوذ، وكان يكفيه أن يَسكُتَ عنه جملةً، أو يقول : وشذّ مع التقديم، أو نحو ذلك.

فالجواب : أنه إنما فعل ذلك تنبيها وتنكيتًا على أن ذلك المنفي مذهبٌ لقوم، وأنهم احتجوا على مذهبهم بما ظاهره الموافقة لما[4] زعموا، فنكّت على أن ما اعتمدوا عليه غير معتمد، لحمله على غير ماقالوا بحيث يكون الإلغاءُ مع

---

(١) الآية ٩ من سورة الشمس .

(٢) الحماسة بشرح المرزوقى ١١٤٦ . والبيت فى الرضى على الكافية ١٥٦/٤ ، ٣٦١ ، والتصريح ٢٥٨/١ ، والهمع ٢٢٩/٢ ، والأشمونى ٢٩/٢ ، والخزانة ١٣٩/٩ .

(٣) تقدم فى ص : ٤٧٠ .

(٤) فى الأصل : «كما» .

التقديم ممنوعًا لادليل يدلّ على جوازه. والذين أجازوا هم الكوفيون ـ فيما نُقِل ـ وابن الطراوة[1]. والصحيح ماذهب إليه الجمهور من البصريين، وهو الذى يساعدُ عليه السماعُ، وهو القياس أيضًا، كما تقدَّمَ بيانه أولَ المسألة.

فإن قيل : ظاهر قوله : «وانوضمير الشأنِ».. إلى آخره، أنّ ذلك التأويل هو المقصودُ في البيت لاغيره، ومثلُ هذا لايقطع عليه، لإمكان أن يقصد الإلغاء؛ إذ لايمنع أن يكون الشاعر قاصدًا له لا لضمير الشأن، ولا للام الابتداء، وإنما الأمر غايةُ الأمر الاحتمالُ، فهو الذى يكفى في مثل هذا، إذ به يسقط استدلال الخصم، فكان وضعُ الناظم للتأويل غير مستقيم.

فالجواب : أنه لم يرد بذلك القطع على قائله، بدليل أنه حَمَلَه وجهين لايجتمعان في قصد الشاعر، وإنما أَمَر الناظر في المسألة بأن تقدّر أنّ الناظم قصده، ليدخل الاحتمال في الدليل، لا لأنه مقصود الشاعر. وأيضًا فإن فرضنا قصده إلى تعيين أحد الوجهين دون ماقاله الخصمُ فلذلك وجهٌ صحيح؛ فإنّ البيت محتمل لأوجه ثلاثة، اثنان منها قد ثبت لهما أصل في كلام العرب، وهما نيّة الضمير أونيّةُ اللام، فنيّةُ الضمير ثابتةٌ في البيت المذكور وفي قولهم : إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، وفي غيرهما، بحيث لاينازَعُ فيه ـ ونية اللام أيضًا ثابتةٌ في نحو : {قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاها[2]} لأن مثل هذا من جواب القسم إنما يكون باللام، فإذا رُدّ بيت الحماسة إلى أحد هذين فقد رُدَّ إلى أصل ثابت كان قويًا أو ضعيفًا، بخلاف الوجه الثالث الذى تمسك به الخَصْمُ، فإنه لا يرجع إلى أصلٍ ثابت؛ إذ

---

(١) الهمع ٢/٢٢٩ .

(٢) الآية ٩ من سورة الشمس .

لم يُوجَد من[1] / كلام العرب مايتعيَّنُ فيه إلغاء الفعل مع التقديم، فلا ٤٧٩ ينبغي أن يحمل عليه. وإنما ينبغي الردُّ إلى أصلٍ ثابت، فلذلك عيّن الناظم أحد الوجهين ونفي الوجه الآخر. وهذه قاعدة أصولية الناظم إليها، وهى حسنة.

قوله : «في موهم» متعلق بانو[2]، وهو على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في، أى : في كلامٍ موهمٍ كذا. وما واقعة على الفعل. وإلغاءَ : مفعول يقال : وَهِمْتُ في الحساب ـ بالكسر ـ أَوْهَم وَهَما : إذا غلطتَ. وَوَهَمت إلى الشىء ـ بالفتح ـ : إذا ذهب وهمُك إليهِ وأنت تريد غيره. وأوهمت غيرى إيهامًا. فَمُوهم هنا المنقولة من وَهِم ـ بالكسر ـ أو من وَهَم بالفتح ـ فانظر في تحقيق التنزيل. هوُ قولهُ «لا في الابتدا» أنه إيطاء، إِذْكرُر كلمة، وليس منه في الحقيقة لوجهين : اختلاف الكلمة بالتعريف والتنكير. وقد تقدّم وأن الابتداء الأول هو اللغوى والثاني هو الاصطلاحي، وبينهما فرق.

شرع في ذكر التعليق فقال : «والتَزِمَ التَّعْليقُ قبل نَفْيِ ما».. إلى آخره، فقوله : بيان أن التعليق لازم مع وجود سببه بخلاف الإلغاء فإنه جائز إذا به، كما مرَّ، ويعنى أنَّ تعليق هذه الأفعال يكون إذا وقعت قبل هذه الأدوات، وقعت قبلها فلابدّ أن يكون المفعولا واقعين بعدها، فتفصل الأدوات بين ومعمولاتها، فلايمكن العملُ مع الفَصْلِ بها، فتقول : علمت أزيدٌ قام أم عَمْرو. مازيدٌ قائم. ولاتقول : علمتُ أزيدًا قائما أم عمروًا، ولا

---

(١) فى الأصل : فى .

(٢) فى جميع النسخ : «متعلق بالتزم» .

: عرفت مازيدًا قائماً ، لأن هذه الأدوات لها صدرُ الكلام، فلايصحّ أن يعمل ماقبلها فيما بعدها، ولا مابعدها فيما قبلها؛ ومن هنا كان التعليق لازمًا لا جائزًا. وأما الإلغاء فإنما يقع لمعنًى يمكن أن يقصد في الكلام الواحد وأن لايُقْصَد، فهو تابعٌ للقصد، والقصد جائز لا واجب، فكذلك ماتبعه.

وقوله : قَبْلَ نَفْيِ مَا وَلاَ وَإِنْ».. إلى آخره، عدَّ فيه الأدواتِ المعلَّقةَ وجعلها ثلاثة أنواع : أدوات النفي، واللام المؤكدة أو القسمية، وأدوات الاستفهام. فأما أدوات النفي فهي ثلاث :

إحداها : ما، ومثال التعليق بما قولك : علمتُ مازيدٌ قائم. ومنه قولُ الله عزَّ وجل : {لَقَدْ علِمْتَ ماهؤلاءِ ينطقُون[١]}، وقال : {قالوا : لقد علِمْتَ مالنا في بناتك من حَقٍّ[٢]}.

والثانية : إنْ، ومثال التعليق بها قولك : علمت إن زيدٌ إلا قائم، ومنه في القرآن الكريم : {وتظنون إن لبثتم إلا قليلا} [٣] .

والثالثة : لا، ومثالها : حسبت لايقومُ زيد. وقد تقدم[٤] في لا بحث في كونها مما له صدر الكلام أم لا، ولكن قد قيدّ ابن الناظم إنْ ولا هنا بأن يكون الفعل معهما مضمَّنًا معنى القسم، فإنّ لهما حينئذ صدرَ الكلام[٥].

وأما اللام فهي التي قال فيها «لامُ ابتداءٍ أو قسم»، كذا. وهذا الكلام أتى به معطوفًا على الكلام الأوّلِ، فحذف حرف العطف معه ضرورة، فلامُ ابتداء:

---

(١) الآية ٦٥ من سورة الأنبياء .

(٢) الآية ٧٩ من سورة هود .

(٣) الآية ٥٢ م سورة الإسراء.

(٤) انظر ص : ٤١٢ .

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٦ .

مبتدأ خبرُه «كذا»، ولايصحّ أن يكون «لام» مجروراً / عطفًا على «نَفْيٍ»، ٤٨٠
لأن قوله : «كذا» لايكونُ له معنًى مفهومٌ. ويريد أن لام الابتداء ولام مثلُ ما وإن ولا في أنهما يُعلّقان الفعل عن العمل.

فمثال التعليق بلام الابتداء قولك : قد علمتُ لزيدٌ أخوك. ومنه في القرآن : {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ[1]}. ومثال التعليق بلام القسم قولك : عَلِمْتُ ليقومَنَّ زيدٌ، وقال الشاعر[2]:

وَلَقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
إنَّ المَنَايا لاتَطيشُ سِهَامُها

وأما الاستفهام فقوله : «والاستِفْهامُ ذَا لَهُ انحتَمْ»، يعنى أن حكم التعليق أيضًا لازم للاستفهام، إذا وقع الفعلُ قبله مَنَع الفعل أن يعمل في لفظ المعمول، كما منع النفيُ واللام ذلك أيضًا. وللاستفهام أدوات، منها :

الهمزة، كقولك : عَلِمت أزيدٌ قائمٌ أم عَمْرو. وفي القرآن الكريم : {وَإِنْ أَدْرِي أقريبٌ أم بعيدٌ ماتُوعَدُونَ[3]}. وأنشد سيبويه للحارث بن كَلَدَةَ[4]:

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

(٢) هو لبيد . والبيت في ديوانه ٣٠٨ ، وصدره فيه :

صادفن منها غرة فأصبنها

وهو من شواهد الكتاب ١١٠/٣ ، والمغنى ٤٠١ ، ٤٠٧ ، والرضى على الكافية ١٦٠/٤ ، ٣٦١ ، والتصريح ٢٥٤/١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، والهمع ٢٣٣/٢ ، وفى الخزانة ١٥٩/٩ ، ٣٣٤/١٠ .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

(٤) الكتاب ٨٨/١ ، ١٣٠ ، وأمالى ابن الشجرى ٥/١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٤/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٨٩/٦ .

وما أدْرِي أغيَّرهُم تَناءٍ

وطولُ العهدِ أمْ مَالٌ أصابُوا

ومنها : أيٌّ، نحو : علمت أيُّهم قام، قال الله تعالى : {لَنَعْلَمَ أيَّ الحزبين أحْصَى لما لَبِثُوا أمَدا[1]}، وقال : {وَلَتَعْلَمُنَّ أيُّنا أشدُّ عذابا وأبقى[2]}

ومنها : مَنْ، نحو قولك : عرفت من زيد، وعلمت من أخوك. منها : ما، نحو : علمتُ ما الأمر، وعرفتُ مامذهبُك. ومنها : هل ، نحو : علمت هل أنت قائم. ومنها : كيف ، نحو : عرفتُ كيف زيدٌ. ومنها : أين، نحو : علمتُ أين زيدٌ قاعدٌ. ومنها : ومتى، نحو : علمت متى خروجُك.

وعلى الجملة فأدواتُ الاستفهامِ كلُّها داخلةٌ في هذا الحكم، ولذلك أطلق النظام القول الناظم القول في الاستفهام.

وكما يلزم تعليقُ الفعلِ عن المفعولين معًا، كذلك يلزمُ تعليقه عن الثاني فقط بمقتضى عبارته، حيث لم يقيد التعليق بالمفعولين معًا دون أحدهما، فيشمل كلامُه قولَهم : علمت زيدًا من أبوه، وعلمت زيدًا أبو من هو، وعلمت زيدًا أبوه خالدٌ أم بكر، وعلمت زيدًا أقائمٌ أبوه أم خارج. وما أشبه ذلك.

لكن يبقى النظرُ في زيدٍ هل يُعلَّق عنه الفعلُ أم لا يجوز فيه إلا النصبُ؟ هذا لم يُصَرِّح فيه الناظم بشيء واضحٍ، وإنما فيه إشعارٌ به من قوله : «والتُزِم التعليقُ قبل نَفْي ما»، وكذا حين بيَّن أن الفعل قبل هذه الأدوات معلق عمّا بعدها، فيبقى مالم يفصل فيه بين الفعل والمفعول بها غير مُعلَّقٍ، ويَرْجِعُ إلى أصل الباب من التزام النصب، هذا مما يُشعر به كلامه إذا ضُمَّ بعضه إلى

(١) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٢) الآية ٧١ م سورة طه .

بعض.

وهذا المفهومُ فاسدٌ؛ لأن زيدًا يجوز فيه عند سيبويه والجمهور النصبُ، وهو الأولى، والرفع وليس بضعيف، بل هو قولُ يونس في المسائل كلِّها. وقد أجاز في التسهيل[1] الوجهين في المسألة واختار النصب، فجعله الأوْلى متابعًا لسيبويه حيث قال : « وتقول : عرفتُ زيدًا أبو من هو ، وعلمت عمرًا أأبوك هو أم أبو غيرك، فأعملت الفصل في الاسم الأول، لأنه ليس بالمُدْخَلِ عليه حرفُ الاستفهام[2]. ثم قَوَّى النصب، ثم قال : « وإن شئت [قلت[3]]: قد علمت زيدٌ أبو من هو، كما تقول ذلك فيما لا يتعدّى إلى مفعول ...» إلى آخر كلامه. فالوجهان جائزان على الجملة، فصار هذا المفهومُ غير صحيح.

ويجاب عنه أن إطلاق انحتام النصب / إذا تقدّم الفِعلُ إنما جرى ٤٨١ كلامه فيه حين لم يعرض له عارض التعليق، وهذا الموضع الذي نحن فيه لم يَخْلُ من عارض التعليق على الجملة، فلا يجري فيه انحتام النصب، بل يكون من أجل ذلك خارجًا عنه، ولا هو أيضًا قد انحتم عليه أن يكون معلقًا عنه الفعلُ؛ إذ ليس بعد حرفالتعليق بل قبله وواليا للفعل بلا فصل، فخرج عن انحتام النصب والتعليق، وصار له لحظان، فمن حيث هو في الواقع والٍ للفعل بلا فَصْلٍ يجب أن ينتصب ومن حيث هو في معنىالواقع بعد الأداة يجب أن يعلق، فثبت له اللحظان معًا بكلام الناظم؛ لأنه قال

---

(١) التسهيل ٧٣ .

(٢) الكتاب ٢٣٧/١ . وانظر ٣١٢/٢ ، ٣١٨ .

(٣) عن الكتاب .

: والتُزِم التعليقُ قبل كذا، فأطلق، والقبليّةُ قد تكون حقيقيّة وقد تكون حكمية، وذلك بحسب ما يقَعُ من المفعولاتِ بعد الأداة. وقال أيضا : « انصبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جزأى ابتدا »، فأوجب النصب مع عَدَم المُعَلِّق، وعدمُه قد يكون حقيقةً، وقد يكون حُكْمًا، فقد اجتمع الأمران في قولك : علمتُ زيدًا أبو من هو ، فافهم ذلك، إلا[1] أنَّ الناظم اكتفى [هنا[2]] بالإشارة اتكالاً على فهم الناظر في كتابه. وهذه مسألةٌ مما يتعلق بكلامه.

ومسألة ثانيةٌ، وهي أنّ قوله : « والتُزِم التعليقُ قبل» كذا، فيه تنبيه على أنه لايكون الحكمُ إلا ملتزمًا فلا تظنّ أنه جائز، ولا أنه قد يأتى في الكلام خلاف ذلك، وإن جاء ما يتوهّم فيه ذلك، كقولهم: قد عرفتُ أبا مَنْ زيدٌ مكنىّ، فأبا يُتَوهَّم أنه منصوب بعرفت، وليس كذلك. بل هو منصوب بمكنى، قال سيبويه : « كأنك قلت : أبا مَنْ زيدٌ مَكْنِيّ، ثم أدخلت عرفت عليها[3]»، يعنى : فلو كان منصوبًا بعرفت لوجب رفعه إذا أسقطت عرفت. ومثل ذلك : علمت أأبازيد تُكنى [أم[4]] أبا عَمرٍو، وكأنك قلت : أأبازيد تكنى أم أبا عمرو، ثم أدخلت عليه علمت، كما أدخلت[5] عليه حين لم يكن ما بعده إلا مبتدأ، نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو[6]. ومثل ذلك : علمت أبا من رأيت قائمًا، فأبا منصوب برأيت لابعلمت، بدليل أنك تقول : أبا من رأيت قائما؟ من غير أن تدخل علمت. وتقول : علمت أىَّ يومٍ الجمعةُ، فتنصب أىّ يومٍ على الظرفية لا على النصب

(١) فى الأصل : «لأن الناظم» .
(٢) عن هامش الأصل .
(٣) الكتاب ٢٣٩/١ ، بتصرّف .
(٤) سقط من الأصل .
(٥) فى الأصل : أدخلته .
(٦) انظر الكتاب ٢٣٩/١ .

بعلمت[1]، وإن شئت قلت : علمت أيٌّ يومٍ الجمعة فرفعتَ أيٌّ. وقد قالت العرب : « قد علمت أيَّ حين عقبتى[2]»، وأيُّ حينٍ عقبتى[3]. ومثل هذا أيضا-[4] كثير ومنه قوله تعالى : {وسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ[5]}، فأيَّ منصوب ينقَلبون، لا بسيعلم. ومن قال : عرفت زيدًا أبو من هو، فنصب زيدًا [قال : قد عرفتُ زيدًا[6]؟] أبا من هو مكنىْ، وعلمتُ زيدًا أي يوم وقته، فهذا كله مُنَبَّه عليه بقوله: «والتَزِم التعليقُ».

ومسألةٌ ثالثة، وهي أنه إنما قال : «قبل نفي ما» وكذا، فقيد وجوب التعليق بكون الفعل قبل المعلّق، ولم يقيّده بكون المفعول بعد المعلّق، فيها على أن المعلّق فيه يكون قبل المفعول حقيقة، كقولك : علمت هل زيدٌ قائم، وقد يكون قبله حكما لا حقيقة، ويلزم التعليق، كالمضاف إلى اسم الاستفهام، كقولك : علمت أبو مَنْ زيدٌ، فَأَبُو لم يقع قبله[7] المعلّق وإنما وقع بعده، إلاَّ أنّه اكتسى منه حكم الصدرية بسبب الإضافة إليه، فهو في الحكم واقع بعد المعلّق، وعلى هذا تقولُ: علمتُ غلامُ أيِّهم زيد، وقد يكون لا قبله ولا بعده، بل المفعول هو المعلّق المُعَلَّق، وذلك إذا ضُمِّن معنى الأداة المعلّقة، كقولك : علمتُ أيُّهم قائم،

---

(١) فى جميع النسخ : «بعرفت» . ومثال الكتاب ١/٢٣٩ : «قد عرفت أىّ يوم الجمعة» . وقد استبدل المؤلف بعرفت علمت ، فلما حلل المثال عاد إلى نصّ سيبويه .

(٢) فى الأصل : «أىَّ يَوْم» . ونصه كما فى الكتاب : «لقد علمتُ أىَّ حينٍ عقبى» . وبعضهم يعدّه بيتاً من الرجز . انظر فهرسة الأستاذ عضيمة ٧٧٥ .

(٣) فى الأصل : عاقبنى .

(٤) كلمة «أيضا» عن الأصل .

(٥) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٦) سقط من أ .

(٧) فى جميع النسخ : «قبل» .

وسائر اسماء الاستفهام، فليس وقوعُ المفعول / بعد المعلّق بمطرِّد، ٤٨٢
فلو قال مثلا : والتزم التعليق إذا دخل على المفعول أداةٌ مُعلِّقة، لم يطّرد، فما عبّر به هو الأولى، ومن ثم تستشعر الإشارة إلياالوجهين في : عرفت زيدًا أبو من هو . والله أعلم.

ومسألة رابعة وهي : أنه لم يذكر في أدوات التعليق إنّ، وقد جعلوها من الأدوات المعلّقة نحو : علمتُ إنّ زيدًا لقائم، فيظهر أنّ ذلك مما نقصه. ولكن يجاب عن ذلك بأنّ إنّ المؤكدة إن كانت اللام في خبرها فاللام هي المعلقة في الحقيقة، لأنها منويّة التقديم، كما تقدّم في باب إن، فدخلت تحت قوله : « لامُ ابتداءٍ»، وإن كانت غير مؤكدة باللام فلا تقع معلقة عند جمهور النحويين. وحكى الفارسيُّ عن المبرّد أنّه أجاز كسر إنّ في قوله تعالى : {وَلَايَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَرُوا إِنَّما نُمْلِي لهم خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ[(١)]}، على أن يكون إنّ كاللام وهي قراءة يحيى بن وثّاب. وهذا المذهب مرجوح لقلّة ما جاء من ذلك. وقد ضعّف سيبويه أن تقول : علمتُ إنّ زيدًا ذاهبٌ ، من غير لام، كما ضَعّف قولك : علمت زيدٌ خيرٌ منك[(٢)] وجعل الجميع على إرادة اللام، فكذلك تكونُ الآية على مذهبه، وإذا كان كذلك دخل ذلك تحت قوله : «لامُ ابتداءٍ»، وكأنه يقول : لام الابتداء معلّق ملفوظًا بهًا وقمدرة. ووجه الفارسي القراءَة في كتاب الإِغْفَال بتشبيه إنّ باللام في أنها تقع صدرًا، وأنها للتاكيد، وقد يُتَلَقّى

(١) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران . وفي بعض النسخ «تحسبنّ» بالتاء . وقد نفى مكي في مشكله هذه القراءة ، قال : ماعلمت أحدًا قرأ (تحسبن) بالتاء من فوق ، وكسر الألف . أما قراءة يحيى فهي بالياء ، انظر البحر المحيط ٣/١٢٣ .

(٢) الكتاب ٣/١٥١ .

بها القسم، فعاملها معاملة اللاّم شذوذاً. وقد مرّ الكلام على تلقيّ القسم بها دون اللام في قوله :

بَعْدَ إِذا فُجاءَةٍ أو قَسَمِ

لا لاَمَ بَعْدَه بِوَجْهَينِ نُمِي

وبالله التوفيق

* * *

(ثم قال) :

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ

تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

عادة النحويين هنا جاريةٌ بأن يَتحرَّزوا من الاستعمالات الجارية في هذه الأفعال؛ إذ هي تُطلَق بالاشتراك على معانٍ أُخَر، فتخرج إذ ذاك عن حكم هذا الباب، وإنما تادخلُ فيه إذا أطلقت على معانٍ مخصوصةٍ، وهي راجعة إلى معنى العلم والظن، فأراد الناظم التنبيه على نحوٍ مما نَبَّهوا عليه لئلا يُفْهم من كلامه مالا يصح. فيعنى أن العلم إذا كان بمعنى العرفان تعدّى إلى مفعول واحد لزومًا، ولا يجوز أن يتعدّى إلى اثنين وهو بذلك المعنى . وكذلك الظن إذا كان بمعنى التُّهَمِة تعدّى إلى واحدٍ أيضًا لزومًا، وذلك قوله : « تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَه». وإنما كان كذلك لأن عرف يتعدّى إلى واحدٍ، تقول : عرفتُ زيداً، وكذلك اتهم يتعدّى إلى واحد تقول : اتهمتُه؛ قال تعالى : { وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِينٍ[1] }، أي : بمتهم. فإذا صار غيرهما من الأفعال يُؤدِّى معناهما إما

(١) الآية ٢٤ من سورة التكوير . وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ، وغيرهم من السبعة يقرأ بالضاد . انظر السبعة ٦٧٣ .

بالأصالة وإما بالتضمين، لزم أن يتعدى تعدّيهما، فتقول في علم بمعنى عرف : علمتُ زيدًا، وتقتصر , أي : عرفتهُ. قال الله تعالى : {وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِم لا تَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُم[1]}، وقال تعالى : {أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يعلَمُونَ شَيْئًا ولا يهتَدُونَ[2]}. وتقول في ظنَّ بمعنى أتهَم: ظننتُ زيدًا، أي : اتهمتُه، ومنه الآية المتقدمة. والفرق بين العلم والعرفان أن العلم يرجع إلى ذات المعروف وصفاته وأحواله، والعرفان / راجع إلى ذاته ٤٨٣ خاصّةً؛ فالعلم في تعلقه بالمعلوم عام، والعرفان في تعلقه بالمعروف خاصّ. فإذا صار لفظ العلم إلى معنى لفظ العرفان صار خاصًا مثله.

وقوله : « لِعِلْمِ عِرْفانٍ وَظَنَّ تُهمَه » خبر المبتدأ الذي هو : « تَعديةٌ».

فإن قيل : إن أفعال هذا الباب- كما ذكر - مستعملة على وجهين :

أحدهما : أن تكون معانيها راجعةً إلى الظنّ والعلم في أصل وضعهما، فيتعدّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهي ما تقدّم شرحُه أوّلَ الباب.

والثاني : أن تكون بمعنى أفعالٍ أُخَر، فلها إذ ذاك من التعدّي أو اللزوم ما لأفعالها التي تضمّنت معانيها. وهذا فيها معلوم أيضًا ومشهور، فرأي بمعنى أبصر تتعدى إلى واحدٍ، كما تتعدّى أبصر، فتقول : رأيت زيدًا بمعنى أبصرته، وكذلك رأيته بمعنى أصبت رئته، يتعدّى تعدّيهُ، ورأيت رأيًا بمعنى اعتقد. ووجد بمعنى أصاب،

---

(١) الآية ٦٠ من سورة لأنفال .

(٢) الآية ١٠٤ م سورة المائدة .

وحَسِبَ[1] من الحُسبان، وزعم بمعنى ضَمِن، وعدّ من الحسبان أيضاً، وحجا بمعنى يغلب في المحاجاة، ودرى بمعنى خَتَل، يقال : درى الذئب الصيد : إذا استخفى له ليفترسه، وجعل بمعنى خلق،. كلها تتعدى إلى ما تعدّت إليه الأفعال التي تضمنت معانيها. وقد تكون مؤدّيةً معنى مالا يتعدّى، نحو حجا فإنها قد تكون بمعنى : بخل ، وبمعنى أقام. وزعم قد تكون بمعنى هزل[2]، وعلم قد تكون بمعنى انشقت شفته فهو أعْلَمُ، ووجد بمعنى استغنى أو غضب أو حزن، وحسب بمعنى احمرّ لونه وابيضّ كالبرص، وخال الفرسُ بمعنى ظَلَعَ، أو بمعنى عجب[3] أيضا. وما أشبه ذلك، فلا تتعدّى كما لا تتعدّى الأفعال المرادفة لها. وعلى هذين فليست من هذا الباب. والناظم قد ترك التنبيه عليها كُلِّها إلا علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، فيبقى سائرها داخلاً تحت إطلاقه في جميع استعمالاتها، وذلك غير صحيح. وغاية ما يخرج له دون هذين الفعلين جعل؛ إذ قال فيها : « وَجَعَلَ اللّذ كَاعْتَقَدْ»، وهَبْ وَتَعَلَّمْ؛ إذ جعلهما من الباب وقَيّدهما بعدم التصرّف، فاقتضى لزومهما معنىً واحداً، وهو الذين ذكره وما عداها مُشكلٌ إطلاقه فيه.

فالجواب : أنّ الناظم – رحمه الله – قال أولا : « انصبْ بفعل القلْب جزءي ابتدا »، فقيّد الفعل الناصب لجزأى الابتداء بكونه فِعْلَ قلب، ثم فسرّها،

---

(١) حسب – بكسر العين – مشترك في العدّ والظن ، ففي اللسان : حَسِبتَ الشئ أحسبه حسابا ، وحسب الشئ كائنا يحسبه حسبانا ومحسبة . وقد وَرَدَ حسبانٌ مصدراً لَحَسَب مفتوحة العين بمعى العدّ .

(٢) كذا ، ولم أجد هذا المعنى ، على أن في الأفعال لابن القطاع ٤٥٢/٣ : «وزعم زَعْمًا وزُعْمًا وَزِعمًا : ذكر خبراً لايدرى أحقٌ هو أم باطل» .

(٣) كذا في جميع النسخ ، ولعل صوابه : أعجب ، يقال : أعجب الرجل : زهُي . انظر الأفعال لابن القطاع ٢٣٨/١ .

قال تدخل تلك الأفعال المذكورة في كلامه إلا إذا كانت أفعال قلوب، وكل ما ذكر فيها من المعاني المشتركة فليست إذا دلت عليها بأفعال قلوبٍ البتَّة إلا علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهّم، فإنهما من أفعال القلوب، كما أن عرف واتَّهم من أفعال القلوب، وليستا من هذا الباب إذ لا تتعدّى إلا إلى واحدٍ، فكان من الواجب أن يُنَبِّه عليهما ويخرجهما عن الباب لئلا يتوهم دخولهما في جميع ما تقدم. ولم يلزمه أن يستثنى غيرهما من الأفعال إذ لا تكون من أفعال القلوب إلا وهي داخلة، ولا تكون على غير ذلك إلاّ وهي غير مرادةٍ لقوله : « انصبْ بفعل القلب». وهذا حسن من التعبير، وتخلّصٌ بأقلِّ عبارة من التطويل / المُمِلِّ، وإذا وازنت بين عبارته ٤٨٤
في التسهيل وهذا النظم عرفت فَرْقَ ما بينهما.

وإنما الواردِ عليه بلا بدٍّ رأى بمعنى اعتقد؛ إذ هو فعلٌ قلبي، وهو عنده متعدٍّ إلى واحدٍ، فكان الواجب عليه أن يخرجه مع عِلْمِ العرفانِ وَظَنِّ التُّهمَة فإنه مثلهما في الحكم الذي ذكر.

ولا جواب عنه إلا أن يقال : إنه رأى هنا رأي من يقول : إنَّه يتعدَّى إلى اثنين. وهو مذهب كثير من الناس حسبما يظهر من نَقْلِ الأبّذي. ويدلّ على صحة هذا عند الناظم عدّه من أخوات ظنّ جَعَل بمعنى اعتقد. وإنما حُكِي القولُ بتعدِّيها إلى واحد عن الفارسي وتلميذه، قالاه في قول السَّموأل(١):

وَإنّا لقومٌ ما نَرَى القَتْل سُبَّةً
إذا ما رأتْه عامرٌ وسلولُ

(١) هو السموأل بن عاديا اليهودى ، والبيت فى الحماسة بشرح المرزوقى ١١٤ .

قالا : سُبَّةٌ حال، ولو كان مفعولاً ثانيًا لقال : إذا ما رأته عامر وسلول سُبَّةً أو إياها. قالوا : ولا دليل فيه لاحتمال حذفه اختصارًا، وإذا كان كذلك فقد دخلت رأى في كلامه أولاً على معانيها الثلاثة، والله أعلم.

فإن قيل : إذا كان كما قلت لزم من إخراجه هذه الأفعالَ وأشباهها ألاَّ يكون فيها حكم من أحكام هذا الباب، وليس كذلك؛ فإنَّ عَرَف وعَلِم بمعناها يدخل فيها التعليق، وليس من أفعال هذا الباب، كما يدخل في رأى بمعنى أبصر ونظر وتفكر، ونحو ذلك، فتقول : عرفتُ أيُّهم قائم، وعلمت أيُّهم قائم – بمعنى عرفت – نصّ على ذلك سيبويه(١) وغيره.

فالجواب : أنه لم يقل في علم إنه خارج على أحكام هذا الباب جملةً، وإنما ذكر أنه يتعدى إلى واحد، وقال أولا : انصِبْ بفعل القلب، كذا ، ثم ذكر ما يتعلق بها من إلغاء وتعليق، وغيرهما. فليس في الكلام أولاً وآخرا ما يقتضى في عَرف وعَلِم وغيرهما مما يَتَعلَّق حكما بعدم ذلك، بل هي مسكوت عنها، ونحن لا نؤاخذه بما سكت عنه من مسائل النحو ولافصوله، بل ولا من أبوابه؛ إذ لم يَبْنِ على استيفاء أحكام الكلام كلها، وإنّما تصدّى للقوانين المشهورة. ولعمري لقد ترك بابين عظيمين ضروريين، وهما باب القسم وباب التقاء الساكنين، وسيُنَبَّه عليهما إن شاء الله آخر الكتاب.

ولما كانت رأى الحُلُمية داخلةً في أفعال هذا الباب، مع أنها ليست بفعل قَلبٍ بإطلاق، خاف أن يُتَوهم أنها ليست منه، فاستدركها بقوله :

وَلِرَأَي الرُّؤْيا انْمِ مَا لِعَلِما
طَالِبَ مَفْعُولَين مِنْ قَبْلُ انْتَمى

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٣٦ ، والهمع ٢/٢٣٦ .

يعني أن رأى التي بمعنى رؤيا النوم - وتسمى الحُلْمية لأنها منسوبة إلى الحُلُم، وهو ما يرى في النوم - لها من الحكم مثلُ ما لعَلِمَ التي تطلب مفعولين حسبما تقدَّم ويأتي، فيتعدى رأى الرُّؤيا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فتقول : رأيتُ في النوم زيدًا صديقك. ومنه قولُ الله تعالى : {قال أحَدُهما : إني أرَانِي أعْصِرُ خَمْرًا}(١).

وأضاف الفعل إلى الرؤيا تعريفًا لرأى بالمصدر الذي هو مختصٌ بالنوم؛ فإن الرؤيا لا يكن مصدرًا إلا لرأى التي تُستَعمل في النوم. و«لرأى» متعلِّق بقوله : انم». / وقوله : «لعَلِمَ» و «من قبل» متعلقان ٤٨٥
بانتمي. وطالب مفعولين: منسوب على الحال من علم، لأنه اسم عَلَمٌ للفظ، والتقدير : انم لفعل الرؤيا ما انتمى لعَلِمَ من قبلُ، حالة كون علم طالب مفعولين. وإنما قيّد عَلِمَ بقوله : طالب مفعولين، لأنّه قدم لها استعمالين، استعمالاً على أصلها، وآخر تعدّى فيه إلى واحدٍ، فلو أطلق اللفلظ في علم لكان يتوهّم رجوعه إلى علم المتعدّية إلى واحد، لأنها أقرب مذكور. ويقال : نَمى الحديث والخبر : إذا فشا وشاع، ونَمَيْتُه أنا : إذا أشْهَرته وأظهرته. فقوله : «انم» هو من المتعدى ، ومنصوبه ما، أي : اشتهر لرأى المذكورة ما انتمى واشتهر لعلم ذات المفعولين. وانتمى : مطاوع نمى، كشهرت الحديث فاشتهر.

فإن قيل : قولُه «انمِ ما لعلم » قد اقتضى بعمومه أن يُنْمَى لرأى الرؤيا جوازُ الإلغاء ودخولُ التعليق، كما اقتضى تعدّيها إلى المفعولين؛ إلا أنّ ذلك عند المؤلف غير صحيح، ألا تراه في التسهيل خصّ دخول

---

(١) الآية ٣٦ من سورة يوسف .

الإلغاء والتعليق بأفعالقلب حيث قال : «وتسمّى المتقدمة على صَيَّر قلبية[1]» .. إلى آخره، فأخرج رأى الحُلْمية عنها إذْ لم يذكرها معها، وذكر تخصيص أفعال القلب بجواز الإلغاء على الجملة، ثم ذكر أنها تختصّ أيضًا بالتعليق، فلا يكون إلا فيها وفيما أشبهها مما ذكر، فأخرج رأى الحلمية من ذلك بالكلية. وفي الشرح[2] ما يساعد على ذلك، فكيف يأتى هنا بعبارة تعمّ جميعَ الأحكام المذكورة؟ ألا تراه قال بعد شرح معنى الإلغاء والتعليق : ولا يكونان إلاّ في فِعْلٍ قلبي متصرّف ؟ فالحاصل أن هذا التعميم معترضٌ.

فالجواب : أن النحويين قلّما نجد منهم من يذكر هذه المسألة بخصوصها، والظاهر في القياس جوازُ الإلغاء فيها والتعليق أيضًا؛ أما الإلغاء فلا يتعد أن يخبر الإنسان بخير يطلقه وإنما مستنده فيه النوم فيقول : زيد قام، أو عمروٌ أكرمني، ويريد في النوم. وعلى هذا يقول : رأيت زيدًا قام، ورأيت عمرًا أكرمني، إذا قصد الإعمال، كما قال يوسف عليه السلام : {يا أبَتِ، إنِّي رأيت أحد عَشَرَ كوكبًا والشمس والقمر رأيتُهم لي ساجدين}[3]. فإذا قصد إطلاق الخبر ثم استدرك قال : زيدٌ – رأيتُ – أكرمنى، وزيدٌ أكرمني، رأيت – وما أشبه ذلك. إلاّ أنّ مثل هذا القصد في الإخبار قليل الوقوع، وقِلَّتُه لا تخرجه عن القياس. وأما التعليق فكذلك أيضًا إذا قال : رأيتُ ما زيدٌ قائم، إذا رأى في النوم مقتضى هذا الخبر، ومثله : رأيتُ متى زيدٌ منطلقٌ، ورأيت أزيدٌ أخوك أم عمروٌ. وهذا لا مانع منه في القياس؛ فقد يمكن أن يكون الناظم

---

(1) التسهيل ٧١ .

(2) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٨ .

(3) الآية ٤ من سورة يوسف .

قاصداً لذلك ولاسيّما وليس في كلام العرب ما يردّه، فالوجه أن يقال به.
وقد قَصَر ابنُه بدر الدين في شرح هذا النظمِ معنى الكلام على التعدّى إلى المفعولين[1]، فطالِعْه ثَمَّةَ.

* * *

(ثم قال):

وَلاَ تُجِزْ هُنا بِلاَ دَلِيلِ
سقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أو مَفْعُولِ

هنا : إشارةٌ إلى الباب المُتَكَلَّم فيه، يعني أنه لا يجوزُ في هذا الباب حذفُ المفعولين معًا من غير دليل ، / ولا حذف أحدهما [أيضا[2]] ٤٨٦
من غير دليل، فلا تقول في – ظننت زيداً أخاك –: ظننت، وتقتصر، ولا : ظننت زيداً، وتقتصر، ولا : ظننت منطلقا، أو أخاك، وتقتصر.

فأما امتناع الاقتصار على أحدهما دون الآخر فمتفق عليه؛ لان المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر أن تأتي بالمبتدأ دون الخبر ولا بالخبر دون مبتدأ، فكذلك لايجوز بعد دخول الناسخ؛ إذ من شرط الحذف أن يبقى على المحذوف دليل.

وأما امتناع حذفهما معًا والاقتصار على الفعل والفاعل دونهما من غير دليل فمسألةٌ مختلف فيها؛ فذهبت طائفة إلى جواز ذلك منهم ابن السرّاج والسيرافي، وذهبت طائفة أخرى إلى المنع من ذلك، منهم ابن خروف وشيخهُ ابن طاهر[3]، وهو الذي ارتضى الناظم هنا وفي

(١) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ٢٠٩ .
(٢) سقط من الأصل .
(٣) انظر الهمع ٢/٢٢٤ – ٢٢٥ .

التسهيل[١] وغيره. وكلامُ سيبويه قد تعلّق به الفريقان معًا. والدليل على ما ذهب إليه الناظم أنّ القائل : ظننت، ولا يخلو أن يكون قصدهُ الإخبارَ بمجرد وقوع الفعل فقط، أو الإخبار به وبما وقع من الجمل. فإن كان القصدُ الأولَ فلا يصحّ؛ إذ المخبر بأنه وقع منه ظنٌّ أو علم بمنزلة المخبر بأنّ النار حارة في عدم الفائدة؛ إذ لا يخلو إنسان من ظنٍ مّا أو علمٍ مّا، كما لا يخلو إنسان مّا من قيامٍ مّا، والعربُ لا تتكلّم بما لا فائدة فيه: وإن كان القصد الثاني فقد تنزّل الظن من الجملة منزلة قولك: في ظني، فكما لايجوز لمن قال : زيد منطلقٌ في ظني، أن يقتصر على : في ظنى، كذلك لا يجوز لمن قال : ظننتُ زيدًا منطلقًا أن يقتصر على ظننت؛ لأن ذلك نقضُ الغرض. ويظهر هذا المذهبُ من سيبويه في أبواب الضمائر[٢]، ولكن ليس بنصٍّ، وإن كان الفارسي وابن خروف قد اعتمداه كالنصّ في منع هذا الاقتصار. والكلام في بيان رأي سيبويه، والجمع بين ما قال هناك وما قال أول الكتاب ، موضعٌ غير هذا. وقد حكى مما يدلّ على الجواز قولهم: من يسمع يَخَلْ، وقولهم : ظننت ذاك، وظننتُ به. وهذا على رأي الناظم ومن وافقه مسموعٌ ومؤوّل.

ولما قال هنا : «بلا دليلٍ» اقتضى مفهومُ هذا القيد أنه إن حُذِفا معًا أو أحدهما بدليل جاز، ولا ينبغي أن يُختلف فيه. وقد حُكِي عن ابن ملكون[٣] المنعُ منه، والسماع والقياس يردّان عليه، فممّا حُذِف فيه المفعولات معًا

(١) التسهيل ٧٠ .

(٢) الكتاب ١/٤٠ - ٤١ ، ٢/٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٣) هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي ، أستاذ نحويٌ ، روى عنه ابن خروف والشلوبين . له شرح على الحماسة ، ونكت على تبصرة الصيمري ، توفي سنة ٥٨٤ . انظر البغية ١/٤٣١ .

اختصارًا قولُ الكُميت[1]:

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ

ترى حُبَّهم عارًا عليَّ وتحسبُ

أي : وتحسِبُ حُبَّهم عارًا. ومنه أيضًا قولُ الله سبحانه : {واللهُ يَعلمُ وأنتمُ لا تَعْلَمونَ}[2]، وقولُه : {أعندَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فَهُوَ يَرَى}[3]. وإنما حُذِفالعموم العلم بالمحذوف، أي : يعلم الأشياء كائنةً، أو ما في معنى هذا التقدير. وكذلك : (فهو يَرَى)، أى : يرى ما سَمِعِ باطلا، أو : يرى الجزاء غير كائن، أو : يرى الأشياء أو ما يعتقده ويفعله حقًّا وصوابًا - وكذلك قدّره ابن خروف - أو غير ذلك مما يعطيه معنى ما تقدّم من قوله: {وَأَعْطَى قليلاً وَأَكْدَى}[4]، فليس مثل هذا خارجًا عن هذا الأصل الذي أصّله الناظم؛ لأن عموم العلم بالمحذوف يُبِينهُ؛ ألا ترى إلى حذف خَبَر ما بعد لولا، وحذفهم متعلّق الظرف والمجرور إذا وَقَعا / خبرين، وما ٤٨٧
أشبه ذلك، فكذلك ما نحن فيه.

ومما حذف فيه أحد المفعولين اختصارًا قول الله تعالى : {ولاَ يَحْسَبَنَّ الذين يَبْخَلُونَ بما آتاهُمُ الله من فَضْلِهِ هو خيرًا لَهُم}[5]، قالوا :

---

(١) شرح الهاشميات ٣٨ . و المحتسب ١/١٨٣ ، والرضى على الكافية ٤/١٥٥ ، والتصريح ١/٢٥٩ ، والهمع ٢/٢٢٥ . والخزانة٩/١٣٧ .

(٢) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٣٥ من سورة النجم .

(٤) الآية ٣٤ من سورة النجم .

(٥) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران .

التقدير : البخلَ هو خيراً لهم، فحذف لدلالة الفعل عليه، وقال عنترة[(١)]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ
مِنِّى بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أى : فلا تظنِّى غيره كائنا. وقاله الآخر[(٢)]:

كَأَنْ لَمْ يَكُن بَيْنٌ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ
تَلاَقٍ، وَلَكِنِ لاَ إِخَالُ تلاقيا

قدّره المؤلف : لا إخال الكائنَ تلاقيا، ثم حذف الأول. وقدره غيره: لا إخال تلاقيًا كائنا، أولا إخالُ ثَمَّ تلاقيًا. ثم حذف الثاني، وكلامه يدلّ على عموم اختصاص الحذف بأحدهما دون الآخر، فمن سألَ: أتظن زيدًا قائما؟ أجاز أن يقال له : ظننت زيداً، وأن يقال له : ظننتُ قائمًا، وأن يقال له : ظننت ، كل ذلك سائغ، والله أعلم.

* * *

(ثم قال) :

وَكَتَظُنَّ اجْعَلْ «تَقُول» إِنْ وَلِى
مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيرِ ظَرفٍ أَوْ كَظَرفٍ أو عَمَلْ
وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
وَأُجْرِى القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا

---

(١) ديوانه ١٨٧ ، والبيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٥ ، والخصائص ٢١٦/٢ ، والرضى على الكافية ٣٧/٢ ، ١٥٢/٤/٤ ، والتصريح ٢٦٠/١ ، والهمع ٢٢٦/٢ ، والخزانة٢٢٧/٣ ، ١٣٦/٩ .

(٢) البيت فى شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٥ ، والمساعد ٣٥٣/١ .

عِنْدَ سُلَيم، نَحْو «قُلْ ذا مُشْفِقًا»

هذا الفصلُ يذكر فيه إلحاق القول بالظنّ في العَمَل في جزأيِ الابتداء والخبر، فذكر أوّلاً لغة الجمهور من العرب في ذلك، وأنهم يلحقون القول بالظن بأربعة شروط، شرطان مصرّح بهما في كلامه :

أحدهما : أن يلى مستفهما به، وذلك قوله : إن ولى مستفهما به، والضمير في وَلِي عائدٌ على فعل القول وهو تقولُ المذكور. والمستفهم به هو أداة الاستفهام، ولم يقيّده بأداة دون غيرها، فاقتضى الإطلاق في جميع أدوات الاستفهام، فتقول : أتقول زيدًا صاحبك؟ وهل تقول زيدًا صاحبك؟ ومتى تقولُ زيدًا منطلقًا؟ وأنشد سيبويه لابن أبي ربيعة للخَلِيطِ[1]:

أما الرَّحيلُ فدونَ بَعْدَ غَدٍ

فَمتَى تَقُولُ الدارَ تجمعُنا؟

بنصب الدار. وأنشد غيره[2]:

---

(١) فى جميع النسخ : أو للخليط . والصواب ماأثبتناه ، فالبيت الشاهد يلى مطلع القصيدة ، وفيه يقول ابن أبى ربيعة :

قال الخليط : غدًا تصدّعنا　　　أو بعده ، أفلا تشيّعنا

والبيت الشاهد فى الديوان ٤٣٤ . والكتاب ١٢٤/١ ، والمقتضب ٣٤٨/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧٨/٧ ، والتصريح ٢٦٢/١ . والخزانة٤٣٩/٢ .

(٢) الرجز لهدْبه بن خشرم العذرى ، وهو فى الشعر والشعراء ٦٩١ ، وروايته فيه :

متى تظن القلص الرواسما　　يلفن أمقاسم وقاسماً .

وهو من شواهد الهمع ٢٤٦/٢ ، والأشمونى ٣٦/٢ . وفى العينى ٤٢٧/٢ .

متى تَقُولُ القُلُصَ [1] الرَّواسما

يَحْمِلْنَ أم قَاسِمٍ وقَاسما ؟

وكذلك « ما » إذا قلت : ما تقول زيداً فاعلاً ؟ ومنه فى الحماسة لعمرو بن معديكرب [2] :

علامَ تقولُ الرُّمحَ يُثْقِلُ عاتِقِى

إذا أنا لم أطعُنْ إذا الخيلُ كرَّتِ ؟

يُرْوى بنصبِ الرمح . وعلى ذلك تقولُ : أينِ تقول زيداً قاعدًا ؟ وأىّ رجل تقولُ زيدًا مكرمًا ؟ وما أشبه ذلك ، فلولم يتَقَدّم الاستفهام لم يَعملِ القولُ ، بل يرجع إلى الأصل فيه [3] وهو الحكاية - إلا فى لغة سليم - فتقول : قلت : عَمرُو منطلق ، وتقول : زَيدُ أخوك .

والثانى : أن تكون أداة الأستفهام متصلة بالفعل ، أو فى حكم المتّصل ، وذلك قوله : ولمَ ينْفَصِلِ بغير كذا ، يريد أنَّ الفعل لا يخلو أن ينفصل من الاستفهام أولا ، فإن لم ينفصل فالإعمال لوجود الشرط . وإن انفصل الفعل من الاستفهام فإما بظرف أو مجرور أو عَمَل أو بغير ذلك ، فإن انفصل بأحد الثلاثة فهو مُغْتفَر لأنها معمولاتُ القول أو معمولات معمولاته ، والمعمول إذا تَقَدّم على العامل فهو فى نيّة التأخير ، فكأنك حين قلت : أفى الدار تقول زيداً ، وأزيداً تقول قائمًا ؟ وأقائما / ٤٨٨

(١) فى الأصل : القلوص .

(٢) شعر عمرو بن معديكرب الزبيدى ٥٥ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٦٣ ، ١٧٦٧ .

(٣) فى جميع النسخ : فيها . والمثبت عن هامش الأصل .

تقول أخاك ؟ إنما قلت : أتقول زيدًا فى الدار ؟ وأتقول زيدًا قائماً ؟ وأتقول أخاك قائماً ؟ وكذلك إذا قلت : أفى الدار تقول زيداً قاعداً ؟ وأعندك تقول زيداً ساكنا ؟ فكأنك قلت : أتقول زيداً قاعداً فى الدار ؟ وأتقول زيداً ساكنا عندك ؟ فالاتصال حاصلٌ . وإن انفصل بغير ذلك فلا يجوز الإعمال عَمَلَ الظَّنّ ، وهو معنى قوله : «ولمَ ينْفَصِلِ[1]» من الاستفهام، فلو قلت : أأنت تقول زيدٌ منطلق ؟ فلابدّ من الرفع على الحكاية بالقول ، قال سيبويه : «لأنك فصلت بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فَصَلَه : أأنت زيدٌ مررتَ به ، فصارَتْ بمنزلة أَخَواتِها ، وصارت على الأصل[2] » . يفى صار زيد يختار فيه الرفع ، كما كان زيدُ مررت به كذلك ، لان الاستفهام قد انفصل منه، فلم يكن داخلاً عليه، فلم يكن[3] ثَمَّ طالبُ للفعل ، فكذلك فى أأنت تقول ، ليس الاستفهام بداخل على الفعل فَيَحْدُثَ فيه معنى الظن ، فلم يصلح [4] أن يعملَ عمله ؛ إذ كان عملُه عَمَلَ الظَّن تابعاً لأدائه معناه ، فقولك : أتقول زيداً أخاك ، إنما معناه معنى : أتَظُنُّ زيداً أخاك . ومن هنا يُجعَلُ قول الناظم : «ولتَظُنُّ اجعل تقولُ» ، يريد : اجعله مثله مطلقا فى المعنى والعمل .

فهذان هما الشرطان المصرّحُ بهما فى كلام الناظم . وأما الشرطان غير المصرّح بهما فمشارُ إليهما بالمثال ، وهو قولُه : «ولتَظن اجعل تقولُ» .

أحدهما : أن يكون فعلُ القول مضارعاً ، كأنه قال : اجعل هذه الصيغة المعيّنةَ مثل تظن ، فيخرج عن ذلك الفعلُ الماضى وفعلُ الأمر ، فلا يجوز أن

---

(١) فى جميع النسخ : «إن لم»

(٢) الكتاب ١/١٢٣ .

(٣) فى صلب الأصل : « فلم يبقى طالب » . وفى الهامش : «فلم يكن طالبا» . والمثبت عن س،ف.

(٤) فى الأصل : « يصحّ» .

يقال : أقلتَ زيداً أخاك ؟ ولا : قُل زيداً أخاك ؟ لأنه لم يبلغ من قوة القول في تضمينه معنى الظن وإعماله عمله أن يكون ذلك في كل موضع . وإنما كان ذلك فيها في موضع واحد وهو المضارع ، فصار كما الحجازية لا تعمل في كل موضع ، قال سيبويه : «ولم يُجْعَلْ (قلتُ) كظننتُ لأنها إنّما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيا ، فما دخلت في باب ظننتُ بأكثر من هذا ، كما أنّ «ما» لم تقو قوّة ليس ، ولم تقع في جميع مواضعها ، لأنّ أصلها أن يكون مابعدها مبتدأ»[١] .

والثاني : أن يكون مُسْنَداً إلى المخاطب ، هو مادلّ عليه المثال في قوله : «اجعَلُ تقولُ» ، كأنه قال : بشرط أن يكون مسنداً إلى ضمير المخاطب ، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلمٍ ولا غائبٍ ، فلا يقال أأقول عمراً منطلقاً ؟ ولا : أيقول زيدٌ عمراً منطلقا ؟ بل الحكاية. واجبة ؛ ووجه ذلك أن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمتَه عن ظنِّه ، فأكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه : أتقول كذا ؟ وما تقول في كذا ؟ يريد : ما تعتقد ؟ وإلى أَيْشٍ تذهب ؟ وكثر هذا المعنى فَأجروا مجْرَى الظنّ ؛ فإذا قالوا للمخاطب : أيقول زيدٌ كذا ؟ حكَوا ؛ إذ لم يكثر أن يُستفْهم المخاطبُ عن ظن غيره ، هذا معنى تعليل سيبويه [٢] . ومثلُ ذلك استفهامُ الإنسان عن ظن نَفْسِهِ ، لا يكادُ يوجدُ . فهذا كمال الشروط الأربعة ، وهى غاية ما اشترطه الناسُ .

ثم قال : «وإن ببعضِ ذِى فَصلْتَ / يُحتَملْ» ، ذى : إشارة إلى ما ٤٨٩

---

(١) الكتاب ١/١٢٢-١٢٣ .

(٢) الكتاب ١/١٢٢ .

تَقَدَّم له قريباً ، وهو الظرفُ وشبهه ، وهو الجارّ والمجرورُ ، والعملُ ، ويريد به معمول القول ، أطلق عيه مجازاً ، وكأنه على حذف مضاف ، أى: أو ذى عمل . وإتيانه بإشارة المؤنث ، لأنها مما يُشار بها إلى الجماعة . والمتقدم له قريباً ثلاثة أشياء ، فلو قال : ببعض ذا ، لتوهم أنه أراد بعض المعمولات ، وأنه لم يُرِدْ الظرف ولا المجرور ، وذلك فاسدٌ ، فأتى بما يُعطى شمول الثلاثة . ويعنى أنك إن فَصَلْتَ بين الاستفهام وفِعْلِ القول ببعض هذه الأشياء ، بظرف ، أو بمجرور ، أو بمعمولاتِ القولِ ، احتُمِلَ ذلك فى صحة الإعمال فلم يقدح فيه . فمثال الفصل بالظرفِ قولَكَ : أكلّ يوم تقول أخاك منطلقا ؟ وأنشد فى الشرح[1] :

أَبَعْدَ بعد تقولُ الدارَ جامعةً
شَمْلِى بِهِمْ، أم دوامَ البُعْدِ مَحْتوما؟

ومثال الفصل بالمجرور قولك : أفى الدار تقولُ زيداً قائماً؟ ومثال الفصل بالمعمول قول الكميت [2] :

أجُهّالاً تقولُ بنى لُؤَىّ
لَعَمْرُ أبيكَ أم مُتَجاهِلِينا؟

ويروى : أنُوَّاما أم متناومينا ؟ فالفصل بهذه الأشياء كلا فصلٍ ، قال سيبويه – فى قولك : أكل يوم تقولُ عمراً منطلقا ؟– :«لاَ نفْصِلْ بها كما لاَ

(١) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٩٩ . وهو من شواهد المغنى ٦٩٣ ، والهمع ٢/٢٤٧، وفى العينى ٢/٤٣٨ .

(٢) الكتاب ١/١٢٣ ، والمقتضب ٢/٢٤٨ ، وابن يعيش على المفصل ٧/٧٨ ، والرضى على الكافية ٤/١٧٨، والتصريح ١/٢٦٣، والهمع ٢/٢٤٧ ، والخزانة ٢/٤٣٩ عرضاً ، ٩/١٨٣ . وليس البيت فى ديوان الكميت .

تفْصِلُ بها فى قـولك :أكلَّ يَوْمٍ زيداً تضـربه[1] .، يعنى أنها لم تغيّر اختيار النصب فى زيدٍ لأجل الفصل ، فكذلك هاهنا .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : أتقول زيداً أخاك ؟ ومتى تقول عمراً صديقك ؟ وأنشد سيبويه لعُمَر بن أبى ربيعة[2] :

أمَّا الرحيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ

فمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنا؟

بنصب الدار . وقـال عـمـرو بن مـعـديكرب الزبيـدى ، وهـو من أبيـات الحماسة[3] :

عَلَامَ تقولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقِى

إذا أنا لمْ أطعُنْ إذا الخيلُ كرّتِ؟

يروى بنصب الرمح ورفعه ، والرفع على الرجوع إلى الأصيل من الحكاية ، والنصب على إعمال القول . وقول الآخر[4] :

متى تقولُ القُلُص الرَّواسِمَا

يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسِمٍ وقاسما؟

وهو كثير .

ثمَّ قـال : وأجـرى القـولُ كظَنٍ مطلقـا .. عند سُلَيمٍ ، سليم : قـبـيلة من

---

(١) الكتاب ١/١٢٣ .

(٢) تقدم البيت فى ص ٤٩٦.

(٣) تقدم البيت فى ص ٤٩٧.

(٤) تقدم البيت فى ص ٤٩٧.

قيس عيلانَ ، وهو سلَيم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفة بن قيس بن عيلان[1] . وسلَيم أيضاً : قبيلة فى جُذَام من اليمن .

ويعنى أن القول فى لغة سلَيم يجرى مجرى الظنّ بإطلاقٍ من غير تقييد بشرطٍ من الشروط المذكورة فى غيرهم ، فسواءٌ أكان الفعل ماضيا أو مضارعا أو أمرًا ، ولذلك مثَّله بالأمر فقال : «نحو :قُلْ ذا مشفقاً» ، وسواءٌ تقدّمه استفهام أم لا ، فتقول : قلت زيداً قائماً ، ولا أقولُ عمراً قاعداً ، وأنشدوا[2] :

قَالَتْ –وكنتُ رجلاً فَطِينا:–

هذا – وربِّ البيت– إسرائينا

فنصب إسرائين بقالت مفعولاً ثانيا ، جعل اسم الإشارة المفعول الأوَّل .

وإسرائين : لغة في إسرائيل .

وعلى هذه اللغة حمل فى الشرح[3] ما أنشده الفارسىّ فى التذكرة وغيرُه، من قولِ الحُطَيئة[4] :

إذا قُلتَ أنِّى آيب أهلَ بلدةٍ

حَطَطْتُ بها عنه الوَلِيَّةَ بالهَجْرِ

---

(١) انظر جهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٦١ ، ٤٨١-٣٨٢ ، ونهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب للقلقشندى ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) بيت مجهول القائل.وهوفى أمالى القالى ٢/٤٤ ، والسمط ٦٨١ ، والمخصص ١٣/٢٨٢ ، والتصريح ١/٢٦٤ ، والهمع ٢/٢٤٦ ، واللسان ، مادة : يمن .

(٣) شرح التسهيل ، ورقة ٩٩ .

(٤) ديوانه ٣٦٦ . والبيت فى التصريح ٢/٢٦٢ ، والعينى ٢/٤٣٢ .
الولية : البرذعة . والهجر : الهاجرة .

بفتح أنّ ، وذلك يقتضي الإعمال ، وقد تأوّله الفارسي على غير لغة سُليم بأنّ جعل القول بمعنى الظن ، قال / : ومعناه : إذا قدَّرت وظننت أنِّي آيــب ، ولم يحمله على لغتهم ؛ لأنّ لغة بني سُليم غير مستلزمة لمعنى الظنّ . قال ابن خروف : القول في مذهب بني سُليم على معناه ، وعمله عمل الظــنّ بخلاف من يشترط فيه الاستفهام ، فإنّه عندهم بمنزلة الظنّ معنىً وعملاً ، وقد نصّ على ذلك سيبويه بقوله : إنّه لا يكاد يُستفهم عن ظــنّ غيــره[1]، ولم ينصّ في لغة سُليم على شيء من ذلك . وما قاله ابــن خــروف هــو ظاهر من كلام سيبويه ؛ إذ أطلق القولَ بالإعمال في حكايتــه عــن أبــي الخطاب بقوله : " وزعم أبو الخطاب – وسألته غير مرّة – أن ناساً يوثق بعربيّتهم – وهم بنو سُليم – يجعلون باب (قلتُ) أجمع مثل (ظننتُ) "[2]. يعني يجعلون ما دخله معنى الظنّ وما لا مثل (ظننت) في العمــل . قــال ابــن الضائع : لو كان معنى الظنّ مشروطاً لاشترط سيبويه ذلك ، حيث حكــى هذه اللغة . قال : وأيضاً فلا يحتاج لذلك ؛ لأنّ القول الذي هو النطق إنّما يكون عن علم أو ظنّ ، فلا بدّ من الظنّ في ذلك . وأمّا الشلوبين فإنّه زعم أن النصب بالقول إذا لم يكن فيه معنى الظن لا وجه له ، وأنّ بنــي سُــليم لا يُعملون إلا على معنى الظنّ ، ومعنى كلام سيبويه – عنده – لَمّا قال : يجعلون

(١) الكتاب ١٢٢/١ .
(٢) نفسه ١٢٤/١ .

باب قلت أجمع مثل ظننت » ، أى جميع ضروب القول من متكلم وغائب، وماض ومستقبل ، مما فيه كلُّه معنى الظن . ثم حكى عن بعض المتأخرين أنه فهم من كلام سيبويه أن القول كلُّه ما فيه معنى الظن ، وماليس فيه معناه يجرى مجرى الظنّ ، وخطّأه فيه .

وإذا تقرّر هذا فكلام الناظم محتمل للمذهبين معاً ، وذلك أن قوله «مطلقا» راجع إلى التقييد المتقدم فى مذهب الجمهور إذا أعملوا ، وهو لم يذكر هناك هل القول إذا أعمل معناه معنى الظن أم لا ؟ وعلى ذلك ينبنى تعيين مذهبه ، لكن تقدم أن معناه هناك معنى الظن ، وذكر أن قوله : «ولَتَظن اجعَلْ تقولُ» يريد به فى المعنى والعمل ، لأن معنى الظن كالازم لاجتماع الشروط ، فيكون إذاً قوله فى هذا البيت : «وأُجري القولُ كَظنّ مطلقا» يريدُ فى المعنى والعمل . وهو ما نصّ عليه الشلوبين ، ويظهر من الفارسىّ وابن جنى فى كلامهما على بيت الحطيئة ، لأنهما أجريا فيه القول مجرى الظن بنص الفارسىّ ، وتسليم ابن جنى فى كتابه التنبيه ، ثم قال ابن جنى : فإن قيل : فليس هنا استفهام فكيف جاز استعمال القول استعمال الظن ؟ قيل : لم يجز هذا للاستفهام وحده ، بل لأن الموضع من مواضع الظن ، ولو كان للاستفهام [(١)] مجرداً من تقاضى الموضع لإنه[(١)] وتلقّيه إياه [فيه [(١)]] لجاز[(٢)] أيضا : أأقولُ زيداً منطلقا؟ وأيقول زيد عمراً جالساً ؟ ولما لم يجز ذلك لأنه لا يكاد يستفهمه عن ظنّ غيره ، وعلمت به أن جوازه إنما هو لأن الموضع مقتضٍ له ، وإذا كان الأمر كذلك جاز

---

(١) عن التنبيه . وقد سقط من جميع النسخ .

(٢) فى جميع النسخ : «ولو جاز ذلك لجاز» . والمثبت عن التنبيه .

[أيضا[1]] إذاً : قلت أنِّى آيبُ ، بفتح همزة أنى ، من حيث كان الموضع متقاضياً للظنّ[2] » . هذا ما قال ، واقتضى كلامُه أن بنى سليم ينقسم القول عندهم قسمين ، قسم يقتضى فيه الموضعُ معنى الظن، فهذا هو المعمل عندهم ، وقسمٌ لا يقتضى الموضعُ ذلك فيه ، فليس بمُعْمَلٍ عندهم . وهذا محتاج إلى توقيف ، وظاهر نقل الأئمة خلافه . فهذا وجه مما يحتمله كلام الناظم .

والوجه الثانى : أن يكون قوله : «ولتَظن اجعلْ تقولُ» يريد فى العمل خاصّةً ، ويبقى معنى الظن مسكوتا عنه ، لم يتعرّض له لعدم الحاجة إليه ؛ لأن / الشروط المذكورة إذا توفرت لزمها معنى الظن ، ٤٩١
فذكرُها مُغنٍ عن اشتراطه ، وإذا تخلّف منها شرط أو أكثر بقى الفعلُ على أصل وضعه من الحكاية والدلالة على معنى النطق ، ويكون قوله بعدُ: « وأُجرِى القولُ لتَظنّ مطلقاً» ، يريد أيضا فى العمل خاصة ، ولا ينظر فى لغة سُلَيم إلى معنى ظنٍّ ولا غيره ، فإذا توفّرت الشروط صار معنى القول كمعنى الظن ، وإذا تخلفت بقى على أصل معناه ، وربّما يدخله معنى الظن ، إن [3] دخل فلا يعتبر ؛ إذ ليس ثمّ ما يطلبه . وعلى هذا يمشى كلامُ الناظم على ظاهر كلام سيبويه ومن وافقه ، ولا فرق إذ ذاك عند سليم بين إشرابه معنى الظن وعدم إشرابه ذلك ، بل يعلمون القول فى القسمين . وهذا المحمل أولى الاحتمالين ، وهو الذى قصد فى التسهيل فقال : «وإلحاقه فى العمل بالظن مطلقاً لغة سليم[4] » ، فقيَّدَ

(١) عن التنبيه .

(٢) التنبيه ، ورقة ٣٤.

(٣) فى هامش الأصل عن نسخة : «أين» بدل «إن» .

(٤) التسهيل ٧٣ .

الإلحاق بالعمل ، ثم قال : « ويخصّ أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام [1]» .. إلى آخر ما قال ، فتأمل كيف لم يتعرّض لإشراب القولِ معنى الظن .

وقوله : «قُلْ ذا مُشْفِقا» ، الإشفاق لغة : الخوفُ ، يقال : أشفقت عليه بمعنى خفت . ويقال : أشفقت من كذا ، بمعنى حَذِرْتهُ وخِفْت منه أيضا .

وعلى الناظم بعدُ فى هذا الفصل دَرْكٌ من أربعة أوجه :

أحدهما : أن شروط الإعمال فى مذهب الجماعة إذا توفّرت كانت الحكاية جائزة ، رجوعاً إلى الأصل فى القول ، ولم يلزم الإعمال ، قال سيبويه : «وإن شئت رفعت بما نصبت[2] » ، يعنى مع اجتماع شروط النصب ، كأنه قال : وإن شئت رفعت فى الموضع الذى نصبت فيه . وبين ذلك المؤلفُ فى التسهيل فقال : «فإن عُدِم شرط رجع إلى الحكاية ، وتجوز إن لم يعدم[3] » . وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين النحويين . وقد تقدّم الوجهين فى بيت عمْرو[4] :

* عَلَامَ تَقولُ الرمْحُ يُثْقِلُ عاتِقِى *

وأنشد ابن خروف :

متى تقولُ خَلَتْ من أهْلِها الدارُ؟

كأنَّهُمْ بِجَنَاحَىْ طَائِرٍ طَارُوا

فأتى بجملة محكية بعد استكمال الشروط . وليس فى نظم الناظم ما

(١) التسهيل ٧٣ .

(٢) الكتاب ١/١٢٤.

(٣)التسهيل ٧٣.

(٤) تقدم فى ص : ٤٩٧ .

يشعر بالجوار ، بل هو يقتضي لزوم الإعمال ، لقوله : «ولْتظنّ اجعَلْ تقولُ» فهذا يقتضى اللزوم لأنه أمرٌ بالإعمال كما قال أول الباب : «انصب بفعل القلبِ جزءَى ابْتَدا» .

والوجه الثانى : أن الباب الأعمّ والمذهب المطرد فى القول هو الحكاية ، وهو لم يتكلم فيها بشيء ، وإنما تعرّض للإعمالِ وهو الأقل بالنسبة إلى الحكاية ، وللغة سُليم وهى قليلة أيضاً بالنسبة إلى جميع اللغات ، وترك ماهو الأولى بالبيان من أحكام القول ، لاسيما وفيه فى الحكاية تفصيل ، وذلك أن مايقع بعد القول إما أن يكون جملة أو مفرداً ، فإن كان جملة حُكِيَتْ على ما كانت عليه قبل دخول القول ، نحو : قلت : زيد قائم ، (قال الله : هَذَا يَومُ يَنْفَعُ الصَّادقِينَ صِدْقُهُمْ [1]) ، (قَالَ اللَّه : إنِّى مُنَزِّلُها عَلَيْكُمْ [2]) . وإن كان مفرداً / فإما أنْ يكون فى تقدير ٤٩٢ الجملة، وهو الذى ليس من لفظِ القول ولا معناه ، أو لا ، فإن كان كذلك فهو محكىٌّ كالجملة ، نحو : قلت : زيد ، مجيبا لمن قال : من جاءك ؟ ومن هذا القسم قوله تعالى : (وَإذَا قِيلَ لَهُمْ : ماذا أنزلَ رَبُّكم؟ قالُوا : أساطيرُ الأولين [3]) ، كأنهم قالوا : هى أساطيرُ الأولين ، نفياً لكونه منزلاً - صدق الله وكذبوا . وإن لم يكن فى تقدير الجملة وجب نَصبُه ، كان من لفظ القول أو معناه ، نحو : قلت قولاً ، وقلت حقّاً وصدقاً ، وقلت كذباً وكلاماً . أو لم يكن كذلك بل أُريد به مجرد اللفظ ، نحو قلتُ زيداً ، أى :

---

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) الآية ١١٥ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٢٤ من سورة النحل .

هذا اللفظ . ومن الأول : (وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزلَ ربُكم ؟ قالوا خيراً [(١)]).
ومن الثانى : (قالُوا : سمعنا فتى يذكُرهُمْ يُقَالُ لَهُ : إبراهيم[(٢)]) ، فإبراهيم مرفوع يقال ، ولو بنى القول للفاعل لكان منصوبا.

فأنت ترى هذا التفصسل الأكيد لم يذكره على كثرته وعموم البلْوى به ، وذكر لغة سُليم التى يُستَغنى عنها لقلتها بالنسبة إلى غيرها .

فإن قيل : قد يؤخذ له حكم الحكاية من مفهوم قوله : «ولتَظُنّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِى» كذا ؛ لأن معناه أنّ القول يعمل مع توفّر الشروط ، فمقتضاه أن الشروط إذا اختلت لم يعمل ، وهو معنى الحكاية فيما بعده ، فيحصل مرادُه .

فالجواب : أن المفهوم من الكلام ليس ترك الإعمال فقط ، بل ترك الإعمال عمل الظنّ ، وإذا انتفى عمل الظن بانتفاء شرط لم ينتف الإعمال مطلقا ؛ إذ نفي الأخصْ لا يستلزمُ نفى الأعَمّ ، لتعدّد ما يبقى من وجوه الإعمال ، كإعماله عمل ضرب أو كان أو إنّ ، أو غير ذلك من وجوه الإعمال ، والإهمال واحد من هذه الوجوه الداخلة تحت المفهوم ، فمن أين يتعيّن . وأيضاً فترك الإعمال مطلقاً لا يصحّ ؛ إذ القول لا يعرى عن العَمَل إما فى اللفظ إذا وقع بعده المفرد المحض ، نحو : حقّاً وقولاً ، وإما فى الموضع إذا وقع بعد الجملة أو المفرد فى تقديرها كما تقدم ، والقصد هنا تعيين [(٣)] الحكاية ، وهى لا تتعيَّن . وأيضا لو تعيَّنت لم يصحّ لما فى الحكاية من التفصيل المذكور .

---

(١) الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٣) فى هامش الأصل عن نسخة : «تحقيق» .

والوجه الثالث من أوجه الدَّرْك : أن قوله : «وإِنْ بِبَعْضٍ ذى فَصلْت يُحْتَمَلْ» ، حشوٌ لا يعطى زيادةً فائدةٍ ، علي ما يفهم له من الشطر الذى قبله ؛ لأن قوله : «ولم ينفصل بغير ظَرْفٍ ، أو كظرفٍ ، أو عَمَلْ» يبيّن أن الفصل بها مُحتَمَلْ ، فكان الأولى به أن يأتى فى هذا الشطر الثانى بالحكم الذى أغفل ، وبيان ما أجمل .

والوجه الرابع : أنه أطلق العبارة فى إجراء القول مجرى الظن ، فاقتضى أنه جارٍ مجراه فى جميع ما يتعلّق به من الأحكام المتقدمة ، ومن جملتها الإلغاء والتعليق ، فكأنه يقول : ولْتَظن اجْعَلْ تقولُ فى الإعمال والإلغاء والتعليق وغير ذلك . وهو إطلاق غير صحيح عنده ؛ إذ قد نصّ فى التسهيل أن هذا الإلحاق مقتصر به على العمل ، لقوله : «وإلحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم [1] » .. إلى آخره / . وما قاله ٤٩٣
هو القياس والصواب ، أما فى لغة سُليم فظاهر ؛ إذ لا يشترط فيه عندهم معنى الظن على ما هو الصحيح ، والإلغا والتعليق لا يصح معناهما إلا مع أفعال القلوب ، وليس القولُ منها ، وإن اتفق معناه فى القول فغير معتبر ولا ملحوظ لعروضه وعدم أصالته . وأما فى لغة غيرهم فكذلك أيضا ، فلم يتصرّفوا فى القول إذا أشرب معني الظن هذا التصرّف ، بحيث يقوم مقام فِعْلِ الظن من كلّ وجهٍ ، فليس لأحدٍ أن يفعل به ذلك ، هذا وليس فى المسألة سماعٌ يرجع إليه ، فلا اعتماد على هذا الإطلاق لعدم صحته .

---

(١) التسهيل ٧٣ .

وهذه الأوجه قويّة الورود على الناظم ، يصعُب الجواب عنها .

(ثم قال) :

أَعْلَمَ وَأَرَى

هذا هو النوعُ السابعُ من نواسخ الابتداءِ ، وهو بابُ ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين ، أصلُ الثانى والثالث منها المبتدأ والخبر ، ويسمّى باب أعْلَمَ . وقدّم هنا فعلين خاصّةً وقد ذكر معهما خمسة لكن آخر الباب ، ولم يُصدِّر بها كلِّها ، وكان الأولى أن يُصدِّر بالجميع على عادته فى ذلك وعادة غيره ، فَيُسأَلُ : لِمَ لَمْ يفعل ذلك ؟

والجواب : أنه إنما أتى بهذين الفعلين صدر الباب لأنهما الأصل فيه ، وأما الخمسة الباقية فدخيلةٌ فيه بتضمين معنى أَعْلَمَ ؛ فإن هذه الخمسة التى ذكرها آخر الباب – وهى : أنبأ ، ونبّأ ، وأخبرَ ، وخَبَّر ، وحَدَّثَ – أصلها عند العرب أن تتعدّى بحرف الجرّ إلى الأثنين [1] وبنفسها إلى الثالث ، نحو : نبّأتُ زيداً عن عَمْرٍو بكذا . وقد يسقط الجارّ من الأول نحو : نبّأت زيداً عمراً بكذا ، ومنه ما أنشده سيبويه للفرزدق [2] :

نُبِّئْتُ عبدَ الله بالجوِّ أصْبَحَتْ

كراماً مَوَاليها لَئيماً صميمُها

---

(١) فى الأصل : «اثنين» . والمثبت عن س ، ف .

(٢) الكتاب ١/٣٩ . وهو فى التصريح ١/٢٩٣ ، والأشمونى ٢/ ٧٠ ، والعينى ٢/٥٢٢ وليس فى ديوان الفرزدق .

وحمله على حذف الجارّ ، كأنه قال : تُبُئت عن عبد الله .

وقد يحذف الثالث فتقول : نَبأتُ زيداً عمراً ، أو الثانى فتقول : نبأت زيداً بكذا ، ونبأت زيداً كذا ، على حذف الثانى أيضا . وفى القرآن الكريم : (فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وأَظْهَره الله عَلَيْهِ عَرَّفَ بعضَه وأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ، فَلَمَّا نبَّأها بِهِ قالَتْ : مَنْ أَنْبأكَ هذا ؟ قالَ : نَبَّأَنِيَ العليمُ الخبيرُ [1]) ، ففى الآية دليلُ على أنها ليست من باب أعلمَ ، فلما كانت كذلك لمَ يلقْ بالناظم أن يجعل ما صدَّر به الباب مع الخمسة الأُخَر فى نصابٍ واحدٍ ، ولهذا لما ذكر السيرافى أفعال هذا الباب قَسَّمها ثلاثة أقسام [2] ، أحدها : ما نُقِل بالهمزة من الباب قبل هذا ، وهو أعلم وأرى . والثانى : ما فى معنى الخبر والتقدير فيه حرف [3] الجر ، وذلك الخمسة الباقية . والثالث : ما يُبْلَغُ به الثلاثة بالاتساع [4] وليس مما يذكره الناظم هنا . فجعل الثانى مما أصلُه أن يتعدّى بالحرف ، وهو صحيح .

***

(ثم قال الناظم) :

إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا

عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

/ يعنى أنّ رأى وعلم المتقدّمين قبلُ إذا نُقِلا بالهمزة فصارا إلى ٤٩٤

(١) الآية ٣ من سورة التحريم .

(٢) شرح السيرافى ٢٩١/١ .

(٣) فى شرح السيرافى : «والتقدير فيه عن»

(٤) مثل له السيرافى بقولهم : سرق زيد عبد الله الثوب الليلة . وقال : «فعبد الله هو المفعول الأول ، وقد أسقطت منه حرف الجر ، والليلة ظرف ، جعلته مفعولاً على السعة» .

صيغة أفعل نحو : أرى وأعلَمَ ، تعدِّيا إلى ثلاثة مفعولين ، مثال ذلك : أعلمتُ زيداً عمراً أخاك ، وأريت بكرا بشرٌ قائما . وفى هذا الكلام تنبيهُ على أمورٍ سوى المعنى المفهوم أولا :

أحدها : أن هذين الفعلين منقولان بالهمزة مما يتعدّى إلى مفعولين ، فليسا فى هذا التعدّى أصيلين [١] ، وذلك بيِّنٌ من قوله : «إذا صَارا أرى وَأَعْلَما» ، يعنى بالتعدّى بالهمزة المتعدّية اللاحقة لرأى وعلِم .

والثانى : أنه لما أطلق القول فى رأى ، وكان قد قدّم لها معنيين تكون بهما من النواسخ ، أشعر ذلك بأنها كذلك هنا إذا نقلت بالهمزة فمثال العِلْميّة ما تقدم ، ومثال الحُلْمية قول الله سبحانه : (إِذ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فى مَنَامِك قليلاً ولو أراكَهُم كَثِيراً لفشلتم [٢]) الآية . ثم قال : (وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُم فى أعيُنِكُمْ قَلِيلاً [٣]) ، فهذه بصرية تتعدّى بالهمزة إلى أثنين ، و(قليلاً) حالٌ لا مفعولٌ ثالث .

والثالث : أن قوله «عَدَّوا» ، يريد بضميره العرب ، ففيه تنبيهُ على أنَّ هذه التعدية إنّما قيل بها لما كانت العربُ قد أتَتْ بها ، ولولا ذلك لم يُقَلْ بها قياساً ؛ إذ القاعدة الاستقرائية أنّ التعدّى بالهمزة فيما يتعدّى إلى اثنين سماعٌ وليس بقياس ؛ إذ لم يكثر كثرةً توجب القياس ، بخلاف غير المتعدّى فإنه يتعدّى بالهمزة قياساً ، لكثرة ما جاء منه فى السماعِ ، وكذلك المتعدّى إلى واحدٍ قد

---

(١) فى الأصل : «أصلين» .

(٢) الآية ٤٣ من سورة الأنفال .

(٣) الآية ٤٤ من سورة الأنفال .

يُعدَّى بالهمزة قياساً . وسببُ القياس فى هذا وعدمِ القياس فى المتعدّى إلى اثنين أنّ التعدية إنما هى إلحاقُ للمعدَّى بما قَصُر عن أن يتعدّى تعديته بحقّ الأصل ، فإذا لم يكن ثم ما يتعدّى بحق الأصل إلى ثلاثة كان قياس هذا أن لا يُعدَّى . وهذا المعنى مبسوط فى باب التعدّى . وإذا كان كذلك ثبت أن أعلمَ وأرى [1] على خلاف القياس ، فلا يقاس عليهما غيرُهما ، وهذا مذهب الجمهور .

وذهب أبو الحسن إلى جواز إلحاق أخوات علم وأرى بهما فى التعدية بالهمزة قياساً ، فيقال : أظننتُ زيداً عمراً أخاك ، وأحسبتُ [2] بشراً زيداً صديقك ، وأزعمتُ زيداً بكراً مقيما ، وأخلْتُه عمراً منطلقاً ، وأوجدتُك [3] زيداً رفيقك وما أشبه ذلك .

وقد رُدَّ مذهبُ الأخفش بما أشير إليه من أنه ليس للمتعدّى إلى اثنين بنفسه ما يُلحَقُ به فى باب الثلاثة ؛ إذ ليس فى باب الثلاثة ما يتعدّى إليها بنفسه فيلحق هذا به بالهمزة .

وقوله : «رأى وعَلِما» منصوبان على المفعولين بعدَّوا ، والمجرور متعلق به أيضا ، أى : عَدَّوا رأى وعَلِم إلى ثلاثة إذا صارا أَرَى وأَعْلَمَ .

والتعدّى : هو نصبُ الاسم على المفعول به .

وفى قوله «عدَّوا» مع قوله «إذا» إشكال لفظىّ ، لأنّ عَدَّوا ماضٍ ، وإذا لما

(١) فى الأصل : «علم ورأى» .

(٢) فى س ، ف : «وأحسب» .

(٣) فى س ، ف : «وأوجدت» .

يستقبل ، ولا يَعْمَلُ الماضى فى المستقبل ، لا تقول : قمتُ إذا طلعتِ / ٤٩٥
الشمس ، وإنما الموضع لإذ .

والجواب : أن المؤلف قد حكى أنَّ إذا تقع موقع إذ ، فتأتى للزمان الماضى ، وجعل من ذلك قول الله تعالى : (وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ : لا أَجِدُ [١]) .. الآية ، وقوله تعالى : (وَإِذَا رَأَوا تِجَارَةً أُو لهواً انفضُّوا إِلَيْهَا [٢]) . وفى الشعر من ذلك أشياء كقوله [٣] :

وَنَدمانٍ يزيدُ الكأسَ طيباً

سَقَيتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النجومُ

فهذا من ذلك على رأيه فيها .

***

ثم شرع فيما يتعلّق بهما من الأحكام فقال :

وَمَا لِمَفْعُولَى عَلِمْتُ مُطْلَقَا

لِلثَّانِ وَ الثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

يعنى أن كلّ حكم ثبت لمفعولى علمتُ وأخواتها فإنه ثابتُ هنا للمفعول الثانى والثالث ، محقَّقُ من غير استثناءِ أمْرٍ ، وهو معنى قوله «مطلقا» مع مجىء ما المقتضية لعموم الأحكام . والذى قَدَّم لمفعولَى علمت

---

(١) الآية ٩٢ من سورة التوبة .

(٢) الآية ١١ من سورة الجمعة .

(٣) هو البُرج بن مُسهِر ، شاعر جاهلى معمَّر ، والبيت فى شرح الحماسة للمرزوقى ١٢٧٢ ، والمغنى ٩٥ .

من الأحكام أربعة :

أحدها : الإلغاء ، فتقول : عَمْروٌ منطلق أعلمتك ، وعمرو - أعلمتُكَ - منطلق - وحكى المؤلف عن العرب [١] : البركةُ - أعلَمنَا اللهُ - مع الأكابر . وأنشد [١] :

وأنت -أراني اللهُ- أمنعُ عاصمٍ
وأمنَحُ مستكفىٍ وأسمحُ واهبِ

ووجود السماع يدلّ على صحة القول بما قال الناظم من جواز الإلغاء هنا ، وهي مسألة مختلفٍ فيها على ثلاثة أقوال : الجواز مطلقاً ، أعنى فى الثانى والثالث لا فى الأوّل ؛ إذ لا يجوز فيه إلغاءٌ ولا تعليقٌ أتفاق ، وهذا هو رأى الناظم . والمنع بإطلاق ، وهو رأىُ الشلوبين ، وأضافه إلى المحققين . والفرق بين أن يبنى الفعلُ للمفعول فيجوزُ لمساواته فى الحكم لباب علم ، وبين أن يبنى للفاعل فلا يجوز ؛ لأن الفعل يكون إذ ذاك مُعْمَلاً مُلْغىً فى حالة واحدة ، وذلك تناقض ، ويظهر هذا الفرقُ من الجزولى [٢] . والسماع والقياسُ يدلاّن على صحة الأوّلِ ، أما السماع فقد مرّ ، وأما القياس فيما بين عَلِمَ وأعلم من المناسبة اللفظية والمعنوية ، فاللفظية اتّحاد المادة ، والمعنوية اتحاد المعنى الذى دلت عليه المادة ، وأيضاً فاتّحادهما فى التصرف ، وإنما افترقا بزيادَةِ أعلمَ مفعولاً آخر ، وذلك غير ضارّ ؛ فإن الأصل علِم ، وإنما تَعدَّى بلَحاقِ الهمزة ،

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ١٠١ .

(٢) انظر المقدمة الجزولية ٨٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢/٧٠٦-٧٠٧ .

فالهمزة مزيدةٌ على عَلِمَ ، فينبغي أن يبقى في أَعلَمَ حكمُ عَلِمَ ، ألا ترى إلى بقاء أحكام عَلِمَ فيه بعد النقل : من عدم الاقتصار على أحد المفعولين الثاني والثالث ، وغير ذلك من الأحكام ؟

وأمّا كونه مُعمَلاً في حالٍ واحدة فذلك قياس مع وجود السماع ، وأيضاً فذلك من وجهين مختلفين ؛ إذ الفعلُ من جهة المعنى مؤثّرٌ في الأول فلم يصحَّ إلغاؤه بالنسبة إليه كما لم يصحَّ إلغاءُ ضربتُ ولا كسوتُ ، وغير مؤثّرٍ في الثاني والثالث فصحَّ إلغاؤه عنهما [كما صح إلغاؤه عنهما][1] قبل النقل باتفاق . وإنما يمتنع الإلغاء وعدمُه في حالةٍ واحدةٍ إذا لم تختلف الجهتان ، ولذلك لم يصحَّ إلغاء عَلِمَ عن أحد مفعوليه دون الآخر ، وإنما رُفِضَ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر والخبر بلا مبتدأ ، وذلك مفقود .

والحكم الثاني : التعليق ، نحو أعلمت زيداً أأبوه عندك أم أخوه ؟ ، وأعلمتك / : ما زيدٌ قائمٌ ، ومنه في نَبَّأ الآتية بعد هذا قول الله تعالى { وقال الذين كفَرُوا هل نَدُلُّكُم على رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إنّكُم لفي خَلقٍ جديد }[2] . وأنشد المؤلّف :

حَذَارِ فقد نُبِّئتُ أنّك للّذي
ستُجزَى بما تسعى فتسعدَ أو تَشقى[3]

---

(١) على هامش الأصل .

(٢) الآية ٧ من سورة سبأ .

(٣) شرح التسهيل ورقة ١٠٢ .

فهذا عند الناظم جائزٌ قياساً ، وهوأُحُد المذاهب الثلاثة المحكيَّة . والثانى : المنعُ بإطلاق ، والثالث : التفرقة المذكورة فى الإلغاء . والحُجَةُ للمذهب الأول ما تقدم ، وأيضاً فلا محذور فى تعليق الفعل عن بعض معمولاته دون بعض ، كما جاز ذلك فى علِم ، فكما يجوز لك أن تقول علمتُ زيداً أبو من هو ، كذلك يجوز أن تقول : أعلمتُ زيداً أنُهم فى الدار فإن قيل : إن زيداً مع علمت مُعلَّق من جهة المعنى ، بخلاف هذا .

فالجواب : أن امتناع الجمع بين التعليق وعدمه فى المعمولات هنا إما أن يكون لأمرٍ لفظى أو لأمر معنوىّ ، فإن كان لأمر لفظى - وهو مَنحُ اللفظ - فَلْيمنع فى : علمت زيداً أبو من هو ؛ لأن العامل قد عُلِّق عن أحد المعمولين دون الآخر ، وإن كان لأمر معنوىّ فليس ما ذكرت ، بل لأجل أن الفعل مؤثر فى الأول فلا يعلّق عنه ، وغير مؤثر فى الباقين فيصحّ تعليقُه عنهما ، كما أن علمت غير مؤثّر فى معموليه فيصحّ تعليقه عنهما . وأما التفرقة بأنّ زيداً مع علمت مُعلّق عنه الفعلُ من جهة المعنى بخلاف الآخر ، فلا معنى له . وأما تفرقة الجزولىّ هنا وفى المسألة قبل فمعتمدهُ فيها أن المبنى للمفعول صار بصورة المتعدّى إلى اثنين ، فجاز فيه ما جاز فى علِم . وهو فرقٌ ضعيف .

والحكم الثالث : امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصاراً ، فلا تقول : أعلمتُك زيداً ، ولا : أعلمتك قائما ، [ولا [1] : أعلمتُكَ] ، ولا : أعلمت زيداً - فتحذف الثلاثة .

---

(١) ليس فى الأصل .

وهذه ستٌّ مسائل تضمَّن كلامُ الناظم فى إحالته امتناعها ، وهي فى الحقيقة ترجع إلى ثلاث مسائل إذا اعتبرتها : فأمَّا الأولى والثانية والرابعة والخامسة فمتفق على امتناعها ؛ إذا صار المبتدأ فيها بلا خبر ، والخبر بلا مبتدأ . وأمَّا الثالثة – وهى حذف الثانى والثالث دون الأول – فوافق الناظمُ فى منعها جماعةٌ منهم ابن خروف وشيخه ، خلافاً لمن أجاز ذلك منهم : الأخفش والسيرافى (١) والخِدَبُّ (٢) فى بعض الأوقات ثم رجع إلى المنع ، والمؤلف فى التسهيل (٣) وشرحه ، فهو ممن اضطرب رأيه فى المسألة . وحجةُ المنع هنا ستأتى . وأما السادسة – وهى حذف الثلاثة فامتنعت لأجل حذف الثانى والثالث لا لأجل حذف الأول ؛ إذ الأول لم يَنُصّ على امتناع حذفه اقتصاراً ، فيفهم له من استثنائه له أنَّ حكمه حكم غيره من المفعولات التى يجوز الاقتصار دونها ، ولا يجوز فيها إلغاء ولا تعليق ، كمفعولى باب كسا ، وقد ذكر جوازُ الاقتصار فى غير ما أصله المبتدأ والخبر فى بابه ، فمن هناك / يؤخذ له جوازُ الاقتصار على ٤٩٧
الثانى والثالث هنا دُونَ الأوَّلِ ، فإذا حُذِف الأول معهما كان ممتنعاً عنده أيضا ، فالخلافُ فيها مع من تقدم فى الثالثة .

وقد يحتج لما ذهب إليه أنه لما كان باب أَعْلَمَ محمولاً على باب عَلِم فى كثير من الأحكام ؛ إذ جرت فيه أحكام الاقتصار والمنع منه على الجملة ، والإلغاء والتعليق ، وكانت جملة مسائل الاقتصار ممنوعة فى علم

---

(١) انظر شرح السيرافى على الكتاب ٢٩٢/١ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلى ، أخذ عن ابن الرماك . أخذ عنه ابن خروف وجماعة ، توفى نحو سنة ٥٧٠ هـ . انظر الإنباه ١٨٦/٤، ١٨٨ ، وبغية الوعاة ٢٨/١.

(٣) التسهيل ٧٤ ، وشرحه ١٠٠ .

لموجبات اقتضت المنع ، حُمِلَ [جَميعُ [1]] مسائله فى باب أعلم ذلك المحمل ، ما فيه منها موجب ، وذلك الأولى والثانية والرابعة والخامسة ، ومالیس فیه موجب وذلك الثالثة والسادسة ؛ إذ الفائدة حاصلة إذا قلت : أعلمتك ، أو أعلمت ، بخلاف عَلِمْتُ ، كما تقدم ، ليجرى الباب مجرىً واحداً . ولا تستضعف هذا المأخذ فإنّ له فيه أسوة ، وهو القاضى أبو الوليد الوَقَّشِيُّ [2] ، فإنه قال فى المسألة نفسها : لمّا امتنع بإجماع حذف الثانى وحده والثالث وحده ، وحذف الأول والثالث معاً ، وحذف الأولى والثانى معاً ، حُمِل حذف الأول وحده والثانى والثالث وحدهما على الأربعة المذكورة فى الامتناع ، من باب حَمْلِ الأقلّ على الأكثر . هذا ما قال ، وهو عينُ ما ذهب إليه الناظم لمَّا كان الأولُ مثلَ الأولِ فى باب كسا .

هذا حكم الحذف اقتصاراً ، وأما الحذفُ اختصاراً فقد قدّم هو أنه فى باب عَلِم جائز ، فكذلك يكون هناك جائزا . وهو الحكم الرابع ، فتقول – لمن سأل : هل أعلمتَ زيداً عمراً – : أعلمت . منطلقا ؟ وتقول : أعلمتُ زيداً ، أو : أعلمت عمراً ، أو : أعلمت عمراً منطلقا ، أو : أعلمت منطلقا أو ما أشبه هذا ؛ لأن المحذوف اختصاراً فى حكم الملفوظ به .

وقوله : للثانِ ، أصله : للثانى ، إلا أنه حذف الياءَ ضرورة ، كما قال

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) هو : هشام بن أحمد ، من أهل طليطلة ، كان عالما بفنون كثيرة ، وولى القضاء . ولد سنة ٤٠٨ هـ . وتوفى بدانية ٤٨٩ هـ . انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٣٢٧/٢-٣٢٨ .

الأعشى ، أنشده سيبويه [1] :

وَأَخُو الغَوانِ متى يَشَأْ يصْرِمْنَهُ

ويَصِرْنَ أعداءً بُعَيدَ وِدادِ

ويجوز مع ذلك فى الكلام قليلاً .

ومعنى : حُقِّق : أُثْبِتَ ، أى : أثبت ما لمفعولى علمتُ من الأحكام للثانى والثالث هنا ، لأنهما هما . والحقُّ معناه : الثابتُ .

***

(ثم قال [2]) :

وإنْ تَعَدَّيا لِوَاحِدٍ بِلا

هَمْزٍ فَلاثْنَينِ بِهِ تَوَصَّلاَ

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كثاني اثْنَى كَسَا

فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

لما كان أعلم وأرى فى تعدِّيهما على وجهين ، وكان سببُ ذلك تعدّى أصلهما ، أخذ يعرِّف بالوجهين ، فتكلم أوّلاً على أحد الوجهين وهو حيث يكونُ أصلهما متعدِّيا إلى اثنين ، ثم عطف بالوجه الثانى وهو حيث يكون أصلهما متعدِّيا إلى واحدٍ ، فيعنى أنّ أرى وأعلم إن كانا قبل النقل بالهمزة يتعدّيان إلى

(١) الكتاب ٢٨/١ ، وهو من شواهد المنصف ٧٣/٢ ، والإنصاف ٣٨٧، ٥٤٥ ، والهمع ٤٤٤/٥ . وهو فى ديوان الأعشى ١٢٩ .

(٢) عن الأصل .

مفعول واحد فإنهما إذا نُقِلا بالهمزة تعدّيا إلى اثنين ؛ فقوله : «بلا هَمْز»
أراد قبل النقل ، وقوله : «به» ، يريد بالهمزة أى : فبالهَمْزِ توصّلا إلى
التعدّى إلى اثنين . والحاصلُ أن الهمز يُوَصِّلُ إلى زيادة منصوب على
المفعولية ، أما عَلِم فقد قدّم هو أنه إذا كان بمعنى عرف تعدّى إلى مفعولٍ
واحدٍ فى / قوله : «لعِلْم عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ» .. إلى آخره . ومثاله : علمت ٤٩٨
زيداً، فإذا نقلت هذا بالهمزة قلت : أعلمت زيداً الخبر، أى : عرّفته إياه .
وأما رأى فتكون بمعنى أبصر فتتعدّى إلى واحدٍ ، نحو : رأيتُ وجهك ،
وتكون بمعني اعتقد نحو : رأيت قول مالك . أى : اعتقدت ، وتكون بمعنى
الإصابة فى الرئة ، فتقول : رأيت زيداً ، أى : ضربته فى رئته . فكلّ هذا
يتعدّى الفعل فيه إلى واحدٍ ، فإذا نقلته بالهمزة قلت : أريتُ وجهك زيداً ،
وأريتُ زيداً قول مالك ، وأريت زيداً عمراً .

فإن قلت : لِمَ اقتصر هنا على ذكر ما يتعدّى إلى واحدٍ قبل النقل ، وقد كان من الفرض أن يذكر ما لا يتعدّى أصلاً ؛ إذ هو خارج عن هذا البابِ ، كما كان المتعدّى إلى واحدٍ ، فإما أن يخرج الجميع ، وإما أن يسكت عن الجميع ، وسكوتهُ عن الجميع مخلٌّ ؛ إذ يدخل فى الباب ما ليس منه ، فسكوته عن البعض أيضاً كذلك ، فكان الأولى أن يقول : وَإِنْ تَعَدّيا بلا هَمْزٍ إلى واحدٍ وَصَلا به إلى اثنين ، وإن لم يتعديا أصلاً بلا همز توصّلا به إلى واحدٍ .

فالجواب : أن رأى وعلم ليسا ممّا [1] يستعملان غير متعديين

(١) فى جميع النسخ : «ممن» .

استعمالاً متعداً به ، أما رأى فلم يحكه المؤلف فيه فى التسهيل ولا شرحه ، على اتساع باعه فى الحفظ . وأعلم فإنما حكاه فى قولهم [1] : عَلِم فهو أعلم : إذا انشقَّتْ شفته العليا . وليس فى الاستعمال بشهير شهرة غيره من الاستعمالات ، فلم يَحْفِلْ به . وأيضا فإذا حققنا قصده مما تقدّم له فى الباب قبل هذا وجدناه لم يتعرّض إلا للأفعال القلبية ، وقد مَرَّ بيان هذا ، فلم يدخل له هنا بحسب قصده إلا رأى بمعنى اعتقد ، وعلم بمعني عرف . وأمّا رأى بمعنى الإبصار أو بمعنى الإصابة ، وعَلِم بمعنى شَقَّ الشفة فلا دخول لها هنا ، والله أعلم .

ثم ذكر حكم المفعولين هنا ، وهل لهما حكم ما تقدّم أم لا فقال : «والثانِ منهما كَثَانِى اثْنَىْ كَسَا» ، حذف هنا ياء الثانى كما حذفت فى قوله : «للثَّانِ والثَّالِثِ أيضاً حُقِّقَا» . وأراد أنَّ الثانى من هذين المفعولين فى : أريت زيداً رأى مالك ، وأعلمت زيداً الخير ، كالثانى من مفعولى كسا ، لا كالثانى من مفعولى عملت العلميّة . ووجه الشبه بينهما أن الثانى فيهما غير الأول ، كما إذا قلت : كسوت زيداً ثوباً ، فزيدٌ غير الثوب ، وكذلك إذا قلت : أعلمت زيداً الخَبَر ، فزيدٌ غيرُ الخَبَرِ ، بخلاف : علمت زيداً أخاك ، فإن الأخ هو زيد ، وزيدٌ هو الأخ . وإذا كان مثل الثانى فى كسا «فهو به فى كل حُكم ذو ايُتا» ، يريد أنّ الثانى من مفعولى أعلمت ههنا فى جميع أحكامه مثلُ ثانى مفعولى كسا .

والأحكام التى تتعلّق بمفعول كسا جملة ، سيذكرها فى بابها إن شاء الله ، فمنها : جواز حذفه دون الأول اقتصاراً ، فتقول : أعلمت زيداً ، وأريت

---

(١) التسهيل ٧١ ، وشرحه ، ورقة ٩٦ .

زيداً ، كما تقول : كسوت زيداً . وجواز حذف الأول دون الثانى اقتصاراً أيضا ، فتقول : أعلمتُ الخبر ، وأريتُ مذهب مالك ، كما تقول : كسوت ثوبا . وجواز حذفهما معاً نحو : أعلمت ، وأريت ، كما تقول : كسوتُ . ومنها منعُ الإلغاء والتعليق كما امتنع ذلك فى كسا ، إلى غير ذلك من الأحكام المتعلّقة بكسا ، حسبما يأتى إن شاء الله . / إلا أنّ فى هذا ٤٩٩
الكلام نظراً من وجين :

أحدهما : أنّ قوله : «كثانى اثنى كسا» إما أن يكون ثانى بمعناه الظاهر ، واثنى [١] كسا مرادفاً لقولك : مفعولى كسا ، حتى كأنه قال : كثانى مفعُولى كسا . وإما أن يكون بمعناه فى قولك : ثانى اثنين ، وثالث ثلاثة ، أراد : كأحد اثني كسا . وعلى كلا الأمرين فتخصيصه الثاني بالحكم بقوله : الثان منهما كثانى كذا ، لا وجه له ؛ فإن الأول منهما أيضاً كذلك . وأيضاً فذلك التخصيص يوهم أن المفعول الأوّل ليس كأحد مفعولى كسا . وهذا مخلٌّ ، فكان الأولى أن يقول : وحكمُ المفعولين هنا حكمُ مفعولى كسا ، فلو قال مثلاً :

* ثُمَّ هُمَا هُنَا كمفعولَىْ كَسَا *

أو ما أعطى ذلك من النظم ، لتَمّ كلامه وصحّ .

والثانى : أنه قال : « فَهْوَ به فى كلّ حُكم ذُو أتسا » ، فهو : عائد إلى الثانى وبه : عائد إلى ثانى اثنى كسا ، أى : هو مثله فى كلّ حكمٍ تَعلّق به ، ومن جملة الأحكام المتعلقة بثانى اثنى كسا أنه لا يُعلّق عنه

---

(١) فى الأصل : «وإما أن يكون اثنى كسا ......» الخ .

فعلُه ، فاقتضى أن الثانى من مفعولى أعلمت بمعنى عرفت لا يعلَّق عنه فعلهُ ، وكذلك أريت . وذلك غيرُ صحيح ، بل تقول : أعلمتُ زيداً أبو من عمرو ، فى المنقول من : علِم زيدٌ [1] أبو من عمرو ، كما تقول : عرف زيدٌ أبو من عَمْرو ، وفى المنقول منه : عَرَّفت زيداً أبو من عَمْرو . ويلحق بها أيضاً «أريت» فى هذا الحكم إن قلنا بالقياس الذى أشار إليه فى التسهيل [2] . وإذا ثبت هذا كانت كُلِّيتُه غير مستمرَّة .

والجواب عن الأول أن مراده - كما تقدم أنَّ الثانى من مفعولَى أعلمت وأريت غيرُ الأول ، كما أنّ الثانى فى كسا غير الأول ، وإذا كان معنى هذا كانَ فى قوة أن لو قال : والثانى مع الأول كذا ، وإذا كان كذلك فليس الثانى مع الأول بمخصَّصٍ بالذكر دون الأول ، لأنه إذا كان الثانى مع الأول كان الأول مع الثانى كذلك ، ويلزم من ذلك أن يكون حكمُ الأول مع الثانى كحكم الثانى مع الأول . وأيضاً فإذا كان الثانى غير الأول كما فى كسا ، وكان ثانى كسا حكمه حكم الأول ، فكذلك يجب أن يكون ثانى أعلم هنا حكمهُ حكمُ الأول ، فلا يلزم على هذا محذور .

وأما الثانى فإنَّ المسألة تقتضى وجود الخلاف فيها من مسألة أعلم ، حيث اختلف فى جَوازِ التعليق فيها مع الاتفاق عليه فيما نقلت منه ، فكذلك يلزم فى أعلمت المنقولة من علمت - بمعنى عرفت - أن يجرى فيها الخلاف ، ويكون وجه المنع ما تقدم عدم ورود السماع بذلك .

---

(١) فى الأصل : «علم زيدا أبو من .. » الخ .

(٢) انظر التسهيل ، باب تعدّى الفعل ولزومه ٨٥ ، وشرحه ورقة ١١٤ .

والانتساءُ ممدودٌ ، وهو مصدر انتسى به : إذا اقتدى به واتبعه ، والأسوة : القدوة ، أي : فهو به ذو اقتداء في كل حكم . ولا يعني أنه ذو اقتداءٍ به بمعنى أنه مقيس عليه ، وإنما أراد في تعريف الحكم خاصة .

وبقي هنا في كلامه مسألة ، وذلك أنَّ قوله : «وإنْ تعدّيا لواحدٍ بلا هَمْزٍ ، .. إلى آخره ، يقتضي جواز تعدّي مثل : عرفتُ زيداً ، بالهمز ، حتى يصير به متعدّياً إلى اثنين ، ويلزم على جواز هذا جواز ما لا يتعدّى أن يتعدّى بالهَمْزِ إلى واحدٍ قياساً ، وهو بذلك أولى من المتعدّي . وقد تقدّم في أرى وأعلم أنه عنده سماع ، فالمتعدّي بنفسه إلى اثنين لا يتعدى بالنقل إلى ثلاثة قياساً عنده، فمذهبه في المسألة مذهب ابن خروف ، وهو التفرقة . وقيل : إنه لا يجوز قياساً إلا فيما لا يتعدّى ، كقام وأقمتُه ، وقعد وأقعدته . وأمّا ما يتعدّى فلا يجوز أن يتعدّى بالنقل ، وما جاء من نحو : لبس الثوبَ وألبسته إياه وعلمت زيداً قائماً ، وأعلمت زيداً قائما فسماع ، ويظهر هذا من سيبويه . وقيل : يجوز قياساً في الجميع .

وينتهي التعدّي إلى ثلاثة مفعولين خاصةً ، أعني التعدّي بالهمزة باتفاق . وهذا رأي الأخفش ، وقد تقدم التنبيه عليه ، ولم يأت عنه النصّ في هذا إلاّ في ظنّ وأخواتها ، وأُلزِم على ذلك إجازةَ أكسيتُ زيداً عمراً ثوباً ، هو لازم .

ووجه ما ذهب إليه الناظم القياس والسماع ، أما القياس فهو أن المتعدّي بالهمزة إنما عدّي بها ليلحق بالمتعدّي بنفسه (١) في الرتبة التي فوقه ، فما لا يتعدّى يلحق بالمتعدّي لواحدٍ بنفسه كضرب ، فتقول : أقمته كما تقول :

---

(١) في الأصل : نفسه .

ضربته. وما يتعدّى إلى واحد بنفسه يلحق بالمتعدّى إلى اثنين بنفسه ككسا ، فتقول : ألبسته ثوبا ، كما تقول : كسوته ثوبا وأما ما يتعدّى إلى اثنين فلا يلحق بما فوقه بالهمزة ؛ إذ ليس فوقه ما يتعدّى إلى ثلاثة بنفسه فيلحق هذا به . ومن هنا قال بعضهم : إن نصب الظرف أو غيره على المفعول به اتساعاً لا يصحّ فيما كان متعدّيا إلى ثلاثة ، لأن نَصْبَه على الاتساع تشبيه له بالمفعول الصحيح مما فوقه فى الرتبة ، وليس ثَمَّ مفعولٌ به رابعٌ [1] لمفعولِينَ ثلاثة ؛ إذ الثلاثة هى النهاية ، فلا يصح الاتساع فى الظرف إلا إذا كان الفعلُ غير متعدٍ، أو متعدّياً إلى واحدٍ أو اثنين . وما ذهب إليه الناظم هو أيضاً ظاهر الفارسىّ فى الإيضاح [2] . وأما السماع فهو فى غير المتعدّى كثير جداً وفى المتعدّى كثير أيضا ، إلا أنه لا يكثر كثرة الأول ، ومنه : لبس الثوبَ ، وألبستُه الثوبَ . ونلتُ الشىء وأنلتكه . وعطا الرجلُ الشىءَ ، أى : تناوله ، وأعطيته إياه . ورأيت الشىء ، أى أبصرته ، وأريتَكه ، وسمعت الكلام ، وأسمعته إياه . وعَلِم الشىء وأعلمته إياه ، أى : عرّفتهُ إياه . ومثّل الفارسى المسألة بقولك : [3] أضربت زيداً عمراً ، قال : «وتقول : أبى زيد الماء ، وأبيتُهُ الماء . وأنشد لساعدة بن جؤَيّة [4] :

---

(١) فى الأصل : رافع .

(٢) انظر الإيضاح ١٧١ ، ١٧٣ .

(٣) الإيضاح ١٧٣ .

(٤) البيت فى ديوان الهذليين ١٩٨/١ ، وهو من شواهد الإيضاح ١٧٣ ، والمغنى ٣٣٠ ، والهمع ٣١٨/٤ .

أوبيت : منعت . صادية : عطشى . وفى بعض النسخ ضاوية . وفى الديوان : طاوية . وكلتاهما بمعنى ضامرة . وتهب أفقا : تجد ناحية .

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ ماءٍ فَهْىَ صَادِيَةٌ

مَهْما تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

هذا كلّه ظاهرٌ أن يقاس مثله ، بخلاف ما يتعدّى إلى اثنين بنفسه فإنه لا يكثر تعدّيه بالهمزة إلى ثلاثةٍ ، بل هو قليلٌ لا يبلغ مبلغ أن يقاس عليه . والله أعلم .

***

(ثم قال الناظم [1]) :

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّأَ أَخْبَرَا

حَدَّث ، أَنْبَأَ ، كَذَاكَ خَبَّراَ

يعنى أنَّ هذه الأفعال الخمسة ، وهى - نبَّأ ، وأَخْبَرَ ، وحدَّثَ ، وأنبأ ، وخبَّرَ - مثلُ أرَى الذى تقدّم ذكره / وسبق أول الباب ، وهو ٥٠
المتعدّى إلى ثلاثة ، فتتعدّى هذه الأفعال تعدّيه ، ويكون حكمُها حكمَه .

وتحرّز بالسابق من أرى المتعدى بعد النقل إلى اثنين ، وهو المنبّه عليه بقوله :

وَإِنْ تَعدَّيا لواحِدٍ بلاَ

هَمْزٍ فلا ثُنَينِ به تَوَصَّلاَ

فلو لم يُقيَّد بالسابق لتوهّم أنه أحال على أقرب مذكور ، وذلك

---

(١) عن الأصل .

إخلال ، فتقول : نَبَّأتُ زيداً عمراً أخاك ، وأخبرتُه بشراً صَديقَك ، وكذلك سائرها . ومن مُثُلِ ذلك عند بعضهم قولُ الله تعالى : (وقال الذينَ كَفَرُوا: هَلْ ندلُّكُمْ على رجل يُنَبِّئكم إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّق إنكم لَفِى خَلْقٍ جديد [١]) . ومن ذلك قولُ كعب بن مالك ، رضى الله عنه [٢] :

سألتُ بك ابنَ الزِّبعرى فلَمْ

أُنَبَّأك فى القوم إلا هَجِينَا

وقال الآخر [٣] :

نُبِّئْتُ زُرعَةَ والسفاهة كاسمها

يهدى إلىّ غرائب الأشعار

فَيُهدى : فى موضع المفعول الثالث . وقال الآخر، أنشده ابن خروف [٤] :

وَأُنْبِتُ قَيْساً وَلَمْ أَبْلُهُ

-كَمَا زعمُوا – خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ

وقال الحارث بن حِلِّزة [٥] :

أَوْ مَنَعْتُمْ ما تُسألُونَ فَمَنْ

حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَينا العَلاَءُ

(١) الآية ٧ من سورة سبأ .

(٢) ديوانه ٢٧٧ ، وسيرة ابن هشام ١٦١/٢ .

(٣) هو النابغة الذبيانى ، ديوانه ٥٤ . والبيت من شواهد التصريح ٢٦٥/١ ، وفى العينى ٢٣٩/٢ .

(٤) البيت للأعشى ، ديوانه ٢٥ . وهو من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل ، ورقة ١٠١ ، والتصريح ٢٦٥/١ ، والهمع ٢٥١/٢ . وفى العينى ٤٤٠/٢ .

(٥) البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٧-٦٦ ، والهمع ٢٥٢/٢ ، وفى العينى ٤٤٥/٢ .

وقد تَقَدَّم وجهُ تأخيره هذه الأفعال ، وأيضاً فإن إثبات هذه الخمسة من هذا الباب فيه نظر ؛ لأنها لم تتعيَّن له ، وما ذكر من السماع فيقدّر إسقاط الجارّ منه فى بعض المفعولين كما قَدّر سيبويه [(١)] - فى : نُبِّـئتُ زيداً ، يريد : عن زيدٍ - وكذلك غيره ، وأيضا فالنصب بعد إسقاط الجارّ ثابت فى قولهم : نُبِّئتُ زيداً مقتصراً عليه ، وبعد أنبأ فى قوله تعالى : (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا؟[(٢)]) ، ولم يَثْبُت إجراؤهما مجرى أعلم إلا حيث يحتمل حذف الجارّ ، فكان الحملُ عليه أولى ، هذا فى نَبَّأ مع كثرة استعمالها ، وأما أخواتها فيندر استعمالها على تلك الصورة ، كقول الحارث بن حِلِّزة ، فَيُجْعَل التقدير فيه : فمن حُدِّثْتُمْ عنه . والجملة بعد المنصوب حالية ، أو على إضمار القول . فلما كان كذلك ، مع أن النحويين لم يتحاشوا من عدّها فى هذا الباب ، رأى أنَّ ذكرها اقتداءً بهم أولى، مع التنبيه على قصورها عن أعلم وأرى بتأخيرها عنهما . والله أعلم .

***

---

(١) الكتاب ١/٣٨ .

(٢) الآية ٣ من سورة التحريم .

الفَــــــاعِـل

الجملة المفيدةُ على قسمين : جملة اسمية ، وجملة فعليه ؛ فالجملة الاسميّة هى جملة المبتدأ والخبر ، وهى التى فَرَغ الآن من ذكرها وذكرِ أحكامها وعوارِضها . والجملة الفعلية هى : جملة الفعل والفاعل ، وهى التى شرَع الآن فى ذكرها وذكر أحكامها ، وابتدأ بتعريف الفاعل فقال :

الفَاعِلُ الّذِى كَمَرفُوعَى :أَتَى

زَيدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ ، نِعم الفَتَى

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلُ فَإِنْ ظَهَرْ

فَهْوَ ، وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ استَتَرْ

يعنى أن الفاعلَ فى اصطلاح النُّحاةِ كلُّ ما كان شاكلة الاسمين المرفوعين فى هذا الكلام ، وهما : زيد المرفوع بأتى ، ووجهه المرفوع بمنيراً ، وجامعاً لأوصافهما [1] ، فكل ما كان هكذا فهو الفاعل المصطلح / عليه ؛ فيجب حينئذ أن ننظر فى أوصاف هذين المرفوعين فنعدّها ثُمَّ ٥٠١ نعتبر ، فكل اسم اجتمعت فيه تلك الأوصاف فهو فاعل ، وجملتها خمسة أوصاف ؛ فإن زيداً قد أُسندَ إليه فعل ، تامّ ، فارغ لطلبه ، غير مصوغ للمفعول ، وقدّم عليه ، وذلك الفعل هو : أتى . وكذلك وجهه قد أسند إليه اسم يعطى معنى الفعل ، تام ، فارغ لطلبه ، غير مصُوغ للمفعول ولا فى معنى المصوغ له ، وقدم عليه .

---

(١) فى الأصل : «وجامعا لجميع أوصافها» . والمثبت عن س ، ف .

ولْنتكلَّم أولاً على أوصاف زيد :

فالأَوَّلُ : أن يكون مسنداً إليه فِعْلُ كآتى ، إذا قلت : أتى زيدٌ . فلو أُسند إليه اسم وليس فى معنى الفعل نحو : أخوك زيدٌ ، أو : زيد أَخُوك ، وهذا زيد ، أو : زيد هذا - لم يُسمَّ فاعلاً .

والثانى : أن يكون ذلك الفعل تامّاً كقام زيدٌ ، وجلس عَمْرو ، وأتى فى مثاله . فلو كان الفعل غير تام نحو : كان زيد قائما ، لم يُسمَّ فاعلاً .

ومعنى التمام : أن يكتفى الفعلُ بمرفوع من غير احتياجٍ إلى منصوب ، وإن كان طلبُه ، كضربت زيداً ، فإن ضربت يطلبُ منصوباً مع أنه يكتفى فى الإفادة بمرفوعه ؛ إذ كنت تقول : ضربتُ - مقتصراً عليه - فَيُفِيدُ ، وكذلك : أكرمت وأعطيت . وأمّا كان وأخواتها فلا تكتفى به أصلاً ؛ لأنها داخلة على ما أصله المبتدأ والخبر ، فمرفوعها وحده غير مفيد دون منصوبها ، فكان زيدٌ بمنزلة زيد وحده . وأيضا فالخبر عِوَضٌ من مصدرها ، فهو كالجزء منها . فإذاً زيدٌ من قولك : كان زيدٌ قائما ، لا يسمى فى العرف الجارى فاعلاً لفقد التمام فى كان ، وإن سمى فاعلا كما فعل سيبويه فتجوُّز فى العرف (١) . ولو فرضت كان تامّة ، كان زيدٌ فاعلاً ؛ لأنه إذ ذاك يكتفى به كما يكتفى أتى بزيد فى مثال الناظم . وكذلك زيد فى : عسى زيد أن يقدم ، وجعل زيد يقوم ، وسائر أفعال المقاربة ، لا يسمى معها فاعلاً ؛ لعدم اكتفائها به .

فإن قلت : فيلتزمُ على هذا أن لا يكون زيدٌ مع ظن وأخواتها فاعلاً ، إذا قلت : ظن زيدٌ عمراً أخاك ؛ لأنها لا تكتفى به دون ذكر المنصوبين ، ولا

---

(١) الكتاب ١/٤٥ .

سيّما على مذهب الناظم، حيث منع الاقتصار فيها على المرفوع؛ إذ لا فائدة فيه عنده، فقد ساوت كان وأخواتها في هذا المعنى، لكن النحويين يجعلون مروفع ظن وأخواتها فاعلاً باتفاق، فأشكل هذا. وهو يلزمه في التسهيل حيث صرّح بهذا القيد[1] ثَمَّةَ. ولايقال إنّ معنى التمام أن يأخذ الفعل فاعله [2]خاصّةً، لا أنْ تحصُل الفائدة معه بدون غيره خاصّةً؛ لأنا نقول : لايُعْرفُ إذًا معنى التمام إلا بعد معرفة كون المرفوع فاعلاً، ونحن قد جعلنا التمام جزءًا من تعريف الفاعل، فلا يعرف الفاعل إلا بعد معرفته، فيلزم الدورُ.

فالجواب : أنَّ هذا القيد هو المثير للإشكال ، وعدمه غير مُخِلٍّ ،
فلترجع ، فنقول : إنه عندنا غير مراد ، فيدخل ظن وأخواتها. ولايقال :
إن كان وعسى وأخواتهما تدخل عليه؛ إذ قد بين الاظم أن مرفوعهما ٥ . ٢
مبتدأ في الأصلِ، فدخولها عليه وعملها فيه كعمل إنّ وأخواتها فيه، وما /
وأخواتها، فذلك، فذلك أمرٌ مستثنًى عنده، فلايَرِدُ عليه.

والثالث : أن يكون الفعل فارغًا، ومعناه : أن لايكون فيه ضمير، كمثاله المذكور، فلو كان غير فارغ بل مُتَحمّلاً لضمير بارز أو غير بارز، نحو : {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}[3]، فلا يكون {الَّذين ظَلَمُوا} فاعلاً؛ لأن الفعل قبله غير فارغ، فهو مُسْتَغْنٍ بضميره. وهذا القيْد نصٌّ عليه في التسهيل[4]، ولكني سمعت شيخنا الأستاذ أبا عبدالله بن الفخار ـ رحمةُ

(١) يريد : قيد التمام فى الفعل . وانظر التسهيل ٧٥ .

(٢) فى الأصل : «فاعلاً» .

(٣) الآية ٣ من سورة الأبياء .

(٤) التسهيل ٧٥ .

الله عليه ـ يقول : هذا القيد فارغ ـ يريد من الفائدة ـ وذلك لأن الفعل إذا فرضته متحملاً لضمير، فذلك الضمير هو المعَرفُ به، وهو الفاعلُ ؛ لأن الفعْلَ قد أُسْنِد إليه اسم، واجتمعت الأوصاف؛ وإذا فرضته غير متحمل فالظاهر هو ذلك الاسم. وقد قال هو على أثر هذا : «وبعد فِعْلٍ فاعلٌ فإن ظَهَرْ فَهْوَ.. إلى آخره، فبيّن أن الفاعل قد يكو ضميرًا وإذا صار مثل الظاهر، وكلاهما قد أُسند إليه الفعل. وأيضًا فإن كلامه في قُوَّة أنْ لو قال : الفاعل اسم أُسْنِدَ إليه فعلٌ على طريقة كذا[1]، وهو نَصُّه في التسهيل[2]، وذِكْرُ الإسناد يُجْزِىءِ عن ذكر الفارغ؛ إذ لايصحّ الإسنادُ إلاّ والفعلُ خالٍ عن الإسناد، وإلاّ فإذا كان فيه ضمير فقد أُسندَ، فلايتصوّر القصدُ إلى الإسنادِ مع كوه غير فارغ من ضمير.

فالصواب تركُ هذا القيد والذى قبله، كما فعل غيره. والاعتراض عليه في التسهيل وارد، وأما هنا فيمكن أن لم يقصده، ولايُلْفى محذور. فإذا قلت : الفاعل اسم مسندٌ إليه فعل مقدّم عليه، غير مبني للمفعول ـ صح، ولم يصحّ الاعتراض عليه أصلا، ولم يَرِدْ عليه نحو : قاموا الزيدون، وأن يكون الزيدون فاعلاً، مع أن قام متحمّل للضمير؛ إذ ليس بمسندٍ إليه، بل الضمير هو المسند إليه. وقد عُرِف معنى الإسناد أولَ الكتاب.

والرابع : أن يكون الفعلُ غير مبنىّ للمفعول، وذلك أن يكون على طريقة فَعَلَ، «كاَتى» في مثاله، فلو كان مبنيًا للمفعول لم يكن المسند إليه فاعلاً، كقولك : ضُرِب زيدٌ، واستُخرِجَ المال، وإن سُمّي المرفوع هنا فاعلاً يومًا مّا فعلى الاتّساع في العبارة.

---

(١) فى هامش الأصل عن سخة ، بدل قوله «كذا» : «فَعّل وهذا» .

(٢) التسهيل ٧٥ .

والخامس : أن يكون الفعل مقدّمًا على الاسم، كالمثال في : أتى زيدٌ، فلو تقدّم الاسمُ على الفعلِ لم يكن فاعلاً في العُرف النحويّ، وإن[1] كان هو الفاعل من جهة المعنى إذا قلت : الرجل جاء، وزيدٌ أتى؛ لأن العرب إذا قَدَّمت الاسم على الفعل أضمرت في الفعل ضميراً يلزمه ، فهو إذاً الفاعل ، لا الإسم المتقدّم . والدليل على لزوم الضمير للفعل المتأخر ظهوره لزومًا في التثنية والجمع إذا قلت : الزيدان قاما أو أتيا، والزيدون قاموا أو أتَوا. ولو كان المتقدّم هو الفاعل لم يكن في الفعل ضميرٌ البتَّة، بل كنت تقول : الزيان أتى، والزيدون أتى، كما تقول : أتى الزيدون، وأتى الزيدون. وأيضا فإن العرب جعلت الفاعل مع الفعل كالجزء المتأخر منه، ٥٠٣
وذلك ظاهر مع كونه ضميرا متصلا ـ / وقد استدلَّ ابن جنِّي على صحَّة ذلك بأحد عشر دليلاً ـ ولايجعل كذلك إلا وهم قد عَزَمُوا على تأخيره عن الفعل لزوما، وجعلوه بمزلة الجزء إذا كان ضميراً متصلا، وبمنزلة صدر المركَّبِ من عَجُزه إذا كان غير ذلك.

حدثني شيخُنا الأستاذ ـ رحمةُ الله عليه ـ في الجملة، ونقلتُه من خطِّه، عن الشيخ الفقيه الأوحد أبي عبدالله الحضرمي[2] القاضي بسبتة، قال : أخذت بيده يومًا أقودُه إلى منزله من مدرسة باب القَصْر بسبتةَ لمكان سنِّه، فقعد أثناء الطريق ليرتاح، ثم قال لى : ماتقول في قولك : زيد قام، أيكون زيدٌ فاعلاً مقدّمًا؟ فقلت : لا أدرى ـ لكوني لم أكن حينئذٍ في

---

(١) فى الأصل : «فإن» .

(٢) هو محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن على بن محمد الحضرمى ، نحوىٌ . ولى القضاء بسبة ، توفى سنة ٧١٢ هـ . انظر المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا لأبى الحسن النباهى ١٣٢ – ١٣٣ .

هذه الطبقة ـ ثم قال لي : لايكون ذلك لأمرين، أحدهما أنّ الفاعلَ كالجزء من فعله إذا كان ضميرًا متّصِلاً، فوجب أن يجرى الظاهر معه على أسلوب واحد. والآخر : أنه لو كان كذلك لاتحد حكم الفعل مقدّما ومؤخّرًا. وقال الأستاذ ـ رحمه الله ـ : فهذا من أوّل ما أفادني، رحمة الله عليه.

وفي المسألة خلافٌ خاصّ وخلافٌ عامٌّ يذكر في قوله : «وَبَعْدَ فِعْلٍ فاعلٌ» بحول الله.

فإذا اجتمعت الشروط كان المرفوع فاعلاً، نحو : قام زيد، وخرج عمرو، وركب أخوك، وضرب الزيدون عمرًا. وماكان نحو ذلك.

وأمّا أوصاف «وجهُه» من قوله : منيرًا وجهُه» فالأول : أنه مسندٌ إليه اسم يعطى معنى الفعل، وهو منيرٌ؛ إذ هو اسم فاعل من : أنار وجهه فهو مُنِير. وقد[1] يحتمل أن يكون صفة مشبهة باسم الفاعل، وكلاهما مراد. ويدخل في ضمن هذه الإشارة أفعل التفصيل، نحو : زيد أفضلُ من عمرو؛ فإن في أفضلَ ضميرا يعود على زيد، هو فاعل أَفْعَلَ، وقد يظهر كما سيأتى. واسم الفعل نحو: صه، ونحو[2]:

فَهَيهاتَ هَيْهَاتَ العقيقُ وأَهْلُهُ

فالعقيق فاعل بهيهات، أى : بَعُد العقيقُ وأهله. وكذلك المصدر المقدّر بأن

(١) فى هامش الأصل عن نسخة : «وهو» بدل : «وقد».

(٢) لجرير، ديوانه ٣٨٥، والرواية فيه :

فأيهات أيهات العقيق ومن به وأيهات وصلٌ بالعقيق تواصله !

والبيت فى الخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش على المفصل ٣٥/٤، والتصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢، والهمع ١٤٥/٥.

وفعل الفاعل، نحو : أعجبني ضَرْبُ زيدٌ عمراً ، وركوبُ الفرسِ زيدٌ .

وكذلك الظرف والمجرور إذا اعتمدا نحو : (أفِي اللّهِ شَكٌّ؟)[1] و : أعندك عَمْرو؟ في أحد الوجهين، فإنه في تقدير : أيستقرُّ في الله شكٌّ، وأستقر عندك عمرو؟. وهذا الأخير لم ينبه عليه الناظم في مسألة : أقائم الزيدان؟ لكن نبَّه عليه في مسألة وقوعه خبرًا ، حيث قال : «وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرّ».. إلى آخره.

والثاني : كونه تامًا ، تحرُّزًا من نحو : هو كائن أخاك، ففي كائن ضميرٌ رفَعَهُ على اسم كان لا على الفاعلية، وإن كان كائن اسمًا في معنى الفِعْل.

والثالث : كونه فارغًا تحرزا من الاسم إذا كا فيه ضمير.

وقد بيّن ما في هذين الوضعين.

والرابع : كونه غير مبني للمفعول، تحرُّزًا من الصفة إذا بنيت للمفعول، نحو : مضروب أبوه، ومكرمٌ أخوه؛ فإن المرفوع هناك لايعرب فاعلاً. ويَصْدُق على الظرف والمجرور والمصدر أنها غير مصوغات للمفعول.

٥٠٤ فإن قلت : وكذلك يصدق / أيضا على ما كان في معنى المفعول منها نحو : أعجبني قراءَةٌ في الحمّام القرآنُ، و : أعجبني ركوبٌ الفرسُ؛ لأن المصدر لا يتبيَّن فيه صيغة فاعل من صيغة مفعول. وإذا كان كذلك أوهم أن يُعْربَ القرآن والفرسُ فاعلا، وليس كذلك.

فالجواب : أنّ المصدر إذا كان معناه معنى فاعل يصدقُ عليه أنه

---

(١) الآية ١٠ من سورة إبراهيم .

غير مبني للمفعول، وإذا كان معناه معنى مفعول لا يصدُق عليه ذلك، باعتبار تقديره بفعل المفعول، وإنما يصدق عليه ذلك باعتبار لفظه خاصّة، والمصدر لم يعمل إلا باعتبار الفعل الذى قام مقامه، فإذا قام مقام مبنى للفاعل فليس بميني للمفعول على وجه ولا بالاعتبار، وإذا قام مقام مبنى للمفعول فلا تصدُق عليه العبارة صدقًا مطلقًا. وذلك يكفي ههنا.

والخامس : كونه مقدّمًا كما تقدّم من الأمثلة، فلو تأخّر لم يكن الوجهُ فاعلاً، نحو : وجههُ منِيرٌ، لأنّ فيه ضميرًا يبرُزُ في التثنية والجمع كالفعل. والخلاف الذى يجرى في تقدّم الفعل يجرى هنا.

فإذا اجتمعَتِ الشروطُ أُعرِب ذلك الاسم المتأخر ـ الذى هو نظير الوجه في المثال ـ فاعلاً بإطلاق، نحو : مررتُ برجُلٍ قائم أبو حسنٍ، أخوه أفضلَ منه. وأعجبنى رجل عندك أبوه، وفي الدار أخوه. وما أعجبني إكرامٌ زيدٌ عمرًا. وما أشبه ذلك.

وإذا تقرّر هذا رَجَعْنا النظر إلى معنى التعريف ومايتعلّق به، وفيه نظر من أوجه :

أحدها : أنه قال : «الفاعل الذى كمرفوعَىْ أتَى.. زيدٌ منيرا وجهُه» فجعل الفاعل مااجتمعت فيه أوصاف المثالين معًا، وذلك غير ممكن؛ إذ لا يجتمع في اسم واحد أن يكون مسندًا إليه فِعْلٌ ومسندًا إليه مايُؤَدِّى معنى الفعلِ في حالة واحدة، فلو قال : كمرفوع كذا، أو كمرفوع كذا، لكان صحيحا، كما قال في التسهيل : «هو المسند إليه فعلٌ أو مضمَّن معناه(١)».

والجواب : أن مقصوده ماأراد في التسهيل، فالموضع لأو، لكن لما كانت الواو قد تقع موقع أو في مواضع، وبالعكس، أتى بالواو هنا تقديرًا، كأنه قال :

---

(١) التسهيل ٧٥ .

الذى كمرفوع أتى، وكمرفوع منيراً، ثم ثُنِّى على هذا التقدير لأن التثنية لاترادف إلا العطف بالواو، حسبما هو مبين في موضعه، وإذا ساغ هذا التقدير صح كلامه.

والثانى : أن هذا التعريفَ الجُمْلِيَّ اقتضى أن الفاعل إنما يكون اسمًا صريحًا لتعريفه إياه بالاسم الصريح، وهو : زيد، وجهه. وليس ذلك بلازم، بل قد يكون غير صريح، نحو : أعجبني أن تقوم. فأن ومابعدها هو الفاعل، وليس باسم صريح. وكذلك أَن ومعمولاها، نحو : أعجبني أنَّك قائم، وما المصدريّة أيضًا، نحو ماصنعتَ، أى : صُنعُك. ولايقال : إن مثل هذا قليل لم يُعتَدّ به، بل هو كثير كطَّرد مقيس.

والجواب : أن مثل هذا في حكم الاسم الصريح، ولذلك ترى سيبويه يطلق على الحرف المصدرىّ أنه اسمٌ[1] لقرب تأوّله بالاسم. وأيضًا إذا نظرتَ في الحرف مع مابعده / وجدته مع الفعل قبله في الحكم كالاسم ٥٠٥
الصريح، من حيث حَصَلَ له إسنادُ فعلٍ تام فارغٍ غير مصوغٍ للمفعول مُقَدَّم، وإما كان ذلك اعتبارًا بقوة الاسم الصريح. وإنّما قصد الناظم بالتمثيل بالاسم الصريح مقتصرًا عليه التنكيت على الكوفيين القائلين بجواز كون الفاعل غير اسم ولا مقدّرًا باسمٍ، مستدلّين على ذلك بقوله تعالى : {ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مارَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِيْنٍ[2]}، ففاعل (بَدَا) عندهم الجملة التى هى : (لَيَسْجُنُنَّه[3]}. ومثلُ ذلك : {أَفلم يَهْدِلَهُمْ كم أَهْلَكْنَا / قَبْلَهُمْ[4]}؛ فلا يصحّ أن يكون (كَمْ) الفاعل، بل الجملة كلُّها، ٥٠٦

---

(١) انظر الكتاب ٣/١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٣٠ .

(٢) الآية٣٥ من سورة يوسف .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٤/٢٢٠ ، ٢٤٢ . والهمع ٢/٢٧٢ .

(٤) الآية ١٢٨ من سورة طه . وفى جميع النسخ «أولم» وسيذكر الآية بعد على الصواب .

ومن مُثُلُ سيبويه : بدالَهُم أَيُّهم أفْضَلُ، وقال في تقديره : «كأنك قلت : ظهر لهم أهذا أفضلُ أم هذا[1]». وفي الشعر أيضًا من ذلك كثير، كقوله[2]:

ماضَرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أَهَجَوْتَها ... أَمْ بُلْتَ حيثُ تَلاَطَمَ البَحْرانِ

وقال بشر[3]:

نَزَعْتَ بأسبابِ الأمورِ وَقَدْبدا

لِذِي اللُّبِّ منها أَيُّ أَمْرَيه أصوبُ

ومن ذلك في القرآن أيضا : {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كيف فَعَلْنا بِهِمْ[4]}، ونحوه قوله تعالى : {وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وإِلَىَ الَّذِيَن مِنْ قَبْلِكَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ[5]}.. الآية. والمفعولُ الذى لم يُسمَّ فاعله[6] بمنزلة الفاعل في جميع أحكامه. ومن مُثُل الفَرَّاءِ: قَدْ تبيَّنَ لى أهذا عَبْدُالله أم زيد[7]، وبدا لي لأضربَنَّك. وقال الفراء : كلّ فعلٍ كان تأويلُه بلغنى، أو قيل لي، أو : انتهى إلىّ، فإنّ اللام وأَنَّ يصلحان فيه. ومثل ذلك في الكلام كثير، وجميعه يشعرُ بل يُصَرح بأنّ الفاعل لايلزمُ أن يكو اسمًا. فكأن الناظم يُنكِّت على القائلين بهذا المذهب، ويقول : إن الفاعل إنما يكون اسمًا، وماجاء مما ظاهره خلافُ ذلك، فراجع في الحقيقة إليه.

والجواب : أن النّمط مما حُمِلَ الكلامُ فيه على معناه دون لفظه، والمسألة

---

(١) الكتاب ٣/١١٠ .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه ٢/٣٤٤ . والبيت فى أمالى ابن الشجرى ١/٢٦٦ ، والخزانة عرضًا ٦/٩ . وفى هذه المراجع : تاطح البحران .

(٣) ديوان بشربن أبى خازم : ٨ .

(٤) الآية ٤٥ من سورة إبراهيم .

(٥) الآية ٦٥ من سورة الزمر .

(٦) فى هامش الأصل ع نسخة : «والمقام مقام مالم يسمَّ فاعله» .

(٧) انظر معانى القرآن ٢/٣٣٣ .

من باب تعليق الفعل عنالفاعل كما يُعلَّق عن المفعول بإطلاق في باب ظننت، لأن بدا وظهر وتبيَّن في معنى عَلِم، فعُلِّق تعليقه، وكذلك قوله : {أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ}، لأن معناه : أفلم يعلموا؟

فإن قيل : فأين الفاعل؟

قيل : ماأعطاه الكلامُ المعلَّق عنه الفعل من معنى المفرد، لأن التقدير : بدا لهم هذا المعنى، كما أن الجملة المعلّقة في «علمت» هى على ذلك التقدير، ولم يقع مفعولُ علمت جملةً أصلاً إلا في اللفظ، وأما في المعنى فلا، فكذلك وقوعُ الجملة في موضع الفاعل.

فإن قيل : فيصدقُ أن الفاعل ليس بمفرد.

قيل : أما في اللفظ فنعم، كما يقع الحرف فاعلاً في نحو : أعجبني أن تقوم، ولايدلّ ذلك على أن نفس الفاعل غير الاسم، وأما في التحصيل فلا، بل الفاعل معنى الجملة، وهو المفرد الذى صِرْنا إليه. وأيضًا قد وقع المبتدأ جملة في اللفظ، لأن المعنى معنى المفرد، نحو : سواء علىّ أقمت أم قَعَدْتَ. وهو كثيرٌ في القرآن والكلام العربي؛ لأن «أقمتَ أم قعدت» في تقدير : قيامُك وقُعودُك، ولم يكن ذلك ضائرًا، فكذلك يقع الفاعل في اللفظ جملة إذا كان المعنى للمفرد.

فإن قيل : هذا إقرارٌ بمذهب الكوفيين[1].

قيل : إن أرادوا بما أجازوا / هذا المقدار فنحن نوافقهم عليه، ٥٠٧
ولايبقى بين الفريقين خلاف، فإن أرادوا غير ذلك فلانقول به؛ إذ الجملة من حيث هى جملةٌ لاتقع فاعلةً أبدًا، ولايوجد في الكلام ذلك إلا على

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٥٧/١ ، والارتشاف ٦٢١ .

ماتبيّنن. وهذا ظاهر كلام سيبويه، وذهب إليه طائفة. ولكن هذا التأويل لايساعد عليه ظاهر عبارة الناظم إلا بتكلف شديد، والذى يساعد عليه كلامه مذهب المبّرد ومن وافقه، وهو أن هذا الباب كلّه محمولٌ على إضمار المصدر المفهوم من الفعل، فهو الفاعل والتقدير : بدالهم بَداءٌ، ويَهْدِ لهم هُدًى، وتبيَّن لكم تَبَيُّن، وأُوحي وَحْيٌ أو إيجادٌ، وكذلك سائر الأمثلة. وقد وقع المبِّرد في كتاب سيبويه طُرّةٌ نصُّها : «بدا لهم فعل، والفعلُ لايخلو من فاعل، ومعناه عند النحويين أجمعين بدًا لهم بُدوٌ، وقالوا : ليسُجُننَّه. وإنما أضمر البُدُوّ لأنه مصدر يدلّ عليه قوله : (بَدَالَهُم)، وأضمر كما قال تعالى : {والْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيهم مِنْ كُلِّ بابٍ. سَلامٌ عَلَيكم}، ولايكون (لَيَسْجُنُنَّهُ) بدلاً من الفاعل، لأنه جملة، والفاعل لايكون جملةً». هذا ما قال، وقد زعم أنَّه مذهب النحويين أجمعين، يعنى من تقدمه. وقد ذكر ابن خروف أن النحويين خالفوا فيما قال، وعلى الجملة فهم فيه فرقتان، وظاهر الناظم الذهاب إلى رأى المبرّد، وإليه ذهب السيرافي وجماعة من المتأخرين.

والوجه الثالث من أوجه النظر في تعريفه : أنه زاد مثالاً ثالثا في البيت، وهو قوله : «نِعْم الفتى»، وهو لم يُحِلْ عليه في التعريف، بل قال : «كَمَرْفُوعَى أَتَى زيدٌ مُنِيرا وَجْهُه» فظهر أن ذلك المثال حشوٌ بلا فائدة.

والجوابُ : أنَّ هذا المثال تكميلٌ لما قصد، مع الاكتفاء بما أحال عليه، لأنَّ قوله : «أتى زيدٌ» شمله، ولكنه نبّه على أنه ليس من شرط الفاعل أن يكونَ فعلُه المسندُ إليه متصرّفا كأتى زيد، بل قد يكون غير متصرّف كنِعْمَ. ولايخرج الاسم بذلك عن كونهفاعلاً، وهو الفتى في مثاله وماحلّ في موضعه؛ إذ لا يعتبر في إعرابه فاعلاً أن يكون فاعلاً معنًى، وإنما يُعْتبر احتياج الفعل إليه لغة، وسمّوه[1]

(١) في س ، ف : « تتميماً ، إذ كان مساوياً للفاعل حقيقة » .

فاعلا وإن لم يكن فاعلاً حقيقةً اعتبارًا بما كان منها فاعلاً، ليستَتِبَّ الاصطلاح في الباب. ومن ههنا لم يحدّوا الفاعل من جهة المعنى، وإنما حدّوه بأحكامه اللفظيّة، ليدخُلَ في الحدّ نحو : نِعْم الرجلُ، ومات زيدٌ، وما أشبه ذلك. ففي تمثيل الناظم إشارة إلى هذا المعنى.

والوجه الرابع : أنّ [في[1]] قوله : «كمرفوعَى أتَى» مايشير إلى أنّ من أحكامه الرفع، وأنه هو الذى يقتضيه[2] من أنواع الإعراب، فلايكون منصوبا ولامجرورًا. وهذا صحيح؛ فإن الفاعل مرفوعٌ أبدًا. قالوا : واختُصَّ بالرفع، لأنَّ الرفع إعراب العُمَد، والفاعل عمدة؛ إذا لايستغنى الكلام عنه. وأما النصب فللفضلات المستغنى عنها، وكذلك الجرّ.

فإن قيل : فيقتضى هذا أن لايكون الفاعل إلا مرفوعًا، وذلك غير مُطَّرد من أوجه :

منها : أن العرب تقول : كَفَى بالموتِ واعظًا. وفاعل كفى إنما هو الموت. وهذا نظير جَرِّ المبتدأ في قولهم : بحسبك زيد. وقالوا : ما أتانى مِنْ أحدٍ، وأحدٌ هو الفاعل. وهذ مقيسٌ.

ومنها : أن المصدر / الموصول[3] قد يضافُ إلى فاعله، بل هو ٥٠٨
الأكثر فيه، نحو : أعجبني قيامُ زيدٍ، وضربُ زيدٍ عمرًا، وهو أيضا مطرد.

ومنها : أن النّحويّين يقولون : إذا كان معنى الكلام يميّز بين الفاعل والمفعول، جاز في الشعر كثيرًا أن يُنصب الفاعل ويرفع المفعول،

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل : يقتضى .

(٣) يريد به المصدر الذى فى معنى حرف المصدر والفعل ، والحروف المصدرية يقال لها كذلك : الموصولات الحرفية انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٦٨/١ ، ٢٨/٢ .

وجـاز فـي الكلام قليـلا. ومـن ذلك فـي قـراءة عـبـدالله : {فَـتَلَقَّى آدَمَ مـن ربِّه كلماتٌ[1]} بنصب (آدمَ)، ورفع (كلماتٌ). وقـالوا : خَرقَ الثوبُ المسمار. وكسر الزجاجُ الحجر. ومن ذلك في الشعر[2]:

مثل القنافذِ هَدَّاجُون قد بَلَغَتْ
نجرانَ أو بَلَغَت سَوْءاتِهم هَجَرُ

وقال الفرزدق[3]:

غداةَ أَحلَّتْ لابن أصْرَمَ طعنةٌ
حُصَينٍ عبيطاتُ السدائفِ والخَمْرُ

وقال الآخر، وهو خداش بن زهير[4]:

وتَلْحَقُ خيلٌ لاهَوادَةَ بينها
وتَسفِي[5] الرِّماحُ بالضَّياطِرَةِ الحُمْرِ

(١) الآية ٣٧ من سورة البقرة . وعبد الله هو ابن كثير ، انظر السبعة ١٥٣ .

(٢) البيت للأخطل ، ديوانه ٢٠٩ . ورواية الديوان :
على العِيَارات هَدَّاجون قد بلغت نجران ، أو حُدِّثت سوءاتهم هجر
يقال فى جميع العَير : عيارات وأعيار وأعيرة . والهَدج : تقارب الخطر .
والبيت من شواهد المحتسب ١١٨/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٧/١ ، والمغنى ٦٩٩ والهمع ٨/٣ .

(٣) ديوانه ٢٥٤/١ . والبيت فى الإنصاف ١٨٧ ، وابن يعيش على المفصل ٣٢/١ ، ٧٠/٨ ، والتصريح ٢٧٤/١ ، والعينى ٤٥٦/٢ .
وابن أصرم هو حصين ، قتل له قريب فحَرَّم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم حتى يقتل قاتله .
ولحم عبيط : طرىٌ والسدائف : جمع سديف ، وهو السنام المقطع .

(٤) جمهرة أشعار العرب لأبى زيد ٥٣٦/٢ ، والاختيارين للأخفش ٤٣٩ .

(٥) كذا فى س ، ف . ومثله فى الاختيارين للأخفش وفى الجمهرة : ونعصى الرماح ، أى : يتخذونها عصيا . وقد وقع سقط من البيت فى الأصل .

وقال الجعدي[1]:

حَتَّى لَحِقْنا بِهِمْ تَعدُو فَوارسُنَا

كأنَّنا رَعْنُ قُفٍّ يَرفَعُ الآلا

ومثل هذا كثير. وقد جعل ابن الطراوة هذا قياسًا مُطَّردًا، فأجاز نصب الفاعل ورفع المفعول إذا فهم المعنى، نحو : أكل الخبزُ زيدًا، وركب الفرسُ عمرًا، ومأأشبه ذلك. فإذًا ما التزمه الناظم من رفع الفاعل غيرُ لازمٍ.

فالجواب : أن هذا كلّه غير وارد؛ أما كفى بالموت واعظًا، و{كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا[2]}، فمن باب ماندر وخَرَج عن القياس، فلا يعتدُّ به، مع أن الباء عدهم زائدة، دخولها كخروجها، فكأن لم تكن ثَمَّةَ.

وأما ما أتاني من أحد، فكذلك أيضًا، فإنّها من مواضع زيادة مِنْ. والحرف الزائد لايعتدُّ به، ولايكسرُ قاعدةً، ولايخرج الفاعل بذلك عن كونه فاعلاً، ولذلك يُعطف على موضعه رفعًا، فهذا ليس مما يعترضُ به.

وأما فاعل المصدر إذا أضيف إليه فلا يسمّى فاعلاً عرفًا حينئذٍ، بل هو مضافٌ إليه، كما لا يُسمّى زيدٌ ـ في قولك : زيدٌ قامَ ـ فاعلاً، ولا في زيد مضروبٌ مفعولاً، وإن كان المعنى في الجميع على ذلك. ومن هنا يتبيَّنُ في نحو : كسر الزجاجُ الحَجر، أنَّ الزجاج هو الفاعل، وأن الحجر مفعول، اعتبارًا باللفظ،

(١) ديوانه ١٠٦ ، وهو فى المعانى الكبير ٨٨٣ ، والمحتسب ٢٧/٢ ، والخصائص ١٣٤/١ ،والاقتضاب ٢٩٨ ، والإنصاف ١٥٨ ، واللسان : أول . وفيها : يقُدى ، أى : تحمل خيلها على العدو . والرعن: أنف الجبل . والقف : الجبل . يعنى أنها تنزو فى السير كما ينزو الرعن فى الآل .
هذا ، وقد استشهد المؤلف بالبيت على ورورد الفاعل – وهو الآل – منصوبًا ، لأنه الذى يرفع . وكلام ابن قتيبة ومن جاء بعده يدفع ذلك . انظر المراجع المتقدمة .

(٢) الآية ٧٩ من سورة النساء .

وإن كان المعنى بخلاف ذلك؛ إذ لا يستتبُّ قانو التعليم إلا بذلك.

قال شيخنا الأستاذ ـ رحمةُ الله عليه ـ : الإعرابُ إنما يكون أبدًا على حسب العلامة التى تكون في الاسم المعرب؛ ألا تَرَى أن (القَرْيَةَ) من قوله تعالى : {وَاسْأَلِ القَرْيَةَ[1]} إنّما تعربُ على حسب حركتها لا على حسب الأصل.

وإنما كان يكونُ ذلك كسَرًا أن لو كان المنصوب يعرب فاعلاً، والمرفوع يعربُ مفعولاً، من قولك : كسر الزجاجُ الحجَر، ونحوه. فالفاعلُ إذًا شأنه الرفعُ، كما أشار إليه الناظم. وأما كون هذا القلبِ قياسًا أو غير قياس، فمسألةٌ لانحتاج إليها الآن؛ إذ لاتعلق لها بكلام الناظم.

والوجه الخامس : أن قوله : «كمرفوعَى أتى».. إلى آخره، ظاهر في أن أتى هو الرافع لزيد، وأن منيرًا هو الرافع لوجهُه، فالرافع للفاعل إذًا هو المسند فعلاً كان أو ما أشبه، وهذا مذهب البصريين. وزعم بعض الكوفيين أن الرافع له الإسناد لا المُسْنَد، وهو مرجوحٌ من أوجه :

أحدها : أن الإسناد نسبةٌ بين المسند والمسند / إليه، فليس عمله ٥٠٩
في الفاعل دون الفعل بأولى من العكس.

والثاني : أن العمل إنما ينسب إلى المعنى إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعلُ موجودٌ وصالح للعمل باتفاق، فلايصحّ أن يعدلَ عنه إلاّ بدليلٍ يدلّ على عدم صلاحيته في الموضع، ولادليل هنا على ذلك، فوجب أن لايُصارَ إلى غيره.

والثالث : أن من شأن المعمول الاتصال بعامله، وأن لايتصلَ بغيره،

---

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

وقد وجدنا أن الفاعل إذا كان ضميراً إنما يتّصل بالفعل، فدلّ على أنه عامله، ولو كان غير عامل لما اتّصل به أصلاً، بل كان يكون منفصلا عنه.

وعلى الجملة فهو خلافٌ في اصطلاح، لايينني عليه حكم عند الجميع، وإن كانت الأدلة تقتضى ذلك، فليس أحدٌ من المخالفين لنا بقائل بما يقتضيه الأدلة عليه.

وقوله : «وبعد فعل فاعلٌ» اقتصر على مايشير إليه لكفى، لكنه نصّ عليه ولم يكتف بالإشارة، لما له في ذلك من الفوائد، والذى يشتمل عليه منها ثلاث :

إحداها : الإشارة إلى مخالفة من خالف في لزوم التقديم، وهم الكوفيون؛ وإذا أجازوا تقدّم الفاعل على الفعلِ أو ما أشبهه، فكأنه يقول : الفاعل مختصّ بكونه بعد فعل، فلا يجوز أن يتقدم عليه، ودَلَّ على قصده لهذا تقديمه الظرف لدلالته على الاختصاص بهذا الحكم، كقوله : {إِيَّاكَ نَعْبُدُ[1]}، بمعنى[2]: مانعبد غيرك، فكذلك هذا، ليس الفاعلُ إلا بعد الفِعْلِ، وغيرُ الفِعْلِ بمزلة الفِعْلِ في هذا. ويجيزُ الكوفيُّون تقديمه فيقولون : الزيدان قام، والزيدون قام ـ على تقدير : قام الزيدان، وقـام الزيدون ـ ومررت برجلٍ أبواه قائم ـ على تقدير : قائمٍ أبواه. واستدلّوا على ذلك بمجيئه في الشعر، كقول الزباء[3]:

مَالِلْجِمالِ مَشْيُها وَئِيدَا

فالتقدير : وئيداً مشيُها. وقولِ امرىء القيس[4]:

---

(١) الآية ٥ من سورة الفاتحة .

(٢) فى صلب الأصل بعد الآية : «بمعنى : إياك نعبد لاغيرك» . وفى هامشه عن نسخة : «أى : لانعبد غيرك» . والمثبت عن س ، ف .

(٣) البيت فى المغنى ٥٨٢ ، والتصريح ٢٧١/١ ، والهمع ٢٥٥/٢ . وفى العينى ٤٤٨/٢ .

(٤) البيت فى مجالس العلماء للزجاجى ٣١٩ . وليس فى ديوان امرئ القيس

والنحس : الدخان . وقد تغيّب نحسه : سكن .

فَظَلّ لننا يومٌ لذيذ بنعمة　　فَقِلْ في مَقِيلٍ نحسُه مُتَغَيَبُ

التقدير : مُتَغيِّب حسُه. وقول النابغة(١):

ولابُدَّ من عوجاء تَهْوِي براكب

إلى ابن الجلاح سيرُها الليل قاصدِ

التقدير : قاصدٍ سيرها. وقال الآخر(٢):

لمن زُحْلُوقَةٌ زُلٌّ　　بها العينانِ تَنْهلُّ

وهذا وما أشبه قد أجاب عنه الناظم بجواب مجمل، وذلك قوله : «فإن ظَهَرْ.. فَهْوَ وإلا فَضَمِيرٌ استَتَرْ»، يريدُ أنَّ الفاعل لابُدَّ منه بعد الفعل، فقد يكون ظاهراً، وذلك نحو : قام زيدٌ، وقد يكون مضمراً نحو : زيدٌ قام. ففي قام ضمير عائد على زيد، تقديره : قام هو، ولايتكلم بِهُوَ. فإذا ظهر الفاعل بعد الفعل فذاك، وإن لم يظهر فالفاعل ضمير مستترٌ في الفعلِ أو فيما أشبهه. ولايريد بقوله : «فإن ظهر»، فإن كان غير ضمير، وإنما يعنى إن ظهر للعيان في النطق، فيدخلُ فيه الظاهر ضدّ المضمر، نحو : قام زيد، كما ذكر. ويدخلُ فيه الضمير البارز نحو : قمتُ، وقاما، وقاموا، وقُمْ، وما قام إلا أنا، لأنه قد ظهر ولم يستتر. ويدلّ على هذا المقصد من كلامه قوله في قسيمه : «وإلاّ فَضَمِير اسْتَتَرْ»، فوصفه بالاستتار، ولا /يقال في الضمير البارز : مستتر، فتقسيمه الفاعل إلى ماظهر وإلى ٥١٠
ماستتر يعيِّنُ ماذكر. وإذا ثبت فكل ماتُوهِّمَ أن الفاعل فيه مقدّم فليس كذلك، بل الفاعل فيه ضمير مستتر في ذلك الفِعل، أو في الاسم الذى

(١) ديوانه ١٤٠ . والعوجاء : ناقة قد اعوجّت لطول السفر ، وانحرفت عن حالها إلى الهزال .

(٢) امرؤ القيس ، ملحقات ديوانه ٤٧٣ . والبيت من شواهد المحتسب ١٨٠/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢١/١ ، والهمع ١٧١/١ .

بمعناه، فقولها :

مَالِلْجِمالِ مَشْيُها وَئِيدا

فاعل «وئيد» فيه ضمير مستتر عائد على «مشيها»، على أن يكون مشيها مبتدأً خبره محذوف وهو العامل في وئيداً، كأنه قال : مشيُها حَصَلَ وئيداً، أو ظهر، نظير ماتأوّل سيبويه قوله[1]:

ياليتَ أيامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

كأنه قال : أقبلَتْ رَوَاجِعا.

وكذلك قول امرؤ القيس : «نحسه مُتَغَيِّب» فيه ضمير هو الفاعل عائد على نحسُه، على أن يكون على حذف إحدى ياءَي السب المرادُ به المبالغة، لقوله[2]:

وَالدَّهْر بالإنسانِ دَوَّارِيّ

أراد : دوّار، فكذلك هنا، أراد : نحسُه مُتَغَيِّبِيٌّ، فَحذَفَ.

وكذلك قوله : سيرها الليلي قاصدِ»، في قاصد ضمير هو الفاعل، عائدٌ على «عوجاء» كأه قال : ولابُدَّ من عوجاءَ قاصدٍ، وكأنّ أصله أن يقول : قاصدة، لكن جعله من باب النسب، أى : ذات قصدٍ، كقوله : {السَّماءُ مُنْفطِرٌ بِهِ[3]} أو يعود على راكبُ، كأنه قال : تهوى براكب قاصدٍ. وسيرُها الليل : مبتدأ وخبر.

وقوله

بِهَا العَيْنَانِ تَنْهَلُّ

في تنهلّ ضمير عائد على العينين، وأفردَ لأن العينين في تلازمهما

(١) انظر فيما تقدم : ٣١١ .

(٢) هو العجاج ، ديوانه ٣١٠ . ،البيت فى الخصائص ١٠٤/٣ ، ٢٠٥ ، والمنصف ١٧٩/٢، والمحتسب ٣١٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٩/١ ، وابن يعيش على المفصل ١٣٩/٣ ، والمغنى ١٨ ، ٦٨١ .

(٣) الآية ١٨ من سورة المزمل .

كالشيء والواحد، وم عادة العرب أن تعامل هذا الوع من المثنى معاملة المفرد، كقوله[1]:

وَكَأَنَّ في العَيْنَينِ حَبُّ قَرَنْفُلٍ   أو سنبلا كُحِلَتْ به فانْهَلَّتِ

أو يكون على حد[2].

فكل هذا دخل تحت قوله : «وإلاَّ فَضَمِيرًا سْتَتَرْ»، فإليه يرجع ماتقدم من التأويلات، وماكان نحوها، فهو إشارة منه حسنة في المسألة. والقائدة الثانية : بيان أن كل فِعْلٍ لابدَّ له من فاعل، وأه لايوجد فعلٌ لا فاعل له البتَّةَ، لقوله : «وبعد فِعْلٍ فاعِلٌ فإن ظهر.. فَهْوَ».. إلى آخره، يعنى أن ذلك لازمٌ للفعل، وإذا لزم ذلك له ظهر أن الفِعْلَ لايخلو م فاعل، فإنْ ظهر فذاك، وإلا فهو مستترٌ فيه. ونكَّت بهذا على مسائلَ وقعت لجماعة ظهر فيها من قولهم أن م الأفعال الثابتة الفعليَّة مايقع بلا فاعل، فمن ذلك قَلَّ إذا لحَقَها ما، وزعم جماعة أنَّ قلَّ [هناك[3]] فعلٌ لا فاعل له، وانما كفَّته ما عن العمل، كما تكف غيره كإنَّ، وأنَّ، وربَّ، وما أشبه ذلك. وهذا لا يتعيَّن، فقد يمكن أن تصير قلَّ مع ما حرف نافيًا بمنزلة ما، ولذلك تُستعمل للفي المحض، فقلبت عليها الحرفية، وإذا كا كذلك فليست مما يطلب فاعلاً.وأظنّ[4] أن منهم من أبقاها على فعليَّتها، وجعل فاعلها

---

(١) البيت لسلْمِىّ بن ربيعة ، ويقال فيه : سلّمى . شاعر جاهلى . انظر الحماسة لأبى تمام ٢٨٥/١ ، وشرحها للمرزوقى ٥٤٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢١/١ .

(٢) فى الأصل " حذف . وبعده فى س ، ف . بياض . وفى هامش الأصل : «فى بعض النسخ هنا بياض» .

(٣) عن س ، ف .

(٤) فى الأصل : «وأظن أن ممن أبقاها» . وفى هامشها مصححا : «منهم من أبقاها» . وما أثبتناه عن س ، ف .

ما وما بعدها من الفعل[١]] على أن تكون مامصدرية، نحو : أعجبني ماصنعت، فكأنك قلت : أعجبني صنعُك، فقولك : قلّما يقوم زيد، في تأويل : قلّ قيام زيد ـ ومنهم من جعلها زائدة[٢]، ووصالٌ فاعلٌ.

ومن ذلك دعوى الكسائى في قولك : ضربني وضربتُ قومك، إنه على حذف الفاعل من ضربني؛ إذ لايجوز عنده الإضمار فيه، فلا يقول : ضربوني وضربتُ قومك، بل يُوجِبُ فيها حذف الفاعل، كما قال الشاعر[٣]:

تَعَفَّق بالأرطى لها وَأَرَادها رجالٌ ... ...

وما قاله الكسائى في البيت ونحوه غير صحيح، بل / الفاعل مضمر في الفعل، كأنه قال : تعفّق مَنْ ثَمّ، ويكونُ عودُ الضمير ـ وهو ٥١١
مفرد ـ على الجماعة مثل قولهم هو أحسن الفتيان وأجمله[٤]. وسيأتى في الإعمال إن شاء الله.

فمثل هذا يدخل تحت قول الناظم : «فإن ظهر.. [فَهْوَ[٥]]، وإلا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ».. ومن ذلك مارآه المؤلف في شرح التسهيل في نحو قولك : قام مبني على الفتح، أنّ قام في هذا الكلام فعلٌ باقٍ على أصله، وقد

---

(١) إلى هنا ينتهى السقط الذى وقع فى أ ، والذى يبدأ من ص : ٤٢٦ .

(٢) لم يتقدم ذكر الوصال ، يشير إلى بيت الكتاب :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

(٣) هو علقمة الفحل ، ديوانه ٣٨ ، وتكملة البيت : فبذت نبلهم وكليب . والبيت فى الردّ على النحاة : ٨٧ ، والأشمونى ٢/١٠٢ ، والمفضليات ٣٩٠ . والأرطى : شجر . وبذّت : سبقت وغلبت . والكليب : جماعة الكلاب . وتعفق لها رجال : استتروا . يريد أن الصيادين تخفوا للبقرة.

(٤) انظر نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ١٧٢ ، والروض الأنف له ١/٤٤ .

(٥) ليست فى الأصل .

أُسنِدَ إليه قولك : مَبْنِيّ على الفتح، إسنادَ الخبر إلى المبتدأ، لا إسناد الفعل إلى الفاعل، فَرَفْعُ مبنيّ على الخبرية عنده لا على الفاعلية، فلا فاعل له إذًا، وإلى هذا ذهب القرافي[1]. ومازعمه غير صحيح من وجهين :

أحدهما : ما أشار إليه من أن كلّ فعلٍ لابدّ له من فاعل، فأين فاعلُ هذا الفعل؟ فإن قال : ناب عنه الخبر. قيل : هذا لانظير له، بخلاف نيابة الفاعل عن الخبر فإنه ثابت باعتراف ابن مالك في : أقائمٌ الزيدان؟ فليس إذًا «قام» هنا فعلاً ، وإلاّ لزم أن يكون له فاعل، وليس له فاعلٌ هنا باتفاق من الخصوم، فليس بفعلٍ.

والثاني : قال شيخنا القاضي ــ رحمه الله ــ : يقال لابن مالك : ما إعراب «قام» من قولك : قام مبني على الفتح؟ فلابدّ أن يقول : مبتدأ. وقد قال هو : إن الفعل وحده لايكون مبتدأ، وإن المبتدأ اسم أو ما هو في تقديره، فقام إذًا اسم لافعل، وهو المطلوب.

والفائدة الثالثة : التنكيتُ على بعض البصريين في إجازتهم تقديم الفاعل على الفعل في بعض مواضعَ مخصوصةٍ، فكأنه يقول : كلّ مايُظَنّ أنّه مما تقدّم فيه الفاعل فليس في الحقيقة منه، ولذلك أمثلةٌ منها ماقاله سيبويه والجمهور في قول الشاعر[2]:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقلّما
وِصالٌ على طول الصُّدودِ يَدُومُ

إنَّ «وصالٌ» فاعل متقدّم ضرورة، ويجيز هؤلاء تقديم الفاعل على الفعل

---

(١) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ، أبو العباس ، شهاب الدين . مصريّ المولد والنشأة والوفاة. من أصل مغربي . كان من كبار علماء الأصول والفقه المالكي . انظر الديباج المذهب ٦٢ – ٦٧ .

(٢) تقدم البيت أول أفعال المقاربة ، انظر ص : ٢٦٦.

في الضرورة. ولذلك حمل جماعة الأبيات المتقدمة للكوفيين على تقديم الفاعل ضرورة. وهذا كلّه لاداعية له؛ لإمكن أن يكون وصال فاعلاً بفعل مضمر يفسّره يدوم كأنه يقول : وقلّما يدومُ وصالٌ على طول الصدود يدوم؛ وساغ هذا لأن قلّما مما لايليها إلا الفعل. وهذا رأى طائفة في بيت الكتاب، ويكو ذلك مبنيًا على أن قلّما حرفٌ لا فعلٌ.

ومنها مسألة : إنْ زيد قام أكرمته؛ قال الأُبّذِي[1]: قال شيخنا أبو الحسن الدبّاج[2] ـ رحمه الله ـ «لايبعدُ عندى أن يقال : إن هذا الفعل يصحّ له العملُ في الأول مقدّما عليه، وذلك مع أداة تطلب بالفعل؛ وذلك أن العامل متصرّف في نفسه، فيتصرّف[3] في معموله، إلا أن يمنع مانعٌ، وذلك[4] في الفاعل أنْ يلتبسَ بالمبتدأ في قولك : قام زيد، وزيدٌ قام؛ فإذا جاء حرفٌ لايليه إلا الفعلُ لفظًا أو تقديرًا أزال ذلك اللبس، فصح أن يكون فاعلاً مقدّمًا، إن قدّرت الفعل فارغًا من الضمير، فاعلا بإضمار فعل إن قدّرته مشغولاً بضمير[5]». فالحاصل من كلامه أنه أجاز أن يكون زيدٌ فاعلاً مقدّمًا، وذلك غير سائغ عند الجمهور، لما تقدّم ذكره. وهذا الموضع أيضا محتمل لا يتعيّن فيه ماقال، ولا مرجّح له، فليس إلى القول بإثباته سبيلٌ . وأيضاً صاحب هذا المذهب / يلتزم جواز: وإنِ الزيدون ٥١٢
قام أكرمتهم. وهذا لايثبت سماعًا أصلاً ، إلا فيما تقدّم للكوفيين، وقد مرّ

---

(١) هو : أبو الحسن على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشنى ، نحوىٌ مدقق ، كان يقرئ الكتاب فما دونه . توفى سنة ٦٨٠هـ انظر البغية ١٩٩/٢ .

(٢) هو : على بن جابر الأشبيلى ، إمام نحوىٌ ، قارئٌ أديب . أخذ عن ابن خروف وطبقته ، ودرّس النحو خمسين سنة . وتوفى سنة ٦٦٤٠هـ . انظر البغية ١٥٣/٢ .

(٣) فى شرح المقدّمة للأبذى : «فكذلك يتصرّف» .

(٤) ن . م : «وذلك المانع فى الفاعل هو أن» .

(٥) شرح المقدّمة الجزولية للأبذى ، ورقة ٢٥٣ .

مافيه. فالصحيح في المسألة امتناع التقديم. [(١)فعلى هذا كل] ماكان من نحو : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَك}(٢)، وقول الشاعر(٣):

عاوِدْ هراةَ وإِنْ معمورُها خَرِبا

وقول عديّ بن زيد(٤):

فمتى وَاغلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّوهُ،

وتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

وقوله(٥):

صَعْدَةٌ ثَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ

أينما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

ونحو : أزيدٌ قام؟ وما أشبه ذلك، فهو على إضمار فعلٍ، لا على تقديم

---

(١) سقط من أ ، وصلب الأصل .

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٣) سقط هذا الشطر من س ، ف . وهو من شواهد سيبوية ١١٢/٣ ، والأخفش فى معانى القرآن ٢٤، ٣٢٧ ، وابن يعيش فى شرح المفصل ١٠/٩ ، والمرزوقى فى شرح الحماسة ١٧٤ . وعجزه كما فى اللسان ، هرا :

وأسْعِدِ اليوم مشغوفا إذا طربا

وينسب البيت وأبيات أخر معه إلى شاعر من أهل هراة ، لما أفتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .

(٤) ملحقات ديوانه ١٥٦ ، والبيت فى الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، والإنصاف ٦١٧ ،وابن يعيش على المفصل ١٠/٩ ، والرضى على الكافية ٤٦١/١ ، ٩٢/٤ ، والهمع ٣٢٥/٤ ، ففى الخزانة ٤٦/٣ ، ٣٧/٩ .

(٥) هو كعب بن جعيل ، أو امرأة من بلحارث بن كعب . والبيت من شواهد الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، والإنصاف ٦١٨ ، وابن يعيش على المفصل ١٠/٩ ، والرضى على الكافية ٤٦٢/١ ، ٩٢/٤ – ٩٣ ، والهمع ٣٢٥/٤ . وفى الخزانة ٤٧/٣ ، ٣٨/٩ ، ٤٣ .

الفاعل.

وبقي في كلامه بحث لفظي، وهو أنه قال : «وبعدَ فِعْلٍ فاعلٌ»، يعنى أنه لابُدَّ أن يكون بعد الفعلِ فاعلٌ، ثم قال : «فإنْ ظَهَر. فَهْوَ وإلاَّ فَضَمِيرٌ استترْ»، يعنى، فإن كان ظاهرًا فهو الفاعل، وإلا فهو ضمير، فيصبر المعنى : إن الفاعل بعد الفعل، فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل. وهذا كلام خَلْفٌ لافائدة فيه.

والجواب : أنّ ذلك جارٍ على قصد صحيح فيه فائدةٌ، وهو أن قوله : «وبعد فِعْلٍ فاعلٌ»، إخبارٌ بالقاعدة، أنّ كلّ فعلٍ لابدّ له من فاعل بعده لا قبله، يريد : فابحث عنه. فهى كُلِّيةٌ تُعيِّن موضع البحث عن الفاعل. ثم أخبر بعد ذلك بَوجْهَ مجيئه فقال : إن جاءَ ظاهرًا فهو، أى : المطلوب الذى قصدتَه، وإن لم يجيء ظاهرًا فاعلم أنه ضمير مستتر في الفعل، طردًا لحكم القاعدة، وعملاً بمقتضاها. وهذا معنًى صحيح مفيد. فقوله : «فهو» مبتدأ محذوف الخبر، أى : المطلوب. أو يكون خبرًا محذوف المبتدأ، كأنه قال : فالمطلوبُ هو. وكذلك قوله : «فضمير، يسوغُ فيه الوجهان. واستتر : في موضع الصفة لضمير.

(ثم قال الناظم[1]) :

وَجَرِّدِ الفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا
لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا
وقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا وَسَعِدُوا
وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

(١) عن الأصل .

هذا الفصل يَذْكُر فيه لحاق العلامة [للفعل[1]] إذا أُسنِد إلى الفاعل؛ فإنَّ العربَ ـ على الجملة ـ تُلْحِق الفِعْلَ علامةً تدلّ على حال الفاعلِ، من كونه مؤنثًا غير مُذَكّر، أو كونه مثنى أو مجموعًا، أو ما شبه ذلك. وابتدأ بالكلام على لحاق العلامة إذا كان الفاعل ظاهرًا مثنًّى أو مجموعًا، وسواءٌ أكان مذكرًا أم مؤنثًا. وسيأتي ذكر المفرد. فيريد أن الفعل إذا أسند إلى اثنين أو إلى جمع ـ وهما المثنى والمجموع ـ فهو مجرّدٌ عن العلامة الدالّة على التثنية والجمع، فلا تلحَقُه في اللغة الفصحى [علامة[2]]، فتقول : قام الزيدان، وقام الزيدون. ولاتقول : قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون.

ومنه قوله تعالى : {قَالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا[3]}، {قال الكافرون : إنّ هذا لسِحْرٌ مُبِينٌ[4]}. وأتى من ذلك بمثال وهو قوله : «فاز الشهدا»، ولم يقل : فازوا الشهداء. ومثله لو قلتَ : فاز الشهيدان. ومثل ذلك إذا قلت : قامت الهندانِ، وقامت / الهِنْدَاتُ، فلا ٥١٣
تقول في اللغة المشهورة : قامتا الهندانِ، ولا : قُمْنَ الهندات؛ بل تُجَرِّدُ الفعل من العلامتين : علامةِ التثنية وعلامةِ الجمع.

وإنما جَرّدوا الفعل هنا قصداً للتفرقة بين قام أخواك، وأخواك قاما؛ لأنّ العلامة لو لحقت في : قاما أخواك، لالتبست بالضمير، فتوهم

---

(١) ، (٢) عن هامش الأصل .

(٣) الآية ٢٣ من سورة المائدة

(٤) الآية ٢ سورة يونس . وسحر – بغير ألف – قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر . انظر السبعة ٣٢٢ .

أن قاما خبر مقدّم، فَفَصَلُوا. وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث، حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامتى التثنية والجمع؛ لأنَّ علامة التأنيث ليست بعلامة إِضمارٍ،

فلا تلتبس بعلامة الإضمار؛ قال سيبويه : «وتقول : جاريتاك قالتا، كما تقولُ : أبواك قالا؛ لأنَّ في قُلْنَ وقالتا إضمارًا، كما كان في قالا وقالوا[1]» ثم قال «وإذا قلت : ذهبت جاريتاك، وجاءت نساؤُك، فليس في الفعل إضمارٌ، قال : ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع، وإنما جاءوا بالتاء للتأنيث، لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هى كهاء التأنيث في طلحة، وليست باسم[2]». هذا ماقال، وهو معنى ماتقدم.

وللناس في الفرق بين العلامتين أوجه لافائدة في إيرادها، وقد حصل التأنيس بالتعليل.

ثم أتى باللغة الأخرى فقال : «وقد يُقال : سَعِدا وسَعِدُوا».. إلى آخره يعنى أنَّ من العرب من يقول : قاما أخواك، وقاموا إِخوتُك، وقامتا الهندان، وقُمْنَ الهنداتُ، فيلحقُ الفعلَ علامة التثنية والجمع، وكذلك تقول على تمثيله : سعد أخواك، وسَعِدُوا إخوتُك، وسَعِدَتا أختاكَ، وسَعِدْنَ أَخَوَاتُك. وهذه اللغة ضعيفة قليلة، وعلى قلتها نبّه بقوله : «وقد يُقال»؛ إذا عادته أنه يأتى بقد مع المضارع تنبيهًا على قلّة ماتدخل عليه. ووجهُ إدخال العلامة هنا تشبيه التثنية والجمع بالتأنيث؛ إذ كلُّ واحد منهما فرعًا، فالمثنى والمجموع فرعٌ عن الواحد، والمؤنث فرع عن المذكر؛ قال سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التى يُظْهِرونَها في : قالت فلانةٌ،

---

(١) ، (٢) الكتاب ٣٨/٢ .

فكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجميع علامةً، كما جعلوا للمؤنث[1]». قال : «وهى قليلة[2]». ومن هذه اللغة ما جاء في الحديث : «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنّهارِ[3]». ومن العرب من قال – وهو أبو عَمْروٍ الْهَذليُّ – : أكَلُوني البراغيث الليلة. وأنشد سيبويه للفرزدق[4]:

ولكِنْ دِيافِىٌّ أبُوه وأمُّه   بحَورانَ يَعصِرْنَ السليطَ أقَاربُهْ

وقال أمية[5]:

يلومُونَنِى في اشتراءِ النخيلِ قَومى، فكلُّهم يعذلُ

وأهلُ الذى باع يلْحَوْنَه   كما لُحِىَ البائعُ الأوّلُ

وأنشد السيرافي[6]:

ألْفيتا عيناكَ عِنْد القَفَا   أولى فأولىَ لَكَ ذَا واقيهْ

وقول الناظم : «والفعلُ للظاهر بعد مُسْنَد» جملة في موضع الحال، أى :

---

(١) ، (٢) الكتاب ٢/٤٠ .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، فتح البارى ٢/٣٣ .

(٤) الكتاب ٢/٤٠ . والبيت فى الخصائص ٢/١٩٤ ، وأمالي ابن الشجرى ١/١٣٣ ، وابن يعيش على المفصل ٣/٨٩ ، ٧/٧ ، والرضى على الكافية ٢/٤١٤ ، ٣/٣٤٤ ، ٤/٤٨١ ، والهمع ٢/٢٥٧ ، وفى الخزانة ٥/٢٣٤ ، ٧/٣٤٦ ، ٤٤٦ ، ١١/٣٧٣ . والبيت فى الديوان ١/٤٦ .

(٥) ملحقات ديوانه ٥٥٤ . وهو من شواهد السيرافى فى شرحه ٢/١٧١ ، وابن يعيش على المفصل ٣/٨٧ ، ٧/٧ ، والتصريح ١/٢٧٦ ، والعينى ٢/٤٦٠ .

(٦) شرح الكتاب ٢/١٧١ . والبيت لعمرو بن ملقط ، وهو جاهلىّ . وهو فى نوادر أبى زيد ٢٦٨ ، وأمالي ابن الشجرى ١/١٣٢ ، والمغنى ٣٧١ ، والتصريح ١/٢٥٧ ، والخزانة عرضًا ٩/٢١ .

قد يقال : سَعِدا وسَعِدُوا، في حال كون الفعل مسنداً إلى الظاهر لا إلى الضمير. فيّن في هذه اللغة موضع لحاق العلامة، وهو حيث يكون الفعل مسنداً إلى الظاهر، فإنّه / إذا كان مسنداً إلى الضمير اتفق الجميع 514
على أن يقولوا : سعدا وسَعِدوا، فيكون الألفُ والواو ضميرين لاعلامتين، وكذلك رذا قلت : سعِدْنَ، بخلاف ما إذا أُسنِد إلى الظاهر فإنّ العلامة تخَصّ بهذه اللغة. وعلى هذا التحرز لاتكون الألف والواو والنون في هذه اللغة ضمائر، وإنما تكون علامات حرفيّةً كتاء التأنيث، وهذا مذهب الجمهور. وبعض النحويين زعم هنا أنها ضمائر [مسندٌ إليها[1]] لاعلامات، لكن من هؤلاء من يقول : ماجاء من نحو : قاما أخواك، وقاموا إخوتُك فهو على تقديم الخبر، والزصل : أخواك قاما، وإخوتك قاموا. ومنهم من يقول : الكلامُ على أصل الترتيب، لكن الظاهر منه من غير أهل اللغة المذكورة، وأما أن يُجعَل[2] جميعُ ماوَرَدَ من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر، فغير صحيح؛ لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغةٌ لقومٍ من العرب مخصوصين، فوجب تصديقهم في ذلك، كما نصدّقهم في غيره[3]».

هذا ماقاله، وتمامُه أن يقال : لو كان على ذلك التأويل لزم أن يكون أهلُ تلك اللغة قد التزموا مالم يُوجَدْ في كلام العرب التزامُه، وهو الإتيانُ بالضمير مسنداً إليه الفعلُ إذا أرادوا الإتيان بالظاهر، حتى يكون الظاهرُ بدلاً من الضمير. هذا غير معهود، وأيضا هو شبيه بتقَضّي الفعلِ أكثر من فاعلٍ واحدٍ، وهو غير موجود. فالصحيح أنها في هذه اللغة

(1) عن هامش الأصل ، س .
(2) فى شرح التسهيل : «يحمل» .
(3) شرح التسهيل ، ورقة 104 .

علاماتٌ حرفيّةٌ، حسبما أشار إليه الناظم.

فإن قلت : وأين إشارة الناظم إلى أنها حروف لاضمائر؟

قيل : في وقوله : «والفِعلُ للظاهر بعدُ مسندُ»؛ إذ لو كانت عنده ضمائر، لكانت هى المسند إليها، ولم يقل هذه العبارة.

واعلم أن الناظم ترك ذِكْر أمرين ضَرُوريَّين هنا :

أحدهما : حكم هذه العلامات مع الفعل المضارع، فإنها تلحق حيث تلحق الماضي، فتقول في اللغة المشهورة : يقوم الزيدان، ويقوم الزيدون، وتقوم الهندات، كما تقول : قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات. وتقول في اللغة الأخرى : يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، ويقُمْنَ الهندات، كما تقول : قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمْنَ الهندات. فكان من حقه أن يذكر ذلك، وقد تقدمت الشواهد في المضارع، وكذلك فَعَل في لحاق علامة التأنيث الفعلَ، وترك هناك ذكر المضارع البتّةَ، وكان من حقه أن يذكر حكمه؛ إذ لايُفَهم له من حكم الماضي، للمخالفة الحاصلة بينهما؛ ألا ترى أنها تلحق الماضى في آخره، والمضارعَ في أوله؛ ولذلك لو قال في فصل لحاق التاء بعد قوله : «والتاء مَعْ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ».. إلى آخره :

والتاءُ في مُضَارعٍ كالتَّاءِ في الماضِ إلاّ الوضعُ في ابتداءِ

لم يبق عليه اعتراضٌ فيه، وبقي الاعتراض في هذا الموضع. وقد تحرّز في التسهيل، فكمَّلَ القصد بقوله في آخر فصلِ التاء : «ويساويها في اللزوم / وعدمه تاءُ مضارع الغائبة، ونون التأنيث الحرفيّة[1]» ثم قال ٥١٥

(١) التسهيل ٧٥ .

: «وقد تلحق الفعلَ المسند إلى ماليس واحدًا من ظاهر أو مضمر علامةً كضميره(١)».

والجواب : أن قوله : «وجَرِّد الفعلَ» ينتظم بإطلاقه الماضى والمضارع معًا، إذ لم يقيِّده بالمضى كما قيده في قوله : «وتاءُ تأنيثٍ تَلِى الماضى»، فلما لم يقيِّدها هنا لم يفُتْه ذكرُ المضارع؛ لأن المرادَ بالفعل جنسُه، لكن يخرج عنه فعل الأمر لأنه لايسند إلى ظاهر أصلاً، فبقي الآخران. وتمثيله بالمضاضى لايخرج المضارع، كما أنه لو مثل بالمضارع لم يخرج الماضى، فلا اعتراض عليه هنا، وإنما يعترض تخصيصهُ الماضى في فصل لحاق التاء مع أن المضارع مثله في حكم العلامة كما مرّ.

والأمر الثاني : حكم هذه العلامات أو نظائرها مع الصفة؛ لأن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، تجرى في لحاقها العلامات وعدم لحاقها مجرى الفعل، فكما تقول : يقوم الزيدان ويقوم الزيدون وتقوم الهندات ــ في اللغة المشهورة ــ كذلك تقول : أقائم الزيدان؟ وأقائم الزيدون؟ وأقائمة الهندات؟ ومررت برجل حسنٍ أبوه، وحسنٍ آباؤه، وحسنةٍ أخوته. وكما تقول في اللغة الأخرى : يقومان الزيدان، ويقومون الزيدون، ويقُمْنَ الهنداتُ، كذلك تقول : هذا رجلٌ قائمان أبواه، وقائمون آباؤه، وقائماتٌ أخوته، ومررت برجل حَسَنَينِ أبواه، وحَسَنِينَ آباؤه، وحسنات أخواتُه. وليس في كلامه هنا مايُعيِّن هذا الحكم في الصفات، ولايصح أن تحمل على الفعل في تعيين العلامات لما بينهما من المخالفة في بعض الأحوال وإن اتفقت في بعضها؛ ألا ترى أن الفعل إذا أُسْنِدَ إلى جماعة المؤنث لحقته النون، ورذا أُسنِدت الصفة

(١) ن . م : ٧٦ .

إليها لحقتها والتاء في مقابلة النون في الفعل. وإذا كان كذلك ثبت أنّ حكم الصفة قد فاته من أصلٍ.

والجواب : أن يقال : لعلّ الناظم ترك ذلك اكتفاءً بما ذكره في باب النعت من ذلك الحكم، حيث قال :

وَهْوَ لَدَى التَّوحيد والتذكير أَوْ

سِوَاهُما كالفِعْلِ، فاقْفُ ماقَفَوا

فبيّن أن النعت يجرى مجرى الفعل في توحيده أو تثنيته أو جمعه، وتذكيره أو تأنيثه، فحيثُ تلحق العلامةُ لحقتِ النعتَ، وحيث لاتلحقُ فلا تلحق النعت،

وحيث يجوز الوجهان في الفعل يجوزان في النعتِ. وهذا صحيح إلا ما كان من تعيين العلامة فإن فيه مخالفةً ما؛ إذ تلحق الفعَل النونُ، والنعتَ الألف والتاءُ، وفوات هذا أقرب من فوات أصل المسألة. ولم يُصَرِّح بحكم العلامة مع المفرد، وإنما ذكر حكم المثنى والمجموع، ولا ذكره أيضًا مع المذكّر، وإنما ذكره مع المؤنث، لأنّ المفرد المذكّر يتبيّن حكمه مما ذكر، فإذا بيّن لحاقها مع المثنى والمجموع هنا، ولحاقها مع المؤنث / تلخّص ٥١٦
من ذلك أنّ المفرد المذكر لايحتاج إلى شيء من ذلك. وأيضًا قد علِم أن العلامة إنما تُطْلبَ لبيان مايُسْتَهم حاله عند السامع، والسامع يدرك أن الفاعل أقل مايكون واحدًا، وأن أصله التذكير، فإذًا متى كان كذلك لم يحتج إلى علامة؛ قال الجُزولى : «إذا ذُكِر الفعل أُدرِك[1] أنه لابدَّ من فاعل، وأنه أقلّ مايكون واحدًا، وأنّ أصله التذكير، ولا يُدْرَك التأنيث ولا

(١) فى الجزولية : «علم أنه» .

التثنية والجمع، فيحتاج مالا يُدْرَك إلى علامة».

وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا

كَمِثْلِ : زيدٌ، في جوَابِ : مَنْ قَرَا؟

يعنى أنّ الفعل يعمل في الفاعل على وجهين، أحدهما : أن يكون ظاهراً، وقد تبيّن. والثاني : أن يكون مضمراً ومقدّراً غير ملفوظا به، [لكن[1]] لايكون ذلك إلا إذا كان في الكلام مايدلّ عليه، كالمثال الذى أتى به،. وهو إذا قال لك قائلٌ : من قرأ؟ فأجبتَه بقولك : زيدٌ. فزيدٌ هو المقول في جواب قوله : من قرأ؟ فهو مرفوع بفعل مقدّرٍ دالّ عليه السؤال، فكأنه قال : قرأ زيدٌ، هذا وإن كان يحتمل أن يكون مبتدأً محذوف الخبر؛ فإن الأوّل أولى، لأنه مطابقٌ بخلاف الثاني.

واعلم أن الفعل المقدّر رافعًا للفاعل على وجهين :

أحدهما : أن يكون مقدّرًا مع فاعله، لِنَصْبٍ يكون في الكلام لاناصب له في اللفظ، فيجب أن يُقَدَّر له ناصب، ولا يكون إلا الفعل وفاعله، كما إذا قيل لك مَنْ ضربتَ؟ فتقول : زيداً. وهذا يَتَكَلَّم فيه وفي تقديره بَعدُ.

والثاني : أن يقدّر وحده لرفعٍ يكونُ في الكلام، لا رافع له إلا أن يقدّر له فِعْلٌ، حسبما يقتضيه الكلام. وهو الذى تكلّم فيه هنا، لكن هذا أيضا على ضربين: أحدهما : أن يكون مقدّرًا أبدًا لايجوز إظهاره، كالفعل المقدّر قبل المرفوع في باب الاشتغال، نحو : إنْ زيدٌ قام أكرمته، تقديره : إن قام زيدٌ قام أكرمته. ولايُتَكَلَّم به، كما يأتى إن شاء الله. ولم يَتَكَلَّم هنا على خُصوصِ القسم، وإنما تكلم عليه في موضع الحاجة.

---

(١) سقط من أ .

والثاني : أن يكون جائز الإظهار، وهو الذى أشار إليه التمثيل؛ إذ يجوز أن تقول في جواب مَن قرأ؟ قرأ زيدٌ. وقد جاء في القرآن الكريم الوجهان معًا؛ قال تعالى : {وَلَئِن سَأَلْتَهم : مَنْ خَلَق السَّموات وَالأَرْضَ؟ لَيَقُولُنَّ : اللهُ[1]}، التقدير : خَلَقَهُنَّ اللهُ. وقال: {وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ : مَنْ خَلَقَهُمْ؟ ليقُولُنَّ : اللهُ[2]}. وهو كثير. ومن الإثبات قوله تعالى : {وَلَئِن سَأَلْتَهُم : مَنْ خَلَقَ السموات والأرضَ؟ ليقولُنَّ : خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيمُ[3]}، {قال : مَنْ يُحيِي العِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟ قل : يُحْيِيها الَّذِى أنشأها أوَّلَ مَرَّةٍ[4]}. {يَسْأَلُونَكَ : ماذا أُحِلَّ لَهُمْ؟ قُلْ : أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبات[5]}. وكذلك ما أشبهه. ولم يخصَّ هذا التقدير بموضع دون آخر، بل أحال / بمثاله على ما في ٥١٧ معناه، وحاصلُ مايجوز من ذلك أن يكون الدليل على المقدّر مذكورًا في الكلام، موافقًا للمقدّر ومعنى. وينتظم هذا العِقْدُ[6] ثلاثة أقسام :

أحدها : يكون المقدّر في جواب استفهام، وهو الذى مثّل به الناظم، ومرّ تمثيله.

والثاني : أن يكون في جواب نفي، كقوله : ماجاءنى أحد. فتقول : [بل[7]] زيدٌ. تقديره

(١) الآية ٢٥ من سورة لقمان .

(٢) الآية ٨٧ من سورة الزخرف .

(٣) الآية ٩ من سورة الزخرف .

(٤) من الآيتين ٧٨ ، ٧٩ من سورة يس .

(٥) الآية ٤ من سورة المائدة.

(٦) فى هامش الأصل عن نسخة : «المعنى » .

(٧) سقط من الأصل .

بل جاءك زيدٌ ، وأنشد المؤلِّف في الشرح :

تجـلّدتُ حتى قيـل : لـم يَعْـرُ قَلْبَـهُ
من الوجدِ شيءٌ قلتُ : بل أعظمُ الوَجْدِ[1]

أراد : بل عَراه أعظمُ الوجد .

والثالث : أنْ يتقدّم فعلُ مفعولٍ من لفظه ومعنـاه ، كقولـك : جُمـع الناس زيدٌ ، وحُشِر أهلُ المدينة الملِكُ ، وما أشبه ذلك ، فالتقدير : جَمَعهم زيدٌ ، وحَشَرهم الملكُ ، ومنه قراءة ابن عباس : { يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُـدوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ .. }[2] الآية ، بفتح باء (يُسَبَّح) على البنـاء للمفعـول ، فرجالٌ فاعلُ (يسبّح) مضمراً ، تقديره : يُسبّح له رجال ، وقرأ ابن كثير : { وَكَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ العَزِيزُ الحَكِـيمُ }[3] ، أي : يوحي اللهُ ، وأنشد النحويّون :

لِيُبـكَ يزيـدُ ضَـارعٌ لخصـومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممّـا تُطيـح الطـوائحُ[4]

تقـديره : يبكيه ضارعٌ لخصومة . ومن أبيات الحماسة لرجـل مـن بَلْعنبر :

---

(١) شرح التسهيل ، ورقة ١٠٤ ، والبيت في التصريح ٢٧٣/١ ، والعيني ٤٥٣/٢ ، والأشموني ٥٠/٢ .

(٢) النور : آية ٣٦ ، وبذلك قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر . السبعة ، ص٤٥٦ .

(٣) الشورى : آية ٣ ، وانظر القراءة في السبعة ، ص٥٨٠ .

(٤) الكتاب ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والتصريح ٢٧٤/١ ، والأشموني ٤٩/٢ ، وخزانـة الأدب ١٤٧/١ .

لوكنتُ من مازنٍ لم تُستَبحْ إبِلِى

بنوُ اللقيطهِ مِنْ ذُهْلِ بن شَيْبَانا

على رواية مَن روى : تُسْتَبحْ ، مبنيا للمفعول ، أى : لم تستبحها بنو اللقيطة .

وقال الآخر [1]:

حمامة بطن الواديين تَرَنَّمى

سُقيتَ من الغُرَّ الغوادى مَطيرُها

برفع : مطيرُها ، وسُقيت [2]: مبنى للمفعول

وهذا التقدير مشروط بدلالة الكلام عليه كما تَقَدّم ، فلو لم يتعين لم يصحَّ أن يقدّر شئٌ ، للاستغناء بما ظهر ، نحو : وُعِظَ فى المسجد[3] رجالٌ ، بخلاف ما إذا قلت : وعظ فى المسجد رجالٌ ، ، زيدٌ . فإنه على التقدير . وهذا القسم داخل فى كلام الناظم ، فلا يقال : إنه خارج عنه ، لأن المثال لايُعيِّن مثله ، وإنما يعيِّن ماتَقَدم فيه فعلُ الفاعل ، وهذا تقّدم فيه فعلُ المفعول ؛ لأنا نقول : بل يدخل فيه من وجهين :

أحدهما : أن مباينه ما بينِ فِعْل الفاعل وفعلِ المفعول قريبة جدًا ، فهما متفقان لفظًا ومعنى وحكما ، ولذلك جاز حذف الفعل هنا ؛ إذ لو أعتُبِرتْ تلك المباينة لم يجز الحذفُ عندهم قياسًا ، كا جاز مع تقدّم فعل الفاعل ، كلما ساغ

---

(١) هو توبة بن الحمير ، ديوانه ٣٦ . وهو فى أمالى القالى ٨٧/١ ، والهمع ١٧٣/١ .
والغوادى : ما أمطر بالغداة .

(٢) كذا فى س ، ف . وفى صلب الأصل ، أ : «برفع مطيرها بسقيت» . وهو خطأ . وفى هامش الأصل بدل «مبنى» مبنيا .

(٣) أ : «فى الهجر» .

الحذف هنا واشتهر ، دلّ على أن تلك المباينة غير معتبره .

والثانى : أن هو القسم راجع إلى ماذكره فى المثال ؛ لأن الفعل فيه حذف فى جواب الاستفهام ، وهذا القسم فى التقدير من ذلك ، فقولك : قُرِئَ القرآنُ ، زيدٌ . على تقدير أنه قال : قُرِئَ القرآن . فقيل : من قرآه؟ قال زيد . فدخل بالمعنى فى إشارة مثاله .

وثمّ قسمٌ رابعٌ ، وهو أن يدلّ على / الفعل المقدّر معنى الجملة لا لفظُها ، أوْ يدلّ عليه فعلٌ مجامعُه فى أصل الاشتقاق ، لا فى نفس الصيغة :

فالأول [نحو](1) ما جاء فى الحديث من قول عائشة - رضى الله عنها : «فلا أستطيعُ أنّ أصومَهُ إلاّ فى شعبان ، الشُّغْلُ برسول الله صلّى الله عليه وسلم(2)» . التقدير : يمنعُنى الشغْلُ أو نحوه .

والثانى : نحو قول الفرزدقِ (3):

غَدَاة أحلّت لابن أصْرَمَ طعنةٌ

حُصَينٍ ، عَبِيطاتُ السَّدائفَ والخَمْرُ

تقديره : حلّتْ لى عبيطاتُ السَّدائف والخمرُ .

وهذان فى القياس عليهما نَظَر ، وليسا مّما يُشعِرُ به تمثيل الناظم ، والله أعلم . وأتى الناظم بَقَرأ مُسهَّلَةَ الهمزه ، بالإبدال ، على لغة من قال : قريتُ(4) ، وأخطيتُ ، فى قرأتُ وأخطأت . وقد تقدّم له مثل هذا .

(1) ليست فى الأصل .

(2) أخرجه مسلم بنحوه ، وبما يحقق الشاهد ، انظر كتاب الصوم ، باب قضاء رمضان فى شعبان ٨٠٢ - ٨٠٣ .

(3) تقدم فى ص : ٥٤٣ .

(4) انظر معانى القرآن للأخفش ١٠٠ ، ٣٠٨ .

(ثم قال الناظم[1])

وَتَاء تَأنيثٍ تَلِي الماضِي إذَا

كان لأنْثَى ، كَأبَتْ هِنْدُ الأذَى

وهذا قسم يذكر فيه حكم لَحاقِ الفعل علامةُ التَأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا . وقد قدَّم حكم لحاق علامة التثنية والجمع ، ولما خصّ بالذكر المؤَنثَ دلّ على أن التاء لا تلحق هي ولا غيرها إذا كان مذكّرا ، إلا في موضع مخصوصةٍ قَدّم ذكر بعضها ، وسيأتي حكمُ باقيها ، فنحوُ : قام زيدٌ وخرج عمرو ، لا تلحق فعله علامةٌ أصلاً ، فإن جاء ماظاهره ذلك فمؤول ، كما قال القائل : «فلان لغُوبٌ ، جاءته كتابى فاختصرَها . فقيل : أتقول : جاءته كتابى؟! فقال : أليست بصحيفة[2]» . فأنَّث [الكتاب[3]] علي معنى الصحيفة . وقد جُمِل على هذا المعنى قولُ حاتم[4] :

أما وِىَ ، قد طال التجنُّبُ والهَجْرُ

وقَد عَذَرِتْنى فى طلابِكمُ العُذْرُ

أى : المعذرة .

فقوله «وتاء تأنيثٍ» ، مبتدأٌ خبرُه : «تلى الماضِىْ» وأسكن ياء «الماضى» وكان حقُّه أن يقُولَ : «تلى الماضىَ» - بالتحريك لضرورة الشعر . ولأنَّها لغة ضعيفة ، وقد تقدم ذكرها .

يعنى زن تاء التأنيث حكمها أنْ تَلِىَ الفِعْلَ الماضى ، أى : تأتى بعده

---

(١) عن الأصل .

(٢) الخصائص ٢٤٩/١ . وانظر اللسان : كتب ، ولغب .

(٣) عن س ، ف .

(٤) ديوانه ٢٠٩ . والبيت فى أمالى الزجاجى ١٠٨ . وفى الأصل : «التحبب» بدل «التجنب» .

متّصلةٌ [به[1]] لاحقةٌ له ، وإذا كان ذلك الماضى لأنثى ، أى : مسندًا إلى أنثى . فالضمير فى كان عائد على الاضى . والأنثى مطلقا ، أو بظاهرها إذَا كان تأنيثها حقيقيًا .

و«لأنثى» متعلّق بمسند ، وحُذِف لدلالة الكلام عليه ؛ إذ كان هنا كمستقر فى سائر المواضع، فى كونه مفهومًا معلومًا. أو يتعلق بمستقر ، فكأن الناظم يقول : إذا كان الماضى مستَقِرًا لأنثى .

وأتى لذلك بمثال وهو : أبت هند الأذى بيّن به ما أصل ، وكيف تلى تاءُ التأنيث الفعل ؛ إذ ليس فى قوله «تلى الماضى» بيانُ كيفيَّة اتّصال التاد بالفعل ، ور كان ذلك معلومًا من خارج ، فأراد إيضاح ذلك / ٥١٩ الأتصال .

(ثم قال[2]) :

وإنّما تَلْزَمَ فِعْلَ مُضْمَر

مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمِ ذَاتَ حِرِ

لما بيّن لحاقها على الجملة من غير تقييد بلزوم ولا جواز ، أتى هنا ببيان ذلك المجمل ، فيريد أن تاءَ التأنيث فى الحاقها الفعل على وجهين ، لازمة وغير لازمة :

فأما لزومُها ففى موضعين :

أحدهما : مع فَعْلِ المضمر المتصل ، وهو قوله : «وإنما تلزم» - يعنى التاء - «فعْلَ مُضْمَرٍ» ، يريد فعل فاعل مضمر متّصل بالفعل . أما

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) عن الأصل .

اشتراطه أن يكون الفاعل مضمرًا فلأنه إذا كان ظاهرًا فله حكم سيذكره ، وكذلك اشتراطهُ أن يكون متّصلا تحرّزٌ من كونه منفصلاً ؛ فإن حكمه إذ ذاك حكمُ الظاهر ، فكما تقول : ماقام إلاهندٌ ، وما قامت إلا هندٌ ، كذلك [تقولُ[1]] : ما قام إلا أنت ياهندُ . بخلاف ماإذا كان ضميرًا متصلاً فإنّ التاء لازمةٌ مطلقًا، سواءً أكان المؤنث حقيقى التأنيث أم لا . هذا ظاهر كلامه حيث أطلق القول فى المضمرالمتّصل ، وقيّده فى الظاهر بكونه حقيقيًا . وهذا صحيح ، فتقول : هند قامَتْ،وزنيبُ خرجَتْ ، والشمسطلعَتْ ، والدار تهدّمتْ ؛ فلا يجوز هنا حذف التاء قياسًا.

وقوله : «إنما تلزَمُ» ، أراد اللزوم القياسىَّ خاصّةً ، وإلا فقد جاء السماعُ بخلاف ذلك ، كبيت عامر بن جُوَين[2] :

* ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقَالها *

وكذلك قولُ بعضهم : قال فلانة[3] ، فى الموضع الثانى . وما أشبههما من النظائر . وقال نبّه على ذلك الناظم بعدُ ، فإنّما مقصوده أن ذلك شاذٌ ، وإن القياس لزوم التاء

والموضع الثانى : مع فعل الظاهرِ النتّصِلِ الحقيقىّ التأنيث ، فالظاهر إذا اجتمع فيه أ يكون حقيقى التأنيث متّصلا بفعله ، لزمته العلامة أيضًا . فأما

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) صدره :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها

والبيت من شواهد سيبويه ٤٦/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمحتسب ١١٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٥٨/١ ، ١٦١ ، وابن يعيش على المفصل ٩٤/٥ ، والرضى على الكافية ٤٧/١ ، ٣٤٢/٣ ، والمغنى ٦٥٦ ، والهمع ٦٥/٦ ، وفى الخزانة ٤٥/١ ، ٤٣٧/٧ .

(٣) الكتاب ٣٨/٢ .

كون الفاعل حقيقى التأنيث فصريح فى كلامه حين قال : «أومُفْهِمِ ذات حِرٍ» . ومفهمَ : صفةُ موصوفٍ محذوفٍ تقديرُه : أو فاعل مفهمٍ كذا ، هو مخفوضٌ بالعطف على مُضْمرَ ، كأنه قال : وإنما تلزم فِعْلَ مضَمرٍ ، أوفِعْلَ فاعلٍ مُفْهِمٍ ذات حِرٍ . ويعنى بكونه مُفْهِماً أن يكون دالاً على صاحبة حِرٍ ، أى : دالاً على مؤنث حقيقى التأنيث . وعبَّر عن ذلك بذات الحِرِ كالمرأة والشاة والأتان ، ونحو ذلك مماله فَرْجٌ ، ولمقابله من الزوجين ذَكَرٌ . وهذا اللفظُ الذى شرح به الناظم التأنيثَ الحقيقى[1] أصرحُ فى شرح المقصود من قولهم : حقيقىّ التأنيث ؛ لأن حقيقىّ التأنيث مُفسَّر بما ذكر[2] ، فكان الأولى أن يُبَيّنَه بما هُوَ المعهودُ عند النحويين من لفظ التأنيث الحقيقى ، ، كما فعل في التسهيل[3] وغيره .

وأما كونُ الفاعل متّصلا / بالفعل لم يُفْصَل بينهما بفاصل ، ٥٢٠
فيظهر من كلامه من موضعين :

أحدهما : قوله : «وقد يبيحُ الفصلُ ترك التاء» ، وما بعده ، فإنه يُفهم منه أنّ تَرْكَ التاء دون فَصْلٍ غيرُ مُباحٍ ، فلا بدّ من أن يكون الاتصّال شرطًا فى لزوم التاء ، وهذا وإن كان تركُها مع الفَصْلِ قليلا ، فالتاء على الجملةغيرُ لازمة قياسًا .

والثانى : أن قوله «أو مُفْهِمِ ذاتَ حِرٍ» لما عطف على «مُضْمرٍ» قد وصف بمتّصِلٍ ، كان المعطوفُ شريكَ المعطوفِ عليه فى ذلك الوصف ،

---

(١) فى الأصل : «أثم»

(٢) بعده فى غير الأصل بياض بمقدار خمس كلمات ، ثم كلمة «التصريح» . ويبدو أن فى الكلام سقطًا .

(٣) التسهيل ٧٥ .

كأنَّه قال[1] : أو مفهمِ ذاتَ حِرٍ مُتَّصلٍ وهو شبيه بقوله عليه السلام : «لا يُقْتَل مسلمٌ بكافر ، ولا ذو عَهْدٍ فى عَهْده[2]» ، قال المحققون : معناه : ولا ذو عَهْدٍ فى عهده بكافر . وبذلك يصحّ معنى الحديث ، فكان تقدير حلول المعطوف فى محلّ المعطوف عليه يشعر بلزومه قيدَه ، حتّى كأنّ الموضع له . فإذا اجتمع الشرطان لزمت التاء فقلت : قامت هند ، ونَدَّت الشاةُ ، وضلَّتِ الأتانُ ولا يقال : قام هند ، ولا نَدَّ الشاة [3] - وأنت تريدُ الأنثى - ولاضلّ الأتانُ - وما جاء من قولهم : قال فلانة ، فشاذٌ يحفظ ولا يقاسُ عليه ، وسيذكره .

و لَمَّا عيَّن لِلُّزومِ هذين الموضعين ، دلّ على أنه فى غيرهما بالخيار ، لأنّ ضد اللزوم الجواز ، وذلك مع المؤنث المجازىّ التأنيث، مع الحقيقى مع الفصل ، ومع غير ذلك . وجوازُ الوجهين فى ذلك كلّه مختلفٌ ، فمنه ما يقوى فيه [[4] لحاقُ التاء ، ومنه مايقوى فيه] خلافه ، فلذلك فَصّل الحكم فيه فقال أوّلاً :

وَقَدْ يبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ ٱلتَّاءِ فِي
نَحْوِ : أتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ

يعنى أنّ الفعل قد يُسْنَد إلى ظاهرِ المؤنَّثِ الحقيقى ، فلا تلحق الفعل علامة التأنيث ، ويستباح ذلك لأجل الفاصل الحاصل بين الفعل والفاعل ، ومَثَّل ذلك بقوله : أتى القاضىَ بنتُ الواقف . ففصل بالقاضى بين الفعل والفاعل . وإنما [5] جاز ذلك لمكان الفصل ؛ لأن الفاصل لما كان مُبعِدًا بين الفعل والفاعل

(١) مكان «قال» فى الأصل كلمة غير واضحة .

(٢) سنن أبى داود ، كتاب الديات ، باب أيقادُ المسلم بالكافر ١٨١/٤ ، ومسند الإمام أحمد ١١٩/١ ، ١٢٢ .

(٣) الشاة : الواحد من الغنم ، يكون للذكر والأنثى .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) فى الأصل : «وإذا» .

قَلّ القبح اللفظى ؛ من حيث كان الفعلُ بترك العلامة / يقتضى أن الفاعل غير مؤنث ، والإتيان بالفاعل مؤنثا يقتضى لحاق العلامة ، فكان فى الجمع بينهما [(1)بعض] القبح ؛ فإذا حصل الفصلُ بَعُد القبحُ شيئًا مّا ؛ قال سيبويه : «وكلما طال الكلام فهو أحسنُ – يعنى تَرْكَ العلامة – نحو : حضر القاضى امرأة ، قال : لأنه إذا طال الكلام – يعنى بالفصل – كان الحذف أجمل ، قال : وكأنه (2) يصير بدلاً من شئ كالمعاقبة ، [نحو قولك(3)] : زدناقة [وزناديق(4)] ، [(5) فتحذف الياء لمكان الهاء – يعنى كأن الفصل بين الفعل والفاعل صار بدلاً من لحاق العلامة ، كما كانت الهاء فى زنادقة(6)] بدلاً من الياء فى زناديق . ثم قال أيضا تعليلا لعدم لحاقها على الجملة : «وإنما حذفوا التاء لأنّه صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الاثنان والجميع حين أظهروهم عن الواو والألف(7)» . ومن مُثُل ذلك قَولُ جرير(8)

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيطلَ أمُّ سَوْءٍ
مُحَمّلةٌ من الأمّاتِ عارا

---

(1) سقط من الأصل .

(2) فى الكتاب : «وكأنه شئ يصير» .

(3) سقط من الأصل .

(4) عن الكتاب .

(5) ، (6) مابينهما سقط من الأصل .

(7) الكتاب ٣٨/٢ .

(8) معانى القرآن للفراء ٣٠٨/٢ والمقتضب ١٤٥/٢ ، ٣٤٩/٣ ، والمذكر والمؤنث لأبى بكر الأنبارى ٦١٨ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٥٥/٢ ، ١٥٣ ، والإنصاف ١٧٥ ، وابن يعيش ٩٢/٥ ، والتصريح ٢٧٩/١ .

وأنشد الفراء[1] :

إنّ امرأً غرَّهُ منكُنّ واحدةٌ

بَعْدِى وبَعْدَكِ فى الدُّنْيا لَمَغرُوْرُ

وهكذا الحكم فى المضارع ، فكما تقول : حضر القاضى امرأة ، وتقول : يحضُر القاضى امرأةٌ ويأتى القاضى بنت الواقف .

وفى قوله : «وقد يُبيحُ الفصلُ» الدلالة على أنه قليلٌ ، وعلى أنه قياس . أما دلالته على أنه قليل فمن جهتين ، إحداهما : إتيانه بقد ، فإنّ عادته أن يأتى بها مشيراً بالتقليل . والثانية : قوله : «وقد يُبيحُ» ، فإن هذا اللفظ [إنما[2]] يستعمل غالبًا فيما الأصل فيه المنع ، وأن مقاربته محذورة ، كما [يقال [3] : هذا] حِمىً بنى فلان ، وهذا حِمىً لا يستباح . وهذه العبارة موافِقَةُ المعنى لعبارة الجزولى فى قوله : «وحذفُها مع الفصل أسهلُ منه بلا فَصلٍ[4]».

وأما دلالته على كونه قياسًا فمن إتيانه بقد ؛ إذْ من عادته أنه يأتى بقد حيث يجوز ذلك الحكم فى الكلام على قلة . وهو ظاهر من كلام سيبويه المتقّدم وغيره .

وعلى الناظم هنا اعتراض من جهة علم القوافى ، فإنه أتى بقافية مُؤَسَّسةٍ [5]، وهى قوله : «بنت الواقف» ، وبنظيرتها مجرّدة حكمًا ، وهى قوله :

---

(١) البيت فى الخصائص ٢/٤١٤، والإنصاف ١٧٤، وابن يعيش على المفصل ٥/٩٣، والهمع ٦/٦٥ .

(٢) ليس فى الأصل .

(٣) مكانه فى الأصل : «أبيح» .

(٤) هذا لفظه فى الجزولية ، مخطوطة دار الكتب المصرية ، ٣٦٢ نحو تيمور .

(٥) التأسيس فى القافية : الألف التى ليس بينها وبين حرف الروى إلاحرف واحد ، نحو : ناصب فى قوله :

كلينى لهم يا أميمة ناصب

ولابدّ من هذه الألف إلى آخر القصيدة .

(التاء في) . فإنها بمنزلة (المكتفى) في الحكم ، لا بمنزلة الواقف ؛ لأنّ حـرف التأسيس في كلمة ، وحرف الرّوي في كلمة أخرى غير ضمير . ومما أنشـدوا على القياس قولُ العجاج[1]: / ٥٢٢

فهـــنَّ يعكفـنَ بِــه إذَا حَجَـــا

عِكْـفَ البِيطِ يلعبـونَ الفَنْزَجـا

فلم يعتبر الألف من إذا ؛ لكونها من كلمة أخرى ، فلو قال الناظم : مثلَ : أتى القاضِي بنت المكتفِي ، لكان هو القياس . وقد جاء في السـماع مـا فيـه المؤسس مع المجرد . قال[2]:

أدعـوك يـاربّ مِـن النـارِ الَّـتي

أعْـــدَدْتَ للكفّـــارِ فـــي القيـامــة

وليس بقياس ؛ وإنما هو سماع .

(ثم قال الناظم[3]) :

والحَـذفُ مَـعْ فصْـلٍ بالأفُضَّـلا

كمَـا زَكـا إلاّ فتـاةُ ابنِ العَـلا

---

(١) ديوانه ٣٥٤-٣٥٥ .

يعكفن به : يعكفن حوله . حجا : أقام . والفنزج : لعبة يقال لها : البنجكان ، وهي فارسية .

(٢) لم أقف على قائل هذا الرجز .

(٣) ليست في الأصل .

يعنى أن الفصل إنْ كان بغير «إلاّ» فحكمه ما تقّدم ، وإن كان الفصلُ بإلاّ فحذف العلامة أحسنُ من إثباتها ، وهو عند العرب مفضَّل ، والإثباتُ مفصول . فقولك : ما قام إلا هندٌ ، وما خَرج إلا وعدٌ أفضل من قولك : ماقامت إلاهنّدٌ ، وماخرجت إلا زينب . ومثل ذلك [قوله[1]] : مازكا إلافتاةُ فلان . لو قال : مازكت ، لجاز ، ولكنه مفضول . فالوجهان – على الجملة – جائزان ، وإن كان أحدهما أرجح من الآخر . ووجه رجحان الحذف أن النَّفْى[2] [بما] يقتضى العمومَ والتذكير ، فكأنّه فى المعنى : ما قام أحدٌ إلاّ هندٌ ، وما خرج إنسان إلأّوعدٌ ؛ فإذا كان المعنى على التذكير كان إسقاطُ التاء أولى ، وإن كان اللفظ يقتضى غير ذلك .ووجهُ الإثباتِ القصدُ إلى إسناد الفعل إلى المؤنث ، اعتبار اللفظ ، ومما جاء على غير الأولى قولُ ذى الرُمَّة[3] :

[طوى النحزُ والاجراز مافى غُروضِها] فما بَقِيت إلا الصُّدور الجراشِعُ

وقال ذو الرمة أيضا [4] :

كأنها جَمَلٌ وَهْمٌ وَمَابقيت

إلا الَّنحيزَةُ والألْواحُ والعَصَبُ

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل : «المعنى» وسـقطت «بما» . وفى أ : «المعنى بإلا» . وفى س ، ف : «المنفى» ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) ديوانه ١٢٩٦ . وقد سقط الشطر لأول من الأصل . والبيت فى المحتسب ٢/٢٠٧ ، ٢٦٦ ، وابن يعيش ٢/٨٧ ، والأشمونى ٢/٥٢ ، والعينى ٢/٤٧٧ .

والنحز : ضرب الأعقاب ستحثاث فى السير . والأجراز : الأمحال ، الواحد : جُرْز . والغروض جمع غَرْض – بفتح فسكون – وهو حزام الرحل . والجراشع : جمع الجرشع ، وهو المنتفخ الجنبين .

(٤) ديوانه ٤٣ ، والبيت فى اللسان : وهم .

الجمل الوهم: الضخم . النحيزة : الطبيعة . ألواحها : عظامها . يقول : فنيت من السير والتعب .

ومما جاء منه فى المضارع قراءة من قرأ : {لاتُرَى إلامَسَاكِنُهُم[1]} ، وهى قراءة الحسن وعاصم الجحدرى وجماعة من التابعين[2] . وجعل ابن جنى مثل هذا أولى بالشعر [3] . واختار المؤلف خلافه محتجًا بما جاء فى القرآن من ذلك مقروءًا به ، فهو عنده مما يجوز فى الكلام لكنه [ضعيف[4]] ، وعلى ذلك بنى هنا[5] ؛ إذا جعله مفضولاً خاصّةً ، ولم يخصّه بالشعر . وما تقدّم من الأمثله إنما هو فى المجازىّ التأنيث ، وهو مع الحقيقى التأنيث [هنا[6]] كالسواء وأنشد المؤلف منه [7] :

مابَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمّ
فى حَرْبنا [8] إلا بَنَاتُ العَمِّ

/والزكاة : الطهارة والعمل الصالح ، ورجل زكى ، أى : تقىّ . ٥٢٣

والفتاة : الشابّة ، والفتى أيضا يطلق على الخِديم .

وفى قوله هنا بعدُ : «والحذف» ، مشاحّة لفظية ، وذلك أنّ لفظ الحذف إنما يستعمل عُرفًا فيما كان ثابتًا حُذِف . وهذه التاء لم تكن فى الأصل ثابتة ثم حُذِفت ، بل الأصل القياسىّ عدمُ لحاقها الفِعْلَ ؛ ألا ترى

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الأحقاف .
(٢) ، (٣) المحتسب ٢/٢٦٥ .
(٤) مكانه بياض فى الأصل .
(٥) فى الأصل : «هذا» .
(٦) ليست فى الأصل .
(٧) البيت فى التصريح ١/٢٧٩ ، والهمع ٦/٦٦ ، والأشمونى ٢/٥٢ ، وفى العينى ٢/٤٧١ . وهو مجهول القائل .
(٨) فى الأصل : حينا .

أنها لاتلحق معالمذكر لأنه أصل ، فيعرض لحاقها إذا عرض إسنادُ الفعل إلى المؤنث ، وكان ذلك هو الموجب للحاق ، وأما عدم اللحاق فرجوع إلى الأصل ، فكيف يُعَبَّر عنه بالحذف . وأحسن من لفظ الحذف تركُ التاء كما قال قبلُ : «وقديُبيح الفصلُ تركَ التاءِ» .

والجواب من وجهين :

أحدهما : أن مثل هذا اللفظ قد يُسْتعمل عرفًا فيما لم يكن ثانيًا قبل ذلك ، كقولهم : إنّ حذف النون علامة النصب فى [نحو[1]] : لن يفعَلا .فإن الحذف هنا لم يكن عن إثبات صحيحٍ ، وإنما تأتى العربُ به النصب بغير نونٍ ، كما تأتى به فى الرفع بالنون . وقولُهم : أصل النصب وغيره الرفعُ ، أمرٌ قياسىٌّ تقديرىٌ لايشهد له أصلٌ من كلام العرب . فتسميتهُم له حَذْفًا ضَرْبٌ[2] من الاتّساع على الجملة .

والثانى : أن تقول : أصل الفعل فى القياس أنْ لاتلحقه علامةٌ ، وأصله فى الاستعمال أن تلحقه العلامة مع المؤنث الحقيقى على الجملة ، ويَدُل على ذلك كثرة لحاقها معه ، والقاعدة أن الكثرة لها الأصالة[3] ، وقد ثبت لنا هنا أنّ اللحاق مع المؤنث هو الأكثر ، فإذا لم تلحق معه قدّرنا أن عَدم اللحاق حذف صحيح ؛ إذ كانت القاعدة تقتضى اللحاق ، ولكن عرض سَبَبٌ مَنَع الأصل أن يستمّر ، فادّعينا أنّ عَدَم اللحاق حَذْفٌ ، وقوفًا معالأصل وفى هذا بحث.

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) فى غير الأصل : «نوع» .

(٣) فى الأصل : «أصالة» .

قال :

والحــذفُ قــد يأتي بلا فَصْــلٍ ، ومَــعْ

ضميــرِ ذي المجــازِ في شِــعْرٍ وقــعْ

هذا تنبيه على ما جاء في السماع مما يخالف القاعدة المتقدّمــة ؛ إذ قَــدّم القياس المتسمرّ والحكم اللازم مع عدم الفصل لحاق العلامة إذا كــان الفاعــل ظاهراً مؤنثاً حقيقي التأنيث ، أو كان ضميرَ مؤنثٍ متصلاً كان حقيقي التأنيــث أو مَجازيّه ، فقال في أحد القسمين – وهو الظاهر الحقيقي التأنيــث إن حــذف العلامة قد يأتي بلا فَصْلٍ . وهذا إشارة منه مجيئه في الكلام ، لكن قليلاً ضعيفاً ، فتقول على هذا : قام هندٌ ، وخرج دَعْدٌ . حكى سيبويه عن بعض العرب :

قال فلانةُ[1]: وقال لبيد بن ربيعة[2]:

تمنّى ابنتــايَ أن يعيــشَ أبوهُمــا

وهل أنا إلا من ربيعة أو مضَرْ

وقال في القسم الآخر : " وقَعْ .. ضمير ذي المجازِ في شعرٍ وَقَعْ " ، يعني أنّ حَذْفَ التاء مع كون الفاعل ضمير مؤنث مجازيّ التأنيث وقع في الشعر لا في الكلام . ومن ذلك قولُ عامر بن جُؤين الطائي ، أنشده سيبويه[3]:

---

(١) الكتاب ٣٨/٢ .

(٢) ديوانه ، ص٢١٣ ، والبيت في شرح ابن يعيش للمفصل ٩٩/٨ ، والرضي للكافيــة ٣٩٧/٤ ، والمغنــي ٩٧٢ ، الخزانة ٦٨/١١ .

(٣) الكتاب ٤٦/٢ ، وتقدّم البيت ص٥٦٩ .

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها

ولا أَرْضَ أَبْقَل إِبقالها

وكان الأصل : أبقلتْ . وأنشد أيضا للأعشى[(١)] :

فإما ما تَرَىْ لِمتَّى بُدِّلَتْ

فإِنَّ الحَوَادث أَوْدَى بها

والوجه : أودتْ . ومن بابه ماقال الأعشى [(٢)] :

أَرَى رَجُلاً مِنْهُم أَسيفًا كأنَّما

يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كفًّا مُخَضَّبا

والوجه : مُخَضَّبَةً . وأنشد سيبويه لطُفيل[(٣)] :

إذْهِيَ أَحْوَى مِنَ الربْعيِّ حَاجِبُهَا

وَالْعَيْنُ بالإِثمدِ الحاريِّ مَكْحُولُ

الأصل : مكحولة ؛ لأنه خَبَرُ العين ، ولم يأت فى الكلام مثلُ هذا ، فلذلك قال : «شعرٍ وَقَعْ» . وإذا تبيَّن ما قاله تَوجَّه عليه سؤالان :

أحدهما : أنه قال أَوَّلاً : «وإنما تلزم فِعْلَ مُضْمَرٍ» الى آخره ، وهو نصٌّ فى أن إسقاط التاء مع القسمين لايجوز البتَّةَ ، وهو معنى اللزوم . ثم نقص اللزوم هنا بقوله : «والحذوفُ قَدْ يَأتِي بلا فَصْلٍ» ، فأجاز إسقاط التاء هنا مع القسمين وإن كان ضعيفًا ، فحصل أن ثبوتها ليس بلازم ، وهذا تناقص من

---

(١) ديوانه ١٧١ . وهو من شواهد سيبويه ٤٦/٢ ، وأمالي ابن الشجرى ٣٤٥/٢ ، والإنصاف ٧٦٤ ، وابن يعيش على المفصل ٩٥/٥ ، ٦/٩ ، ٤١ ، والرضى على الكافية ٤٨٨/٤ ، والتصريح ٢٧٨/١ ، وفى الخزانة ٤٣٠/١١ - ٤٣٢ .

(٢) ديوانه ١١٥ . وهو فى أمالى ابن الشجرى ١٥٨/١ ، ٢٢٧ ، والإنصاف ٧٧٦ .

(٣) الكتاب ٤٦/٢ ، والمنصف ٨٥/٣ ، والإنصاف ٧٧٥ ، وابن يعيش ١٨/١٠ ، وديوان طفيل ٥٥ . وحاجبُها ، كذا فى النسخ . وفى الديوان والكتاب : حاجبه .

القول . ولايقال : إنَّه أراد أوّلاً أنَّ اللزوم هو القياس ، وأن مثل : قال فلانَةٌ ، سماعٌ ؛ لأنا نقولُ : قَدْ كرَّ من عادته أنه يريد بقوله : قد يكون كذا ، أنه يجوز قياسًا .

ولا أجد جوابًا عنه ؛ إلا أن يريد باللزم أنَّه أكثريّ وهذا ضعيف .

والسؤال الثاني : أنَّ قوله : «وَمَعْ ضَمِيرِ ذي المجازِ» ، يُؤْخَذُ منه أنه لم يأتِ في الكلام في ضمير ذي المجاز . ويظهرُ من السماع خلافُ ذلك ؛ فإنّ في الكتاب العزيز : {إنَّ رَحْمَةَ اللّه قريبٌ مِنَ المُحسنِينَ[(١)]} ، وقال تعالى : {السَّماءُ مُنْفطِرٌ به[(٢)]} . ويأتى مثل هذا في الكلام ، فكيف يقولُ : إنَّه وقع فى شعرٍ . ولايقال / :إنَّمثل هذا وقع على معنى النسب ، أراد : ٥٢٥
ذات قُرْب ، وذاتِ إمطارٌ ؛ لأنا نقول : [ذلك[(٣)]] لاينْجي ؛ إذِ الضمير المرفوع فى (قَرِيبٌ) و (مُنْفَطرٌ) ضمير مؤنث ، ورفعه على الفاعلية ، ولم تلحق الصفة علامة ، فالسؤال وارد . وكذلك لاينجى أن ذلك على تأويل الرحمةوالسماء بمذكر ، فإنّ قوله

ولاَ أرْضَ أبْقَلَ إبْقالَها

وما أشبهه مؤوَّل بمذكرٌ ، حسبما ذكره النحويون .

ولاجواب لى إلاّ أن يقال : لعلّه لم يلتفت إلى هذا النحو هنا ، لجرياته مجري مالا تلحقه العلامة من الصفاتِ ، مفعُول ومِفْعال ، وماذكر معهما ؛ فإنه استثنى ذلك فى باب المذكر والمؤنث . أو يقال - وهو الأولى - : لعلّه إنما تَكلَّم فى هذا الفصل على لحاق التاءِ الى الفعل خاصَّة ،

---

(١) الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ١٨ من سورة المزمل .

(٣) ليست فى الأصل .

وترك ذكر لحاقها الصفة ، لأنه قد ذكر حكم الصفة فيما بعد ، فذكر فى باب النعتِ من ذلك نحواً مما ذكر هنا فى الفعل ، ثم ذكر فى باب المذكر والمؤنث ما يمتنع أن تلحقه العلامة فى قوله : «ولا يَلى فَارِقةً مَفْعولَ» .. إلي آخره .وإذا كان كذلك لم يَبْق إشكالٌ ، وحصل جواب هذا السؤال .

واعلَمْ أنه لما قَرَّر موضِعَىْ لزومِ التاء ظهر أنّ المؤنث الذى ليس على ذلك الوصف لاتلزمه التاء ، وهو الظاهر المجازىُّ التأنيث ، فتقول : طلعتِ الشمسُ ، وطلع لشمسُ ، وتهدّمتِ الدار ، وتهدّم الدار ، وما أشبهه ذلك . وعلى هذا القسم أحال فى قوله بعدُ : «كالتَّاءِ مَعْ إحْدَى اللَّبِنْ» . إلا أنه يدخل عليه فيما ذكره لزوم لحاقها فى موضع لا يلزم فيه اللَّحاق ، وإن كان المسندُ إليه حقيقى التأنيث ، وذلك إذا كان قد دخلت عليه من الزائدة ؛ فإنك إذا قلت : ماقامتِ امرْأةٌ ، فلا بُدٌّ من التادء ، كما [تقول[1]] : قامت امرأة . فإن قلت : ماقامتْ مِنَ امْرأةٍ ، كنت فى لحاق التاءِ وعدم لحاقها بالخيار . أما وجهُ لحاقها فاعتبارٌ بسقوط من الزائدة تقديراً ؛ إذ هى فى تقدير السقوط ، فكان التقدير : ما قامت امرأة . وأمّاَ عَدَمُ إلحاقها فاعتبارٌ بأن دخول مِنْ أفاد معنى الحنس وعموم النفى ، فصار كمرفُوعَى نعم وبئس .

والجواب (عن ذلك[2]) : أن هذه المسألة يُستَفَادُ حكمهُا من كلامه فى نعم ؛ إذ علَّل عَدَم اللَّحاق بقصد الحنس ، فإذا كلُّ مؤنّثٍ قُصدَ فيه قصد الجنس ففيه ما فى : نِعْمَ المرأةُ هندٌ

/ فإن قلت : إن ماقلت قياس[3] على كلامه ، والاشكال على القياس ٥٢٦

(١) سقط من الأصل .

(٢) عن الأصل .

(٣) فى الأصل : «يقاس» .

فى محلّ التعليم ينافى التعليم ، هذا مع أنه نصّ على لزوم التاءِ فى غير ما استثنى ، فكان مُوهِمًا دخول هذه المسألةِ فى ذلك الحكم ، وهو فاسدٌ .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن نقول : لانعلم أنه لم ينصّ عليه ، لأنه قد علّق الحكم بحذف التاء على علّة قصد الجنس ، والقاعدةُ الأصولية أن الحكم إذا عُلق على علّة ، فهو عموم بالنّصّ لابالقياس عند طائفة[1] ، فكأنه قال : كلُّ ماقصِد فيه الجنسُ فحذف التاء فيه سائغٌ مستحسنٌ .

والثانى: إذا سلّمنا أنه عامٌّ بالقياس لا بالنصّ ، فالقياس يُخصّ به العموم عند جماعةٍ[2] ، فلعلّ الناظم قائلٌ بأحدى هاتين الدّعْوَيين[3] ، فلا يكون عليه اعتراض . وفى هذا الجواب نظرٌ . ويمكن أن يكون راجعًا إلى إسقاط لتاء لأجل الفصل . وفى هذا نظرٌ أيضا . والأولى أن يقال : إنه تركَ ذِكْرَ هذا الفَرْعِ رأسًا فلم يتعَرضْ له . والله أعلم .

ثم قال :

وَالتَّاءُ مَعْ جَمعِ سِوَى السَالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ ، كَالتَّاءِ مَعْ إِحدَى اللَّبِنْ

يعنى أنّ ما عدا جمع المذكّر السالمِ من الجموع فحكمُها إذا أُسند إليها الفعلُ حكمُ الواحد المجازىّ التأنيث ، فى جواز لحاق التاءِ وعدم لحاقها . والجموع ثلاثةُ أضربٍ :

جمع تكسير لمذكّر كان أو المؤنث ، كالرجال والهنود . فهذا تقولُ فيه :

---

(1) انظر مختصر المنتهى لابن الحاجب ٢/١١٩ .

(2) ن . م ٢/١٥٣ ، وانظر أيضا المختصر فى أصول الفقه للبعلى ١٢٤ .

(3) كذا فى ف . وفى غيرها : «الدعوتين» ، بالتاء ، وهو خطأ .

قام الرجالُ ، وقامت الرجالُ ، وقام الهنود ، وقامت الهنود ، كما تقول : تكسَّرت اللبنه ، [وَتكَسَّر (١) اللبنةُ] .

وجمع مُؤَنَّثٍ سالم ، نحو : الهندات ، والطلحات ، والبنات . فهذا على مقتضى عبارته ، تقول فيه : قام الهنداتُ ، وقاكتِ الهنْداتُ ، وقام الطلحاتُ ، وقامت الطلحاتُ ، وقام البنات وقامت البنات وجميع مذكر سالم بالواووالنون ، فهذا لايجرى فيه ماجاز فى النوعين الآخرين ، لاستثناء الناظم له ، وإذا لم يكُنْ تَخييرٌ فليسَ إلأوجهٌ واحدٌ ، فينظر فيه ما هو ؟ وذلك أنه ليس بمؤنث لامفرده ولا هو ، فليس له إذًا إلا ما للمذكر ، وهو عدمُ لحاق التاء ، فتقول : قام الزيدون ، وخرج العَمْرونَ ، ولاتقول : قامت ، ولاخرجَتْ . هذا محصول كلامه .

وقوله : «من مذكّر» / ، مِنْ فيه لبيان جنس السالم ؛ لأن الجع السالم ضربان : مذكر ومؤنث ، فبيَّن أنه أراد المذكّر بالاستثناء .

،قوله : «كالتاء مع إحدى اللَّبِن» خبر المبتدأ الذى هو التاء . وبيّن بذلك المؤنث المجازىّ التأنيث ؛ فإنَّ إحدى اللَّبن لَبِنَةٌ ، [واللَّبنة (٢)] تانثيها لفظىّ .

وبعدُ ؛ فإنّ للنظر فيما قال هنا مجالاً (٣) ، أما كونُ الجمع المكسَّر ذا وْجهين فكما قال ، ولاخلاف فيه . ووجه ذلك أنَّ جمع التكسير لايتَبيَّنُ فيه لفظ الواحد ، فجاز أنْ يُعاملَ مُعاملة الجماعة والجمع ، والجماعة – من حيث هى جماعةٌ – لايُنسبُ إليها تانيثٌ حقيقىٌ ولا تذكيرٌ حقيقىّ ،

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) فى غير الأصل : «محلاً» .

فاستوت مع الشمس والدار ونحوهما ، مما ليس له تأنيث حقيقيّ ، فكانت العلامة جائزةلاواجبة .

وأما جمعُ المذكر السالم فإنما استثناه لأنّ بناء الواحد فيه سالم ظاهر ، فلم يَسُغْ فيه تأويله بالجماعة ولا بالجمع ، فعُومِل معاملة واحده الظاهر فيه ، فلم تلحقه علامة . وهذا الذي ذهب إليه فيه هو رأى جمهور البصريين . وذهب الجزُولي[1] - فى ظاهر إطلاقه - والكوفيون إلى جواز الوجهين ، فيقولون : قامت الزيدون ، وقام الزيدون . ولم يَرِدْ بقولهم سماعٌ ، وإنما وردَ بلزوم إسقاط العلامة ، فهو الذى يُعوَّل عليه .

وأما جمع المؤنث السالم فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يكون للمذكر حقيقة أو مجازًا ، نحو : الطلحات والحمامات . فجواز الوجهين فيها ظاهر ، فوجه عدم لَحاقِ التاء اعتبار سلامة الواحد ، كما اعتُبرتْ فى جمع المذكر السالم . ووجهُ لَحاقها اعتبارُ لفظِ الجمع ؛ إذ هو مؤنثُ اللفظ بالتاء ، وهو مما يُجمعُ عليه المؤنث ، فاعتُبِر فيه ذلك على الجملة .

والثانى : يكونُ للمؤنث المجازىّ التأنث ، نحو : تَمَرات وخُطُوات . فجواز الوجهين فيه أيضاً ظاهر ، إمَّا اعتباراً بواحده ، وإمّا لأنه مؤنَّث اللفظ ، فُعومل معاملة ما تأنيثُه لفظىٌّ .

والثالث : يكون للمؤنث الحقيقى التأنيث نحو : الهندات والزينبات ، فظاهر إطلاق الناظم ينتظمُ هذا القسم ، وأنه مما يجوز فيه الوجهان ، كما / يجوز ذلك فيما قبله ، فيقال : قام الهندات ، وقامت الهندات ، على ٥٢٨

(١) قال الجزولى فى باب من أحكام الفاعل : «ولا تلزم مع الجمع مطلقا» وسيذكر المؤلف هذا القول .

مشهور اللغات لأنه لم يستثن من جواز الوجهين إلا جمع المذكر السالم . وهذا غير صحيح ؛ إذ لايقال : قام الهندات ، إلا في الشعر ، نحو قول أبى عطاء السِّنْدى[1] :

عشيّه قام النائحاتُ وشققّتْ

جيوبٌ بأيدى مَأْتَمٍ وخدودُ

وأنشد البكرىّ قول الشاعر يصف امرأة[2] :

أَنَاةٌ عَلَى نِيْرِين أضحى لِداتُها

بِلِينَ بلاَءَ الرَّيْطِ وهى جديدُ

أو على لغة من قال : قال فلانة ، وهى لا تدخل هنا ، ولاحجة له فى قول الله تعالى : {إذا جاءَكَ المؤمناتُ[3]} ؛ لأن الذى سَهَّل إسقاط العلامة هنا الفصل بالكاف ، أو تقدير ثبات الموصوف المحذوف ، وقد مرَّ ذكر حكم الفصل . وقد قَيد فى كتاب التسهيل ما أطلق ههنا ، فقال : «وحكمُها - يعنى التاء - مع جمع التكسير وشبهه وجمع المذكر بالألف والتاء ، حكمُها مع الواحد المجازىّ التأنيث »[4] . فقيده بجمع المذكر، ولم يقل : والجمع بالألف والتاء .

ولايقال : لعل مراده بقوله : «من مذكر» ، ليس بيانا للسالم ، بل هو راجعٌ إلى الجمع حتى كأن قال : «والتاء مع جمع من مذكر سوى السالم كالتاء

---

(١) البيت فى الشعر والشعراء ٧٦٩ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٨٠٠ ، والخزانة ٥٤٠/٩ عرضا . والمأتم : جماعة النساء .

(٢) لم أجده فيما أتيح لى من كتب البكرىّ . ويقال امرأةٌ أناةٌ ونأةٌ : حليمة بطيئة القيام . وثوب ذو نيرين : إذا نسج على خيطين ، فيكون أصفق وأبقى . والريط : كل ثوب لين رقيق . والكلام على التشبيه .

(٣) الآية ١٢ من سورة الممتحنة .

(٤) التسهيل ٧٥ .

مع إحدى اللبن» ، ويكونُ كلامُ متناولاً لجمع التكسير خاصّة ، ولم يتعرض لحكم جمع المذكر بالألف والتاء ؛ إذ كان المختصرُ يضيقُ عن تقرير[1] هذه التفاصيل كلِّها ، ولكنُ هذا المحملُ أولى من الحمل[2] على مخالفة الجماعة . لأنَّا نقول : هذا غير صحيح من جهين :

إحدهما : مايلزم عليه من ترك حكم جمع المذكر بالألف والتاء ، مع ترك حكم جمع المؤنث كذلك أيضًا ، فيكون الكلام يقتضى أنْ لم يتعرضّ للمجموع بالألف والتاء رأسًا ، وفى هذا تقليل الفائدة جدًّا ، وهو مناقض لما وِضع له المختصر من تكثير الفائدة . [مع تقليل العبارة[3]] ما أماكن .

والثانى [أنه[4]] قال : «سوى السالم» فيقضى باستثناءه الحكم عليه بخلاف المستثنى منه ، وأن يكون الجمعُ بالألف والتاء تلزمه التاء ، كان لمذكرٍ أو المؤنثٍ حقيقى أو غير حقيقى ، [وذلك[5]] فسادٌ كبير .

٥٢٩ فالأولى حملهُ / على ما تقدّم ، وأنه ارتضى فى هذه المسألة وحدها مذهب من رأى أن الجمع بالألف والتاء للمؤنث الحقيقى لاتلزمه التاءُ ، وهو رأى الكوفيين وظاهر الجزولى فى الكراسة ، لقوله فيها : «ولاتلزم فى الجمع مطلقًا» . ولهذا المذهب وجه من الصحّة ؛ قال الفارسىّ فى التذكرة : «قولهم جاء الهنداتُ ، حسنٌ ، وليس من القبح كقولك : جاء هِنْدٌ ؛ لأنّ الواحدة حكمُها أن تلزمها علامة التأنيث للفصل بين التأنيث والتذكير ،

---

(١) فى الأصل : «تقدير» .
(٢) فى الأصل : «حملهم» .
(٣) سقط من الأصل .
(٤) سقط من الأصل .
(٥) سقط من الأصل .

وأيضا : فتلزم العلامة للزوم المعنى المسمىّ . وقد تكون الألف والتاء فى الجمع على غير حدّ التأنيث فى الواحد ؛ ألاتراهم قالوا فى تحقَير دراهم : دُرَيهمات ، فلحقت الألف التاء على حدّ الجمع وتأنيث الجماعة ، لما أريد به الجمع ، فإذا كان كذلك لم يقبح : جاء الهندات ، بل كان حسنًا ، على حدّ إرادة التأنيث فى الجماعة . ومن ثمَّ جاء فى التنزيل : {إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ[1]} . قال : فإن قُلْتَ : فَهَلْ يستقيم على هذا أن أقول : قالت الزيد دل ، فأحمل على الجماعة ؟ قال : فإن ذلك لايسوغ عندى ؛ ألاترى أن هذا الضرب من الجمع لم يجئ فى تأنيث كما جاء دُرَيهمات فيما ذكرت [لك[2]] ، [ولايكون ذلك[3]] إلاّ على حدّ واحده المذكر وتثنيته . قال : فأمّا قولك : مضت [سِنُون[2]] ونحو ذلك ، فإن حرفى الجمع فى سِنُون» ليس على حد «الزيدون» ألاترى أن الاسم مكسّر فى هذا الجَمْع مغيرٌ[4] ، وليس فى زيدين ونحوه كذلك» . هذا ماقال : وهو توجيهٌ لابأس به . وأيضًا فإن الجمع بالألف والتاء قد عاملوه معاملة : جمع التكسير فى تغييره عن بنيةٍ واحدةٍ ، فقالوا : طَلَحات فى طَلْحة ، وخُطُوات فى خُطْوة ، وهِندات فى هند . [ونحو ذلك[2]] مما لايبقى فيه الواحدُ على شكله قبل الجمع . ولم يصنعوا ذلك فى الجمع بالواو والنون ، بل قالوا فى زيد : زيدون ، وفى

---

(١) الآية ١٢ من سورة الممتحنة .

(٢) سقط من أ .

(٣) مكانه بياض فى الأصل .

(٤) فى الأصل : «ألاترى أول الاسم فى هذا مغير» ، وفى صلب أ ، س ، ف : «ألاترى أن الاسم مكسر فى هذا الاسم مغير» . وفى هامش س بدل الاسم الثانية : «الجمع» . وهو الصواب .

عَمْرو : عَمْرون ، وفى قُفْل وعَدْل - اسمَىْ رجل : قُفْلُون وَعدْلون . فلَم يُغَيِّروا بِنْيَةَ الواحد فيه إلا حيثُ جعلوا العلامتين عوضًا ، نحو : سِنُون ، وقُلُون ، وما أشبه ذلك. فلما ساوى[1] الجمعُ / بالألف والتاء الجمعَ 530 المكسَّر ، فى جوازِ تغيير بنية الواحدِ فيه ، عاملوه مُعاملة الجمع والجماعة فى لَحاقِ التاء وعدمِ لَحاقها . وإذا ثبتَ فلا ضيرَ فى أنْ يكون فى التسهيل ذهب مذهبَ البصريّين فى المسألة ، وذهب هُنَا مذهبَ الكوفيين ؛ إذ رآه حين نظم هذه الأرجوزة أرجَحَ ؛ وقد يكون للمجتهد قولان بحسب وقتين ، والناظمْ مِمَّن نَصَبَ نفسه منصِب الإجتهاد ، فجرى فى اختلافِ الأقوال فى المسألة الواحدة مجراهم . والله أعلم .

وهنا نظر ثانٍ ، وهو أنّ جمع التكسير الذى أجازَ فيه الوجهين قطعًا ، هو الذى كُسِّر على أبنية التكسير المذكورةِ في النصف الثانى من النظمِ ، كأفعالٍ ، وأَفْعِلَة ، وفُعُول ، وفِعال ، ونحوها . وجمعُ التكسير عند النحويين يُطْلَقَ بإطلاقين ، فيطلق تارةً على ماتكسّر على تلك الأبنية ، كرجالٍ وأجْمَالٍ . ويطلق تارة على الجمع المسلَّم إذا لزم فيه تغييرُ الواحد أو غَلَب ، أو جاء على شكل المسلَّم وليس فيه شروطه كأرضين ، وعِزِين ، وسنين ، وما أشبه ذلك . ولاشكّ أن جمع التكسير بهذا المعنى[2] الثانى مرادُ الناظم ، [كما أن الأول مرادٌ له[3]] ، فتقول : مضت سِنُون ، ومَضَى سِنُون ، ومرّتِ الإوَزُّون ، ومرَّ الإوَزُّون . وذهب اللُّدُون[4] ، وذهبت

---

(1) فى س ، ف : «قارن» . وفى أ : «فارق» . وهذا خطأ .

(2) فى الأصل : «بهذا الجمع» .

(3) سقط من الأصل .

(4) كذا فى س ، ف . وفى الأصل ، أ : «اللذون» ، بالذال المعجمة .

اللَّدُون[1] ، وما أشبه ذلك . وكذلك ما كان من هذا النحو بالألف والتاء ، نحو : لِداتٍ ، وحكم التاء معه التخيير أيضًا . ومن ذلك عند الناظم بنون وبنات ، فإنهما لم يسلم فيهما بناءُ الواحد ، فحكمها حكمُ جمع التكسير ، فتقول : جاء البِنُونَ ، وجاءت البَنُونَ ، وجاء البنات فى وجاءتِ البناتُ . وأنشد سيبويه [2] :

قَالَتْ بَنُو عَامرٍ : خَالُواْ بِنَى أَسَدٍ

يابُؤْسَ للحرْبِ ضَرَّاراً لأقْوَامِ

وقال عَبْدةُ بن الطَّبِيب[3] :

فبكى بَنَاتِى شَجْوَهُنْ وَزَوجَتِى

والظاعِنُونَ إلىَّ ثُمَّ تصدَّعوا

وقال كُثَيِّر [4] :

وهَمَّ بناتى أنْ يبَنَّ وخَمَّشَت

وجُوهُ رِجَالٍ مِنْ بِنِىَّ الأصَاغِرِ

وقال أبو ذؤيب[5] :

---

(١) واللّدُن : جمع لِدَة ، ويُقال أيضا : لِدَات ، وهم الأتراب .

(٢) الكتاب ٢/٢٧٧ – ٢٧٨ . والبيت للنابغة ، ديوانه ٨٢ . وهو من شواهد المقتضب ٤/٢٥٣ ، والمحتسب ١/٢٥١ ، والخصائص ٣/١٠٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٨٠ ، ٨٣ ، والإنصاف ٣٣٠ ، وابن يعيش على المفصل ٣/٦٨ ، ٥/١٠٤ ، والرضى على الكافية ١/٢٤٧ ، ٢/١٨٠ ، والهمع ٣/١٤٠ . والخزانة ٢/١٣٠ ، ٤/١٠٨ .

(٣) شعره : ٥٠ ، والمفضليات ١٤٨ . والبيت فى الخصائص ٣/٢٩٥ ، والتصريح ١/٢٨٠ ، والأشمونى ٢/٥٤ ، والعينى ٤/٤٧٢.

(٤) ديوانه ٤٥١ . وفي الديوان : وحمَّمتْ وجوه .

(٥) ديوان الهذليين ١/١٢٢ .

يقول : فمن يضربن صدورهن بالنعال . والسِّبْت – بكسر السين – : النعال المدبوغة بالقرظ والصقن : الزقن.

وقامَ بناتى بالنِّعالِ حواسِرًا

وألصقن ضَرْب السِّبْتِ تحت القِلائدِ

وبهذه الشواهد استدلّ أهل الكوفة على جواز الوجهين فى : قام الزيدون ، وقامت الهندات . ولا دليل لهم فيه ، لأنه من قبيل التكسير وإن كان ظاهره التسليم / ولا يقال : إن هذه الشواهد اضطرارية فلا حجّة ٥٣١ فيها على جواز مثلها فى الكلام ؛ لأنا نقول : هى فى قوة ماوقع فى الكلام لإمكان إسقاط التاء من «قالت بنو عامر» ؛ إذ لاينكسر به الوزن ، وإمكان إلحاقها فى قوله : «وهمّ بناتى» ومابعده ، ولاينكسر الوزن بذلك وهذا بناءٌ على طريقة ابن مالك فى اعتبار ماهو ضرورة مما ليس بضرورة ، لإمكان زوالها مع بقاء الوزن [(١) وعدم ذلك] . وقد تقدّم تقريرها فى باب الموصول .

ونظر ثالث ، وهو أنه لم ينصَّ على حكم التاء مع المثنى واسم الجمع واسم الجنس ، فمن أين يؤخذ له حكمهما(٢) .

والجواب عن ذلك : أن الناظم لما استثنى السالم من جواز الوجهين ، وتبيّن أنّ ذلك لكون الواحد بيِّنًا فيه ، فلا بدّ من اعتباره ، (٣) ثبت أن المثنىّ أيضا له حكمُ الجمع السالم ، فلا يجوز فيه الإ إثبات التاء إن كان مؤنثا حقيقيا ، أو عدمها إن كان مذكرًا ، أو كان ذا وجهين إن كان مؤنثا مجازيًا ، على حسب التفصيل المتقدّم فى المفرد ؛ أذ كانت العلة موجودة فى المثنى .

---

(١) غير ثابت فى الأصل .

(٢) بعده فى غير الأصل بياض بقدر ثلاث كلمات ، ثم «ذكرها أو لا» . وقد خلا من هذا الأصل .

(٣) فى الأصل : «فتقول : المثنى أيضا ...» .

فإن قيل : وهكذا جمع المؤنث السالم قد تبيّن فيه الواحد وَسلِمَ ، وقد أجاز فيه الوجهين كما تَقَدّم من البيان ، فمن أين لك اطّرادُ علّة السلامة فى المثنى وهو لم يطرُدْها فى الجمع بالألف والتاء؟

فالجواب : أن التثنية أدخلُ فى باب سلامة الواحد من الجمع بالألف والتاء ؛ ألا ترى أنه يتغيّر الوسط منه بتحريكه إن كان اسما ساكن الوسط ، كما سيأتى - إن شاء الله - بخلاف التثنية وجمع المذكر السالم حسبما تقدّم .

وأما اسم الجمع واسم الجنس فلا يخلو أن تجعلهما مفردين أو جمعين ، فإن جعلتهما مفردين فهما مما جاء فيه لغتان من الأسماء المفردة ، والتذكير والتأنيث ، كلسان ونحوها ، فإذًا حكمهما حكمُ لسان ، فعلى لغة التذكير لايجوز أن تلحق العلامة ، وعلى لغة التأنيث وجهان ، لأن التأنيث مجازى . فتقول فى لغة التذكير : طاب الرُّطَبُ ، ولاتقول : طابت
٥٣٢ الرطب . وتقولُ في لغة التأنيث : طابت الرطبُ ، وطابَ الرُّطب . وتقول : / قام الصحبُ ، ولاتقول : قامت الصحبُ [1] وتقول : قامت النساءُ وقام النساء ، وإن شئت . وأما إن جعلتهما جمعين فإنك تعاملهما معاملة جمع
٥٣٣ التكسير . فلا إشكال على الوجهين ، إذ كان / حكمهما مأخوذًا مما تَقَدّم . والله أعلم .

ثم قال :

وَالحذْفَ فِي نِعْمَ الفَتَاةُ استَحسَنُوا

لِأنّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيه بَيِّنُ

---

(١) هذا على لغة التذكير ، ولم يذكر لغة التأنيث ، ولعله قد وقع سقط من النصّ .

يعنى أنَّ حَـذْف التـاء فى باب نعم وبئس - إذا أسند إلى مـؤنث حقيقى - حَسَنٌ وليس بقبيح كما يقبح فى غير نعم وبئس إذا قلت : قام المرأة ، بل يجـوز أن تقـول : / نعـمت المرأةُ هندُ ، [ونعم المرأة هند[2]] ٥٣٤
وكذلك مثاله : نعم الفتاةُ ونعمت الفتاةُ ، كلاهما جائزٌ حسن . وعلّل وذلك بأنَّ المقصـود بالفـتـاة هنا الجنسُ لا الواحـدةُ . ولذلك لزم فى هذاالنوع الألف واللام ، حسبما هو مقرّرٌ فى بابه . فإذا كان كذلك فاعتبار الجنس من حيث هو جنس خروج عن اعتبار حقيقىّ التأنيث ؛ إذ كان المفردُ غير ملحوظٍ من تلك الجهة ، فصار اعتبارُ مجرّد الجنس اعتبارَ التأنيثِ غَيْر حقيقىٌ . وقد مضى جوازُ الوجهين فيه ، فجرى هذا على نسقه .فقوله : «لأنّ قَصْدَ الجِنْسَ فيه بَيِّنٌ» ، يريدُ أنَّ المفردَ ليس هو المقصود فتلزم التاء ، ،إنما المقصود حقيقةُ الجنس ، وتأنيثهُ كتأنيثِ الجماعةِ والفرقَةِ غيرٌ حقيقىّ .

فإن قيل : فهذا التعليل يقضى بأن كُلُّ مفردٍ حقيقى التأنيث إذا قصِد به الجنسُ فيجوزُ فيه الوجهان ، إمّا بنصِّه على رأىِ جماعةٍ ، وإمّا بالمعنى ، وهو رأى طائفة أيضًا .

قيل : نَعَمْ ، وقد يلتَزمُ ذلك فى كلامة فيقال نحوُ [3] : صارت المرأة خيرًا من الرجل ، [وصار المرأةُ خيرًا من الرجل] ؛ لأن المعنى فى قولهم : الرجلُ خيرٌ من المرأة . وكذلك ما أشبهه مما تكون فيه الألف واللام جنسيّة .

(١) كذا فى أ . وفى الأصل : «.. إذا أسند إلى مؤنث فإن حذف التاء فيه ليس بقبيح» .
وفى س ، ف : «إذا أسند إلى اسم جنس كثير حسن ليس بقبيح» .

(٢) عن الأصل .

(٣) فى جميع النسخ : «إن نحو» . ولامقتضى لذكر إنّ .

فإن قيل : فهل يكون من ذلك قولك : ماقامت امرأة ؛ لأنها في معنى : ما قام أحد من هذا الجنس؟

قيل : لا ، لأنّ امرأة هنا ليس المراد بها الجنس ، وإن تُوُهِّم ذلك ، وإنما المرادُ بها واحدة ، والعموم إنما جاء من النفي ، لامن إرادة الجنس .

وقوله : «والحذفَ» : منصوب على المفعولية باستحسنوا . والضمير في استحسنوا للعرب أوللنحويين . ويريد بقوله : «في نعم الفتاةُ» الباب كلّه[1] .

وَالأصْلُ فِي الفاعِلِ أن يَتَّصِلاَ

وَالأصْلُ فِي المفعُولِ أن يَنْفَصِلاَ

٥٣٥ / وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأصْلِ

وَقَدْ يَجِي المفعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

أخذ الناظم هنا يتكلمُ في مرتبة الفاعلِ والمفعول من الفعل في الأصل ، وما يعرض في ذلك من مخالفة المرتبة جوازًا أو وجوبا ؛ فذكر أوّلاً أنّ الفاعلَ أصلُه أن يَتصل بفعله ، وأن يكون والياله . وقد مرّ قبل هذا كوْن الفعل لازم التقدم على الفاعل ، فحصل من ذلك أن مرتبة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفعل متّصلا به ، ولايعني بالاتصال الاتّصال الأخصّ التامّ ؛ فإنّ ذلك مخصوص بالضمير المتصل ، نحو : ضربتُ وضربنا ؛ وإنما تكلم في الأتصال العامّ الذي يشمل الأخفش وغيره ، نحو : ضرب زيدٌ عمرًا ، وضربْتَ عمرًا ، وهو الاتصال في النطق به واليًا

(١) بعده في أ : «باب نعم وبئس» .

للفعل . وأما المفعول فالأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ولايتصّل به ، وانفصاله إنما يكون بالفاعل ، نحو : ضرب زيدٌ عمرًا ، فمرتبةُ عَمْرو أن يكون بعد زيد ، ويلزم من ذلك أن لايتصّل بالفعل لتقدم الفاعل ، فلذلك قال : «والأصلُ في المفعولِ أنْ يَنْفَصِلا» . وإنما كان الأصل ذلك لأنّ كلّ فعلٍ لا بدّ له منه فاعل ، فهو طالبٌ له على اللزوم ، بخلاف المفعول ، فإنه لايلزم أن يكون لكل فعلٍ مفعولٌ ، بل قد يكون له مفعولٌ ، نحو ك ضربتُ زيدًا ، وقد لايكون نحو : كَرُمَ زيدٌ . وأيضا قد يستغنى الفعل الطالبُ للمفعول عن المفعولِ ؛ فتقول : ضربت : مُقْتصرًا [1] ، ولايُستغنى عن الفاعل أبدًا ؛ إلا إذا غُيِّر عن شكله وأُقيم له المفعولُ مقام الفاعل لازم الذكْر ، وعلى جميع أحكامه من الرفع ، والاتصال بالفعل ، ولزوم كونه بعده ، وغير ذلك من أحكام الفاعل . ولهذا جعلوا الفاعل مع فعله كالشيْ الواحد ، رذا كان ضميرًا متصّلا ، فسكنوا آخر الماضى له تحاميا من اجتماع أربع حركات فى نحو : ضربْتُ ، وذلك [لايتحامى[2]] إلا فى الكلمة الواحدة ، ولم يفعلوا ذلك فى المفعول إذا[3] كان ضميرًا متّصلا[4] . [لأنّه[5]] ، [كلمة ثانية فقالوا : [6]] ، [ضَـرَبكَ [7] ، ولم] يتحاموا اجتماع الحركات لأنهما كلمتان ثم قال : «وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ» ، يعنى أنه قد يأتى الفاعل على غير الأصل المذكور ، والمفعول كذلك قد يأتى على غير الأصل ،

---

(١) فى الأصل : «مختصرا».
(٢) مكانه فى أ بياض ، وفى الأصل : «لايجوز» . ولايستقيم عليه الكلام . والمثبت عن ف .
(٣) فى الأصل : «إلا إذا» . وهو خطأ .
(٤) إلى هنا انتهت الفقرة فى الأصل .
(٥) عن س ، ف . وبعده بياض .
(٦) زدنا ما بين القوسين ليلتئم النص .
(٧) عن أ . وفيها : «ضربت» .

فيتَّصلُ المفعول بالفعل وينفصلُ الفاعل / عنه ، فيقال : ضرب عمرًا زيدٌ ، ٥٣٦
وذلك لأنّ الفعل متصرِّف في نفسه ، فيتصرّف في معمولاته ، بتقديم بعضهما على بعض ، [وتأخير بعضها عن بعض[1]] ، مالم يمنع من ذلك مانع صناعيٌّ حسبما يذكره .

وقوله : «وقد يَجِي المفعولُ قبلَ الفعْلِ» ، هذا أيضا من تمام المجئ بخلاف الأصل وهو أن يأتي المفعولُ مَقدَّمًا على فعله وفاعله معًا ، كما جاء مقدّمًا على فاعله وحده . وعلة ذلك تصرُّف الفعل في نفسه كما مرّ . وخُصَّ هذه الأخير وحده بالمفعول ، لأنّ الفاعل لايصحّ فيه التقَدُّمُ ، فإنه إنْ تقدّم صار مبتدأً . وقد تقدّم بيانُ ذلك أول الباب ، بخلاف المفعول فإنه إذا تقَدّم على الفعل لم يختلف الحكم فيه ، بل يَبْقَى مفعولاً كما كان ، ولافى الفاعل ، بل يبقى فاعلاً كما كان ، لأنّ رتُبتة محفوظةٌ ، وهى تأخّره عن الفعْلِ .

وينظر فى كلام الناظم فى مسألتين :

إحداهما : أن هذا المفعول الذى ذكره هنا يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يريد المفعول به وحده ، كضربتُ زيدا . وهو الجارى فى كلام النحويين إذا تكلموا على هذه المسألة على الخصوص ، فلا تكاد تراهم يتعرّضون لغيره ، أعنى فيما عدا الابتداء ونواسخه .

والثانى : أن يريد المفعول الأعمّ الذى يشمل المفعول [به[2]] وغيره ، فيدخل تحت قوله : «والأصلُ فى المفعولِ أنْ ينفصلاَ» ، وقوله : «وقد يِجَى المفعولُ قبلَ الفعلِ» – المفعولُ المطلقُ ، نحو : ضَرب زيدٌ ضربًا ، والمفعولُ

---

(١) ، (٢) سقط من الأصل .

فيه ، نحو : قام زيدٌ يوم الجمعة ، والمفعولُ من أجله [1] ، نحو : قام زيدٌ إكرامًا لعمرو . فكأنه يقول : كلُّ ما يُسَمَّى مفعولاً الأصلُ فيه الانفصالُ[2] ، وقد يُجاءِ[3] بخلاف الأصل ، وقد يجئُ [ذلك[4]] المفعولُ قبل الفعلِ ، مالم يمنع من ذلك مانعٌ .

فتقول في المصدر على الأصل : جاء زيدٌ جَيئًا ، وقام أخوك[5] قيامًا ، وعلى غير الأصل : قام قيامًا زيدٌ ، وقيامًا قام زيد .

وتقول في ظرف الزمان : يقومُ زيدٌ غدًا ، [على الأصل . ويقومُ زيدٌ[6]] ، وغدًا يقوم زيد ، على غير[7] الأصل . وفي ظرف المكان : جلس زيدٌ أماك ، وجلس أمامك زيدٌ ، وأمامك جلس زيدٌ . وكذلك في سائرها .

لكن قد يمتنع المجئ بخلاف الأصل في بعضها ، كالمفعول معه - كما سيأتي - / وذلك لايقدح في صحة هذه الكليةُ ، إلا أنّ [8] الاحتمال الأوّل هو المشهور ، والظاهر أنه مقصود الناظم . ٥٣٧

والثانية : أنّ قوله : «وقد يُجاءُبخلاف الأصلِ» .. إلى آخره ، مراده أنّ ذلك يأتي في الكلام على الجواز ، لقوله : «وقد يُجاء» ؛لأن هذه العبارة إنما يؤتى بها فيما يجوز ذلك فيه لافيما يلزمُ ، فكأنه يقول : يجوزُ أن

---

(١) في الأصل : «المفعول له» .
(٢) في الأصل : «أن ينفصل» .
(٣) في الأصل : «يجئ» .
(٤) ، (٦) ليست في الأصل .
(٥) في الأصل : «زيد» . بدل «أخوك» .
(٧) في الأصل : «خلاف» بدل «غير» .
(٨) في الأصل : «هذا الاحتمال» .

يتقدّم المفعولُ ويتوسط ويتأخر من غير موجب لفظىّ ، فإن كان موجبٌ لفظىّ يقتضى خلاف ما تقدّم فهو الذى ذكره على إثر هذا .

فالحاصل أنه قدّم أصلين أحدهما مرتَّبٌ على الآخر ، فالأصلُ الأولُ ذكْرُ مرتبة الفاعل والمفعول فى [الأصل[1]] . وهذا أصل قياسى . [والأصل[1]] الثانى : جواز المخالفة فى ذلك الأصل ، وهو أصل استعمالىّ ، فإن عرض لزومٌ فى تقديم الفاعل على المفعول ، فهو على خلاف الأصل . وإن عرض لزوم فى تقديم المفعول على الفاعل فهو على خلاف الأصل أيضا ، إلا أن الأول خروج عن الأصل من وجهٍ واحدٍ ، والثانى خروج عنه من وجهين . فابتدأ الناظم بذكر الأول ، ثم عطف عليه بالآخر فقال :

وَأَخِّرِ المفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ

أَوْأضمِرِ الفاعِلُ غَيْرَ مُنحَصِرْ

وِمَا بإلاَّ أَوْ بإنَّما انْحَصَرْ

أَخِّرْ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قصدٌ ظَهَرْ

وَشَاع نَحوُ : خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ

وَشَذَّ نَحوُ : زَانَ نَوْرُه الْشَّجَرْ

فذكر للوجه الأول ثلاثة مواضع :

أحدها : موضع اللبس ، يعنى أنه إن حُذِر - أى : خِيفَ - الالتباسُ بين

---

(١) مكانه بياضه فى الأصل .

الفاعل والمفعول ، بحيث لايتميَّزُ واحدٌ منهما عن صاحبه، وجب أن يلزم كلّ واحدٍ منهما مرتبته، فيلزم الفاعل والمفعولُ موضعه، ولايجوز توسيطُ المفعول ولاتقديمه، فتقول : ضرب موسى عيسى - إذا كان عيسى هو المفعولَ به - وضرب عيسى موسى - إذا كان الفاعل. ولايجوزُ أن تقول : ضرب موسى عيسى، وعيسى هو الفاعلُ؛ إذ ليس ثَمَّ مايعرفُ بأنه الفاعل؛ إذ الإعرابُ المسوقُ للتفرقة مفقودٌ في اللفظ، وليس ثَمَّ تابع لواحدٍ منهما يظهر به الفرقُ، ولا المعنى ، أيضًا بمبِّين شيئًا . / فلم يبق إلا التزامُ المرتبة ٥٣٨ لكلٍّ واحدٍ منهما.

ولايجوز أيضا أن يتقدّم المفعول، فلا تقول : موسى ضرب عيسى، وموسى هو المفعولُ، لالتباسه بالمبتدأ، ويكون [الفاعل[1]] ضميره، وعيسى هو المفعول.

وكذلك الحكم في نحو : أكرم هذا ذاكوضرب [هذا[2]] من قام ، وعرف الذى أكرمك الذى أكرمته. وما أشبه ذلك.

وإما يخاف الالتباسُ إذا لم يبق فارقٌ بين الفاعل والمفعول سوى المرتبة، فيجب اعتبارها والتزامها، وأما إن كان ثمَّ وجهٌ آخر يعرفُ به فرقُ مابينهما صِيرَ إلى الأصل الاستعمالى من عدم لزوم المرتبة، كما إذا ظهر الإعرابُ فيهما أو في أحدهما، نحو : ضرب موسى زيدٌ، وموسى ضرب زيدٌ. أو في تابعهما نحو : ضرب موسى العاقَل [عيسى[3]]، وموسى العاقَل ضرب عيسى. أو كان أحدهما مؤنثا ولحقتِ التاء، نحو ضربَتْ

---

(١) ، (٢) ، (٣) ليست فى الأصل .

موسى سلمى، وموسى ضربَتْ سلمى. أو كان المعنى يعيِّن المفعول من الفاعل، نحو : أكل الكُمَّثرى موسى، والكُمَّثرى أكَلَ موسى، وكذلك إذا قلت : أعجب مَنْ ثَمَّ ماصنعَت، فإن مفعولَ أعجب لايكون إلا عاقلاً. ومن [(1) تقع في الغالب على العاقل]. وعلى هذا فقس ما جاء من هذا القبيل.

وهذا البيت من عادة المتأخرين أن يذكروه ـ أعنى التزام المرتبة ـ إذا عُدِم الفارقُ بين الفاعل والمفعول. وقد تقدّم له ابُن السرّاج في الأصول(2)، ولم يذكر ذلك سيبويه ولاغيره من المتقدّمين، بل قد نصُّوا على خلافه ولكن ابن مالك اتَّبَعَ من اعتبر ذلكواعتمده ، وأجرى كلام العرب عليه . وقد تقدّم قبلُ هذا المعنى ، وحصلَ فيه بسطُ قاعدةٍ ظهر مأْخذُ المسألة ، فإن أردت النظر فيها فعليك بها في باب المبتدأ ،

والثاني من المواضع التي يلزم فيها تأخير المفعول : أن يكون الفاعل ضميراً غير محصور ، وذلك قوله : « أو أضمر الفاعلُ غيرَ مُنحَصرْ » . فقوله : «أضمرِ الفاعلُ» جملة معطوفة بأو على حُذر » تقديره وأخر المفعول إنْ أُضمِر الفاعل غير منحصر ، يعني أنّ الفاعل(3) إذا أضْمرِ وجب تأخير المفعول على فاعله ، فلا تقول : ضربت زيدا ، أو أكرمت عمراً . فلا يجوز هنا تقديُم المفعولِ على فاعله ، فلا تقول

---

(1) مكانه بياض في الأصل . وفي أ ، ف : «ومن وماتقع ...» . ولايسقيم النص عليه . ولم اتبيّن نص س . فحذفنا «وما» ليسقيم السياق .

(2) الأصول لابن السراج ٢/٢٥٥ ، وانظر الارتشاف ٦٤١ .

(3) في الأصل «الفعل» .

ضـرب زيداً تُ، ولا : ضـرب زيداً أنا؛ لأنه قـد قـدّم أن الضـمـيـر لايكون منفصلاً ما / أمكن أن يكون متصّلا. وهذا إذا لم يكن الفاعل ضميراً، ٥٣٩ منحصراً ـ فلو كان ضميرا منحصراً ـ وهو الذى تحرّز منه بقوله : غير مُنْحَصِرْ ـ لم يلزم المفعولُ رتبتَه من التأخير عن الفاعل، على حسب مايذكره في البيت التالى لهذا.

والمنحصِرُ قد تقدّم تفسيرُه، وأنه يريد به ماوَلِى أداة الحصر، نحو : ماأكرم زيداً إلا أنا، وما أشبه ذلك.

وغيـرَ : منصـوب على الحـال من «الفـاعل»، أى حـالة كـونه غـيـر منحصر.

وفي هذا الكلام نَظَرٌ من وجهين :

أحدهما : أن قـوله : «أو أُضمِر الفاعلُ غيرَ مُنْحَصِرْ» يدخل فيه ماكان من الفاعلين ضميراً منفصلا غير محصور؛ فإنك إذا قلت : ضربَ زيداً إما عمروٌ وإما أنا، وأكرمك إما أنا وإمّا زيد، أو قلت : إن أكرمك لزيد، وإن أرضاك لهو[1] . فهذا كلّ وما أشبه قد أضُمِر فيه الفاعل غير منحصر، مع أنه لايلزم فيه تأخير المفعول، بل لا يجوز ذلك في جملة من [هذه[2]] المسائل. لايقال : إنّ مذهبه هنا مع إنْ المخففة مذهب الكوفيين في هذه اللام من أنها بمعنى إلاّ، لأنه نَصٌ على خلافه كما تقدم، ولو كان رأيُه فيها رَأيهم لم يتّجه ذلك، لوجُودِ نحو : أقام أباك إمّا أنا وإما زيدٌ، وكذلك مع اسم الفاعل إذا قُلْتَ : إن ضاربك لزيدٌ وإن

(١) بعده – فيما عدا الأصل – بياض بمقدار كلمتين .

(٢) ليست فى الأصل .

مخرجك لهو، وكذلك : أعجبتني هندٌ المكرمُها أنا، وما أشبه ذلك. وهذا الاعتراضُ لازم له في التسهيل حيث قال : «يجب وصلُ الفعلِ بمرفوعه إنْ خِيفَ التباسه بالمنصوب، أو كان ضميراً غير محصور[1] ». فإن الضمير في هذه المسئل كلّها غير محصور، ولم يجب فيها وصلُ الفعلِ بمرفوعه. وبهذا اعترضه في التسهيل شيخنا الأستاذ أبو سعيد[2] ، أجلّه الله. ويزيد كلامُه في التسهيل اعتراضًا آخَرَ لايلزمه هنا، وهو أنه قال : «يجب وصلُ الفعلِ بمرفوعه [[3] إن خيف التباسه بالمنصوب». فاقتضى أنّ اللبس إنما يُوجِب وصلَ الفعلِ بمرفوعه[4]] من غير نظر في المفعول. وليس كذلك؛ ألا ترى أنك لاتقول : موسى ضرب عيسى، لأجل اللبس، وقد اتّصل الفعل بمرفوعه، وهو إما عيسى إن فرضت موسى مفعولاً، وإما ضمير موسى إن فرضتهَ مبتدأً.

وقد اقتضى كلامُه جَوازَ مثل هذا، وأنّ موسى إذا فرضته مفعولاً لايلزم تأخيره، [[5] وليس كذلك، بل يلزم تأخيره] [6] لأجل اللبس كما مرّ. وكلامه هنا مُحَرَّر لقوله : «وأَخِّر المفعول إنْ لَبْسٌ حُذِرْ». فاعتنى بالمفعولِ تحرُّزًا من التقديم فيه.

والثاني : أنّ الفاعل إذا أُضمِرَ نحو : ضربتُ زيدًا، لم يلزم تأخير لمفعول؛ إذ كان جائزًا باتفاقٍ أنْ[7] تقول : زيدًا ضربت، ولايلزم أن تقول : ضربتُ،

---

(١) التسهيل ٧٨ .

(٢) أبو سعيد هو : فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ – انظر ترجمته فى مقدّمة التحقيق .

(٣) ، (٤) سقط من الأصل .

(٥) ، (٦) سقط من الأصل .

(٧) فى الأصل ، أ : «وأن» .

ولايلزم أن تقول : ضربتُ زيداً، لاغيرُ. وكذلك ماأشبهه، وإنما يلزمُ التأخُير مع اللَّبس كما تقدم(١) .

فالحاصل أن هذا الكلام غير صحيح من وجهين وعبارته في التسهيل بالنسبة إلى هذا الوجه صحيحة، لقوله : يجب وصلُ الفعل بمرفوعه إن كان كذا أو كان ضميرًا غير محصورٍ، فالتاء في ضربت ضميرٌ غير محصور، فوجب وصلُ فعله به من غير تعرّضٍ للمفعول، فاقتضى جواز : زيدًا ضربتُ، بلاشك.

فإن قيل : قد دخل له نحو : زيدًا ضربت، في قوله قبلُ : «وقد يَجيِ المفعولُ قبل الفعل».

قيل : ليس كذلك، لأن ذلك الكلام مجملٌ يصدق على نحو : زيدًا ضرب عَمْرو، فلا يكون بيانًا لهذا الموضع.

وهذان الاعتراضان لاجواب لي عنهما، وليس كلُّ داءٍ يعالجه الطبيب؛ لَمَّا بَيّن ابنُ جني أنه لايجوز ردُّ اسم لما لم يُسَمَّ فاعله لنقصان الحديث، لنقصانِ ظَنَّ زيدٌ، قال : فقلت لأبي عليّ : فقول سيبويه : كائنٌ ومكونٌ؟ [(٢) فلم يُجِبْني عن هذا السؤال بشيء، وقال : {يَمُرُّونَ عَلَيها وَهُمْ عَنْها مُعْرِضُونَ(٣) }! فجهدْتُ به(٢)] فلم يجبني، وجعلَ يُعَلّل ويقول : الذى يقولُ أصحابنا قد عَرَّفتك إياه. قال : قلت : فيقولون : إن سيبويه يُجِيزُ أن تبنى كان للمفعول فقال : لا. قلت : فما يُعَملُ بهذا الذى ورد؟ فقال : لا أدْرى. قلت : أفتقول : إنه خَطَأ في النسخة؟

---

(١) إلى هنا انتهت الفقرة فى الأصل . وبعده فى باقى النسخ بياض بمقدار أربع كلمات ثم هذا النص: «فى وجوب التأخير وإلا يجوز زيداً ضربت» .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الآية ١٠٥ من سورة يوسف.

فقال : لا. ثم قال : ليس كلُّ الداءِ يعالجه الطبيب[1]. انتهت الحكاية.

ثم قال الناظم : «وما بإلاّ أو بإنّما انحصَرْ.. أخِّرْ»، «ما» هنا منصوبة المحلّ بأخِّرْ، أى : أخِّر ما انحصر بإلاّ أو بإنّما.

وهذا هو الموضع الثالث من المواضع التى يجب فيها تأخيرُ المفعولِ عن الفاعل، وذلك إذا كان المفعولُ محصوراً بإلاّ أو بإنّما، لكن لمّا كان الفاعلُ أيضاً يلزمه التأخير عن المفعول إذا كان هو المنحصر، أتى بالقاعدة شاملةً للفاعل والمفعول معًا بما التى تقتضى العموم في قوله : «وما بإلاّ»، يعنى أنَّ ماكان من الفاعلِ والمفعول منحصراً بأحد هذين الحرفين وجب تأخيره، فمثال تأخير المفعول المحصور بالاّ : ماضرب زيدٌ إلاّ عمراً. فلا تقول هنا : إلاّ عمراً لم يضرب زيد، وإن كان يجوز : عمراً لم يضربْ زيدٌ، لمكان أداة الحصر. وكذلك لا تقول : ماضرب إلا عمراً زيدٌ إلا قليلا، حسبما يذكره.

ومثال تأخيره محصوراً (بإنما[2]) : إنما ضرب زيدٌ عمراً، فإن معناه كمعنى : ماضرب زيدٌ إلا عمراً. ومنه ماأنشد سيبويه[3] :

كَأَنَّ يَوْمَ قُرًى إِنَّما نَقْتُلُ إِيَّانَا

وأما لزومُ تأخير الفاعل فذكر له موضعين :

---

(١) انظر هذه المسألة فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٣٨٤ - ٣٨٥، والهمع ٢/٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) عن الأصل، ومكانه بياض فى سائر النسخ.

(٣) الكتاب ٢/١١١، ٣٦٢. والبيت لذى الإصبع العدوانى، أو لأبى بجيلة. وهو فى الخصائص ٢/١٩٤، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٩، والإنصاف ٦٩٩، وابن يعيش على المفصل ٣/١٠١، ١٠٢، والرضى على الكافية ٢/٤٣٠، ٤/١٧٠، والخزانة ٥/٢٨٠.
وقُرًى : موضع فى بلاد بنى الحارث بن كعب.

أحدهما الذى شمله اللفظ، وهو إذا كان الفاعل مقرونا بإلا أو بإنما، فاقترانه بالاّ نحو : ماضرب أخاك إلا زيدٌ، وما أكرمه إلا أنا. وفي القرآن : {لايُجَلِّيها لوقْتِها إلاّ هُو[1] }، {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لايَعْلَمُها إِلاَّ هُوَ[2] }. وقال الشاعر[3] :

قَـــدْ عَلِمتْ سَلْمَى وَجَـــارَاتُهـــا
مـــــاقَطَّرَ الفـــــارِسَ إلاّ أنـا

واقترانه بإنّما نحو قولك : إنما ضَرَب زيدًا عَمْروٌ. وإنما أكرم أخاك زيد. وقال الشاعر[4] :

أَنَا الفَـــرِسُ الحـــامِى الذِّمـــارَ وَإِنَّمـــا
يُدافِعُ عَنْ أَحْـــسَـــابِهِمْ أنا أَوْمِـــثْلِى

ولايقال : ماضرب إلا زيدٌ أخاك، وماضرب إلا أنا زيدًا، إلا قليلا كما ذُكِرَ، وكذلك لاتقول : إنما ضرب زيدٌ عمرًا، وزيدٌ هو المحصورُ، كما أنك لاتقول: إنما ضرب عمرًا زيدٌ، وعمرًا هو المحصور. هذا مذهب جماهير البصريين والكوفيين.

والمسألتان معًا مختلف فيهما بين النحويين على ثلاثة أقوال :

أحدها : لزومُ تأخير المحصور من الفاعل والمفعول، وهو الذى تقدَّم.

---

(١) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف .

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأنعام .

(٣) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، انظر شعره : ١٥٥ . وهو من شواهد الكتاب ٣١٩/١ ، وابن يعيش على المفصل ١٠١/٣ ، ١٠٣ ، والمغنى ٣٠٩ ، وفى الحماسة بشرح المرزوقى ٤١١ .
وقطّره : ألقاه على أحد قطْريه ، وقطْرا الإنسان : ناحيتاه .

(٤) هو الفرزدق ، ديوانه ١٥٣/٢ . والبيت فى المحتسب ١٩٥/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٩٥/٢ ، ٥٦/٨ ، والمغنى ٣٠٩ ، والتصريح ١٠٦/١ ، والهمع ٢١٧/١ ، والعينى ٢٧٧/١ .

والثاني : عدم اللزوم بإطلاق، بل يجوز تقديمُ المحصور إلى موضع غير المحصور. وهو رأى الكسائى من الكوفيين.

والثالث : الفرقُ بين الفاعل والمفعُول، فإذا كان المحصورُ / [هو ٥٤٠ الفاعلُ لم يجز تقديمه، وإذا كان المفعولُ جاز تقديه. وهو منقولٌ عن الأخفش وابن الأنبارى.

وكأنّ الناظم أخذ بمذهب رابع، وهو جوازُ تقديم المحصور على قلّة. وذلك قولُه : «وقد يَسْبِقُ إنْ قصدٌ ظَهَرْ»، فضمير «يسبق» عائد على ماانحصر، يعنى أنّ المنحصر قد يتقدمّ إن ظهر قصدُ الكلام وتبيّن المنحصرُ من غيره، وذلك في الحصر بإلاّ نحو : ماضرب إلاّ عمرًا زيدٌ، وماضرب إلا زيدٌ عمرًا. ووجهُ مارأى الناظم من ذلك أن القياس لايمنعه بإطلاق، والسماع يُعَضِّد القول به. أما القياسُ فإن الأصل الاستعمالي ـ كما تقدّم ـ جوازُ تقديم المفعول على الفاعل، والأصلُ القياسيُّ تقديمُ الفاعِل على المفعول، فإذا ثبت هذا لم يُعْدَل عنه إلا لما هو أقوى منه، وليس بموجود في مسألتنا، لأنّ تأخير المحصور إنما يُفْتَقَر إليه إذا لم يكن ثَمَّ دليلٌ عليه سوى التأخير، وقد دلّت إلاّ على المحصور بدخولها عليه، فهو معلوم سواءٌ تقدَّم أم لا، بخلاف إنّما فإنها لاتُعيِّن المحصور من غيره، فالتُزِم التأخير فيه ليتعيَّن. وأما السماع فقد قال زهير[1] :

وَهَلْ يُنْبِتُ الخَطِّىَّ إلاّ وَشِيجُهُ
وتُغْرَسُ إلاّ في مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

(١) ديوانه ١١٥ . والبيت فى التصريح ٢٨٢/١ ، والعينى ٤٨٢/٢ .
والخطىّ : الرماح ، نسبة إلى الخطّ وهى جزيرة بالبحرين ترفا إليها السفن ، والوشيج : القنا . يقول : لاتنبت القناة إلا القناة .

وكانَ الأصلُ ـ لوروُعِي التأخيرُ ـ أن يقولَ : وتُغْرسُ النخلُ إلاّ في منابِتِها. وقال ذو الرُّمَّة[1] :

تَداويتُ مِنْ ميٍّ بِتَكْلِيمةٍ لها
فَما زَادَ إلاّ ضعْفَ دَائِي كَلاَمُها

هذا في حصر غير الفاعل، وأما حصر الفاعل وتقديمه، فقد أنشد الفارسيّ في التذكرة[2] :

نُبِّئْتُهم عَذَّبُوا بالنَّارِ جَارتَهُمْ
وهل يُعَذِّبُ إِلاّ اللّهُ بالنَّار

وأنشد أيضا[3] :

فلم يَدْرِ إلا الله ماهيجَّت لنا
عشيةَ أناءُ الديار وشامها

وإذا ثبت سماعًا[4] ماسوّغه القياسُ جاز لنا القياسُ على ماسُمِع، إلا أنّ السماع لم يأت منه مايبلغ مبلغ الشائع الكثير. وأكثر ماتراه في الشعر الذى يُظَنّ أنه فيه ضرورة. فلم يُطلق القولَ بالقياسِ كما أطلقه الكسائى، ولابالمنع كما أطلقه الجمهور، فأجازه على ضعفٍ، وهو سادٌ من النظر، فقال : «وقد

---

(١) ديوانه ١٠٠٢ . وهو فى التصريح ١/٢٨٢ ، والهمع ٢/٢٦٠ ، ٣/٢٧٦ ، والأشمونى ٢/٥٧ .

(٢) مجهول القائل . والبيت فى التصريح ١/٢٨٤ ، والعينى ٢/٤٩٢ .

(٣) ذكر البيت كاملاً فى الأصل ، والصدر وحده فى باقى النسخ ، وبعده فيها : «ولا أقوم على حفظ العجز» . والبيت لذى الرمة ، ديوانه ٩٩٩ . وهو من شواهد التصريح ١/٢٨٤ ، والهمع ٢/٢٦١ ، والأشمونى ٢/٥٧ .

ورواية الديوان : «أهلَةَ أنآءٍ» والأناء : جمع نؤى ، وهو الحفير حول الخباء . ويقال : إن النؤى مستدير كالهلال .

(٤) فى الأصل : «سماع» .

يسبقُ إن قصدٌ ظَهَرْ». فأتى بقد المشعرة ببالتعليل والضعف، وقيّد الجواز بعدم اللبس تحرُّزًا من إنّما؛ فإنَّ المحصور معها لايتعيَّنُ إلا بالتأخير، فلو أجيز تقدّمه لالتبس بغير المحصور، فلم يكن بدٌّ من التزام تأخيره حسبما أعطاه معنى كلامه.

وهنا مسألتان :

إحداهما : أنهم اختلفوا [بعد[1] وجود تقديم] المحصور في وجه التقديم على قولين؛ فمنهم من أجازه [على إضمار فعل[2]] فإذا قلت : ماضرب إلا عمرو زيدًا، فهو على تقدير حذف المفعول [من ضرب اقتصارا[3]]، وقوله : إلا زيدًا على إضمار فعل تقديره : ضرب زيدً. وعلى ذلك [تَأوَّل[4]] المانعون قولك : ماضرب إلا زيدًا عمرو؛ إذ هو تقدير : ضربه عمرو، [وفيه بقاءُ الفعل[5] بلا] مرفوع، وذلك ممنوع، فامتنع مايؤدّى إليه؛ ولأجله استسهل بعضهم ماجاء من نحو : ماضرب إلا عمرو زيدًا، ولم يستسهل نحو: ماضرب / إلا عمرًا زيد، على عكس ماذهب إليه ٥٤١ أبو الحسن وابن الأنبارى.

ومنهم من حمل ذلك على غير الرضمار، بل على حقيقة التقديم والتأخير، وكان ابن الأنبارىّ إلى هذا نحا، فأجاز : ماضَرَب إلا زيدًا عمرو؛ لأن المحصور مستحقٌّ التأخير، فكأنّ زيدًا متأخر، فجاز. ومنع :

(١) ، (٢) ، (٤) عن الأصل ، وقد كتب بخط مخالف . ومكانه فى بقية النسخ بياض .

(٣) عن هامش الأصل .

(٥) مكانه بياض فى جميع النسخ ، وقد زدنا ما بين القوسين ، وهو مأخوذ من كلامه بعد .

ماضرب إلا زيدٌ عمرًا، لأن زيدًا محصور، فاستحق التأخير، فرذا قُدِّم صار في محلّه الأصيل، فلم يكن مستحقًا للتأخير، فتناقض، فامتنع.

وعلى هذا الوجه يجرى أيضًا كلام الناظم ؛ إذ لو اعتُبِر الإضمار لم يصحّ له إجازة : ما ضرب عمرًا إلا زيد، لبقاء الفعلِ فاعلٍ. وكذلك ابن الأنباري والأخفش وسائر من أجاز على الجملة.

والثانية : أنك إذا قلت : ماضرب إلا زيدٌ عمرًا فهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون على معنى : ماضرب عمرًا إلا زيدٌ، أن تنفي الضاربين عن عمرو وتستثنى منهم زيدًا.

والثاني : أن تُريدَ نفي الضاربين بإطلاق، ثم تستثنى منهم زيدًا، مخبرًا أنه ضَرب عمرًا، حتى كأنك قُلْتَ : ماضَرَبَ أحدٌ إلا زيدٌ، أى : ماوقع من أحدٍ ضربٌ إلاّ من زيدٍ، ثم أخبرت أنَّه ضَرَبَ عمرًا، وكأنَّ عمرًا منصوب بإضمار فعل لا بالأول.

فأما الوجه الأول فهو المختلفُ فيه، وأمَّا الثاني فكأنه متفق على جوازه، وقد أجازه الأخفش، وهو الذى منع الأول. وذكره أيضًا الشلوبين واعترض بسببه على الجزولى ؛ إذْ لايَجُوزُ فيه تقديمُ مَفْعولِه وتأخير [فاعله][1] [لالتباسه في التقديم[2]]... ... ... فقد يقال إن هذا وجه يدخل [له تحت][3] قوله : «وما

(١) مكانه بياض فى النسخ . ويقول الشلوبين فى شرح المقدّمة الجزولية ، ورقة ١١٧ – وهو يتحدث عن امتناع تقدم الفاعل فى نحو : ماضرب زيدًا إلا عمرٌو – قال : «وذلك أن قولنا : ماضرب زيدًا إلا عمرو ، معناه ماضرب زيدًا أحدٌ إلا عمرو ، وإذا قلنا : ماضرب إلا عمرٌو زيدًا – على تقديم الفاعل على المفعول – التبس بقولك : ماضرب إلا عمرو زيدًا الذى يكون معناه : ماضرب أحدٌ أحدًا إلا عمرو زيدًا . وهو معنيان ، فالزم كلّ واحدٍ منها لفظه ، ولم يجز دخول أحدهما على الآخر لمكان اللبس» .

(٢) عن الأصل ، أ – وبعده بياض ، وانظر التعليق المتقدم .

(٣) عن ف .

بإلاّ أو بإنما انحصَرْ.. أخّر» يعنى عن المفعول يقتضى أنّ [الكثير في نحو[1]] قولك : ماضربتَ إلاّ زيدٌ عمرًا، تقديم عمرووأن تقديم زيد عليه قليل. وليس كذلك، بل لايجوز هنا الاّ تأخير المفعول خوف اللبس، فكلامه معترض يجاب عن ذلك بأن المسألة ليست من قبيل ماتكلّم فيه الناظم؛ ماتكلّم فيه هو ما كان فيه الفاعل والمفعول معًا لفعل واحد، فتدخل فيه المسألة على الوجه الأوّل محذوفٌ اقتصارًا؛ إذ لم تَنْفِ فيه ضاربي عمرو[2] بخصوصه، وإنما نفيتَ الضّاربِينَ بإطلاق، ونَفْيُ الضّارِبينَ بإطلاقٍ لا يصحّ مع ذكر المضروب الذى هو عمرو، فلابدّ أن يكون عمرو معمولاً لفعل آخر مقدّر، كأن الكلام في تقدير سؤال سائل : من ضرب زيدٌ؟[3] فتقول : عمرًا. أى : ضرب عمرًا هذا تنزيل المسألة، وإن كان أبو عليٍّ الشلوبين قد أتى بها مُسْجَلَةً[4] مجملة، فلايصحّ المعنى إلاّ على هذا، وإذا كان كذلك امتنع تقديم عَمْرو، لأنه فَصْلٌ بين أبعاض جملة بأجنبيٍّ هو معمولٌ لجملة أخرى. فلااعتراض على الجُزُولى ولا على الناظم بهذه المسألة، والله أعلم.

ثم قال : «وشاع نحوُ : خاف رَبَّه عُمَرْ». وهذا هو الموضع الثاني من موضعي لزوم تقديم المفعول على الفاعل، وذلك إذا اتّصل بالفاعل ضمير يعودُ على المفعول، لكنّه قدّم هنا مقدّمة يتّصل معناه بمعنى ما أراد ذكره، وهو جوازُ تقديم المفعول إذا اتّصل به ضميرٌ يعودُ على الفاعل، وأن لا محذور في ذلك، وعيَّن ماأراد بالمثال، وهو قوله : خافَ ربَّه عُمَرْ»، فأراد أن ماكان كذلك فهو

---

(١) مكان بياض فى جميع النسخ ، وما زدناه من فحوى السياق .

(٢) فى جميع النسخ : زيد .

(٣) فى جميع النسخ : زيد عمرو – ولامقتضى لزيد .

(٤) اى : مُطْلَقةً .

شائع في كلام العرب / فاشٍ، يعنى تقديم المفعول. وإنما ذكر هذا المعنى ٥٤٢
ليتبيَّن أنّ الضمير إذا تأخّر مفسِّرُه لايمتنع بإطلاق، بل يجوز في موضع ويمتنع في آخر. وهذا الموضع ممّا لا يمتنع فيه تأخيرُ المفسّر، بل هو كثير شائع، وإن كان تأخير الضمير من المفسّر أكثر، فيجوز أن تقول : خافَ ربَّه عُمَرُ، وإن كان ضمير رَبَّه يعود على عُمَر، وهو متأخر، لأن أصله التقديم، فكأن التقدير : خاف عمرُ رَبَّه. وهذا صحيح لاإشكال فيه. وعلى هذا تقول : ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، وأكرم صاحب أبيه عَمْرٌو. ومن ذلك قول الله تعالى : {فَأَوْجَسَ في نَفْسِهِ خيفَةً مُوسَى[1] }؛ لأن المجرور مفعولٌ به تقديراً . وهو كثير في كلام العرب، كما قال. فإن كان الضميرُ متَّصلاً بالفاعل لزم فيه التأخير، ولزم في المفعول التقديم، إلا في الشعر، وعلى ذلك نبَّه بقوله : «وَشَذَّ نَحو :زَانَ نَورُه الشَّجَرْ»، يعنى ماكان نحو هذا مما اتّصل بالفاعل فيه ضمير يعودُ على المفعولِ، لم يجز تقديمُ الفاعل فيه، بل يلزمُتأخيرُه، فتقول : زان الشجَرَ نورُهُ،وضرب زيداً غلامه، وقتل عَمْراًأخوه. ومنه قول الله تعالى : {وَإِذِ ابْتَلى إبراهيمَ ربُّه بِكَلِمَاتٍ[2] }، وقوله تعالى : {يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آياتِ رَبِّك لايَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُها لم تكُنْ آمَنَتْ من قبلُ[3] }.. الآية.

ووجهُ المنعِ أنّ مُفَسِّرَ الضمير إنما يكونُ متقدّمًا عليه؛ إذ لايضمر الاسم إلا بعد أنْ يعرف ويتقدّم ذكره. وإذا كان كذلك، وكان مفسّر الضمير متأخراً، فإن كان التأخير له عرضًا جاز لأنه في الحقيقة متقدّم على الضمير، وذلك كالمسألة الأولى، وهي : خاف ربَّه عُمَر. وإن كان

(١) الآية ٦٧ من سورة طه .

(٢) الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام .

التأخير له بحكم الأصل لم يصحّ وضعُه مفسّرا، لأنه خلاف الوضع، فلابدّ أن يُرَتَّب الكلام ترتيبا يكون فيه المفسّر متقدمًا في اللفظ ليكون الضمير محالاً به على مذكور، فلزم أن يتقدّم المفعولُ إذا كان هو المفسّر للضمير المتّصل بالفاعل فعلى الجملة إذا حصل للمفسّر التقديمُ إما في اللفظ وإمّا في المرتبة الأصلية، وإن كان متأخّرا في اللفظ، صحّ، وإن لم يحصل له التقديمُ لا في اللفظ ولا في المرتبة لم يصح الكلام إلاّ في الشعر، كما قال :

وقوله : «وشذ نحو» كذا، تنصيصٌ على أنه قد جاء في السماع مايخالف هذا الأصل، وذلك على مثال[1]... فلايقاس عليه لاختصاصه بالشعر وعدم مساعدة القياس له. ومما جاء من ذلك قولُ حسان بن ثابت يرثى مطعم بن عدىّ، جدّ نافع بن جُبَير بن مطعم، رحمهم الله[2] :

وَلَو أنَّ مَـجْـداً أخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِـداً
مِنَ النَّاسِ، أبْقَى مَـجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَـمـا

وقال النابغة[3] :

جَـزَى رَبُّه عَنِّى عَـدىَّ بن حَـاتِمٍ
جَـزَاءَ الكِلابِ العَـاوِيَاتِ، وقَـدْ فَـعَلْ

وقال الآخر[4] :

---

(١) بعده بياض ، يريد : على مثال : زان نوره الشجر .

(٢) ديوان حسان ١١٧ ، والبيت فى المغنى ٤٩٢ ، والأشمونى ٢/٥٨ ، والعينى٢/٤٩٧ .

(٣) ينسب البيت الى النابغة ، وأبى الأسود الدؤلى . ورواية بيت النابغة كما فى ديوانه ١٩١ :

جزى الله عبسًا فى المواطن كلها — جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ولاشاهد فيه . والبيت فى الخصائص ١/٢٩٤ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٠٢ ، وابن يعيش على المفصل ١/٧٦ ، والرضى على الكافية ١/١٨٨ ، والتصريح ١/٢٨٣ ، والهمع ١/٢٣٠ ، والخزانة ١/٢٧٧ . وكأن البغدادى رجح نسبته إلى أبى الأسود .

(٤) هو أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، انظر العينى ٢/٥٠١ .

لَمَّـا رَأَى طَالِبُوهُ مُـصْـعَبًـا ذُعِرُوا

وَكَـانَ لَوْ سَـاعَـدَ المَقْـدُورُ يَنْتَـصِـرُ

وقال الآخر[١] :

جَـزَى بَنُوه أباالـغَـيْـلانِ عَنْ كِـبَــرٍ

وحُـسْنِ فِـعْلٍ كـمـا يُجْـزَى سِنِمَّـارُ

وقال الآخر[٢] :

ألاَ لَيْتَ شِـعْـرِي هَلْ يلومَنَّ قَـوْمُـه

زُهَيْـرًا عَلَى مـاجَـرَّ مِنْ كُلِّ جَـانبِ

وقال الآخر[٣] :

كسـا حِلْمُـه ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ

وَرَقَّى نَدَاهُ ذا النَّدىَ في ذُرىَ المَجْدِ

وهذا كلُّه عند الناظم لايعـتـدُّ به، ولايبنى عليـه قـيـاسٌ، وهو رأىُ الجمهور من النحويِّين.

وذهب أبو الفتح بن جِنِّى[٤] إلي جواز القياس على ماجاء من ذلك، فيجوز عنده أن تقول : ضرب غلامُه زيدًا، ونصرَ أبوه عمرًا، وزان نورُه الشجرَ. / وتبعه المؤلِّف في التسهيل، وشرحه على القياس[٥] ، واحتجَّ لما ٥٤٣

(١) هو سليط بن سعد كما فى العينى ٢/٤٩٥ . والبيت فى أمالى ابن الشجرى ١/١٠١ ، والهمع ١/٢٣٠ ، والأشمونى ٢/٩٥ .

(٢) البيت لأبى جندب الهذلى ، ديوان الهذليين ٣/٨٧ . وهو من شواهد الرضىّ على الكافية ١/١٨٩ ، وفى الخزانة ١/٢٩١ .

(٣) البيت فى المغنى ٤٩٢ . ولايعلم قائله .

(٤) الخصائص ١/٢٩٣ – ٢٩٤ .

(٥) التسهيل ٧٩ ، وشرحه ، ورقة ١٠٧ – ١٠٨ .

ذهب إليه بالسماع المذكور ـ ولاحجةَ فيه لقلّته واختصاصه بالشعر ـ قال : «ولأنّ جواز [نحو[1]] : ضرب غلامُه زيداً، أسهلُ من جواز : ضربوني وضربتُ الزيدين، ونحو : ضربتُه زيداً، على إبدال زيدٍ من الهاء. وقد أجاز الأوّلَ البصريون، وأجيز الثاني بإجماعٍ حكاه ابن كيسان. وكلاهما فيه ما في ضربَ غلامُه زيداً، من تقديم ضمير على مفسّرٍ مؤخّر الرتبة، لأنّ مفسِّر [واو[2]] ضَرَبُونِي معمولٌ معطوفٍ على عاملها، والمعطوفُ ومعموله أمكنُ في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل، لأن تقدّم المفعول على الفاعل [[3] يجوز في الاختيار كثيرًا، وقد يجب، وتقدمُ المعطوف وما يتعلّق به على المعطوف[4]] عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز : ضربونى وضربت [الزيدين[5]] أن يحكم بأولوية جواز : ضرب غلامُه زيداً، لما ذكرناه». قال : «وكذلك يلزمُ مَن أجاز إبدال ظاهر من مضمر لامفَسِّر له غيرهُ؛ لأنّ البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة ومؤخّر في الاستعمال على سبيل اللزوم. والمفعولُ ليس كذلك؛ إذ لم يلزم تأخيره[6] ».

هذا تمامُ ما احتجّ به، وليس فيه على ما اختار هنا واضحُ دليلٍ :

أمّا أوّلاً فإنّ المتّبع السماعُ كيف كان، وقد علمنا شُذُوذَ ماجاء عنهم في مسألتنا وشياع ما جاء عنهم في باب الإعمال والبدل، فنحن نقيس حيث بلغ[7]

---

(١) عن هامش الأصل ، وهى فى شرح التسهيل .
(٢) عن شرح التسهيل .
(٣) ، (٤) ، (٥) سقط من أ .
(٦) شرح التسهيل ، ورقة ٣٠ .
(٧) أى : السماع .

أن يقاس عليه، ونمنع القياس حيث لم يبلغ السماعُ أن يقاس عليه. وبعد ذلك إن وجدنا علّةً لشذوذ الشائع فسّرناها بناءً على قول سيبويه : «قِفْ حيث وَقَفُوا ثم فَسِّرْ»[1] ». وهي قاعدة مسلمة عند الجميع.

وأما ثانيا فإنّ بابي الإعمال والبدل جاءا على خلاف الأصول؛ إذ الأصل والأكثر الشائع تقدُّم مُفَسِّر ضمير الغائب، بإقراء ابن مالك وغيره، فمتى جَاءَ مايخالفه فلاينبغي فلا يُعَوَّلَ عليه في قياس ماليس من بابه عليه، بل ينظر إليه في نفسه، فإن كثر تبلغ القياسَ قيس عليه في بابه خاصّةً، كما فعلُوا في باب الإعمال، وباب نعم وبئس، وباب ضَمير الشأن، وباب البدل، وباب رُبَّ. ولم يُتَعرَّض لإبطالِ الأصل به؛ إذْ لو كان كذلك لم يَصحَّ أنْ يكون الأصلُ تقديمَ مفسّر ضمير الغائب، ولكان التقديم والتأخير في المفسّر جائزًا بإطلاقٍ قياسًا على ماقال، لكن هذا باطل باتفاق، فيطل ماأدّى إليه. وإنّما نظيرُ بابِ الإعمال وما أشبه في كونها مستثنًىمن القاعدة بيعُ العرايا[2] بِخَرْصِها تمرًا إلى الجَدَادِ، وضربُ الدية على العاقلة وما أَشبههما مما هو خارج عن القواعد[3] ... ولايخرج عن بابه لأنه خرمٌ للقاعدة الثابتة. فما قاله المؤلف رحمه الله لاينهض دليلاً على القياس، فالصحيح ماذهب إليه هنا من الوقوف مع[4] الأصلِ ومنع

---

(١) الكتاب ٢٦٦/١ . وفي ط بولاق ١٣٤/١ : «ثم قس» .

(٢) العرايا : جمع عاريّة ، وهي النخلة . والخرص - بفتح الخاء -: التقدير بظن لا إحاطة ، والشئ المقدر هو الخُرصُ - بكسر الخاء - وهو المراد هنا - وصورة المسألة أن يقول لصاحب النخل : بعني من بستانك ثمر نخلات معينة بخرصها من التمر ، فيبيعه إياها ويقبض البائع التمر ، ويسلم إليه النخلات يأكلها ويبيعها ويُتَمّرها ويفعل بها ما يشاء . والجداد - بفتح الجيم وكسرها - : أوان قطع الثمر . وقد رخص في هذا البيع للرجل يفضل من قوت سنته التمر ، فيدرك الرطب ولانقد بيده يشتري به الرطب ، ولاخل له يأكل من رطبه . وكان الترخيص في ذلك بعد نهي النبيّ صلى الله عليه وسلم عن المزابنة ، وهي بيع الثمر في رءوس النخل بالتمر .

(٣) بعده بياض بمقدار ست كلمات .

(٤) في الأصل : «على الأصل» .

سواه؛ إذ لم يثبت سماعٌ يقاسُ عليه. وإذا ثبت وَرَد على الناظم دركٌ في هذا الفصل من وجهين:

أحداهما : أنه أتى في تقديم المفعول على الفاعل أو على الفعل بثلاثة أقسام خاصة؛ لزوم تأخير المفعول، ولزوم تقديمه على / الفاعل، ٥٤٤ وجواز تأخيره وتقديمه وتوسيطه. والقسمة تقتضى سبعة أقسام : لزوم تأخيره عن الفاعل، ولزوم تقديمه على الفعل، ولزوم توسيطه بينهما، وامتناع تأخيره فقط مع جواز تقديمه وتوسيطه، وامتناع تقديمه فقط مع جواز توسيطه [وتأخيره[1]]، وامتناع توسيطه فقط مع جواز تقديمه وتأخيره، وجواز الأوجه الثلاثة. فالجميعُ سبعةُ أقسام، نقصَهُ منها أربعة : أحدها : لزومُ تقديمِ المفعولِ، وذلك إذا كان فيه معنى الشرط، نحو : من تُكْرِمْ أكرِمْ، وَأَيَّهم تُكْرِمْ أُكرِمْه. أو معنى ذلك الاستفهام، نحو : أيَّ رجل أكرمت؟ ومَن ضربت؟ وما صنع زيد؟ أو كان كم الخبرية، نحو : كم رجلٍ أكرمتُ، وكم بَطَلٍ جَدَلَ[2] زيدٌ، أو مضافًا إلى واحد منهما، نحو : غُلام أيِّهم تُكْرِمْ أكرِمْه. وغلام مِنْ أكرمت؟ وغُلام كم رجلٍ أطعمتُ

والثاني : امتناع التقديم، وذلك مع أدوات الشرط سوى إنْ، نحو : متى يضربْ زيدٌ عمرًا أكرِمْه. ومتى يَضْرِبْ عمرًا زيدٌ أكرِمْه. فيجوز تأخيرُ المفعول وتوسيطه، ولايجوز تقديمه. ومع أدوات الاستفهام سوى الهمزة، فيجوز : هل ضرب زيدٌ عمرًا؟ وهل ضرب عمرًا زيدٌ؟ ولايجوز هل عمرًا ضرب زيد؟

(١) عن هامش الأصل .

(٢) أى : صَرَع .

والثالث : امتناع التوسيط، وذلك إذا كان الفاعلُ [(١) ضميرًا متصّلا، نحو : ضربتُ زيدًا، وزيدًا ضربت. ولايجوز توسيطه(٢)] بين الفعل والضمير، فلاتقول : ضرب زيدًا، من غير حصر، ولا ما يوجد انفصالَ الضمير.

والرابع : لزوم توسيطه، وذلك إذا كان الفاعل مقرونا بإلاّ، أو في معناه، أو كان ضمير متصّلا والفاعل ظاهر، نحو : ماضرب زيدًا إلاّ عمرو، وإنّما ضرب زيدًا عمرو، وضَربك عمرو.

فإن قلت : قد ذكر هذا القسم بقوله : «ومَابإلاَّ أَوْ بإِنَّما انحصَرْ.. أخِّرْ».

قيل : بل لم يذكره، وإنما فيه لزومُ تأخير الفاعل خاصة، يبقى المفعول محتمِلاً لأنْ يكون لازم التوسيط أو التقديم(٣) ، أو لم يتعرض له، فقد يتوهم جواز مثل : مازيدًا ضرب إلا عمرو وهو غير جائز.

والثاني : أن المواضع التى ذكر للزوم التأخير في الفاعل أو المفعول قاصرة عن المقصود؛ إذ لم يستوفها كما استوفاها غيره، فكان حقّه أن يستوفيها.

فإن قيل : إنَّ هذا المختصر لم يُبْنَ على الاستيفاء وإنما بُنى على الاختصار وذكر مشاهير الأصول والمسائل، وأيضا فما ذكر تنبيه على مالم يذكر.

قيل : هذا ليس بُعذرٍ، وقد قَرَّر أولاً جواز التقديم والتأخير والتوسيط، وأنه الأصل المرجوع إليه إذا فقدت العوارض، ولما ذكر من العوارض ماذكر أوهم أنْ

---

(١) ، (٢) سقط من أ .

(٣) في هامش الأصل ع نسخة : «أو جائزه ، ولم ينصّ على شئ فقد» .

ليس ثَمَّ عارضٌ يَصُدُّ عن مراجعة الأصل، فاقتضى أنّ سوَى ماذكر يجوز فيه الأوجه الثلاثة، وذلك إخلال. ومن شرطه في هذا النظم أن يأتى بالقواعد موفَّاةً وبالمسائل محرَّرَةً، وليس من شرطه أن يذكر جميع مسائل النحو بإطلاق؛ إذ لم يقدر على ذلك في التسهيل الذى بناه على الاستيفاء، فماظنك بهذا المختصر؟! فأمّا لزوم تأخير المفعول فنقصه منه مواضع :

أحدها : أن يكون ضميرًا متّصلا بالفاعل، نحو ضربته وأكرمتك.

والثاني : / أن يكون العامل في المفعول مصدرًا مضافًا إلى فاعله، ٥٤٥ نحو : عجبتُ من ضَرْبِ ([1]زيدٍ عمرًا . ومثلُ ذلك : ضرب القومُ بعضُهم بعضا[2])، فلا يجوزُ هنا توسيط بعض ولاتقديمه، قال بعضهم : لما يلزمُ من الفصل بين البدل والمُبدَلِ منه[3] . وبالجملة فالسماعُ على التزام تقديم الفاعل وبدلهِ على المفعول. وكذلك أيضًا لايجوزُ عندهم أن يقال : ضرب بعضَ القوم بعضٌ.

وأما لزوم تأخير الفاعل[4] فنقص منه مواضعُ أيضا :

أحدها : أن يكون المفعولُ ضميرًا مُتَّصلا والفاعل ظاهرٌ، نحو : أكرمك زيدٌ.

والثاني : أن يكون المصدرُ هو العاملَ، وهو مضاف إلى المفعول بحضرة الفاعل، نحو : أعجبني ضربُ زيدٍ أَخُوكَ.

---

(١) ، (٢) سقط من أ .

(٣) انظر نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ١٧٤ - ١٧٥ .

(٤) فى الأصل : «البدل» . وفى أ : «الفعل» . والمثبت عن ف ، وهامش الأصل .

والثالث : أن يكون العامل صفةً جَرَت على غير من هى له، نحو : مررتُ بامرأةٍ ضاربِها أنت، أو : ضاربها زيدٌ.

والرابع : أن يُضْطَرّ إلى ذلك في الشعر، نحو قول الشاعر[1] :

إذا خَضْخَضَتْ ماءَ السماءِ القنابلُ

ولو تتبْعت المسائل لكانت أكثر من هذا.

فالحاصل أن في هذا الفصلِ تقصيراً كثيرًا هنا وفي التسهيل، والتقسيم السباعيّ المتقدم أقربُ مايقرٌر في هذا الموضع، وهو الذى مازلنا نسمعه من شيخنا الأستاذ ـ رحمةُ الله عليه ـ وكان يُعَيِّن لكل قسمٍ مواضعَ معلومة، قرّرها في تقييده على الجمل، أكثرها ـ أو جميعها ـ مذكورٌ هنا بالانجرار، ولكن الاستيفاء في مثل هذه الأشياء كالمتعذّر، وإنما هو أمرٌ تقريبيٌّ، ولذلك لما عدّها ـ رحمه الله ـ قال في آخرها : «وقسم يتقدّم ويتأخر ويتوسط، وهو ماعدا ماذُكِر، نحو : ضرب زيد عمرًا، ومالم يعرض له عارض فيعمل على مقتضى ذلك العارضِ[2] [3] ». فتحرّزَ كما ترى ولم يجزم الحكم استظهارًا على ماسَيرِدُ من هذا النوع. فلو صنع الناظم هكذا لم يَرِدْ عليه اعتراضٌ. ولقد كان يمكن أن يُتَكَلَّف له الجواب عن بعض هذه الأمور، ولكن التكلف في الأشياء غير محمود، فلنقتصر على إيراد السؤال، ومن قدر على الجواب أجاب. والله الموفق للصواب.

---

(١) هو النابغة ، ديوانه ١١٨ ، وصدره :

وكات له ربْعيّة يحذرونها

والربيعة : غزوة فى أول أوقات الغزو ، وذلك فى بقية من الشتاء . والقنابل : جمع قَنْبَلَةٍ ، وهى الطائفة من الخيل . وانظر اللسان : خضخض ، وربع .

(٢) فى شرح الجمل للفخار ٢٤ : «فيجب العمل على مقتضى ذلك العارضْ» .

(٣) فى الأصل : «لتحرز» .

١٥[ختام الأصل]

كمل باب الفاعل، والحمدلله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ويتلوه «النائب» إن شاء الله تعالى

وذكر مقابل النسخة في هامشها

««بحمد الله طالعت هذا السفر من أوله إلى هذا الموضع، متأملاً فهم مسائله، فلله الحمد والمنه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب عبدالله ـ تعالى ـ محمد بن محمد بن علي الفوجيلى ـ وفقه الله بمنِّه ـ أواخر شهر ربيع الثانى عام ١٠٤٧.

فهرس موضوعات

الجزء الثاني